الجمهورية العربية السُّورية

جامعة دمشق . كلية الشّريعة

الدراسات العليا

قسم: علوم القرآن والحديث

شعبة الحديث النّبوي وعلومه

الموازنة بين الكاشف للذهبي والتقريب لابن حجر

في الرّواة المختلف فيهم جرحاً وتعديلاً

رسالة أعدَّت لنيل درجة الماجستير في الحديث النّبوي وعلومه

إعداد الطالب:

محمود الشّيخ أحمد

إشراف الأستاذ الدكتور:

نور الدين عتر

عام : ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م



إلى مَن دلَّنى على هذا الطريق ورعاني

أبي تغمَّده اللهُ برحمته.

وأمي حفظها اللهُ.

الحمد والشكر

أحمد الله سبحانه الذي منَّ علي بنعمة الانتساب في سلك أهل الحديث، وله الحمد لتوفيقه وعونه وتيسيره إتمام هذا البحث، فله الحمد أوله وآخره، والصلاة والسلام على محمدٍ وآله وصحبه.

وأما بعد:

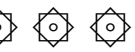
فأتوجه بالشكر الجزيل، والتقدير العميم لشيخنا فضيلة الأستاذ الدكتور نور الدين عتر أمدَّ الله بعمره وحفظه، وتغمده بألطاف عنايته، فهو صاحب الفضل في الإشراف على هذا البحث إتمامه.

وكذلك فإن الشكر موصولٌ لمن أعطى هذا البحث جزءاً من وقته الثمين، فقرأه وقوَّمه وأثراه، وهو الأستاذ الدكتور بديع السيد اللَّحام ـ رئيس قسم علوم القرآن والحديث ـ.

وأشكر أساتذتي الأفاضل في كلية الشريعة والقائمين عليها عامةً، وأساتذتي في شعبة الحديث النبوي وعلومه خاصةً.

وأشكر كلَّ من ساهم في إتمام هذا العمل بالنصح والتقويم.

وفي الختام، لا يسعني نسيان فضل كلية الشريعة وجامعة دمشق في إتاحة الفرصة لكل طالب علمٍ يسعى لإتمام تحصيله المعرفي.




بسم الله الرحمن الرحیم

المقدمة

الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على خاتم الأنبياء والمرسلين، الذي جاء بهذا الدين الحكيم، المحفوظ من كل تغييرٍ وتحريفٍ وتبديلٍ، بحفظ رب العالمين إلى يوم الدين، وعلى آله وصحبه، ومن سلك سبيلهم في التمسُّك بحبل السنَّة المتين.

أما بعد:

فمعرفة رواة الحديث، والاطلاع على أحوالهم جرحاً وتعديلاً، سبيلٌ أساسيٌّ لمعرفة أحوال الحديث قبولاً أو رداً، وهذا العلم يحتاج إلى ممارسةٍ طويلةٍ، فقد أوصى المحدِّثون من أهل الشأن بمطالعته والمثابرة عليه، ومراجعة ما كتب في الجرح والتعديل، وإدامة النظر في تراجم الرواة مع طلبة العلم حتى لا يُنسى، ولذلك كان البحث في علوم الجرح والتعديل من أدق المجالات التي يجب على من تخصص في علوم الحديث الإلمام بها، واستحضارها حتَّى يكون على درايةٍ بالمسالك التي سار عليها نقَّاد الحديث الأفذاذ؛ كالإمام البخاري ومسلمٍ، ومن قبْلهم يحيى بن معينٍ، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل ـ رحمهم الله ـ.

وقد هيأ الله لهذا العلم من سار على خطا من سلف، فكان الإمام الذهبي درَّة عصره؛ فحقَّق وقيَّد ودوَّن، وبالإضافة إلى تحرير المسائل، والسير على صراط التّوثق والتثبت، فكتب «تذهيب التهذيب»، حيث اختصر فيه كتاب الإمام الحجة المزي «تهذيب الكمال»، والذي يعدُّ من أعظم كتب الجرح والتعديل المختصة برجال الكتب الستَّة، ثمَّ اختصره بعد ذلك بكتابٍ آخر، وسمَّاه «الكاشف في معرفة من له روايةٌ في الكتب الستة»، وقد بيّن ابن حجر الطريقة التي ترجم فيها الإمام الذهبي للرجال بأخصر ما قيل فيهم: «**وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان**»[1]، فقد ذكر فيه الإمام الذهبي حال الراوي بأوجز عبارةٍ، ثم جاء من بعده المُحَرِّر الفذ ابن حجر ـ رحمه الله ـ، فحرَّر المصطلحات، ورتب المراتب والطبقات، فهذب التهذيب، واستدرك العَوز في تراجمه فأتى عليه، ووضع «تهذيب التهذيب»، ثم قرَّبه إلى الطلبة والعامَّة في كتابٍ مختصرٍ سمَّاه «تقريب التهذيب».

وبعد المطالعة في الكتابين والرجوع إليهما، وقفتُ على بعض الاختلاف بين مختَصَري «تهذيب الكمال»؛

---

(١) مقدمة التهذيب (١/ ٣).

«الكاشف» و«تقريب التهذيب» في بعض الرواة، مع أنَّهما مختصران لكتابٍ واحدٍ، فأردت في هذه البحث أن أقف على هذا الاختلاف، لأجلو حقيقته، وأبحث عن الدافع إليه وضابطه، والله الموفق لهذا القصد، وهو حسبي ونعم الوكيل.

۞ ۞ ۞

*** أولاً ـ أهمية البحث:**

يعدُّ الحافظين الذهبي وابن حجر واسطة العقد في علوم التأريخ للرواة ودراسة أحوالهم، فعلى مصنفاتهم عوَّل من جاء بعدهم، ومن رام التفقه في علوم الحديث عموماً وعلوم الجرح والتعديل خصوصاً كان تعويله على ما قرراه، فلا يكاد المتأخر يخرج عنه إلا لصارفٍ أو دليل.

ولأن الخبر يتعلَّق بناقله قبولاً وردَّاً، فقد كان البحث في أحوال الرجال ونقدهم ومعرفة أحوالهم مهمَّاً؛ إذ يوزن فيه الرجال، ويُطَّلع على صفاتهم، فهو من العلوم التي لا يستغني عنها المشتغلون بعلوم الشريعة، وبالأخص المشتغلين بالسنَّة، وتكمن أهمية البحث في الأسباب الآتية:

١ـ مكانة الحافظين الذهبي وابن حجر في علم الجرح والتعديل، وتعويل من جاء بعدهما في فهم المصطلحات النقدية العامة والخاصة على ما قرراه، حتَّى كان منهجهما يُمثل المذهب الذي ترد إليه الأقوال.

٢ـ يعدُّ كتابي «الكاشف» و«التقريب» من أشدّ الكتب اختصاراً لأكثر الكتب أهميَّةً في الجرح والتعديل، فيما يخص الكتب الستَّة؛ وهو كتاب «الكمال في أسماء الرجال» للمقدسي، وتهذيبه «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمزي، وقد تداولهما طلبة العلم حتى باتا مرجعاً في استخلاص نتيجة الأقوال المنقولة في نقد الراوي، وتحرير الخلاف الواقع في تراجم الرواة.

٣ـ تعتبر الدراسة في باب تعارض الجرح والتعديل من المباحث الحديثيَّة المهمَّة التي مازال الباب فيها مشرعاً لمزيد دراسةٍ وتحريرٍ، وقد تتبع البحث أمثلةً عن هذا التعارض عند الذهبي وابن حجر في كتابي «الكاشف» و«التقريب»، كنموذجٍ للوقوف على أشكال التعارض، وأساليب تعاطيهما مع التعارض في نقد الرواة عند من سبقهما، ودراسة إمكانية تطبيق قواعدهما على التعارض الواقع بين أقوالهما بشكليه:

الشكل الأول: تعارض أقوالهما فيما بينهما.

الشكل الثاني: تعارض أقوالهما فيما بينها في كتابهم الواحد أو بين كتبهم الأخرى.

۞ ۞ ۞

*** ثانيا ـ سبب اختيار البحث:**

بعد مطالعة كتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر أكثر من مرَّةٍ، والاعتماد عليه للكشف عن أسماء الرواة، ومعرفة من أخرج لهم من الكتب الستَّة، والمراجعة في كتاب «الكاشف» للإمام الذهبي للسبب نفسه، ظهر تفاوتٌ في الأحكام بين المصنفين في الحكم على بعض الرجال، **وتجلَّى هذا التفاوت في صورٍ مختلفةٍ يمكن إجمالها بالآتي:**

١ـ رواةٌ حكم عليهم الإمام الذهبي بالتوثيق والاحتجاج، ونزل الحافظ ابن حجر بمرتبتهم، فجعلهم في مرتبة الاعتبار، وهم في المراتب الدنيا من مراتب التوثيق عنده، ووقع عكسه بينهما أيضاً.

٢ـ ورواةٌ حكم الإمام الذهبي بأنهم مجرَّحون، فلا يعتبر بحديثهم، وجعلهم الحافظ ابن حجر في مرتبة من يعتبر بحديثهم، وهم في المراتب الدنيا من مراتب التجريح عنده، ووقع عكسه بينهما أيضاً.

٣ـ ورواةٌ حكم الإمام الذهبي على بعضهم بالضعف، بينما حكم الحافظ ابن حجر بتعديلهم، ورواة حكم عليهم الحافظ ابن حجر بالتجريح، بينما عدّلهم الإمام الذهبي.

ولم أهتد إلى ضابط هذا الاختلاف وأسبابه في أكثر الأحكام المتعارضة الواقعة في كتابيهما، وكيف يتعامل النقَّاد مع تعارضٍ من هذا النوع؟ والأساليب التي ينبغي اتباعها لحل التعارض، في ضوء القواعد العامة لعلوم الجرح التعديل.

والذي عنت به الدراسة في هذه الفصول هو الشكل الثالث من أشكال التعارض، والمتمثل بالتعارض بين الجرح والتعديل، أو التعديل والتجريح.

وكذلك هناك سببٌ آخر، ولكنه ليس أساسياً بقدر الذي مضى بيانه؛ وهو البحث في منهج الإمام الذهبي في كتابه «الكاشف»، فالدراسات التي تناولته قليلةٌ مقارنةً بكتاب الحافظ ابن حجر «تقريب التهذيب»، وعُنينا بدارسة بابٍ من أبواب منهجه في هذا المختصر، علَّها تكون فاتحةً للإقبال على خدمته على غرار ما فعله بعض الباحثين في كتاب «تقريب التهذيب»[٢].



(٢) مع العلم أنَّ هناك دراساتٌ قُدِّمَت في منهج الذهبي في الجرح والتعديل في كتبه الأخرى؛ ككتاب «تاريخ الإسلام»، و«ميزان الاعتدال»، ورسالةٌ قدمت في منهجه في الجرح والتعديل بشكل عامٍّ، وجميعها مطبوعةٌ ومتداولةٌ بين طلبة العلم.

*** ثالثاً ـ إشكالية البحث وتساؤلاته:**

يعدّ كتاب الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ المعروف بـ «الكاشف في معرفة من له روايةٌ في الكتب الستة» مختصراً في بيان القول الراجح لكتاب الإمام الذهبي «تذهيب تهذيب الكمال»، وهذا الأخير أيضاً مختصرٌ لكتاب «تهذيب الكمال» للإمام المزي ـ رحمه الله ـ، وهناك أيضاً كتابٌ للإمام ابن حجر المسمَّى بـ «تقريب التهذيب»، وقد اختصر فيه كتابه «تهذيب التهذيب»، وهذا أيضاً مختصرٌ لـ «تهذيب الكمال»، فالكتابان يستقيان مادتهما من كتابٍ واحدٍ.

وكان هذا مدعاةً لتقارب أحكامهما إلا في القليل النادر، ولكن من خلال المراجعة والبحث في الكتابين، تبيَّن وجود خلافٍ في عددٍ من الأحكام على عددٍ من الرواة، وهذا الخلاف يصل إلى حد التعارض، فبعض الرجال الذين حكم عليهم الإمامان يقول فيهم أحدهما أنه «ثقةٌ»، أو «وثَّقه فلانٌ»، ويقول الآخر: «واهٍ»، أو «ضعيفٌ»، وهكذا.

و في هذا البحث سأقوم بجمع الرُّواة المختلف فيهم جرحاً وتعديلاً، ودراسة أحوالهم.

ومن أهم التساؤلات التي يجيب عنها البحث:

١ـ الأسباب التي أدت إلى اختلاف الإمامين بالرغم من أنهما يختصران كتاباً واحداً؟

٢ـ حدود الاختلاف بين الإمامين، وضوابطه؟

٣ـ الأسس التي يقوم في إطارها الاختلاف في الجرح والتعديل، واعتبار الإمامين نموذجاً ؟

۞ ۞ ۞

*** رابعا ـ مجال البحث وحدوده:**

المجال الذي دار فيه البحث يتمحور في النقاط الآتية:

أولاً: اقتصر البحث على دراسة الرواة الذين تعارضت أحكام الجرح والتعديل فيهم بين الإمامين الذهبي وابن حجر.

ثانياً: **لم تتعرض** الدراسة للرواة المتفق على تعديلهم، وإن اختلفت مراتبهم، أو المتفق على تجريحهم، وإن اختلفت مراتبهم عندهما أيضاً.

ثالثاً: بيان ضوابط التعارض في الأحكام التطبيقية عند النقَّاد في الجرح والتعديل، ودراستها عند الإمامين الذهبي وابن حجر بشكلٍ موَّسعٍ، وذلك من خلال الترجمة للرواة المختلف فيهم ترجمةً موسَّعةً؛

للوقوف على أكبر قدرٍ من الأقوال، والاطلاع على أشكال التعارض الواقعة وأمثلته عند الذهبي وابن حجر خصوصاً، والتنبيه عليه عند النقَّاد عموماً.

رابعاً: الكشف عن أسباب الخلاف وضوابطه عند الإمامين، وتطبيق هذه الضوابط على أسباب التعارض العامَّة التي نص عليها المحدِّثون في إطار التأصيل العام لأحكام الجرح والتعديل.

۞ ۞ ۞

*** خامساً ـ أهداف البحث:**

يرمي البحث إلى تحقيق أهدافٍ عدَّةٍ، ومنها:

أولاً: تحريرُ ضوابط الاختلاف في الجرح والتعديل بين الإمامين الذهبي وابن حجر في الأحكام التطبيقية، ومعرفة الأسباب التي أدَّت إليه، وأثره على القواعد العامة للجرح والتعديل.

ثانياً: تحريرُ محلّ النِّزاع في كثيرٍ من التراجم المختلف فيها بين الإمامين الذهبي وابن حجر، وتقديم نماذج تطبيقيةٍ لكيفية دراستها والتعامل معها، والتي يمكن أن يُحتذا بها في الدراسات التطبيقية.

ثالثاً: إحصاء التراجم المختلف فيها بين الإمامين في الكتابين، وتقديمها في تقريرٍ علميٍّ؛ بغية ضبطها وتحريرها، وجمعها في مكانٍ واحدٍ، بحيث يسهل على الدارسين الرجوع إليها، والوقوف على أقوال النقَّاد التي قيلت في رواة هذه الدراسة، فقد حرصتُ على جمع جميع أقوال النقَّاد بحسب الوسع.

رابعاً: بيان الأصول التي اعتمد عليها الإمامين في كتابيهما، وأثر هذه الأصول في الخلاف الذي تجلّى في كتابيهما.

۞ ۞ ۞

*** سادساً ـ الدراسات السابقة:**

هناك أبحاثٌ عدةٌ تناولت هذين الكتابين بالدراسة؛ إما على سبيل المقارنة، أو على سبيل التخصيص والانفراد؛ فأما الدراسات التي قامت على المقارنة بين الكتابين فهي:

١ـ «الرواة الذين وثَّقهم الذهبي في الكاشف، وقال فيهم ابن حجر في التقريب «صدوقٌ» ـ من أول الكتابين إلى ترجمة «عبد الرحمن بن المغيرة الحزامي»، تقدم بها الباحث: عبدالرحمن بن محمد بن رشيد العنزيّ، لنيل شهادة الماجستير في كلية الدعوة وأصول الدين، عام ١٤٣١هـ، قسم الكتاب والسنَّة/ بجامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية. وبإشراف: أ. د. سعدي الهاشمي، وهي دراسةٌ بين رواةٍ معدَّلين، وإن كانت مرتبتهما مختلفةً.

ولم أقف على دراسةٍ أخرى تطرقت للمقارنة بينها.

وأما الدراسات التي تناولت أحد الكتابين فقط فهي:

٢ ـ «لين الحديث عند ابن حجر في التقريب ـ دراسةٌ تطبيقيةٌ على صحيح مسلم» لنعيم أسعد الصفدي، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية في فلسطين بغزة. وهو بحثٌ محكمٌ تقدم به الباحث لمجلة الجامعة الإسلامية، حيث صدر في العدد الثاني، ٢٠٠٤م.

٣ـ «دراسة المتكلَّم فيهم من رجال تقريب التّهذيب ممن قال عنه ابن حجر: «ثقةٌ يهم» أو «صدوقٌ يهم» أو «صدوقٌ له أوهامٌ» »، وهو رسالة دكتوراه للباحث عبد العزيز بن سعد التخيفي، مقدَّمَةٌ إلى جامعة الإمام محمد بن سعود في المملكة العربية السعودية، بإشراف الدكتور أبو لبابه الطاهر حسين، عام ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٤ـ «مصطلح «مقبول» عند ابن حجر، وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة» لمحمد راغب راشد الجيطان، رسالة ماجستيرٍ تقدم بها الباحث في جامعة النجاح الوطنية، في نابلس، بفلسطين، بإشراف: د حسين عبد الحميد النقيب، عام ٢٠١٠م.

٥ـ «الحافظ ابن حجر ومنهجه في تقريب التهذيب» للباحث علي بن نايف الشحود، قدمه الباحث لصالح ملتقى أهل الحديث.

٦ـ «التقريب لمعالم منهج ابن حجر في تقريب التهذيب» للباحث محمد خلف سلامة.

٧ـ دراساتٌ كتبت في مقدمة طبعات الكتابين لعددٍ من المحققين، ومنها؛ مقدمة الشيخ محمد عوامة لكتاب «الكاشف»، ومقدمته لكتاب «تقريب التهذيب».

٨ـ وكذلك العمل المشترك الذي قام به الشيخ شعيب الأرناؤوط، والدكتور بشار عواد معروف في كتاب « تحرير تقريب التهذيب»، لإيضاح منهج ابن حجر ، والذي طُبع في مؤسسة الرسالة، عام ١٩٩٧م.

وقد ركزت هذه الدراسات على دراسة جانبٍ معينٍ من جوانب هذين الكتابين؛ إما على سبيل الإسهاب كما في الرسائل العلمية، وإما على سبيل الاختصار كما في مقدمات المحققين على الكتابين، **ويمتاز هذا البحث عمّا سبقه من الأبحاث**، بتناولها لدراسة الرواة المختلف فيهم جرحاً وتعديلاً، وقيامها على المقارنة بين مرتبتين مختلفتين من مراتب الرواة.



*** سابعاً ـ منهج البحث:**

اقتضت طبيعةُ البحث أن اعتمد على منهجين، وأداةٍ بحثيَّةٍ:

أما المنهجان فهما:

أولاً: المنهج الاستقرائيُّ: ويقوم على تتبُّعِ تراجم الرواة المختلف فيهم في الكاتبين، وجمع الأقوال التي قيلت في الراوي الواحد واستقصائها.

ثانياً: المنهجُ المقارن: ويقوم على المقارنةِ بين أقوال الأئمة الذين اعتمد على أقوالهم الإمامان الذهبي، وابن حجر من جهةٍ، والمقارنة بين أقوال الإمام الذهبي، والإمام ابن حجر من جهةٍ ثانيةٍ.

وأما الأداة المنهجية فهي:

التحليل: وقد اعتمدتها في تحليل الأقوال، ومعرفة الأسباب التي أدَّت إلى الاختلافِ بين أحكام الإمامين على الرواة، وفي تحليل الأقوال النقديَّة، وتتبع تاريخية الأحكام ومسارها التاريخي.

۞ ۞ ۞

*** المنهج التفصيلي في البحث:**

قام المنهج المتبع في الدراسة على ناحيتين:

١ـ ناحيةٌ تأصيليةٌ للمباحث التي تفرعت عليها الأحكام النقدية.

٢ـ ناحيةٌ تطبيقيةٌ اتبعتها في تراجم الرواة محل الدراسة.

وقامت الناحية التطبيقية على الخطوات التالية:

١ـ ذكرت اسم الراوي أولاً، وتاريخ وفاته إن وجد، وطبقته في تقريب التهذيب.

٢ـ ذكرت من أخرج له من أصحاب الكتب الستَّة، وأحصي عدد مروياته فيها.

٣ـ ذكرت أقوال النقَّاد في الراوي مقسماً إياها إلى: أقوال من عدَّله، وأقوال من جرّحه.

٣ـ ناقشت أقوال الجرح والتعديل الواردة في الراوي، وأدرسها بما يتلاءم مع عنوان الفصل والمبحث الذي وُضعت فيه، وأبين وجه الاستشهاد من خلال هذه الترجمة على القاعدة التي تُؤَصَّل من خلالها.

٤ـ لم أكرر الأمثلة في الفصول إلا نادراً، وذلك حين لا أجد ما يدعم الفكرة غير هذا المثال، ممّا يضطرني إلى إعادة ذكره.

٥ـ تتعدد الأمثلة في بعض المباحث، بما يخدم الفكرة، ويساعد على تأكيدها.

٦ـ وزعت جميع الأمثلة محلّ الدراسة على الفصول والمباحث، وكان ذلك سبباً في بعض الأحيان لذكر أكثر من مثالٍ يؤيد فكرةٍ واحدةٍ.

٧ـ إن الأمثلة التي كررتها في المطلب الواحد اخترتها مختلفةً في العبارة النقدية التي ذكرها الذهبي أو ابن حجر؛ وذلك لبيان كون التراجم محل الدراسة تنوعت فيها مراتب الاختلاف في العبارات النقدية.

٨ـ ترجمت للرجال غير المشهورين الذين نُقل عنهم جرحٌ أو تعديلٌ، وبعض الرجال المشهورين الذين يقتضي السياق تفصيل ترجمتهم للوقوف على مصنفاتهم، كما تجده في ترجمة الحافظ ابن عساكر مثلاً.

٩ـ عزوت أقوال النقاد إلى مصادرها الأصلية، وراجعت أكثر من طبعةٍ عند الاضطراب في نقل القول، وبينت ما وقع فيها من أخطاءٍ في بعض الطبعات.

١٠ـ عزوت في الحاشية القول المخرَّج إلى كتاب الذهبي «تذهيب التهذيب»، وكتاب ابن حجر «تهذيب التهذيب»، بالإضافة إلى مصدره الأصلي، لمعرفة الأقوال التي استخلص الذهبي وابن حجر منها حكمهما.

١١ـ لم أعزُ الأقوال لكتاب المزي «تهذيب الكمال» إذا كان موجوداً في «تذهيب التهذيب»، فما كان في كتاب المزي، فقد نقله الذهبي في كتابه، وإذا لم ينقله الذهبي، فإنني أعزو القول إلى «تهذيب الكمال».

١٢ـ إن الأقوال التي زادها ابن حجر على «تهذيب الكمال»، وهي ليست في كتاب الذهبي «تذهيب التهذيب»، وميزها ابن حجر في «تهذيب التهذيب» بقوله: «قلتُ»، تكون معزوةً في الحاشية إلى تهذيب التهذيب، بالإضافة إلى مصدرها الأصلي إن كان متوفراً، أو إلى كتاب مغلطاي «إكمال تهذيب الكمال».

١٣ـ لم أذكر معلومات الكتب التفصيلية في حاشية الرسالة، وهي مذكورةٌ في فهرس المصادر والمراجع، وأما في بعض المصادر التي لم تتوفر لدي فقد اعتمدت على النسخة الإلكترونية.

١٤ـ ألحقت بالرسالة فهارس متنوعةً.

١٥ـ اعتمدت في «الكاشف» و«تقريب التهذيب» على طبعة الشيخ محمَّد عوامة.

١٦ـ استقرأت كتاب «الكاشف»، وكتاب «تقريب التهذيب» كاملاً مرتين لكل كتابٍ، أحصيت فيهما ألفاظ الجرح والتعديل لكل مرتبةٍ من مراتبه على حدةٍ، وقد ذكرت بعض نتائجها ضمن البحث.



*** ثامناً ـ خطة البحث:**

ينقسم البحث إلى مدخلٍ تمهيديٍّ وأربعة فصولٍ:

المدخل التمهيدي: ترجمة الإمامين الذهبي وابن حجر، ودراسة عنوان البحث.

المبحث الأول ـ ترجمة الإمام الذهبي .

المبحث الثاني ـ ترجمة الحافظ ابن حجر.

المبحث الثالث ـ الموازنة بين كتاب الكاشف وكتاب تقريب التهذيب.

المبحث الرابع ـ تعريف مفردات عنوان البحث.

۞ ۞ ۞

الفصل الأول: قواعد الجرح والتعديل عند الإمامين الذهبي و ابن حجر وأئمته ومراتبه وألفاظه.

المبحث الأول: قواعد الجرح والتعديل عند الذهبي وابن حجر وأئمَّته.

المطلب الأول: قواعد الجرح والتعديل.

المطلب الثاني: النقَّاد المعتمد على أقوالهم في الكاشف والتقريب.

المبحث الثاني: ألفاظ الجرح التعديل ومراتبها، والموازنة بينها في «الكاشف» و«تقريب التهذيب».

المطلب الأول: مراتب الجرح التعديل عند الذهبي وابن جحر والموازنة بينها.

المطلب الثاني: ألفاظ الجرح والتعديل التي انفرد بها الذهبي أو ابن حجر والموازنة بينها.

۞ ۞ ۞

الفصل الثاني: الموازنة بين الكاشف والتقريب في دلالة نص الحكم على مرتبة الرُّواة وأساليبه.

المبحث الأول: الموازنة بين الكاشف والتقريب في الجزم بالحكم على الرواة المختلف فيهم وعدمه.

المطلب الأول: الجزم بالحكم على الراوي.

المطلب الثاني: عدم الجزم بالحكم على الراوي وتمريض صيغة الحكم.

المبحث الثاني: الموازنة بين الكاشف والتقريب في صياغة اللفظ مفرداً أو مركباً في لحكم على الراوي ودلالته.

المطلب الأول: الألفاظ والعبارات المفردة.

المطلب الثاني: الألفاظ والعبارات المكرَّرة.

المطلب الثالث: الألفاظ والعبارات المركبة.

المبحث الثالث: الموازنة بين الكاشف والتقريب في أسلوب الحكم على الرواة بلفظٍ اجتهدا فيه أو باختيار قول المتقدمين.

المطلب الأول: الحكم على الراوي بقولٍ اجتهدا في استخلاصه.

المطلب الثاني: الحكم على الراوي بترجيح قول أحد النقَّاد واختياره للحكم على الراوي.

۞ ۞ ۞

الفصل الثالث: أثر اتجاهات ومناهج المتقدمين النقدية على اختلاف أحكام الذهبي وابن حجر والموازنة بينهما في الكاشف والتقريب.

المبحث الأول: الموازنة بين الكاشف والتقريب في أثر أحكام النقَّاد المتقدمين ومكانتهم على الأحكام المرجَّحة في الحكم على الرُّواة.

المطلب الأول: مكانة النقَّاد وأثرها على أحكام «الكاشف» و«التقريب» في جرح الرواة وتعديلهم.

المطلب الثاني: أثر انفراد ناقدٍ بالحكم على الراوي على أحكام الذهبي وابن حجر.

المبحث الثاني: الموازنة بين الكاشف والتقريب في أثر الأقوال التي لم يأتِ بها صاحب «تهذيب الكمال».

المبحث الثالث: الموازنة بين الكاشف والتقريب في أثر رواية النقَّاد عن الرواة، أو ذكرهم له في كتب النقد.

المطلب الأول: رواية الأئمة عن الراوي المختلف فيه جرحاً وتعديلاً، وأثره في حكم الكاشف والتقريب.

المطلب الثاني: أثر ذكر الراوي في غير الصحيحين على أحكام «الكاشف» و«التقريب».

۞ ۞ ۞

الفصل الرابع: ضوابط رفع التعارض بين الجرح والتعديل في «الكاشف» و«التقريب» والموازنة بينهما.

المبحث الأول: ضوابط التعارض في الجرح والتعديل، وأثره على أحكام الذهبي وابن حجر.

المطلب الأول: ضوابط التعارض بين الجرح والتعديل وأسبابه.

المطلب الثاني: أشكال تعارض الجرح والتعديل عند الذهبي وابن حجر.

المبحث الثاني: المراتب التي تعارضت فيها أحكام الذهبي وابن حجر، وضوابط إزالة التعارض بينها في الكاشف والتقريب.

المطلب الأول: المراتب النقدية التي تعارضت فيها أحكام الذهبي وابن حجر.

المطلب الثاني: ضوابط إزالة التعارض بين الجرح والتعديل في الكاشف والتقريب.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.



المدخل التمهيدي

ترجمة الإمامين الذهبي وابن حجر، ودراسة عنوان البحث

وفيه أربعة مباحث:

*** المبحث الأول ـ ترجمة الإمام الذهبي :**

*** المبحث الثاني ـ ترجمة الحافظ ابن حجر:**

*** المبحث الثالث ـ كتاب الكاشف وكتاب تقريب التهذيب:**

*** المبحث الرابع ـ تعريف مفردات عنوان البحث:**

التمهيد

إنَّ العناية التي أبداها الزنكيون والأيوبيون وبعض سلاطين المماليك بالعلماء، واهتمامهم بإنشاء المدارس، أدَّت إلى هجرة كثيرٍ من العلماء، وجلَّةٍ من أفذاذ المحدِّثين، واستقرارهم في دمشق والقاهرة خلال الفترة الممتدة بين القرنين السادس والتاسع الهجريين، بعدما ألمَّ بالدولة الإسلاميَّة على يد المغول في بغداد، وفي بعض مناطق بلاد الشام على يد الصلبيين، ومن الأُسر التي هاجرت إلى دمشق في تلك الفترة: أسرة ابن قدامة المقدسي، وأسرة ابن تيمية ـ الذي لعب دوراً كبيراً في تكوين شخصية الذهبي العلميَّة ـ، وابن عربي، وغيرهم من العلماء[1]، وبدأت البنية المعرفيَّة داخل المجتمع الإسلامي تنحصر بشكلٍ ملحوظٍ، حتَّى فقَدَ المجتمع الإسلامي في العصور المتأخرة ـ ومن ضمنه عصر الإمامان الذهبي وابن حجر ـ طابعه المعرفي.

وأدرك العلماء الفجوة العلميَّة التي بدأت تعاني منها الأمة، وحاجتها إلى من يجدِّد لها أمر رشدها بعد الفتن والحروب التي كادت أن تودي بتراثها، وتنبَّهوا إلى التباين الحاد بين العلماء المتقدمين ومستوى المجتمع المعرفي، وبين العلماء المتأخرين والمستوى المعرفي الذي وصل إليه المجتمع، حتَّى قال الذهبي في كتابه (زغل العلم): «كان في الزمن الواحد منهم ـ رواة الحديث وحفَّاظه ـ ألوفٌ من الحفاظ ونقلة العلم الشريف، ثم تناقص هذا الشأن في المئة الرابعة بالنسبة إلى المئة الثالثة، ولم يزل ينقص إلى اليوم، فأفضل من في وقتنا اليوم من المحدِّثين على قلَّتهم... نظير صغار مَن كان في ذلك الزمان على كثرتهم»[2].

وكان قبل ذلك يُعدُّ المتعلمون في المجتمع المسلم القاعدة الأوسع، حتَّى باتت لذلك أسسٌ يسير وفقها المجتمع، ويراعيها في تنشئة أبنائه، ويلاحظ هذا في قول جعفر بن محمد الخلدي: «قلت لأبي جعفر الحضرمي[3]: لِمَ سُمّيت مُطَيَّناً؟ قال: كنت صبياً ألعب مع الصّبيان، وكنت أطْوَلَهم، فندخل الماء ونخوض،

---

(١) ينظر دمشق في عصر المماليك (ص: ١٨٤).

(٢) زغل العلم (ص: ٣٢).

(٣) هو محمد بن عبد الله بن سليمان، الحافظ أبو جعفر الحضرمي الكوفي (ت:٢٩٧هـ)، دخل على أبي نعيمٍ وهو صبيٌّ، وكان جارهم بالكوفة؛ سمع أحمد بن يونس ويحيى بن عبد الحميد الحماني وخلقٌ كثيرٌ. وروى عنه الطبراني، وأبو بكر الإسماعيلي، وطائفةٌ، كان أحد أوعية العلم، حتَّى قال عنه الدارقطني: «ثقةٌ جبلٌ». ينظر تاريخ الإسلام (٦/ ١٠٣٢).

فيُطَيِّنون ظَهْري، فبصرني يوماً أبو نُعيمٍ[1]، فلمّا رآني قال: (يا مُطَيَّن، لِمَ لا تحضر مجلس العلم؟) قال: فاشتهر ذلك»[2]، ودلالة هذا النص واضحةٌ على أن علامات نضج الشاب كانت مدعاةً لأبي نعيمٍ ليضمه إلى حلقات العلم التي كانت تعقد، ومثل هذا التوجيه يجده المتتبع لكتب التراجم بكثرةٍ، ممّا يوحي بأنّه كان عُرفاً سائداً في ذلك العصر، فإنَّ من بلغ مرحلة الرشد تعتبر رؤيته خارج حلقات العلم أمراً مستغرباً.

وهذا ما عبَّر عنه ابن خلدون في مقدمته، وهو يشرح تأثّر الحركة العلميَّة بتطور البنية الاجتماعية، ومستلزماتها الحضارية داخل المجتمع بقوله: «إن الصنائع إنما تكثر في الأمصار، وعلى نسبة عمرانها في الكثرة والقلَّة والحضارة والترف تكون نسبة الصنائع في الجودة والكثرة؛ لأنَّه أمرٌ زائدٌ على المعاش؛ فمتى فضلت أعمال أهل العمران عن معاشهم، انصرفت إلى ما وراء المعاش من التصرف في خاصية الإنسان، وهي العلوم والصنائع»[3].



(١) الفضل بْن دكين، ودكين لقب، واسمه عمرو بْن حماد بْن زهير بْن درهم، أبو نعيم الكُوفيُّ المُلائيّ الأحول، قال الخطيب: «كان أَبُو نعيم مزاحاً ذا دعابة، مع تدينه وثقته وأمانته» ، روى عنه: البخاري، والستَّة، عَنْ رجلٍ عَنْهُ. ينظر تاريخ بغداد (١٤/ ٣٠٧)، وتاريخ الإسلام (٥/ ٤٢٠).

(٢) تاريخ الإسلام (٦/ ١٠٣٢).

(٣) مقدمة ابن خلدون (٢/ ٨٧)، وهذا مدخل للحالة الاجتماعية والمعرفية في العصر الذي عاش فيها مترجمينا.

المبحث الأول
ترجمة الإمام الذهبي

*** أ ـ اسمه ونسبه:**

هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز ابن الشيخ عبد الله، التُّرْكْمَاني، الفَارِقِي، ثم الدمشقي، الشافعي، شمس الدين، أبو عبدالله الذهبي.

ولد الحافظ الذهبي في شهر ربيع الآخر من سنة ٦٧٣هـ في قرية كَفَرْ بَطْنَا بالقربِ من دمشقَ، من أسرةٍ متدينةٍ لها نصيبٌ من العلم، موسرة الحال، يمتهن والده دق الذهب[١]، وينحدر الإمام الذهبي من أسرةٍ تركمانية الأصل، تعود إلى القبائل التي سكنت أواسط أسيا، ثمَّ انتقلت مع بداية الفتح الإسلامي، وتوزَّعت في البلاد الإسلامية، وقد استقر بأسرته المُقَام في مدينة مَيَافَارْقِين[٢]، ويعدُّ قايْمَاز[٣]جد أحمد أبو الإمام الذهبي آخر من استقرَّ به المقام في هذه المدينة، ثم انتقل جد الإمام الذهبي عثمان[٤] إلى مدينة دمشق، فنسب إليها.

---

(١) ينظر معجم الشيوخ (١/ ٢١) اشتهر وصف الحافظ بالذهبي نسبةً إلى المهنة التي عمِل بها والده، فالنسبة لوالده وليست له، وأثبت الحافظ ذلك في كثيرٍ من المواضع في كتبه، حيث كان يقول: «ابن الذهبي»، إلا أنَّ بعض من ترجم له من معاصريه وتلاميذه أطلق الوصف بالذهبي عليه؛ ويمكن تفسير ذلك بأنَّ الحافظ في بداية حياته عمل في مهنة أبيه حتى أتقنها، وقد عرَّف عن نفسه عند رحلته إلى مصر لابن دقيق العيد فقال: «الذهبيُّ»، وعلى هذا درج من جاء بعده بإطلاق وصف الذهبي عليه، واستمر ذلك إلى عصرنا الراهن. ينظر الوافي بالوفيات (٢/ ١٦٣)، وطبقات الشافعية (٩/ ١٠٠)، وذيل تذكرة الحفاظ (ص:٣٤)، والبداية والنهاية (١٤/ ٢٢٥).

(٢) والنسبة إليها فارقي؛ وهي المدينة التي ينحدر منها أجداد الحافظ الذهبي، وقد سكنها جد أبيه، وتعدُّ من المدن الدارسة، وآثاراها تقع في الجانب الجنوبي الشرقي من الأراضي التركية، وأُقيمَت مكانها بلدةٌ تُدعى الآن بـ (سافا).

(٣) هو قايْماز بن عبدالله، التركماني الفارقي، فقد بصره في آخر حياته، وقد جاوز المائة بيسيرٍ (ت:٦٦١). ينظر معجم الشيوخ (١/ ٤٣٦).

(٤) هو عثمان بن قايْماز بن عبدالله، التركماني الفارقي، ثم الدمشقي النجار، أبو أحمد فخر الدين، كان ديناً حسن اليقين بالله، وكان يقوم على تربية الحافظ الذهبي ورعايته وتعليمه، قال الذهبي عنه: «كان ـ رحمه الله ـ يُديمني النطق بالراء». (ت:٦٨٣هـ) وشهد الذهبي دفنه بسفح قاسيون. معجم الشيوخ (١/ ٤٣٦).

فولد له فيها والد مترجمنا، **وهو أحمد بن عثمان بن قايْماز** بن عبد الله الدِّمشقي، شهاب الدين الذهبي، [ولد: ٦٤٢هـ]، وكان معروفاً بالعبادة والورع، سمع صحيح البخاري من المقداد القيسي، وأخذه عنه الحافظ الذهبي[(١)]، وبرع في دق الذهب، ومنها أتى لقبه، ولقب ابنه محمد [توفي: صُبيح يوم الجمعة سْلخ ربيع الآخر سنة ٦٩٧هـ]. وصلَّى عليه جماعةٌ منهم قاضي القُضاة بدر الدين الخطيب، وشيّعه إلى المُصلّى الشماليّ جَمْع مبارك، منهم شيخنا ابن تيميّة، وشيخنا برهان الدِّين الإسكندريّ[(٢)].

ب: أسرته ونشأته.

كان لكثيرٍ من أفراد أسرة الذهبي عنايةٌ بالعلم، ودورٌ في نشأة الإمام الذهبي وتلقيه للعلوم، حتَّى إننا نجده قد ترجم لهم في معجم شيوخه، ولا يمكن الوقوف على البيئة الأسرية التي تربى فيها الحافظ الذهبي؛ إلا من خلال التَّعرف على ترجمة أفراد أسرته التي عاش في كنفها:

فوالدته من الرضاعة وعمته: **ست الأهل بنت عثمان**، أم محمدٍ الذَّهبية (ولدت: ٦٥٣هـ)، أجاز لها كبار المحدِّثين في عصرها، وأخذ عنها الذهبي مروياتها، وترجم لها في شيوخه[(٣)].

ومنهم: **خاله: علي بن علم الدين سنجر بن عبدالله** (ولد ٦٥٨هـ) كان ذا مروءةٍ، وصاحب عبادةٍ وتقوى، طلب علم الحديث، ورافقه الذهبي لسماع الحديث ببعلبك، وسمع منه، وروى عنه، كما ذكر ذلك في معجم شيوخه[(٤)]، **وزوج خالته: أحمد بن عبد الغني** بن عبد الكافي الأنصاري، المعروف بابن الحرستاني (ت:٧٠٠هـ)[(٥)]، **وأخواه من الرضاعة**: أولهما: داود بن إبراهيم بن داود، جمال الدين أبو سليمان الدمشقي الشافعي، كان فقيهاً عالماً، رحل في طلب العلم وسماع الحديث، وله الكثير من السماع والأجزاء الحديثية،

(١) معجم الشيوخ (٢/ ٣٤١).

(٢) معجم الشيوخ (١/ ٧٥).

(٣) معجم الشيوخ (١/ ٢٨٥)، ولم أعثر على من ترجم لوالدة الذهبي، ولكنها من أسرةٍ معروفةٍ بالعلم؛ فوالدها علم الدين سنجر ابن عبد الله، أبو بكر الموصليُّ، مولى ابن عطَّاف الحمصيِّ، كان صاحب مالٍ ومكانةٍ خوَّلته تولِّي ديوان الجيش، وقد وجَّه عنايته إلى حفيده، فكان يصحبه إلى القلعة، ويعلِّمه التواريخ وأسماء السلاطين. تنظر ترجمته في معجم الشيوخ (١/ ٢٧٥).

(٤) (٢/ ٢٨).

(٥) تنظر ترجمته في معجم الشيوخ (١/ ٦٨).

ولِّي مشيخة القليجية[1]، وقد رافقه إلى مصر، وسمع منه بالرملة (ت:٧٥٢هـ)، ودفن بقاسيون [2].

وأخوه الآخر من الرضاعة: علي بن إبراهيم بن داود بن سليمان، علاء الدين أبو الحسن العطار، صحب النووي، وتفقَّه عليه، وكان يلقب «بمختصر النووي»[3]، وترجم له الذهبي في العديد من كتبه، فقال عنه: «صنَّف أشياء مفيدةً، خرَّجت له معجماً في مجلَّدٍ، انتفعت به، وأحسن إلي باستجازته لي كبار المشيخة» (ت:٧٢٤هـ)[4].

نشأته: ساعد المحيط الذي ترعرع به الحافظ الذهبي، على انصرافه للعلم بوقتٍ مبكرٍ من حياته، ويبدو أنَّ أخاه من الرضاعة ابن العطار قد حج في السنة التي ولد فيها الذهبي، فاستجاز له عددٌ من كبار العلماء، وقد وصف ابن حجر هذه الإجازة وأثرها بقوله: «أجاز له في تلك السّنة بعناية أَخيه من الرضاعة... جمعٌ جمٌّ [5]، فانتفع الذهبي بعد ذلك بهذه الإجازة انتفاعاً شديداً»[6]، وهذا كله قبل أن يبدأ الذهبي بالطلب بنفسه، فلمَّا بلغ من العمر ما يمكِّنه من الطلب، وجَّهه والده إلى علاء الدين علي بن محمدٍ الحلبي، وكان من أخبر الناس بالعناية بتعليم الصغار[7].

جـ: وفاته وأولاده.

تناقص نظر الإمام الذهبي حتى فقده في آخر حياته نهائياً، ومكث لا يبصر قريباً من الأربع سنوات، بماءٍ نزل على عينيه، وقد نُصح بأن يستطب من ذلك فأبى[8]. توفي ـ رحمه الله ـ بتربة أم الصالح في ليلة الاثنين الثالث من ذي القعدة قبل نصف الليل في عام (٧٤٨ هـ)، ودفن بمقابر باب الصغير، وحضر

(١) المدرسة القليجية المجاهدية؛ بانيها مجاهد الدين ابن قليج محمد بن شمس الدين محمود، وهي في موضعٍ يعرف بقصر ابن أبي الحديد، في موقعٍ بين الباب الشرقي وباب توما. ينظر الدارس في تاريخ المدارس (ص: ٣٢٩).

(٢) تنظر ترجمته في المعجم المختص بالمحدثين (ص: ٩٤)، ومعجم الشيوخ (١/ ٢٣٦).

(٣) تنظر ترجمته في الدرر الكامنة (٤/ ٤).

(٤) المعجم المختص بالمحدثين (ص: ١٥٧)، وينظر معجم الشيوخ (٢/ ٨).

(٥) الدرر الكامنة (٥/ ٦٦).

(٦) الدرر الكامنة (٤/ ٤) في ترجمة ابن العطار.

(٧) ينظر معجم الشيوخ (٢/ ٥٢).

(٨) الوافي بالوفيات (٢/ ١١٦) والدرر الكامنة (٥/ ٦٨).

الصلاة عليه جمٌّ غفيرٌ من العلماء[١].

وكان الذهبي قد تزوج بامرأةٍ صالحةٍ من بلدته[٢]، توفيت بعده بثمان سنوات، ترجم لها تلميذه ابن رافعٍ في وفيات سنة (٧٥٦هـ)[٣]: وقد رزق منها بثلاثة أولادٍ؛ وهم:

١ـ أمة العزيز أم سلمة: وهي أكبر أولاده، أجاز لها غير واحدٍ من العلماء باستدعاء والدها[٤]، تزوجت في حياة والدها، وأنجبت عبد القادر بن محمد بن علي الدمشقي، والمشهور بابن القمر (ت:٨٠٣هـ)، قال ابن حجر: «سبط الحافظ الذهبي، سمع بإفادة جده ...حدَّثنا في حانوته، وكان نعم الرجل، مات في الكائنة»[٥].

٢ـ أبو الدرداء عبد الله: وهو الولد الأوسط من أولاد الحافظ الذهبي، ولد سنة (٧٠٨هـ)، سمع مع أبيه عن كثيرٍ من العلماء[٦].قال ابن حجر: «حدَّث سمع منه ابن سندٍ وغيره، ومات في ذي الحجة سنة (٧٥٤هـ)، وعاش أخوه أبو هريرة بعده خمساً وأربعين سنة»[٧] .

٣ـ أبو هريرة عبد الرحمن: وهو أصغر أولاده؛ ولد (٧١٥هـ)، وكان مسند الشام في عصره، أحضره أبوه على جمٍّ غفيرٍ من العلماء، وخرَّج له أبوه أربعين حديثاً عن نحو المائة نفسٍ[٨]، وحدَّث بها في حياة أبيه، قال ابن حجر: « أجاز لي غير مرَّةٍ»[٩]، توفي(٧٩٩هـ)[١٠]. وقد أعقب ولداً أسماه **محمداً**، ولد (٧٣٢هـ)[١١]،

(١) الوافي بالوفيات (٢/ ١١٦) و طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٠٦) والوفيات لابن رافع (٢/ ٥٥).

(٢) هي فاطمة بنت محمد بن نصر الله بن الْقَمَر الدمشقية، سمعت بإفادة الحافظ الذَّهبي من محمد بن مشرف، وهدية بنت عَسْكر وغيرهم، روى عنها ولدها أَبو هريرة وغيره. ينظر الدرر الكامنة (٤/ ٢٦٧).

(٣) ينظر الوفيات لابن رافع (٢/ ١٨٨).

(٤) ينظر معجم الشيوخ (١/ ٣٨٢) (٢/ ٤٠٢).

(٥) إنباء الغمر بأبناء العمر (٢/ ١٦٩).

(٦) تنظر ترجمته في معجم الشيوخ (٢/ ٨٦)، وذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (١/ ١٧٨)

(٧) ينظر الدرر الكامنة (٣/ ٦٧).

(٨) ينظر الدرر الكامنة (٣/ ١٣١).

(٩) إنباء الغمر بأبناء العمر (١/ ٥٣٦).

(١٠) ينظر الدرر الكامنة (٣/ ١٣١)

(١١) ينظر الضوء اللامع (٧/ ٣٠١)

سمع مع جده وأجاز له رواية كتبه[1]، وكان من شيوخ الرواية، قتل على يد العسكر التمري عام (٨٠٣هـ)[2].

ثالثاً ـ سيرة الإمام الذَّهبي العلميَّة:

أ: طلبه العلم وشيوخه، ومسموعاته ورحلاته.

*** طلبه العلم وشيوخه:** لم يبلغ ابن الذهبي الرابعة من العمر حتى أجلسه والده عند مؤدبٍ يعتني به، ويعلِّمه أصول الكتابة، وقواعد القراءة، وهذه سنَّة الناس من قبله، فقد دأبوا على الطلب من مقتبل العمر بتوجيهٍ من أوليائهم للسماع على العلماء، وهذا ما تحصَّل للذهبي من خلال أخوته بالرضاعة.

واظب ابن الذهبي على حضور مجالس بعض العلماء[3]، وعمره لم يتجاوز الرابعة عشرة سنةً، بيد أنَّه بدأ بالطلب بشكلٍ منهجيٍّ منتظمٍ حال بلوغه الثامنة عشرة من عمره[4]، فتوجَّهت عنايته إلى ناحيتين أساسيتين هما: القراءات، والحديث الشريف:

*** تلقيه علم القراءات:**

أولى الذهبيُّ القرآن الكريم عنايته واهتمامه، وحصَّل علم القراءات في بادِئ الأمر[5]، فسمع الشاطبيَّة، وغيرَها، وجمَعَ القراءات السَّبع[6]، وشرع بالجمع الكبير، فجلس إلى محمد بن أحمد بن خليل الخُوَيِّي [ولد ٦٢٦هـ، وتوفي ٦٩٣]، وكان قد حصَّل معرفةً جيدةً بالقراءات ومسائلها، وهو لم يتعدَّ العشرين من عمره، حيث قال: «جلستُ بين يدَيْه، وسأَلَنِي عن غيرِ مِا مَسْألةٍ من القراءات، فمَّن اللهُ وأجَبتُه، وشهِدَ في إجازَتي من الحاضرِين، وأجازَ لي مروياته»[7]، وهذا ما جعل شيخه محمد بن عبد العزيز الدِّمْياطِي [ولد ٦٢٠هـ، وتوفي ٦٩٣هـ]، وهو من المُقْرِئين المُجَوِّدِين، يتنازل له عن حَلَقتِه بالجامع الأُمَوي

(١) معجم الشيوخ (١/ ٢١٩)، وينظر الإمام الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام (ص: ١٣٨).

(٢) ينظر إنباء الغمر بأبناء العمر (٢/ ١٨٧)

(٣) ينظر معجم الشيوخ (١/ ٢٦٣)، (٢/ ٢٥٩)، (٢/ ٣٥٤)، (٢/ ٣٩٦).

(٤) ينظر المعجم المختص بالمحدِّثين (ص: ٢٣٧)، وطبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٠٢).

(٥) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ١٤)، تنظر ترجمة علم الدين السخاوي في تاريخ الإسلام (١٤/ ٤٦٠)، وغاية النهاية (١/ ٥٦٨)، وتنظر ترجمة الفاضلي في تاريخ الإسلام (١٥/ ٧٤٤).

(٦) ينظر معجم الشيوخ (١/ ١٣٥) وينظر معرفة القراء (ص: ٣٨٦).

(٧) ينظر معجم الشيوخ (٢/ ١٤٤)، وتنظر ترجمة الخويي في طبقات الشافعيين (ص:٩٤٥).

في أواخر ٦٩٢هـ، حينما أصابه المرض الذي توفي فيه، وكان الذهبي قد أكمل عليه القراءات قبل ذلك[١]، ودام هذا المنصب الذي تسلَّمه الذهبي سنةً كاملةً[٢].

*** تلقيه الحديث الشريف:**

مال الذهبي إلى سماع الحديث، وجمْعِ تاريخ الرِّجال والرُّواة، وواظب عليه مع قراءته للقرآن الكريم، حتَّى تفرَّغ له، واعتنى به عنايةً فائقةً، وقد لاحظ فيه رَفِيقه وشيخه الْبِرْزَالِيُّ علامات النبوغ، فحثَّه على طلبِ الحديثِ[٣].

وبانصراف الذهبي إلى علم الحديث سمع ما لا يحصى من الكتب والأجزاء والمشيخات والمعاجم، ولقي الجم الغفير من الشيوخ والشيخات، فأخذ عن طبقاتٍ مختلفةٍ من أهل العلم، واستفاد من كلِّ من كان يلقاه، حتى إنَّه انتقد نفسه لسماعه من شيوخٍ غير مرضيين عنده، كما ذكر ذلك في معجمه [٤]، وممَّن كان معروفاً بالعسر في الرواية، وبالغ في ذلك حتَّى سمع من شيخٍ أصمٍّ[٥].

وهذا الشره للسماع عند الذهبي لم يكن له أثرٌ على جودة عنايته بعلم الحديث، بل كان دافعاً له للحرص على علو الإسناد، وطلب العالي والنازل، والعناية بسماع الأصول، وخاض الكثير من الصعاب في سبيل تحصيل ذلك، ويجلي تلميذه صلاح الدين الصفدي هذا المعنى بقوله: «لم أجد عنده جمود المحدِّثين، ولا كَوْدَنَة النَّقَلَةِ؛ بل هو فقِيه النَّظَرِ، له دُرْبةٌ بأقوالِ الناسِ، ومذاهبِ الأئمة من السلفِ وأرْبَاب المقالات، وأعجبَنِي منه ما يُعَانِيه في تَصَانِيفه من أنَّه لا يتعدَّى حديثاً يُورِدُه حتَّى يبيّن ما فيه من ضعفِ متنٍ أو ظلامِ إسنادٍ أو طعنٍ في رُوَاته، وهذا لم أر غيرَه يُراعي هذه الفائدة فيما يورده»[٦]. ونجد تصويراً لذلك أيضاً في قول الذهبي نفسه: «كتبْت نسخة أبي الجهم من بضعٍ وثلاثين سنةً فرحاً بعلوِّها في ذلك الوقت، وسمعتها من ستِّين شيخاً، وهي الآن مرويَّةٌ بالسَّماع، ولو رحل اليوم الطَّالب من مسيرة ألف فرسخٍ لإدراكها، وغَرِم

(١) ينظر معجم الشيوخ (٢/ ٢١٨)، وتنظر ترجمة الدمياطي مفصلةً في تاريخ الإسلام (١٩/ ٧٧٦).

(٢) معرفة القراء (ص: ٤٠٢)

(٣) الدرر الكامنة (٤/ ٢٧٨) والبدر الطالع (٢/ ٥١)

(٤) ينظر معجم الشيوخ (٢/ ٥٨)

(٥) ينظر معجم الشيوخ (١/ ١٠٢)، (٢/ ٣٣٥)

(٦) الوافي بالوفيات (٢/ ٢١٥).

مئة دينارٍ، لكان له الحظُّ الأوفر»[1].

فتكاملت شخصيَّة الذهبي العلميّة في وقتٍ مبكرٍ من حياته، وذلك بعد إمضائه رحلاتٍ كثيرةً، قام بها بسماع الشيوخ وتحصيل الأسانيد العالية، حتَّى وصفه تلميذه تاج الدين السُّبْكِيّ بقوله: «شيخ الجرح والتَّعديل، ورجل الرِّجال في كل سبيلٍ، كأنَّما جُمِعت الأمة في صعيدٍ واحدٍ فنظرها، ثمَّ أخذ يُخبر عنها إخبار من حضَرَهَا»[2][3].

*** رحلاته وشيوخه فيها:**

الرحلة في طلب العلم من السنن التي جرى عليها أهل العلم، فقلَّما نجد عالماً ذُكر في ترجمته أنَّه لم يرحل أو يسمع من علماء خارج بلده، وتبع الحافظ الذهبي سُنَّة مَن سبقه من العلماء، فحدَّثَ نفسَه بالرحلة في وقتٍ مبكرٍ من الطلب، إلا أنَّ والده كان يَعُوقَهُ؛ ولعلَّ ذلك يعود إلى كونه وحيد أبويه[4]، ولم يسمح له إلا وفق شرطٍ شرَطَهُ عليه[5]، وهو أن يُرافِقه فيها بعضُ من يُوثق بهم[6].

فخرج في أول رحلةٍ له عام ٦٩٣هـ، وله من العمر عشرين عاماً، مع تحسُّره على تأخره في الرحلة؛ وكانت المدَّة المأذون له فيها بالغيبة لا تتجاوز الأربعة أشهرٍ[7].

ـ رحلته في بلاد الشام[8]:

تذكر المصادر التي ترجمت للذهبي أوَّلَ رحلةٍ قام بها، وهو في العشرين من عمره سنة ٦٩٣هـ إلى

(١) تاريخ الإسلام (٤/ ٧١٩)

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٠١)

(٣) برع الحافظ الذهبي بعلومٍ أخرى، وكانت له فيها مشاركاتٌ في التاريخ، والفقه، واللغة. ينظر للتفصيل الحافظ الذهبي (ص: ٩٣ وما بعدها)

(٤) ينظر الحافظ الذهبي (ص: ٤٧) وقال المصنف: «لم أقف بعد طول التتبع على أخٍ للذهبي».

(٥) ينظر معجم الشيوخ (١/ ٣٦٦)، ومعرفة القراء (ص: ٣٧٠)، (ص: ٣٧٣).

(٦) ينظر الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام (ص: ٨٨)

(٧) ينظر معرفة القراء (ص: ٣٧٤)

(٨) ينظر للتفصيل في رحلاته في بلاد الشام وغيرها الحافظ الذهبي (ص: ٤٣ ـ ٧٠)

بعلبك، حيث قرأ فيها القرآن جمعاً على الموفق النصيبي[١]، وسمع فيها جمعاً من العلماء[٢]، ثم رحل بعدها إلى حلب سنة ٦٩٣هـ برفقة والده، ولقي عدداً من علمائها، فسمع سنن ابن ماجه وغيرها من مسند حلب الشيخ سنقر بن عبدالله الزَّينيّ الأرمني، أبو سعيد الحلبي (ت:٧٠٦هـ) [٣]، ورحل إلى بيت المقدس[٤]، والرملة [٥]، والكرك[٦]، وسمع أيضاً في حمص وحماة وطرابلس وبصرى والمعرَّة ومعان ونابلس[٧].

ـ رحلته إلى مصر:

أنهى الذهبي رحلته داخل بلده وما جاورها على عادة العلماء، ثم رحل إلى مصر، وقد رافقه فيها أخوه من الرضاعة داود بن إبراهيم العطَّار، وكان يتلهف للسماع عن أم محمد سَيِّدَة بنت موسى بن عثمان المَارَانِيَّة المصرية، وكانت قد أجازته مكاتبةً إلا أنَّها ماتت وهو في طريقه إلى مصر، وذلك سنة ٦٩٥هـ، وهو العام الذي تُؤَرَّخُ به رحلته إلى مصر[٨].

ولما دخل مصر بدأ السماع على الشيخ جمال الدين أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو العباس الظَّاهِري الحَلَبي، [ولد ٦٢٦هـ، وتوفيَّ ٦٩٦هـ]: قال الذهبي «به افتتحت السماع في الديار المصريّة، وبه اختتمت، وعنده نزلت، وعلى أجزائه اتكّلْت»[٩]، سعى الذهبيُّ خلال الفترة المتاحة له في مصر إلى لقاء أكبر عددٍ

(١) محمد بن أبي العلاء محمد بن علي بن المبارك، الإمام موفق الدين أبو عبد الله الأنصاري الرباني النصيبي المقرئ الشافعي، [ولد ٦١٧هـ، وتوفي ٦٩٥هـ]، نزيل بعلبك، وشيخ الإقراء بجامعها، وشيخ الخانقاه، وقرأ القرآن على والده، ثم رحل إلى مصر، فقرأ بها القراءات. ينظر معرفة القراء (ص: ٣٨٠).

(٢) ينظر سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٨٠) ومعجم الشيوخ (١/ ٣٥٢)، وعاد إلى بعلبك مرَّةً أخرى سنة ٧٠٧هـ ، انظر ذكر هذه الرحلة في معجم الشيوخ (١/ ٢٦٤).

(٣) معجم الشيوخ (١/ ٢٧٦)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٨٠).

(٤) معجم الشيوخ (١/ ٢٤٨).

(٥) معجم الشيوخ (١/ ٢٣٦).

(٦) معجم الشيوخ (١/ ٣٥١)

(٧) ذُكرت هذه المدن التي قصدها عرضاً في معجم الشيوخ، وقال في ترجمته في المعجم المختص: «وسمع بدمشق من عمر بن القواس، وببعلبك من التاج ابن علوان، وبالقاهرة من الدمياطي، وبالقرافة من الأبرقوهي، وبالثغر من الغرافي، وبمكّة من التوزرِي، وبحلب من سنقر المزنيِّ، وبنابلس من العماد ابن بدران» (ص: ٩٧).

(٨) ينظر تاريخ الإسلام (١٥/ ٨١٣)، ومعجم الشيوخ (١/ ٢٩٤).

(٩) تاريخ الإسلام (١٥/ ٨٣٥)، وينظر تذكرة الحفاظ (٤/ ١٨١)، ومعجم الشيوخ (١/ ٩٣).

ممكنٍ من العلماء، وتحصيل ما يستطيع من الإجازات[١]، وتوجَّه الذهبي أثناء مكثه في مصر إلى الإسكندرية، ومكث فيها قرابة الشهرين؛ شهر رمضان وشهر شوال، سمع فيها الحديث، وجمع القراءات على عددٍ من المشايخ[٢].

وما لبث الذهبيُّ أن دفعته كثرة العلماء في مصر، وعدم تمكُّنِه من لقاء عددٍ من محدِّثيها، إلى **الرحلة إليها مرَّةً أخرى**، فالمدَّة القصيرة التي مكثها في مصر أوَّل مرَّةٍ لم تروِ حبَّه للطلب[٣].

ب: جهوده العلميَّة ووظائفه.

بدأ الذَّهبيُّ التصنيفَ في مُقْتَبَل العمر، فذاعَتْ مصنفاته بين الناس وانتشرت، وعلا ذكره، وعُرف بين العلماء، فتقدَّم على أقرانه في كثيرٍ من العلوم، وهذه المكانة التي حققها الذهبي، مكَّنته من تولِّي وظائف علميَّةٍ مهمَّةٍ في ذلك الوقت:

أوَّلاً ـ الإقراء:

لاحظ شيخ الإمام الذهبي شمسُ الدين الدِّمْيَاطِيُّ بوادر نبوغه، فتنازل له عن حلقته في المسجد الأموي، في أوائل سنة (٦٩٣هـ)، فكانت هذه أول وظائفه العلميَّة، وكان عمر الذهبي حينذاك قريباً من العشرين[٤]، ودام هذا المنصب الذي تسلَّمه الذهبي سنةً واحدةً[٥].

ثانياً ـ الخطابة:

لما بلغ الذهبي الثلاثين من العمر، تولَّى الخطابة في بلدته التي ولد بها «كفر بطنا»[٦]، وذلك سنة (٧٠٣هـ)، وبقي في هذه الوظيفة إلى سنة (٧١٨هـ)، وهي السنَة التي انتقل فيها إلى دمشق ليشغل منصبه الجديد.

---

(١) معجم الشيوخ (١/ ٩٣)، و(٢/ ٢٤٩)، وينظر تذكرة الحفاظ (٤/ ١٨٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٠٢). بما أنَّ الذهبي وصل مصر في رجب، فمن الطبيعي أن يرجع إلى الشام في ذي القعدة وفاءً لوعده الذي قطعه لوالده على نفسه بأنْ لا يقيم في رحلته أكثر من أربعة أشهرٍ.

(٢) ينظر معجم الشيوخ(٢/ ٣٨٥)، والمعجم المختص بالمحدثين (ص: ١٨٥، ٩٣)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٨٤)، (١٣/ ٢٩٦).

(٣) ينظر الإشارة إلى رحلته الثانية إلى مصر في المعجم المختص بالمحدثين (ص: ٢٣٣)، وهناك رحلاتٌ أُخرى قام بها.

(٤) معجم الشيوخ (٢/ ٢١٨)، تعدُّ هذه وظيفته العلميَّة الأولى التي يتولَّاها، وكانت في المسجد الأموي.

(٥) معرفة القراء (ص: ٤٠٢).

(٦) وهي من بلدات غوطة دمشق الشرقية، ولا تزال عامرةً إلى الآن.

ثالثاً ـ التدريس:

يعد ترؤُّس مدارس التحديث في عصر الإمام الذهبي من الأمور المهمَّة، فهذه المدارس كانت تؤدي وظائف تعليمية على نحوٍ عالٍ، وتحتاج إدارتها إلى أهليةٍ خاصةٍ، وللقائمين عليها دورٌ مهمٌّ في إبراز مكانة المدرسة، وإعطائها دورها التعليمي.

تولَّى الذهبي سنة (٧١٨هـ) مشيخة «دار الحديث بتربة أم الصالح»[١]، وكانت من أكبر دور الحديث في دمشق آنذاك، وكان عمره خمسةً وأربعين سنةً، واتخذها سكناً له عوضاً عن قريته، وبقي فيها حتى وفاته[٢].

وبعدها تولَّى التدريس في «دار الحديث الظاهرية» سنة (٧٢٩هـ)، وذلك بعد وفاة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى بن جَهْبَل الحلبي، ثم تولَّى بعد وفاة رفيقه وشيخه علم الدين الْبِرْزَالِيّ سنة (٧٣٩هـ) تدريس الحديث «بالمدرسة النفيسية» وإمامتها[٣]، وفي نفس تلك السنة اكتمل تعمير «دار الحديث والقرآن التنكزية»، فباشر الذهبي مشيخة الحديث فيها[٤]، وتولَّى مشيخة عددٍ من كبريات مدارس دمشق آنذاك، وهذا يشهد بمكانة الحافظ الذهبي العلميَّة، التي رشحته ليكون شيخ التحديث في دمشق في وقته.

جـ: شيوخه وتلامذته.

توسَّعت رحلة الإمام الذهبي العلميَّة التي قام بها، فبلغ عدد شيوخه الجم الغفير، وتعددت مصادر ترجماتهم فبثَّ ذكرهم في العديد من المصنفات التي خلَّفها بخطه؛ كتذكرة الحفاظ، والعبر في أخبار من غبر، وذيله، والمعجم المختص بالمحدِّثين، وخصص مصنفاً لذكر شيوخه وسمَّاه «معجم الشيوخ»، بلغ تعدادهم فيه ألفاً واثنين وأربعين شيخاً في نسخته الأخيرة التي أنهاها في عام (٧٤٥هـ)، أي قبل وفاته بعامين[٥].

وكان في أقران الحافظ الذهبي من له تأثيرٌ كبيرٌ على تكوُّن شخصيته العلميَّة، وهم رفقاؤه بالطلب وشيوخه وتلاميذه بالوقت نفسه؛ ومنهم:

---

(١) ينظر الدارس في تاريخ المدارس (ص:٢٤٦).

(٢) البداية والنهاية (١٤/ ٨٨).

(٣) البداية والنهاية (١٤/ ١٤٣).

(٤) ينظر البداية والنهاية (١٤/ ١٨٤).

(٥) إن مراجعةً بسيطةً لمعجم الشيوخ للذهبي يوضح تراجم شيوخه، ونوع مروياته عن كل شيخٍ منهم بما يغني عن إفرادهم هنا.

الْبِرْزَالِيّ، القاسم بن محمد بن يوسف بن محمد، علم الدين أبو محمد الإشبيلي الأصل، الدمشقي المولد والدار، الشافعيّ [٦٦٥هـ ـ ٧٣٩هـ][(١)].

وتقيّ الدّين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحرّاني، تقي الدين أبو العباس، الدمشقي الحنبلي، والمعروف **بابن تيمية [٦٦١هـ ـ ٧٢٨هـ]**[(٢)].

و**أبو الحجاج** جمال الدين يوسف ابن الزكي عبد الرحمن بن يوسف الكلبي القضاعي الدمشقي **المِزّي [٦٥٤هـ ـ ٧٤٢هـ]**[(٣)].

*** تلاميذه:**

كان لاستقرار الذهبي في دمشق حاضرة العلم بعد القاهرة دورٌ فاعلٌ في إشاعة ذكره، فأضحى مقصد التلاميذ، يرحلون إليه، ويرسلون إليه بالمعضلات يحلها، ويرى فيها برأيه، وزاد في شهرته وعلو ذكره تولّيه تدريس علوم الحديث في أكبر مدارس دمشق في ذلك الوقت، فأخذ عنه الجم الغفير، وتخرَّج على يديه من العلماء من أضحوا أعيان عصرهم بعده، وسيأتي تراجم بعضهم على وجه الإيجاز:

١ـ أبو المحاسن شمس الدين محمد بن علي بن الحسن الحسيني (٧١٥هـ ـ ٧٦٥هـ)[(٤)].

طلب بنفسه، فأكثر ورحل، وخرَّج لنفسه معجماً؛ وكان رضيَّ النفس، حسن الأخلاق، ومن الثقات الأثبات، سمع من ابن عبد الدائم والمزي وخلقاً كثيراً، وكتب بخطِّه ما لا يحصره العد، وعني بكتب شيخه الذهبي، فصنع ذيلاً على العبر، وتعليقاً على الميزان؛ استدرك عليه، وَكتب ذيلاً على طبقات الحفاظ[(٥)]، ولِي

(١) تنظر ترجمته في المعجم المختص بالمحدثين (ص: ٧٧)، و تذكرة الحفاظ (٤/ ١٩٥)، و معجم الشيوخ للسبكي (ص: ٣١٩)، وطبقات الشافعية (٢/ ٢٧٩)، والدرر الكامنة (٤/ ٢٧٧)، والبدر الطالع (٢/ ٥١)

(٢) تنظر ترجمته في تاريخ الإسلام (١٥/ ٤٩)، والمعين في طبقات المحدثين (ص: ٢٣٧)، ومعجم الشيوخ (١/ ٥٦)، والمعجم المختص بالمحدثين (ص: ٢٥)، والدرر الكامنة (١/ ١٦٨)، والبدر الطالع (١/ ٦٤).

(٣) تنظر ترجمته في المعجم المختص بالمحدثين (ص: ٢٩٩)، ومعجم الشيوخ للذهبي (٢/ ٣٨٩)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٦٣٤) (١٠/ ٨٢)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٩٣)، ومعجم الشيوخ للسبكي (ص: ٥١٠)، وطبقات الشافعية (٣/ ٧٤)، والدرر الكامنة (٦/ ٢٣٢)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٢١)

(٤) تنظر ترجمته في البداية والنهاية (١٤/ ٣٠٧)، وطبقات الشافعية (٣/ ١٣١)، والدرر الكامنة (٥/ ٣١٤)، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٤١).

(٥) ينظر طبقات الشافعية (٣/ ١٣١).

مشيخة دار الحديث البهائية التي وقفها في داره بهاء الدين القاسم بن عساكر[١]، داخل باب توما، وتوفي في شعبان، ودفن بقاسيون[٢].

٢ـ تاج الدين عبدالوهَّاب بن تقي الدين علي **السُّبْكِيّ** (٧٢٨هـ ـ ٨٧١هـ).

قاضي القضاة، اشتغل على والده، وأمعن في طلب الحديث، مهر وهو شابٌّ، فولِي التدريس في كبار المدارس بمصر والشام؛ كالعزيزية، والعادلية الكبرى، والغزالية، والعذراوية، والشاميتين، والناصرية، والأمينية، ومشيخة دار الحديث الأشرفية[٣].

٣ـ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر **بن كثيرٍ** القيسي الدمشقي **(٧٠١هـ ـ ٧٧٤هـ)**[٤]، له تصانيف مفيدةٌ، وله مشاركاتٌ في الفقه والعربيَّة والأصول والتفسير، ويحفظ جملةً صالحةً من المتون، وله حفظٌ ومعرفةٌ في الرجال وأحوالهم[٥]، ولم يكن في الحديث على طريقة المحدِّثين في تحصيل العوالي وتمييز العالي من النَّازل ونحو ذلك من فنونهم، وإنّما هو من محدِّثي الفقهاء[٦]، توفّي في شعبان، ودفن بمقبرة الصوفيَّة قرب شيخه ابن تيمية[٧].

د: مكانته في الحديث وأقوال العلماء فيه.

يشهد التراث العلمي الزاخر الذي خلَّفه الحافظ الذهبي بمكانته العلميَّة، فتبوأ مكانةً رفيعةً بين كبار علماء عصره؛ ومن جاء بعدهم، فاعتمدوا على كتبه وترجيحاته، واستشهدوا بآرائه، وتجلَّت مكانة الحافظ

(١) ينظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٥٢).

(٢) ينظر طبقات الشافعية (٣/ ١٣١).

(٣) تنظر ترجمته المعجم المختص بالمحدثين (ص: ١٥٢)، والوافي بالوفيات (١٩/ ٢١٠)، وذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (ص: ٢٥)، ومعجم الشيوخ للسبكي (ص: ٣٥٥)، وطبقات الشافعية (٣/ ١٠٤)، والدرر الكامنة (٣/ ٢٣٣)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (١/ ٦٧)

(٤) تنظر ترجمته المعجم المختص بالمحدثين (ص: ٩٤)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ٢٠١)، وذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (ص: ٣٨)، وطبقات الشافعية (٣/ ٨٥)، والدرر الكامنة (١/ ٤٤٥)، وإنباء الغمر بأبناء العمر (١/ ٣٩)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (١/ ٦٧)

(٥) ينظر المعجم المختص بالمحدثين (ص: ٩٤).

(٦) ينظر الدرر الكامنة (١/ ٤٤٥)، قاله ابن حجر.

(٧) طبقات الشافعية (٣/ ٨٥).

الذهبي من خلال إسهاماته التي قدمها للحضارة الإسلامية، والاهتمام الذي حازت عليه من الباحثين والدارسين، وقد عبَّر عن ذلك ابن حجر بقوله: «ورغب الناس في تواليفه، ورحلوا إليه بسببها، وتداولوها قراءةً ونسخاً وسماعاً»[(١)].

واكتست الآثار العلميَّة للحافظ الذهبي وجوهاً متنوعةً يستبينها المتتبع من خلال موضوعات تلك الآثار، فالدارس لتراث الحافظ الذهبي يلاحظ أنه يتنوع بين الدراسة الأصليَّة التي أنتجتها عقليَّة الحافظ الذهبي العلميَّة، والاختصار والتحرير للمصنفات السابقة، قال بشار عواد معروف: «ومعظمها من الكتب الكبيرة التي اكتسبت أهميةً عظيمةً عند الدارسين، والتي تعدّ من بين أحسن الكتب التي وضعت في عصرها، وأكثرها أصالةً»[(٢)]، ولم يكن الذهبي مجرد ناقلٍ فقط لأقوال أصحاب المصنفات التي اختصرها؛ بل أعملَ فيها ما تكوَّن لديه نتيجة الخبرة الواسعة التي حصَّلها من رحلاته المتكررة، ونهمه المعرفي الذي عُرف به[(٣)].

ونالت جهود الذهبي العلمية إعجاب منتقديه؛ مما يوضح درجة إنصافه وسلامة طريقته ومنهجه، فعدَّه تاج الدين السُّبْكِيّ رابع أربعةٍ من حفاظ القرن الثامن الهجري؛ وهم المِزي، والْبِرْزَالِيّ، وتقي الدين السُّبْكِيّ، وهو[(٤)].

فهو أحد الأذكياء المعدودين والحفاظ المبرزين، وقد عرف أهل العلم قدره، فأثنوا عليه، فهو في الوافي: «حَافظٌ لَا يجارى، ولافظٌ لا يبارى، أتقن الحديث ورجاله، وَنظر علله وأحواله، وَعرف تراجم النَّاس، وأزال الإبهام فِي تواريخهم والإلباس، من ذهنٍ يتوقد ذكاؤه، وَيصح إلى الذهب نسبته وانتماؤه، جمع الْكثير، ونفع الجم الغفير، وأكثر من التصنيف، ووفر بالاختصار مؤنة التطويل في التأليف»[(٥)].

ولم يكن الذهبي ـ رحمه الله ـ ليرضى من تلاميذه التسليم المطلق لأقواله، كيف ذاك وهو الذي دأب

(١) الدرر الكامنة (٣/ ٣٣٧).

(٢) الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام (ص: ١١١).

(٣) الوافي بالوفيات (٢/ ٢١٥).

(٤) ينظر طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٠٠).

(٥) الوافي بالوفيات (٢/ ١١٤). وينظر أقولاً أُخرى في؛ الوفيات لابن رافع (٢/ ٥٦)، والمختصر في أخبار البشر (٤/ ١٥٠)، والدرر الكامنة (٥/ ٦٦)، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٣١)، وشذرات الذهب (١/ ٦١)، والبدر الطالع (٢/ ١١١).

على التمحيص والنقد، فوجَّه إليه تلميذه ابن السُّبْكِيّ مؤاخذاتٍ بعد أن اعترف له بالتقدم والسبق، فقال: «وكان شيخنا والحق أحق ما قيل، والصدق أولى ما آثَرَه ذو السبيل... شديد الميل إلى آراء الحنابلة، كثير الإزراء بأهل السنة»[(١)]، وترجم الذهبي لنفسه في المعجم المختص، فقال: «جَمع تَوَاليف، يُقال مفيدةٌ، والجماعة يتفضَّلون ويثنون عليه، وهو أخبر بنفسه في العلم، واللهَّ المستعان ولا قوّة إلّا به، وإذا سَلِم لي إيماني فيا فوزي»[(٢)].

هـ: مصنفاته.

يستبين المتتبع للآثار التي سطَّرها يراع الذهبي، أنها تتنوع بين الدراسة الأصلية، وبين التحرير والاختصار للمصنفات السابقة، وتتبع عددٌ من الأفاضل مصنفات الذهبي، فبلغت في دراسة بشار عواد معروف (٢١٤) كتاباً؛ وقد أفرد في دراسته عن الحافظ الذهبي فصلاً كاملاً، تناول فيه دراسة جميع الآثار التي استطاع الوصول إليها[(٣)]، وجاء مِن بعده مَن استدرك عليه؛ ففي دراسة عبد الستار الشيخ، بلغت آثار الذهبي بعد التتبع والإفادة ممَّا ذكره بشار عواد معروف (٢٧٠) أثراً ما بين كتابٍ ورسالةٍ، زاد فيها على من سبقه (٦٠) كتاباً، وأسقط ممَّا ذكره بشار عواد معروف (٤) كتبٍ، وقد تناولها بالتعريف، ورتبها على حروف المعجم، وصنفها حسب العلوم والفنون التي تنضوي تحتها[(٤)].

وفي الدراسة التي أوردها محققا «تذهيب التهذيب»، فقد أوصلا مصنفات الحافظ الذهبي إلى (٢٧٣) أثراً، وقد ذكرا فيها المطبوع منها وتاريخ طبعه، وأشارا إلى أماكن المخطوط منها بالاعتماد على الدراسات التي سبقتهما[(٥)].



(١) طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٦٤)، وقد تكلم العلماء فيما قاله ابن السبكي ـ رحمه الله ـ؛ ينظر الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ (ص: ٩٤)، والبدر الطالع (٢/ ١١١).

(٢) (ص: ٩٧).

(٣) الذهبي ومنهجه في كتاب تاريخ الإسلام (ص: ١٤٠). وينظر أيضاً (١٣٩ ـ ٢٧٦).

(٤) ينظر الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام (ص: ٣٤٩).

(٥) ينظر مقدمة تذهيب تهذيب الكمال (١/ ٣٣ ـ ٥٢).

المبحث الثاني
ترجمة الإمام ابن حجر

*** أ: اسمه ونسبه.**

هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الكناني العسقلاني الشافعي المصري[١]، والمعروف بابن حجر[٢].

الكِنَانِي: بكسر الكاف وفتح النون وكسر النون الثانية نسبةً إلى كنانة، وتعود هذه النسبة إلى قبائل عدةٍ[٣]، وقد نقل السخاوي أن الحافظ ابن حجر كناني الأصل [٤].

العسقلاني: نسبة إلى عسقلان، والظاهر أن قبيلة كنانة كانت مستوطنةً في عسقلان قبل خرابها على يد صلاح الدين سنة (٥٨٧هـ) [٥] .

ب: مولده ونشأته.

ولد ابن حجر في الثاني والعشرين من شعبان سنة (٧٧٣هـ)[٦]، في منزلٍ كان يقع على شاطئ النيل، وبقي ابن حجر في بيته هذا حتَّى انتقل منه في أواخر القرن الثامن الهجري إلى القاهرة؛ حيث تزوج بأم

---

(١) تنظر ترجمته في تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (١/ ٤١٤)، والمجمع المؤسس للمعجم المفهرس (١/ ١٩٦)، والدرر الكامنة (٣/ ٢٦٢)، وإنباء الغمر بأبناء العمر (١/ ٣)، ولحظ الألحاظ (ص: ٢١١)، والجواهر والدرر (١/ ١٠١)، والضوء اللامع (٢/ ٣٦)، و طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٥٢)، والبدر الطالع (١/ ٨٧)، وهناك أقوالٌ أخرى في نسبه.

(٢) أما شهرته «بابن حجر» فقد اختلف هل هو اسمٌ أم لقبٌ؟ فقيل: هو لقبٌ لأحمد الأعلى في نسبه، وقيل: بل هو اسمٌ لوالد أحمد المشار إليه، وقد رجَّح السخاوي في الضوء اللامع (٢/ ٣٦) أنَّه لقبٌ لأحد آبائه. وفصَّل في ذلك الشيخ شاكر محمود عبد المنعم في كتابه «ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه وموارده في كتاب الإصابة» (ص: ٤٩، ٥٠).

(٣) ينظر الأنساب (١١/ ١٥١).

(٤) الجواهر والدرر (١/ ١٠٣).

(٥) معجم البلدان (٤/ ١٢٢)، والجواهر والدرر (١/ ١٠٣). ومعنى عسقلان أعلى الرأس إن كان أصل الكلمة أعجميّاً، وإن كانت عربيةً فمعناها أنها بلدةٌ تقع في أعلى الشام، وهي مدينةٌ بساحل الشام من أعمال فلسطين.

(٦) ينظر الجواهر والدرر (١/ ١٠٤)، والضوء اللامع (٢/ ٣٦).

أولاده، وسكن بقاعة جدها منكوتمر، وكانت مجاورةً لمدرسته المنكوتمرية[١].

نشأته: نشأ ابن حجر العسقلاني في أسرةٍ تحب العلم وتشجع عليه، فتهيئ له جوٌّ علميٌّ وبيئةٌ صالحةٌ تأخذ بيده إلى العلم، حتَّى صار له شأنٌ عظيمٌ بين الناس، وشاء الله تعالى أن ينشأ ابن حجر يتيمَ الأب والأم.

فكَفِلَه زكيُّ الدِّين الخَرُوبِيّ[٢]؛ وهو من كبار التُّجار في مصر، ولم يألُ الخَرُوبِيّ جهداً في رعايته والعناية بتعليمه، فأدخله الكُتَّاب بعد إكماله خمس سنين، قال ابن حجر: «حج غير مرَّةٍ وجاور، وكنت رفيقه في المجاورة وأنا صغيرٌ؛ لأن أبي كان أوصاه عليَّ»[٣]، فأكمل ابن حجر حفظه للقرآن وهو ابن تسع سنين، وفي سنة (٧٨٥هـ) كان متواجداً مع وصيه الخَرُوبِيّ في مكة، فصلَّى بالناس التراويح إماماً في الحرم المكي[٤]، ويمكن أن نستقرأ من هذه الأخبار بوادر نبوغه المبكرة.

جـ: أسرته.

نشأ ابن حجر يتيماً؛ فَقدْ فَقَدَ أباه وهو لم يبلغ الرابعة من عمره، وفقد أمه قبل ذلك وهو صغيرٌ[٥]، وقد عُرفت أسرة الحافظ ابن حجر بالاشتغال بالعلم والحرص عليه، وهو ما سيتضح من خلال تراجم المقربين للحافظ من أبناء أسرته[٦]:

فأبوه: نور الدين علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد العسقلاني؛ اشتغل بالعلم والفقه، ومهر بالأدب، وقال الشعر فأجاد، وناب قليلاً عن ابن عقيلٍ في القضاء، وقد كان يتعانى التجارة[٧].

---

(١) الجواهر والدرر (١/ ١٠٣)، وينظر ابن حجر العسقلاني – مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة (١/ ٥٢).

(٢) هو أبو بكر بن علي بن محمد بن علي التاجر الكارمي، زكي الدين الخروبي؛ رئيس التُّجَّار بالديار المصرية، نشأ فقيراً؛ لأن أباه كان يتعانى الزهد والخير، وكان كبير الحشمة والمروءة (ت:٧٨٧هـ). الدرر الكامنة (١/ ٥٣٨).

(٣) الدرر الكامنة (١/ ٥٣٨)، وينظر لحظ الألحاظ (١/ ٢١١).

(٤) الجواهر والدرر (١/ ١٢١ ـ ١٢٦)، وينظر الضوء اللامع (٢/ ٣٦)، والبدر الطالع (٢/ ٨٨).

(٥) إنباء الغمر بأبناء العمر (١/ ١١٧).

(٦) ينظر ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث (ص: ٢٩ وما بعدها).

(٧) ينظر إنباء الغمر بأبناء العمر (١/ ١١٦)، والنجوم الزاهرة (١١/ ١٤٢).

وأما أمه: فهي نُجَار ابنة الفخر أبي بكر بن الشمس محمد بن إبراهيم الزِّفْتاويُّ[١]، ولابن حجر **أختٌ** اسمها ست الرَّكب؛ وكانت أكبر منه بثلاث سنواتٍ، تولت شؤون الحافظ ابن حجر ورعايته[٢]، وقال عنها ابن حجر: «كانت قارئةً كاتبةً أعجوبةً في الذكاء، وهي أمي بعد أمي»[٣].

*** زواجه وأبناؤه وسراريه:**

تزوج ابن حجر بإشارةٍ من وصيِّه ابن القطان[٤] **أُولى زوجاته؛ وهي** أُنس ابنة القاضي كريم الدين عبد الكريم بن أحمد بن عبد العزيز ناظر الجيش[٥]، فرزق منها خمس بناتٍ؛ زين خاتون[٦]، وفرحة[٧]، وغالية[٨]، ورابعة[٩]، وفاطمة[١٠].

ثم تزوَّج الحافظ ابن حجر في سنة (٨٠٤) **زوجته الثانية**؛ وهي أرملة الزين أبي بكر الأَمْشَاطِي، بعد وفاته، فولدت له بنتاً سنة (٨٣٥هـ)، سمَّاها آمنة، وقد استدعى لها عدداً من السماعات، إلا أنها لم تعش طويلاً، فتوفيت سنة (٨٣٥هـ)، وبموتها طُلِّقَت أمُّها [١١].

وأما **زوجته الثالثة**: فهي لَيْلَى الحلبيَّة بنت محمود طوغان، تزوجها حين سافر مع الأشرف إلى آمد في

---

(١) ينظر الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث (ص: ٣٣)، والحافظ ابن حجر مصنفاته ودراسة منهجه وموارده في كتاب الإصابة (ص: ٦٤).

(٢) ينظر الجواهر والدرر (١/ ١١٥).

(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر (١/ ٥١٧). وذكر ابن حجر أن له أخاً من أبيه، قرأ الفقه، وعرض المنهاج، وفَضُلَ، ثم أدركته الوفاة، فحزن عليه والده حزناً شديداً، فحضر والده إلى الشيح يحيى الصَّنَافِيرِي، فبشَّره بأن الله تعالى سيخلف عليه غيره ويعمره، فكان مولد ابن حجر. ينظر الدرر الكامنة (٦/ ٢٠١).

(٤) وهو الذي تولَّى كفالته بعد وفاة وصيه الأول الخروبي سنة (٧٨٧هـ).

(٥) تنظر ترجمتها في الجواهر والدرر (٣/ ١٢٠٧).

(٦) تنظر ترجمتها في الجواهر والدرر (٣/ ١٢٠٩).

(٧) تنظر ترجمتها في الجواهر والدرر (٣/ ١٢١٠).

(٨) تنظر ترجمتها في الجواهر والدرر (٣/ ١٢١٠).

(٩) تنظر ترجمتها في الجواهر والدرر (٣/ ١٢١١).

(١٠) تنظر ترجمتها في الجواهر والدرر (٣/ ١٢١١).

(١١) تنظر ترجمتها في الجواهر والدرر (٣/ ١٢٢٥).

سنة (٨٣٦هـ)، واستمرت معه إلى أن سافر من حلب ففارقها، ولكنَّه ما لبث أن أرسل إليها يُخيرها بين البقاء في حلب أو الرجعة واللحاق به إلى مصر، فاختارت اللحاق به[١].

*** سراريه:**

سريته خاص ترك: تاقت نفس الحافظ مع ما أكرمه الله من البنات إلى ولدٍ يكون معهن، ويرعى حرمتهن، ويكون وريثاً لما خلفه، وكانت لزوجته أُنس جاريةٌ قطريةٌ، تدعى خاص ترك[٢]، فوقع في خاطره التسري بها، وأبدى أمام زوجته من التبرم بشأنها، مما حملها على بيعها، وكان قد أرسل الشيخ شمس الدين ابن الضياء الحنبلي، فاشتراها له، وأقامت عنده حتى استبرأها... فرزق منها ما كانت تتوق إليه نفسه من الولد، فولدت له **بدر الدين أبو المعالي محمد** في الثامن عشر من صفر سنة (٨١٥هـ) [٣].

*** أحفاده:**

علي: نور الدين أبو الحسن علي بن محمد؛ وهو الابن الذي أعقبه محمد، وبقي حياً بعد وفاته، ولد ليلة السبت الثاني من ذي القعدة سنة (٨٣٩هـ)[٤].

و**يوسف**[٥] الجمال أبو المحاسن، يوسف بن شاهين ابن الأمير أبي أحمد العلائي قُطْلُوبُغَا الكركي، سبط الحافظ ابن حجر؛ ولد ليلة الاثنين ثامن ربيع الأول سنة (٨٢٨هـ)، وكان له علمٌ ومعرفةٌ، وأنكر عليه السخاوي بعض ما جاء في كتبه[٦]، وعلل الشوكاني سبب حَمل السخاوي عليه قائلاً: «مجرد كونه كان يعترض على جده الحافظ ابن حجر، أو يغلط في بعض الأحوال، كما هو شأن البشر»[٧]. توفي سنة (٨٩٩هـ).

(١) تنظر ترجمتها في الجواهر والدرر (٣/ ١٢٢٥).

(٢) تنظر ترجمتها في الجواهر والدرر (٣/ ١٢١٨).

(٣) تنظر ترجمته في الجواهر والدرر (٣/ ١٢٢١)، والضوء اللامع (٧/ ٢٠)

(٤) تنظر ترجمته في الجواهر والدرر (٣/ ١٢٢٤)، وإنباء الغمر (٨/ ٣٩٠)، والضوء اللامع (٥/ ٢٨٣).

(٥) البدر الطالع (٢/ ٣٤٥).

(٦) الجواهر والدرر (٣/ ١٢١٨).

(٧) البدر الطالع (٢/ ٣٤٥).

هـ: وفاته.

بدأ المرض بالحافظ ابن حجر في ذي القعدة سنة ٨٥٢هـ، ومع مرضه كان يواصل أعماله ويحضر مجالس الإملاء، ثم اشتد مرضه إلى أن كانت ليلة السبت الثامن عشر من ذي الحجة سنة (٨٥٢هـ)، فتوفي فيها الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ، وحضر الخليفة، والسلطان، والقضاة، والعلماء، والأمراء، والأعيان في جنازته[١]، وترك وصيَّته التي نقل السّخاوي نصها[٢].

ثالثاً ـ سيرة الإمام ابن حجر العلميَّة:

أ: طلبه العلم ونبوغه فيه.

لعب الخَرُوبِيُّ بعد توليه وِصَايَة ابن حجر دوراً كبيراً في تكوين شخصيته وتشجيعه على الاشتغال بالعلم[٣]، وخلال مدَّة مكثه مجاوراً في الحرم مع وصيِّه، سمع من الشيخ عفيف الدين النَّشَاوريّ[٤] غالبَ صحيح البخاري، وهو أول شيخٍ سمع عليه الحديث، وأخذ فقه الحديث عن الشيخ جمال الدين بن ظهِيرة المكي[٥]، في كتاب (عمدة الأحكام)، للحافظ عبد الغني المقدسي[٦]، ثم عاد بصحبة وصيِّه الخَرُوبِيّ إلى

(١) ينظر المنهل الصافي (٢/ ٢٢)، والضوء اللامع (٢/ ٤٠)، ولحظ الألحاظ (١/ ٢١٥).

(٢) الجواهر والدرر (٣/ ١٢٠٣ ـ ١٢٠٧).

(٣) ينظر لحظ الألحاظ (١/ ٢١١)، والجواهر والدرر (١/ ١٢٤).

(٤) هو الشيخ عفيف الدين عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان النيسابوري الأصل ثم المكي، والمعروف بالنشاوري؛ ولد سنة (٧٠٥هـ)، وسمع من الرضى الطبري، وحدَّث بالكثير وتفرَّد، ذهب في أواخر عمره إلى القاهرة وحدَّث، ثم رجع إلى مكة، وكان قد تغير قليلاً، توفي في ذي الحجة سنة (٧٩٠هـ). ينظر إنباء الغمر بأبناء العمر (١/ ٣٥٩)، والجواهر والدرر (١/ ١٢٤)

(٥) هو محمد بن عبد الله بن ظهيرة المخزومي المكي الشافعي، جمال الدين، أبو حامدٍ؛ ولد سنة (٧٥١هـ)، واشتغل في صغره وطلب بنفسه، لازم العراقي، وحصَّل فنوناً من العلم، وقرأ بالروايات السبع، وعُني بالحديث، وبرع في علومٍ عدَّةٍ، وتصدَّر بعد السبعين بمكة للإفادة بضعاً وأربعين عاماً، توفي سنة (٨١٧هـ). ينظر إنباء الغمر (٣/ ٤٥)، ولحظ الألحاظ (ص: ١٦٧)، والجواهر والدرر (١/ ١٢٤).

(٦) هو عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سُرُور، تقيّ الدِّين، أَبُو مُحَمَّد المَقْدِسِيّ الجَمَّاعيليّ، ثُمّ الدَّمشقيّ، الصّالحي، الحنبليّ (٥٤١هـ، ٦٠٠هـ)، ولد في جماعيل (قرب نابلس) وانتقل صغيرًا إلى دمشق، فسمع بدمشق وببغداد وبمصر، وحدَّث بأصبهان، وبغداد، ودمشق، ومصر، وكتب وصنَّف التّصانيف المفيدة. ينظر ترجمته تاريخ الإسلام (١٢/ ١٢٠٣)، و حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/ ٣٥٤).

مصر سنة (٧٨٦هـ)، فأقبل على الاشتغال، فحفظ كتباً من مختصرات العلوم؛ كعمدة الأحكام، وملحة الإعراب، وألفية الحديث للعراقي، وغيرها[١].

ثمَّ فتر عزمه عن طلب العلم بعد وفات الخَرُوبِيّ[٢]، إلا أنَّه ما لبث أن انتقل إلى وصيِّه الآخر شمس الدين ابن القَطَّان، وكان له اشتغال بالعلم والتعليم، فلازمه ابن حجر وحضرَ دروسه، وأخذ عنه الفقه والأصول والحساب، وقرأ عليه كثيراً من الحاوي الصغير[٣]، فنشط الحافظ ابن حجر بعد ذلك، وبدأ بالطلب على الأوضاع المتعارف عليها بين أهل العلم، فقرأ وسمع الكثير على مسندي بلده القاهرة خصوصاً ومصر عموماً في أسرع مدَّةٍ، وحبَّبّ الله إليه فنَّ الحديث، فأقبل عليه بكلِّيته، وطلب بنفسه، فاجتمع بالحافظ العراقي، ولازمه عشرة أعوامٍ، فانتفع بملازمته وتخرّج به، وقرأ عليه من الكتب والأجزاء الشيء الكثير؛ منها ألفيته وشرحها، ونكته على ابن الصلاح درايةً وتحقيقاً، حتَّى لمع نجمه، وأدرك شيخه العراقي نبوغه، فشهد له بأنّه أعلم أصحابه بالحديث[٤]، وأذن له بالتدريس سنة ٧٩٧هـ[٥].

وبالرغم من هذا النهم الذي أبداه الحافظ ابن حجر، فلم يكن ليكتفِ بشيوخ بلده، فقام برحلاتٍ علميةٍ كثيرةٍ إلى داخل مصر وخارجها.

ب: رحلاته[٦].

بدأ الحافظ ابن حجر رحلاته بموطنه، فحصّل خلالها من كبار شيوخ عصره؛ حتَّى إنه أدرك شيوخ شيوخه.

---

(١) الجواهر والدرر (١/ ١٢٤).

(٢) الجواهر والدرر (١/ ١٢٤).

(٣) الجواهر والدرر (١/ ١٢٤، ١٢٧).

(٤) الضوء اللامع (٢/ ٣٩).

(٥) الضوء اللامع (٢/ ٣٨).

(٦) تعدُّ الرحلة في طلب العلم من مكمِّلات تكوين شخصية المتعلم العلميَّة، حتَّى شكَّلت جزءاً من التراث الحضاري للأمة الإسلامية، وسعى فيها الأئمة والطلاب لتحصيل فوائد يعسر الوقوف عليها لولا خوضهم غمار هذه الرحلات، وتكوَّنت نتيجةً لذلك آدابٌ للرحلة والراحل لابدَّ من مراعاتها؛ تتلخص في البدء بالرحلة الداخلية ضمن موطن طالب العلم، فإذا استقصى علماء بلده، رحل إلى الآفاق البعيدة ليكمل ما فاته تحصيله من علماء بلده، ويراعي في تنقله البلاد العامرة بالعلماء والمحققين والحفَّاظ، ويحرص على وقته، فيُعنى بالمذاكرة والإفادة من خبرات أهل المعرفة والنقد، مع مراعاته آداب السفر؛ من اختيار الصحبة، والحفاظ على العبادات. ملخَّصاً من مقدمة الدكتور نور الدين عتر على كتاب الرحلة في طلب الحديث (١٨ ـ ٣٦).

أولاً ـ رحلته داخل مصر:

١ ـ قوص وبلاد الصعيد: رحل الحافظ ابن حجر داخل مصر باتجاه الجنوب المصري في سنة (٧٩٣هـ)، فدخل قوص وبلاد الصعيد وغيرها، إلا أنَّه لم يحصِّل من هذه الرحلة ما كان يصبو إليه [١].

٢ ـ الإسكندرية: توجَّه ابن حجر سنة (٧٩٧هـ) إلى الإسكندرية[٢]، فاجتمع بالعلامة شمس الدين ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ)، وأخذ عن مسندها أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الرزاق الشافعي (ت:٧٩٨هـ)، وهو ممَّن سمع عليه شيخ صاحب الترجمة الحافظ العراقي، وقد جمع ابن حجر ما استفاده من هذه الرحلة في جزءٍ سماه «الدرر المضيئة في فوائد الإسكندرية»، ذكر السخاوي أنه رأى جزءاً منه[٣].

ثانياً ـ رحلته خارج مصر:

١ ـ رحلتاه إلى اليمن:

أ ـ الرحلة الأولى: بعد رحلة الإسكندرية، أقام ابن حجر بمصر مدةً، ثم توجَّه سنة (٧٩٩هـ) إلى الحجاز قاصداً الحج، واختار الطريق البحري متعمِّداً دخول اليمن، والأخذ عن علمائها، وقد رافقه في هذه الرحلة عددٌ من الحفاظ والفقهاء؛ كالمرجاني (ت:٨٢٨هـ)[٤]، والأقفهسي (ت:٨٢٠هـ)[٥] وغيرهما، فازداد استئناسه بهذه الرحلة [٦].

---

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر (١/ ٤١٩)، وينظر الحافظ ابن حجر مصنفاته (١/ ٧٦).

(٢) ينظر الجواهر والدرر (١/ ١٢٤، ١٢٧).

(٣) ينظر الجواهر والدرر (١/ ١٤٥).

(٤) هو محمد بن أبي بكر بن علي، نجم الدين المرجاني، الذروي الأصل المكيّ المولد والوفاة (٧٦٠ ـ ٨٢٧ هـ)، نحويّ مكة في عصره. له معرفة بالأدب، ونظم ونثر. من كتبه (مساعد الطلاب في الكشف عن قواعد الإعراب) قصيدة من نظمه، وشرحها، و (طبقات فقهاء الشافعية). تنظر ترجمته الأعلام (٦/ ٥٧).

(٥) هو خليل بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الأقفهسي المصري الشافعي، يلقب صلاح الدين وغرس الدين، ويكنى أبا الصفا (٧٦٣هـ، ٨٢١هـ)،حفظ القرآن واشتغل بالفقه قليلاً، ثم أحبَّ الحديث وتوجَّه لطلبه حتَّى سمع الكثير من الكتب والأجزاء بقراءته وقراءة غيره، قال السخاوي:« سافر صحبة شيخنا ـ أي: ابن حجر ـ إلى مكة في البحر، فطلع هو من جدة، وتوجَّه شيخنا إلى اليمن». تنظر ترجمته إنباء الغمر (٣/ ١٧٩)، والضوء اللامع (٣/ ٢٠٢)، وشذرات الذهب(٩/ ٢١٩).

(٦) ينظر رفع الإصر (ص: ٦٣)، والجواهر والدرر (١/ ١٤٦).

وصل الحافظ ابن حجر اليمن سنة (٨٠٠هـ)، فزار تعز، وزبيد، وعدن، وينبع، وغيرها من البلاد والقرى، ولقي الكثير من علمائها وكبار مسنديها[١]، واجتمع بالعلامة شيخ اللغويين القاضي مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ) ، وقرأ عليه عدداً من المشيخات؛ «كالمشيخة الفخرية»، والعوالي، والقسم الثاني من تصنيفه الشهير في اللغة والمسمّى «بالقاموس المحيط»[٢].

ب ـ رحلته الثانية: دفعت وفرة العلم في اليمن الحافظ ابن حجر إلى إعادة الرحلة إلى اليمن مرَّةً ثانيةً سنة (٨٠٦هـ)؛ لكي يستكمل فيها ما فاته من السماع على علماء اليمن الذين لقيهم في رحلته الأولى، والذين لم يكن قد لقيهم في تلك الرحلة، فحمل عنهم وحملوا عنه[٣]، وقد تعرَّض في رحلته هذه إلى مخاطر جمَّةٍ؛ فقد غرقت السفينة التي كان يسافر على متنها، وأودت ببعض كتبه[٤].

٢ـ رحلته إلى الحجاز:

رحل ابن حجر إلى الحجاز والبلاد المقدسة رحلاتٍ متكررةً؛ للحج والمجاورة، والاشتغال بالعلم، حيث تكون الفرصة سانحةً في الموسم للمذاكرة مع من يصادفهم من العلماء والمحدِّثين المجاورين للحرمين؛ من علماء البقاع الإسلامية النائية، وعلماء الحجاز، والحفاظ الطارئين على البلاد للحج والزيارة، فلقي الحافظ ابن حجر في رحلته هذه جماعةً من العلماء وكبار المسندين[٥].

٣ـ رحلته الشامية:

بعد أن شارف ابن حجر على استيفاء علماء بلده وما يحيط بها، وبذل جهده لاستيعاب شيوخ بلاد رحلته الأولى في الحجاز واليمن، وقع في قلبه الرَّحيل سنة (٨٠٢هـ) إلى البلاد الشامية؛ للأخذ عمَّن فيها من الحفاظ والمحدِّثين والعلماء، برفقة قريبه وملازمه في الطلب والرحلة الزين شعبان، وكانت وجهته دمشق، وطاف خلال تلك الفترة التي قضاها على طريق رحلته بالمناطق والأقاليم التي كانت في طريقه، وأخذ عن

(١) ينظر الجواهر والدرر (١/ ١٤٦).

(٢) ينظر رفع الإصر (ص: ٦٣)، والجواهر والدرر (١/ ١٤٨).

(٣) نظم العقيان في أعيان الأعيان (ص: ٤٥) .

(٤) الجواهر والدرر (١/ ١٥١).

(٥) إنباء الغمر (٢/ ٣١٣)، (٣/ ٢٣)، (٣/ ٢٨٧)، وينظر الجواهر والدرر (١/ ١٥٣، ١٥٤).

علمائها، وحمله هذا التطواف على دخول الكثير من البلدات[١].

ومكث الحافظ في دمشق مئة يومٍ، عقد خلالها مجالس السماع، وحصَّل الأسانيد العوالي، وجمع الأجزاء حتى بلغت ألف جزءٍ حديثيٍّ، وسمع المصنفات الكبيرة على مشاهير علماء دمشق وحفاظها[٢]، وقد اجتمع خلال مكثه في دمشق بحفيد الإمام الذهبي؛ محمد بن عبد الرحمن أبو هريرة ابن الحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي (ت:٨٠٣هـ، قتله المغول) [٣].

٤ـ رحلته الحلبية:

عزم ابن حجر على زيارة حلب خلال زيارته الأولى لدمشق، وتوجَّه بالفعل للقاء خاتمة المسندين بها؛ عمر بن أَيَدُغْمُش (ت٨٠١هـ) [٤]، فبلغه خبر وفاته، فعدل عن الذهاب إليها[٥]، ولكن في سنة (٨٣٦هـ) توجَّه الأشرف برسباي (ت ٨٤١هـ)[٦] إلى آمد بالعسكر المصري لقتال التركمان، ودفعهم عن البلاد الإسلامية، وخرج معه قضاة المذاهب الأربعة، وكان الحافظ ابن حجر قاضي الشافعية، فرافقه[٧].

دخل الحافظ ابن حجر دمشق، وعقد فيها مجلساً للإملاء في مسجد بني أمية، وحضره الأعيان والقضاة والفقهاء، فبدأ مجلسه بالحديث المسلسل بالأولية، ثم توجه إلى مقصده، فوصل إلى حماة، وسمع

(١) الجواهر والدرر (١/ ١٥٦).) وينظر تفصيل البلدات التي دخلها في رحلته هذه، وممن سمع فيها. الجواهر والدرر (١/ ١٥٦، ١٦٠)، وابن حجر أمير المؤمنين في الحديث (ص: ٩٦ـ ١٠٢).

(٢) ينظر رفع الإصر (ص: ٦٣)، وينظر نظم العقيان في أعيان الأعيان (ص: ٤٥).

(٣) إنباء الغمر (٢/ ١٨٧).

(٤) هو عمر بن أَيَدُغْمُش الحلبي عتيق بني النصيبي؛ وهو المسند المعروف بالكبير، ولد سنة (٧١٩هـ)، وسمع من العز إبراهيم بن صالح ابن العجمي، وكان خاتمة أصحابه بالسماع، كما أنَّه خاتمة أصحاب مشيخة يوسف بن خليل بالسماع. إنباء الغمر بأبناء العمر (٢/ ٧٨).

(٥) ينظر إنباء الغمر بأبناء العمر (٢/ ٧٨).

(٦) الأشرف سيف الدين بَرْسْباي الدقماقي الظاهري، أبو النصر، السلطان الملك الأشرف(٧٦٦ ـ ٨٤١ هـ) جركسي الأصل، كان من مماليك الأمير (دقماق) المحمدي وأهداه إلى (الظاهر) برقوق، فأعتقه واستخدمه في الجيش، هو السلطان الثاني والثلاثون في ترتيب سلاطين دولة المماليك، ويعد من أعظم سلاطينهم، وعلى يديه فتحت قبرص. تنظر ترجمته النجوم الزاهرة (١٥/ ٧).

(٧) ينظر الجواهر والدرر (١/ ١٧٦ ـ ١٧٧)، و(٣/ ١٢٢٥).

فيها من شاعرها ابن حجة الحنفي[١] أشياء من نظمه وغيرها، ولما أشرف الركب على حلب، استقبله أهلها في خارج البلد.

وكان دخوله إليها في الخامس من رمضان، فنزل عند قاضي الشافعية العلامة علاء الدين ابن خطيب الناصرية[٢]، ولم يضيع ابن حجر وقته، فسمع في اليوم الأول من وصوله الحديث المسلسل بالأولية على الحافظ برهان الدين ـ محدِّث البلاد الحلبية ـ سبط ابن العجمي[٣]، وقرأ عليه أشياء كثيرةً، وكان يذهب إلى ما جاور حلب من القرى والبلدان، للأخذ عمَّن عرف بالاهتمام بالحديث والسماع، وزار خلال هذه الفترة مع الحافظ بدر الدين محمود العيني العينتابي [٤]ـ شارح صحيح البخاري ـ بلده عين تاب، وصلَّى عيد الفطر فيها[٥]، وقد جمع خلال رحلته هذه الكثير من المعارف في تذكرةٍ سماها «جلب حلب»[٦].

(١) هو تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله بن حجة الحموي الحنفي من أهل حماه ، في بلاد الشام (ت:٨٣٧ ه). إمام أهل الأدب في عصره، شاعر جيد الإنشاء، رحل إلى القاهرة، والتقى بعلمائها، وملوكها. حسن الأخلاق والمروءة، صاحب البديعية المشهورة وشرحها، وثمار الأوراق، وغير ذلك من التصانيف الأدبية. تنظر ترجمته حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/ ٥٧٣).

(٢) هو علي بن محمد بن سعد بن محمد الطائي الحلبي الشافعي علاء الدين ، ابن خطيب الناصرية(ت:٨٤٣ه)، نسبة إلى المدرسة الناصرية ببيت جبرين، اشتغل بالفقه والحديث، وولي قضاء حلب، قال ابن حجر:« سمعت من فوائده وعلَّق عني كثيراً» أي: في رحلته هذه. تنظر ترجمته المعجم المفهرس(ص١٨٨)، والضوء اللامع(٥/ ٣٠٧).

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن خليل برهان الدين، أبو الوفاء الطرابلسي المعروف بسبط ابن العجمي (٧٥٣ه، ٨٤١ ه)، مات والده وهو صغير وكفلته أمه، كان حريصاً على طلب العلم شغوفاً به، فقرأ القراءات والتجويد وفنون الحديث والفقه والنحو واللغة عن عدد من العلماء في دمشق ومصر وحلب. تنظر ترجمته مقدمة الشيخ محمد عوامة على كتاب «الكاشف».

(٤) هو بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين العينتابي الحنفي، أبو محمد العيني (٧٦٢ه، ٨٥٥ه)، تفقه، واشتغل بالفنون، وولي الحسبة مرارًا وقضاء الحنفية، وله تصانيف؛ منها شرح البخاري« عمدة القاري شرح صحيح البخاري»، وشرح معاني الآثار، وشرح الهداية ، وطبقات الحنفية. تنظر ترجمته حسن المحاضرة (١/ ٤٧٤).

(٥) ينظر الجواهر والدرر (١/ ١٨٥).

(٦) ينظر الجواهر والدرر (١/ ١٧٧). وللاطلاع على مزيدٍ من مسموعات الحافظ في هذه الرحلة راجع؛ الجواهر والدرر (١/ ١٨١ـ ١٩١)، والحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث (ص: ١٠٣ ـ ١٠٨)، وابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه (ص: ٨٩ ـ ٩٠)

جـ: جهوده العلميَّة ووظائفه.

تصدَّر الحافظ ابن حجر في وقتٍ مبكرٍ من حياته وبحضور عددٍ من كبار شيوخه؛ فجلس للإملاء والتَّحديث، وتولَّى مشيخة عددٍ من المدارس، والخطابة في العديد من المساجد، وشغل القضاء فترةً طويلةً من حياته، ووظائف علميَّةً أخرى سيأتي الحديث **عنها**:

١ـ مجالس الإملاء[(١)]:

قلَّت مجالس الإملاء بعد ابن الصلاح (ت:٦٤٣هـ) إلى أواخر أيام الحافظ أبي الفضل زين الدين العراقي(ت: ٨٠٦هـ) ، فافتتحها سنة (٧٩٦هـ)، وأملى أربعمئة وستة عشر مجلساً إلى سنة وفاته [(٢)]، وأملى ولده ولي الدين أبو زرعة (ت:٨٢٦هـ) مجالس بلغت أكثر من ستمئة مجلسٍ[(٣)]، وشرع الحافظ ابن حجر في سنة (٨٠٨هـ) بعقد مجالس الإملاء.

ابتدأ ابن حجر بالمجالس المقيدة بتدريس كتابٍ معينٍ، فأملى كتاب «الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع»، وغيره من حديثه عن شيوخه بالشيخونية[(٤)]، ثم انتقل إلى مجالس الإملاء المطلق سنة (٨١٧هـ)، فلم يلتزم فيها بكتابٍ معينٍ، بل راعى مناسبة الزمان والمكان، وحال التلاميذ، وكان يعقد مجالس إملائه بالخانقاه «البيبرسية»، إلا عدَّة مجالس عقدها في «دار الحديث الكاملية»، ولم تنقطع مجالس إملائه في رحلاته

(١) وهي من وظائف العلماء قديماً، وخصوصاً أهل الحديث، ويُلقب بالإملاء والأمالي؛ قال ابن الأثير في النهاية (٤/ ٣٦٢): «أمللتُ الكتابَ، وأمليتُه، إذا ألقيته على الكاتب ليكتبه»، وينبغي توافر شروطٍ في كلٍّ من الشيخ المملي، والتلميذ المستملي، وشروطٍ لمجلس الإملاء، ويستحب أن تكون مجالسه في المسجد، وفي يومٍ معينٍ من أيام الأسبوع، وطريقتهم فيها تقوم على أن يكتب المستملي في أوَّل القائمة: (هذا مجلسٌ أملاه شيخنا فلانٌ بجامع كذا في يوم كذا)، ويذكر التاريخ، ثم يورد المملي بأسانيده أحاديثَ كانت أم آثاراً أو غير ذلك، ثم يورد من الفوائد المتعلقة بها بإسنادٍ أو بدونه ما يختاره ويتيسر له. وقد كان هذا في الصدر الأول فاشياً كثيراً، ثم اندرس وقلَّ الإملاء لذهاب العلم والعلماء، وقد عرَّفه حاجي خليفة فقال: «هو أن يقعد عالمٌ ـ من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم ـ وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس، فيتكلم العالم بما فتح الله ـ سبحانه وتعالى ـ عليه من العلم، ويكتب التلامذة، فيصير كتاباً». كشف الظنون (١/ ١٦٠)، وينظر آداب الإملاء والاستملاء (ص: ٢٤ وما بعدها)، والرسالة المستطرفة (ص: ١٥٩)، وابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه (ص: ١٣٣).

(٢) ينظر الجواهر والدرر (٢/ ٥٨٧).

(٣) ينظر حسن المحاضرة (١/ ٣٦٣).

(٤) ينظر الرسالة المستطرفة (ص: ١٦٣).

التي قام بها، بل كان حريصاً على الإملاء أثناء رحلاته، فأملى في دمشق وحلب واليمن والحجاز[١].

وقد بلغت مجالس الإملاء كما ذكر السخاوي: «ألفَ مجلسٍ ومئةً وخمسين مجلساً؛ تزيد قليلاً أو تنقص قليلاً، وقد بلغت عدَّة مجلداتٍ الأمالي كلّها في بعض النسخ عشر مجلداتٍ يمليها رضي الله عنه من حفظه مهذبةً محرَّرةً متقنةً كثيرة الفوائد الحديثية»[٢].

٢ـ التدريس والمشيخات:

أُذن للحافظ ابن حجر بالتدريس وما زال كبار شيوخه على قيد الحياة، مع ما في التدريس في ذلك العصر من مشقةٍ، فقد كان يحضرها كبار العلماء، ويحتاج المتصدر للتدريس وفرةَ علمٍ وسرعة بديهةٍ، وظهور عدالةٍ، وسلامة رأيٍ، وإلا لاقى الصدود عن مجالسه، وقد تمتع ابن حجر بهمَّةٍ عاليةٍ جعلته مؤهلاً لتولي التدريس في أكثر مدارس مصر في ذلك العصر؛ ولأكثر من علمٍ[٣]، وقد انصب اهتمامه ـ رحمه الله ـ على علم الحديث حتى عُرف به، واشتهر بين العلماء بتمكنه فيه، وسعة علمه [٤].

فدرَّس **التفسير** بالحسينية والمنصورية، **والحديث** بالبيبرسية والجمالية والحسينية والزينية والشيخونية وجامع طولون والقبة المنصورية، وغيرها، **والفقه** بالخروبية البدرية، والشريفية الفخرية، والشيخونية، والصالحية النجمية، والصلاحية المجاورة للشافعيّ، والمؤيدية[٥].

وكان يحضر مجالس تدريسه نخبةٌ من العلماء والأكابر والطلبة[٦]، وكانت له طريقةٌ متميزةٌ في التدريس؛ يظهر فيها جانب الإبداع بالنظر لما يثيره من مسائل تقوم على الاستنباط والنقد[٧]، وقد ذكر الدكتور نور الدين عتر أن من أبرز سمات طريقته في التدريس أنَّه كان يتبع طريقةً يمكن أن تسمَّى

(١) ينظر الجواهر والدرر (٢/ ٥٨٢)، وابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه (ص: ١٣٧، ١٣٨).

(٢) الجواهر والدرر (٢/ ٥٨٤).

(٣) ينظر الجواهر والدرر (٢/ ٥٨٩)، وابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه (ص: ١٣١)، والحافظ ابن حجر أمير المؤمنين بالحديث (ص: ٢٥٨).

(٤) ينظر الجواهر والدرر (٢/ ٥٩٢).

(٥) ينظر المنهل الصافي (٢/ ١٩، ٢٠)، والجواهر والدرر (٢/ ٥٨٩)، والضوء اللامع (٢/ ٣٨)، ونظم العقيان في أعيان الأعيان (ص: ٤٦). والحافظ ابن حجر أمير المؤمنين بالحديث (ص: ٢٥٨).

(٦) ينظر المنهل الصافي (٢/ ١٩).

(٧) ينظر الجواهر والدرر (٢/ ٥٠٦)، وابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه (ص: ١٣٣).

«بالشورى العلميَّة»[١].

وولي ابن حجر مشيخة البيبرسية ونظرها[٢]، والتي رغب له عنها العلاء الحلبي سنة (٨١٣هـ)، وقد أحسن الحافظ ابن حجر إدارة الخانقاه البيبرسية، فهو أول من رتب أسماء المستحقين فيها على حروف المعجم، وأعاد الحقوق إلى مستحقيها على شرط الواقف[٣].

٣ـ الإفتاء والخطابة وغيرها[٤]:

تولَّى الحافظ ابن حجر الخطابة بالجامع الأزهر عوضاً عن تاج الدين محمد بن محمد العامري الحموي رزين (ت:٨١٩هـ)، بإشارةٍ منه لتولية ابن حجر[٥]، ثمَّ تولى الخطابة بجامع عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ[٦]، وخطب في الجامع الأموي بدمشق وبحلب أثناء رحلته المشار إليها سابقاً.

وتولَّى الإفتاء في «دار العدل»[٧] واحداً وأربعين عاماً، وذلك من سنة (٨١١هـ)، واستمرت معه حتى وفاته ـ رحمه الله تعالى ـ، وكان يعتني بإخراج فتاويه محرَّرةً، وقد وضع كتاباً ضم ما أفتى به مدة شهرٍ كاملٍ سماه «عجب الدهر في فتاوي شهر»[٨].

---

(١) سمعته منه في بداية محاضراته لمادة الحديث التحليلي لطلاب الماجستير الحديث النبوي وعلومه؛ السنة التمهيدية في كلية الشريعة جامعة دمشق.

(٢) قال المقريزي في الخطط والآثار (٤/ ٢٨٥): «وهي أجلّ خانقاه بالقاهرة بنيانا، وأوسعها مقدارا وأتقنها صنعة، بناها الملك المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير المنصوريّ قبل أن يلي السلطنة». وكانت تعرف كثير من المدارس الكبيرة في العصر المملوكي بالخانقاه؛ وهي مكان تجمع الصوفية من زهاد المتعبدين وفقرائهم، وهي الأماكن التي يأوي إليها رجال التصوف لعقد مجالس الذكر والعبادة، ثم تعددت الأسباب الداعية إلى إنشائها وطرق الاستفادة منها، ينظر آثار البلاد وأخبار العباد (ص: ٣٦١)، ومسالك الأبصار (٣/ ٥٤)، والحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث (ص: ٢٧٩).

(٣) ينظر الجواهر والدرر (٢/ ٦٠١، وما بعدها)، والحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث (ص: ٢٧٩).

(٤) يُراجع في وظائف الحافظ ابن حجر لمزيد تفصيل؛ الجواهر والدرر (٢/ ٥٨١ وما بعدها).

(٥) ينظر ابن حجر العسقلاني مصنفاته (ص: ١٥٣).

(٦) ـ ينظر الجواهر والدرر (٢/ ٦١٧)، وقد ذكر السخاوي طرفاً من أسلوب الحافظ ومراميه في خطبه، وبلاغته وإنكاره على المخالفين للسنة فليراجع في موضعه.

(٧) ينظر الجواهر والدرر (٢/ ٦٠٠).

(٨) ينظر الجواهر والدرر (٢/ ٦٠٠)، وابن حجر العسقلاني مصنفاته (ص: ١٥٣)،و(ص: ٢٦٦).

وتولى خزانة الكتب بالمدرسة المحمودية، وكان فيها أربعة آلاف مجلدٍ، وهي من أنفس الكتب الموجودة في مدارس القاهرة آنذاك؛ وقد كان جمعها القاضي برهان الدين ابن جماعة (ت:٧٩٠هـ)[١] طوال عمره، ولقد وصفها ابن حجر بقوله: «اقتنى من الكتب النفيسة بخطوط مصنفيها وغيرهم ما لم يتهيأ لغيره»، ولما مات اشتراها الأمير جمال الدين محمود بن علي الإستادار (ت:٧٩٩هـ) من ورثته؛ ووضعها في المدرسة التي أنشأها سنة (٧٩٧هـ)[٢]، وقد باشر الحافظ ابن حجر القيام عليها بنفسه، ووضع لها فهرستين؛ أحدها على الأبواب، والثاني على الحروف[٣].

٤ـ القضاء:

يعتبر القضاء وظيفةً علميَّةً في المقام الأول، حيث يتصدَّر إليها من اجتمعت فيه الصفات العليَّة، وكان ينبغي أن يكون القاضي من العلماء المبرَّزين في عصرهم، ولم يختلف الأمر في عصر الحافظ ابن حجر عمَّا سبقه من العصور في تقدير وظيفة القضاء، والحرص على أن يكون القاضي يعبر عن مكانة الدولة التي يمثلها، وهو ذو طابعٍ قانونيٍّ وإداريٍّ أيضاً، بالإضافة إلى دلالاته العلمية.

لم يلتفت الحافظ ابن حجر في بداية حياته العلمية لتولِّي القضاء والقيام بشؤون الإدارة، لأنه كما قال السخاوي: «حينئذ لم يؤثر على الاشتغال شيئاً»، وإن موقف ابن حجر في رفض القضاء كان جرياً على سنة العلماء في تحاشي القيام بشؤون القضاء؛ خوفاً من الجور، وتورعاً عن الميل عن الحق، وذلك لأنَّه كما قال السخاوي ـ وهو يبرر إعراض الحافظ عن القضاء ـ: «يَأْبَى وتزايد ندمه على الْقبُول لعدم فرق أرباب الدولة بين العلماء وغيرهم، ومبالغتهم فِي اللوم لرد إشاراتهم»[٤]، وقد كانوا يستندون أيضاً في تبرير

(١) إبراهيم بن عبد الرحيم بن محمد ابن جماعة الكناني، أبو إسحاق، برهان الدين، الحموي الأصل، المقدسي الشافعيّ (٧٢٥ ـ ٧٩٠هـ)؛ قاضي مصر والشام، ولد بمصر، ونشأ بدمشق. وسكن القدس. وولي قضاء الديار المصرية ودمشق مراراً، وقد لازم المْزي والذهبي وأكثر عنهما، وحصَّل الأجزاء، وطاف على الشّيوخ، إلا أنه كما قال ابن حجر: «ولم يتمهر فِي الْفَنّ» أي الحديث. ينظر الدرر الكامنة (١/ ٤٠)، والأعلام للزركلي (١/ ٤٦).

(٢) ينظر الجواهر والدرر (٢/ ٦٠٩)، وابن حجر العسقلاني مصنفاته (ص: ١٥٣)، والأمير هو جمال الدين محمود بن علي بن أصفر (ت:٧٩٩هـ) ، عيَّنه السودوني جمال الدّين الاستادار في أيام المْلك الظَّاهِر برقوق، وقد جاء إلى حلب قبل أن يلي الاستادارية ثمَّ سافر إلى مصر وبنى بِالْقَاهِرَةِ هذه المدرسة خارج باب «زويلة». الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٦/ ٨٧).

(٣) ينظر الجواهر والدرر (٢/ ٦٠٩).

(٤) الضوء اللامع (٢/ ٣٨)

رفضهم هذا على عددٍ من الأحاديث الواردة في السنة النبوية[١].

ولكن موقف ابن حجر تغيَّر بعد فترةٍ من الزمن، وبدأ بقبول تولي القضاء بالنيابة عن كبار قضاة زمانه، أو تولي الفصل في قضايا خاصةٍ وكلت إليه من قبل السلطان[٢]،ثم لبَّى عزم السلطان عليه، فتولَّى بتفويض الملك الأشرف برسباي القضاء مطلقاً في شهر المحرم سنة (٨٢٧هـ)، وذلك بعد تنحية الجلال البلقيني، وقام بتقليده التقي ابن حجة[٣].

وكان الحافظ ابن حجر محمود السيرة خلال توليه القضاء؛ حكم بالعدل، وأعان المظلوم، وردَّ على الظالم ظلمه، وخاصم السلطان في الحق، ولم يقبل وساطةً في الحق من أحدٍ، وكان يشفع له في كل هذا كونه كما قال السخاوي: «ذا دربَةٍ بالأحكام، وخبرةٍ في المصطلح، وله قوماتٌ في الله تعالى، لا سيَّما في ولايته القضاء»[٤].

ومما يؤخذ على النظام القضائي في تلك الفترة؛ كثرة تدخل السلطان في أعمال القضاة، ومعاقبة المحكومين، وترتب على ذلك عدم استقرار القضاة في مناصبهم، فلا يكاد يستقر أحدهم حتى يصرف؛ ثم يعاد، وقد تكون العودة مرهونةً بضماناتٍ يقدمها القاضي المعزول لقاء إعادته إلى منصبه[٥]، هذه الأسباب

(١) ينظر فتح الباري (باب: أجر من قضى بالحكمة) (١٣/ ١٢١).

(٢) ينظر الجواهر والدرر (٢/ ٦١٨)، والضوء اللامع (٢/ ٣٨)، والنجوم الزاهرة(٢/ ٢٨٩).

(٣) ينظر الجواهر والدرر (٢/ ٦١٩)، و نظم العقيان في أعيان الأعيان (ص: ٤٦).

(٤) الجواهر والدرر (٢/ ٦٣٣، وما بعدها)، وينظر ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه (ص: ١٤٧، وما بعدها)، والحافظ ابن حجر أمير المؤمنين بالحديث (ص: ٢٦٨، وما بعدها).

(٥) ينظر ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه (ص: ١٤٧، ١٤٨) فقد ذكر المرات التي عُزل فيها الحافظ ابن حجر عن القضاء وأعيد إلى ولايته. وينظر النجوم الزاهرة (٢/ ٢٨٩). وقد نُقل عن ابن فهد في «لحظ الألحاظ» ما يشير إلى أن الحافظ ابن حجر قد أعطى أعطياتٍ كي يُعاد إلى القضاء، وقد علق الشيخ زاهد الكوثري على قول ابن فهد فقال: «وأما كونه يصرف المال في هذا السبيل فمما لا نعول عليه من غير دليلٍ». حاشية لحظ الألحاظ (ص: ٣٣٢)، ومما يثير العجب أيضاً في عصر المماليك كثرة القتل والفتن بين الأمراء، حتى إن أكثرهم قضىٰ قتلاً، وكان قضاة السلطنة في الوقت ذاته من أعيان العلماء، ويبقىٰ مع ذلك متسلطناً مع اشتهار تعدِّيه على الدماء، قلت: وهذا ممَّا لم أقف له على تفسيرٍ. ينظر الكواكب السائرة (١/ ٢٩٥)، والإمام جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه (ص: ٣٠).

وغيرها جعلت الحافظ ابن حجر يزهد بالقضاء، ويقدم على طلب الاستعفاء أكثر من مرَّةٍ، إلى أن عزل نفسه نهائياً سنة (٨٥٢هـ)[١].

هـ: مكانته في الحديث وأقوال العلماء فيه.

انصرف الحافظ ابن حجر بكليته إلى دراسة الحديث النبوي وفنونه، واستمر يصنف فيه حتَّى قبيل وفاته، ويعد التراث الذي خلَّفه ضخماً بالمقارنة مع غيره من علماء الحديث من معاصريه، عالج الحافظ فيه مواضيع متنوعةً[٢]، دأب فيها على التحقيق والتمحيص، مما جعله محط إعجاب شيوخه وعلماء عصره، وجمع تلميذه السخاوي (ت٩٠٢هـ) ذلك بقوله: «فأما ثناء الأئمة عليه فاعلم أن حصر ذلك لا يستطاع، وهو في مجموعه كلمة إجماعٍ»[٣].

ونقل عن شيخه العراقي(ت: ٨٠٦هـ) قوله: «الشيخ العالم الكامل الفاضل المحدّث المفيد المجيد، الحافظ المتقن، الضابط الثقة المأمون، شهاب الدين أحمد أبو الفضل»، وعن برهان الدين الأبناسي قوله: «الشيخ الإمام العلامة، المحدِّث المتقن المحقق الشيخ شهاب الدين أبو الفضل أحمد، الإمام العالم صدر المدرسين، مفتي المسلمين الشهير بابن حجر».

وعن قرينه الحافظ أبو زرعة (ت:٨٢٦هـ) قوله: «الشيخ الإمام، والسيد الهمام، ذي الأوصاف الحميدة، والمناقب العديدة، جمال المحدِّثين، مفيد الطالبين، شهاب الدين أبي الفضل».

وقال ابن فهدٍ (ت٨٧١هـ) يصف شيخه ورفيقه ابن حجر: «ألف التآليف المفيدة، المليحة الجليلة السائرة، الشاهدة له بكل فضيلةٍ؛ الدالة على غزارة فوائده، والمُعربة عن حسن مقاصده؛ جمع فيها فأوعى، وفاق أقرانه جنساً ونوعاً، التي تشنفت بسماعها الأسماع، وانعقد على كمالها لسان الإجماع، فرزق فيها الحظ السامي عن اللمس، وسارت بها الركبان سير الشمس»[٤].

وقال ابن تغري (ت٨٧٤هـ): «كان ـ رحمه الله ـ حافظ المشرق والمغرب، أمير المؤمنين في الحديث،

---

(١) ينظر الضوء اللامع (٢/ ٣٨).

(٢) ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه (١/ ١٥٩).

(٣) جمع السخاوي أقوال العلماء الذين أثنوا على الحافظ ابن حجر، وأفرد لها باباً في ترجمته له «الجواهر والدرر» فمن أراد التوسع فلينظره فقد استغنيت عن ذكرها مخافة التكرار وبسبب كثرتها (٢٦١ حتى ٣٣٤).

(٤) لحظ الألحاظ (ص: ٢١٣).

انتهت إليه رئاسة علم الحديث من أيام شبيبته بلا مدافعةٍ، بل قيل إنه لم ير مثل نفسه»[(١)].

ويقول الحافظ السيوطي (ت٩١١هـ): «شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه، وحافظ الديار المصرية، بل حافظ الدنيا مطلقاً، فريد زَمَانه، وحامل لِوَاء السّنة فِي أَوَانه، ذهبي هَذَا الْعَصْر ونضاره» [(٢)].

و: مصنفاته.

ابتدأ الحافظ ابن حجر بالتصنيف في حدود سنة ٧٩٦هـ. وبسبب هذه البداية المبكِّرة في التصنيف، مع سعة الاطلاع، ودقة الفهم، والذكاء المفرط، كان للحافظ ابن حجر المصنفات الكثيرة الماتعة، «تصدى [فيها] لنشر الحديث، وقَصَرَ نفسه عليه مطالعةً وقراءةً وإقراءً وتصنيفاً وإفتاءً، وشهد له أعيانٌ شهوده بالحفظ، وزادت تصانيفه الَّتي معظمها في فنون الحديث، وفيها من فنون الأدب والفقه والأصلين وغير ذلك على مائةٍ وخمسين تصنيفاً»[(٣)]، فهرسها الحافظ ابن حجر بنفسه في كراسةٍ افتتحها بقوله: «وأكثر ذلك ـ أي تَصَانيفه ـ ممّا لا يساوي نسخةً لغيره، ولكن جرى القلم بذلك»[(٤)]، وقد استفاد منها السخاوي في الترجمة الخاصة للحافظ ابن حجر، فأوصل مؤلفاته في «الجواهر والدرر» إلى ٢٧٣ مصنفاً[(٥)].

وقد تتبع الدكتور شاكر محمود عبد المنعم في كتابه «ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه في الإصابة» الكتب التي ترجمت للحافظ ابن حجر، والتي أحصى مصنفوها كتب ابن حجر، ممَّا يغني عن الإعادة والتكرار[(٦)]، فبلغ بها (٢٨٢) مصنفاً ثبت بالنقل كونها من تصنيفه[(١)]، وأضاف إليها كتباً أخرى

(١) المنهل (٢/ ٢٣).

(٢) نظم العقيان في أعيان الأعيان (ص: ٤٥).

(٣) الضوء اللامع (٢/ ٣٨) قاله السخاوي.

(٤) الجواهر والدرر (٢/ ٦٥٩)، وذكرها ابن فهدٍ وهو يعدد كتب الحافظ ابن حجر، وأحصى منها (١٨) مصنفاً فقال: و«فهرست مروياته جمعها ـ أبقاه الله تعالى ـ في كراسٍ». لحظ الألحاظ (ص: ٢١٤).

(٥) الجواهر والدرر (٢/ ٦٥٩ ـ ٦٩٥). وعند ذكر كتب الحافظ ابن حجر في مصطلح الحديث، ذكر السخاوي كتاب «النكت على ابن الصلاح، وقال: «بيض منه إلى المقلوب، [وأخبرني ابن السيد عفيف الدين أنَّه عنده بخط شيخنا كاملاً، فالله أعلم] » (٢/ ٦٧٨). قلت: ذكر الشيخ محمد عوامة في تحقيقه لتدريب الراوي، أنَّ هناك «النكت الكبرى لابن حجر» وقد فُقدت، والموجود منها الآن هو ما بيض من «النكت الصغرى»، وكتاب تدريب الراوي بتحقيقه تحت الطبع الآن في خمس مجلداتٍ، يسر الله خروجه، فهذا يضاف إلى عدد الكتب الذي ذكرها السخاوي رحمه الله.

(٦) ينظر تتبعه وتعليقه على كل مصنّفٍ يذكره (١/ ١٦٧ ـ ١٧٢)، وقد جاء من بعده الباحث عبد الستار الشيخ، وكتب ترجمةً حافلةً=

أشار إلى أنها نسبت للحافظ ابن حجر، وبلغ عددها (٣٨) كتاباً[٢].

وهذا الكم الهائل الذي خلفه الحافظ ابن حجر ترك أثراً واضحاً على شيوخه وتلاميذه، ومن جاء بعدهم؛ فالمحقق لا يرضى بما أنجزه، بل يطمح دائماً لإتقان عمله، وابن حجر ـ رحمه الله ـ عبَّر عن عدم رضاه عن مصنفاته، وفي ذلك درسٌ بليغٌ جليلٌ لطلبة العلم، فذكر لتلاميذه وجهة نظره بكتبه، وسجَّله السخاوي ـ رحمه الله ـ بقوله: «سمعته يقول: لست راضياً عن شيءٍ من تصانيفي؛ لأني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيّأ لي من يحرِّرها معي، سوى «شرح البخاري»، «ومقدمته»، و«المشتبه»، و«التهذيب»، و«لسان الميزان»... وأما سائر المجموعات، فهي كثيرة العدد، واهية العُدَد، ضعيفة القُوى، ظامئة الروى»[٣].

د: شيوخه وتلامذته.

أولاً: شيوخه:

اجتمع للحافظ ابن حجر من الشيوخ المشار إليهم والمعوَّل في حل المشكلات عليهم ما لم يجتمع لأحدٍ غيره من أهل عصره؛ «لأن كل واحدٍ منهم كان متبحراً في علمه، ورأساً في فنه الذي اشتهر به، لا يُلحق فيه»[٤]، وقد اعتنى الحافظ ابن حجر بالترجمة لشيوخه، فأفرد تراجمهم في كتابين هما؛ «المجمع المؤسسس للمعجم المفهرس»[٥]، و«تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة» والمسمَّى «بالمعجم

= للحافظ ابن حجر، وأحصى كتبه بعد التتبع الدقيق، فأوصل عدد مؤلفات الحافظ ابن حجر إلى (٢٨٩) كتاباً. ينظر (٣٦٧ حتى ٤٨٩)، ولم يكن قد وقف على عمل الدكتور شاكر محمود عبد المنعم في كتابه «ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه في الإصابة». ينظر كلامه (ص: ٣٧٦) وما استدركته على السخاوي في ما ذكره الشيخ محمد عوامة، يستدرك على عبد الستار الشيخ أيضاً.

(١) ينظر وصفه لمصنفات ابن حجر وبيانه لما تم منها وما لم يتم، وما هو مخطوطٌ وأين يوجد، أو ما هو مطبوع. ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه في الإصابة (١/ ١٧٢ ـ ٣٨٦).

(٢) ينظر ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه في الإصابة (١/ ٣٨٦ ـ ٣٩٨). وقد تنبَه للإشكال الذي وقع فيه السخاوي عند ذكره لكتب مصطلح الحديث، وخاصةً كتب «النكت». ينظر بتوسعٍ (١/ ١٨٣).

(٣) الجواهر والدرر (٢/ ٦٥٩)، علق عليه السخاوي بقوله: «على سبيل التواضع والهضم لنفسه».

(٤) الضوء اللامع (٢/ ٣٧).

(٥) ذكر فيه شيوخه ومروياته عنهم؛ بالسماع أو الإجازة، وجعلهم على قسمين:

الأول: من حمل عنهم على طريق الرواية، والثاني: من حمل عنهم شيئاً على طريق الدراية، وأضاف إليهم من أخذ عنه شيئاً بالمذاكرة من الأقران ونحوهم، وقسمهم من حيث العلوّ إلى خمس مراتب. ينظر المجمع المؤسس (١/ ٧٦).

المفهرس»[1]، فأودع فيهما معلوماتٍ مفصَّلةً عن كثيرٍ من شيوخه، وقد ذكر بعضهم في مصنفاته الأخرى.

بلغ عدد شيوخ ابن حجر من الكثرة حداً فاق فيه أقرانه، وذلك أنه دخل خلال رحلاته طوال حياته على خمسين بلداً، حرص فيها على لقاء الشيوخ والأخذ عنهم، واستجازتهم، وقد أحصى السخاوي شيوخه، فقسَمَهم إلى ثلاثة أقسامٍ، وذلك بعد أن اجتهد في تقسيمهم:

الأول: فيمن سمع منه الحديث، ولو حديثاً تاماً، وبلغ عددهم (٢٣٠) شيخاً.

والثاني: فيمن أجاز له ولو في استدعاءات بنيه، وإن كان فيهما مع الثالث من في السند مثله أو يليه، وبلغ عددهم ما يزيد على (٢٢٠) شيخاً.

والثالث: فيمن أخذ عنه مذاكرةً أو إنشاداً، أو سمع خطبته أو تصنيفه، أو شهد له ميعاداً، وربما يكون في كلٍّ منهما من تلمذ له، وعنه استفاد، على جاري العادة بين الحفاظ والنقَّاد، وبلغ عددهم ما يزيد على (١٨٠) شيخاً.

وجملة الأقسام الثلاثة ما يزيد على ستمائةٍ وثلاثين شيخاً، واستدرك السخاوي على ما ذكره شيخه في المجمع المؤسس ما يزيد على (١٤) نفساً[2].

*** فائدة ـ علاقة الحافظ ابن حجر بتراث الحافظ الذهبي العلمي:**

لم يُخفِ الحافظ ابن حجر إعجابه بالتراث العلمي الضخم الذي خلَّفه الذهبي خلال سني حياته، فقال إنُّه شرب ماء زمزم من أجل تحصيل ما حصَّله الذهبي[3]، وقد ظهر تأثر الحافظ ابن حجر بالحافظ الذهبي في جوانب عدَّةٍ؛ فقد جهد في تحصيل كتبه بأسانيدها، وعكف على سماعها على ابن الحافظ الذهبي أبي هريرة، فقال ابن حجر وهو يذكر سماعاته وأسانيده: «تصانيف الحافظ شمس الدين الذهبي في التواريخ التي تعتبر أسانيد؛ أَنبأنا أبو هريرة ولده عنه سماعاً لبعضٍ منها وإجازةً لسائرها»[4].

---

(١) جعله فهرساً للكتب والمرويات التي حرص العلماء على روايتها وتلقيها، وتدوينها، وذكر فيه شيوخه من خلال ذكره أسانيده في الكتب والمرويات عموماً.

(٢) ينظر الجواهر والدرر (١/ ٢٠٠، وما بعدها)، وابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه (١/ ٩١، وما بعدها)، والحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث (ص: ١٠٩، وما بعدها)، وينظر المجمع المؤسس.

(٣) ينظر الجواهر والدرر (١/ ١٦٦).

(٤) المعجم المفهرس (ص: ٤٢٠)، وينظر (ص: ١١١)، و(ص: ١٧٧).

وكذلك شارك الحافظُ ابن حجر الحافظَ الذهبي في شيوخه، مع تطاول الفاصل الزمني بين عصري الحافظين، فقال الحافظ ابن حجر في ترجمة شيخه إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن كامل ابن سعيد بن علوان التنوخي، أبو إسحاق برهان الدين الشامي، الضرير المقرئ [ولد (٧٠٩هـ)، توفي (٨٠٠هـ)][(١)]: «ولما رجع إلى دمشق حدَّث بالأربعين المتباينة من مرويات عزّ الدين ابن جماعة؛ تخريج محمد ابن علي بن أيبك السروجي، فسمعها منه الحافظ أبو عبد الله الذهبي وجماعةٌ»[(٢)]. وقال ابن حجر أيضاً: «رأيت في سير النبلاء للذهبي في آخر ترجمة أبي العباس المُرَادي المعروف بالعشَّاب (ت:٦٣٧هـ) [(٣)]: حدثني إبراهيم بن علوان أنه سمع التيسير من العشاب... وقال ـ أي الذهبي ـ والتمس منه أن يقرئه بالسبع، فاعتل بأنه تاركٌ، قلت ـ أي ابن حجر ـ وإبراهيم ابن علوان هو شيخنا، نسبه الذهبي لجده الأعلى»[(٤)].

وقال أيضاً: «وقرأت عليه ـ أي ابن علوان ـ «العَقِيلة في مرسوم الخط»[(٥)]، نظم الشاطبي، بقراءته هو لها على الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي بسماعه»[(٦)].

*** ثانياً ـ تلاميذه:**

اشتهر ذكر الحافظ ابن حجر، وذاع صيته في آفاق الأمة الإسلامية؛ ومرجع ذلك كله يعود إلى سعة اطلاعه، وكثرة شيوخه ومروياته، وإلى منهجه العلمي المبتكر[(٧)]، وسماحة أخلاقه مع قاصديه، حتى

(١) تنظر ترجمته المجمع المؤسس (١/ ٨٠ ـ ٢٠١).

(٢) المجمع المؤسس (١/ ٨٢).

(٣) هو أَحمد بن محمد بن مفرّج، أَبو العبَّاس الإشبيليّ الأمويّ الظاهريّ، ويعرف بابن الروميَّة، النباتي العشاب الزَّهْريّ، كان بصيراً بالحديث ورجاله، وله مجلدٌ مفيدٌ كتب فيه استلحاقاً على «الكامل» لأبي أَحمد بن عديّ، وكانت له بالنبات والحشائش معرفةٌ فاق بها أهل عصره. تاريخ الإسلام (١٤/ ٢٣٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/ ٥٨) وهذا القول الذي نقله ابن حجر لم أعثر عليه في النسخة المطبوعة من سير النبلاء.

(٤) المجمع المؤسس (١/ ٨٣).

(٥) وتسمى «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد»، وهي المشهورة «بالرائية»؛ وهي قصيدةٌ نظمها الشاطبي في الرسم القرآني، طبعت في مصر بالمطبعة الحجرية مع «حرز الأماني» سنة ١٢٨٦هـ، وطبعت أيضاً بمطبعة الطوخي بمصر سنة ١٣٠٢هـ. ينظر هامش المجمع المؤسس (١/ ٨٨).

(٦) المجمع المؤسس (١/ ٨٨).

(٧) ينظر الجواهر والدرر (٢/ ٦١٠)، والمنهل الصافي (٢/ ١٩).

وصفه أحد تلاميذه بأنه مفيدٌ في هيأة مستفيدٍ، كل هذا ساعد على استقطاب كل من رام الفائدة، فتتلمذ على الحافظ ابن حجر أجلة الناس وكبراء المتعلمين، وعددٌ كبيرٌ من أعيان الناس[١].

وسرد السخاوي في (الجواهر والدرر) أسماء جماعةٍ من الذين أخذوا عنه العلم روايةً ودرايةً، فأوصل عددهم إلى ستمائةٍ وستٍّ وعشرين طالباً، وكان يذكر أحياناً مع اسم كل تلميذٍ ما كان قد أخذه عن الحافظ ابن حجر، واعتذر عن عدم الاستيعاب لجميع الآخذين عن الحافظ ابن حجر؛ لصعوبة تحصيل ذلك[٢]، ومن أبرز تلاميذ الحافظ ابن حجر الذين أخذوا عنه العلم، وكان لهم أثرٌ بارزٌ في علوم الحديث (روايةً، ودرايةً)، والتراجم والتاريخ خاصةً[٣]:

١ـ يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت:٨٧٤هـ)، صاحب «المنهل الصافي »، و«النجوم الزاهرة» وغيرها[٤].

٢ـ الحافظ برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي (ت:٨٨٥هـ) صاحب «عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران» وغيرها من المصنفات[٥].

٣ـ الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد، السخاوي (ت:٩٠٢هـ)، صاحب «المقاصد الحسنة»، و «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع»، و «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» والذي شرح فيه ألفية الحافظ العراقي، و«الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»، وغيرها[٦].



(١) الضوء اللامع (٢/ ٣٩).

(٢) ينظر الجواهر والدرر (٣/ ١٠٦٤ـ ١١٧٩).

(٣) تنظر ترجمتهم في الجواهر والدرر (٣/ ١٠٦٤ـ ١١٧٩)، وعزوت تراجمهم لكتاب (الأعلام للزركلي) للوقوف على عناوين كتبهم، ومواطن وجود مخطوطاتها.

(٤) الأعلام للزركلي (٨/ ٢٢١).

(٥) الأعلام للزركلي (١/ ٥٦).

(٦) الأعلام للزركلي (٦/ ١٩٤).

المبحث الثالث
الموازنة بين كتاب الكاشف وكتاب تقريب التهذيب

اقتصر الحافظ ابن عساكر في كتابه «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل»[(١)] على الترجمة لشيوخ الأئمة الستة المباشَرين، دون ذكر من عداهم من الرواة؛ كشيوخ شيوخهم وهكذا إلى آخر الإسناد، وتوسَّع الحافظ عبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ)[(٢)]، في كتابه «الكمال في أسماء الرجال» فزاد على كتاب الحافظ ابن عساكر، وترجم لرواة الكتب الستَّة جميعاً، من مصنفيها إلى الصحابة، ثم جاء المزي وأضاف تراجم رجال بعض الكتب الأخرى لأصحاب الكتب الستَّة على ما في كتاب «الكمال»، فكان مجموع ذلك يزيد عن ألفٍ وسبعمئة اسمٍ من الرجال والنساء وميزها بالحمرة، وسمَّاه «**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**»[(٣)]، وبهذا الاستدراك كان حجم كتاب المزي ضعفي حجم أصله.

وقد لاقى كتاب الحافظ المزي انتقاداً من معاصره علاء الدين مُغْلَطاي الحنفي (٦٨٩هـ،٧٦٢هـ)، فقام بالتعقيب عليه في كتابه الحافل «إكمال تهذيب الكمال»[(٤)]، وجاء حجم كتابه بحجم كتاب المزي تقريباً.

---

(١) هو علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم، ثقة الدين ابن عساكر الدمشقي [٤٩٩ ـ ٥٧١هـ]، محدِّث الديار الشامية المؤرخ الحافظ الرحالة. له «تاريخ دمشق»، وكتبٌ أخرى كثيرةٌ، منها «الإشراف على معرفة الأطراف». ينظر ترجمته في تاريخ الإسلام (١٢/ ٤٩٣)، وذكره الزركلي باسم «معجم شيوخ النبلاء» (٤/ ٢٧٣) وله نسخةٌ في الظاهرية برقم (١٠٩، ٢٢٦، ٢٢٧)، وذكر ابن نقطة أن له «شرح الكتب الستة»، فلعلَّه يقصد هذا. ينظر التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: ٤٠٥).

(٢) هو تقي الدين أبو محمد المقدسي، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي [٥٤١هـ، ٦٠٠هـ]، كان غزير الحفظ، حدَّث بالكثير وصنف، ويعد من أهل الإتقان والتجويد .ينظر تذكرة الحفاظ (٤/ ١١١)، والعبر (٣/ ١٢٩)، وطبقات الحفاظ (ص: ٤٨٨).

(٣) ربط البعض بين كلمة «تهذيب» التي في عنوان كتاب المزي وكلمة «اختصار»، ففي «مقاييس اللغة (٦/ ٤٥) لابن فارس» كلمة «**هذب**» تدلّ على تنقية شيءٍ ممَّا يعيبه، وقيل: أصلحه. لسان العرب (١/ ٧٨٢)، و**الاختصار** في مقاييس اللغة (٢/ ١٨٩): هو ترك فضول الكلام واستيجاز معانيه.

(٤) ينقسم ما أتى به في إكماله إلى: ١ـ استدرك بعض التراجم التي غفل عنها المزي، وهذا على شرط كتابه. ٢ـ نقل في كتابه نقولاتٍ عن أئمة الجرح والتعديل من كتبٍ انعدم وجودها؛ كرواية أبي جعفر البغدادي عن أحمد، ورواية الغلابي عن يحيى بن معين وغيرها. ٣ـ استدرك ألفاظاً في الجرح والتعديل ذُكرت في كثيرٍ من الرواة، والتي لم يتعرض لها المزي، وقد سهلت هذه الروايات على الباحثين من بعده الوقوف على أسباب الجرح الوارد في الراوي، وبيان مرتبته، وكذلك أتم نقولاتٍ كثيرةً كان=

فبسبب ضخامة كتاب المزي، صعب على طلاب العلم تحصيل مرادهم منه، فاحتاج إلى اختصارٍ يراعي هدف الأصل وغاية مصنفه، فقام الحافظ الذهبي، وهو المتمرِّس الخبير في تراجم الرجال وتواريخهم باختصاره في كتابٍ سمَّاه «**تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**»، وعبَّر عن ذلك بقوله: «تاركاً للتطويل، آتياً بزياداتٍ قليلةٍ»[(١)]، وهذه الزيادات التي استدركها الحافظ الذهبي على شيخه ورفيقه المزي، ضمَّن بعضها كتابه «**الكاشف**».

ولقد استفاد الحافظ ابن حجر في كتابه الذي اختصر فيه كتاب المزي «تهذيب التهذيب» ممَّن سبقه، وقد اقتصر فيه على ما يفيد الجرح والتعديل خاصةً، وحذف ما أطال الكتاب من الأحاديث التي خرَّجها المزي، وانتفع ابن حجر في هذا المختصر بالكتاب الذي جمعه علاء الدين مُغْلَطاي على «تهذيب الكمال»[(٢)]، فوقع الكتاب من طلبة الفن موقعاً حسناً، وجاء بحجم ثلث الأصل، «والثلث كثيرٌ» [(٣)].

***المطلب الأول ـ التعريف بكتاب الكاشف للإمام الذهبي:**

يعد كتاب «الكاشف في معرفة من له روايةٌ في الكتب الستة» للحافظ الذهبي مختصراً من كتاب «تذهيب التهذيب»، إلا أن فيه اختصاراً آخر مغايراً لما عليه الحال في أصله، فهو كما قال مصنفه: «اقتصرتُ فيه على ذكر من له روايةٌ في الكتب الستّة، دون باقي تلك التواليف التي في «التهذيب»، ودون من ذُكر للتمييز، أو كرِّر للتنبيه»[(٤)].

ولا بدَّ من وقفةٍ يتبين لنا من خلالها؛ منهج الذهبي في الكاشف، وأهمية الكتاب وفوائده.

أولاً ـ منهج الذهبي في «الكاشف في معرفة من له روايةٌ في الكتب الستّة»:

من أجل الحديث عن منهج الحافظ الذهبي في «الكاشف»، لا بدّ من تقسميه إلى قسمين؛ وهما قسمٌ

= المزي قد نقلها مختصرةً، أو رواها بالمعنى. ٤ـ توسع في ذكر أنساب الرواة وتحريرها. ٥ـ زاد أسماء عددٍ من شيوخٍ وتلاميذ أصحاب الترجمة، بقدر الوسع، وصرَّح بعدم الاستقصاء. ينظر الدراسة المفصلة التي كتبها محققا الكتاب (١/ ٣١ ـ ٣٧)، ومقدمة المصنف (١/ ٣ ـ ٨).

(١) تذهيب تهذيب الكمال (١/ ١٠٦)، وينظر مقدمة محقق تذهيب التهذيب (١/ ٦٣).

(٢) ينظر تهذيب التهذيب (١/ ٨).

(٣) تقريب التهذيب (١٣).

(٤) الكاشف (١/ ١٨٧)، وكتابه تذهيب التهذيب تضمن جميع زيادات المزي على كتاب «الكمال»..

عامٌّ يشمل جميع كتابه، وقسمٌ خاصٌّ اتبعه في كل ترجمةٍ:

أولاً: منهجه العام في كتاب «الكاشف»: جرَّد الحافظ الذهبي كتابه من زيادات المزي، واعتمد طريقة الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه «الكمال»؛ مقتصراً على ذكر رُواة الكتب الستَّة[1].

فمقومات منهجه العام هي:

١ـ الاقتصار على تراجم رجال الكتب الستّة، وحذف تراجم الرجال الذين لهم روايةٌ في الكتب الأخرى ـ لأصحاب الكتب الستّة ـ، وأضاف تراجمهم المزي، ومن ذكرهم تمييزاً[2].

٥ـ عدم تكرار ترجمة الرواة الذين كرر المزي ذكرهم للتنبيه على وهمٍ، أو خشية الاشتباه به، ونحوه.

ثانياً: منهج الذهبي في الترجمة: جعل الذهبي كتابه مختصراً جداً، بحيث يسهل على طالب العلم حمله، والمراجعة به؛ للتعرف على رواة الكتب الستّة، ومراعاةً لهذا المغزى اقتصر في كل ترجمةٍ على ما يكشف حال المترجم، وأزال ما قد يلتبس على المطالع في هذه الكتب؛ فجاءت عناصر الترجمة في «الكاشف» تقوم على مقوماتٍ سبعةٍ، وهي:

١ـ ذكرُ اسم المترجَم ونسبه؛ فلان ابن فلانٍ، ونسبته؛ إلى قبيلةٍ أو بطنٍ أو بلدٍ أو مهنةٍ، وقد تجتمع هذه، وقد تفترق.

٢ـ إيرادُ رموز مخرجي حديثه؛ في الكتب الستّة أو بعضها، وضعها الذهبي فوق اسم المترجم.

٣ـ تسميةُ بعض شيوخ المترجم له؛ إلا إذا كان صحابياً، وليس له فيمن يسميه من الشيوخ اصطلاحاً خاصاً، على خلاف ما فعله في أصله «تذهيب التهذيب»، فقد رتبهم على الطبقات، وما فعله المزي في «تهذيب الكمال»، والذي رتبهم على الحروف الهجائية.

---

(١) الكاشف الستّة (١/ ١٨٧)، وقد علّق محقق الكتاب محمد عوامة على المنهج الذي اتبعه الذهبي بقوله: «**وفَّى بالتزامه ـ أي الذهبي ـ في الأكثر الأغلب، وأخلّ فيه بالحالات النادرة**»، المقدمة (١/ ٢٢ ـ ٣١).

(٢) فرَّق المزي ـ رحمه الله ـ بين ما أضافه من التراجم، وبين التراجم التي على شرط صاحب «الكمال» فبين منهجه بقوله (١/ ١٤٨): «ترددت بين كتابتها مفردةً عن كتاب الأصل، وجعلها كتاباً مستقلاً بنفسه، وبين إضافتها إلى كتاب الأصل، ونظمها في سلكه، فوقعت الخيرة على إضافتها إلى كتاب الأصل، ونظمها في سلكه، وتمييزها بعلامةٍ تفوزها عنه، وهو أن أكتب الاسم، واسم الأب أو ما يجري مجراه بالحمرة، وأقتصر في الأصل على كتابة الاسم خاصةً بالحمرة» اهـ، بالإضافة إلى تمييز كل كتابٍ برمزٍ خاصٍّ، وهذا ما ساعد الذهبي ـ رحمه الله ـ على إنهاء «الكاشف» خلال ثمانية أشهرٍ فقط.

٤ـ ذكرُ بعض الرواة عنه، وليس له اصطلاحاً في ذكرهم أيضاً، ويستفاد من صنيعه هذا في إزالة الجهالة عن الراوي.

٥ـ انتقاء بعض أخبار المترجم له؛ من مناقب أو مآثر علميَّةٍ أو عمليَّةٍ، وهذه العبارات ذات دلالةٍ دقيقةٍ تعين القارئ على معرفة حال الراوي المترجم له، وليس هذا عاماً في التراجم جميعها.

٦ـ ذكرُ ما ترجَّح لديه في مرتبة الراوي من جرحٍ أو تعديلٍ بكلمةٍ أو كلمتين، يبين فيها حاله، ويختلف منهجه في هذا الصدد بين ترجمةٍ وأخرى، كما أغفل تراجم أخرى فلم يذكر فيها تعديلاً أو تجريحاً.

٧ـ تأريخُ وفاة الراوي المترجم له، فيجزم أحياناً، ويذكر الخلاف أحياناً دون ترجيحٍ، وقد يغفل ذكر تاريخ وفاة الراوي، ويكون في أصله أو في كتاب المزي، ولمعرفة تاريخ ولادة ووفاة الراوي أو طبقته أهميةٌ بالغةٌ عند المحدِّثين؛ لما ينبني عليها من حكمٍ على سماعه بالاتصال أو الانقطاع.

ثانياً ـ أهمية كتاب «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة»:

يمتاز «الكاشف» بأنَّه أحد الكتب التي دبَّجتها يراع الحافظ الذهبي؛ وقد صنعه بعد أن تكاملت شخصيته النقدية، فكان عمره حين تأليفه سبعاً وأربعين سنة، وألَّف في العام نفسه كتابه النفيس الآخر «المغني في الضعفاء»[(١)]، وكان تصنيفه بعد الفراغ من اختصار كتاب المزي «تهذيب الكمال» في كتابه «تذهيب تهذيب الكمال».

وتكمن أهميته في كونه كتاباً مختصراً صغير الحجم؛ تقتحمه العين إذا ما قيس بالكتب الكبيرة التي وضعت في التراجم، والتأريخ للرواة، فهو سهل التداول، حتى لا تكاد تخلو مكتبةٌ منه، وقد ذكر محققه أنَّه: «تيسر له ستُّ نسخٍ خطيةٍ دون تعمدٍ ولا تكلفٍ للحصول عليها»[(٢)].

ومع هذه العناية التي لاقاها هذا الكتاب؛ إلا أن الحافظ ابن حجر ذكر في أسباب تأليفه لتهذيب التهذيب أنَّه وجد مختصر الحافظ الذهبي ـ الكاشف ـ «تراجمه كالعنوان، تتشوق النفوس إلى الاطلاع على

(١) وقد طبع بتحقيق شيخنا الدكتور نور الدين عتر ـ حفظه الله ـ، على نفقة دار إحياء التراث الإسلامي بقطر.

(٢) مقدمة الكاشف (١/ ٩)، وذكر المحقق الشيخ محمد عوامة أن العلماء قد اعتنوا به بالسماع والنسخ، فاختصره محمد بن منصور الأصبحي الحنفي (٧٩٣هـ)، وللمختصر نسخةٌ خطيةٌ مصورةٌ في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحت رقم (١٧٠١)، في ١٥٦ ورقةً. ولولي الدين أبو زرعة العراقي (٨٢٦) ذيلٌ على الكاشف، وذكر أنَّه طبع «طبعةً سقيمةً»، ولم أقف عليه، وكذلك للحافظ ابن حجر «النكت على الكاشف»، وطبع مع الكتاب حاشيةٌ للحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي (٨٤١هـ).

ما وراءه»[1]، فهو كتاب «دربةٍ وتعليمٍ وتأسيسٍ، أكثر من كونه مرجعاً لحكمٍ نهائيٍّ في الجرح والتعديل، أما «التقريب» فهو على خلاف ذلك، هو مرجعٌ لأخذ خلاصةٍ في الجرح والتعديل أكثر منه مدرِّباً معلِّماً»[2].

وهذا القول منتقدٌ؛ فكتاب الكاشف يعبر عن اجتهاد الإمام الذهبي في الجرح والتعديل، وفي إطار الأقوال التي نقلها المزي، وهو يمثل منهجاً مجتهَداً من أكبر النقاد المتأخرين، خطَّ فيه منهجه الذي كشف فيه للمتتبع أساليب التعامل مع أقوال النقاد عند قيام التعارض أو التوافق بينها، وكيفية مراعاته للقرائن الداخلية والخارجية، ويكاد الباحث في المادة التي اعتمد عليها الذهبي لا يخرج عمَّا مال إليه ورجَّحه إلا في بعض المواطن.

ولا ننسى أنَّ الذهبي يقدم رأيه في الكاشف باعتباره مجتهداً في الراوي المترجم له، وليس مجتهداً في أقوال الجرح والتعديل، وهذه سمةٌ عامةٌ من سمات منهجه في الجرح والتعديل، وهذا ما جعل أحكامه ذات طابعٍ ترجيحيٍ أكثر من كونها توفيقيّةً فقط.

وكون كتاب الكاشف الأول من نوعه في مضمار الاختصار لكتابٍ في الجرح والتعديل وأقوال النقَّاد، فإنه يشفع لمصنفه وقوع بعض الاضطراب في طبيعة التراجم وشكلها، وفي تفاوت أحكامه، وعدم انتظامها في منهجٍ موحدٍ.

*** المطلب الثاني ـ التعريف بكتاب تقريب التهذيب للإمام ابن حجر:**

وضع الحافظ ابن حجر مختصره الثاني «تقريب التهذيب» الذي استمد مادته من كتابه «تهذيب التهذيب»، والذي قرَّب فيه أسماء رواة أصحاب الكتب الستّة، وفوائد في علم الجرح والتعديل لطالبيها، وبما أنه أحد ركني بحثي، فسأذكر طرفاً من أهمية الكتاب وفوائده، ومنهج مصنفه فيه.

أولاً ـ منهج الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»:

يقسم الحديث عن كتاب تقريب التهذيب إلى قسمين؛ وهما قسمٌ عامٌّ يشمل منهجه العام، وقسمٌ خاصٌّ يتحدث عن منهجه في كل ترجمةٍ:

١ـ منهجه العام في كتابه «تقريب التهذيب»: استوعب الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» تراجم

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٣).

(٢) قاله الشيخ محمد عوامة في مقدمته على الكاشف (١/ ٩).

الرجال الذين ذكرهم المزي في «تهذيب الكمال» بزياداته على كتاب «الكمال في أسماء الرجال» للمقدسي، وأضاف إليه ما في «إكمال تهذيب الكمال»، ثم قام باختصارهم اختصاراً تاماً في كتابه «تقريب التهذيب»، فجاء محتواه على الشكل الآتي:

أ ـ جعل الحافظ ابن حجر كتابه شاملاً لرجال الكتب الستّة، ولرجال كتبٍ أُخرى لمؤلفي الكتب الستّة، ولرجالٍ آخرين ذكرهم المزي؛ خشية اشتباههم بأسماء هؤلاء الذين على شرطه، وليسوا منهم، وكتب عند ترجمتهم «تمييز»، وقد وضع رموزاً على أول اسم كل راوٍ، إشارةً إلى من أخرج حديثه من الأئمة[1].

ب ـ يتألف الكتاب من مقدمةٍ، وسرد أسماء الرواة مرتبةً على الحروف الهجائية[2]، وجعلهم على قسمين؛ **قسمٌ للرجال**: ويتضمن الأسماء، والكنى، والأبناء، والأنساب، والألقاب، والمبهمات. **وقسمٌ للنساء**: ويتضمن أيضاً الأسماء، والكنى، والبنات، والألقاب، والمبهمات.

ج ـ قام بضبط الكثير من الأسماء التي قد تُشكل ضبطاً حرفياً؛ حتى صار كتابه يعد مصدراً أساسياً لضبط الأسماء. حتى قال يوسف بن عبد الهادي المعروف بابن المبرد (ت٩٠٩هـ): «كنت وضعت كتاباً في تقييد الأسماء، ثم اطلعت على كتاب ابن حجر «تقريب التهذيب»، وفيه تقييدٌ كثيرٌ، فأردت أن أذكره، فرأيت ذلك يطول، فأفردته هنا وسميته «ضبط من غبر فيمن قيده ابن حجر»، ورتبه على حروف المعجم»[3].

٢ ـ منهج ابن حجر في الترجمة:

جعل الحافظ ابن حجر تراجم كتابه «تقريب التهذيب» مختصرةً جداً «بحيث لا تزيد كل ترجمته ـ أي الرَّاوي ـ على سطرٍ واحدٍ غالباً، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه، وكنيته ولقبه، مع ضبط ما يُشكل من ذلك بالحروف، ثم مرتبته التي يختص بها من جرحٍ أو تعديلٍ، ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم، بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه، إلا من لا يؤمن لبسه»[4].

---

(١) تنظر الرموز في مقدمة «تقريب التهذيب».

(٢) في ترتيب الحافظ ابن حجر لأسماء الرواة منهجٌ لا بدَّ من معرفته. ينظر مقدمة عوامة على «تقريب التهذيب» (ص: ١٠ ـ ٢٠).

(٣) ينظر ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه (١/ ٣٠٩).

(٤) تقريب التهذيب (١٣).

ويمكن تفصيل ما أجمله بما يأتي:

١ـ يذكر اسم الرجل ونسبه وكنيته ونسبته، ويبين إن كانت صلبيةً أو حلفاً وولاءً، وينبه إلى الخلاف في اسمه أو نسبته إن وجد، ويشير إلى ما تميَّز به الراوي في حياته فيما لا يخص الرواية، ولا بدَّ من الإشارة إلى أن صنيعه بالترجمة في «التقريب» قد يكون زائداً على أصله «تهذيب التهذيب»، وقد تكون هناك زياداتٌ في «التهذيب»، ولا يذكرها في «التقريب» بغية الاختصار.

٢ـ يضبط اسم المترجم ـ ضبط حرفٍ ـ إن كان بحاجةٍ إلى ضبطٍ، واسم أبيه وجده ونسبه، وهكذا، إن دعت الحاجة.

٣ـ يذكر مرتبته من حيث التعديل والتجريح بعبارةٍ وصفها في مقدمة «التقريب» بقوله: «أحكم على كل شخصٍ منهم بحكمٍ يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به؛ بألخص عبارةٍ، وأخلص إشارةٍ».

٤ـ يحدد طبقته وزمنه، والتي استعاض بها عن ذكر تاريخ وفاته، وقد يذكر تاريخ وفاته وعمره، وقد يحذف لفظ المئة والمئتين، فيقدَّران من الطبقة التي وضعه فيها[١].

ثانياً ـ أهمية كتاب «تقريب التهذيب»:

بقي كتاب «تقريب التهذيب» بين يدي الحافظ ابن حجر طيلة ثلاثةٍ وعشرين عاماً، يضيف إليه، ويحذف منه، ويعدِّلُ فيه، ويعيد ضبط ما ضبطه من قبل، أو يضبط ما لم يضبطه، فهو خلاصة ما توصل إليه من أحكامٍ على رواة الكتب الستَّة وما أُلحق بها، وعصارة فكرٍ متواصلٍ من البحث والدراسة والتحقيق والتحرير مدةً زادت على الستين عاماً من حياة عالمٍ موسوعيٍّ .

والغالب على الحافظ ابن حجر استيعاب أقوال النقاد والنظر في مقتضاها، إلا إذا كان قولاً ليس له عنده حظٌّ من النظر، وهو القائل: «ليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل؛ فإنه إن عدّل بغير تثبتٍ، كان كالمثبت حكماً ليس بثابتٍ، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذبٌ؛ وإن جرّح بغير تحرزٍ، أقدم على الطعن في مسلمٍ بريءٍ من ذلك، ووسمه بميسم سوءٍ يبقى عليه عاره أبداً»[٢].

---

(١) ينظر بتوسعٍ أكثر مقدمة محمد عوامة على «تقريب التهذيب» (ص: ٢٠ ـ ٢٧).

(٢) نزهة النظر (ص: ١٣٩).

وهذا ما جعل كتاب «تقريب التهذيب» يعدُّ تعبيراً عن أقوال النقاد في رجال الكتب الستة، وغيرهم ممن ذكرهم المزي، ومحصِّلاً لفوائد مصنفات من سبقه؛ كالمزي والذهبي ومغْلَطاي، مما أهل الكتاب ليكون مرجعاً لأخذ خلاصةٍ في الجرح والتعديل، ومرشداً للباحثين في طريقة النظر في كتب الجرح والتعديل، والاطلاع على مسالك المحدِّثين في فهم الأقوال وتفسيرها، والاجتهاد في الحكم على الرواة على ضوئها[1].

ثالثاً ـ الموازنة بين كتاب «الكاشف» وكتاب «تقريب التهذيب».

يظهر من خلال التعريف بكتابي «الكاشف» و«تقريب التهذيب» أن مرامي الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر لم تكن واحدةً في اختصارهما لكتاب «تهذيب الكمال»، بل سعى كل واحدٍ منهما لغايةٍ تتفق في بعض الجوانب، وتختلف في جوانب أُخرى، كما هو موضَّحٌ فيما يأتي:

١ـ الرجال المترجم لهم:

ركز الحافظ الذهبي في «الكاشف» على رواة الكتب الستَّة الأصول، فلم يترجم للرواة الذين أضافهم المزي في «تهذيب الكمال» على أصله «الكمال في أسماء الرجال»، والذين ميزَّهم المزي برمزٍ خاصٍّ.

بينما استوعب الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، الرواة الذين تُرجم لهم في كتاب «تهذيب الكمال»، ممّا أوجد تفاوتاً واضحاً في عدد الرواة المترجمين في كلٍّ من الكتابين؛ حيث زاد عدد التراجم في «تقريب التهذيب» على التراجم في «الكاشف» ما ينوف على الألف ترجمةٍ[2].

وهذا الفارق في عدد التراجم ليس له تأثيرٌ على مقصود أيٍّ من الكتابين.

٢ـ التأريخ لحياة الرواة ووفياتهم:

تفاوت منهج الإمامين بشكلٍ واضحٍ في التأريخ لوفيات الرواة، فاعتمد الذهبي على تأريخ وفات الرُّواة بالسنين، وقد ذكر الشيخ محمد عوامة ملخصاً منهجه في ذلك فقال: «كثيراً ما يؤرِّخ وفاة الرجل جزماً، وقد يحكي الخلاف، وكثيراً ما لا يؤرخها، ويكون المزي ـ أو غيره قبله ـ قد أرَّخها»[3].

---

(١) الكاشف (١/ ٩).

(٢) بلغت التراجم في «الكاشف» بتحقيق الشيخ محمد عوامة (٧١٧٧) ترجمةً، طبعة دار المنهاج؛ بينما بلغت في «تقريب التهذيب» بتحقيق الشيخ محمد عوامة (٨٨٢٦) ترجمةً؛ طبعة دار الرشد.

(٣) الكاشف (١/ ٣٣)، ذكره في تقديمه للكتاب، ودراسته لمنهج الحافظ الذهبي.

بينما جعل الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» ترتيب الرواة والتأريخ لوفياتهم، بطريقة الطبقات، «فيقدَّر عمر الراوي والفترة الزمنية التي عاش بها، وروى عن شيوخها من خلال هذه الطبقة، وقد يذكر تاريخ وفاته بالسنوات كما فعل الذهبي في الكاشف، فيحدد طبقة الراوي وزمنه، وقد يذكر سنوات عمره، فيُعرف منه تاريخ ولادته، وقد يحذف المئة والمائتين، فيعرفان ويقدران من الطبقة»[1][2].

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢١).

(٢) لمفهوم الطبقة عند المحدِّثين معانٍ متفاوتةٌ نقف عندها بإيجازٍ:

المعنى الأول: الجماعة الذين يشتركون في صفةٍ خاصةٍ بهم تميزهم عمَّن عاصرهم، أو عمَّن يَخْلفهم، ومن أمثلة ذلك؛ طبقة الصحابة، طبقة البدريين، طبقة الكوفيين، وهكذا.

المعنى الثاني: تأتي عند المحدِّثين بمعنى الأقران، وهم الذين يتعاصرون ويتقاربون في السن، فيشتركون في السماع على غالب الشيوخ، ويشترك في السماع عنهم من يأتي بعدهم في الطبقة، فيقال: زيدٌ من طبقة شيوخ البخاري، ويقال: عمرو من طبقة سفيان الثوري، أي يصلح لمشاركة سفيان في معظم شيوخه وتلامذته، ولتأكيد هذا المعنى نجدهم يقولون: فلانٌ من طبقة شيوخ زيد ولكن زيداً لم يسمع منه؛ ويقولون: فلانٌ من طبقة شيوخ شيوخ عمرو فكيف يسمع منه عمرو؟! وهذا المعنى هو الغالب في استعمالهم لهذه الكلمة.

المعنى الثالث: وهو يدل على مراتب الرواة في الحفظ والإتقان، أو الملازمة، في شيخٍ من شيوخهم، كما ورد في كلامهم على أصحاب الزهري وغيره، وتقسيمهم إلى طبقاتٍ متفاوتةٍ بحسب الحفظ والإتقان والملازمة.

المعنى الرابع: المتعاصرون الذين تقاربت أزمنة وفياتهم، كأن يشترط المُرتب للرواة على الطبقات بهذا المعنى ألَّا يزيد التفاوت على عشر سنين مثلاً؛ فالطبقة هنا تدل على طائفةٍ من المترجمين تقاربت وفياتهم.

ويمكن تعريف علم الطبقات بعد التركيب والإضافة بأنه: **العلم الذي يجمع المسائل المتعلقة بالقوم المتشابهين في صفةٍ ما أو أكثر؛ نسباً ومولداً وعطاءً بصورةٍ تميّزهم عن غيرهم ممَّن لا يشابهونهم**.

فائدةٌ: إن التصنيف على الطبقات صعبٌ لا يتيسر إلا لكبار الحفاظ؛ قال المنذري (ت:٦٥٦هـ) في (التكملة لوفيات النقلة) (١/ ٤٢٦)، في ترجمة ابن بُصيلة أبي محمد عبد الله بن خلف بن رافعٍ القاهري (ت:٥٩٨هـ): «أحسن فيه [أي في كتابه الدر المنظَّم في فضل من سكن المقطم] ما شاء، وجعله على الطبقات، مع أنه لا يصنف في الطبقات إلا الواثق بحفظه، فإن الغلط فيها يكثر؛ بأن يُقصِر برجلٍ عن درجته، أو يرفعه فوق درجته». وتكمن فائدة هذا العلم في كونه ييسر لطالب الحديث رؤيةً شموليةً لترتيب العلماء عبر العصور، تساعده على تكوين صورةٍ ذهنيةٍ متكاملةٍ، فيقف على حركة نقل السنن والأخبار، ويعطي لكل رجلٍ من الرجال الاعتبار المناسب وفقاً لتأثيره وتأثره، وحسب أقرانه وسابقيه ولاحقيه.

ومجمل ما أُخذ على علم الطبقات من مآخذ يمكن إجمالها بما يأتي:

١ـ تداخل الطبقات في بعضها أحياناً. =

والفرق يظهر من خلال قول السخاوي: «فائدته ـ أي علم الطبقات ـ الأمن من تداخل المشتبهين... وبينه وبين التاريخ عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ؛ فيجتمعان في التعريف بالرواة، وينفرد التاريخ بالحوادث، والطبقات بما إذا كان في البدريين مثلاً من تأخرت وفاته عمن لم يشهدها؛ لاستلزامه تقديم المتأخر الوفاة. وقد فرَّق بينهما بعض المتأخرين بأن التاريخ ينظر فيه بالذات إلى المواليد والوفيات، وبالعرض إلى الأحوال، والطبقات ينظر فيها بالذات إلى الأحوال، وبالعرض إلى المواليد والوفيات، ولكن الأول أشبه»[1].

٣ـ الحكم على الرواة والأقوال المعتمد عليها:

يظهر الفرق جلياً بين الكتابين من خلال المادة النقدية التي يقدِّمها الكتابان؛ من حيث طبيعتها، وشمولها، ففي الوقت الذي كان الذهبي فيه قليل العناية في هذا الجانب؛ حيث ترك عدداً لا بأس به من الرواة دون ذكر مرتبته في القبول أو الترك، أو كون الراوي من الصحابة، أو مختلفاً في صحبته، نجد الحافظ ابن حجر كان شديد العناية والحرص على الحكم على الرواة، فعمّت دراسته النقدية الرواة كافّةً، وقدّم أحكاماً في الجرح أو التعديل تشمل جميع الرواة الذين تضمَّنهم كتابه «تقريب التهذيب».

وهذه المادة النقدية تنوعت عند الحافظين تنوعاً ظاهراً، فالحافظ الذهبي أبدى رأيه بالأمور المهمَّة في الرواة الذين تناولهم بالجرح أو التعديل، واجتهد في خلافات أئمة النقد، وبيَّن وجهة نظره فيها حسبما يراه من الحاجة في كتابه المختصر؛ وتمثَّل الحكم في كتاب «الكاشف» بصورٍ مختلفةٍ؛ ظهرت من خلال استقلاله بالحكم على الرواة، أو اختياره لقول أحد أئمة النقد، أو الجمع بين قوله وقول أحد الأئمة.

ولم يخرج الحافظ ابن حجر عن الإطار العام الذي سار عليه الذهبي؛ إلا أنَّ التفاوت ظهر من خلال عدد التراجم التي استنبط فيها الحافظ ابن حجر الحكم من خلال اجتهاده في نصوص أئمة النقد واستقراء مرويات الرواة، مقابل الأحكام التي نقل فيها أقوال النقاد السابقين[2].



= ٢ـ صيرورة الراوي في أكثر من طبقةٍ: وذلك إذا تعددت الاعتبارات.

ينظر للتوسع في دراسة الطبقات «فتح المغيث» (٤/ ٤٩٨ ـ ٥٠٥)، ومقدمة الدكتور أكرم ضياء العمري على «طبقات خليفة بن خياط» (ص: ٣٨)، وما بعدها، وبحث بعنوان «علم الطبقات حقيقته وقيمته العلمية والحضارية»، من الشابكة.

(١) فتح المغيث (٤/ ٣٨٨).

(٢) سيأتي إيضاح هذه المسائل بالتفصيل مع التمثيل لها في فصول الرسالة ودراسة تراجم الرواة.

المبحث الرابع
تعريف مفردات عنوان البحث

*** أولاً ـ تعريف الموازنة وأهميتها:**

تعريف الموازنة:

لغةً: في مقاييس اللغة: «الواو والزّاء والنون؛ بناءٌ يدلُّ على تعديلٍ واستقامةٍ، والزِّنَة قَدْرُ وَزْنِ الشيء؛ رمز الثقل والخفَّة»، والوزن ثَقْلُ شيءٍ بشيءٍ مثله، ويقال: وزن الشيء إذا قدره، ووازنت بين الشيئين مُوازَنَةً ووِزاناً، وهذا يوازِن هذا إذا كان على زنته أو كان محاذيه[1].

اصطلاحاً: دراسة ما تماثل وتقارن من الأقوال بقصد الايضاح والترجيح. **وقيل**: «مقارنة المعاني بالمعاني ليعرف الراجح بالنظم من المرجوح»[2].

ولا يكاد معنى الموازنة الاصطلاحي يخرج عن معناه اللغوي، من كونه يقوم على الاعتبار بين شيئين، للمقايسة بينهما، والتمييز بين الراجح من المرجوح، بناءً على قرائن مستعملةٍ بحسب الموضوع المراد الموازنة فيه، وقد افتقر المعجم الاصطلاحي عند المتقدمين لتعريفٍ منضبطٍ للموازنة[3]، ويمكننا اعتبار أنَّ بين معنى الموازنة ومعنى الاعتبار في مصطلح الحديث تقارباً في المعنى.

وتأتي أهمية الموازنة؛ بوصفها قضيةً نقديةً، يقوم القارئ من خلالها بعملية المفاضلة والاعتبار بين ما يعرض له من الاختلاف في المسائل التي يقف عليها، فيقوم بدراستها بغية الوصول إلى نتيجةٍ يوصله إليها

---

(١) ينظر مقاييس اللغة (٦/ ١٠٧)، ومختار الصحاح (٣٣٨)، مادة (وزن).

(٢) شمس العلوم (١١/ ٧١٥٢)، ومعجم المصطلحات البلاغية، مصلوب/ أحمد (٣/ ٢٢٣).

(٣) أقرب الألفاظ الذي استخدمها المحدِّثون للدلالة على معنىً قريبٍ من معنى الموازنة، هو الاعتبار: الذي عرَّفه الدكتور نور الدين عتر بقوله: «والاعتبار: هو أن نأتي إلى حديثٍ لبعض الرواة، فنتتبع الطرق والأسانيد؛ لنعرف هل شاركه في رواية ذلك الحديث راوٍ غيره من الرواة، بأن يرويه بلفظه أو بمعناه، من نفس السند أو من طريق صحابيٍّ آخر، أو لم يشاركه في روايته أحدٌ لا في اللفظ ولا في المعنى»، وشرح معنى ذلك فقال: «تنشأ من مقابلة الحديث سنداً ومتناً مع غيره من الأحاديث والروايات الأخرى، ليعرف تفرد الحديث وتعدده، ثم يعرف اتفاقه مع غيره أو اختلافه، وقد حرص العلماء على التحري والبحث من أجل ذلك، وسموا الطريق الموصلة إلى معرفة ذلك بـ «الاعتبار»». منهج النقد (ص: ٣٩٤).

اجتهاده.

*** ثانياً ـ تعريف الاختلاف:**

لغةً: الخِلْفَة، بالكسر: هي الاسم من الاخْتِلاف، والخلاف المضادة؛ أَي خِلافُ الاتِّفَاق ونقيضه، وفي اللسان تخالف الأمران واختلفا لم يتَّفقا، وكلُّ ما لم يتساو فقد تخالف واختلف، ومنه قوله عزَّ وجل: ﴿وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾[الأنعام: ١٤١][(١)].

اصطلاحاً: تقابلٌ بين رأيين فيما ينبغي انفراد الرأي فيه[(٢)].

ومعنى الاختلاف اللغوي أوسع من معناه الاصطلاحي، فالاختلاف بمعناه اللغوي يستخدم للدلالة على التمايز القائم بين المتقابلات من الأشياء وغيرها، وإن كانت من الجنس ذاته، وعلى المضادة وعدم التماثل بين المتفرقات من الأجناس وغيرها، وعدم التساوي بينها.

والاختلاف في التعريف الاصطلاحي يدل على انفراد الشيء عن نقيضه عقلاً، فلا يمكن من هذا الاختلاف تصور اجتماعهما، وهو يكون في أمرٍ معلومٍ لم تتفق الآراء عليه[(٣)].

*** ثالثاً ـ تعريف الجرح والتعديل:**

استخدم المحدِّثون مصطلح الجرح والتعديل بشكلٍّ مركبٍّ، ولم يفصلوا بينهما، ويطلقان على عمل نقَّاد الحديث في قبول رواة الأخبار أو ردهم؛ حتَّى ليُظنَّ أنّ المحدِّثين يعتبرون المصطلحين مصطلحاً واحداً مركباً من كِلتَي الكلمتين، إلا أنهما في الحقيقة منفصلان؛ فلكل مصطلحٍ منهما أصوله وقواعده التي تجعل منه مستقلاً، وفي ذلك يقول أبو عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ): «هذا النوع من علم الحديث معرفة الجرح والتعديل، وهما في الأصل نوعان: كل نوعٍ منهما علمٌ برأسه»[(٤)]. وسبب هذا الاقتران بين المصطلحين هو أنهما مما يُحتاج إليه في الحكم على الراوي في الوقت ذاته، ومِن ثمَّ يُفصل بينهما في النتيجة المترتبة تبعاً لحال

(١) لسان العرب (٩/ ٩١)، تاج العروس (٢٣/ ٢٥١)، مادة (خلف).

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٤١).

(٣) ينظر أدب الاختلاف في الرأي وضوابطه، د جمال فتحي نصار ، دار: مكتبة الشروق ، مصر القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ (ص: ١١، ١٢).

(٤) معرفة علوم الحديث (ص: ٥٢)

الراوي، فيفرق المحدِّثون بينهما عندئذٍ، وهذا ما سيتبين من خلال التعريف الآتي:

أولاً ـ الجرح والتعديل لغةً:

أ ـ الجرح لغة:

ذكرت معاجم اللغة لكلمة الجرح أكثر من معنىً:

١ـ تأتي كلمة جرح بمعنى أثّر فيه بالسلاح[١]، فالفعل جرحه يجرحه جرحاً طعنه وكَلَمه[٢]، والاسم الجُرح بضم الجيم والجَرْح، والجِراحة: أي الواحدة من طَعْنَة أو ضَرْبة، ومنه قوله ﷺ: «العجماء جَرْحُها جُبار»[٣]، ويجمع الجرح على أَجْراح وجُرُوحٌ وجِراحٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾[المائدة: ٤٥].

٢ـ وتأتي جَرَح على وزن منع بمعنى اكتسب، وهو مجازٌ، يقال: فُلان يَجْرَحُ لعِيالِه ويَجْتَرِحُ، واجترحت يداك أي عملتا وأثَّرتا، وهو مستعارٌ من تأثير الجارح، ومنه جوارح الإنسان. ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾[الأنعام: ٦٠]. وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[الجاثية: ٢١][٤].

وتأتي أيضاً على ذات الوزن، ولكن بمعنى سبَّه بلسانه، وقولهم :«جرحه بأنيابٍ وأضراسٍ» إذا شتمه وعابه[٥]، و جرح الحاكم شاهداً إذا عثر منه على ما أَسقط به عدالته من كذبٍ وغيره، وقد قيل ذلك في غير الحاكم، فقيل: جَرَحَ الرجل: غضّ شهادته، ويقال للمشهود عليه: هل معك جرحةٌ؟ وهي ما تجرح به الشهادة[٦]، ويقال جَرِحَ الرجل أيضاً: إذا جرحت شهادته، وكذا روايته أَي رُدَّت، ووجِّه إليه القضاء[٧].

وفرَّق بينهما في تاج العروس فقال: «قال بعض فقهاء اللّغة: الجُرْح بالضمّ: يكون في الأبدان بالحديد ونحوه؛ والجَرْحُ بالفتح: يكون باللّسان في المعاني والأَعراض ونحوها، وهو المتداولُ بينهم، وإِن كانا في

(١) لسان العرب (٢/ ٤٢٢)، مادة (جرح).

(٢) أساس البلاغة (١/ ٥٧)، مادة (جرح).

(٣) صحيح البخاري: كتاب الديات. باب المعدن جبار والبئر جبار (رقم ٦٥٢٩)، وصحيح مسلم: كتاب الحدود. باب جرح العجماء (رقم٣٣١٢).

(٤) ينظر تهذيب اللغة (٤/ ٨٦)، وأساس البلاغة (١/ ١٣٠)، ولسان العرب (٢/ ٤٢٢)، مادة (جرح).

(٥) أساس البلاغة (١/ ١٣٠).

(٦) أساس البلاغة (١/ ١٣٠) و تاج العروس (٦/ ٣٣٧)، مادة (جرح)..

(٧) تاج العروس (٦/ ٣٣٧)، مادة (جرح).

أصل اللغة بمعنىً واحدٍ»[1].

ب ـ التعديل لغةً:

العدالة مصدرٌ للفعل عدل، وللفعل عدل في اللغة معاني عدة، وهي:

١ـ قد يأتي العدل مصدراً للفعل عدل، وهو خلاف الجَور، فهو بمعنى الإنصاف وإعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه [2]، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾[النحل: ٩٠].

٢ـ ويأتي بمعنى الفدية[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا﴾[المائدة: ٩٥]، وبمعنى القيمة أيضاً، أي قيمة طعام المساكين، فيصوم يوماً عن قيمة طعام كل مسكينٍ.

٣ـ ويأتي بمعنى الاستقامة، فالعدل من الناس المرضيّ قوله وحكمه، ويقال: هذا عدلٌ، وهما عدلٌ، كما تصاغ منه الصفة على وزن المصدر، وتعديل الشَّيء تقويمه، يُقال: «عدَّله تعديلاً فاعتدل» أي قوَّمه؛ وتعديل الشّهود يكون بأَن يقال عنهم: أنَّهم عدولٌ[4].

ثانياً ـ الجرح والتعديل اصطلاحاً:

أ ـ الجرح اصطلاحاً:

يقوم الجرح عند المحدِّثين على ركنين أساسيين؛ الركن الأول منهما يدل على ماهية الجرح بالنسبة للراوي المنتقد، والذي وصفه المحدِّثون بما يليق بحاله، وقيمة مروياته بين مرويات غيره من الرواة، والركن الثاني يدّل على ماهيَّته بالنسبة للناقد الذي يقوم بتجريح الراوي أو تعديله، وتعتبر ألفاظ النقد هي الأداة الموصِلَة إلى معرفة النتيجة المترتبة من الجرح أو التعديل.

قال ابن الأثير في تعريف الجرح بأنه: «**وصفٌ متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، والعمل به**»[5].

---

(١) تاج العروس (٦/ ٣٣٧)، مادة (جرح).

(٢) ينظر الصحاح (٥/ ١٧٦٠)، ولسان العرب (١١/ ٤٣٠) مادة (عدل).

(٣) الصحاح (٥/ ١٧٦٠) مادة (عدل).

(٤) ينظر مقاييس اللغة (٤/ ٢٤٦)، وتهذيب اللغة (٢/ ١٢٥)، ولسان العرب (١١/ ٤٣٠)، مختار الصحاح (ص: ٢٠٢) مادة (عدل)، والتعريفات (ص: ١٤٧).

(٥) ينظر جامع الأصول (١/ ١٢٦).

يعدُّ تعريف ابن الأثير للجرح مرجعاً اعتمد عليه جميع من أتى بعده وألف في الجرح والتعديل، وهذا التعريف يدل على ألفاظ الجرح من حيث كونها دالةً على الوصف الملتحق بالروي، والذي يضعه في مرتبته التي تليق بضبطه وعدالته، دون أن يكون شاملاً للركن الثاني من أركان الجرح، وهي ماهية عمل النقاد في تنقيبهم عن حال الراوي، وبيانهم لمرتبته في الحفظ والضبط، وهو ما لا بدَّ من اعتباره في تعريف الجرح، فيكون: **هو الطعن في الراوي بألفاظٍ مخصوصةٍ بما يُظهر اختلال ضبطه، أو يثلم عدالته**[(١)].

ب ـ التعديل اصطلاحاً:

قال ابن الأثير: «**وصفٌ متى التحق بهما ـ الراوي أو الشاهد ـ اعتبر قولهما وأُخذ به**»[(٢)].

وهذا التعريف يدل على مضمون التعديل من حيث كونه مجموعةً من الأوصاف تُلحق بالراوي بما يناسب حاله في الحفظ والضبط، ولكن هناك جانبٌ آخر لا بدَّ من أن يكون التعريف شاملاً له أيضاً، وهو توصيفه لعمل نقَّاد هذا الفن الذين يَسِمُون الرواة بهذه الأوصاف بما يليق بحالهم في الرواية، فيمكن القول أنّ التعديل هو: **تزكية الراوي بألفاظٍ مخصوصةٍ تعبر عن ضبطه وعدالته**[(٣)].

ج ـ تعريف الجرح والتعديل مركباً:

لم أعثر على تعريفٍ لعلم الجرح والتعديل كمصطلحٍ مركبٍ عند المتقدمين، وهذا يؤكد أنّهم على الرغم من جمعهم بين المصطلحين، إلا أنّهم كانوا يفرقون بينهما عند التطبيق، وقد اعتُبر كونه عِلماً له حدٌّ يعرف به في العصور اللاحقة:

فعرَّفه صاحب أبجد العلوم بقوله هو: «**علمٌ يُبحث فيه عن جرح الرّواة وتعديلهم بألفاظٍ مخصوصةٍ، وعن مراتب تلك الألفاظ**»[(٤)].



(١) منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٩٢)، وأصول الجرح والتعديل (ص: ٧).

(٢) ينظر جامع الأصول (١/ ١٢٦).

(٣) منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٩٢)، وأصول الجرح والتعديل (ص: ٧)، ونظرية نقد الرجال (ص: ٧٤).

(٤) ينظر أبجد العلوم (ص: ٣٥٧)، والحطة (ص: ٨٣)، ومقدمة المعلمي اليماني لكتاب الجرح والتعديل (ص: ب) وعُرّفَ بأنّه: «علمٌ يتعلّق ببيان مرتبة الرُّواة من حيث تضعيفهم، أو توثيقهم بتعابير فنّيةٍ دقيقةٍ متعارفٍ عليها عند العلماء». ينظر معجم ألفاظ الجرح والتعديل (ص: ٩) بتصرفٍ.

الفصل الأول

قواعد الجرح والتعديل عند الإمامين الذهبي

و ابن حجر وأئمته ومراتبه وألفاظه

ويتضمن المباحث الآتية

*** المبحث الأول: قواعد الجرح والتعديل عند الذهبي وابن حجر وأئمَّته:**

*** المبحث الثاني: ألفاظ الجرح التعديل ومراتبها والموازنة بينها في الكاشف والتقريب:**

قواعد الجرح والتعديل عند الإمامين الذهبي و ابن حجر ومراتبه وألفاظه

انتقل الفكر الإسلامي ـ الحديث النبوي بشكل خاص ـ من المرحلة الشفهيَّة إلى مرحلة التدوين على رأس السنة مئة هجرية، فظهرت على إثره الحاجة للعلوم النقدية بوقتٍ مبكرٍ موازٍ لهذا الانتقال، فاهتم المسلمون بعلم الجرح والتعديل اهتماماً بالغاً، ووضعوا فيه الكثير من المصنفات التي تناولته بالتأصيل لمصطلحاته وضوابطه، ولذلك لتمييز صواب النقل من خطأه.

والناقد لا بدَّ أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار، عارفاً بأحوال الرواة وطرق الرواية، خبيراً بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل بالرواية، والأسباب الموقعة في الخطأ والوهم، وهي المهمَّة التي عبَّر عنها ابن أبي حاتمٍ بقوله: «إن قيل: بِمَ تُعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصَّهم الله عزَّ وجلَّ بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة»[1].

وفي الوقت ذاته، كانت سعة المادة النقدية التي خلفها النقَّاد وضخامتها تحول دون الإفادة المثلى من كتب الجرح والتعديل والطبقات والوفيات، وغيرها من كتب التراجم، وقد ألمح الدكتور نور الدين عتر إلى دور المصنفات المتأخرة في تسهيل هذه الصعوبات، وأَثَرِها الكبير في إعادة تشكيل المادة العلميَّة النقدية، فقال في تقديمه لكتاب «المغني في الضعفاء» للحافظ الذهبي، وهو في معرض كلامه عن القيمة النقدية والعلميَّة التي قدَّمها الذهبي فيه: «جمع فيه مؤلِّفه ما تفرَّق في أمهات كتب الضعفاء قبله جمعاً عظيماً، جعل الكتاب ينفرد بكثيرٍ من التراجم، لا نجدها في غيره من المطولات... وصوَّب ـ أي فيه ـ أشياء»[2].

وقد استفرغ الإمامان الذهبي وابن حجر وسعهما في تتبع الأخبار، ودراسة مذاهب الأئمة النقَّاد، وشرح مناهجهم، فسهُل على المتتبع لإنتاجَيهما الإفادة من هذا التراث الضخم الذي تقادم عليه العهد،

---

(١) الجرح والتعديل (١/ ٢).

(٢) مقدمة المغني في الضعفاء (١/ ط).

واحتاج طالب العلم إلى تأهيل أدواتٍ بحثيةٍ جديدةٍ للاستفادة منه تُمكِّنه كشف أغواره، والابتعاد عن السلبية في التقليد، وإثارة مكامن الاجتهاد.

ويعسر بهذه العجالة الوقوف على أحكام الإمامين في جرح الرواة وتعديلهم؛ لضخامة إنتاجَيهما المعرفي، ولكن لا بدّ من وقفةٍ تستبين بها الأصول العامة للجرح والتعديل عندهما، ونقف فيها على ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبه عندهما، بما يتلاءم مع ما اصطلحا عليه في كتابيهما «الكاشف» و«تقريب التهذيب»، ليتناسب مع هدف البحث.

وقبل الشروع بما نرمي إليه، يحسن أن نشير بلمحةٍ موجزةٍ إلى الإطار العام الذي تنوعت به المادة النقدية التي تطرَّق إليها الحافظان بالدراسة والترجمة، فلم يتعاملَا مع جميع التراجم بمنظارٍ واحدٍ؛ منظار «النقد الحديثي»، لعدم إمكان تطبيقه على جميع فئات المترجَمين، وقد ذكر الدكتور بشار عواد معرف وهو يصور ملامح منهج الذهبي في النقد من خلال كتابه «تاريخ الإسلام»: «إن النقد أصبح جزءاً من مفهومه التاريخي، لذلك حاول تطبيقه في كل موضعٍ من كتابه، وقد أخطأ كثيرٌ ممن فسَّر نَقْدَه لكبار العلماء من غير الرواة... بأنَّه من صِنْفِ «نقد الرجال»؛ بل هو حكمٌ تاريخيٌّ، والغاية منه تقويم المُتَرجَم»[1].

وقد حوت مصنفاتهما تراجم غير الرواة؛ من شعراء وكتابٍ وأدباء وقضاةٍ، ونحوهم، فالنظر إليهم توجَّب أن يكون بمنظارٍ مختلفٍ لكل طائفةٍ، فهو وإن اعتمد مبادئ النقد الحديثي، ولكنه لا يتَّبعه في جميع جزئياته وأركانه، وقد لخَّص منهج الذهبي بقوله: «استطاع ـ أي: الذهبي ـ أن ينظر إلى كل طائفةٍ منهم بمنظارٍ آخر، كوَّن في الأغلب صورة لجماع رأيه في ذلك الشخص، وإن تعدُّد المناظر هذا، جعل آراء الذهبي في المتَرجَمين تبدو لأول وهلةٍ متناقضةً كل التناقض»[2].

وهذا أيضاً يلاحظ في منهج الحافظ ابن حجر؛ فهو عندما كان يتكلَّم على الراوي في كتب التخريج أو الشروح أو الأجزاء الحديثية، فإنَّه في كثيرٍ من تلك الأحكام يحكم على الراوي بما يقتضيه المقام أو يأذن

(١) الإمام الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام (ص: ٤٤٩).

(٢) الإمام الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام (ص: ٤٥١). وهذا التمييز في طبيعة التراجم التي يتم على أساسها تصنيف الكتاب، وملاحظة مقاصده العامة؛ جعلت كلاً من الذهبي وابن حجر يراعي في كل تصنيفٍ من تصانيفهم، طبيعة كل طائفةٍ من الطوائف المترجم لهم، وبصرف النظر عن مكانتهم في «النقد الحديثي» الصرف.

به؛ من تشدّدٍ أو تساهلٍ، أو حفَّه من القرائن؛ وهذا بخلاف شأنه في كتبه المختصة بنقد الرواة، فإن أحكامه فيها تكون مقصورةً على النظر في حال الراوي في الجملة، ودون الالتفات إلى ما قد يؤثر في ذلك الحكم[1].

وقد جاء هذا الفصل مقسماً إلى مبحثين كالآتي:



(١) ينظر الحافظ ابن حجر ومنهجه في تقريب التهذيب (ص: ٤٣١).

المبحث الأول
قواعد الجرح والتعديل عند الذهبي وابن حجر وأئمَّته

تناول هذا المبحث الكلام عن أصول الجرح والتعديل وقواعده عند الحافظين الذهبي وابن حجر؛ وذلك من خلال دراسة حال الراوي، والنقد، وأسباب الطعن في الراوي، وشروط قبول الجرح والتعديل وموانعه، وأئمة الجرح والتعديل الذين اعتمد الذهبي وابن حجر على أقوالهم في «الكاشف» و«تقريب التهذيب».

*** المطلب الأول ـ قواعد الجرح والتعديل**[1]:

تتمحور علوم الحديث على معرفة الرواة، والبحث في شروط من يُقبل حديثه ومن يردُّ، فاشتُرط فيمن يحتجُّ بروايته أن يكون مشهوداً له مِنْ مُتأَهلٍ بالعدالة، معروفاً بالضبط ، متيقظاً فطناً حافظاً لما يرويه، وأن يرويه على الوجه الذي تحمَّله به إن حدَّث من حفظه، وأن يحفظ كتابه ويضبطه إن كان يحدِّث من كتابه، وأن يكون عالماً بأصول اللغة العربية، عارفاً بتصاريف الكلام إن كان لا يضبط الحديث الذي يرويه بحروفه، وكان يحدِّث بالمعنى، ولا يؤدي الألفاظ.

أولاً ـ تعريف الراوي، وصفة من تُقبل روايته:

اعتنى المحدِّثون بمعرفةِ الرواةِ وبيانِ أحوالهم وشرائطهم، وتتبع الأسباب المؤدية إلى الثقة بمروياتهم، وبيَّنوا ضوابط العدالة، وحدود الضبط، وجمعوا أسباب الطعن في كلٍّ من العدالة والضبط، ولا بدّ أولاً من إيضاح المقصود بالراوي، وهو محور الدراسة في الجرح والتعديل، وتفصيل القول في صفات الرواة.

فالراوي: هو من تلقَّى الحديث وأداه بصيغةٍ من صيغ الأداء[2].

---

(١) لن نتطرق لدراسة قواعد الجرح والتعديل بشكل موسع ومفصل ففي كتاب «**أصول الجرح والتعديل**» للدكتور نور الدين عتر، وغيره من المصنفات التي أفردت هذا الفن بالتصنيف غُنْية عن ذلك، وإنما المراد هنا هو إشارات لبعض القواعد التي لا بدَّ منها كمدخل للدراسة التطبيقية مقصد البحث.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٧٥)، وهذا التعريف خاصٌّ برواة السنة، ولذلك قصره الدكتور نور الدين عتر على **تلقي الحديث**، وهو مأخوذٌ من الرواية، وقد عرّفها أيضاً في كتابه «معجم المصطلحات الحديثية» بأنها: «حمل الحديث=

فالرجل حتّى يدخل في دراسة المحدّثين واعتبارهم، لا بدَّ أن يكون في سلسة الإسناد، ويكون نقله للأخبار بهذه الأسانيد بطريقةٍ معتبرةٍ عند أهل الحديث، حتَّى يقبل نقله ويؤخذ عنه، وإن الصفات التي ذكرها النقَّاد للراوي، ترجع لدى المتأمل فيها إلى أمرين هما: العدالة والضبط.

١ ـ العدالة:

العدالة عند المحدِّثين هي: «ملَكةٌ تحمِل متخَلِّقَها على مُلازمة التَّقوى والمروءة»[(١)]، أي تحمله على الالتزام بالفرائض، واجتناب المحارم، والوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل الصفات، وقسم ابن حبان العدالة إلى: عدالةٍ عامةٍ، يشهد بها جيران الإنسان وأهل بلده، ومن عايشه، وعدالةٍ خاصةٍ تُوكل لمن توفَّرت فيه شروطٌ خاصةٌ، إذ «العدل الذي يشهد له جيرانه وعدول بلده به، وهو غير صادقٍ فيما يروي من الحديث؛ لأن هذا شيءٌ ليس يعرفه إلا مَن صناعته الحديث، وليس كلّ مُعَدِّلٍ يَعرِف صناعة الحديث، حتَّى يُعدَّل العدْلُ على الحقيقة في الرواية والدين معاً»[(٢)].

والمتمثل بهذه الصفات، يطلق عليه العدل« وهو المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة»[(٣)].

وعليه فلا يقبل من الرواة من كان كافراً، أو صغيراً، أو مجنوناً، أو مرتكباً لما يُخِلُّ بالمروءة، ولا تشترط العدالة حالةَ التحمُّل، بل حالةَ الأداء فقط، فيصحّ سماع من كان كافراً، أو فاجراً، أو صبيّاً[(٤)]، ويخل بالعدالة عدم السلامة من الفسق، والفاسق هو: «مرتكب الكبيرة، أو المصر على فعل الصغائر»، ويدخل فيها من عرف ببدعةٍ، وهو :«من فُسِّق لاعتقاده ما يخالف عقيدة القرون الفاضلة»، وهي على قسمين:

= ونقله وإسناده إلى من عُزي إليه» (ص: ٤٧) وقد تُرجم إلى الفرنسية بقلم: عبد اللطيف الشيرازي الصباغ، وداود عبد الله كريل، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

(١) نزهة النظر (ص: ٥٨)، وينظر المستصفى (١/ ١٥٧)، والإحكام في أصول الأحكام (١/ ١٤٢).

(٢) صحيح ابن حبان (١/ ١٥١)، وينظر المجروحين (١/ ٧٩)، ومعرفة علوم الحديث (ص: ٥٣)، والكفاية (١/ ٢٧٢)، والتمهيد (١/ ٢٨).

(٣) علوم الحديث (ص١٠٤)، وإرشاد طلاب الحقائق (ص ١٠٩).

(٤) ينظر الموقظة (ص: ٦١).

مكفرةٌ وغير مكفرةٍ[١].

وما يخل بالمروءة ينقسم إلى قسمين أيضاً عند المحدِّثين:

١ـ الصغائر الدالة على خسة النفس.

٢ـ والمباحات التي تسبب الازدراء من قبل الناس، وتُذهب الهيبة[٢].

وتعرف العدالة بأحد طريقين:

١ـ الشهرة والاستفاضة: فمن اشتهرت عدالته بين أهل الحديث وغيرهم، فهو الثقة الذي لا يُحتاج إلى البحث عن عدالته أو إلى تعديله، وترجع هذه الاستفاضة في ابتدائها إلى الطريق الثاني من طرق معرفة العدالة وهو:

٢ـ تعديل أئمة الجرح والتعديل: وذلك بأن ينص متأهلٌ لتزكية الرواة على عدالة راوٍ، واختُلف في العدد المشترط من النقَّاد لقبول تعديلهم على أقوالٍ مختلفةٍ؛ فقيل واحدٌ، وقيل اثنان[٣].

ومن تحققت فيه هذه الصفات فهو العدل، ولا تقبل روايته إلا إذا تحقق فيه الشرط الثاني من شروط القبول، وهو الضبط.

٢ ـ الضبط: وهو «إتقان ما يرويه الراوي حفظاً أو كتابةً»؛ وذلك بأن يكون متيقظاً حافظاً إن حدَّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدَّث من كتابه، عالماً بما يحيل المعاني إن كان يحدِّث بالمعنى، ويُعرف ضبط الراوي بأن تُعتبرَ رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن كانت رواياته موافقةً ـ ولو من حيث المعنى ـ لروايتهم، أو موافقةً لها في الأغلب والمخالفة نادرةٌ، تبيَّن حينئذٍ كونه ضابطاً[٤].

وقد ظهر من التعريف أنَّ الضبط على قسمين:

١ـ ضبط الحفظ: وهو أن يحفظ الراوي ما سمعه من وقت التحمل إلى وقت الأداء، بحيث يتمكن

---

(١) ينظر نزهة النظر (ص: ١٠٢)، فقد فصَّل فيها القول، ونقل قول الحافظ ابن حبان، وناقشه.

(٢) ينظر الايضاح في علوم الحديث والاصطلاح (ص: ١٠٢).

(٣) تنظر الكفاية (١/ ٣٠٦)، قال الخطيب :« الذي نستحبه أن يكون من يزكي المحدِّثَ اثنان ، للاحتياط ، فإن اقتصر على تزكية واحدٍ أجزأ»، و رجَّح ابن الصلاح الاكتفاء بواحدٍ.

(٤) علوم الحديث (ص:١٠٤، ١٠٦).

من استحضاره وقت الحاجة.

٢ـ ضبط الكتابة: وذلك يكون بصيانة كتابه الذي دوَّن فيه ما تحمَّله من وقت تحمله إلى وقت أدائه، بحيث يؤمن عليه من التغيير والتبديل، أو الزيادة والنقص.

فإذا اجتمع في الراوي شرطا العدالة والضبط، فهو حجَّةٌ يجب العمل بخبره؛ وذلك لأنه اتَّصف بالصدق، وتحلَّى بقوة الحفظ، ويصفه المحدِّثون «بالثقة». فإذا اختل فيه شيءٌ من خصال التوثيق، كان مطعوناً به بحسب الاختلال الذي لحقه.

ثانياً ـ تعريف النقد والناقد وصفاته:

النقد لغةً: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، ويقال: نقدت الدراهم وانتقدتها إذا أخرجت منها الزيف، وقد نقدها ينقدها نقداً، وانتقدها، وتنقّدها، إذا ميَّز جيّدها من رديئها[(١)]، وفلانٌ ينقد الناس: أي يعيبهم، ويغتابهم[(٢)].

والنقد عند علماء الحديث هو: «تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقاً وتجريحاً بألفاظٍ مخصوصةٍ، ودلائل معلومةٍ»[(٣)]، والنقد يقوم على ركنين أساسيين؛ هما: الراوي وقد تقدم الكلام عنه، والناقد الذي يشهد بتوافر شروط العدالة والضبط في الراوي، أو انتفائها.

فالناقد هو: المتأهل لتزكية الرُّواة بألفاظٍ مخصوصةٍ[(٤)].

يتأهل الناقد للتزكية والنظر في أحوال الرواة الذين عاصرهم وخبر أحوالهم، فيحكم بالتوثيق أو التجريح من خلال الخبرة التي اكتسبها بمخالطتهم، بينما الناقد الذي لم يعاصر الراوي فإنه يُصدر حكمه من خلال سبر مرويات الراوي، واطلاعه على كلام النقَّاد الذين سبقوه وعاصروا الراوي المتكلم فيه، ويُعد الحافظ ابن حجر هو أول من فرق بين النقَّاد من هذه الجهة، حيث قال: «يفصل بين ما إذا كانت

(١) لسان العرب (٣/ ٤٢٥)، وتاج العروس (٩/ ٢٣٠) مادة «نقد».

(٢) المعجم الوسيط (ص: ٩٨٢، مادة «نقد»).

(٣) ينظر أصول منهج النقد عند أهل الحديث (ص: ٧).

(٤) لم تنص كتب النقد والجرح والتعديل على تعريفٍ للناقد؛ الجارح والمعدل، والمزكي، فاجتهدت في وضع حدٍ بالاعتماد على الشروط التي نص أهل الفن على ضرورة توافرها في الناقد؛ حتى يقبل قوله في الجرح والتعديل.

التزكية في الراوي مسندةً من المزكي إلى اجتهاده، أو إلى النقل عن غيره لكان متجهاً»[1].

وتحاكم النصوص المنقولة عن الناقد المتأهل بقواعد علم الحديث ذاتها؛ من حيث دراسة إسناده من قائله حتَّى وصولَه إلى المصنف، والنظر في عدالة ناقليه، فهناك رواياتٌ عديدةٌ ذُكرت عن بعض الأئمة لم تُنقَل عنهم من طريقٍ معتبرٍ[2]، فإن ثبت النقل، فلا بدَّ من معرفة طرائق النقَّاد في استخدام ألفاظ الجرح والتعديل، وفي دلالتها على مرتبة الراوي، والتي يمكن من خلالها للمتتبع أن يصل إلى معانيها ومقاصدها، فيُستطاع من خلالها الركون إلى حكمٍ ما، وتحميل تبِعتَه للناقد صاحب الحكم، وهذا يتم بأحد أمرين:

١ـ الاستقراء التام لأقوال الناقد في جميع الرواة، وتفسيرها ثم تصنيفها حسب ما توضّح للدارس من مراد الناقد بهذه الصيغ، وهذا ما نراه في الأبحاث التي درست منهج كثيرٍ من النقاد؛ كابن معينٍ، وأحمد ابن حنبل، والنسائي، وابن حبان، وابن عديٍّ، والحاكم.

٢ـ أن يتوَّلى الناقد تفسير أقواله، وبيان السبب الموجب للجرح أو التعديل.

صفات الناقد:

يحتاج المتكلم في الرواة إلى ورعٍ تامٍّ، وبراءةٍ من الهوى والميل، ومعرفةٍ تامةٍ بأسباب الجرح والتعديل، وخبرةٍ كاملةٍ بالحديث وعلله ورجاله، ودرايةٍ بالمرويات وطرق الاعتبار، وعلمٍ حال المحدِّث في أول أمره وآخره، ولا تتهيأ له تلك المعرفة دون سعة حفظٍ واطلاعٍ على الأسانيد والمتون، ومعرفةٍ لصيقةٍ بالرواة وتواريخهم، واستحضارٍ لموانع قبول كلٍّ من الجرح والتعديل[3].

ولذلك قرر الذهبي وابن حجر عدم قبول الجرح ممن تجاوز قواعد الاعتدال في النقد، وعرف بالإسراف في الجرح أو التعديل، ومن ذلك ما أضافه الذهبي ونبَّه عليه في صفات الناقد، وخاصةً إذا كان من المتأخرين، فإنَّ بعض أسباب الجرح عند المتقدمين لا تعد مؤثرةً في اجتهاد المتأخرين، كالجرح بالبدعة أو بالاشتغال بعلوم الأولين، فإن منها ما ثبت كونه محتاجاً إليه وليس بباطلٍ، وأن الاشتغال به ليس من دواعي التجريح[4].

---

(١) نزهة النظر (ص: ١٣٨).

(٢) ينظر أصول الجرح والتعديل (ص، ٧٩ حتى ٩٢)، والجرح غير المؤثر (ص: ٣٧).

(٣) ينظر للتفصل الكفاية (١/ ٣٠١)، والموقظة (ص: ٨٢ ، ٨٨)، ونزهة النظر(ص: ١٣٨)، وفتح المغيث (٤/ ٤٦٣)، وأصول الجرح والتعديل (ص: ٩٣)، والإيضاح (ص: ٢٩٢).

(٤) ينظر الموقظة (ص: ٨٨)، ونزهة النظر(ص: ١٣٩).

ثالثاً ـ تفسير الجرح والتعديل وإجماله:

انقسم العلماء في وجوب تفسير الجرح والتعديل وعدمه على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: يقبل التعديل من غير ذكر سببه، وأمّا الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسَّراً مبيّن السبب؛ لأنَّ الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، وهذا مذهب أئمة الحديث ونقاده، وقد اقتصر ابن الصلاح على ذكره، ورجَّحه الذهبي وابن حجر، وعليه الجماهير(١).

المذهب الثاني: بعكس الأول؛ يقبل الجرح غيرَ مفسَّرٍ، ولا يقبل التعديل إلا بذكر سببه؛ لأنّ أسباب العدالة يكثر التصنع فيها.

المذهب الثالث: لا يقبل الجرح والتعديل إلا مفسّرين؛ لأنه كما قد يُجرح بما لا يجرح، فقد يُعدَّل الراوي بما لا يقتضي العدالة.

المذهب الرابع: بعكس الثالث، فلا يجب ذكر السبب في الجرح أو التعديل، إذا كان الجارح والمعدل عالماً بأسباب الجرح والتعديل، بصيراً في أسبابه، مطلّعاً على الخلاف فيه، مرضياً في اعتقاده وأفعاله(٢).

وقد أورد ابن الصلاح على هذا الباب إشكالاً مفاده أن الكتب التي وُضعت في الجرح والتعديل ونَقل أقوال النقَّاد، قلَّما تتعرض لذكر أسباب الجرح أو التعديل، وإن إعمال هذه القاعدة يؤدي إلى تعطيل هذه الأقوال، وسد باب نقد الرواة، ومعرفة درجاتهم في العدالة والضبط.

واختار ابن حجر التفصيل في المسألة لبيان وجه هذا الإشكال، وهو أنَّ من جُرِّح من الرواة بجرحٍ مجملٍ، وقَد وثّقه واحدٌ من أئمّة النقد، لم يقبل الجرح فيه إلَّا مفسَّراً؛ لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة، فلا يُزحزح عنها إلا بأمرٍ جليٍّ، ولا ينقض حكمه بالتوثيق إلّا بأمرٍ صريحٍ، وإن خلا الراوي عن التعديل قُبل الجرح فيه غير مفسَّرٍ إذا صدر من عارفٍ؛ لأنّه إذا لم يعدَّل فهو في حيِّز المجهول، وإعمال قول المجرِّح فيه، أولى من إهماله.

---

(١) ينظر ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧٢)، ونزهة النظر (ص: ١٣٩).

(٢) ينظر البرهان (ص: ٥٦٠)، والمستصفى (١/ ١٦٢)، والمحصول (٤/ ٤٠٩)، وعلوم الحديث (ص: ١٠٦)، وفتح المغيث (٢/ ٣١)، وتدريب الراوي (١/ ٣٦٢)، والرفع والتكميل (ص: ٤٦)، وأصول الجرح والتعديل (ص: ٩٩، ١١٥).

وكان ابن الصلاح قد اختار فيمن هذه حاله التوقف[١].

وهذا يمكن التمثيل له بالآتي:

المثال الأوَّل:

عبد اللهَّ بْنُ عُمَرَ بن حَفْصِ بن عَاصِم بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرَّحمن العَدَويُّ العُمريُّ المدنيُّ (ت:١٧١هـ وقيل بعدها)، من الطَّبقة السَّابعة؛ ومن كبار أتباع التَّابعين.

قال الذَّهبي : قال ابن معينٍ: صُويلحٌ، وقال ابن عديٍّ: لا بأس به صدوقٌ[٢].

وقال ابن حجر : ضعيفٌ عابدٌ[٣].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له مسلمٌ مقروناً بغيره، وأبو داود، والتِّرمذي، والنَّسائي، وابن ماجه.

١ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): ليس به بأسٌ؛ يُكتب حديثه، وقال: صالحٌ ثقةٌ[٤]، وقال أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ): صالحٌ قد رُوي عنه لا بأسَ، ولكن ليس مثل أخيه عبيد الله[٥]، وقال الفلَّاس (ت:٢٤٩هـ): كان يحيى لا يُحدِّث عن عبد الله بن عمر، وكان عبد الرَّحمن يُحدِّث عنه[٦]، ونقل مغلطاي عن تاريخ نيسابور للحاكم قوله: سئل ابن مهديٍّ (ت:١٩٨هـ) عنه؟ فقال: لا بأس به[٧].

---

(١) ينظر علوم الحديث (ص: ١٠٦)، ونزهة النظر (ص: ١٣٩)، والإيضاح (ص: ٢٩٠).

(٢) الكاشف (١/ ٥٧٦).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣١٤).

(٤) الكامل (٥/ ١٣٩)، ونقل عنه أنّه قال: صُويلحٌ. وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٣٤،٢٣٣، رقم٣٤٩٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥) قال ابن شاهين: «وهذا الكلام من يحيى بن معين متوقفٌ فيه، لأنه ضعَّفه، ثم قال: هو صالحٌ». المختلف فيهم لابن شاهين (ص: ٤٦).

(٥) الكامل (٥/ ١٣٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٣٤،٢٣٣، رقم٣٤٩٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(٦) الضعفاء(٢/ ٢٨٠)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(٧) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٧٥، رقم٣٠٧٧)، ونقل أيضاً عن أبي عمر ابن دحية في كتاب «الانتصار لما صح في البسملة=

قال العجلي (ت:٢٦١هـ): لا بأس به[١]، ووثَّقه أحمد بن صالح المصري(١٧٠هـ)[٢]، وقال ابن أبي حاتمٍ: سمعت أبي (ت:٢٧٧هـ) يقول: عبد الله العمري أحبُّ إليَّ من عبد الله بن نافعٍ، يُكتبُ حديثه ولا يُحتَّج به[٣]، وَقَال أبو حاتمٍ أيضاً: رأيت أحمد بن حنبل يُحسِن الثَّناء على عبد الله العمري[٤]، قال الفسوي (ت:٢٧٧هـ): سمعت إنساناً يقول لأحمد بن يونس: عبد الله العمريّ ضعيفٌ؟ قال: إنَّما يضعِّفه رافضيٌّ مبغضٌ لآبائه، لو رأيت لحيته و خضابه وهيئته لعرفت أنَّه ثقةٌ[٥].

وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): لعبد الله بن عمر حديثٌ صالحٌ...، وهو لا بأس به في رواياته، وإنَّما قالوا به لا يلحق أخاه عبيد الله؛ وإلا فهو في نفسه صدوقٌ لا بأس به[٦]، وقال الخليلي (ت:٤٤٦هـ): ثقةٌ غير أنَّ الحفاظ لم يرضوا حفظه[٧]، وقال: مكثرٌ... ولم يرضوا حفظه[٨]، وذكره ابن خلفون (ت:٦٣٦هـ) في «الثقات» وقال: كان رجلاً صالحاً فاضلاً خيراً[٩].

وقال الذهبيُّ (ت:٧٤٨): أحد أوعية العلم...، وكان رجلاً صالحاً عالماً خيّراً صالح الحديث[١٠]، وحدِّيثه يتردَّد فيه النَّاقد، أما إن تابعه شيخٌ في روايته، فذلك حسنٌ قويٌّ[١١].

= من الآثار» قوله: وقد تكلَّم قومٌ في العمريِّ، وكلامهم فيه غير مقبولٍ، وحديثه عند أهل النقد من أئمة النقل غير معلولٍ، فإنَّه إنَّما تُكُلِّم فيه من قبل حفظه، وليس ذلك بجرحٍ قادحٍ ولا بطعنٍ واضحٍ، وهو من علماء المسلمين، وخيار عباد الله الصالحين.

(١) الثقات (ص: ٢٦٩)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(٢) المختلف فيهم لابن شاهين (ص: ٤٦).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ١١٠، رقم٤٩٩)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(٤) تهذيب الكمال (١٥/ ٣٢٧، رقم٣٤٤٠)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٣٤،٢٣٣، رقم٣٤٩٢).

(٥) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٤٧)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(٦) الكامل (٥/ ١٣٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٣٤،٢٣٣، رقم٣٤٩٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(٧) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ١٩٣)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(٨) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٢٩٤)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(٩) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٧٥، رقم٣٠٧٧).

(١٠) تاريخ الإسلام (٤/ ٦٦٣).

(١١) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٣٩).

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن سعدٍ (ت:٢٣٠هـ): كان كثير الحديث يُستضعف[١]، وقال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): ضعيفٌ[٢]، وقال البخاريُّ: كان يحيى يُضعِّفه [٣]، وقال أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ): يزيد في الأسانيد ويخالف، وكان رجلاً صالحاً[٤]. وقال مرَّةً: هو لين الحديث[٥].

وقال التِّرمذيُّ: قال البخاري (ت:٢٥٦هـ): عبد الله بن عمر العمري؛ ذاهبٌ لا أروي عنه شيئاً[٦]، وقال يعقوب بن شيبة (ت:٢٦٢هـ): ليس نحمل الوهم في هذا ـ أي في حديثٍ رواه في مسنده من طريق العمري ـ على أبي نُعيمٍ، ولا على من خالفه، إنَّما نحمله على العمري؛ وهو رجلٌ صالحٌ مذكورٌ بالصلاح والعلم، وفي حديثه بعض الضَّعف والاضطراب، ويزيد في الأسانيد كثيراً[٧].

وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ): ليس بالقوي[٨]، وقال ابن حبَّان (ت:٣٥٤هـ): كان ممَّن غلب عليه الصَّلاح والعبادة؛ حتَّى غفل عن ضبط الأخبار وجودة الحفظ للآثار؛ فرفع المناكير في روايته، فلما فحش خطؤه؛ استحق الترك[٩]، وقال أبو أحمد الحاكم (ت:٣٧٨هـ): ليس بالقويِّ عندهم[١٠]، وقال ابن القيسراني (ت:٥٠٧هـ): ضعيفٌ[١١]، وقال ابن القطَّان (ت:٦٢٨هـ): العمري ضعيفٌ عند أهل الحديث[١٢].

---

(١) الطبقات الكبرى (٥/ ٤٣٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(٢) الضعفاء(٢/ ٢٨٠) وقال محمد بن عمَّار الموصلي: لم يتركه أحدٌ إلا يحيى، وزعموا أنَّه كان أكبر من عبيد الله إلا أنَّه كان ضريراً، وزعموا أنَّه أخذ كتب عبيد الله فرواها. ينظر: المختلف فيهم لابن شاهين (ص: ٤٦).

(٣) التاريخ الكبير (٥/ ١٤٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(٤) الضعفاء(٢/ ٢٨٠، رقم٨٤٤)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٧٥، رقم٣٠٧٧)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(٦) العلل الكبير (ص: ٣٨٩)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(٧) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٧٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٣٣، رقم٣٤٩٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(٨) الضعفاء والمتروكون (ص: ٦١)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٣٣، رقم٣٤٩٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(٩) المجروحين (٢/ ٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(١٠) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٧٥، رقم٣٠٧٧) وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(١١) تذكرة الحفاظ (ص: ٢٩٨).

(١٢) بيان الوهم والإيهام (٢/ ١٤٨) وذكر في مناقشاته لصاحب كتاب الأحكام عندما ضعَّف حديثاً لأنَّه من رواية=

٤ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

ذهب الجمهور إلى صلاح العمري وصدقه، وحسن سيرته، ولكنَّهم يرَون قُصُورَ ضبْطه، وعدم إقامته لروايته، ومن نُقل عنه من النقَّاد تعديلٌ للعمري، فإنه نُقل عنه قولٌ آخر بجرحه، كابن معينٍ، وأحمد ابن حنبل، فيُحمل ترددهم على التعديل باعتبار العدالة، والتجريح باعتبار الضبط، وحديثه يتردَّد فيه النَّاقد، أمَّا إن تابعه شيخٌ في روايته، فذلك حسنٌ قويٌّ، وهذا حديث من اختُلف فيه كما ذكرنا.

وسبب حكم الذهبي عليه بالتعديل فهو قصور نقله للأقوال، فقد اختار للحكم عليه قول ابن معينٍ وابن عديٍّ، فجمع في هذه الترجمة حكم إمامين، وقد خالف أسلوبه المعتاد في اعتماد أقوال النقاد في ترجمة العمري، ففي المعتاد ينقل قول إمامٍ واحدٍ، ويرجِّحه على قول غيره، أو ينقل قولين متعارضين جرحاً وتعديلاً، يريد بها الإشارة إلى قيام التعارض، وعدم توصله للجمع أو الترجيح بينها، ولكنَّه في ترجمة العمري، نقل قول ابن معينٍ وابن عديٍّ، وكلاهما في تعديله، ولم يحكم عليه بنفسه، وابن حجر جزم بضعفه في الرواية، واختار الترجيح بين الأقوال والحكم عليه بنفسه بعد أن استجمع النقول في ترجمته.

ومحل استشهادنا بهذا المثال هو قول الفسوي (ت:٢٧٧هـ): سمعت إنساناً يقول لأحمد بن يونس: عبد الله العمريّ ضعيفٌ؟ قال: إنَّما يضعِّفه رافضيٌّ مبغضٌ لآبائه، لو رأيت لحيته و خضابه وهيئته لعرفت أنَّه ثقةٌ[1]، فعند تفسيره لتعديله، وما استدل به لتوثيقه من النسب وحسن الهيئة يظهر أثر التفسير في معرفة مراد أئمة النقد، والأسباب الحاملة على هذا التوثيق، وهذا المثال يشهد للمذهب القائل بضرورة تفسير التعديل حتَّى يقبل، كما هو الحال في تفسير الجرح.



= العمري، فقال: «وهو عجبٌ أن يكون عبد الله بن عمر العمري ـ وهو رجلٌ صالحٌ، قد وثَّقه قومٌ وأثنوا عليه، وضعفه آخرون من أجل حفظه، لا من أجل صدقه وأمانته ـ علةً للحديث».(٣/ ٩٤)، ثم قال: «وقد قُلنا إن الذي ينبغي أن يقال به في أحاديث العمري: إنَّها حسانٌ، فأما تصحيحها فلا، والله أعلم» (٤/ ٢٠١).

(١) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٤٧)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

*** المثال الثاني:**

مُحَمَّد بن مصعب بن صدقة القرقساني، أَبُو عَبد اللهَّ، وقيل: أَبُو الحسن(ت:٢٠٨هـ)، من الطبقة التاسعة، من صغار أتباع التابعين.

قال الذهبي: فيه ضعف.

قال ابن حجر: صدوق كثير الغلط.

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له الترمذي حديثاً، وابن ماجه ثمانية أحاديث.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

قال عبد الله بن علي عن أبيه: لا بأس به[١]، وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي(ت:٢٣١هـ) وذكر محمد بن مصعب، فقال: لا بأس به، وَحَدَّثَنَا عنه بأحاديث[٢]، وقال أبو داود سليمان بن الأشعث سمعت أحمد بن حنبل، يقول: حديث القرقساني ـ يعني محمد بن مصعب ـ عن الأوزاعي مقارب، وأما عن حماد بن سلمة ففيه تخليط. قلت لأحمد: تحدث عنه ـ أعني القرقساني ـ؟ قال: نعم[٣].

وقال ابن أبي حاتم سألت أبا زرعة عنه فقال: صدوق ولكنه حدَّث بأحاديث منكرة، قلت: فليس هذا مما يضعفه قال نظن أنه غلط فيها [٤].

قال ابن قانع: ثقة[٥]، وقال ابن عدي(ت: ٣٦٥هـ): لمحمد بن مصعب عن الأوزاعي وعن غيره

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٦٠)

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٥١٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٨).

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل(ص:٢٨٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٢٩٢)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٨).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ١٠٢)، وقال أيضاً: «قلت لأبي زرعة: محمد بن مصعب وعلي بن عاصم أيهما أحب إليك؟ قال محمد بن مصعب أحب إليَّ، علي بن عاصم تكلَّم بكلام سوء ما أقلمن حدَّث عنه من أصحابنا». وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٢٩٢)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٨).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٦٠)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٨).

أحاديث صالحة، وعندي أنه ليس بروايته بأس[1].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن معين: ليس بشيء.. كان لي رفيقاً، وكان صاحب غزو، وقال: ولم يكن من أصحاب الحديث[2]، وقال البخاري: كان يحيى بن معين سيئ الرأي فيه[3]، وقال الخطيب البغدادي: أنكر يحيى على محمد بن مصعب حديث أبي رجاء، إذ رواه عن عمران بن حصين، قوله، وقد روي عن ابن مصعب مرفوعاً إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ كذلك[4]. وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش(ت: ٢٣٨هـ) : محمّد ابن مصعب القرقساني منكر الحديث[5]. وفي « العلل » لعبد الله بن أحمد: سألت أبي عنه، فقال: ليس بقوي[1].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٥١٧) وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٨).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٥١٦) ، ونقل عن ابن معين أيضاً: « ليس حديثه بشيء لا يبالي أن لا يراه»، وانظر تاريخ بغداد (٤/ ٤٤٧)، وقال أيضاً: «القرقساني مسلم صاحب غزو، ليس يدرى ما يُحدِّث». وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٢٩٢)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٨).

(٣) تاريخ بغداد (٤/ ٤٤٧). ونقل الخطيب تعليلاً لحمل ابن معين عليه عن أحمد بن محمد بن يزيد بن أبي الخناجر الأطرابلسي (ت:٢٧٤هـ) [قَالَ ابنُ أبي حاتم عن أبي الخناجر: صدوق. وقال غيره: كان شيخاً جليلاً نبيلاً، تاريخ الإسلام (٦/ ٤٩٣)]، قَالَ: كنا على باب محمد بن مصعب فأتاه يحيى بن معين ونحن حضور، فقال له: يا أبا الحسن أخرج إلينا كتاباً من كتبك، فقال له: عليك بأفلح الصيدلاني. فقام ـ أي: ابن معين ـ غضبان، فقال له: **لا ارتفعت لك راية معي أبدا**. قَالَ له محمد بن مصعب: **إن لم ترتفع إلا بك فلا رفعها الله**. وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٨).

وقَالَ أبو علي أحمد بن محمد بن يزيد وما رأينا له كتابا قط، وإنما كان يحدث حفظا، يعني محمد بن مصعب.

وعلَّق الخطيب على هذا فقال: «كان كثير الغلط بتحديثه من حفظه، ويُذكر عنه الخير والصلاح».

(٤) تاريخ بغداد (٤/ ٤٤٧)، والحديث هو كما رواه الخطيب. «أخبرناه عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ، قَالَ: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ ابْنِ الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيُّ، قَالَ: أخبرنا أَبُو الْقَاسِمِ أَصْبَغُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ عُثْمَانَ الْقَرْقَسَانِيُّ، قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ يَحْيَى بْنِ عُثْمَانَ أَبُو عَمْرٍو الْقَرْقَسَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُصْعَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَشْهَبِ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ السِّلاحِ فِي الْفِتْنَةِ». والحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٥٣٥) من طريق محمد بن مصعب، وقال:« رَفْعُهُ وَهْمٌ وَالْمَوْقُوفُ أَصَحُّ وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ مِنْ قَوْلِهِ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ بَحْرِ بْنِ كُنَيْزٍ السَّقَّاءِ»، وهو من طريق ابن كنيز في جزء أبي العباس العصمي (ت:٤٠٥هـ) (ص:١٥٢)، والسنن الواردة في الفتن للداني (٢/ ٤٠٩).

(٥) تاريخ بغداد (٤/ ٤٤٧)

وقال أبو زرعة الرازي ـ فيما رواه عنه البرذعي ـ: يخطئ كثيرًا[٢]، وقال أبو حاتم (ت:٢٧٧هـ): ليس بالقويّ[٣].قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال: ضعيف الحديث، قلت له: إن أبا زرعة قال: كذا، وحكيت له كلامه، فقال: ليس هو عندي كذا، ضُعِّف لَمَّا حدَّث بهذه المناكير[٤].

وقال صالح بْن محمد بن جَزَرَة(ت:٢٩٣هـ): محمد بن مصعب ضعيف في الأوزاعي[٥]، عامّة أحاديثه عَنِ الأوزاعي مقلوبة[٦].وقد روى عن الأوزاعي غير حديث كلها مناكير ليس لها أصول[٧]، وقال النَّسائيّ(ت:٣٠٣هـ): ضعيف[٨].

وقال ابن حبان(ت:٢٥٤): ساء حفظه فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، فأمَّا فيما وافق الثقات؛ فإن احتج به محتجٌّ، وفيما لم يخالف الأثبات إن اعتبر به معتبرٌ، لم أر بذلك بأساً [٩]. وقال أبو أحمد الحاكم(ت:٣٧٨هـ): روى عن الأوزاعي أحاديث منكرة وليس بالقوي عندهم[١٠]، وقال الإسماعيلي: سألت عبد الله بن محمد بن سيار: من أوثق أصحاب الأوزاعي؟ فقال: محمد بن عبد الواحد لا بأس به، ومحمد بن مصعب من الضعفاء، وابن أبي العشرين ليس بقوي[١١].وقال

(١) إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٦٠)، والذي في العلل، قوله:« حدثنا عنه بأحاديث كثيرة». العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٥٩٩).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٦٠)

(٣) تاريخ الإسلام (٥/ ١٨٩)

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ١٠٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٨).

(٥) تاريخ بغداد (٤/ ٤٤٧) وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٨).

(٦) تاريخ الإسلام (٥/ ١٨٩)

(٧) إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٦٠) نقله عن تاريخ نيسابور.

(٨) تاريخ الإسلام (٥/ ١٨٩) وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٢٩٢) وقال:« قال النسائي وغيره»، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٨).

(٩) المجروحين (٢/ ٢٩٣)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٨).

(١٠) إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٦٠) وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٨).

(١١) إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٦٠) وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٨).

السمعاني(ت: ٥٦٢هـ): كان حافظًا إلا أنه كثير الغلط فضعف لذلك[١].

وقال مغلطاي: ذكره الساجي، وابن شاهين، وابن الجارود، والعقيلي، والبلخي، والدولابي، وأبو العرب في « جملة الضعفاء »[٢].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

إن الخلاف بين حكم الذهبي وابن حجر بسيط جداً، ويمكن الجمع بينهما؛ فابن حجر ذكر حكمه بجميع أحواله فقال عنه :«صدوق كثير الغلط»، بينما الذهبي أشار إلى مرتبته بقوله: «فيه ضعف» فكلا الحكمان متفقان على وجود الضعف في الراوي، والخلاف هنا يقتصر على تصريح ابن حجر بكون الراوي معدَّل، وسكوت الذهبي عن التصريح بها ويحتملها كلامه.

ومحل استشهدنا بهذا الراوي هنا هو ما نقله الخطيب عن ابن معين بأنَّه غضب ممَّا يشير إلى تحامله عليه في التجريح، ولكن هذا معارض من عدَّة أوجه:

١ـ أشار ابن معين نفسه أن الراوي كان مرافقاً له، وشهد له بالفضل والجهاد في سبيل الله.

٢ـ لم ينكر الإمام أحمد على ابن معين تجريحه للراوي.

٣ـ موافقة أبو حاتم الرازي لابن معين في الحكم على الراوي بالضعف، واصراره عليه على الرغم مما نقل إليه من تعديل أبو زرعة له.

وهذا كله يؤكد لنا ضرورة التروي في تفسير النصوص المنقولة، وحملها على بعضها، وفهما في ضوء عدالة النقَّاد وورعهم عن التجني في النقد.

۞ ۞ ۞

وتُبنى على مسألة تفسير الجرح والتعديل مسألة التعارض بين أقوال النقاد، وهو ما نعرض له فيما يأتي.

رابعاً: تعارض الجرح والتعديل:

إذا اجتمع في راوٍ جرحٌ وتعديلٌ، فالذي صرَّح به الذهبي وابن حجر تقديم الجرح على التعديل، وهو

(١) الأنساب (١٠/ ٣٨٤).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٦٠)

مذهب الجماهير من المحدِّثين، ولكن هذا التقديم مقيدٌ بشرطٍ أساسيٍّ، وشروطٍ ثانويةٍ أخرى، فأما الشرط الأساسي فهو: كون الجرح الذي عارضه التعديل جاء مفسراً صادراً عن متأهلٍ للنقد، عارفٍ بأسباب الجرح والتعديل.

والشروط الثانوية يمكن إجمالها بالآتي:

١ـ أن يكون الناقد معتدلاً بالنقد، غير معروفٍ بتشدده أو تساهله.

٢ـ ألا ينفي المعدل السبب المجرِّح الذي ذكره الجارح[١].

وإذا انتفت هذه المرجحات للتجريح على التعديل، قدم التعديل حينئذٍ، والأمر يدور مع القرائن الداخلية والخارجية لتحديد طريقة التعامل مع هذا التعارض[٢].

والمنهج الذي سار عليه الذهبي وابن حجر في اعتبار قيام التعارض أو دفعه سيأتي بيانه بالتفصيل في الفصل الرابع مع ذكر أمثلته.

*** المطلب الثاني ـ النقَّاد المعتمد على أقوالهم في الكاشف والتقريب[٣]:**

احتاط النقاد في أحكامهم فلم يطلقوها، وقيدوها بمفاهيم معينةٍ حتَّى لا يلتبس مرادهم منها، ويفوت مقتضاها؛ إلا أنّ هذه العبارات لم تكن متعينةً بالشكل الذي ينفي التغيير في مدلولاتها، فلاحظنا خروج بعض الألفاظ عن معانيها العامة التي استقر عليها العمل ، مما أحوجنا إلى البحث عن مراد النقَّاد بكثيرٍ من تلك العبارات، وخصوصاً عندما يختلفون في راوٍ جرحاً وتعديلاً.

ويُعد الذهبي وابن حجر ممَّن تتبَّعا أقوال النقاد واشتغلا باستقصائها، واستفادا من ذلك في كتابي «الكاشف» و«تقريب التهذيب»، وتجلَّى هذا التتبع في اختزال أحكام النقَّاد على الرواة جرحاً وتعديلاً مع اختلاف مناهجهم، دون الإسهاب في النقول، للوصول إلى حكمهما النهائي بما يتلاءم مع فحوى كتاب المزي «تهذيب الكمال»[٤].

---

(١) ينظر سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٣٥)، (١٧/ ٥٠٦)، ونزهة النظر (ص: ١٣٩).

(٢) ينظر لسان الميزان (١/ ٢١١).

(٣) يرتكز هذا المطلب على بيانٍ موجزٍ لمكانة الناقد من حيث التشدد والتساهل أو الاعتدال في النقد، وعلى ألفاظ الجرح والتعديل التي تفرد بها، ومعانيها.

(٤) ذكر هذا القيد مهمٌّ جداً؛ لأننا سنقف على مخالفاتٍ كثيرةٍ بين ما في «الكاشف» وكتب الذهبي الأخرى، وكذلك ما في=

وتعاورت في إصدار أحكام الكتابين على الرواة طريقتان:

الأولى: أن يتولَّى الذهبي في «الكاشف» وابن حجر في «تقريب التهذيب» الحكم على الرواة.

الثانية: أن يستعينا للحكم على الرواة بقول أحد النقاد، ـ وهذا سبب ذكرنا لهذا المطلب ـ وهنا سنبين مكانة الأئمة الذين نقل الحافظان أقوالهما في حدود تراجم هذه الدراسة، دون التطرق إلى ذكر الأئمة الذين نُقلت أقوالهم في كلا الكتابين ولكن خارج حدود هذا البحث:

الأوّل ـ يحيى بن معين:

يحي بن معين بن عون الغطفاني البغدادي [ولد: ١٥٨هـ، توفي: ٢٣٣هـ]، إمام الجرح والتعديل، حُفظت عنه عباراتٌ جليلةٌ تدَّلل على حرصه وتفتيشه وتواضعه[(١)]، والمتتبع لأحكام ابن معينٍ ـ رحمه الله ـ يجد له أقوالاً عدَّةً في الراوي الواحد، ويرجع ذلك إلى أسبابٍ متنوعةٍ منها:

١ـ اختلاف الرواية عنه.

٢ـ ظهور شيءٍ من حال الراوي كان خافياً عليه عند الحكم على الراوي.

٣ـ اطلاعه على أقوال نقَّادٍ لم يكن قد وقف عليها سابقاً.

٤ـ تبيَّن له بعد سبر مرويات الراوي خلاف ما حكم به عليه.

فيجب النَّظر في هذا كلّه للوقوف على حقيقة قوله ومنتهى رأيه، وقد قال ابن حجر موضحاً اختلاف أحكام ابن معينٍ على الراوي: «ونقل ابن الجوزي عن ابن معينٍ أنه ضعّفه، فإن ثبت ذلك فقد يكون سُئِلَ عنه وعمّن هو فوقه، فضعّفه بالنسبة إليه، وهذه قاعدةٌ جليلةٌ فيمن اختُلِفَ النقل عن ابن معينٍ فيه»[(٢)]، وقال المعلمي: «عادة ابن معينٍ في الرواة الذين أدركهم أنَّه إذا أعجبته هيئة الشيخ، يسمع منه جملةً من أحاديثه، فإذا رأى أحاديثه مستقيمةً، ظن أن ذلك شأنه فوثَّقه، وقد كانوا يتقونه ويخافونه، فقد يكون أحدهم ممَّن يخلّط عمداً، ولكنَّه استقبل ابن معينٍ بأحاديث مستقيمةٍ، ولما بَعُدَ عنه خلَّط، فإذا وجدنا ممَّن

= «تقريب التهذيب» وكتب ابن حجر الأخرى، ويعود سبب هذا الاختلاف بشكلٍ رئيسيٍ إلى هدف تصنيف كل كتابٍ من هذه الكتب، ومراد كل إمامٍ وتوجيهه لهذا الكتاب. والله أعلم.

(١) ينظر تاريخ بغداد (١/ ٣٤٤)، وتاريخ دمشق (٣٥/ ٣٦٥)، وتاريخ الإسلام (٧/ ٥٣٣).

(٢) الرفع والتكميل (ص: ٢٦٣) نقلاً عن بذل الماعون في فضل الطاعون.

أدركه ابن معينٍ من الرواة، من وثَّقه ابن معينٍ وكذَّبه الأكثرون، أو طعنوا فيه طعناً شديداً، فالظاهر أنه من هذا الضرب، فإنما يزيده توثيق ابن معينٍ وهناً؛ لدلالته على أنه كان يتعمّد»[(١)].

وأما مكانته في النقد: فهو من النقاد الموصوفين بالتشدُّد في النقد، فقد قال عنه الذهبي: «فإنَّا نقبل قوله دائماً في الجرح والتعديل، ونُقدِّمُه على كثيرٍ من الحفّاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده، فإذا انفرد بتوثيق من ليَّنه الجمهور، أو بتضعيف من وثَّقه الجمهور وقَبِلُوه، فالحكم لعموم أقوال الأئمة لا لمن شذّ»[(٢)].

ولابن معينٍ أقوالٌ في الجرح والتعديل، لها معاني خاصةٌ انفرد بمدلولاتها، هي:

لا بأس به:

اختلف العلماء في كون مرتبة من قال ابن معينٍ فيه «لا بأس به» توازي مرتبة من قال فيه «ثقةٌ» أم لا على قولين؛ الأول: أنها عنده بمعنى «ثقةٌ»، قال ابن أبي خيثمة لابن معينٍ: إنَّك تقول: «فلانٌ ليس به بأس»، و«فلان ضعيفٌ»، قال: إذا قلت لك: «ليس به بأسٌ» فهو «ثقةٌ»، وإذا قلت: «هو ضعيفٌ» فليس هو بثقةٍ، ولا يكتب حديثه[(٣)].

وهذا هو الذي يبدو من الاستقراء كما رجَّحه محقق رواية الدوري، وعدّ ابن الصلاح ذلك مخالفاً لما بيّنه ابنُ أبي حاتمٍ في مراتب التعديل من التفريق بين لفظ «ثقةٌ»، ولفظ «لا بأس به»، فقال: «ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث، فإنه نسبه إلى نفسه خاصةً، بخلاف ما ذكره ابن أبي حاتمٍ، والله أعلم»[(٤)].

والثاني: أنها ليست بمعنى «ثقةٌ»، وإنما تُحمل على القدح اليسير في عدالة مَن قيلت فيه: ومأخذ تفسير ابن الصلاح سابق الذكر أنَّه حمل لفظ «ثقةٌ» في قول ابن معينٍ على معناه الاصطلاحي، ثم حمل لفظ «لا بأس به» عليه، ولكن هذا ليس بأولى من حمل لفظ «لا بأس به» على معناه المتعارف عليه، وحمل لفظ «ثقةٌ» على

(١) الفوائد المجموعة (ص: ٤٧)، وهذا الكلام فيه نظرٌ إذا نظرنا إلى مكانة ابن معينٍ في النقد وتحريه.

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٦٧).

(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة (١/ ٢٧٧).

(٤) علوم الحديث (ص: ١٢٤).

معناه الواسع الذي يشمل المعنى المتعارف عليه في «لا بأس به» وما قاربها؛ لا سيَّما أن إطلاق «ثقةٌ» على المعنى الواسع معروفٌ عن ابن معينٍ، كما هو معروفٌ عن غيره في مواضع ليست بالقليلة، فقال العراقي: «لم يقل ابن معينٍ: إنّ قولي: ليس به بأسٌ، كقولي: ثقةٌ، حتَّى يلزم منه التساوي بين اللفظين، إنّما قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقةٌ، وللثقة مراتب، فالتعبير عنه بقولهم: ثقةٌ، أرفع من التعبير عنه بأنَّه لا بأس به، وإن اشتركا في مطلق الثقة، والله أعلم»(١).

ليس بشيءٍ:

قال ابن القطان: «إن ابن معينٍ إذا قال في الراوي: ليس بشيءٍ، إنما يريد أنه لم يرو حديثاً كثيراً»، فعلَّق السخاوي: «هذا مع أن ابن أبي حاتمٍ قد حكى أن عثمان الدارمي سأله عن أبي دراسٍ، فقال: إنما يروي حديثاً واحداً، ليس به بأسٌ»(٢).

والذي يظهر من أقوال الأئمة الذين تتبعوا أقوال ابن معينٍ أنَّه لا يستخدم هذا المصطلح للدلالة على معنىً بعينه، بل تدخل القرائن بشكلٍ واضحٍ في تفسير مراده، وقد لخص المعلمي في كتابه (التنكيل) منهج ابن معينٍ فقال: «إن ابن معينٍ قد يقول (ليس بشيءٍ) على معنى قلَّة الحديث، فلا تكون جرحاً، وقد يقولها على وجه الجرح، كما يقولها غيره، فتكون جرحاً، فإذا وجدنا الراوي الذي قال فيه ابن معينٍ: (ليس بشيءٍ) قليل الحديث، وقد وُثِّق، وجب حمل كلمة ابن معينٍ على معنى قلَّة الحديث لا الجرح، وإلا فالظاهر أنَّها جرحٌ»(٣).

لا أعرفه:

تكرر قول ابن معين في تراجم كثيرةٍ: «لا أعرفه»، وقد جمع هذه المواضع الشيخ محمد عوامة في الكاشف، ونقل تفسيرها عن أبي حاتمٍ وابنه، في كتاب الجرح والتعديل فانظره، فإن تفسيرها يختلف

(١) شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٧٣)، مما يجعل ابن معينٍ على هذا الرأي في قوله «لا بأس به» موافقاً لما عليه الجمهور.

(٢) فتح المغيث (٢/ ١٢٧)، والذي لا بدَّ من ملاحظته هنا تفرد ابن القطان على تأخره بطائفةٍ من التفسيرات لمصطلحات العلماء في الجرح والتعديل، وبجملةٍ من الفوائد والتنبيهات التي لم يسبقه إليها أحدٌ، وقد تابعه كثيرٌ ممّن جاء بعده، وخاصةً الذهبي وابن حجر.

(٣) (ص ٥٤ ـ ٥٥). ومِمَّا تجدر الإشارة إليه ما نقله ابن عديٍّ في الكامل (١/ ٢١٨): «حدَّثنا أحمد بن علي المطيري، حدثنا عبد اللهّ بن أحمد الدورقي قال: كل من سكت عنه يحيى بن معينٍ فهو عنده ثقةٌ».

ويتفاوت، بحسب كل ترجمةٍ[1].

الثاني ـ أحمد بن حنبل:

أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد اللهَّ الشيباني [ولد: ١٦٤هـ، توفي: ٢٤١هـ][2]، قدمت أمه بغداد وهي حاملٌ به، فولدته ونشأ بها، وطلب العلم، وسمع الحديث من شيوخها، ثم رحل إلى الكوفة، والبصرة، ومكة، والمدينة، واليمن، والشام، والجزيرة، فكتب عن علماء ذلك العصر، وهو رأسٌ في التثبت في الجرح والتعديل، وسَط العبارة، قوله حكمٌ بين الأقوال، قلَّما يصيرُ المحقق إلى خلاف قوله، وذلك نتيجةَ تحقيقه الدقيق فيمن اختُلف فيه، قال الخليلي: «كان أفقه أقرانه وأورعهم، وأكفهم عن الكلام في المحدِّثين إلا عند الاضطرار»[3]، وهذا ما جعل الذهبي يعدُّه من المعتدلين من النقَّاد[4].

وقد ذهب الإمام أحمد إلى الحكم بردِّ حديث بعض كبار علماء الحديث، ممَّن كان في رتبته، وذلك بسبب إجابته في الفتنة؛ ومن هؤلاء الذين تكلَّم فيهم الإمام أحمد؛ علي بن المديني، ويحيى بن معينٍ، وغيرهما ممَّن هم في طبقة الإمام أحمد علماً وعملاً، فقال: «لو حدَّثت عن أحدٍ ممَّن أجاب في المحنة، لحدَّثت عن أبي معمرٍ وأبي كريبٍ»[5].

الثالث ـ دُحَيم؛ عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي:

عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو، أبو سعيد، الدمشقي، [ولد: ١٧٠هـ، وتوفي: ٢٤٥هـ]، قال الحسن

---

(١) دراسته لكتاب الكاشف (١/ ٦٢) وما بعدها.

(٢) تنظر ترجمته في التاريخ الكبير (٢/ ٥)، وتاريخ بغداد (٦/ ٩٠)،وتاريخ الإسلام (٥/ ١٠١٠)، و إكمال تهذيب الكمال (١/ ١١٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٧).

(٣) الإرشاد (٢/ ٥٩٧)، وقال أبو حاتمٍ الرازي في (أبي معشر نجيح السندي): «كنت أهاب حديث أبي معشرٍ، حتى رأيت أحمد بن حنبل يحدِّث عن رجلٍ عنه أحاديث، فتوسعت بعد في كتابة حديثه». الجرح والتعديل (٨/ ٤٩٤).

(٤) ينظر الموقظة (ص: ٨٣). وليس للإمام أحمد عباراتٌ اختص بتفسيرها بخلاف ما عليه أهل الحديث، حسب ما بحثت.

(٥) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٦). وفي ترجمة علي بن المديني قال ابن حجر، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٥٦): «تكلَّم فيه أحمد ومن تابعه لأجل ما تقدَّم من إجابته في المحنة، وقد اعتذر الرجل عن ذلك وتاب وأناب». وفي ترجمة يحيى بن معين؛ ميزان الاعتدال (٤/ ٤١٠)، قال أحمد بن حنبل: «أكره الكتابة عمَّن أجاب في المحنة، كيحيى، وأبي نصر التمار»، فعلَّق الذهبي: «وإنما ذكرته ـ أي في الميزان ـ عبرةً؛ ليُعلَم أن ليس كل كلامٍ وقع في حافظٍ كبيرٍ بمؤثرٍ فيه بوجهٍ، ويحيى فقد قفز القنطرة، بل قفز من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي».

ابن علي بن بحرٍ: « قدم دحيم بغداد سنة اثنتي عشرة، فرأيت أبي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معينٍ، قعوداً بين يديه كالصبيان» [(١)]. قال الذهبي: «هؤلاء أكبر منه، ولكن أكرموه لكونه قادماً، واحترموه لحفظه» [(٢)]، وهو كما قال الخليلي (ت:٤٤٦هـ): «أحد حفاظ الأئمة، متفقٌ عليه، مخرَّجٌ في الصحيحين... ويعتمد عليه في تعديل شيوخ الشام وجرحهم»[(٣)]، وقد أعدّت دراسةٌ بعنوان «منهج» دحيم «في توثيق الرواة»، واعتُبر بأنّه من النقاد المعتدلين في النقد؛ وذلك لأن أكثر أقواله في الرجال جاءت موافقةٌ لما عليه النقاد إلا مخالفاتٍ قليلةً.

وعباراته في النقد قريبةٌ من عبارات جمهور المحدِّثين، إلا قوله «لا بأس به» فإنه قد يستخدمها بمعنى «ثقةٌ»، قال أبو زرعة: «قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم: ما تقول في علي بن حوشب الفزاري؟ قال: لا بأس به، قلت: ولم لا تقول: ثقةٌ، ولا تعلم إلا خيراً؟ قال: قد قلت لك إنَّه ثقةٌ»[(٤)]، وقد ذكر مُعِدًّا البحث أنه: «تباينت أحكام ابن حجر فيمن حكم عليهم دحيم «ثقةٌ»؛ حيث عدَّل أكثرهم، وضعَّف عدداً قليلاً منهم»[(٥)].

الرابع ـ الإمام البخاري:

محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي [ولد: ١٩٤هـ، وتوفي: ٢٥٦هـ]، وهو كما قال ابن حجر: «لو فتحتُ باب ثناء الأئمة عليه ممَّن تأخر عن عصره، لفني القرطاس، ونفدت الأنفاس، فذاك بحرٌ لا ساحل له»[(٦)]، وله من المصنفات في التراجم، التواريخ الثلاثة؛ الكبير والصغير والأوسط، وله في الضعفاء؛ الضعفاء الصغير، وتعدّ كتبه ـ رحمه الله ـ من المصادر الأصلية في تراجم الرجال، ومعرفة مراتبهم، فقد اعتمد عليه من جاء بعده، واستقى من كتبه؛ كابن أبي حاتم، والخطيب، والمزي، والذهبي،

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٥٤٩)

(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ٥١٥).

(٣) الإرشاد (١/ ٤٥٠)، وليست له روايةٌ في صحيح مسلم. ينظر تهذيب الكمال (١٦/ ٤٩٥) [خ د س ق].

(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٣٩٥)، وينظر منهج «دحيم» في توثيق الرواة (ص: ٤٢٢).

(٥) (ص: ٤٣٨)، منهج الإمام عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي «دحيم» في توثيق الرواة، أ د. إسماعيل سعيد رضوان، وأحمد إدريس عودة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، عام ٢٠٠٧م.

(٦) فتح الباري (هدي/ ٤٨٥).

وابن حجر، وغيرهم.

وكان متثبتاً في نقده منصفاً، فلم يصفه أحدٌ من المحدِّثين بالتشدّد أو التعنت في الرجال، وهو ما صرَّح به الذهبي: «المعتدل فيهم: أحمد بن حنبل، والبخاريّ، وأبو زرعة»[1]، بل كان من شدَّة حرصه في النقد؛ أنه اختار كلماته النقدية بعنايةٍ فائقةٍ، وتلَّطفٍ شديدٍ، قال ابن حجر: «للبخاري في كلامه على الرجال تَوقٌّ زائدٌ، وتحرٍّ بليغٍ يظهر لمن تأمَّل كلامه في الجرح والتعديل، فإنَّ أكثر ما يقول: سكتوا عنه، فيه نظرٌ، تركوه ونحو هذا، وقلَّ أن يقول كذَّابٌ أو وضَّاعٌ، وإنما يقول كذَّبه فلانٌ، رماه فلانٌ؛ يعني بالكذب»[2]، ومن الكلمات التي اختص بها؛ «فلانٌ مقارب الحديث، منكر الحديث، ذاهب الحديث، متروك الحديث، فيه نظرٌ، عنده عجائب، سكتوا عنه، ليس بالقوي عندهم، تركوه».

سكتوا عنه: قال الذهبي: «قولُ البخاري: «سكتوا عنه»، فظاهرها أنَّهم ما تعرَّضوا له بجرحٍ ولا تعديلٍ، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء، أنها بمعنى: «تركوه». وكذا عادَتُه إذا قال: «فيه نظرٌ»، بمعنى أنَّه: «متَّهمٌ»، أو: «ليس بثقةٍ»، فهو عنده أسوأُ حالاً من: «الضعيف»... والبخاري قد يُطلق على الشيخ: «ليس بالقوي»، ويريد أنَّه «ضعيفٌ» »[3].

فيه نظرٌ: نقل الذهبي عن البخاري تفسيراً لمراده، فذكر أنَّه قال: «إذا قلت: فلانٌ في حديثه نظر، فهو متهمٌ واهٍ»[4]؛ وقال السخاوي في قول البخاري: ««فيه نظرٌ» و«سكتوا عنه»، كثيراً ما يعبّر البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثه، بل قال ابن كثيرٍ: إنهما أدنى المنازل عنده وأردؤها، قلت: لأنَّه لورعه قلّ أن يقول: كذَّابٌ أو وضَّاعٌ. نعم، ربَّما يقول: كذَّبه فلانٌ، ورماه فلانٌ بالكذب، فعلى هذا فإدخالهما في هذه المرتبة بالنسبة للبخاري **خاصةً** مع تجوزٍ فيه»[5].

---

(١) الموقظة (ص: ٨٣).

(٢) فتح الباري (١/ ٤٨٠)

(٣) الموقظة (ص: ٨٣)، وسبقه إلى بيان معناها في استعمال البخاريِّ الدولابيُّ تلميذ النسائيّ، ففسَّر كما في (تهذيب التهذيب) (١/ ١٨٠) قولَ البخاري في الراوي ـ إبراهيم بن يزيد الخوزي (سكتوا عنه) بأنهم تركوه. وهذه العبارة وأمثالها قالها في تحرير علوم الحديث: «هي عبارةٌ محالةٌ، خبرٌ من قائلها عن غيره، لا ينشئ بها شيئاً من جهته؛ فهي بمنزلة قول الناقد وقد اطلع على كلام غيره من أهل الحديث: (تكلموا فيه)، أو (طعنوا عليه)».

(٤) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤١).

(٥) فتح المغيث (٢/ ١٢٦). إلا أنَّ البخاري قد يخرج عن مصطلحه أحياناً، فقال في ترجمة عبد الرحمن بن هانئ (فيه نظرٌ، =

إلا أنَّ تلميذَ البخاري وأعلم الناس به الترمذي، قد وجَّه هذا القول وجهةً أخرى تختلف عمَّا ذهب إليه كثيرٌ ممّن فسَّر قول البخاري، فقال في (العلل الكبير) عقب نقلِه قول البخاري في حكيم بن جبيرٍ: ««لنا فيه نظرٌ»، ولم يعزم فيه على شيءٍ»[1]. فهذا التعليق من الترمذي على عبارة شيخه، أنه متردِّدٌ في حكيم بن جبيرٍ أو متوقفٌ فيه، وهو ما ذهب إلى قريبٍ منه ابن حجر، ففي كتابه (بذل الماعون) في ترجمة أبي بلج الفزاري بيانٌ لمعنى قول البخاري (فيه نظرٌ): «وهذه عبارته فيمن يكون وسطاً»[2].

= وهو في الأصل صدوقٌ) فعلّق المعلمي اليماني (التنكيل؛ ص٤٩٥): «وكلمة (فيه نظرٌ) معدودةٌ من أشد الجرح في اصطلاح البخاري، لكن تعقيبه هنا بقوله: (وهو في الأصل صدوقٌ) يخفف من وطأتها». ومن خلال تتبع التراجم في التاريخ الكبير وجدته أيضاً يستخدم عبارةً أخرى قريبةً من هذه، ففي ترجمة؛ أحمد بن الحارث، الغساني (٢/ ٢)، قال: «فيه بعض النظر». وكذلك في ترجمة؛ (٢/ ١١٥) بكير بن مسمار، وقال في عبيد بن عبد الرّحمن، أَبو سلمة البصري،(٢/ ٣٣٠) «عبيد لي فيه بعض النَّظر». وفي ترجمة إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، البجلِي (١/ ٣٤٢)؛ قال: «في حديثه نظرٌ». وهي في تسعة مواضع من كتابه التاريخ الكبير، ونقل العقيلي عنه ذلك مرَّةً. وقد علَّق حبيب الرحمن الأعظمي ـ رحمه الله ـ في تعقيبٍ له على كلام الذهبي والعراقي المتقدمين: (لا ينقضي عجبي حين أقرأ كلام العراقي هذا، وكلام الذهبي، أن البخاري لا يقول: فيه نظرٌ، إلا فيمن يتهمه غالباً؛ ثم أرى أئمة هذا الشأن لا يعبؤون بهذا، فيوثِّقون من قال فيه البخاري: فيه نظرٌ، أو يدخلونه في الصحيح)، وعقب ذلك الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في حاشية (الرفع والتكميل) بعد أن ذكر أحد عشر مثالاً شاهداً لكلام الأعظمي السابق: (والصواب عندي أن ما قاله العراقي ليس بمطردٍ، ولا صحيحٍ على إطلاقه، بل كثيراً ما يقوله البخاري ولا يوافقه عليه الجهابذة، وكثيراً ما يقوله ويريد به إسناداً خاصاً، كما قال في (التاريخ الكبير) في ترجمة (عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد رائي الأذان): (فيه نظرٌ، لأنه لم يذكر سماع بعضهم من بعضٍ)؛ وكثيراً ما يقوله ولا يعني الراوي؛ فعليك بالتثبت والتأني) (ص: ٣٨٨ ـ ٣٩٢).

(١) (ص: ٣٩٠).

(٢) وقد قام الأستاذ الدكتور مسفر بن غرم الله الدميني بدراسةٍ موازنةٍ استقرائيةٍ، عنوانها (قول البخاري فيه نظرٌ ونحوه)، جمع فيها المواطن التي أطلق فيها البخاري تلك اللفظة، ووازنها بأقوال العلماء في الذين قيلت فيهم، فخرج بأن قوله: (فيه نظرٌ) هو تليينٌ يفيد خفة الضعف.

ومن الرواة الذين قال فيهم البخاري فيه نظرٌ، وهم في تقريب التهذيب، ثمانيةٌ وخمسون راوياً، وهذا تفصيل كلامه عليهم: حكم على أربعين منهم بالضعف، سواءٌ كان ضعفهم شديداً أو يسيراً، فمنهم من قال فيه: ضعيفٌ، أو: فيه ضعفٌ، أو: ضعفوه، أو: لينٌ، أو: فيه لينٌ، أو: ليس بالقوي، أو: متروكٌ، وقد يضيف إلى ما تقدم أوصافاً أخرى كقوله: شيعيٌّ، أو: يتشيع، أو: غلا في التشيع، أو: فيه رفضٌ ونحو ذلك. والبقية وعددهم ثمانية عشر، ثلاثةٌ منهم قال عنهم: صدوقٌ، واثنان قال عنهما: لا بأس به، وأربعةٌ قال عنهم: مقبولٌ، وبقيتهم بين: صدوقٌ يخطئ، أو: صدوقٌ =

وذكر عبد الله بن يوسف الجديع في تعليقه على (المقنع) لابن الملقن، أنَّ: (بعض المتأخرين [يرى] أن هذه اللفظة جرحٌ شديدٌ من البخاري، والتحقيق يفيد غير ذلك، فقد ثبت أنَّ البخاري يقولها في كثيرٍ من الثقات ومن يقرب منهم، والأشبه أن يقال: إنها من ألفاظ الجرح الخفيفة؛ وفيها دلالةٌ على التوقف في شأن الراوي، وربما كانت لتردد البخاري في أمره، أو أن يعلق قبول روايته على المتابعة والوفاق، وعلى أي تقديرٍ فإن الاشتباه في دلالة هذه يقتضي من الباحث المنصف أن يرجِّح دلالتها من خلال دلالة ألفاظ غير البخاري في الراوي المعين، بمعنى أن يعدها من ألفاظ الجرح المجملة)[1].

منكر الحديث: وقد فسَّر البخاري مراده من هذا النقد فقال: «كلّ من قلتُ فيه: منكر الحديث فلا تحلّ الرواية عنه»[2].

عنده عجائب[3]: قالها البخاري منفرداً في ستة عشر راوياً، ومع مسلمٍ (١)، ومع أبي حاتمٍ (١)، ومع ابن حبان (١)، ومع مسلمٍ وأبي حاتمٍ (١)، ومع مسلمٍ وأبي حاتمٍ وابن حبان (١)، ومع يحيى القطان (٢)، ومع النسائي (١)، ومع ابن عديٍّ (١). وفي مرتبة من قيل فيه هذه اللفظة، قال الذهبي في ترجمة جسرة بنت

= كثير الخطأ، وبين: صدوقٌ يهم، أو: له أوهامٌ، أو: صدوقٌ فيه لينٌ، أو: صدوقٌ شيعيٌّ، أو: صدوقٌ يخطئ، أو: صدوقٌ يهم ويغلو في التشيع، أو: صدوقٌ إلا أنه عمي فصار يلقن ما ليس من حديثه.

إذن فالثلثان من الضعفاء ـ وإن تفاوت ضعفهم ـ، وأشد جرحٍ أطلقه عليهم قوله عن بعضهم: «متروكٌ»، وعدد هؤلاء أربعةٌ فقط من أربعين أطلق عليهم اسم الضعف.

أما الثلث فهم ممن يشمله اسم الصدق، وإن وصف أكثرهم بما يؤثر في العدالة أو الضبط، والذين يمكن قبول حديثهم من غير اشتراط المتابعة، أو: موافقة الثقات، أو: عدم التفرد، وهم خمسةٌ فقط، وهم من قال فيهم الحافظ: صدوقٌ، أو: لا بأس به. ينظر كاملاً معجم مصطلحات المحدِّثين (٤/ ١٤٧، ١٤٩).

(١) (١/ ١٧٨).

(٢) النكت الوفية (٢/ ٣٥)، والمحدِّثون «كثيراً ما يُطلقون على راوٍ أنَّه منكر الحديث، ويريدون بذلك حديثاً رواه منكرٌ. وكأنّه يريد بذلك أن الموصوف بأنّه منكر الحديث لا يكون من أهل هذه الرّتبة، إلا إن كانت النَّكارة من قبله. ويؤيده ما في «سؤالات الحاكم» لأبي الحسن الدارقطني: «قلت: فسليمان ابن بنت شرحبيل، قال: ثقةٌ، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدّث بها عن قومٍ ضعفاء، فأمّا هو فهو ثقةٌ».

(٣) ينظر حول هذا المصطلح بحثٌ بعنوان «مدلول مصطلح عنده عجائب عند الأئمة النقاد مع بيان مرتبته» للأستاذ الدكتور: نافذ حمَّاد، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، عام ٢٠٠٧م.

دجاجة [د، س، ق]: «قوله عندها عجائب ليس بصريحٍ في الجرح»[(١)]، وقال ابن حجر: «قال أبو الحسن ابن القطان هذا القول لا يكفي دليلاً لمن يُسقط ما روت؛ كأنَّه يُعرِّض بابن حزمٍ؛ لأنَّه زعم أن حديثها باطلٌ»[(٢)(٣)].

الخامس ـ أبو زرعة الرازي:

عبيد الله بن عبد الكريم، أبو زرعة الرازي [ولد٢٠٠هـ، توفي٢٦٤هـ][(٤)]، قال الذهبي: «طلب هذا الشأن وهو حَدَثٌ، وارتحل إلى الحجاز والشام ومصر والعراق والجزيرة وخراسان، وكتب ما لا يُوصف كثرةً» وقال أيضاً: «يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل، يبين عليه الورع والمخبرة، بخلاف رفيقه أبي حاتم، فإنه جرَّاحٌ»[(٥)].

وعدّ المحدّثون أبا زرعة في المعتدلين من النقاد، فقال الذهبي: «وقسمٌ كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عديٍّ معتدلون ومنصفون»[(٦)]، ولم ينقل المحدِّثون أنَّ أبا زرعة اختص بألفاظٍ للجرح أو

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٣٩٩).

(٢) تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٠٦).

(٣) وأما أقواله الأخرى فلا تختلف عن قول غيره من المحدِّثين فقوله: ذاهب الحديث: قال الترمذي العلل الكبير (ص: ١٩٦). «قلت لمحمد بن إسماعيل: أبو داود هو نفيع الأعمى؟ قال: نعم، وهو ذاهب الحديث لا أكتب حديثه. وقال في ترجمة إبراهيم بن أبي حية: ضعيفٌ ذاهب الحديث» العلل الكبير (ص: ٢٠٢)، وقال ذلك في أكثر من راوٍ. وقال أيضاً (ص: ٢٥٠): قال محمد: «سليمان بن أرقم متروكٌ ذاهب الحديث». وجمعهما مرّةً (ص: ٢٥٥) فقال: «ضعيف ذاهب الحديث لا أروي عنه شيئاً».

قال ابن أبي حاتمٍ بياناً لمنهج نقاد المحدثين في هذه العبارات: «وإذا قالوا: متروك الحديث، أو: ذاهب الحديث، أو: كذابٌ، فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه». الجرح والتعديل (١/ ٣٧). وهي من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند ابن أبي حاتمٍ، وابن الصلاح، ومن المرتبة الثانية عند الحافظ العراقي، ومن المرتبة الثالثة عند الحافظ الذهبي والسخاوي. ولا يصلح حديث أهل هذه المراتب للاحتجاج، ولا للاعتبار.

(٤) مشيخة النسائي (ص: ٩١)، وتاريخ الإسلام (٦/ ٣٦٠)، وينظره موسعاً أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتاب الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، دراسة وتحقيق: الدكتور سعدي الهاشمي، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، د/ ت. ط.

(٥) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٨١).

(٦) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧٢).

التعديل تخالف ما تعارف عليه المحدثين.

السادس ـ أبو حاتمٍ الرازي:

محمد بن إدريس بن المنذر بن داود الحنظلي، أبو حاتمٍ الرازي [ولد١٩٥هـ، توفي٢٧٧هـ][(١)]، الإمام، الحافظ، النَّاقد، كان من بحور العلم، طوّف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنَّف، وجرح وعدَّل، وصحَّح وعلَّل، وقد تكلَّم أبو حاتمٍ في عددٍ كبيرٍ من الرواة جرحاً وتعديلاً، فجعله الذهبي في القسم الأول من النقَّاد فقال: «قسمٌ تكلَّموا في أكثر الرواة كابن معينٍ، وأبي حاتمٍ الرازي»[(٢)]، وهو كما قال الذهبي: «إذا وثَّق أبو حاتمٍ رجلاً فتمسَّك بقوله، فإنَّه لا يوثِّق إلَّا رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليَّن رجلاً أو قال فيه: لا يحتج به، فتوقَّف، حتَّى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثَّقه أحدٌ فلا تبنِ على تجريح أبي حاتمٍ؛ فإنَّه متعنِّتٌ في الرجال، قد قال في طائفةٍ من رجال الصحاح: ليس بحجةٍ، ليس بقويٍّ، أو نحو ذلك»[(٣)].

ومن الألفاظ التي اختص بها[(٤)]:

حلوٌ أو أحلى:

استخدم أبو حاتمٍ هذه الألفاظ عند الموازنة بين شخصين للمفاضلة، أو يُسأل عن رجلٍ مقروناً بآخر، فيقول: هو أحلى، ويعني به: أفضل أو أحسن، وهو ما يمكن توضيحه من خلال استخدامه في الأمثلة الآتية:

زيد بن عوفٍ، أبو ربيعة القطعي قال فيه: ما رأيت بالبصرة أَكْيَس ولا أَحْلَى من أبي ربيعة. سُئل عنه ـ أيضاً ـ فقال: تعرف وتُنْكِر!!... وحرَّك يده[(٥)]، وسليمان بن أحمد الدمشقي قال: كتبت عنه قديماً وكان حلواً[(٦)]، وشعيب بن الليث بن سعد قال: شعيبٌ أحلى حديثاً ـ يعني من عبدالله بن الحكم[(٧)].

---

(١) تنظر ترجمته، مشيخة النسائي (ص: ٤٩)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٦٠).

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٦٠).

(٤) إن تتبع مذهب أبي حاتمٍ الرازي في الجرح والتعديل ومعرفة ألفاظه ممّا يعسر في هذا المقام، لذلك سأذكر بعضها؛ وهي أشهر ما اختص به، ولم تعرف إلا عنه.

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٥٧٠).

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ١٠١).

(٧) الجرح والتعديل (٤/ ٣٥١)، وينظره في الجرح والتعديل فله كثير أمثلةٍ؛ قيس بن الربيع الكوفي [٦/ ٩٨]، وقيس بن=

في حديثه صنعةٌ: استعمله في بعض التراجم، وظاهر هذه العبارة اتهام الراوي بالتغيير المتعمد في الروايات، إلا أنَّ المعلِّمي اليماني في تعليقه على ترجمة رَوْح بن عبد الواحد الحرَّاني[1]، فسَّره بأنّه الراوي يتصرَّف في الأحاديث، ولا يأتي بها على الوجه.

على يَدَي عدلٍ: وهذه اللفظ انفرد به، واختلف المحدِّثون في مراده منه[2]، فقال ابن حجر في ترجمة محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي تعليقاً على قول ابن أبي حاتمٍ فيه: «سئل أبي عنه فقال: هو على يدَي عدلٍ»، فقال: «وقوله «على يدي عدل» معناه قرب من الهلاك؛ وهذا مثلٌ للعرب، كان لبعض الملوك شرطي اسمه عدْلٌ، فإذا دفع إليه من جنى جنايةً جزموا بهلاكه غالباً؛ ذكره ابن قتيبة وغيره؛ وظن بعضهم أنه من ألفاظ التوثيق فلم يُصب»[3].

وقال السخاوي: «أفاد شيخنا أن شيخه الشارح كان يقول في قول أبي حاتمٍ: هو على يدي عدلٍ: إنها من ألفاظ التوثيق، وكان ينطق بها هكذا بكسر الدال الأولى ـ يدِي ـ، بحيث تكون اللفظة للواحد، وبرفع اللام وتنوينها ـ عدلٌ ـ، قال شيخنا: كنت أظن أن ذلك كذلك إلى أن ظهر لي أنَّها عند أبي حاتمٍ من ألفاظ التجريح، وذلك أن ابنه قال في ترجمة جبارة بن المغلِّس: سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث، ثم قال: سألت أبي عنه فقال: هو على يدَي عدلٍ. ثم حكى أقوال الحفاظ فيه بالتضعيف، ولم ينقل عن أحدٍ فيه توثيقاً، ومع ذلك فما فهمت معناها، ولا اتجه لي ضبطها، ثم بان لي أنها كنايةٌ عن الهالك، وهو تضعيفٌ شديدٌ»[4].

= عقبة السُّوائي [٦/ ١٢٦]، وقطبة بن عبدالعزيز الحمَّاني [٦/ ١٤١]، وغيرهم.

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٤٩٩)، قال أبو حاتمٍ فيه: «ليس بالمتقن روى أحاديث فيها صنعةٌ»، وعلَّق اليماني بما ذكرنا، ولكن هذا القول نقل في لسان الميزان لابن حجر؛ تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (٣/ ٤٨٢): «ليس بالمتين روى أحاديث متناقضةً». وهو ما ردّه اليماني، وعدَّه تحريفاً. ولم يكررها أبو حاتمٍ في غيره.

(٢) ومن قال فيهم أبو حاتمٍ ذلك هم: جُبَارة بن المغلِّس [٢/ ٥٥٠]، وعمر بن حفص، وأبو حفص العبدي [٦/ ١٠٣]، ومحمد بن خالد بن عبدالله الواسطي [٧/ ٢٤٣]، ويعقوب بن محمد بن عيسى الزهري [٩/ ٢١٥].

(٣) ولعل المقصود من قول الحافظ جماعةٌ هنا؛ الحافظ العراقي جزماً لأنه نقل عنه تفسير لهذه العبارة، والذهبي على الاحتمال لاشتباهٍ وقع في تعامله مع هذه المقولة.

(٤) فتح المغيث (٢/ ١٣٣).

يؤدِّي، أو كان مؤدِّياً:

وقولهم مُؤَدّي: وردت على ألسنة بعض الأئمة، فاختُلف في قراءتها وضبطها؛ فمنهم من جعلها بإسكان الواو وتخفيف الدال، على أنَّها اسم فاعل من (أودى)، أي هلك، يقال: أودى فلان أي هلك، فهو مودٍ، ومنهم من جعلها بالهمز وتشديد الدال على أنها اسم فاعل للفعل (أدَّى)[1]. وقد وردت هذه العبارة في ثلاثة مواضع في (الجرح والتعديل)؛ قال ابن أبي حاتمٍ في ترجمة سعد بن سعيد بن قيس: «سمعت أبي يقول: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي. **يعني أنه كان لا يحفظ، يؤدي ما سمع**[2]، وقال: «حدثنا محمد بن يحيى، أخبرنا مسددٌ قال: قال لي يحيى بن سعيد: قال لي سفيان بن سعيد: كان ابن أبي ليلى مؤدياً». فعلَّق: «يعني أنَّه لم يكن بحافظٍ»[3]، ولكنَّه قال[4]: «سألت أبي عن محمد بن جعفر غندر، فقال: كان صدوقاً، وكان مؤدياً، وفي حديث شعبة ثقةٌ». وأضاف الذهبي، فقال: «وأما في غير شعبة، فيكتب حديثه، ولا يحتج به»[5].

السابع ـ الترمذي:

محمد بن عيسى بن سورة السلمي، أبو عيسى الترمذي [ولد: ٢٠٩هـ، توفي: ٢٧٩هـ][6]، من أئمة علماء الحديث وحفاظه، من أهل ترمذ (على نهر جيحون)، تتلمذ على يد البخاريّ، وشاركه في بعض شيوخه، وقام برحلاتٍ إلى خراسان والعراق والحجاز، وعمي في آخر عمره، وقد كان يضرب به المثل في

---

(١) ينظر فتح المغيث (٢/ ١٣٣)، فقد قال السخاوي: «ينبغي تأمل الصيغ، فرب صيغةٍ يختلف الأمر فيها بالنظر إلى اختلاف ضبطها؛ كقولهم: فلانٌ مودٍ؛ فإنها اختلف في ضبطها، فمنهم من يخففها ؛ أي: هالكٌ، قال في الصحاح: أودى فلانٌ؛ أي: هلك، فهو مودٍ. ومنهم من يشددها مع الهمزة؛ أي: حسن الأداء. أفاده شيخي في ترجمة سعد بن سعيد الأنصاري من مختصر التهذيب، نقلاً عن أبي الحسن بن القطان الفاسي».

(٢) (٤/ ٨٤).

(٣) (١/ ٨١).

(٤) (٧/ ٢٢٢).

(٥) سير أعلام النبلاء (٩/ ١٠٠)، وليست هذه الزيادة في الجرح والتعديل.

(٦) تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٤/ ٢٧٨)، وتاريخ الإسلام (٦/ ٦١٧)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٦)، والبداية والنهاية (١١/ ٧٧)، والأعلام (٦/ ٣٢٢)، وينظر لزاماً كتاب الدكتور نور الدين عتر «جامع الترمذي والموازنة بيه وبين الصحيحين».

الحفظ، قال ابن خلكان: «صنَّف كتاب الجامع والعلل تصنيف رجلٍ متقنٍ»[1]، وقال الذهبي: «كتابه الجامع يدل على تبحره في هذا الشأن، وفي الفقه واختلاف العلماء، ولكنه يترخّص في التصحيح والتحسين، ونفَسه في التخريج ضعيفٌ... ما في جامعه من الثلاثيات سوى حديثٍ واحدٍ، إسناده ضعيفٌ، وكتابه من الأصول الستَّة التي عليها العقد والحل، وفي كتابه ما صحَّ إسناده، وما صلح، وما ضعف ولم يترك، وما وَهَى وسقط، وهو قليلٌ يوجد في المناقب وغيرها»، و« يترخَّص في قبول الأحاديث، ولا يشدّد، ونفَسه في التضعيف رخوٌ»[2].

وقد عدَّ الذهبيُّ الترمذيَّ من المتساهلين في النقد: «قسمٌ في مقابلة هؤلاء ـ المتعنتين ـ كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي متساهلون»[3]. وقد ناقش الدكتور نور الدين عتر قول الذهبي وغيره من الأقوال في مسألة تساهل الترمذي، وحقَّق في هذه الدعوى، وعدَّه من المعتدلين في

---

(١) وفيات الأعيان (٤/ ٢٧٨)،

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٦)، وانتقد الذهبي في أكثر من ترجمةٍ في كتابه «ميزان الاعتدال» تصحيح الترمذي، أو تحسينه، وبيَّن أنَّه لا يعتمد قوله في ذلك إذا انفرد، وفي الحديث علَّةٌ تمنع من القول بصحته.

فقد قال في ترجمة كثير بن عبد الله بن عمر بن عوف المزني (٣/ ٤٠٧): قال ابن معينٍ: ليس بشيءٍ، وقال الشافعي وأبو داود: ركنٌ من أركان الكذب، وضرب أحمد على حديثه، وقال الدارقطني وغيره: متروكٌ، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، وقال النسائي: ليس بثقةٍ، وقال مطرف بن عبد الله المدني: رأيته، وكان كثير الخصومة، لم يكن أحدٌ من أصحابنا يأخذ عنه... وأما الترمذي: فروى من حديثه: «الصلح جائزٌ بين المسلمين» وصححه. **فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي.**

وقال في ترجمة يحيى بن يمان: (٤/ ٤١٦)، بعد ذكر حديث ابن عباسٍ؛ أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً، فأسرج له سراجٌ: حسنه الترمذي مع ضعف ثلاثةٍ فيه، فلا يعتد بتحسين الترمذي، **فعند المحاققة غالبها ضعافٌ.**

وقال في ترجمة محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني الكوفي: (٣/ ٥١٤): قال ابن معينٍ: قد سمعنا منه، ولم يكن بثقةٍ، كان يكذب، وقال أحمد: ما أراه يسوى شيئاً، وقال النسائي: متروكٌ، وقال أبو داود: ضعيفٌ كذابٌ، وقال أبو حاتمٍ: ليس بالقوي... ثم قال بعد ذكر حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً (يقول الله: من شغله قراءة القرآن عن دعائي ومسألتي أعطيته أفضل ثواب الشاكرين) **حسنه الترمذي، فلم يحسن.**

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧٢)، والموقظة (ص: ٨٣). وكذلك عند السخاوي: «قسمٌ منهم متسمحٌ؛ كالترمذي والحاكم». فتح المغيث (٤/ ٣٦٠)

النقد[1]، وقال الجديع: «والترمذي غير متساهلٍ في التحقيق، خلافاً لما أطلقه بعض متأخري العلماء»[2].

الثامن ـ النسائي:

أحمد بن شعيب بن علي النسائي، أبو عبد الرحمن، [ولد ٢١٥هـ، وتوفي ٣٠٣هـ]، قال الذهبي: «لم يكن أحدٌ في رأس الثلاثمئةٍ أحفظ من النسائيّ، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلمٍ، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاريّ، وأبي زرعة»[3].

وقد وصفه الذهبي وابن حجر بأنَّه من المتشدِّدين من النقَّاد؛ فقال الذهبي: «وحديث الحارث في السنن الأربعة والنسائي مع تعنته في الرجال، فقد احتج به وقوَّى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه»[4]. وقال ابن حجر: «أحمد بن عيسى التستري المصري، عاب أبو زرعة على مسلمٍ تخريج حديثه، ولم يبيّن سبب ذلك، وقد احتج به النسائي مع تعنته»[5].

وقال الدكتور قاسم علي سعد: «ونَفَسه في الجرح والتعديل هو نَفَس المتثبتين المتحرِّين من المتقدمين مع مرونةٍ حسنةٍ، وهو في الجرح أشد منه في التعديل، ولو رُوعيت الاصطلاحات الخاصة به والعامة عند المتقدمين، لكان أقرب إلى الاعتدال في التوثيق والتعديل من التشدد»[6].

ولم تذكر له ألفاظٌ خاصةٌ مخالفةٌ لما عليه المحدِّثين، وقد أشار الذهبي إلى أنّه: «قد قيل في جماعاتٍ: «ليس بالقويّ، واحتج به»، وهذا النسائي قد قال في عدَّةٍ: «ليس بالقويّ»، ويُخرِج لهم في كتابه. قال:

---

(١) ينظر جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين (ص: ٢٣٨، وما بعدها)، وقال في أصول الجرح والتعديل (ص: ١٩٤): «قلت: منهم ـ أي المعتدلون ـ الإمام الترمذي كما حققنا في شأنه، وكذا أبو داود السجستاني، وعبد الله بن المبارك والدارقطني».

(٢) تحرير علوم الحديث (٢/ ٨٦٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ٨٣).

(٤) ميزان الاعتدال (١/ ٤٣٧)، وتاريخ الإسلام (٢/ ٦٢٥) والحارث هو: الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور الكوفي، أبو زهير. صاحب علي بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

(٥) فتح الباري (هدي/ ٣٨٧).

(٦) منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل (ص: ٢٣٢١).

«قولنا: (ليس بالقوي) ليس بجرحٍ مفسدٍ»[1].

التاسع ـ عبدان الأهوازي:

عبد الله بن أحمد بن موسى بن زياد، أبو محمد الجواليقي، المعروف بعبدان، [ولد: ٢١٦هـ، توفي ٣٠٦هـ][2]، كان إماماً في الحديث، وأحد الحفاظ الأثبات، جَمع المشايخ والأبواب، وقد ذكر أنَّه دخل البصرة ثَماني عشر مرَّةً من أجل حديث أيوب السختياني، كلما ذُكِرَ له حديثٌ من حديثه دخل إليها بسببه![3]. له تصانيف، منها كتاب «الفوائد» في الحديث[4]، قال الذهبي: «كان من أئمَّة هذا الشأن»[5]، إلا أنّه كان عسراً في الحديث صعباً، فقد قال ابن حبان عنه: «أخبرنا عبدان بعسكر مكرم، وكان عسراً نكدًا»[6]، ولم يذكره المحدِّثون بتعنتٍ أو تساهلٍ في الجرح والتعديل، وهو ليس من المكثرين في النقد، وليست له مصطلحاتٌ خاصةٌ مخالفةٌ لما عليه النقاد.

العاشر ـ ابن خزيمة:

محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، أبو بكرٍ؛ إمام نيسابور في عصره. كان فقيهاً مجتهداً، عالماً بالحديث، مولده ووفاته بنيسابور [٢٢٣هـ، ٣١١هـ][7]، رحل إلى العراق والشام والجزيرة ومصر، مصنفاته تزيد على مئةٍ وأربعين مصنفاً، وروى عنه البخاري، ومسلمٌ في غير «الصحيح».

وذكر أنَّه لما شرب ماء زمزم، سأل الله علماً نافعاً، وقال السيوطي: «صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبةً من صحيح ابن حبان، لشدَّة تحريه، حتى أنَّه يتوقف في التصحيح لأدنى كلامٍ في الإسناد، فيقول: إن صح

---

(١) الموقظة (ص: ٨٢).

(٢) تنظر ترجمته في تاريخ بغداد (١١/ ١٦)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ١٦٩).

(٣) ينظر تاريخ بغداد (١١/ ١٦).

(٤) الأعلام (٤/ ٦٥).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٦٩).

(٦) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٣/ ٤٩٤).

(٧) تنظر ترجمته في تاريخ الإسلام (٧/ ٢٤٣)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٥)، والأعلام (٦/ ٢٩)، ومقدمة الشيخ محمد مصطفى الأعظمي لصحيح ابن خزيمة.

الخبر، أو إن ثبت كذا ونحو ذلك»[(١)]، ولم يرتض ابن حجر كون صحيح ابن خزيمة من مظانِّ الصحيح مطلقاً: «فكم في كتاب ابن خزيمة من حديثٍ محكومٍ منه بصحته، وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن»[(٢)].

وعدَّه الذهبي في الطبقة السابعة من النقَّاد، وقال فيه: «أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة إمام الأئمة»[(٣)]، وقال: «من لم يوثِّق ولا ضُعِّف؛ فإن خُرّج حديث هذا في «الصحيحين»، فهو مُوثَّقٌ بذلك، وإن صحّح له مثل الترمذيّ وابن خزيمة، فجيّدٌ»[(٤)]، وعظَّم مكانته في النقد فقال: «وقد كان هذا الإمام جهبذاً، بصيراً بالرجال»[(٥)]. ولم يذكر المحدِّثون ابن خزيمة بتعنتٍ أو تساهلٍ في الجرح والتعديل، وإن قبولهم لتصحيحه وتقديمه في هذا الشأن يدل على استقامة طريقته واعتداله، وقد يكون بعد التتبع من المقلين في الجرح والتعديل، وليست له مصطلحاتٌ خاصةٌ مخالفةٌ لما عليه النقَّاد[(٦)].

---

(١) تدريب الراوي (١/ ١١٥).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٢٧٠)، والذي لا بدَّ من التنبه إليه أن ابن خزيمة لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن. ينظر تدريب الراوي (١/ ١٦٠)، وكان ابن خزيمة لجمعه بين الفقه والحديث مشاراً إليه في معرفة زيادة الثّقة في المتن، وهو فنٌّ لطيفٌ يستحسن العناية به لأهل الحديث؛ لما يُستفاد بالزيادة من الأحكام، وتقييد الإطلاق وإيضاح المعاني وغير ذلك، وإنما يعرف بجمع الطرق في الأبواب، حتّى قال تلميذه ابن حبان: «كأن السنن نصب عينيه». ينظر شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٣١٨).

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ٢٠٢).

(٤) الموقظة (ص: ٧٨).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٧٣).

(٦) جمعت أقوال ابن خزيمة التي في تهذيب التهذيب، واعتمد الحافظ ابن حجر فيها على الحافظ مغلطاي، وتحتاج إلى دراسةٍ ومقارنةٍ بأقوال غيره من الأئمة حتى يتبيَّن مذهبه النقدي بشكلٍ جليٍّ، ومن أقواله في التوثيق: «كان كيّساً صاحب حديثٍ»(١/ ٨٢)، و« ثقةٌ» (١/ ٤٢١)، وقال أيضاً في صحيحه: «سمعت محمد بن يحيى هذا الذهلي يقول حجاج الصواف متينٌ، قال ابن خزيمة: يريد أنه ثقةٌ حافظٌ» (٢/ ٢٠٣)، و: «ليس به بأسٌ».(٦/ ١٣٨)، و«شيخٌ». (٨/ ١٨٤) واعتمد ابن حجر على إخراج ابن خزيمة للراوي في صحيحه، وعدّه تعديلاً له، فقال في أكثر من موضعٍ من تهذيب التهذيب: «أخرج له ابن خزيمة في صحيحه» (١/ ١٠٨).

وقال ابن خزيمة فيمن لم يرضه: «لا يُحتَّج بحديثه» (١/ ٢٣٠)، و(١/ ٢٤١)، و«لا يُحتَّج به» (١/ ٣٢٥)، و«أنا أبرأ من عهدته» (١/ ٣٣٢)، وقال فيمن لا يعرفه: «لا أعرف خلفاً بعدالةٍ ولا جرحٍ». (٣/ ١٥٥)، وبيَّن طريقته فيمن=

الحادي عشر ـ العقيلي:

أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، المكيّ (ت:٣٢٢هـ)[١]، قال الذهبي: «الإمام، الحافظ، الناقد»، له مصنفٌ جليلٌ في «الضعفاء»، قال ابن ناصر الدين: له مصنفاتٌ خطيرةٌ، منها كتابه في الضعفاء كبيرٌ، وكان مقيماً بالحرمين، وقال أبو الحسن ابن القطان: أبو جعفر مكيٌّ ثقةٌ، جليل القدر، عالمٌ بالحديث، مقدَّمٌ في الحفظ[٢].

= لم يعرفه فقال: «لا أعرفه بعدالةٍ ولا جرحٍ، ولا أحتج بخبرٍ مثله» (٣/ ٢٦٨)، وقال ابن خزيمة فيمن لم يتأكد له حاله: «في قلبي منه شيءٌ»، وقال في موضعٍ آخر: «أنا بريءٌ من عهدته»(٣/ ٣٣٩)، قال ابن خزيمة مفسِّراً سبب تركه الاحتجاج ببعض الرواة: «لست احتج به لسوء حفظه» (٥/ ٤٨)، وكان ابن خزيمة يفرِّق بين عدالة الراوي وضبطه، فقد قال الحاكم كان ابن خزيمة يقول: «حدثنا الثقة في روايته المتهم في دينه عباد بن يعقوب» (٥/ ١٠٩)، وقال «ليس هو ممَّن يَحتَّج أهل العلم بحديثه لسوء حفظه، هو رجلٌ صناعته العبادة والتقشف، ليس من أحلاس الحديث» (٦/ ١٧٩)، وقد ردَّ تعديل الإمام أحمد بن حنبل قال أبو علي النيسابوري قلت لابن خزيمة لو حدَّث الأستاذ عن محمد بن حميدٍ فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه، فقال إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً» (٩/ ١٣١).

(١) تنظر ترجمته سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٣٦)، وتاريخ الإسلام (٧/ ٤٦٧)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٣١)، والأعلام (٦/ ٣١٩)، وقد أشار محقق كتاب الضعفاء إلى قلة المصادر التي ترجمت له.

(٢) اعتمدت في عزو الأقوال على الطبعة التي حققها الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، وفي حال وقوع إشكالٍ ما، راجعت النسخة التي حققها حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

والذي لا بدَّ من بيانه أنَّ الدكتور بشار عواد معروف قد أشار في إحدى محاضراته؛ أنَّ لكتاب العقيلي أكثر من مخطوطةٍ، وأن النسخ المطبوعة منه والمتداولة، هي من إبرازة الكتاب الأولى، التي أعمل فيها العقيلي قلم التغيير والتبديل، وأنَّ الدكتور بشار عواد معروف قد حصل على نسخٍ من الإبرازة الثانية، فقابلها بالمطبوع؛ فوجد الكثير من المخالفة بينهما، ثم قابلها بما في تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب، فوجدهما يعتمدان على الإبرازة الأولى أيضاً، إلا في مواضع من تهذيب التهذيب اعتمد فيها الحافظ على كتاب مغلطاي «إكمال تهذيب الكمال»، فيحتاج الأمر إلى تأني في العزو إلى العقيلي، حتى يتم التأكد مما ذكره الدكتور بشار عواد معروف. والله المستعان. وكذلك الأمر في «التمهيد» لابن عبد البر. فكن على درايةٍ.

وعدَّه الذهبي في الطبقة الثامنة من النقَّاد[1]، وانتقده كثيراً لتعنته في الجرح، حتَّى إنه تناول الثقات بالتجريح مثل علي بن المديني، والبخاري، وعبد الرزاق بن همام وغيرهم، وتوسُّعِه في جرح كل من فيه بدعةٌ أو له هفوةٌ أو ذنبٌ[2]، قال اللكنوي: «إيقاظٌ في بيان تنطع العقيلي في جرحه الرواة: كثيراً ما تجد في الميزان وغيره من كتب أهل الشأن في الجرح المنقول عن العقيلي بأنه لا يُتابع عليه، وقد ردَّ عليه العلماء في كثيرٍ من المواضع على جرحه بقوله لا يتابع عليه، ولتجاسره في الكلام في الثقات الأثبات، والذهبي وإن أكثر عنه النقل في كتبه لكنَّه شدَّ النكير عليه في ترجمة علي بن المديني»[3]، وقال المعلمي اليماني: «قد كان في العقيلي تشدُّدٌ ما؛ فينبغي التثبيت فيما يقول من عند نفسه في مظان تشدَّده، فأما روايته فهي مقبولةٌ على كل حالٍ»[4].

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ٢٠٤).

(٢) ينظر الجرح والتعديل بين النظرية والتطبيق؛ د. أيمن محمود مهدي؛ أستاذ الحديث وعلومه المساعد ورئيس قسم الحديث بكلية أصول الدين بطنطا (ص: ٥١).

(٣) الرفع والتكميل (ص: ٤٠٥). فقال في ترجمة علي ابن المديني، وهو يردّ عليه: «أفما لك عقلٌ يا عقيلي؟ أتدري فيمن تتكلم؟ وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم، ولنزيف ما قيل فيهم، فإنك لا تدري أنَّ كل واحدٍ من هؤلاء أوثق منك بطبقاتٍ، بل وأوثق من ثقاتٍ كثيرين لم تُوردهم في كتابك، فهذا ممَّا لا يرتاب فيه محدِّثٌ، وأنا أشتهي أن تُعرِّفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه؟ بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبيَّن غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك.

ثم قال: ثم ما كل أحدٍ فيه بدعةٌ، أو له هفوةٌ، أو ذنوبٌ يُقدح فيه بها يُوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعةٍ، أو لهم أوهامٌ يسيرةٌ في سعة علمهم، أن يُعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزِن الأشياء بالعدل والورع». ميزان الاعتدال (٣/ ١٤٠، ١٤١).

(٤) التنكيل (٢/ ٧٠٠). ومن ألفاظه التي انفرد بها قوله في ترجمة «إسحاق بن إبراهيم الثقفي أبو يعقوب الكوفي (د ت س): » «في حديثه نظرٌ، وروى عن مالك حديثاً لا أصل له»، وقال فيه قال ابن عدي: «روى عن الثقات ما لا يتابع عليه وأحاديثه غير محفوظةٍ». تهذيب التهذيب (١/ ٢٢١)، وقد مرَّ الكلام عنها في ترجمة البخاري، وأكثر النقد المنقول عن العقيلي في «ميزان الاعتدال»، و«تهذيب التهذيب»؛ يتوجه لمرويات الراوي، وهذا يعتمد عليه لمعرفة ضبط الراوي لمروياته، ومخالفاته، وقد سلك قريباً من هذا المسلك؛ ابن حبان وابن عديٍّ، رحمهم الله جميعاً.

الثاني عشر ـ ابن حبان البُسْتي:

محمد بن حبّان بن أحمد بن حبّان بن معاذ، أبو حاتم التميمي البُسْتي السجستاني، لم يُعلم عام مولده على التحديد [توفي: ٣٥٤هـ]، طلب العلم على رأس الثلاثمئة، وأدرك الكثير من جلَّة العلماء كالنسائي وابن خزيمة حتَّى قال عن نفسه: «لعلَّنا كتبنا عن أَكثر من ألفي شيخٍ»[(١)]، وكان عارفاً بالطب والنجوم، والكلام والفقه، رأساً في معرفه الحديث، ترك مصنفاتٍ في شتى العلوم ذكرها الخطيب البغدادي والذهبي، جلّها في الحديث وعلومه، حتَّى إنّه ترك مكتبةً خاصةً تجمع مصنفاته، حتى قال عنها ابن عساكر في تاريخ دمشق: «فيها ـ أي داره ـ خزانة كتبه في يدي وصيٌّ سلّمها إليه؛ ليبذلها لمن يريد نسخ شيءٍ منها من غير أن يُخرجها منها، شكر الله له عنايته في تصنيفها، وأحسن مثوبته على جميل نيته في أمرها بفضله ورأفته»[(٢)]، وقد شاع في كتب المصطلح عن ابن حبان أنَّه من المُتساهلين في التعديل، والمتشددين في الجرح! وقد وضّح المعلمي اليماني منهج ابن حبان فقال: «توثيقه على درجاتٍ،

الأولى: أن يصرّح به كأن يقول «كان متقناً» أو «مستقيم الحديث» أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يُعلم أنَّ ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرةٍ.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنَّه قد عرف ذاك الرجل معرفةً جيدةً.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لا تَقِلّ عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلَّها أثبت من توثيق كثيرٍ منهم، والثانية قريبٌ منها، والثالثة مقبولةٌ، والرابعة صالحةٌ، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل. والله أعلم»[(٣)]. وهذا تفصيلٌ دقيقٌ، يدل على ممارسة ومعرفة اليماني لمنهج ابن حبان، ودرايةٍ بتعامل النقاد مع أقواله النقدية، وهو ممَّا لم يذكره غيره.

وانتقد الذهبي وابن حجر وغيرهما مذهبه في تعديل المجاهيل برواية الثقات عنهم[(٤)]، وإدراجه

---

(١) صحيح ابن حبان المقدمة (١/ ١٥٢).

(٢) تاريخ دمشق (٥٢/ ٢٥٤).

(٣) التنكيل (٢/ ٦٦٩).

(٤) قال اللكنوي: كثيراً ما تراهم يعتمدون على ثقات ابن حبان، وقد التزم الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في =

بحسب رأيه [الذي أُخذ عليه] الراوي المجهول في كتابه «الثقات»، ولكنه ـ بالاستقراء ـ لا يطلق كلمة ثقةٍ إلا على من هو جديرٌ بها كما يظهر، فلعلَّه يقصد مجرد العدالة، فتوثيقه معتبرٌ إن كان صريحاً، وتعنته في الجرح يتنافى مع القول بتساهله في التعديل مطلقاً، وأما في النقطة التي أشار إليها الحافظ ابن حجر، فهي محلٌّ للاجتهاد والاختلاف بين وجهات النظر، وكثيراً ممَّن ينقل عن ابن حبان يخطئ فيقول وثَّقه ابن حبان، مع أن ابن حبان ذكره في كتابه الثقات ولم يوثقه، حتَّى شاع كثيراً فصار هو الأصل، عند النسبة إليه، والفرق بين الاثنين جليٌّ[1].

وعليه فإن ابن حبان ـ رحمه الله ـ يعدُّ من المتشددين في النقد؛ الجرح خاصةً، وله قاعدةٌ خاصةٌ في التوثيق، وقد تابعه عليها كثيرٌ من النقاد، وخاصةً الذهبي وابن حجر ـ رحمهما الله ـ كما سيأتي بيانه، وليست له اصطلاحاتٌ خاصةٌ في النقد مغايرةٌ لما عليه المحدِّثين.

الثالث عشر ـ ابن عدي:

أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني المباركي [ولد: ٢٧٧هـ، توفي: ٣٦٥هـ]، قال عنه الذهبي: «الحافظ، النّاقد، الجوَّال، جرّح وعدَّل وصحَّح وعلَّل، وتقدَّم في هذه الصناعة على لحنٍ فيه، يظهر في تأليفه... يذكر في (الكامل) كل من تُكُلِّم فيه بأدنى شيءٍ، ولو كان من رجال الصحيحين، ولكنّه ينتصر له إذا أمكن، ويروي في الترجمة حديثاً أو أحاديث ممَّا استُنكر للرجل، وهو منصفٌ في الرجال بحسب

= جميع الرواة الذين لهم ذكرٌ في ثقاته بذكر أن ابن حبان ذكرهم في الثقات، الرفع والتكميل (ص: ٣٣٢)، وكذلك فعل الذهبي، وقال اللكنوي أيضاً: وقد نسب بعضهم التساهل إلى ابن حبان، وقالوا: هو واسع الخطو في باب التوثيق يوثق كثيراً ممَّن يستحق الجرح، وهو قَولٌ ضعيفٌ، فإنك قد عرفت سابقاً أن ابن حبان معدودٌ ممَّن له تعنتٌ وإسرافٌ في جرح الرجال، ومن هذا حاله لا يمكن أن يكون متساهلاً في تعديل الرجال، وإنما يقع التعارض كثيراً بين توثيقه وبين جرح غيره لكفاية ما لا يكفي في التوثيق عند غيره عنده. الرفع والتكميل (ص: ٣٣٥)، ونقل كثيراً من انتقادات الذهبي وابن حجر لمنهج ابن حبان. فينظره.

(١) ويؤيد ما ذهبت إليه ما ذكره الدكتور نور الدين عتر عند الكلام في مراتب النقاد، فلما ذكر الذين قال فيهم الذهبي أنَّهم من المتعنتين في الرجال، قال: «كذا النسائي، وابن حبان، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو الحسن القطان»، ثم لما ذكر المتساهلين من النقاد عند الذهبي أعقبه بقوله: «كذا العجلي، وابن حبان، في توثيقه المجهولين خاصةً، وهو متشددٌ في غير ذلك». ينظر أصول الجرح والتعديل (ص: ١٩٤).

اجتهاده»[١]. وقال أيضاً: «يتكلّم على الرّجال بكلامٍ منصفٍ»[٢]. وعدّه من النقاد المعتدلين في النقد، فقال: «وقسمٌ كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عديٍّ معتدلون ومنصفون»[٣]، ولم ينقل المحدِّثون عن ابن عديٍّ أنَّه اختص ببعض ألفاظ الجرح والتعديل، فهو يوافق المحدِّثين في اصطلاحاته.

الرابع عشر ـ الدار قطني:

علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن الدارقطني، [ولد ٣٠٦هـ] أثناء خلافة المقتدر بالله على أرجح الأقوال، و(ت:٣٨٥هـ)[٤]، قال الخطيب: «كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة، وصحة الاعتقاد».

وقال الذهبي: «كان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوَّة المشاركة في الفقه، والاختلاف، والمغازي، وأيام الناس، وغير ذلك... صنف التصانيف، وسار ذكره في الدنيا، وهو أوَّل من صنف القراءات، وعقد لها أبواباً قبل فرش الحروف»[٥].

وعدَّه الذهبي من المتساهلين في بعض الأوقات: «والمتساهلُ كـ: الترمذيّ، والحاكم، والدارقطنيّ في بعض الأوقات»[٦]، وجعله الدكتور نور الدين عتر من المعتدلين في النقد دون مناقشة ذكر القيد الذي وضعه الذهبي، فقال: «منهم ـ أي المعتدلون ـ الإمام الترمذي كما حققنا في شأنه، وكذا أبو داود السجستاني، وعبد الله بن المبارك، والدارقطني»[٧].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٥٥)، وينظر تاريخ دمشق (١٣/ ٥)، وتاريخ الإسلام (٨/ ٢٤٠).

(٢) تاريخ الإسلام (٨/ ٢٤١).

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧٢).

(٤) تاريخ بغداد (٨/ ٥٧٦)، والأنساب (٥/ ٢٧٣ – ٢٧٥)، وينظر مقدمة تحقيق «المؤتلف والمختلف» للدكتور موفق عبد القادر، فقد أطال في ترجمته.

(٥) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٥٠).

(٦) الموقظة (ص: ٨٣).

(٧) أصول الجرح والتعديل (ص: ١٩٤).

ولم يتفرَّد الدارقطني بألفاظٍ خاصةٍ به في الجرح والتعديل، بل تبع في أكثر ما ذهب إليه من سبقه من أئمة النقد[1].



(١) وقد ذكر أهم ميزات منهج الدارقطني، الباحث: د. الصادق بن ساسي كرشيد، في بحث بعنوان «الإمام الدارقطني المحدّث الناقد».

المبحث الثاني

ألفاظ الجرح التعديل ومراتبها والموازنة بينها في «الكاشف» و«تقريب التهذيب»

يعدُّ الإمامان الذهبي وابن حجر من مجتهدي النقَّاد، ولهما إسهامٌ في نقد الرواة والجرح والتعديل من حيث تفسير ألفاظه، ومعرفة مذاهب أئمة النقد في مصطلحاتهم العامة والخاصة، وكانت المشاركة الأهم في تحديد مراتب الجرح والتعديل وتقسيمها، التي سار عليها المحدِّثون بعد الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم ـ رحمه الله ـ، وظهر تمايزٌ في منهج كلٍّ منهما فيما أصَّل له، وفي هذا المبحث دراسة مراتب الجرح والتعديل وألفاظه عند الحافظين الذهبي وابن حجر والموازنة بينهما.

*** المطلب الأول ـ مراتب الجرح والتعديل عند الذهبي وابن جحر والموازنة بينها:**

أولاً ـ مراتب الجرح والتعديل عند الذهبي:

لم يقدِّم الذهبي كتابه «الكاشف» بإيراده مراتب للجرح والتعديل، ولم يذكر منهجاً خاصاً له يتعلق بهذا الكتاب؛ بينما قدّم تصنيفاً جديداً لمراتب الجرح والتعديل في مقدمة كتابه «ميزان الاعتدال»[1]، فابتدأ ديباجته بمراتب التعديل التي استنبطها ووصل إليها اجتهاده، مستفيداً من المراتب التي وضعها ابن أبي حاتمٍ[2]، فأضاف عليها مراتباً، وفصَّل في أمثلتها.

وهي ما عبرَّ عنها بقوله: «فأعلى العبارات في الرواة المقبولين:

١ـ ثبتٌ حجَّةٌ، وثبتٌ حافظٌ، وثقةٌ متقنٌ، وثقةٌ ثقةٌ.

٢ـ ثم ثقةٌ.

٣ـ ثم صدوقٌ، ولا بأس به، وليس به بأسٌ.

٤ـ ثم محلُّه الصدق، وجيِّد الحديث، وصالح الحديث، وشيخٌ وسطٌ، وشيخٌ، وحسن الحديث،

---

(١) ينظر ميزان الاعتدال (١/ ٤٧. ٤٨). هذه المراتب في الطبعة الجديدة، طبعة دار الرسالة العالمية، دمشق، التي أشرف على تحقيقها محمد رضوان عرقسوسي، وقد وقع في النسخة المتداولة، والتي حققها علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، سقط (ثم) بين المرتبة الثانية والثالثة، فأوهمت كونهما مرتبةً واحدةً.

(٢) قال الدكتور نور الدين عتر: «وقد تابع الرازيَّ على هذا التقسيم ابنُ الصلاح والنوويُّ وغيرهما، فوافقوه موافقةً تامةً». منهج النقد في علوم الحديث (ص: ١٠٧).

وصدوقٌ إن شاء الله، وصويلحٌ، ونحو ذلك»[1].

ثم أعقبها بمراتب الجرح وابتدأ بأشدِّها، فقال: « وأردى عبارات الجرح:

١ـ دجَّالٌ كذَّابٌ، أو وضَّاعٌ يضعُ الحديث.

٢ـ ثم؛ متَّهمٌ بالكذب، ومتفقٌ على تركه.

٣ـ ثم: متروكٌ ليس بثقةٍ، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظرٌ، وهالكٌ، وساقطٌ.

٤ـ ثم؛ واهٍ بمرَّةٍ، وليس بشيءٍ، وضعيفٌ، وواهٍ، ومنكر الحديث، ونحو ذلك.

٥ـ ثم؛ يُضَعَّف، وفيه ضعفٌ، وقد ضُعِّف، ليس بالقوي، ليس بحجَّة، ليس بذاك، تعرف وتنكر، فيه مقالٌ، تُكُلِّم فيه، لين، سيِّئ الحفظ، لا يُحتجُّ به، اختلف فيه، صدوقٌ لكنه ليس بحجةٍ.

ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على اطِّراح الراوي بالأصالة، أو على ضعفه، أو على التوقُّف فيه، أو على جواز أنْ يُحتجَّ به مع لينٍ ما فيه»[2].

ثانيا ـ مراتب الجرح والتعديل عند ابن حجر:

عني الحافظ ابن حجر بوضع مراتب للجرح والتعديل، وظهرت المراتب التي قام بوضعها على نوعين:

---

(١) وهناك وقفةٌ في عدد مراتب التعديل التي نُقلت عن الحافظ الذهبي، ففي المطبوع من نسخ «ميزان الاعتدال» أربع مراتب، ولكن السيوطي قال في تدريب الراوي (١/ ٤٠٤): «ألفاظ التعديل مراتب ذكرها المصنف [النووي] كابن الصلاح تبعاً لابن أبي حاتمٍ أربعةً، وجعلها الذهبي والعراقي خمسةً، وشيخ الإسلام ستةً». وقد اعترض السخاوي على مراتب التعديل فقال: «وخالف الذهبي فعدَّ حافظاً ثقةً من هذه، وأدرج في ألفاظها إماماً فقط، وجعل ثقةً، وقوي الحديث، وصحيحه، وجيد المعرفة، مرتبةً أخرى، وفيه نظرٌ». فتح المغيث (٢/ ١١٧)، فذكر السخاوي ألفاظاً للجرح والتعديل نسبها للحافظ الذهبي، وليست في المطبوع من ميزان الاعتدال، أو لسان الميزان.

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٤٧ـ ٤٨)، وقد قال السخاوي فتح المغيث (٢/ ١٣١): «وأما الذهبي، فالمراتب ـ أي الجرح ـ عنده ستٌّ، ولكن فيها بعض مخالفةٍ لما تقدم، فأردؤها: دجالٌ، وضاعٌ، كذابٌ، ثم: متهمٌ ليس بثقةٍ ولا مأمونٍ، مجمعٌ على تركه، لا يحل كتابة حديثه، ونحوها، ثم: هالكٌ، ساقطٌ، مطروح الحديث، متروكه، ذاهبه، ثم: مجمعٌ على ضعفه، [ضعيفٌ جداً، ضعفوه، تالفٌ، واهٍ، ليس بشيءٍ، ثم: ضعيفٌ]، ضعيف الحديث، مضطربه، منكره، ونحوها، ثم: له مناكير، له ما ينكر، فيه ضعفٌ، ليس بالقوي، ليس بعمدةٍ، ليس بالمتين، ليس بحجةٍ، ليس بذاك، غيره أوثق منه، وتعرف وتنكر، فيه جهالةٌ، ولين، يكتب حديثه، ويعتبر به، ونحوها من العبارات الصادقة على من قد يحتج به، أو يتردد فيه، أو حديثه حسنٌ غير مرتقٍ إلى الصحيح». ولفظ: « لين»، يحتمل أن يكون بفتح اللام أو ضمها.

النوع الأول: جاء فيه توسعٌ عمَّا توصَّل إليه من سبقه من نقَّاد الحديث الذي أسسوا لهذه المراتب، وهذه المراتب عامةٌ في الجرح والتعديل، وليست مخصصةً لكتابٍ ما، كما هو المعروف عن المراتب التي قدَّم بها لكتابه تقريب التهذيب، وسيأتي الكلام عنها في النوع الثاني، وهذه المراتب ذكرها في كتابه نزهة النظر، وبدأ بذكر مراتب الجرح، ثم مراتب التعديل، ونعيد ترتيبها هنا، فنذكر مراتب التعديل ثم مراتب الجرح:

مراتب التعديل:

١ـ أرفع مراتب التعديل: هو الوصف بما دلَّ على المبالغة باستخدام صيغ المبالغة، وأصرح ذلك يكون بالتعبير بأفعل؛ كأوثق الناس، أو: أثبت الناس، أو: إليه المنتهى في التثبت.

٢ـ ثمَّ ما تأكَّد بصفةٍ من الصفات الدَّالة على التعديل، أو صفتين؛ كـ«ثقةٌ ثِقَةٌ»، أو ثبتٌ ثَبْتٌ، أو ثقةٌ حافظٌ، أو عدلٌ ضابطٌ، ونحو ذلك.

٦ـ ثم ذكر أدنى مراتب التعديل، وهي ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح؛ كقولهم: شيخٌ، ويُروى حديثه، ويُعتبر به، ونحو ذلك.

٣، ٤ـ ٥ـ وقال ابن حجر بعد ذلك : « وبين ذلك مراتب لا تخفى»، وليس فيما ذكره تعدادٌ لهذه المراتب، وإنَّما رقمتها بحسب ما أضافه من المراتب والألفاظ على مراتب من سبقه، وما زاده في مراتب التعديل زاده أيضاً في مراتب الجرح، مع طيه لذكر المراتب التي نصَّ عليها مَن سبقه.

مراتب الجرح:

١ـ أسوأها الوصف بما دلَّ على المبالغة في الجرح، وأصرح ذلك يكون بالتعبير بأفعل؛ كأكذب الناس، وإليه المنتهى في الوضع، أو هو ركن الكذب، ونحو ذلك.

٢ـ ثم دجَّالٌ أو وضَّاعٌ أو كذَّابٌ؛ لأنَّها وإن كان فيها نوع مبالغةٍ، لكنها دون التي قبلها.

٦ـ وأدنى مراتب الجرح عنده من قيل فيه: فلانٌ لينٌ، أو سيئ الحفظ، أو فيه أدنى مقالٍ.

٣ـ ٤ ـ ٥ ـ وأجْمَل الحافظ ذكر المراتب التي بين أشد الجرح وأخفه، فقال: «وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تخفى».

وأرجع الحافظ ابن حجر هذه الزيادة على مراتب من سبقه إلى تفاوت معانيها، وهو ما يمكن الإفادة منه عند قيام التعارض بين هذه الألفاظ أو للتفاضل بين الرواة، وهو ما عبَّر عنه بقوله وهو يفرق بين معاني

الألفاظ لأنَّ قولهم: متروكٌ، أو ساقطٌ، أو فاحش الغلط، أو منكر الحديث، أشد من قولهم: ضعيفٌ، أو ليس بالقوي، أو فيه مقالٌ[1].

النوع الثاني: وجد الحافظ ابن حجر أنَّ اختصاره لكتاب المزي يحتم عليه استيعاب ما فيه من تراجم، بأخصر ما يمكن، وكانت تراجم الصحابة تشكّل جزءاً كبيراً منه، فاحتاج إلى ذكرهم في مختصره تقريب التهذيب، وكان هذا سبباً لإدخاله مرتبةً جديدةً على مراتب الجرح والتعديل، وهي مرتبة الصحابة، ولما كان متعارفاً من كون الصحبة صفة خارج مجال المراتب النقدية، والحاجة إلى إدخالها ماسةٌ في التراجم؛ لأنَّ معرفة تواريخهم يُعتمد فيها على إثبات الصحبة أو نفيها، ومعرفة التابعين، وأتباع التابعين، وزاد على ذلك بتقديم شرحٍ لكل مرتبةٍ.

ولقد صرَّح كثيرٌ من المحدِّثين بأن هذه المراتب **خاصةٌ بكتاب تقريب التهذيب**، ولا يمكن تعميمها، لأنَّ تفسيره للمراتب والألفاظ لا يتوافق في بعضه مع ما قرره النقاد ممَّن سبق الحافظ ابن حجر، ولا يتوافق مع ما أصله هو في مراتبه العامة التي وضعها في كتابه بعلوم الحديث.

وقد قسَّم الحافظ ابن حجر المراتب في ديباجة تقريب التهذيب إلى اثنتي عشرة مرتبةٍ، جاءت من أعلى مراتب التعديل إلى أشد مراتب الجرح.

١ـ مرتبة الصحابة فأصرِّح بذلك لشرفهم.

٢ـ من أُكد مدحه؛ بأفعل كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة: كـ«ثقةٌ ثقةٌ»، أو «ثقةٌ حافظٌ».

٣ـ من أفرد بصفة، كـ«ثقةٌ»، أو «متقنٌ»، أو «ثبتٌ»، أو «عدلٌ».

٤ـ من قصر عن درجة الثالثة قليلاً ، كالصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأسٌ.

٥ـ من قصر عن درجة الرَّابعة قليلاً، وإليه الإشارة بـ«صدوقٌ سيئ الحفظ»، أو صدوقٌ يهم، أو له أوهامٌ، أو يخطئ، أو تغيَّر بأخرةٍ، ويلتحق بذلك من رُمي بنوعٍ من البدعة كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم مع بيان الداعية من غيره[2].

---

(١) نزهة النظر(ص: ١٣٦).

(٢) قال ابن حجر:« ممَّا ينبغي أن يُتوقف فيه إذا جُرح الرَّجل بكونه أخطأ في حديثٍ أو وهم أو تفرَّد لا يكون ذلك جرحاً مستقراً، ولا يُرد به حديثه» لسان الميزان (١/ ١٧).

٦ـ من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبولٌ، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

٧ـ من روى عنه أكثر من واحدٍ ولم يوثَّق، وإليه الإشارة بـ«مستورٌ»، أو مجهول الحال.

٨ـ من لم يوجد فيه توثيقٌ لمعتبرٍ، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيفٌ.

٩ـ من لم يرو عنه غير واحدٍ، ولم يوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهولٌ.

١٠ـ من لم يوثَّق البته، وضعِّف مع ذلك بقادحٍ، وإليه الإشارة بـ«متروكٌ»، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقطٌ.

١١ـ من اتهم بالكذب.

١٢ـ من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع[١].

ثالثا ـ الموازنة بين مراتب الجرح والتعديل عند الذهبي وابن حجر:

أـ مراتب التعديل: إنَّ النقَّاد لا يصفون أهل مرتبةٍ بصفة من فوقهم، ولا بصفة من دونهم، وذلك لأن لأهل كل مرتبةٍ أحكاماً وأوصافاً تختص بها، فتنبَّه الذهبي إلى أنَّ المراتب التي وضعها ابن أبي حاتمٍ، وتابعه عليها غيره من أئمة هذا العلم لا تفرق بين العبارات التي يمكن أن يستدل بها على مراتب زائدةٍ على المراتب التي وضعوها، وهذه القضية مهمةٌ جداً عند وقوع التعارض، فزاد في مراتب التعديل مرتبة، وجعل من كُرِّرت فيه ألفاظ التعديل كـ «ثقةٌ ثقةٌ» وغيرها مرتبةً مقدمةً على مرتبة من قيل فيه «ثقةٌ» مفردةً[٢].

وزاد ابن حجر في مراتبه العامة ـ التي ذكرها في نزهة النظر ـ مرتبةً أعلى من مرتبة التكرار التي ذكرها الذهبي، وهي: الوصف بأفعل التفضل كأوثق الناس وأثبت الناس.

بينما في مراتبه الخاصة في «تقريب التهذيب» زاد مرتبة الصحابة، وجعل مرتبة الوصف بأفعل التفضيل ومرتبة تكرار اللفظ في المرتبة الثانية باعتبار الترتيب ضمن الكتاب، والمرتبة الأولى باعتبار النقد،

(١) ينظر تقريب التهذيب (ص: ٧٤).

(٢) ينظر توضيح الأفكار (٢/ ١٦٩).

وبذلك تكون المراتب التي أضافها تتساوى هنا مع ما ذكره الذهبي.

والمرتبة الثانية عند الذهبي من قيل فيه «ثقةٌ» مفردةً، وهي الأولى في مراتب ابن أبي حاتمٍ، والثالثة عند ابن حجر في «تقريب التهذيب»، وهذا دليلٌ على توافق مراتب من يحتجّ بحديثه دون اختبارٍ عند الإمامين، إذا استثنينا مرتبة الصحابة باعتبار أن عدالتهم ثبتت وعُلم توثيقهم بالنصوص من الكتاب والسنَّة، وهي أعلى دلالةً وأسمى شرفاً ممَّن ثبتت عدالته بتعديل البشر(١).

توافقت ألفاظ المرتبة الثالثة عند الذهبي، والمرتبة الثانية عند ابن أبي حاتمٍ، وألفاظ المرتبة الرابعة عند ابن حجر في «تقريب التهذيب»، فتابع ابنُ حجر الذهبيَّ، ولم يزد على ما ذكره الذهبي من ألفاظٍ في هذه المرتبة، وهذا يشير إلى تقاربٍ في المنهج لدى الإمامين، وهو منهجٌ يتسق من حيث الجملة مع منهج جمهور المحدِّثين، باعتبار استعمالهم لألفاظ التعديل ومدلولاتها، وهذا ما استقرأه الذهبي من مناهجهم: «قولهم: ثبتٌ وحجةٌ وإمامٌ وثقةٌ ومتقنٌ، من عبارات التعديل التي لا نزاع فيها، وأما صدوقٌ وما بعده، فمختلفٌ فيها بين الحفَّاظ هل هي توثيقٌ أو تليينٌ، وبكل حالٍ، فهي منخفضةٌ عن كمال رتبة التوثيق، التي يحتجّ برواتها مطلقاً، ومرتفعةٌ عن رتب التجريح؛ التي لا يحتجّ برواية من وصف بها ولا يستشهد بها ولا يعتبر، ومرتبة الصدوق وما بعدها متوسطةٌ بين الاحتجاج وعدمه، فيكتب حديث أصحاب هذه المراتب، وينظر فيه حتى يُعرف ضبطُه»(٢).

في آخر مراتب التعديل عند الذهبي، وهي المرتبة الرابعة، جمع فيها بين المرتبة الثالثة والرابعة من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتمٍ، وبدأ يفترق منهج ابن حجر ومصطلحاته عن مصطلحات الذهبي ومنهجه، حيث أعاد الحافظ ابن حجر صيغة المرتبة الرابعة، ولكنه قيدها في هذه المرتبة، والسبب في ذلك يعود إلى أنَّ ابن حجر اجتهد في هذه المرتبة بإيجاد مصطلحاتٍ خاصةٍ به تجمع بين التعديل العام للراوي من حيث الجملة، وتجريحه بشيءٍ خاصٍّ، كقوله: «صدوقٌ يهم»، و«صدوقٌ له أوهامٌ»، و«صدوقٌ يخطئ»، وغيرها.

والمرتبتان الثالثة والرابعة عند الذهبي، والرابعة والخامسة عند ابن حجر رواتها من أهل الديانة

(١) ينظر أصول الجرح والتعديل (ص: ١٨٦). لم يذكر ابن حجر هذه المرتبة في المراتب العامة التي نصَّ عليها في نزهة النظر.

(٢) ينظر فتح المغيث (٢/ ١٢١).

والصدق والعدالة، وكل العبارات التي ذكراها مرادٌ بها من تُكلِّم فيهم من جهة الضبط.

وقد زاد ابن حجر مرتبةً أخرى في مراتب التعديل على مراتب التعديل عند الذهبي؛ فهي حسب المشهور بين المحدِّثين أربع مراتب، والمرتبة التي أضافها ابن حجر تعدُّ خاصةً به في كتابه «تقريب التهذيب»، ولكن درج من بعده على استخدامها، وهي: «من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبولٌ، حيث يتابع، وإلا فليِّن الحديث»[(١)]، فليس هناك ما يوازيها عند الحافظ الذهبي؛ إلا أنَّ أحد شقي أوصاف هذه المرتبة، وهو: لينٌ، جعله الذهبي في أخف مراتب التجريح.

ب ـ مراتب التجريح: إن الزيادة التي زادها الذهبي في مراتب التعديل على مراتب ابن أبي حاتمٍ، زاد ما يماثلها في مراتب التجريح، وجعل مرتبة تكرار لفظ التجريح كـ«دجَّالٌ كذَّابٌ، ووضَّاعٌ يضع الحديث» مرتبةً مستقلةً وأشدُّ في التجريح من مرتبة من أُفرد فيه وصف التجريح.

وتدل هذه المرتبة على ثبوت الكذب في حق الراوي، ويوازيها عند الحافظ ابن حجر من هذه الحيثية المرتبة الثانية عشرة في تقريب التهذيب، ومرتبة من وصف بصيغة المبالغة أيضاً التي ذكرها في نزهة النظر، ولا تفترق هذه الصيغ من حيث النتيجة، فلا يمكن المفاضلة بين من ثبت عليه الكذب بأي اعتبارٍ كان.

وقد توافق رأي الذهبي وابن حجر في مرتبة من اتهم بالكذب، ولم يثبت في حقه، وجعلاه في المرتبة التالية للمرتبة السابقة.

لما فرغ الحافظان من الكلام عن مرتبة الكذب ومن يتهم به، أفردا مرتبةً لمن انعدم ضبطه، وتتفق نظرتهما إليه، وقد استخدما الألفاظ نفسها للدلالة على هذه المرتبة، وتدل عند الذهبي وابن حجر بوضعهما على اطِّراح الراوي بالأصالة، فلا ينظر في حديثه ولا يعتبر به.

تفترق مراتب التجريح عند الذهبي بعد المرتبة الثالثة عن مراتب التجريح عند ابن حجر؛ التي في تقريب التهذيب، فالمرتبة الرابعة عند الذهبي تفيد ألفاظها ثبوت عدم ضبط الراوي وعدم التردد فيه[(٢)]،

---

(١) جرى خلافٌ كبيرٌ في مراد ابن حجر من ألفاظ هذه المرتبة، وتباينت وجهات النظر في معانيها، والذي يتَّجه إليه البحث أنها مرتبةٌ خاصةً بكتاب «تقريب التهذيب» وقد ارتضاها إمامٌ من أئمة هذا الشأن. والله أعلم.

(٢) لأنَّ «واهٍ بمرَّةٍ» معناها كما قال ابن حجر: «أي: قولًا واحداً لا تردد فيه» النكت الوفية (١/ ٥٧٢)، وذهب الصنعاني أن من قيل فيه «واهٍ بمرةٍ» لا يحتج به ولا يعتبر ولا يستشهد به. توضيح الأفكار (٢/ ١٦٧).

ولكنها دون التي قبلها، وهي توازي مرتبتين من مراتب التجريح عند ابن حجر، مرتبة من قال فيه: مجهولٌ، ومرتبة من أطلق فيه قول «ضعيفٌ»، بحسب تفسيره لها.

وسبب هذا الافتراق بين مراتب الذهبي وابن حجر، يعود إلى سببين أحدهما رئيسي، وهو أنَّ ابن حجر أدخل الجهالة في أسباب الجرح، وجعل لها مرتبتين في مراتبه التي ذكرها في تقريب التهذيب، بينما الذهبي لم يشر إلى الجهالة، في مراتب الجرح، وكأنَّ الجهالة عنده فيما أرى خارجةٌ عن الترتيب العام لمراتب الجرح والتعديل، وإن كان قال في كثيرٍ من الرواة في الكاشف: «لا يعرف»، وغيرها، ممّا يستعمله النقاد للدلالة على الجهالة، فهو يعدّها من أسباب عدم قبول الراوي. والسبب الثاني وإن كان ليس بأهمية الأول، وهو كون مراتب الجرح في كتاب ابن حجر «تقريب التهذيب» مراتب خاصةً موجهةً للتراجم التي ضُمِّنها، بينما المراتب التي في ديباجة ميزان الاعتدال مراتب عامةً، ويشهد لما ذُكر أنَّ ابن أبي حاتمٍ وقد بنى مراتبه على استقراء عبارات الجرح والتعديل كما تشير عبارته: «وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى»[1] لم يذكر مَن لم يُعرف من الرواة، ومن حكم عليه بالجهالة، ضمن مراتب كتابه.

*** المطلب الثاني ـ ألفاظ الجرح والتعديل التي انفرد بها الذهبي أو ابن حجر والموازنة بينها:**

أسهم الذهبي وابن حجر في استقراء مذاهب النقَّاد في الجرح والتعديل، وكان لهما دورٌ في تحرير معاني الكثير من العبارات والألفاظ وتفسيرها، واستخدما ألفاظاً بمدلولاتٍ مغايرةٍ لما عهد في استخدام النقَّاد، وفي هذا المبحث دراسةٌ للألفاظ التي انفرد بها كل من الإمامين، وبيان مرتبتها عند الإمام الآخر.

أولاً ـ الألفاظ التي انفرد بها الذهبي:

استخدم الذهبي ألفاظ الجرح والتعديل التي استخدمها جمهور النقَّاد، ولكنه اختص ببعض الألفاظ من حيث طريقة الاستخدام وتفسير المراد منها، وتنحصر هذه الألفاظ في كتاب الكاشف بالآتي:

ـ وثّق:

هذه اللفظة يستعملها الذهبي وأحياناً غيره، والغالب أن يكون مراد من قالها في راوٍ هو أن ذلك الراوي حصل له توثيقٌ لم يعارضه تجريحٌ معتبرٌ، وحكم الذهبي في «الكاشف» على (٧٤٧) ترجمةٍ بكلمة

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧).

(وثِّق) بنسبة (٤٠ ١٠)[١] من تراجم كتابه، ولم يستخدم الحافظ ابن حجر هذا المصطلح في «تقريب التهذيب»، وقد جعله الذهبي إشارةً إلى أنَّ ذلك التوثيق تفرَّد به بعض الأئمة، وخاصةً النقَّاد الذين اشتهر عنهم التساهل في التوثيق عند الحافظ الذهبي كابن حبان؛ أو بعض من يتساهل في توثيق التابعين أحياناً كالعجلي.

واختلف في تفسير مراد الذهبي من هذه العبارة، وفي مرتبة الراوي الذي تقال فيه، فذهب بعضهم إلى اعتبارها بياناً لكون الراوي قد أشار إلى توثيقه بعض النقَّاد، فقد قال الجديع: «يكثر وقوع (وثِّق)، و(موثَّقٌ) عند المتأخرين، كالذهبي والهيثمي: فهذه عبارةٌ يجب البحث عن قائلها المجهول الذي بنيت له، وفي الغالب يكون مرادهم ابن حبان، فكأنَّهم لضعف الاعتماد على ما يتفرَّد به من التعديل يبنون العبارة للمجهول»[٢].

وذهب قسمٌ آخر إلى اعتبارها لفظةً خاصةً بالذهبي في الكاشف فقط، ومراده منها أن الراوي موَّثقٌ، ولكن درجته دون درجة من أطلَقَ فيه عبارة الثقة، ولذلك تجده يخالف حكمه على الراوي في كتبه الأخرى كميزان الاعتدال[٣].

ثانياً ـ الألفاظ التي انفرد بها ابن حجر:

اشترك ابن حجر مع الذهبي في جل ألفاظ الجرح والتعديل، ولكن انفرد الحافظ ابن حجر في تفسير بعض الألفاظ عمَّا تعارف عليه النقَّاد، ومنهم الذهبي، وهنا نبين المصطلحات التي انفرد بها ابن حجر عن الذهبي.

١ ـ مقبولٌ، لين الحديث:

إن الراوي الذي ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، فهو من يقال فيه «مقبول» عند الحافظ ابن حجر، يريد بها أن حديثه مقبولٌ عند المتابعة وغير مقبولٍ عند الانفراد، وهو

(١) وهـذا التفريـق بيـن المصطلحـات يفيـد في معرفة قيام التفاوت بين الرواة، قال الذهبي: «ليس من وثِّق مطلقاً كمن تُكلِّم فيه، وليس من تكلِّم في سوء حفظه واجتهاده في الطَّلب كمن ضعَّفوه، ولا من ضعَّفوه ورووا له كمن تركوه، ولا من تركوه كمن اتّهموه وكذّبوه، فالترجيح يدخل عند تعارض الروايات». الموقظة (ص: ٨١).

(٢) تحرير علوم الحديث (١/ ٥٢٢).

(٣) ينظر الكاشف (١/ ٧٤).

مصطلحٌ غير شائعٍ في الجرح والتعديل، والذي يرشد إليه المعنى اللغوي لهذه الكلمة هو أن الراوي المقبول هو من يُحتجُّ بحديثه، أي هو أحد رواة الأحاديث المقبولة، والجمهور يريدون بها القبول عند الانفراد فضلاً عنه عند المتابعة، ولكن هذا الاصطلاح قد بيَّن ابن حجر مراده به فلا محذور فيه، ولا مشاحة في الاصطلاح[(١)].

وأكثر ابن حجر من استخدامه، فعند احصاء هذه اللفظة في التقريب فقد بلغ عدد التراجم (١٥٠٢) راوياً، بنسبة (١٧٫٠١)، بالإضافة إلى استخدامها في تراجم النساء (٦٢) راويةً، بنسبة (٧٠٫٠)، وذكرها مضافةً إلى ما يفيد الجرح في موضعين، وفي الكاشف استخدمها الحافظ الذهبي (٣) مراتٍ فقط، بنسبة (٠٫٠٣)، وتوافق مع ابن حجر في أحدها فحكم كلاهما عليه بأنه مقبولٌ، ولكن الذهبي قال فيه: «مقبولٌ ولم يترك»[(٢)]، وقال ابن حجر في الآخرين :« مجهول الحال»[(٣)]، و:« صدوقٌ»[(٤)].

وهذا يوضح أنَّ الذهبي يريد من قوله مقبولٌ هو القبول العام، الذي يخالف الترك، وليس معنىً خاصاً كما هو الحال عند ابن حجر، ولذلك قال:« ولم يترك»، بينما عبَّر ابن حجر عن مراده من هذه العبارة فقال: «السادسة؛ من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبولٌ، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث».

واستخدم لفظ لين الحديث لدلالة على الراوي المقبول إذا انفرد ولم يتابع، مع قلة حديثه، ويوهم قوله في تفسير هذه المرتبة بأنّه يقسمها إلى قسمين: أولهما المقبول، وثانيهما لين الحديث؛ وهذا غير واقعٍ، فإنه لم يقله لا تصريحاً ولا تلميحاً، وذلك أن تقسيم مرتبةٍ معينةٍ من هذه المراتب إلى قسمين لهما حكمان مختلفان ينافي كونها مرتبةً واحدةً، ويقتضي تفريقها إلى مرتبتين، لكل مرتبةٍ حكمها، لأنَّ مرتبة الخبر المقبول عند المتابعة لوجودها، هو نفسه مرتبة الخبر المردود عند الانفراد، فيكونان مرتبةً واحدةً[(٥)].

---

(١) ينظر مصطلح «مقبولٌ» عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة (ص: ٢٤).

(٢) إسماعيل بن عبيد بن رفاعة بن رافع العجلاني، من الطبقة السادسة؛ الذين عاصروا صغار التابعين.

(٣) إسحاق بن عبيد الله بن أبى مليكة، من الطبقة السادسة؛ الذين عاصروا صغار التابعين .

(٤) إسحاق بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب، من الطبقة التاسعة من صغار أتباع التابعين.

(٥) ينظر معجم مصطلحات المحدثين (٥/ ١٥٩).

المثال الأوَّل:

حبيب بن أبي حبيبٍ؛ يزيد الجرمي الأنماطي (ت:١٦٢هـ)،من الطبقة السابعة؛ من كبار أتباع التابعين.

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): فيه لينٌ[١].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): صدوقٌ يخطىء[٢].

٢ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

أخرج له: البخاري في خلق أفعال العباد، ومسلم حديثاً، والنسائي ثلاثة أحاديث، وابن ماجه حديثاً.

٥ـ أقوال النقاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

قال أبو داود: قلت: لأحمد (ت:٢٤١هـ) حبيب بن أبي حبيب؟ قال: أرجو أن يكون صالح الحديث. كان عبد الرحمن يحدِّث عنه[٣]، وقال الأثرم سمعت أبا عبد الله يقول: ما أعلم بحبيب بن أبي حبيب بأساً[٤]، وقال حبان بن هلال: حدثنا حبيب بن أَبي حبيب الجرمي، ثقةٌ[٥]، وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[٦]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): أرجو أنَّه لا بأس به[٧].

---

(١) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١/ ٣٠٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٥٠).

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٣٤١)، وتذهيب التهذيب (٢/ ٢٠٣، رقم١٠٨٧)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٥٨).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٩٩)، وتذهيب التهذيب (٢/ ٢٠٣، رقم١٠٨٧).

(٥) التاريخ الكبير (٢/ ٣١٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ١٥٨). وحبان هو حبان بن هلال أبو حبيب الباهلي الكناني البصري (ت:٢٢٦هـ) روى عنه [ع]، قال عنه أَحمد بن حنبل: حبان إليه المنتهى في التثبت بالبصرة. تنظر ترجمته تهذيب الكمال (٥/ ٣٢٨)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٣٩).

(٦) الثقات (٦/ ١٧٨،)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ١٥٨).

(٧) الكامل (٢/ ٤٥١)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٢٠٣، رقم١٠٨٧)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٥٨).

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد (ت:١٩٣هـ) عن حبيبٍ... قلت كتبت عنه؟ قال: نعم، أتيته بكتابه فقرأ عليّ فرميت به، ثم قال: كان رجلاً من التجار ولم يكن في الحديث بذاك[١]، وقال ابن أبي خيثمة كان معنا كتاب حبيب ابن أبي حبيبٍ عن داود بن شبيب فنهانا يحيى بن معينٍ (ت:٢٣٣هـ) أن نسمعه منه[٢].

٦ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

قال الذهبي في تاريخ الإسلام: فيه لينٌ ما، قد غمزه أحمد، وقدح فيه يحيى القطّان[٣]، وهو في صحيح مسلمٍ، ولذلك أشار إلى أنَّه لينٌ، ولم يقدح فيه، وابن حجر حكم بأنَّه يخطئ في روايته، مع صدقه، وهذه الصيغة تشعر بجرحه جرحاً خفيفاً، ولها استخدامٌ خاصٌ عند ابن حجر كما مرَّ ذكره في مراتب التعديل، ولكنها مجملةٌ فتحتاج إلى بيانٍ، ولا بد من تتبعٍ لِأحاديث الراوي الموصوف بها، والذهبي علَّل سبب تليينه بأنَّ أحمد غمزه.

۞ ۞ ۞

ثالثاً ـ الموازنة بين ألفاظ الجرح والتعديل في «الكاشف» و «تقريب التهذيب»:

عبارة الجرح أو التعديل: هي الوصف الذي يعبِّر به الناقد عن المرتبة التي اجتهد في كونها تصوّر حال الراوي مطلقاً، أو في أغلب أحواله، والناقد في ذلك يتكلَّم بحسب اجتهاده، وقُوَّة معارفه، فإن بدر خطؤه في نقده، فله أجرٌ واحدٌ، وتُحاكم عدالة الراوي وضبطه انطلاقاً من هذه الألفاظ، وبناءً عليها[٤]، فلا يُوصف أهل مرتبةٍ بصفةِ مَن فوقهم ولا بصفة مَن دونهم، وذلك لأنَّ لأهل كلّ مرتبةٍ أحكاماً وأوصافاً تختص بها، فلا يقال فيمن جعله الذهبي وابن حجر في المرتبة الأخيرة من الجرح، ووصفاه بأنّه «كذابٌ» جزماً؛ بأنّه متهمٌ بالكذب؛ لأنَّ الأولى تفيد أنَّه معروفٌ به، والثانية تفيد أنَّه متهمٌ به، وليس ثابتاً في حقه،

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٩٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٢٠٣، رقم١٠٨٧)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٥٨).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٩٩)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ١٥٨).

(٣) تاريخ الإسلام (٤/ ٣٢٥).

(٤) ينظر الموقظة (ص: ٨٤).

وهذا يفيد عند المفاضلة بين الرواة، والترجيح بينهم، ولا نحكم على رواية الراوي مِن مرتبةٍ معينةٍ بحكمٍ يقتضيه صاحب مرتبةٍ أخرى، فلا تقول في الراوي بأنَّه «متروك الحديث» فقط، لأنَّ من تُرك حديثه يقتضي الحكم بكونه في أكثر من مرتبةٍ، ويلزم الناقد الاعتناء بالبيان والتفصيل فَراراً من إيقاع من لا يعرف الاصطلاح في اللبس كما نبَّه البقاعي في نكته[1].

لقد انفرد الذهبي بعبارةٍ من عبارات النقد عن ابن حجر؛ والذي بالمقابل انفرد بعبارات المرتبة السادسة فقط عن الذهبي، وتقابلت العبارات التي انفرد بها كلٌّ منهما في أكثر من ستمئة ترجمةٍ، للدلالة على مرتبة الراوي الذي انفرد ابن حبان في ذكره في كتاب الثقات.

ممَّا يجعلنا نعتقد بأن السبب الداعي لهذه العبارات هو التعامل مع منهج ابن حبان في النقد، ونعتقد لهذا الترادف والاستطراد أنهما مترادفتان في الدلالة على مكانة الراوي، وإن اختلفت وجهات نظر الحافظين في قيمة أحكام ابن حبان النقدية.

وفي الموازنة بين الكتابين يلاحظ خروج الحافظين عن منهجهما في استخدام الألفاظ النقدية، حتَّى وصف منهجهما بالاضطراب، وممَّا لا بد من بيانه والتساؤل حياله، هل تعدُّ مخالفة الناقد لاستخدامه المصطلح الذي بين معناه نقضاً لقاعدته العامة التي نص عليها؟

إن الذي يتجه له البحث أنَّ هذه المخالفات لا تخل بالاستخدام العام، وأنَّ القاعدة العامة لا تنقض بذلك، وقد أسرف بعض الباحثين في نقض الكثير من القواعد، وقدَّم استدراكاتٍ واستثناءاتٍ على تفسير ابن حجر لعباراته، أو على استخدام الذهبي لكثيرٍ من العبارات محتجاً بأنَّه استخدمها عدّة مراتٍ بما لا يتناسب وتفسيره لها.

ويمكن تعليلها بما يأتي:

١ـ الخروج عن التفسير المنصوص عليه، أو القاعدة العامة لاستخدام العبارة عائدٌ إلى قرينةٍ صارفةٍ عن هذا الاستخدام راعاها الذهبي أو ابن حجر، واقتضت هذه المخالفة.

٢ـ نقد الرواة غير خاضعٍ لضوابط حدِّيةٍ تقتضي مخالفتها نقض هذه القواعد، وإنما هو خاضعٌ للكثير من الاعتبارات التي يعسر حصرها بقاعدةٍ واحدةٍ.

---

(١) ينظر النكت الوفية (١/ ٥٨٩).

٣ـ كثرة المترجم لهم وتفاوت طبقاتهم والاعتبارات التي يحكم عليهم في ضوئها تقتضي وقوع التفاوت بين منهج الناقد في تطبيق العبارات النقدية.

٤ـ يرجع التفاوت أحياناً إلى وهم الناقد عن القاعدة العامة التي نص عليها.

والألفاظ التي دار الخلاف فيها في الحكم على الرجال المختلف فيهم جرحاً وتعديلاً بين كتابي «الكاشف» و«تقريب التهذيب» دائرةٌ بين ألفاظ المرتبة الثانية عند الذهبي، والثالثة عند ابن حجر، من مراتب التوثيق، وهم من قيل فيهم «ثقةٌ» مفردةً، وبين المرتبة الثالثة عند الذهبي، والتاسعة في «تقريب التهذيب»، من مراتب الجرح، فليس في مراتب الرواة الذين وقع الخلاف فيهم من كانت مرتبته من أردأ مراتب الجرح، وهذا ملحظٌ مهمٌ لا بد من اعتباره.

وقد تداخلت عبارات النقد التي استخدمها الذهبي وابن حجر فحملت أكثر من معنى وأدَّتْ أكثر من وظيفة، فالتفريق الذي ذكرناه بين الألفاظ والمراتب عند كلٍّ منهما، يُستدرك عليه كثير المواضع التي لم يتحدد فيها الفئة النقدية التي ينتمي إليها المصطلح النقدي، وذلك بسبب تداخل معاني الجرح والتعديل في بعض ألفاظ الذهبي وابن حجر النقدية، وسعة المادة النقدية التي حاولا إبرازها بصورة مختصرة، وسنذكر بعض الأمثلة لإجلاء هذه الصورة وتوضيحها.

المثال الأوَّل:

روَّاد بن الجراح، أبو عصام العسقلاني أصله من خراسان، من الطَّبقة التَّاسعة؛ من صغار أتباع التَّابعين.

قال الذهبي: وثَّقه ابن معينٍ، له مناكير. ضُعِّف[1].

قال ابن حجر: صدوقٌ اختلط بأخرةٍ فتُرك، وفي حديثه عن الثوري ضعفٌ شديدٌ[2].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له ابن ماجه حديثين.

---

(١) الكاشف (١/ ٣٩٨، رقم ١٥٩٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢١١، رقم ١٩٥٨).

٢ـ أقوال النقاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال يحيى بن معينٍ (ت:٢٣٣هـ) ثقةٌ[١]، وقال أيضاً: ثقةٌ مأمونٌ، وقال مرّةً: ليس به بأسٌ إنَّما غلط في حديثٍ عن سفيان[٢]، وفي سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ت:٢٤١هـ) قال: كان صاحب سنةٍ... وقال مرةً: صدوقٌ فيما أرى، وذكره مرةً أخرى فقال: إنّ في حديثه خطأً [٣]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): هو مضطرب الحديث تغيَّر حفظه في آخر عمره وكان محلّه الصدق، وقال ابن أبي حاتمٍ: أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يُحوَّل من هناك[٤]، وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته وقال: يُخطئ ويخالف[٥].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال البخاري (ت:٢٥٦هـ): كان قد اختلط، لا يكاد أن يقوم حديثه[٦]، وليس له كثير حديثٍ قائمٌ[٧]، وقال محمد بن عوف الطائي (ت:٢٧٢هـ)[٨]: دخلنا عسقلان فإذا بروَّاد قد اختلط[٩]، وذكر ابن أبي حاتمٍ له حديثاً، ونقل قول أبيه: حديثٌ باطلٌ، لعلّهم لقّنوا روَّاداً، وأدخلوا عليه[١٠]، وقال الفسوي

(١) تاريخ ابن معين ـ رواية الدارمي (ص: ١١٠)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٩).

(٢) تاريخ دمشق (١٨/ ٢٠٨)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٩).

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٥٠)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٩).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٥٢٤)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٩).

(٥) الثقات (٨/ ٢٤٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٩).

(٦) التاريخ الكبير (٣/ ٣٣٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٩).

(٧) تاريخ دمشق (١٨/ ٢٠٨)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٩). ولم أعثر عليه في كتاب البخاري.

(٨) محمد بن عوف بن سفيان الطائي، أبو جعفر و يقال أبو عبد الله، الحمصي. من أوساط الآخذين عن تبع الأتباع. كان مُحدث حِمْصَ. سمع من أهل الشام والعراق وسمع منه أَحْمَد بن حنبل وكان يسأله عَنِ الرجال من أهل بلده . تنظر ترجمته طبقات الحنابلة (١/ ٣١٠) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٦١٣).

(٩) إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٥، رقم١٦١٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٩).

(١٠) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٤٦٩).

(ت:٢٧٧هـ): ضعيف الحديث[١].

وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ): ليس بالقوي، روى غير حديثٍ منكرٍ، وكان قد اختلط[٢]، وقال الساجي (ت:٣٠٧هـ): عنده مناكير[٣]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): لروَّاد بن الجراح أحاديث صالحةٌ وإفراداتٌ وغرائبٌ ينفرد بها عن الثوري، وغير الثوري وعامَّة ما يروي عن مشايخه لا يتابعه الناس عليه، وكان شيخاً صالحاً، وفي حديث الصالحين بعض النكرة إلا أنَّه ممَّن يُكتب حديثه[٤]، وقال الأزدي (ت:٣٧٤هـ) كل ما يحدِّث به عن سفيان خطأٌ يخالف أصحاب سفيان[٥]، وقال أبو أحمد الحاكم (ت:٣٧٨هـ): تَغيَّر؛ فحدَّث بأحاديث لم يتابع عليها، وسنّه قريبٌ من سن سفيان الثوري، ولم يكن بالشام أكبر سناً منه من أقرانه[٦]، وقال الدرقطني (ت:٣٨٥هـ): متروكٌ[٧].

وقال الخليلي(ت:٤٤٦هـ): مشهورٌ، قال الحفاظ: كثيراً ما يُخطئ... يتفرَّد بحديث ـ عن سفيان الثوري ـ ضعّفه الحفاظ في ذلك الحديث؛ وخطؤوه [٨]، وقال الذهبي: لينٌ[٩].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

يظهر في هذا المثال التداخل بين مراتب التعديل والتجريح، واستخدام الحافظين لعباراتٍ أكثر من مرتبةٍ للدلالة على حال الراوي، وهذه العبارات من العبارات المركبة؛ التي تضم التعديل والتجريح، وهذه العبارات لا يمكن ضبطها في مرتبةٍ واحدةٍ، وإنما هي خاضعةٌ للقرائن والأحوال، فتنصيص الذهبي وابن

(١) المعرفة والتاريخ (٣/ ٣٧٧) وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٩).

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٤٠)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٩).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٥، رقم١٦١٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٩).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ١٢٠، رقم٦٨٤)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٩).

(٥) الضعفاء والمتروكون (١/ ٢٨٦).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٥، رقم١٦١٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٩).

(٧) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٨)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٩).

(٨) الإرشاد (٢/ ٤٧٠).

(٩) المقتنى في سرد الكنى (١/ ٣٩٨) وقال في المغني في الضعفاء: «وثَّقه ابن معينٍ بالشدة، وَضعفه الدارقطني، وقال أبو حاتمٍ محله الصدق. وله خبرٌ منكرٌ عن سفيان» (١/ ٢٣٣).

حجر على مراتب للتعديل وأخرى للتجريح ليس يعني استبعاد خروجهما عنها لغايةٍ من الغايات، وأسمى هذه الغايات الحكم على الراوي بما يليق به دون إسرافٍ في التعديل أو تشددٍ في الجرح، وملاحظة هذه الغاية أرجى في المنهج العلمي المعتدل من الالتزام بقوالب العلم، وترك الاجتهاد فيها.

۞ ۞ ۞

ويتأكد ذلك بمثالنا الثاني من حيث سعة المادة النقلية المتوفرة، وتعدد طبقات النقاد الذين نقلت عنهم أحكاماً نقدية:

المثال الثاني:

علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري (ت:١٣١هـ)، من الطبقة الرَّابعة؛ وهي طبقةٌ تلي الوسطى من التابعين.

قال الذهبي: أحد الحفاظ وليس بالثبت، قال الدارقطني لا يزال عندي فيه لينٌ[(١)].

قال ابن حجر: ضعيفٌ[(٢)].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له البخاري في الأدب المفرد، ومسلمٌ حديثاً مقروناً بثابت البناني، وأبو داود أحد عشر حديثاً، والترمذي اثنين وعشرين حديثاً، والنسائي حديثين، وابن ماجه أربعةً وعشرين حديثاً.

٢ـ أقوال النقاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال ابن أبي حاتمٍ: نا عمر بن شبة قال: حدثنى أبو سلمة قال: قلت لحماد بن سلمة (ت:١٦٧هـ) إنَّ وهيباً زعم أنَّ علي بن زيدٍ لا يحفظ الحديث، فقال: وهيب كان يقدر على مجالسة علي بن زيدٍ! إنَّما كان يجالس علياً وجوه الناس[(٣)]، وقال حماد (ت:١٦٧هـ): قال علي بن زيدٍ ربَّما حدَّث الحسن ـ أي البصري ـ

(١) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢/ ٤٠، رقم ٣٩١٦).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٠١، رقم ٤٧٣٤)

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ١٨٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣)، علق الذهبي فقال: «**صَدَق وُهَيْبٌ، وما أجاب حمادٌ بطائلٍ**»، ووهيب هو: وُهَيْبُ بن خالد بن عَجْلانَ الْبَاهِلِيُّ، مَوْلاهُمُ، الْبَصْرِيُّ الْكَنَانِيُّ (ت:١٦٥هـ)، قال ابن سعد:=

بالحديث أسمعه منه، فأقول يا أبا سعيد أتدري من حدَّثك؟ فيقول: لا أدري؛ إلا أنَّه سمعته من ثقةٍ. فأقول: أنا حدَّثتك[1]، وقال الفلَّاس: كان عبد الرحمن بن مهديٍّ (ت:١٩٨هـ) يُحدِّث عن الثوري وابن عيينة وحماد بن سلمة وحمَّاد بن زيد عنه[2].

وقال عبيد الله بن معاذ (ت:٢٣٧هـ)[3]: حدَّثَني أبي عن شعبة، عن علي بن زيد قبل أن يختلط[4]، وقال العجلي (ت:٢٦١هـ): يُكتب حديثه، وليس بالقوي، وكان يتشيَّع، وقال مرةً: لا بأس به[5]، وقال يعقوب بن شيبة (ت:٢٦٢هـ): ثقةٌ، صالح الحديث، وإلى اللين ما هو[6]، وقال الفَسوي (ت:٢٧٧هـ): اختلط في كبره[7]، وقال الترمذي (ت:٢٧٩هـ): علي بن زيدٍ صدوقٌ إلا أنَّه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره[8]، وقال البزار (ت:٢٩٢هـ): علي بن زيدٍ تكلَّم فيه شعبة، وقد روى عنه جُلَّةٌ: يونس بن عبيد، وابن عون، وخالد الحذّاء[9].

= سُجِنَ وُهَيْبٌ فذهب بصره، وكان ثقة حجة، يملي من حفظه، وقال أبو حاتم :« يُقَالُ: إِنَّه لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بعد شُعْبَةَ أَعْلَمَ بِالرِّجالِ منه» تنظر ترجمته تاريخ الإسلام (٤/ ٥٣٧).

(١) الكامل (٦/ ٢١٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٤٥٨، رقم٤٧٧١)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ١٨٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٤٥٨، رقم٤٧٧١)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٣) هو عبيد الله بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري، أبو عمرو البصري (ت:٢٣٧هـ) ثقةٌ حافظٌ رجَّح ابن معينٍ أخاه المثنى عليه، قال ابن أبي حاتمٍ: «روى عن أبيه، وعن معتمر بن سليمان؛ سمعت أبي يقول ذلك، وسمعته يقول: هو ثقةٌ. روى عنه أبي وأبو زرعة». وحديثه عند (خ م د س). الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٥)، وينظر الكاشف (١/ ٦٨٦، رقم ٣٥٨٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٧٤، رقم ٤٣٤١).

(٤) الضعفاء (٣/ ٢٢٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٤٥٨، رقم٤٧٧١)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٥) الثقات (ص: ٣٤٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٦) تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٣٤، رقم٤٠٧٠)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٤٥٨، رقم٤٧٧١)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٧) المعرفة والتاريخ (٣/ ٧٣).

(٨) سنن الترمذي (٤/ ٣٤٣)، وقال عن الطريق الذي رواه ابن جدعان: «حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه.» وكان قد ذاكر البخاري بهذا الحديث، وهو قول النبي ﷺ: «**يا بني، إن قدرت أن تصبح وتمسي ليس في قلبك غشٌّ لأحدٍ فافعل**». فلم يعرفه. وانظر تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٩) مسند البزار (١/ ٧٦).

وقال الساجي (ت:٣٠٧هـ): كان من أهل الصدق ويُحتمل لرواية الجُلَّة عنه، وليس يجري مجرى من أُجمع على ثبته[١]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): ولعلي بن زيدٍ غير ما ذكرت من الحديث، أحاديث صالحةٌ ولم أر أحداً من البصريين وغيرهم امتنعوا من الرِّواية عنه، وكان يغالي في التَّشيع في جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يُكتب حديثه[٢].

وقال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): صالح الحديث[٣]. ولد أعمى كقتادة، وكان من أوعية العلم، وأحد الحفاظ على تشيعٍ قليلٍ فيه، وسوء حفظٍ يغضه من درجة الإتقان[٤]، وقال مغلطاي (ت:٧٦٢هـ): قال الطوسي[٥]: صدوقٌ إلا أنَّه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره، وصحَّح هو والترمذي حديثه في كتابيهما[٦].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال حماد بن زيدٍ (ت:١٧٩هـ): كان علي بن زيدٍ يحدثنا اليوم بالحديث، ثم يحدثنا غداً، فلكأنَّه ليس ذلك[٧]. وكان يَقْلِب الأحاديث[٨]، وقال يزيد بن زريعٍ (ت:١٨٢هـ): رأيت علي بن زيدٍ، ولم أحمل عنه؛ فإنَّه كان رافضياً[٩]، وقال سفيان بن عيينة (ت:١٩٨هـ): وهبت كتاب ابن جدعان، فقيل لسفيان لِم وهبته؟

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٣٢٣، رقم٣٧٨٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٢١٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٣) المغني في الضعفاء (٢/ ٤٤٧).

(٤) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٠٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٤٥٨، رقم٤٧٧١).

(٥) هو الحَسَنُ بنُ عَلِيِّ بنِ نَصْرٍ أَبو عَلِيٍّ الطُّوْسِيُّ، المُلَقَّبُ: بِكَرْدُوشٍ (ت:٣١٢هـ)، رَوَى عَنْهُ: شَيْخُهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ حِكَايَاتٍ، وَحَدَّثَ بِهَرَاةَ، وَبِقَزْوِيْنَ. وَلَهُ تَصَانِيْفُ تَدُلُّ عَلَى عِلْمِهِ وَمَعْرِفَتِهِ بِهَذَا الشَّأْنِ. تنظر ترجمته تاريخ جرجان (ص: ١٤٣)، وأخبار أصبهان(١ / ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٦)

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٣٢٣، رقم٣٧٨٦).

(٧) الجرح والتعديل (٦/ ١٨٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٤٥٨، رقم٤٧٧١)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٨) الضعفاء (٣/ ٢٢٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٤٥٨، رقم٤٧٧١)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٩) الكامل (٦/ ٢١٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٤٥٨، رقم٤٧٧١)، وابن زريع هو: يزيد بن زُرَيْع، العيْشيّ البصْريّ أبو معاوية (ت:١٨٢هـ). قال أحمد بن حنبل: كان رَيْحانة البصرة، ما أتقنه وما أحفظه!. وقال نصر الجَهْضَميّ: رأيتُ يزيد بن زَرِيع فِي النوم، فقلتْ: ما فَعل اللهُ بك؟ قال: دخلتُ الجنة. قلت: بماذا؟ قال: بكثرة الصلاة، وقال بعضهم: كان أبوه زُرَيع والي الأُبُلّه، مات عن خمسمائة ألف ما أخذ منها يزيد حبة« تنظر ترجمته تاريخ الإسلام (٤/ ١٠٠٥).

قال: قد كنت حفظته، ولم أر أني أنساه، وكنت أريد أثبت منه[١]. وقال: كتبت عن علي كتاباً كبيراً، فتركته زهداً فيه[٢]، وقال الفلَّاس: كان يحيى بن سعيدٍ (ت:١٩٨هـ) يتقي الحديث عن عليٍّ. فسألته مرةً عن حديثٍ لعليٍّ؟ فقرأ الإسناد ثم تركه، وقال: دعه[٣].

وقال ابن سعدٍ (ت:٢٣٠هـ): كان كثير الحديث، وفيه ضعفٌ، ولا يحتجّ به[٤]، وقال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): ليس بذاك القوي[٥]. وقال مرَّةً: ليس بحجةٍ[٦]، ضعيفٌ[٧]، وقال ابن المديني (ت:٢٣٤هـ): ضعيفٌ عندنا[٨]، وقال أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ): ليس هو بالقوي؛ روى عنه الناس[٩]، ليس بشيءٍ[١٠].

ونقل البخاري (ت:٢٥٦هـ) عن شعبة أنَّه قال: كان علي رفّاعاً[١١]، وقال الجوزجاني (ت٢٥٩هـ): واهي الحديث، ضعيفٌ، لا يحتج بحديثه[١٢]، وقال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): ليس بقويٍّ[١٣]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): ليس بقويٍّ يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إلي من يزيد بن أبي زياد، وكان ضريراً، وكان يتشيع[١٤].

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ١٨٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٤٥٨، رقم٤٧٧١)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٢) الضعفاء (٣/ ٢٢٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٤٥٨، رقم٤٧٧١)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ١٨٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٤) الطبقات الكبرى ط العلمية (٧/ ١٨٧)، وينظر تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٥) تاريخ ابن معين ـ رواية الدارمي (ص: ١٤١)، وينظر تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٦) الجرح والتعديل (٦/ ١٨٦)، وتذهيب التهذيب (٦/ ٤٥٨، رقم٤٧٧١)، وينظر تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٧) الضعفاء (٣/ ٢٢٩)، «وسئل يحيى عن عاصم بن عبد الله وابن عقيل وعلي بن زيد بن جدعان، فقال: علي بن زيد أحبهم إلي. وقال أيضاً: كان شعبة يُحدِّث عن علي بن زيدٍ». الكامل (٦/ ٢١٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٨) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٥٧).

(٩) الجرح والتعديل (٦/ ١٨٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٤٥٨، رقم٤٧٧١)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(١٠) الكامل (٦/ ٢١٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٤٥٨، رقم٤٧٧١)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(١١) التاريخ الكبير (٦/ ٢٧٥)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(١٢) الكامل (٦/ ٢١٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(١٣) الجرح والتعديل (٦/ ١٨٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٤٥٨، رقم٤٧٧١)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(١٤) الجرح والتعديل (٦/ ١٨٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٤٥٨، رقم٤٧٧١)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

وقال النسائي(ت:٣٠٣هـ): ضعيفٌ[١]، وفي إكمال مغلطاي: ليس بالقوي[٢]، وقال أبو بكر بن خزيمة (ت:٣١١هـ): لا أحتج به لسوء حفظه[٣]، وقال ابن حبَّان (ت:٣٥٤هـ): كان شيخاً جليلاً، وكان يهم في الأخبار ويخطئ في الآثار حتَّى كثر ذلك في أخباره، وتبيَّن فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير، فاستحق ترك الاحتجاج به[٤]، وقال الدَّارقطني (ت:٣٨٥هـ): أنا أقف فيه لا يزال عندي فيه لينٌ[٥].

وقال ابن الجارود (ت:٣٠٧هـ): ليس بشيءٍ. وفي موضع آخر: ليس بحجةٍ[٦]، وقال أبو أحمد الحاكم (ت:٣٧٨هـ): ليس بالمتين عندهم[٧].

وقال ابن القيسراني (ت:٥٠٧هـ): متروك الحديث[٨]، وقال النووي (ت:٦٧٦هـ): ضعيفٌ عند المحدِّثين[٩]، وقال مغلطاي: قال ابن عبد الرحيم التبان: ليس بالقوي[١٠].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها

تمتاز ترجمة علي بن زيد بن جدعان بتوفر الكثير من القرائن التي ينبغي ملاحظتها، واستبيان عمل الذهبي وابن حجر في ظل كل هذه القرائن، ويمكن تلخيصها بما يأتي:

١ـ توافر مادةٍ نقديةٍ خصبةٍ في ترجمته.

٢ـ تعدد طبقات النقَّاد الذين نقل عنهم ألفاظاً نقديةً، وفي نظرةٍ على تاريخية النقد فيه، يجد المتتبع كلاماً لأقرانه وتلاميذه، حتِّى يصل إلى المتأخرين.

---

(١) سنن النسائي (٧/ ٢٩)، وينظر تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٣٢٣، رقم٣٧٨٦).

(٣) تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٣٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٤٥٨، رقم٤٧٧١)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٤) المجروحين (٢/ ١٠٣)، وينظر تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٥) سؤالات البرقاني (ص: ٥٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٤٥٨، رقم٤٧٧١)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٣٢٣، رقم٣٧٨٦).

(٧) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (٣/ ٢٧٧)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٣).

(٨) تذكرة الحفاظ لابن القيسراني (ص: ١٤٨).

(٩) تهذيب الأسماء واللغات النووي (ص: ٤٨٢).

(١٠) إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٣٢٣، رقم٣٧٨٦)، والتبان هو محمد بن عبد الرحيم التبان لم أقف على ترجمته.

٣ـ كثرة الرواة عن علي ابن جدعان مع جلالتهم، وفيهم من عرف بتشدده في الرجال.

٤ـ إكثار أصحاب السنن الرواية عنه، ورواية مسلمٍ عنه في صحيحه مقروناً.

ومع ذلك لم يجزم الذهبي بالحكم عليه ، وفرَّق بين من يقال فيه حافظٌ، وبين من يقال فيه ثبتٌ، وهذه الألفاظ يستعملها النقاد وتقوم مقام قولهم «ثقةٌ»، ولكن الذهبي استخدمها للدلالة على الخلاف الحاصل في ابن جدعان، وشدة النزاع بين النقاد فيه.

وابن حجر اتجه به المقام إلى القول بضعفه، وذلك لأنَّ النقاد المعدلين والمجرحين ألمحوا إلى سوء حفظه، أو تغيره بأخرةٍ.



وبعد هذا التفصيل لضوابط الجرح والتعديل عند الحافظين، ومعرفة ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبه عند كلٍّ منها، ننتقل إلى بيان الطرق التي استخدمها الذهبي وابن حجر للتعبير عن مراتب الرواة، ودور هذه الألفاظ في الاختلاف بين أحكامهما، وقد خصَّصنا الفصل الثاني للتركيز على هذا الجانب لما له من أثرٍ كبيرٍ على توصيف منهجهما.



الفصل الثاني

الموازنة بين الكاشف والتقريب في دلالة نص الحكم على مرتبة الرُّواة وأساليبه

ويشتمل على المطالب الآتية:

*** المبحث الأول: الموازنة بين الكاشف والتقريب في الجزم بالحكم على الرواة المختلف فيهم وعدمه:**

*** المبحث الثاني: الموازنة بين الكاشف والتقريب في صياغة اللفظ مفرداً أو مركباً في الحكم على الراوي ودلالته:**

*** المبحث الثالث: الموازنة بين الكاشف والتقريب في القول المختار للحكم على الرواة:**

الفصل الثاني
الموازنة بين الكاشف والتقريب في دلالة نص الحكم على مرتبة الرُّواة وأساليبه

إن إمعان النَّظر في أقوال النقَّاد والنصوص المنقولة عنهم مهمٌ جداً بالنسبة للدارس ، بحيث يأخذ من النَّص دلالته المناسبة، ويضعه في موضعه المراد منه بلا تساهلٍ أو تشدُّدً بقدر الإمكان، والمتلقي للنص المنقول في الحكم على الراوي، لا يصل إلى مقام الاستدلال بالقول، إلا بعد جَزْمه بثبوته إلى مَن نُسب إليه، وتَأَهُّل قائله للحكم على الرواة وتزكيتهم، وتأكده من عدم وقوع تحريفٍ فيه، أو سقوط شيءٍ منه.

وإن النظر في دلالة النص ومدى فائدته يتقدمه شيئان مهمَّان:

الأول: أن يتعيَّن كون النص مقصوداً به النقد أو ليس مقصودًا به ذلك، فهناك نصوصٌ عند التمعن لا صلة لها بالجرح أو التعديل، وتتعلق بأمورٍ أُخرى في الراوي أو المروي، فيذكرها بعض الأئمة الذين جمعوا أقوال النقَّاد في الرواة، وتكون حكايته لهذه الأقوال مبنيَّةً على فهمه لها[1]، فالنص يعتريه إلى أن يصل إلينا شيءٌ من التغيير، وهذا التغيير قد يُبعد النص عن المعنى الذي أراده منه قائله، ويمكن أن يكون تأثير هذا التغيير محدوداً؛ كأن يطلقه وهو مقيدٌ، أو يقيده وهو مطلقٌ[2].

ويمكن إجمال صور التغيير الواقعة في نصوص أئمة الجرح والتعديل بما يأتي[3]:

١ـ حكاية معنى النص، بأن يقوم الناقل للنص بالتعبير عن نص الإمام بعبارةٍ من عنده تُعبِّر عمَّا فهمه من هذا النص، بغرض الاختصار أو لسببٍ آخر، وكثيراً ما يقع هذا من تلامذة النقَّاد؛ كالإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معينٍ، وغيرهم، فيما ينقلونه عن شيوخهم، أو فيما ينقله تلاميذهم عنهم، ويستخدم

---

(١) ينظر الجرح والتعديل (ص: ٤٠٢).

(٢) ينظر الجرح والتعديل (ص: ٣٤٨).

(٣) ينظر الجرح والتعديل (ص: ٣٥٦).

التلاميذ في هذا التغيير على الأغلب عباراتٍ متداولةً كثيراً في كتب الجرح والتعديل، وخصوصاً كتب السؤالات؛ كأن يقول التلميذ في حكاية النص: سألت عنه فلاناً فقوَّاه، أو أثنى عليه، أو ضعَّفه، أو وهَّاه، ونحو ذلك من العبارات [1].

٢ـ اختصار النص، عند جمع روايات نصٍ من نصوص أئمة الجرح والتعديل ومقارنتها، فقد يظهر إسقاط جزءٍ منه، بسبب الناقل للنص بغرض الاختصار، أو يقع منه ذلك سهواً أو عمداً، فعلى الباحث أن يحرص بالوقوف على أتم روايةٍ للنص الذي يريد الاستفادة منه، فقد يجد في تمامه ما يقيده أو يفسِّره، أو يُنزله على حالةٍ معينةٍ، قال السخاوي: «ينبغي حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها، ليتبيَّن ما لعلَّه خفي منها على كثيرٍ من الناس»[2].

٣ـ تحريف النص، قد يتعرَّض نص إمامٍ من أئمة الجرح والتعديل للتصحيف والتحريف، ممَّا يُبعد النص عن مراد قائله، ويعيق المتلقي عن الوصول إلى الثقة اللازمة للجزم بالحكم، ويقع التحريف في النسخ المخطوطة، بسبب سهو الناسخ، أو رداءة النسخة، كما يقع بكثرةٍ في النسخ المطبوعة.

٤ـ جمع النص أو تفريقه، يتعرَّض النص للجمع أو التفريق بين الأقوال المنقولة عن أئمة الجرح والتعديل، ويقع هذا بأن يجمع راوي القول كلام الناقد المتعدِّد في الراوي الواحد، والذي قاله في مناسباتٍ مختلفةٍ، فيجعلها قولاً واحداً، أو يجمع الناقد في الحكم بين راويين، فيفرِّقهما الناقل ويجعل القول في ترجمة أحدهما.

ثانياً: فهم نصوص أئمة الجرح والتعديل على أساس مصطلحاتهم الخاصَّة بهم، لا على أساسٍ آخر؛ كالرجوع بها إلى أصل اللغة، فإن لم يكن الإمام قد وضَّح مراده بهذه الكلمة على وجه التحديد، فتُفسَّر بمساعدة قرائن الأحوال مع التأني الشديد في التفسير، وقراءته في ضوء احتمالاتها المتعددة، حتَّى يحصل الاطمئنان للمعنى الذي فُهم منه وفسِّرت في ضوئه، فربَّما نقل النص من الجرح إلى التعديل، أو العكس، وربَّما فُسِّر بما لا يقتضيه مراد قائله[3].

---

(١) قال الشيخ إبراهيم اللاحم :«وحكاية آراء النقاد من قبل تلامذتهم أو من جاء بعدهم من القضايا المهمة في باب الجرح والتعديل، ولم تتناول في دراسةٍ مستفيضةٍ، تجمع شتاتها، وتدرس ألفاظها، وتبين أثرها».

(٢) فتح المغيث (٢/ ١٢٨).

(٣) ينظر الجرح والتعديل (ص: ٤٠٢).

وإن الكشف عمَّا يعتري النص من الملابسات، ومعرفة أسبابها وطرق الكشف عنها، تشكَّلت نواته في العصور المتأخرة عن عصر النقد، وتجلَّت بشكلٍ واضحٍ على يد الحافظين الذهبي وابن حجر العناية بأقوال النقَّاد ودراستها والاجتهاد فيها وتوظيفها عند دراسة حال الراوة، فهما يُعدَّان أوسع المحدِّثين اجتهاداً في باب التراجم، ودراسة أقوال أئمة الجرح والتعديل.

وقامت دراساتهم على اتباع أساليب متنوعةٍ من أجل الاجتهاد بين أقوال النقَّاد وتمحيصها، وإثباتها إلى قائليها، للحكم على الرواة، واستخلاص أحكامٍ عامَّةٍ وخاصَّةٍ في الجرح والتعديل، وإن كتابَي «الكاشف» للذهبي، و«تقريب التهذيب» لابن حجر يقدِّمان صورةً واضحةً عن مقدرتهما على الاستنباط والدِّراسة والاختصار الدَّقيق النَّاتج عن الدِّراسة المعمَّقة لشرائط الجرح والتعديل، وأساليب النقَّاد ومناهجهم في التَّعبير عن مراتب الرُّواة.



المبحث الأول

الموازنة بين الكاشف والتقريب في الجزم بالحكم على الرواة المختلف فيهم وعدمه:

إن وسائل الحكم على الرواة لدى النقَّاد قد تتعارض، فيحتاج الناقد إلى موازنةٍ دقيقةٍ بين الأقوال، لذلك احترز المحدِّثون في صيغة التعبير عن مرتبة الراوي وبيان حكمها، وراعوا أثرها على المتلقي وعلى الراوي الذي قِيلت فيه، واستخدموا في سبيل ذلك عدداً من الوسائل لم تترك جانباً في الجرح والتعديل إلا وتطرقت إليه، وهذا يفسِّر اتفاق الأئمة في الحكم على كثيرٍ من الرواة، فإمَّا معدَّلٌ أو مُجَرَّحٌ، وإن اختلفت مرتبته وتفاوتت لديهم، فذلك يعود لاعتباراتٍ أُخرى.

وقد يختلف رأي الناقد في الراوي الواحد بين زمانٍ وزمانٍ، أو بين كتابٍ وكتابٍ، وسنقف على أمثلةٍ لذلك عند الحافظين الذهبي وابن حجر في معرض دراسة الأمثلة.

كل هذا أحوج النقَّاد إلى التأني في قراءة أقوال المتقدمين، فإننا نجدهم قد استخدموا أساليب متنوعةً في إصدار أحكامهم عند وجود ما يورث التردد، نعرض لها من خلال النقطتين الآتيتين:

*** المطلب الأول ـ الجزم بالحكم على الراوي:**

جعل النقَّاد للتفريق بين مراميهم في أحكامهم علاماتٍ يمكن للمتتبع لها أن يصل إلى طبيعة الحكم، وتحميل تبِعته للناقد صاحب الحكم[1]، وقد توسَّع بعض النقَّاد في استخدام ألفاظ الجرح والتعديل، والخروج بها عن الاصطلاح العام الموضوعة له، فكانت هذه الصيغ ولا تزال محط أنظار العلماء والدارسين المتأخرين، حتَّى تبلورت لديهم دراساتٌ توصَّلوا من خلالها إلى ملاحظة عبارات المحدِّثين، وعبروا عمَّا توصلوا إليه بأساليب مختلفةٍ؛ وكانت صياغة الحكم إحداها؛ فجاءت مترددةً بين الجزم باللفظ أو التمريض فيه.

والغاية من التمييز بين صيغ الجزم وغيرها، هو إيجاد الفارق بين الألفاظ التي أراد الناقد إثبات الحكم بها، وتوجهت عنايته إلى النتيجة المترتبة عليها، وبين صيغ التمريض التي تورث الشك وعدم

(١) صيغ التمريض وقواعد استعمالها عند المحدثين (ص: ٢).

التثبت[1]، و قد نبَّه الدكتور نور الدين عتر على أهمية مراعاة الصيغ ولزومية التَّنبُه إلى مرامي النقَّاد والمصنفين منها فقال: «ونودُّ أن ننبه إلى أنَّ قضية هذه الاصطلاحات، ليست مجرد ألفاظٍ تشرح، وقد مضى زمانها كما يُتوهم، حتَّى إن بعض الناس قد يغفلها ويتركها في زاوية الإهمال؛ بل إن لهذه الاصطلاحات صلةً قويةً بالهدف الأساسي لهذا العلم»[2].

ولم يتطرق المحدِّثون إلى تحديد صيغ الجزم في ألفاظ الجرح والتعديل، وإنما نجد لهذا إشارةً في تعريفهم لألفاظ الرواية والأداء[3]، ويمكن أن نعرِّفها بما يأتي:

الجزم لغةً: جزم الأمر جزماً إذا قطعه قطعاً لا عودة فيه، وأفعل ذلك جزماً أي حتماً لا رخصة فيه، وحكمٌ جزمٌ وقضاءٌ حتمٌ؛ أي لا ينقض ولا يرد، وجزم اليمين جزماً، أي أمضاها البتة[4].

ومقتضى المعنى اللغوي هو إرادة الأمر والتوجه إليه، وتوثيقه بما يفيد الالتزام بأثره، ولا يبعد من هذه الحيثية عن المعنى الاصلاحي.

والجزم اصطلاحاً: هو إبرام الحكم بألفاظٍ تدل على مرتبة الراوي جرحاً أو تعديلاً.

وقد استعان الذهبي وابن حجر بالتراكيب اللفظية للدلالة على تمكنهم من مادتهم العملية، وتحققهم من ثبوتها إلى قائليها، فصدرت عنهما أحكامٌ تُدلل على هذا المعنى، ويظهر التفريق بين حالتي الجزم وعدمه عند الحافظين الذهبي وابن حجر من خلال نقطتين:

١ـ تتبع هذه الدراسة لمصطلحات الجرح والتعديل في كتابيهما «الكاشف» و«التقريب».

٢ـ بالاستناد إلى كون بعض ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل لها معانٍ مفسَّرةٍ محدَّدةٍ تدل على مرتبة

---

(١) وقد أشار المزي في ديباجة تهذيبه عن هذا المعنى بقوله: «وما لم نذكر إسناده فيما بيننا وبين قائله؛ فما كان بصيغة الجزم فهو مما لا نعلم بإسناده عن قائله المحكيِّ ذلك عنه بأساً، وما كان منه بصيغة التمريض، فربَّما كان في إسناده إلى قائله ذلك نظرٌ»، تهذيب الكمال (١/ ١٥٣).

(٢) قال الدكتور نور الدين عتر هي: «الصيغ التي تدل على السماع المباشر، واللقاء، والاتصال» منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٢٢٦).

(٣) صيغ التمريض وقواعد استعمالها عند المحدثين (ص: ٥)، وينظر المجموع (١/ ٦٣).

(٤) ينظر مختار الصحاح (ص:٥٨)، وتاج العروس (٣١/ ٤٠١)، مادة (جزم).

الراوي المنعوت بها، وبعضها قد تحتمل أكثر من معنىً [1].

والألفاظ التي استخدماها للدلالة على الجزم بالحكم، لا ترتبط بمرتبة الراوي، وكونه في مرتبة من يحتجُّ بحديثه، أو مرتبة من يردُّ حديثه، أو مرتبة من يعتبر بحديثه، فالجزم يمكن أن يقع في الأقسام الثلاثة.

والذي يدل عليه الجزم بالحكم هو إثبات كون الراوي من هذه المرتبة التي وضع فيها، دون إيهام اللفظ تردد النَّاقد في حال الراوي ومرتبته، وتعود أسباب الجزم بالحكم على الراوي عند الذهبي وابن حجر إلى ما يلي:

١ـ اتفاق النقَّاد على تعديل الراوي أو تجريحه، فيجزمان بالحكم تبعاً لاتفاق النقَّاد.

٢ـ انفراد ناقدٍ معتبرٍ بالحكم على الراوي، أو مع مخالفة من لا يعتدُّ بخلافه من النقَّاد.

٣ـ خلو الراوي عن حكمٍ بالجرح أو التعديل.

٤ـ الاشتباه بالراوي والجزم بالحكم عليه، ثم يتبيَّن أنَّ الراوي المراد بالحكم غيره.

٥ـ الاشتباه بالنقد ونقل أحكامٍ في جرح الراوي أو تعديله، وتكون قد قيلت في راوٍ آخر غيره.

٦ـ إنشاء الحكم، بأن يصدرا حكماً بالجرح أو التعديل على الرجل المترجم.

ويظهر الجزم في كتاب «الكاشف» أو «تقريب التهذيب» بأربع صور:

الصورة الأولى: أن يجزم الذهبي وابن حجر بتوثيق الراوي.

الصورة الثانية: أن يجزم الذهبي وابن حجر بجرح الراوي.

الصورة الثالثة: أن يجزم أحدهما بعدالة الراوي، ويجزم الآخر بتجريحه.

الصورة الرابعة: أن يجزم أحدهما بالحكم على الراوي تعديلاً أو تجريحاً، ويحكم عليه الآخر بصيغةٍ محتملةٍ[2]. {أين الصورة الخامسة: قد ينقل الذهبي وابن حجر الحكم بصيغة محتملة}

---

(١) التقريب لمعالم منهج ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: ٤١).

(٢) أُجريت احصائيةٌ لمصطلحات الجرح والتعديل في الكتابين بشكلٍ كاملٍ، أشير إلى بعض نتائجها في الفصل الأول، والذي سيتم التمثيل به والاعتماد عليه من الأمثلة هو مادة الرسالة فقط؛ **وهي الرجال المختلف فيهم جرحاً وتعديلاً في الكاشف والتقريب**، ودون الاستعانة بأمثلةٍ أخرى، من خارج مقاصد هذه الدراسة.

وإن الجزم بالحكم من قبل الذهبي وابن حجر في تراجم وقع بين أقوال النقَاد تعارضٌ فيها يفيد ترجيح الإمامين بين هذه الأقوال، فيترجح جانب التعديل على جانب الجرح أو العكس، أو تُحمَل الأقوال بعضها على بعض، وبه يظهر أنَّ الرأي الذي صار إليه الذهبي أو ابن حجر بخصوص الترجمة هو الحكم المختار جزماً في الراوي عندهما، ولا يغيب عن المتفحص أنَّ هذا الجزم باعتبار شرط الذهبي وابن حجر في كتابيهما، وبالنظر إلى مرادهما، وما يحف ذلك من قرائن، ويمكن الوقوف على تفصيلٍ للأسباب والصور التي ذُكرت من خلال الأمثلة الآتية:

المثال الأول:

الزبرقان بن عبد الله الضمري (ت: ١٢٠هـ)، من الطَّبقة السادسة؛ الذين عاصروا صغار التَّابعين.

قال الذَّهبي : مجهولٌ[١].

وقال ابن حجر : ثقةٌ[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

ذكره ابن حبان في ثقاته[٣].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

ليس هناك من تكلَّم فيه من النقَّاد، فقد انفرد ابن حبان بذكره في كتاب الثقات.

٣ـ دراسة المثال:

ذكر محقق «تهذيب الكمال» الدكتور بشار عواد معروف أنَّ الخلاف في الحكم عائدٌ إلى اختلاف

(١) الكاشف(١/ ٤٠١).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢١٣).

(٣) الثقات (٤/ ٩٧). ولم ينقل الذهبي ذكر ابن حبان له في تذهيب التهذيب، وابن حجر جعله مع الذي يليه.

الحافظين في شخص الراوي، وهو من الأسباب الداعية لاختلاف قول كلٍّ من الإمامين عن الآخر، وهذا لا ينفي أنَّ كلًّا من الإمامين ترجَّح له حكمٌ في الراوي، فجزم بهذا الحكم عليه دون ترددٍ فيه، فقال الذهبي «مجهولٌ»، وقال ابن حجر: «ثقةٌ»، وإن صيغة الحكم تكون بحسب اجتهاد كلٍّ منهما في ضوء ما لديه من الأقوال.

۞ ۞ ۞

المثال الثاني:

خلف بن أيوب العامري البلخي (ت:٢١٥هـ)، من الطبقة التاسعة؛ من طبقة صغار أتباع التابعين.

قال الذهبي : رأسٌ في الإرجاء ثقةٌ، قال الحاكم: كان مفتي بلخٍ وزاهدها؛ زاره صاحب بلخٍ فأعرض عنه[١].

وقال ابن حجر : فقيه أهل الرأي، ضعَّفه يحيى بن معينٍ، ورمي بالإرجاء[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

أخرج له الترمذي حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

قال ابن سعدٍ (ت:٢٣٠هـ): قد رُوي عنه[٣]، وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: قد كنت سألتك ـ يعني الإمام أحمد ـ عن خلفٍ هذا فلم تثبته؟ فقال: إنما أحفظه عنه حفظًا، وإنَّما ذكرته عند حديث عبد الأعلى، أو كما قال أبي[٤]، وقال ابن أبى حاتم: سألته يعنى أباه (ت:٢٧٧هـ) عنه، فقال: يُروى عنه[٥]، وقال الخليلي

(١) الكاشف(١/ ٣٧٣)

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٩٤)

(٣) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٦٤)

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٢٠١)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٢٧).

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٣٧٠) علق ابن القطان على قول أبي حاتمٍ فقال: «فكان هذا من فعله يدل على أنه قبله باعتبار رواية جماعة عنه، وأنه لم يضعَّف، وقد خفي عليه من أمره ما نذكره بعد إسناد الخبر». ينظر بيان الوهم والإيهام (٢/ ٣٤٧). وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ١٢٨، رقم١٧٢١)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٢٧).

(ت:٤٤٦هـ): كبيرٌ، قديمٌ، ثقةٌ[١]، وقال مرّةً: صدوقٌ، مشهورٌ بخراسان، كان يوصف بالستر، والصلاح، والزهد[٢]، وقال الذهبي : صادقٌ[٣].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال يحيى بن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): ضعيفٌ[٤]، وقال الترمذي (ت:٢٧٩هـ): لم أر أحداً يروي عنه غير أبي كريبٍ محمد بن العلاء، ولا أدري كيف هو[٥]، وقال العقيلي (ت:٣٢٢هـ): حدَّث عن عوفٍ و قيسٍ بمناكير، وكان مرجئاً [٦]، وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) **في ثقاته**، وقال: كان مرجئاً غالياً استحِبُ مُجانبة حديثه لتعصبه في الإرجاء، وبغضه من ينتحل السنن و قمعه إياهم جهده[٧].

وروى البيهقي (ت:٤٥٨هـ) من طريقه حديثاً وقال فيه: لم أكتبه إلا بهذا الإسناد، وليس بالقوي[٨]. وقال أبو الحسن ابن القطان (ت:٦٢٨هـ): لم يوثِّقه أحدٌ، هذا الرجل مُرجئٌ، ويروي عن قيسٍ، وعوف

---

(١) الإرشاد (١/ ٢٧٤).

(٢) الإرشاد (٣/ ٩٢٩)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٢٧).

(٣) المغني في الضعفاء (١/ ٢١١).

(٤) الضعفاء (٢/ ٢٤)، علَّق الذهبي في الميزان (١/ ٦٥٩)، فقال: «قد لينه من جهةِ إتقانه: يحيى بن معينٍ». وتهذيب التهذيب (٣/ ١٢٧).

(٥) **قال الترمذي**: حدثنا أبو كريبٍ، حدثنا خلف بن أيوب العامري، عن عوفٍ، عن ابن سيرين، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «خصلتان لا تجتمعان في منافقٍ حسن سمتٍ، ولا فقهٍ في الدين« قال الترمذي فِي باب تَفضيلِ الفقه علَى العبادة: هذا حديثٌ غريبٌ، ولا نعرف هذا الحديث من حديث عوفٍ إلا من حديث هذا الشيخ ـ أي خلف بن أيوب ـ سنن الترمذي ـ (٤/ ٤١٦). **ولم ينفرد بروايته، بل له شاهدٌ** عند ابن المبارك في كتاب الزهد مرسلاً: أخبرنا ابن المبارك قال: أخبرنا معمر، عن محمد بن حمزة بن عبد الله بن سلام قال: قال رسول الله ﷺ: «خصلتان لا تكونان في منافقٍ، حسن سمتٍ، ولا فقهٍ في الدين» (ص: ١٥٦) تهذيب التهذيب (٣/ ١٢٧،رقم٢٨٣).

(٦) الضعفاء (٢/ ٢٤) ونسب ابن حجر هذا القول للإمام أحمد، وعزاه للعقيلي. تهذيب التهذيب (٣/ ١٢٧)، وقال الذهبي: تأملت كتاب العقيلي فأجد ؟؟ هذه من قبل العقيلي، أما أحمد بن حنبل فقال عبد الله: سألت أبي عنه فلم يثبته. الميزان (١/ ٦٥٩).

(٧) الثقات (٨/ ٢٢٨)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ١٢٨، رقم١٧٢١) وتهذيب التهذيب (٣/ ١٢٧)

(٨) السنن الكبرى (٢/ ٢٨٩).

الأَعرابي المناكير، **قاله أحمد بن حنبل، ذكر ذلك عنه العقيليّ**، وضعّفه أَيضاً ابن معينٍ، وبعض هذا كافٍ فيمن لم يوثِّقه أحدٌ(١)، وهو مضعفٌ(٢).

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

اختلف العلماء في خلف بن أيوب فجرحه بعضهم؛ كابن معينٍ وأحمد كما نقل العقيلي، وابن حبان، والعقيلي، ووثَّقه الخليلي، وذكر ابن سعدٍ وأبو حاتمٍ أنَّه يُروى عنه، وفسَّر ابن القطان قول أبي حاتمٍ يروى عنه فقال: «هذا من فعله يدل على أنَّه قبله باعتبار رواية جماعةٍ عنه، وأنَّه لم يُضعَّف، وقد خفي عليه من أمره ما نذكره». وقول أحمد، قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: قد كنت سألتك عن خلفٍ هذا فلم تُثبته؟ فقال: إنَّما أحفظه عنه حفظًا، وإنما ذكرته عند حديث عبد الأعلى.

وسبب جرحه على قسمين:

القسم الأول: ضعِّف بسبب سوء حفظه وهو قول؛ يحيى بن معينٍ، وأحمد بن حنبل فيما نقله العقيلي عنه، والذهبي في ميزان الاعتدال أشار إلى أنَّ ابن معينٍ لينه من جهة اتقانه، ولم يرتض نقل العقيلي عن الإمام أحمد تضعيفه لخلفٍ وردَّه.

القسم الثاني: ضعَّفه بسبب بدعته، وهو قول ابن حبانٍ، وقد ذكره في الثقات، ولم يذكره في كتاب «المجروحين»، والترمذي.

وعليه: فأنَّ الذهبي ردَّ نقل العقيلي لكلام أحمد بن حنبل، وعلَّل كلام ابن معينٍ بأنَّه تليينٌ من جهة الإتقان، ولم يذكر المزي قول ابن معينٍ في تهذيب الكمال، مع أنَّه في ضعفاء العقيلي، وذكر محقق الكتاب أنَّ قول ابن معينٍ مثبتٌ على حاشية تهذيب الكمال بخط الذهبي، وكذلك أثبت ترجمة خلفٍ هذا من «تاريخ نيسابور» لأبي عبد الله الحاكم، ولذلك جزم الذهبي بالحكم على الراوي بأنَّه ثقةٌ.

وابن حجر اختار نقل تضعيف ابن معينٍ للحكم على الراوي في «تقريب التهذيب»، ولم يحكم على الراوي بنفسه، وإن النقل عن الأئمة السابقين من قبل المتأخرين على أشكالٍ مختلفةٍ منها: أنّ يُنقل القول بصيغته كما قاله الناقد دون زيادةٍ عليه أو نقصٍ، أو أنْ يُنقل كلام الناقد بصفته، كأن يقول المتأخر «ضعَّفه

(١) بيان الوهم والإيهام (٢/ ٣٤٧). قوله «لم يوثّقه أحدٌ»، على قاعدته عدم قبول الجرح والتعديل إلا من معاصر للراوي.

(٢) بيان الوهم والإيهام (٢/ ٣٤٧).

فلان» أو «وثَّقه فلان»، ويكون قول الناقد المتقدم لا يقتضي التضعيف، بل تليين الراوي فقط {أين مرجع هذا التفصيل؟}، وهذا يحوج الناقل إلى تفسير القول، أو العودة إلى قول الناقد لمعرفة لفظه، وهذه الصيغة في «الكاشف»، أو «تقريب التهذيب»، لا تقتضي الجزم بالحكم مطلقاً، ولكنها إن كانت تطابق قول النقَّاد، كما في قول ابن معينٍ هنا في خلف ابن أيوب أنَّه «ضعيفٌ»، فهذا جزمٌ من ابن حجر في الحكم على الراوي بالضعف، بترجيحه لقول ابن معينٍ.

۞ ۞ ۞

المثال الثالث:

أحمد بن سعيد بن بشير الهمداني، أبو جعفر المصري (ت:٢٥٣هـ).من الطبقة الحادية عشرة، طبقة أوساط الآخذين عن تبع الأتباع.

قال الذهبي : قال النسائي: ليس بالقوي [١].

وقال ابن حجر: صدوقٌ[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له: أبو داود سبعة عشر حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

قال أحمد بن صالحٍ (ت:٢٤٨هـ): ثقةٌ، ما زلت أعرفه بالخير منذ عرفته[٣]، وقال العجلي (ت:٢٦١هـ): ثقةٌ[٤]، وقال الساجي (ت:٣٠٧هـ): ثبتٌ[٥]، وذكره النسائي في «أسماء شيوخه الذين روى

(١) الكاشف(١/ ٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٣٤، رقم٣٨).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٤٥، رقم٤٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٧).

(٤) الثقات(ص ١٩١)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٧).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٤٥، رقم٤٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٧).

عنهم»، وهو معارضٌ لقول من قال عنه: «لو رجع عن حديث بكير بن الأشج لحدَّثت عنه»[(١)]، وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في «الثقات»[(٢)]، وقال أبو علي الغساني: كان مقدماً في الحديث فاضلاً[(٣)].

قال المزي: «ذكر عبد الغنى بن سعيد الحافظ عن حمزة بن محمد الكنان الحافظ أن أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين[(٤)] **هو أدخل** على أحمد بن سعيد الهمداني حديث بكير بن الأشج عن نافعٍ عن ابن عمر حديث الغار»[(٥)].

قال الذهبي : صاحب ابن وهبٍ **لا بأس به** قد تفرَّد بحديث الغار، وقال النسائي: غير قويٍّ، وقال أيضًا: لو رجع عن حديث الغار لحدَّثت عنه، **ويقال أُدخل** عليه من طريق بُكيرٍ عن نافعٍ عن ابن عمر؛ بإسنادٍ غريبٍ[(٦)].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال المزي: قال النسائي (ت:٣٠٣هـ): ليس بالقوي. لو رجع عن حديث الغار لحدَّثت عنه.

---

(١) مشيخة النسائي (ص: ٥٧)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٧).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٤٥، رقم٤٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٧)

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٤٥، رقم٤٣).

(٤) أحمد بن محمد بن الحجّاج بن رشدين بن سعد. أبو جعفر المهريّ المصريّ (ت:٣٠٠هـ). قال الدَّارَقُطْنِيّ: ضعيفٌ، وقال ابن عديٍّ له مناكير ويُكْتَب حديثه، وهو صاحب حديثٍ، كثير الحديث، من الحفّاظ لحديث مصر. الكامل (١/ ٣٢٦)، وينظر تاريخ الإسلام (٦/ ٨٨٩).

(٥) تهذيب الكمال (١/ ٣١٢، رقم٣٨)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٧). لم أعثر على الحديث من رواية أحمد بن سعيد الهمداني، وأصل الحديث في الصحيحين البخاري رقم(٢٣٣٣)، ومسلم (٢٧٤٣). وحديث الغار هو: ما رواه عبد الله بن عمر – رضى الله عنهما – عَنِ النبي – صلى الله عليه وسلم – قال « بَيْنَمَا ثَلاَثَةُ نَفَرٍ يَمْشُونَ أَخَذَهُمُ الْمَطَرُ ، فَأَوَوْا إِلَى غَارٍ فِي جَبَلٍ ، فَانْحَطَّتْ عَلَى فَمِ غَارِهِمْ صَخْرَةٌ مِنَ الْجَبَلِ .....» .

(٦) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٣٢).

٦ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

ضعِّف أحمد بن سعيدٍ بسبب تحدثيه «بحديث الغار»، وقد نقل المزي رحمه الله أنَّه ليس من حديثه، إنما دُس عليه، فانتفى سبب جرحه، فالنسائي الذي تبنَّى الذهبي قوله، قال: «لو رجع عن حديث بكير بن الأشج لحدَّثت عنه»، ثم ذكره في «أسماء شيوخه الذين روى عنهم»، وهو معارضٌ لقوله «ليس بقويٍّ» اللهم إلا أن يكون أحمد بن سعيدٍ رجع عنه، فحدَّث النسائي عنه أو بالعكس.

وقد اختلف قول الذهبي فيه، ففي سير أعلام النبلاء «الحافظ»، وفي الميزان: «لابأس به»، ولكنّه في الكاشف قال: قال النسائي: «ليس بالقوي»، وهذا جزمٌ منه بمرتبة الراوي، وسبب الجزم أنَّه في تذهيب التهذيب لم ينقل في ترجمة الراوي سوى قول النسائي، فجزم به لانفراده عنده بالحكم على الراوي، ونقل قول النسائي بصيغته.

وابن حجر جزم بكونه «صدوقٌ» مع أنَّه نقل عن أغلب العلماء توثيقه في تهذيب التهذيب، **ولم يذكر سبب عدم توثيقه، والحكم بأنه صدوقٌ فقط**. وقد بَانَ أنّ جرحه لم يكن ثابتاً، ومن جرحه ـ النسائي ـ معروفٌ بتشدّده في الجرح، فلا يؤخذ كلامه منفرداً، كيف وقد عارضه أكثر العلماء.

۞ ۞ ۞

المثال الرابع:

أشعث بن سوَّار الكندي النجار الأفرق الأثرم صاحب التوابيت قاضي الأهواز (ت:١٣٦هـ). من الطبقة السادسة؛ طبقة مَن عاصروا الطبقة الصغرى من التابعين، ولكن لم يثبت لهم لقاء أحدٍ من الصحابة.

قال الذهبي: صدوقٌ ليَّنه أبو زرعة[(١)].

وقال ابن حجر: ضعيفٌ[(٢)].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

(١) الكاشف(١/ ٢٥٣، رقم٤٤٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١١٣، رقم٥٢٤).

روى له: مسلمٌ حديثاً من طريقين، والترمذي خمسة عشر حديثاً، والنسائي أربعة أحاديث، وابن ماجه ستة أحاديث.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيدٍ (ت:١٩٨هـ) يقول: الحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاقٍ عندي سواءٌ، وأشعث بن سوَّارٍ دونهما[١]، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني عبيد الله بن عمر القواريري قال: قال لي يحيى بن سعيدٍ: ما سمعت أحدًا قال في الأشعث شيئًا حتَّى الآن[٢]، وقال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): ثقةٌ، وقال مرّةً: أشعث بن سوَّارٍ أحب إليَّ من إسماعيل بن مسلمٍ[٣]، وقال عثمان بن أبي شيبة (ت:٢٣٩هـ): وقد سُئل عن أَشعث بن سوَّارٍ: ثِقةٌ صدوقٌ. قيل: هو حجَّةٌ؟ قال أما حجَّةٌ فلا، وقال: أشعث بن سوَّار، وأَشعث بن عبد الملك ثقتان[٤]، وقال عبد الله: حدثني أبي قال: حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة قال سمعت الأشعث الأثرم؛ قال أبي: يعني ابن سوَّارٍ قال: سمعت الشعبي، يُحدِّث عن مسروق أو عن بعض أصحاب عبد الله، عن عبد الله أنه قال: السنة بالنساء ـ يعني الطلاق والعدة ـ قال شعبة: وذاك قبل أن يختلط الأشعث الأثرم[٥]، وقال الفسوي (ت:٣٤٧هـ): حدثنا بندار عن محمد بن جعفر غندر وابن معاذٍ عن أبيه عن شعبة قال سمعت الأشعث الأثرم قبل أن يخلط[٦].

وقال البخاري (ت:٢٥٦هـ): قال عبد الرحمن بن مهديٍّ: سمعت سفيان الثوري يقول: أشعث أثبتُ من مجالدٍ[٧]؛ قال العجلي (ت٢٦١هـ): الناس لا يتابعونه على هذا. مجالدٌ أرفع منه[٨]، وهو يكتب حديثه،

(١) الكامل (١/ ٢٣٣)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٩٦، رقم٥٢٦)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٤٦٠، رقم ٣٠٣٥).

(٣) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٤/ ٨٠، و٢٤٩)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨).

(٤) تاريخ أسماء الثقات (ص: ٣٦)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨).

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ١٦٠).

(٦) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٠٤).

(٧) التاريخ الكبير (١/ ٤٣٠)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨).

(٨) الثقات (ص: ٤٢٠)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨).

وقال مرّةً: لا بأس به[١]، وقال البزار (ت:٢٩٢هـ): لا نعلم أحداً تَرَكَ حديثه؛ إلا من هو قليل المعرفة[٢].

قال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): لأشعث بن سوَّار غير ما ذكرت رواياتٌ عن مشايخه، وفي بعض ما ذكرته يخالفونه، وفي الجملة يكتب حديثه... ولم أجد لأشعث فيما يرويه متناً منكراً؛ إنما في الأحايين يخلط في الإسناد ويخالف[٣]، وقال الدارقطني(ت:٣٨٥هـ): يعتبر به وهو أضعفهم ـ أي من اسمه أشعث ـ روى عنه شعبة حديثاً واحداً[٤]، وقال الذهبي: قال الشعبي (ت:بعد ١٠٠هـ) وغيره. حسن الحديث[٥].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن سعدٍ(ت:٢٣٠): كان ضعيفًا في حديثه[٦]، قال يحيى (ت:٢٣٣هـ): لا شيء ضعيفٌ[٧]، وقال أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ): أشعث بن سوَّار هو أمثل في الحديث من محمد بن سالمٍ، ولكنَّه على ذلك ضعيف الحديث[٨]، وقال عبدالله: قلت لأبي أَيهما أثبت عندك عبد الملك الحمراني أَو الأشعث بن سوَّار، قال: أشعث بن سوَّارٍ ضعيف الحديث الحمراني فوقه[٩]، وقال محمد بن بشار (ت:٢٥٢هـ): ليس بثقة[١٠]، وقال العجلي (ت:٢٦١هـ): كوفيٌّ ضعيفٌ[١١]،وقال مرّةً: ليس بالقوي[١٢]، وقال أبو داود (ت:٢٧٥هـ): أشعث ضعيفٌ[١٣].

---

(١) الثقات (ص: ٦٩).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨).

(٣) الكامل (١/ ٢٣٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨).

(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨).

(٥) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٤٨).

(٦) الطبقات الكبرى ط العلمية (٦/ ٣٤١)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨).

(٧) الجرح والتعديل (٢/ ٢٧١)، وينظر الكامل (١/ ٢٣٣).

(٨) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٤١٥)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨).

(٩) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٥٤٣).

(١٠) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٢٣٣، رقم ٥٦٠)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨).

(١١) الثقات (ص: ٦٩، رقم ١٠٥)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨).

(١٢) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٢٣٣، رقم ٥٦٠)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨).

(١٣) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود (ص: ١٢٠).

قال النسائي (ت:٣٠٣هـ): ضعيفٌ[١]، وقال مرّةً: ضعيفٌ لا يحتجّ بحديثه[٢]، وقال الساجي (ت:٣٠٧هـ): سمعت ابن المثنى يقول: «ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن حدَّثا عن أشعث بن سوَّار بشيءٍ قط[٣].وقال أيضاً: روى أشياء مناكير عن مسروقٍ[٤]، وزاد ابن أبي حاتمٍ: «رأيت عبد الرحمن يخط على حديثه[٥]»، وسئل أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ) عن أشعث بن سوَّار فقال: ليِّنٌ[٦]، وقال ابن خزيمة (ت:٣١١هـ): باب «الإطعام عن الميت يموت وعليه صوم لكل يومٍ مسكينًا» إن صح الخبر؛ فإن في القلب من أشعث بن سوَّار رحمه الله لسوء حفظه[٧]، وقال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): فاحش الخطأ كثير الوهم[٨]، وقال الدارقطني (ت:٣٨٥هـ): ضعيفٌ[٩]، وقال ابن السمعاني (ت:٥٦٢هـ): ضعيفٌ[١٠]، قال الذهبي: كانَ أَحد العلماء، على لينٍ فِيه[١١].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

انقسم النقَّاد الذين تكلموا في أشعث بن سوَّار إلى قسمين.

القسم الأول: النقَّاد الذين عاصروا أشعث بن سوَّار، ورووا عنه وخَبِرُوا حاله، وهم الشعبي وهو شيخه، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وهما تلميذاه، ويحيى بن سعيد القطان، وهؤلاء جميعهم على

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٨٦)، وينظر الكامل (١/ ٢٣٣)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨).

(٢) السنن الكبرى (٤/ ٣٠٣).

(٣) الكامل (١/ ٢٣٣).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٢٣٣، رقم ٥٦٠).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٢٧١).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٢٧١)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٩٦، رقم٥٢٦)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨).

(٧) صحيح ابن خزيمة (٣/ ٢٧٣).

(٨) المجروحين (١/ ١٧١)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨).

(٩) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٧)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص: ١٩)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٩٦، رقم٥٢٦)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨).

(١٠) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٢٣٣، رقم ٥٦٠)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٨).

(١١) سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٧٥)

تعديله وقبول حديثه، وشعبة رحمه الله معروفٌ بتورعه في الرواية عن الضعفاء، وعدم قبوله لحديثهم، إلا أنّه صرَّح بتركه عندما اختلط، وقال يحيى القطان ـ وهو من المتشددين في الرجال، ولم يُحدّث عن أشعث ابن سوَّار ـ: «ما سمعت أحدًا قال في الأشعث شيئًا حتَّى الآن»، وعلَّل ابن عديٍّ سبب خطأ أشعث بن سوَّار فقال: «لم أجد لأشعث فيما يرويه متنًا منكرًا، إنما في الأحايين يخلط في الإسناد ويخالف»، وقال ابن حبان يعلل خطأه في حديث النهي عن لبس المزعفر للمُحِرم: «يُشّبه أَن يكون أشعث أراد أن يختصر من الْحديث شيئًا، فإذا به قد أقلبهُ وغير معناه»[1].

القسم الثاني: النقَّاد الذين لم يعاصروا أشعث بن سوَّار، وإنما حكموا عليه من خلال سبر مروياته، ومن خلال أقوال العلماء السابقين لهم والمعاصرين لعصره، أو القريبين من عصره.

وهؤلاء اختلفوا فيما بينهم في مرتبة ابن سوَّار، والأكثر منهم له قولان فيه، فعدَّله مرّةً، وجرَّحه مرّةً أخرى، ومن هؤلاء يحيى بن معينٍ، وأحمد بن حنبل ضعفه في علله، واحتج به في المسند، وكذلك فعل ابن خزيمة، وابن حبان، والعجلي، والدارقطني رحمهم الله جميعاً.

الخلاصة: أشعث بن سوَّار لينه أبو زرعة، وروى له مسلمٌ في صحيحه، وأكثر النقَّاد على قبول حديثه للاعتبار، ومن أعدل ما قيل فيه قول عثمان بن أبي شيبة: «ثِقةٌ صدوقٌ. قيل: هو حجَّة؟ قال أما حجَّةٌ فلَا». فالقول الراجح فيه هو قول الإمام الذهبي في «الكاشف»؛ فهو صدوقٌ باعتباره قبل الاختلاط، ضُعف فيما حدَّث به بعد الاختلاط.



(١) وفصَّل ابن حبان في بيان علة الحديث فقال:« روى أشعث عن نافع عن بن عمر قال:(نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم المهاجرين أن يصبغوا ثيابهم بالورس والزعفران عند الإحرام). ثناه الحسن بن سفيان ثنا عبد الله بن عمر بن أبان ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن أشعث وهذا متن مقلوب. إنما هو عن نافع عن بن عمر في حديثه الطويل :(وأن يلبس ثوباً فيه ورس أو زعفران) فأما ذكره المهاجرين وخصوصية إياهم دون الأنصار وغيرهم من المسلمين، فهو كذب لم يخص المصطفى صلى الله عليه وسلم بهذا الحكم أحداً من المسلمين دون غيرهم إلا النساء، وإنما حرَّم على من أحرم أن يلبس ثوباً مصبوغاً بورس أو زعفران، **فيشبه أن يكون أشعث أراد أن يختصر من الحديث شيئا فإذا به قد أقلبه وغير معناه**». المجروحين(١/ ١٧١). ولم أعثر على الحديث بهذه الراوية إلا ما ذكره ابن حبان، وأصل الحديث في البخاري(١٣٤) ومسلم(٢٠١٢).

وقد جزم الذهبي في الحكم على الراوي بحكمٍ مركبٍ ضم تعديله له باعتبارٍ، وتليينه له باعتبارٍ آخر، وهذا النوع الثالث من أنواع الجزم في هذا المبحث، ولا يخرج أقوال الذهبي أو ابن حجر عنها، وهي:

١ـ الجزم بحكمٍ على مرتبة الراوي بصيغةٍ مفردةٍ، وليست مركبةً، يقوله الذهبي أو ابن حجر من عند أنفسهما.

٢ـ الجزم بالحكم على الراوي بصيغةٍ مفردةٍ ينقل فيها حكم أحد الأئمة السابقين بصيغته.

٣ـ الجزم بالحكم على مرتبة الراوي بصيغةٍ مفردةٍ ينقل فيها حكم أحد الأئمة النقَّاد السابقين بصفته.

٤ـ الجزم بالحكم على مرتبة الراوي بصيغةٍ مركبةٍ، من قول الذهبي أو ابن حجر، وقول أحد الأئمة النقَّاد بصيغته أو بصفته.

*** المطلب الثاني ـ عدم الجزم بالحكم على الراوي وتمريض صيغة الحكم:**

يعتري الحكم الذي يُصدره المحدِّث والناقد خلال نقله منذ صدوره عن قائله إلى أن يصل إلينا ما يعتري أي روايةٍ، فلا بدَّ من تطبيق قواعد سلامة النقل ذاتها التي تطبق في التأكد من صحة الأخبار؛ حتَّى يُطمأن إلى ثبوته عمَّن نُقل عنه، فيصدر الناقد حكمه على الراوي دون عناءٍ، ولكن تشوب بعض الأحكام سماتٌ تضعِّفه وتقلل من جدواه، كنقد الأقران، أو عدم المعرفة بالراوي، وغيرها من موانع قبول الجرح، وهذه عوائقٌ تمنع الناقد من الجزم بالحكم، ويشوبه بعض التردد.

وهذه العوائق تختلف باختلاف أسبابها، ومسبباتها؛ فمنها ما يمكن تجاوزه مع مرور الزمن، بمزيد دراسةٍ وتمحيصٍ، وبعضها لا يمكن تجاوزه؛ فيتوقف الناقد ولا يصدر حكمه، أو يصدر حكمه في الراوي ويتبيَّن تأثير العوائق عليه، فهو محل نظرٍ، ويترك العمل بمقتضاه، أو يشير إلى تردده في الحكم وعدم جزمه بحال الراوي.

وهذا أمرٌ ليس له تأثيرٌ في شخص الناقد إذا ظهرت سلامة نيته، فيكون ما عبَّر عنه راجعاً إلى اجتهاده.

وقد أوضح الذهبي بعض العوائق التي تعتري بعض أقوال النقَّاد، فلا يلتفت إليها معه، والأصل قبول ما وصف به الرواة، وذلك لشهرة أئمة النقد بالصدق والورع، مع المعرفة والخبرة وتحري الصواب، فلا يُعدلُ عن هذا الأصل المقتضي قبول أقوالهم، إلا إذا انتصبت قرينةٌ قويةٌ تعيق ذلك، فقال وهو يتكلم

عن إمام الجرح والتعديل ابنَ معينٍ: «فإنَّا نقبل قوله دائماً في الجرح والتَّعديل، ونقدمه على كثيرٍ من الحفاظ، ما لم يُخالف الجمهور في اجتهاده»[(١)].

وهذا الكلام من الحافظ الذهبي وإن كان قاله في ابن معينٍ خاصةً، إلا أنَّه يصحُّ في حق جميع أئمة النقد، والعلة التي أشار إليها الذهبيُّ قد يشترك فيها معه غيره من النقَّاد، فيلجأ الناقد المتأخر إلى صيغ النقد للتعبير عن عدم استقرار الرأي في مرتبة هذا الراوي، وعدم الاطمئنان لما نقل فيه من أقوالٍ، أو لعدم قدرة المحدِّث على حلِّ التعارض بين أقوال النقَّاد الذين عاصروا الراوي، فيصدر حكمه بصيغةٍ لا جزم فيها، وإنما بصيغةٍ تفيد من حيث عبارتها التردد، وهي ما تعارف عليه بصيغ التمريض.

وصيغ التمريض تكون بأداء لفظ من الألفاظ المتعلقة بالجرح أو التعديل بعبارةٍ تحتمل عدم ثبوت الحكم على الراوي بصيغتها المصطلح عليه بين النقَّاد، أو بقالبها اللفظي، أو تحتمل بسياقها الموضُوعة في إطاره الشَّك، فمثلاً قال الصنعاني، وهو يشرح قول العراقي ويعلق عليه، معتمداً على أسلوبية المفردات التي وضع العراقي مراده في قالبها: «ولكن الزين [هو العراقي] قد مرَّض ما قاله ـ أي ابن الصلاح ـ، بقوله «قد يشير إلى عدم اشتراط ذلك»[(٢)]، فلم يجزم بإشارته إنما لاحظ مجرد الاحتمال»[(٣)].

ولا بدَّ هنا من تعريف مصطلح التمريض لغةً واصطلاحاً:

فهو لغةً: مصدر الفعل «مرَّض» بتشديد الراء؛ ومعناه التوهين، ويدل على السُّقم[(٤)]، ومنه أُخذ تمريض الأمور؛ أي توهينها وعدم إحكامها[(٥)].

واصطلاحاً: تناول المحدِّثون مفهوم التمريض بالدراسة عند بحث صيغ الأداء، والرواية للأخبار

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: ٢٩).

(٢) وقول العراقي جاء في إطار قوله: «قال ابن الصلاح في قسم الحسن حين ذكر أنَّ نسخ الترمذيِّ تختلف في قوله حسنٌ، أو حسنٌ صحيحٌ، ونحو ذلك **فينبغي** أن تصحِّح أصلك بجماعة أصولٍ، وتعتمد على ما اتفقت عليه **فقوله هنا يَنْبَغِي**، قد يُشير إلى عدم اشتراط ذلك، وإنَّما هو مستحبٌّ، وهو كذلك». شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (١/ ١٤٧).

(٣) توضيح الأفكار (١/ ١٥٢) وهو يناقش مسألة «أخذ الحديث من الكتب».

(٤) مختار الصحاح (ص: ٢٩٣)، مادة (مرض).

(٥) لسان العرب (٧/ ٢٣١)، مادة (مرض).

والأحاديث، ولم يعرِّفه أحدٌ من المتقدمين تعريفاً يُضبط به، وهناك محاولاتٌ قام بها بعض الباحثين العصريين[١].

فعُرِّف تعريفاً منضبطاً إلا أنه لا يتعلق بألفاظ الجرح والتعديل، وإنما تناول فيه بيان صيغ التمريض وأساليبها المستخدمة في أداء الخبر والرواية، فقال هي: «أداء الحديث بصيغةٍ تحتمل عدم الثبوت أو تطرق الشك إليه في الغالب»[٢].

ويمكن تعريف صيغ التمريض فيما يخص ألفاظ الجرح والتعديل، بأنها: « الألفاظ التي تحتمل عدم ثبوت أثرها في الراوي».

ومن خلال التعاريف السابقة لمصطلح «صيغ التمريض» نجد أنَّ الغرض الاصطلاحي الذي اتجهت إليه دراسات المتأخرين كون صيغ المبني للمجهول، و«صيغ التمريض» معدَّةً لغرض التضعيف، أو للدلالة على من دخل الوهن في صحة الحكم عليه، فيحول ذلك دون ترتب أثره.

وهو اصطلاحٌ يدل التطبيق على اعتباره عند النقَّاد، وهو ما يتيح تقنينه كقاعدةٍ في الجرح والتعديل، ليصبح جزءًا من أساليب الدلالة على الاحتمال وعدم الثبوت، فيرتب عليه أحكاماً خاصةً به.

وأول من أشاع إطلاق «صيغة التمريض» على التضعيف الإمام ابن الصلاح (ت:٦٤٣هـ)، ونص على ذلك بشكلٍ صريحٍ، وأصَّل لمسألة الجزم بالصيغة وعدم الجزم بها، وبيَّن مدلول هذه الصيغة وطبيعة تركيبها، وأثرها على الناقل الراوي، وعلى الخبر المروي، فقد قال: «إذا أردت رواية الحديث الضعيف بغير إسنادٍ فلا تقل فيه: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا وما أشبه هذا من الألفاظ الجازمة بأنَّه ﷺ قال ذلك، وإنما تقول فيه: رُوي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، أو بلغنا عنه كذا وكذا، أو ورد عنه، أو جاء عنه، أو روى

---

(١) جاء تعريفه في إطارٍ مختلفٍ عمَّا يقصد به في هذه الدراسة، ونذكره للاستئناس به ، فقال الدكتور إبراهيم طه حمودي: «أن يروي الراوي حديثاً عن النبي ﷺ مشكوكاً في صحته من جهة الإسناد المتعلق بأحوال رجاله من حيث العدالة والضبط والإتقان، أو متنه وذلك لتضمنه اختلالاً واختلافاً في اللفظ أو المعنى، مما يحتمل الكذب أو الوضع أو تسرب الضعف إليه فيأتي به بصيغةٍ تدل على مرضه وضعفه ببناء الفعل للمجهول نحو؛ يُقال، ورُوي ... الخ». صيغ التمريض وقواعد استعمالها عند المحدثين (ص: ٤)

(٢) ينظر: «**صيغة التمريض بين إطلاق المتقدمين وتقييد المتأخرين**» للباحث أحمد بن محمد بن خليل العماني، وقد نشر بحثه في ملتقى أهل الحديث، منتدى الدراسات الحديثية... http: //www.ahlalhdeeth.com.

بعضهم وما أشبه ذلك، **وهكذا الحكم فيما تشك في صحته وضعفه**، وإنما تقول: قال رسول الله ﷺ فيما ظهر لك صحته بطريقه الذي أوضحناه أولاً، والله أعلم»[(١)].

وقد عارض بعض الباحثين العصريين في معرض دراسته للفرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين في التعامل مع هذه الصيغ ما أصَّله ابن الصلاح، وذهب إلى أنَّ هذه الصيغ لا تدل بوضعها على التضعيف أو غيره، فقال: «إن الناظر في صنيع الأئمة المتقدمين عندما يُصدِّرون الأحاديث والآثار بهذه الصيغة، يجد أن غاية ما يريدون من هذه الصيغة هو معناها اللغوي، وهو نقل الرواية أو الأثر وحكايته والإخبار عنه، ومنهجهم في ذلك ومسلكهم الذي ساروا عليه ـ فيما بدا لي ـ هو عدم التفريق في رواية الحديث بين صيغتي الجزم والتمريض، سواءً كان الخبر معلقًا أو مسندًا، وأن صيغ التمريض كـ «يُروى، ويُذكر، ورُوي» لا تفيد تضعيفًا ولا تصحيحًا بذاتها عندهم، وإنما غاية ما فيها هو النقل والحكاية والإخبار»[(٢)].

وإن المتتبع للأمثلة يجد أنَّ للقولين وجهاً عند المتقدمين، فاستخدمت هذه الصيغ للدلالة على التضعيف، وكذلك للدلالة على الثابت القوي، وأكثر ما تجلَّى هذا المعنى في المعلقات التي أوردها الإمام البخاري في صحيحه.

ولكن الذي يمكن قوله في هذا المقام أنه مصطلحٌ استقر عند المتأخرين العمل بمقتضاه، فاستخدموا صيغ التمريض للدلالة على الاحتمال أو الضعف، وما تعارض مع هذا الاستخدام بعد إشاعته يحتاج من قائله إلى ما ينبه المتلقي على إرادته من صيغ المبني للمجهول الجزم، وتلعب القرائن دوراً في تحديد المراد من اللفظ وصرفه عمَّا استقر العمل عليه[(٣)].

فقد تبيَّن من خلال التتبع للمعلمي اليماني منهج الحافظ ابن حجر في استخدام صيغ التمريض، فقال في «التنكيل»: «أذكر في كل ترجمةٍ كلام الأستاذ وما له وما عليه، متحرياً إن شاء الله تعالى الحق، فما لم أنسبه

---

(١) ـ علوم الحديث (ص: ١٠٣).

(٢) ينظر: «**صيغة التمريض بين إطلاق المتقدمين وتقييد المتأخرين**» للباحث أحمد بن محمد بن خليل العماني، وقد نشر بحثه في ملتقى أهل الحديث، منتدى الدراسات الحديثية... http: //www.ahlalhdeeth.com.

(٣) ويؤكد هذا المعنى ما علَّق به الزركشي على قول ابن الصلاح المتقدم، فقال: «وهذا الذي ذكره من أن صيغة الجزم تدل على صحة الحديث والتمريض على ضعفه، قد تبعه عليه أكثر الناس، وقد اعترض عليه من جهتين؛ من جهة الصناعة، ومن جهة الاستقراء... فدل على استواء الصيغتين عنده» النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٢٣٦).

من أقوال أئمة الجرح والتعديل إلى كتابٍ فهو من (تهذيب التهذيب) أو (لسان الميزان)، وعادة مؤلفها أن لا يجزم بالنقل فيما لم يثبت عنده، فإن تبين لي خلاف ذلك نبهت عليه»[1]، فهذا تصريحٌ من متتبعٍ لأحكام ابن حجر بأنه لا يجزم فيما ينقله من الأقوال إلا بما صح عنده من أقوال النقَّاد.

وهذا ما جعله يعترض في بعض المواضع على الحافظ ابن حجر عقب نقله عن ابن حجر شيئاً نقله في لسان الميزان عن أبي عبد الله الحاكم بصيغة الجزم: «كذا جزم مع أن من عادته أنه لا يجزم بما لا يصح»[2]، ممَّا يشير إلى تأكيده لهذه المسألة وتسليمه بها، واعتبارها حالةً دائمةً يسير عليها الحافظ ابن حجر، فكانت مخالفته لها توجب الاستدراك عليه.

وإن شيوع هذا الأمر بين علماء الحديث المتأخرين كمصطلح للتمريض والدلالة عليه برز من خلال ألفاظٍ استقر العمل بينهم على دلالتها على التَّضعيف، وظهر هذا في استخدام الحافظين الذهبي وابن حجر لهذه الصيغ، ورتبا على ذلك أحكاماً نجليها في الأمثلة الآتية.

المثال الأول:

الزبير بن خُرَيْق القشيري الجزري؛ من الطَّبقة الخامسة؛ من صغار التَّابعين.

قال الذَّهبي : وثق **حب**، وقال الدَّرقطنيُّ ليس بالقوي[3].

وقال ابن حجر : لين الحديث[4].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود حديثًا واحدًا.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

(١) (١/ ٢٧٧).

(٢) (٢/ ٥٩٣).

(٣) الكاشف(١/ ٤٠١).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢١٤).

ذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[١]، وقال الذَّهبي : صدوق[٢].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال أبو داود (ت:٢٧٥هـ) ليس بالقويّ[٣]، وقال الدرقطني (ت:٣٨٥هـ): ليس بالقويّ[٤]. {أين المناقشة؟؟}



المثال الثاني:

الوليد بن بُكير التميمي الكوفي (ت:بعد١٨١هـ)[٥]، من الطبقة الثامنة؛ من الوسطى من أتباع التابعين.

قال الذَّهبي : وثِّق[٦].

وقال ابن حجر : لين الحديث[٧].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

---

(١) الثقات (٤/ ٩٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٢٧١، رقم١٩٨٩)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٧١).

(٢) المغني في الضعفاء (١/ ٢٣٧).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٤٢، رقم١٦٤٤)، وقول مغلطاي – وقد تابعه ابن حجر في تهذيبه ـ أنّ أبا داود قال عن الزبير ابن خريق: «ليس بالقوي». **لم أعثر عليه في أيِّ من نسخ سنن أبي داود المطبوعة**. وقال بشار عواد معروف: لم أجده في المطبوع، فلعلَّه في روايةٍ أخرى، أو هو من الوهم. وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٧١).

(٤) سنن الدارقطني في الطهارة، باب: جواز التيمم لصاحب الجراح مع استعمال الماء وتعصيب الجرح (١/ ٣٥٠)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٧١).

(٥) اختلف في كنيته، فقال ابن حجر في التقريب: «أبو جناب بفتح الجيم ثم نون». وهو ما ذكره البخاري في تاريخه، وخالف مسلمٌ فقال: «أبو خباب الوليد بن بكير». الكنى والأسماء (١/ ٢٩٧)، والدارقطني كما في سؤالات السلمي؛ إلا أنَّه قال: «الوليدُ بنُ كَثيرٍ، كنيتُه: أبو خَبَّابٍ». (ص: ٣٢١). وفي المؤتلف والمختلف قال: «أبو خَبَّاب الوليد بن بُكَير». (١/ ٤٧٣).

(٦) الكاشف(٢/ ٣٥٠).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٥٨١).

روى له ابن ماجه حديثاً واحدًا.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): شيخٌ[١]، وذكره ابن حبَّان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[٢].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال الدارقطني (ت:٣٨٥هـ): متروك الحديث[٣]، وقال ابن ماكولا (ت:٤٧٥هـ): متروك الحديث[٤]. {أين المناقشة؟؟}



المثال الثالث:

أبو المثنى الخزاعي سليمان بن يزيد بن قُنْفُذ، من الطبقة السادسة. ممَّن عاصروا صغار الصحابة، ولكن لم يلقوهم.

قال الذهبي: وثِّق، وقال أبو حاتمٍ: ليس بقوي[٥].

قال ابن حجر: ضعيفٌ[٦].

٢ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له: الترمذي، وابن ماجه. وله عند كلٍّ منهم حديثٌ فقط.

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٩/ ٣٦٢، رقم٧٤٦٠)، وتهذيب التهذيب (١١/ ١١٥).

(٢) الثقات (٩/ ٢٢٣) قال الذهبي في الميزان: «ما رأيت من وثَّقه غير ابن حبان». ميزان الاعتدال (٤/ ٣٣٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٩/ ٣٦٢، رقم٧٤٦٠)، وتهذيب التهذيب (١١/ ١١٥).

(٣) المؤتلف والمختلف للدارقطني (١/ ٤٧٣)، وتهذيب التهذيب (١١/ ١١٥).

(٤) الإكمال لابن ماكولا (٢/ ١٤٩).

(٥) الكاشف (٢/ ٤٥٦، رقم٦٨١٢).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٠، رقم ٨٣٤٠).

٣ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

ذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في كتاب «الثقات»[١]، وقال الذهبي : حسَّن الترمذي حديثه، ووثَّقه ابن حبان[٢]، وقال الخزرجي (ت:٩٢٣هـ): حسّن الترمذي حديثه، ووثَّقه ابن حبان، وقال أبو حاتم منكر الحديث ليس بالقوي[٣].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن أبي حاتمٍ (ت:٣٢٧هـ): سمعت أبى يقول: أبو المثنى هذا منكر الحديث ليس بقويٍّ[٤]، قال ابن حبان (ت٣٥٤هـ): أبو المثنى شيخٌ... يخالف الثقات في الروايات لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا للاعتبار[٥]، وتعقَّبه الدَّارقطنِيّ في حاشيته على كتاب المجروحين[٦].

وقال الدَّارقطنِيّ (ت:٣٨٥هـ): ضعيفٌ[٧]، قال المنذري (ت:٦٥٦هـ): سليمان بن يزيد واهٍ، وقد وثق[٨]، وقال البوصيري (ت:٨٤٠هـ): ضعيفٌ[٩]، وقال الذهبي: واهٍ[١٠]، وقال ابن حجر: ضعيفٌ[١١].

دراسة الأمثلة التي قيل فيها صيغة «وثِّق».

---

(١) الثقات (٦/ ٣٩٥)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٣٨١، رقم ٨٣٩٨)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٢٤٢).

(٢) تذهيب التهذيب (١٠/ ٣٨١، رقم ٨٣٩٨)، وينظر لسان الميزان (٧/ ٤٨١، رقم ٥٦٤٧)

(٣) تذهيب التهذيب (١٠/ ٢٨٣، رقم٨٣٩٨)، وينظر خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص: ٤٥٩).

(٤) ـ الجرح والتعديل (٨/ ١٤٩)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٣٨١، رقم ٨٣٩٨)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٢٤٢).

(٥) المجروحين (٣/ ١٥١)، وينظر تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٤٢).

(٦) تعليقات الدارقطني على المجروحين(ص: ٢٩٥)، وينظر التهذيب (١٢/ ٢٤٢).

(٧) العلل (١٥/ ٥١)، وينظر تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٤٢).

(٨) الترغيب والترهيب (٢/ ٩٩).

(٩) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٨/ ١٠٩).

(١٠) المستدرك (٤/ ٢٤٦)، وقد حكم الحاكم على الحديث فقال: هذا حديثٌ صحيح الإسناد و لم يخرجاه. وقد علق على هذا الذهبي بما ذكرنا.

(١١) لسان الميزان (٧/ ٤٨١، رقم ٥٦٤٧).

حكم الذهبي في «الكاشف» على (٧٤٧) ترجمةً بكلمة (وثِّق) بنسبة (٤٠٪١٠)[١] من تراجم كتابه، وتتفاوت وجهات النظر في مراد الذهبي من هذه العبارة، فذكر غير واحدٍ أنه مصطلحٌ خاصٌّ يذكره الذهبي للدلالة على تفرد ابن حبان بتوثيق الراوي.

وهذا لا يستقيم لمن تابع الكاشف وقارنه بأصليه التذهيب، والتهذيب، والمثال الثاني يدل على ذلك، فقد ذكر الذهبي في الراوي قول أبي حاتمٍ الرازي، وذكر ابن حبان الراوي في ثقاته، وقال محقق كتاب الكاشف محمد عوامة إنَّ قوله «وُثِّق» ليس للدلالة على التمريض، وإنما هو مصطلحٌ خاصٌّ بالذهبي، وليس عليه دليلٌ يؤكده، أو دليلٌ ينفيه فهو على الاحتمال، فيبقى الأصل اللغوي للكلمة.

وكذلك اصطلاح المحدّثين على هذه الصيغ، يفيد كونها موضوعةٌ لعدم الجزم بالحكم تعديلاً أو تجريحاً، وتمريض الصيغة دلالةٌ على هذا التردد، ويدل عليه أيضاً أن ابن حجر لم يستخدم هذا المصطلح في «تقريب التهذيب»، ولم يستخدم غيره من صيغ التمريض؛ بل لجأ إلى تركيب الصيغ، جامعًا بين التعديل والتجريح، وهو ما يؤكد كون الراوي لم يثبت له مطلق التعديل، ولا يدل حكمه على مطلق الجرح، وقد يجزم بالحكم بما يعارض حكم الذهبي، وهذه قرينةٌ على قيام الاحتمال بشأن الراوي، والتردد في مرتبته.

۞ ۞ ۞

المثال الرابع:

محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي أبو سعد الكوفي، من الطبقة السَّابعة؛ من كبار أتباع التابعين.

قال الذَّهبي : ليَّنوه[٢].

وقال ابن حجر : صدوقٌ يخطىء[٣].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

(١) وهذا التفريق بين المصطلحات يفيد في معرفة قيام التفاوت بين الرواة، قال الذهبي: «ليس من وثِّق مطلقاً كمن تُكلِّم فيه، وليس من تكلِّم في سوء حفظه واجتهاده في الطَّلب كمن ضعَّفوه، ولا من ضعَّفوه ورووا له كمن تركوه، ولا من تركوه كمن اتّهموه وكذّبوه. فالترجيح يدخل عند تعارض الروايات». الموقظة (ص: ٨١).

(٢) الكاشف(٢/ ١٦٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٤).

روى له أبو داود حديثاً واحداً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله: {أين من عدله؟؟}

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن معينٍ: كوفيٌّ ليس بمتينٍ[١]، وقال أبو زرعة: لين الحديث[٢]، وقال أبو حاتمٍ: محمد بن الحسن بن عطية، وأبوه، وجدّه ضعفاء الحديث[٣].وقال مرَّة: ضعيف الحديث[٤]، وقال البخاري: لم يصحّ حديثه[٥]، قال العقيلي: مضطرب الحفظ[٦]، قال ابن حبَّان: منكر الحديث يروي أشياء لا يتابع عليها لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[٧]، قال الذهبي: ضَعَّفُوه ولم يترك[٨].

٣ـ دراسة المثال:

اتفق النقَّاد على أنَّ مرتبة محمد بن الحسن بن عطية ليست من مراتب التوثيق، ولكن تضعيفه ليس بثابتٍ مجزومٌ به في جميع أحواله، لذلك رجَّح الحافظ ابن حجر استخدام صيغةٍ مركبةٍ تدلل على صدقه وثبوت عدالته، وأنَّ ضبطه مشوبٌ بالخطأ، وهو ما عبَّر عنه ابن حبان بعدم الاحتجاج بانفراده، وكذلك الذهبي بقوله «ضَعَّفُوه ولم يترك»، واختار الذهبي صيغة التمريض للدلالة على عدم ثبوت الجرح فيه، وإن تظافَر النقَّاد على عدم تعديله، وإنَّ أسباب تليينه نسبيةٌ، وليست تعم جميع أحواله.



(١) الجرح والتعديل (٧/ ٢٢٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٧٦، رقم٥٨٧٠)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١٠٣).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٢٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٧٦، رقم٥٨٧٠)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١٠٣).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٣٦٩).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٢٢٦، رقم١٢٥١)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ١٠٣).

(٥) التاريخ الكبير (١/ ٦٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٧٦، رقم٥٨٧٠)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١٠٣).

(٦) الضعفاء(٤/ ٤٩، رقم١٦٠١)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ١٠٣).

(٧) المجروحين (٢/ ٢٨٤)، وينظر تعليقات الدارقطني (ص: ٢٤٧)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١٠٣).

(٨) المغني في الضعفاء (٢/ ٥٦٨)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ١٠٣).

المثال الخامس:

سهل بن معاذ بن أنس الجهني نزيل مصر، من الطَّبقة الرَّابعة؛ طبقةٌ تلى الوسطى من التَّابعين.

قال الذَّهبي : ضُعِّف[1].

وقال ابن حجر : لا بأس به إلا في روايات زبّان عنه[2].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود عشرة أحاديث، والترمذي سبعة أحاديث، وابن ماجه خمسة أحاديث.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال العجلي (ت:٢٦١هـ): مصريٌّ، تابعيٌّ، ثقةٌ[3]، وقال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): من خِيار أهل مصر، وكان ثبتاً، وإنّما وقعت المناكير في أخباره من جهة زبّان بن فائد[4]. وذكره في ثقاته وقال: لا يعتبر حدّيثه ما كان من رواية زبّان بن فائد عنه[5].

---

(١) الكاشف(١/ ٤٧٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٨).

(٣) الثقات(ص: ٢٠٩)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٧).

(٤) مشاهير علماء الأمصار (ص: ١٢٠).

(٥) الثقات (٤/ ٣٢١)، وقد وهم محقق تهذيب الكمال بشار عواد معروف في هذا الموضع فقال: «وزعم الحافظ مغلطاي أن ابن حبان لم يذكره في «الثقات» فتعقب ذلك على المؤلف، وهو وهمٌ منه، فقد ذكره ابنُ حِبَّان، كما تقدم، نعم كرره في «المجروحين» أيضًا، فلعل هذا هو الذي أوقعه في الوهم».

قلت: الحق أنّ هذا الاستدراك على الحافظ مغلطاي مجانبٌ للصواب؛ فالذي استدركه الحافظ مغلطاي على الحافظ المزي هو العبارة التي ذكرها ابن حبان في ترجمته للراوي، فإن المزي قد أغفلها وذلك يشعر بأنّ ابن حبان ذكره كعادته في كثيرٍ من الرواة دون التعليق على حالهم بشيءٍ، ولكنه علق هنا. فنبه مغلطاي إلى أنّ المزي أغفل ذكر كلام ابن حبان في الثقات. **وعبارة مغلطاي هي**: «قال المزي: ذكره ابن حبان في كتاب «الثقات». **انتهى كلامه**، وفيه نظرٌ من حيث إن ابن حبان لم يذكره في «الثقات»، **وسكت عنه** إنما أتبعه ـ أي في الثقات ـ ما يُؤذِنُ بضعّفه عنْدَه، وكأنّ الشيخ ـ أي=

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن أبي خيثمة: سُئِل يحيى بن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): عن سهل بن معاذ بن أنس؟ فقال: ضعيفٌ[١]، وقال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): منكر الحديث جداً. فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبّان بن فائد؟ فإنّ كان من أحدهما؛ فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطةٌ. وإنّما اشتبه هذا لأن راويها عن سهل بن معاذ زبّان بن فائد إلا الشيء بعد الشيء[٢]، وقال ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ): ضعيفٌ[٣].

قال ابن عبدالبر (ت:٤٦٣هـ): سهل بن معاذٍ لين الحديث، إلا أن أحاديثه حسانٌ في الرغائب والفضائل[٤]، وقال أبو الحسن ابن القطان (ت:٦٢٨هـ): ضعيفٌ[٥]، وقال الذَّهبي : ضعّفه ابْن معِينٍ ولم يُتْرك[٦]. فمشَّاه غيرُه[٧].

٣ـ دراسة المثال:

ما ذُكر في المثال السابق ينطبق على حال سهل بن معاذٍ من كون تضعيفه ليس بتامٍّ، وأنَّ ابن حجر لا يستخدم صيغ التمريض في حالة التردد في الراوي وعدم الجزم بحاله، واستخدم الذهبي في المثال السابق قول «ليَّنوه»، وهنا استخدم «ضعّفوه»، والسبب في ذلك يعود إلى أمرين اثنين:

الأول: يختار الذهبي صيغةً تم استخدامها من أحد النقَّاد المعتبرين في ترجمة الراوي الذي مرَّض فيه

= المزي ـ على العادة لم يره في أصلٍ، إذا لو رآه في أصلٍ ما جاز له مثل هذا الكلام، والإقدام عليه يبين لك ما قلناه بذكر كلامه بعينه». إكمال تهذيب الكمال (٦/ ١٤٣، رقم٢٢٧٥). وينظر تذهيب التهذيب (٤/ ٢٠٧،رقم٢٦٥٦)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٧).

(١) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (١/ ٥٤٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٤/ ٢٠٧،رقم٢٦٥٦)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٧).

(٢) المجروحين (١/ ٣٤٧) وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٧).

(٣) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ٩٥).

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٤٠٢).

(٥) بيان الوهم والإيهام (٢/ ٤٠١).

(٦) المغني في الضعفاء (١/ ٢٨٨).

(٧) ينظر تاريخ الإسلام (٣/ ٢٤٥).

القول، ولم يجزم بالحكم عليه. ففي الترجمة السابقة قال «ليَّنوه»، وهو يتماشى مع قول أبي زرعة «لين الحديث»، وقوله في هذا المثال «ضعَّفوه» يتوافق مع قول ابن معينٍ «ضعيفٌ».

الثاني: الصيغة المختارة لا تشمل جميع ما قيل في ترجمة الراوي من أقوالٍ، بل هي تعبر عمّا في «تذهيب التهذيب» وأصله «تهذييب الكمال» من الأقوال.



المبحث الثاني
الموازنة بين الكاشف والتقريب في صياغة اللفظ مفرداً أو مركباً في الحكم على الراوي ودلالته

اعتنى المحدِّثون ببيان عبارات الجرح والتعديل التي وردت عن النقَّاد المتقدمين والمتأخرين تبعاً لهم، وأفردت ألفاظ الجرح والتعديل بفصولٍ خاصةٍ بها في كتب الجرح والتعديل، وكتب علوم الحديث؛ اعتُني فيها ببيان معانيها وتصنيفها إلى مراتب، وتفسير معانيها الاصطلاحية؛ وهو الذي يصار إليه عند انعدام الصارف، أو اعتبار معانيها الخاصَّة بناقدٍ معيَّنٍ؛ إلا أنَّ هذا الاعتناء كان منصباً على نوعٍ واحدٍ من الألفاظ، وهي الألفاظ والعبارات **المفردة**.

وهناك نوعان آخران لم يتم تناولهما بالتأصيل والدراسة؛ وهما ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل **المكررة والمركبة**، مع أن استعمالهما في بيان أحوال الرواة موجودٌ بكثرةٍ، وقد اعتنى بها الذهبي ومن بعده ابن حجر فأفرداها بمرتبةٍ من مراتب الجرح والتعديل، زيادةً على المراتب التي وضعها الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي.

ولا بدَّ من بيان المقصود من هذه المصطلحات، قبل الخوض في بيان أساليب استعمالها عند الحافظين الذهبي وابن حجر وأمثلتها، والموازنة بينهما في أثر هذه الألفاظ على الحكم الذي توصلا إليه في الحكم على الراوي.

فالألفاظ هي: ما عُبِّر فيه عن حال الراوي ودرجة حديثه، مثل؛ «ثقةٌ»، «صدوقٌ»، «ضابطٌ»، «ضعيفٌ»، ومنها ما يكون مضافاً مثل؛ «صالح الحديث» «منكر الحديث».

والمراد بالعبارات: هي الوصف المكون من جملةٍ فأكثر، مثل؛ «يكتب حديثه»، «ليس بحجةٍ»، «ليس به بأسٌ»، وقد يطلق «اللفظ» ويراد به العبارة تجوزاً، ويدل على المراد السياق الذي ورد فيه الوصف.

وباستخدام الناقد لهذه الألفاظ أو العبارات في الدلالة على مرتبة الراوي، فإنَّه قد يعتري بعض العبارات ما يعتري بعض الألفاظ المفردة من الغموض، فتكون الحاجة ملحةً إلى تفسير مراد الناقد من الألفاظ والعبارات التي يصف بها الرواة؛ لكي يتحرر مفهوم هذه الألفاظ لدى المحدِّثين، فنحن كما ذكر

الذهبي: «نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثمَّ أهمُّ من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة»[1].

والعبارات المركبة في الجرح والتعديل أشد غموضاً من الألفاظ المفردة أو المكررة، فيلجأ المحدثون في بيانها إلى أحد أمرين:

١ـ أن يبين الناقد مراده من العبارات والألفاظ التي يستخدمها في الجرح والتعديل.

٢ـ أن تُستقرأ ألفاظ الناقد وعباراته المستخدمة في نقد الرواة، فيعرف من خلالها مراد الناقد.

وفي المطالب الآتية بيانٌ لهذه الألفاظ والعبارات في الاصلاح العام عند النقَّاد، وعند الحافظين الذهبي وابن حجر بشكلٍ خاصٍّ في كتابيهما «الكاشف»، و«تقريب التهذيب».

*** المطلب الأول ـ الألفاظ والعبارات المفردة:**

تعد الألفاظ المفردة في الجرح أو التعديل من أكثر المصطلحات النقدية استعمالاً وشيوعاً في نقد الرواة، وهي المادَّة الأساسية في كتب الرجال، وخاصةً الكتب المختصرة منها ككتب السؤالات لابن معينٍ وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، والدارقطني، وكتاب الضعفاء للبخاري، والضعفاء والمتروكين للنسائي، وغيرها، وتبعاً لهذه الصيغة تتحدَّد درجة حديث الراوي عند انفراده، فيعدُّ مقبولاً أو مردوداً[2].

ويتحدَّد تفسير ألفاظ الجرح والتعديل وعباراته من خلال القرائن التي لها تعلُّقٌ مباشرٌ أو غير مباشرٍ بها، والتي تؤثِّر في توجيه دلالة اللفظ أو العبارة المستعملة في بيان حال الراوي جرحاً أو تعديلاً، من حيث كون قائلها يريد بها الإطلاق أو التقييد، أو يريد بها معنىً خاصاً أو عاماً، وتتنوع هذه القرائن باعتباراتٍ مختلفةٍ؛ باعتبار اللفظ المختار، أو باعتبار الناقد؛ أو باعتبار الراوي، ولا بدَّ من مراعاتها جميعاً لضمان سلامة تفسير النص، والحفاظ على دلالته التي وضعت من أجل الدلالة عليها[3].

إن ألفاظ الجرح والتعديل وعباراته لها دلالةٌ لغويَّةٌ، ودلالةٌ اصطلاحيَّةٌ أو عرفيَّةٌ عند المحدِّثين بحسب الاصطلاح العام أو الاصطلاح الخاص عند بعضهم؛ كالبخاري وابن معينٍ في استعمالاتهما

(١) الموقظة (ص: ٨٢).

(٢) ينظر ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل(ص: ١١).

(٣) ينظر ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل(ص: ٢٣).

للألفاظ النقدية، وتتفق أحياناً معاني ألفاظ الجرح والتعديل الاصطلاحية مع معنىً أو أكثر من معاني اللفظ في الاستخدام اللغوي بحسب الاشتقاق والاستعمال اللغوي، وقد يختلف فيقدم المعنى الاصطلاحي لأنَّه المقصود من وضع اللفظ في نسق استخدام الكلمة أو المصطلح.

وقد أوضح الذهبي التمايز بين المصطلح العام والمصطلح الخاص بقوله: (اشتهر عند طوائفٍ من المتأخرين إطلاق اسم «الثقة» على: من لم يُجْرَح، مع ارتفاع الجهالة عنه، وهذا يُسمَّى: «مستوراً»، ويُسمَّى: «محلُّه الصدق»، ويقال فيه: «شيخٌ»)[1].

فهو يرى أن من يطلق عليه اسم « الثقة» في الاصطلاح العام، ليس هو ذاته الذي استخدمه بعض المتأخرين، وتحليل عبارة الحافظ الذهبي تحتاج إلى تأنٍّ ونظرٍ وتفحصٍ، ونحن نقف على ما دل عليه ظاهرها.

ولا ضير في جعل لأي مصطلحٍ من المصطلحات العامة اصطلاحاً خاصاً إذا عُرف ذلك وأمن اللبس في هذا الاستخدام، ويحتاط في تفسيره حرصاً على عدم إخراجه عن مراد قائله، وإن لم يعرف للناقد استعمالٌ خاصٌّ يبقى الاصطلاح العام هو الأوْلى في تفسير ألفاظه، وذلك كي لا يتعطل العمل بهذه الألفاظ.

وهذه الألفاظ المفردة استخدمها الذهبي وابن حجر في كتابيهما موضع هذه الدراسة، وتنوع ذلك في التراجم التي تناولها هذا البحث، فقد يستخدمها الذهبي وابن حجر معاً في الراوي نفسه، وإن كان أحدهما قد جرّحه والآخر عدّله، وقد يستخدم أحدهما لفظاً مفرداً، والآخر يستخدم عبارةً مركبةً للدلالة على مرتبة الراوي نفسه.

المثال الأول:

بُكَيْرِ بن مِسْمَار الزهري المدني أبو محمد (ت:١٥٣هـ)، من الطبقة الرابعة؛ طبقةٌ تلي الوسطى من التابعين.

قال الذهبي : فيه شيءٌ[2].

(١) الموقظة (ص: ٧٨).

(٢) الكاشف(١/ ٢٧٦).

وقال ابن حجر : صدوقٌ[1].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

أخرج له مسلم ثلاثة أحاديث، والترمذي حديثين، والنسائي حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

قال العجلي (ت:٢٦١هـ): ثقةٌ[2]، وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ): ليس به بأسٌ[3].

وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): لم أخرّج له شيئًا هاهنا؛ لأني لم أجد في رواياته حديثًا منكراً، وأرجو أنَّه لا بأس به...، روى عنه أبو بكر الحنفي أحاديث لا أعرف فيها شيئاً منكراً، وعندي أنَّه مستقيم الحديث فأستغني عن أن أذكر له حديثاً لاستقامة حديثه، ولأن من روى عنه صدوقٌ وأرجو أنه لا بأس به[4]، وقال الدارقطني (ت:٣٨٥هـ): ثقةٌ[5].

وقال ابن خلفون (ت:٦٣٦هـ)، لما ذكره في كتاب «الثقات»: غمزه البخاري وغيره، وهو عندي في الطبقة الثالثة من المحدِّثين[6]، وقال الذهبي: صالح الحديث ليّنه ابن حبان[7]. وقال: صدوقٌ ليّنه ابن حبان البستي وابن حزمٍ[8]، وقال الصفدي (ت:٧٨٦هـ): أشار ابن حبان إلى ضعفه فَوَهم، وإنّما ذاك بكير بن

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٢٨).

(٢) الثقات (١/ ٢٥٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٥٩، رقم ٧٧١)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٣٤)، وفي سنن الترمذي (١١/ ٢٣٩)، قال الترمذي: «بكير بن مسمار هو مدنيٌّ ثقةٌ»، وهو في نسخة جمعية المكنز الإسلامية فقط، وليست في النسخة التي حققها الشيخ أحمد شاكر وفؤاد عبد الباقي، وآخرون، وليست كذلك في النسخة التي حققها الدكتور بشار عواد معروف.

(٣) تهذيب الكمال (٤/ ٢٥١، رقم٧٧١)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٥٩، رقم ٧٧١)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٣٤).

(٤) الكامل(٢/ ٢١٦)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٣٤).

(٥) تعليقات الدارقطني على المجروحين (ص: ٦١).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣٢، رقم٨١٢).

(٧) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٥٥).

(٨) المغني في الضعفاء (١/ ١١٥)، ونقل في ميزان الاعتدال وتاريخ الإسلام في ترجمة بكير بن مسار توثيق ابن حبان له فقط، ولم يَنقل عنه فيه تليين، فالله أعلم. وأقوال ابن حبان تأتي في الحاشية الآتية.

معروف الدامغاني مع أَن الدامغاني صدوقٌ[1].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن سعدٍ (ت:٢٣٠هـ): هو قريبٌ من أخيه، وقد قال في أخيه ـ المهاجر بن مسمار ـ: له أحاديث، وليس بذاك، وهو صالح الحديث[2]، وقال البخاري (ت:٢٥٤هـ): فيه بعض النَّظر[3].

قال مغلطاي (ت:٧٦٢هـ): ذكره العقيلي في «جملة الضعفاء»، وكذلك أبو محمد بن الجارود، وأبو بشر الدولابي، وأبو العرب[4].

---

(١) الوافي بالوفيات (١٠/ ١٧٠). والذي ينبغي إيضاحه أن ابن حبان في الثقات (٦/ ١٠٦) قال: «بكير بن مسمار أخو مهاجر بن مسمار مولى سعد بن أبى وقاص من أهل المدينة، كنيته أبو محمد، يروي عن عامر بن سعد بن أبي وقاصٍ، روى عنه حاتم بن إسماعيل، وليس هذا ببكير بن مسمار الذي يروي عن الزهري ذاك ضعيفٌ، ومات بكير هذا سنة ثلاثٍ وخمسين ومائةٍ» وفي المجروحين (١/ ١٩٤): «بكير بن مسمار شيخٌ يروي عن الزهري، روى عنه أبو بكر الحنفي، وقد قيل إنه بكير الدامغاني الذي يروي عن مقاتل بن حيان كان مرجئاَ يروي من الأخبار مالا يتابع عليها، وهو قليل الحديث على مناكير فيه، ليس هو أخو مهاجر بن مسمار ذاك مدنيٌّ ثقةٌ». وقال في المجروحين (١/ ١٠٨)، ترجمة: «إبراهيم بن المهاجر بن مسمار من أهل المدينة يحدِّث عن عمر بن حفص بن ذكوان، وصفوان بن سليم، منكر الحديث جدًا، روى عنه معن بن أبي عيسى، وهو ابن أخي بكير بن مسمار، وهو من موالي سعد بن أبي وقاصٍ، من الجنس الذي قلت: «لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وكان يحيى بن معين يمرِّض القول فيه».

(٢) الطبقات الكبرى (٥/ ٤٢٩).

(٣) التاريخ الكبير (٢/ ١١٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٥٩، رقم ٧٧١)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٣٤)، وهذا القول تبعاً لما ذكره المزي (تهذيب الكمال (٤/ ٢٥١))، وقال مغلطاي إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣٣): «في قول المزي في هذه الترجمة: قال البخاري: «فيه نظرٌ» نظرٌ؛ لأن البخاري لم يقل هذا إلا في الذي روى عن الزهري، وذلك أنه قال: بكير بن مسمار أخو مهاجر مولى سعد بن أبي وقاصٍ، ثم قال بعد كلامٍ: وسمع الزهري روى عنه أبو بكر الحنفي، ثم قال: في بكير هذا نظرٌ، يعني الذي روى عن الزهري، لا الأول؛ لأن الإشارة منصرفةٌ إليه، لا إلى الأول، وإن كان قد جعلهما ترجمةً واحدةً، فقد بيَّن ابن حبان وجه التفرقة، وكأنه أشبه، والله أعلم».

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣٢، رقم٨١٢). وأبو العرب هو: محمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الافريقي، أبو العرب (ت:٣٣٣هـ): مؤرخٌ، حافظٌ للحديث، من أهل القيروان؛ سمع أبو العرب من أصحاب سحنون، وأكثر رجال إفريقية، قال القاضي عياض: «غلب عليه الحديث والرجال، وتصنيف الكتب والرواية». تنظر ترجمته ترتيب المدارك (٥/ ٣٢٣)، والأعلام (٥/ ٣٠٩).

٣ـ دراسة المثال.

لم يُنقل عمَّن عاصر بُكيراً قولٌ في تعديله أو تجريحه، وقول البخاري وقع فيه إشكالٌ على اعتبار ثبوته في بُكير بن مسمار هذا، من وجهة نظر الذهبي وابن حجر، فهو في تهذيب الكمال «فيه نظرٌ»، وفي التاريخ الكبير «فيه بعض النظر»، ولذلك لم يأخذ الحافظ ابن حجر بقول البخاري، واعتمد فيه التوثيق، والذهبي يعتمد على أقوال البخاري، ويميل إلى ترجيحها لذلك حكمٌ بأنَّ في روايته شيءٌ.

وتعدُّ ألفاظ أحكام الذهبي وابن حجر في المثال الأوَّل والمثال الآتي من الألفاظ المفردة، التي لم تجمع بين حكمين فتكون مركبةً، ولم يكررا ألفاظ التعديل والتجريح، واتفق هنا في المثالين على الحكم بصيغة الإفراد، الذهبي وابن حجر، وفي كثيرٍ غيرها من الأمثلة، وتمتاز الألفاظ المفردة بوضوح دلالتها، بالنسبة للألفاظ المركبة، وكثرتها في تراجم «الكاشف» مقارنةً مع تراجم «تقريب التهذيب»، بالنسبة لتراجم الرجال الذين وقع الخلاف بينهما في الجرح والتعديل، فالذهبي يمتاز منهجه في الكاشف بعدم إصدار الأحكام المركبة على الرواة، على خلاف ابن حجر الذي تشكل العبارات المركبة جزءاً كبيراً من أحكامه.

۞ ۞ ۞

المثال الثاني:

عبد الله بن يزيد، ومنهم من قال هو ابن ربيعة ابن يزيد[(١)] الدِّمشقي، من الطَّبقة السَّادسة، من الذين عاصروا صغار التَّابعين.

قال الذَّهبي : حسَّن له الترمذي[(٢)].

وقال ابن حجر : ضعيفٌ[(٣)].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

(١) قال ابن عساكر: فرق البخاري بينهما، وعندي أنهَّما واحدٌ والله أعلم. ينظر تاريخ دمشق (٣٣/ ٣٨١) وكذلك فعل ابن حبان في ثقاته. وقال المزي: «فرَّق البخاري بينه وبين عَبد الله بن ربيعة بن يزيد، وهو الصواب إن شاء الله». وينظر تهذيب الكمال (١٦/ ٣١٩)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٨٢).

(٢) الكاشف(١/ ٦٠٩).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٠).

روى له الترمذي، وابن ماجه حديثاً واحداً. ولم يرو عنه إلا عبد الله بن عقيل، أبو عقيل الثقفي الكوفي، مولى عثمان بن المغيرة الثقفي، من الطَّبقة الثَّامنة؛ من الوسطى من أتباع التابعين. صدوقٌ؟؟!! من قال هذا؟.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

حسَّن الترمذيُّ حديثه[(١)]، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: عداده في أهل الشام روى عنه أهلها[(٢)].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال الجوزجاني: أحاديثه منكرةٌ؛ حديثه في الراسخين في العلم حديثٌ معضلٌ[(٣)].

٣ـ دراسة المثال.

لم ينقل الذهبي في ترجمة الراوي سوى تحسين الترمذي لحديثه، وهو في هذه الحالة ينقل الصيغة بألفاظها، ويعزوها إلى قائلها، وابن حجر جمع أقوالاً أخرى جعلته يحكم بضعفه، وتكاد تتكرر المواضع التي صرَّح الذهبي في ترجمة الراوي بأن الترمذي قد حسَّن حديث الراوي، وعندما يترجم له الحافظ ابن حجر يجزم بضعفه.

وهذه إشارةٌ يمكن اعتبارها في منهج الذهبي إذا لم يجد ما يمكنه من الحكم على الراوي، فإنه ينقل قول الترمذي.

والذي يعنينا هنا من هذا المثال هو الشكل الذي تكونت به صيغة الحكم، وكون الحافظين حكما بصيغةٍ مفردةٍ.



(١) أخرج الترمذي حديثه وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه». سنن الترمذي (٤/ ٢١٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٣٤٧، رقم ٣٧٢٦).

(٢) (٨/ ٣٣٨، رقم١٣٧٦٠)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٨٢).

(٣) أحوال الرجال (ص: ٢٨٠)، ونقل قوله ابن عديٍّ في الكامل وقال: «لا أقف على معرفة ذلك» (٤/ ٢٣٧)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٨٢)

المثال الثالث:

داود بن جميل وقيل الوليد بن جميل. من الطبقة السابعة؛ من كبار أتباع التابعين.

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): وثّق[١].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): ضعيفٌ[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود، وابن ماجة حديثًا.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

ذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[٣].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال الأزدي (ت:٣٧٤هـ) ضعيفٌ مجهولٌ[٤]، وقال الدارقطني (ت:٣٨٥هـ): مجهولٌ[٥]. وذكر حديثاً من طريقه وأعقب ذلك بقوله: عاصم ومَنْ فوقه إلى أبي الدرداء ضعفاء، ولا يثبت[٦].

قال ابن عبدالبر (ت:٤٦٣هـ): داود بن جميل مجهولٌ، ولا يعرف هو ولا أبوه، ولا نعلم أحدًا روى عنه غير عاصم بن رجاء[٧]، وقال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): حديثه مضطربٌ[٨].

---

(١) الكاشف (١/ ٣٧٨، رقم ١٤٣٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٩٨، رقم ١٧٧٨).

(٣) الثقات (٦/ ٢٨٠)، وينظر ذهيب التهذيب (٣/ ١٥٦، رقم١٧٧٥)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٥٦، رقم٣٤٤).

(٤) الضعفاء والمتروكون (١/ ٢٦٠)، وقال الذهبي: وثق وأمّا الْأَزْدِيّ فضعّفه. فيه جهالةٌ. المغني في الضعفاء (١/ ٢١٧).

(٥) العلل للدارقطني (٦/ ٢١٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ١٥٦، رقم٣٤٤).

(٦) العلل للدارقطني (٦/ ٢١٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ١٥٦، رقم٣٤٤).

(٧) جامع بيان العلم وفضله (١/ ١٦٤).

(٨) ميزان الاعتدال (٢/ ٤، رقم٢٥٩٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ١٥٦، رقم١٧٧٥).

٣ـ دراسة المثال:

إن الأسباب الداعية إلى اختلاف الحكم بين «الكاشف»، و«تقريب التهذيب»، تظهر من خلال تخريج الأقوال التي قيلت في الراوي، فليس عند الذهبي سوى قول ابن حبان في أصل الكاشف «تذهب التهذيب»، بينما أضاف ابن حجر قول الأزدي، وقوله هذا وقف عليه الذهبي كما في المغني في الضعفاء، ولم يلتفت إليه إذ قال: «وثِّق وأمّا الْأَزْدِيّ فضعّفه. فيه جهالةٌ»، والدارقطني.

يتوافق حكم ابن حجر في تقريب التهذيب مع أحكام الذهبي على الراوي في ميزان الاعتدال، وكذلك في تذهيب التهذيب، وحكم ابن حجر بأنَّ الراوي «ضعيفٌ»، فهو في المرتبة الثامنة من مراتب الرواة في «تقريب التهذيب»، من أشد العبارت التي قيلت في راوٍ تعارض فيه قوله مع قول الذهبي في «الكاشف».

۞ ۞ ۞

المثال الرابع:

عبد الله بن كيسان المروزي أبو مجاهد، من الطَّبقة السَّادسة؛ من الذين عاصروا صغارالتَّابعين.

قال الذَّهبي: ضعَّفه أبو حاتمٍ[(١)].

وقال ابن حجر: صدوقٌ يخطىء كثيراً[(٢)].

٢ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود.

٣ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

ذكره ابن حبَّان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته وقال: يُتَّقى حديثه من رواية ابنه عنه[(٣)]، وقال أيضاً: يخطىء

(١) الكاشف(١/ ٥٩٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣١٩).

(٣) الثقات (٧/ ٣٣)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٦٦، رقم٣٥٦٧)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٥).

وليس هذا بعبد الله بن كيسان الذي يروي عن عبد الله بن شداد[١]، وقال الحاكم (ت:٤٠٥هـ) ـ وقد خرَّج حديثاً عن طريقه: هذا حديثٌ صحيح الإسناد محتَّجٌ بجميع رواته، وأبو مجاهد عبد الله بن كيسان من ثقات المراوزة يُجمع حديثه[٢].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال البخاري (ت:٢٥٦هـ): منكرٌ، ليس من أهل الحديث[٣]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): ضعيف الحديث[٤]، وقال النَّسائي (ت:٣٠٣هـ): ليس بالقويِّ[٥]، وقال العقيلي (ت:٣٢٢هـ): في حديثه وهمٌ كثيرٌ[٦]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): له أحاديث عن عكرمة غير محفوظةٍ، وعن ثابت كذلك. ولم يُحدِّث عنه ابن المبارك[٧]، وقال الدَّارقطني (ت:٣٨٥هـ): لم يكن بالقوي[٨]، وقال الذَّهبي : ضعيفٌ[٩].

٤ـ دراسة الأمثلة.

تأتي الألفاظ المفردة من ألفاظ الجرح والتعديل، بصيغة الجزم وصيغة التمريض، ولا يتنافى ذلك مع الإفراد أو التركيب، فكلاهما له مدلوله الخاص، وكذلك الحال في التراجم التي نقل فيها الذهبي أو ابن حجر أقوال الأئمة المتقدمين، فينطبق عليها أيضاً ما ينطق على حكم الذهبي وابن حجر، من إمكانية كونها مفردةً أو مركبةً، والغالب على مراتب الرواة في الكاشف يكون القول منقولاً عن الأئمة المتقدمين، بينما يقل ذلك عند ابن حجر، والسبب في ذلك عائدٌ إلى الفكر النقدي عند كلا الإمامين، فالذهبي يراعي الألفاظ و الأئمة أصحاب الألفاظ، فهو حين يصدر حكمه يجتهد على منحيين:

---

(١) الثقات (٧/ ٥٢،رقم ٨٩٦٨)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٥).

(٢) المستدرك(١/ ٣٩٣)، **و وافقه الذهبي**. وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٥).

(٣) التاريخ الكبير (٥/ ١٧٨)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٥).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٣)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٦٦، رقم٣٥٦٧)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٥).

(٥) الضعفاء والمتروكون (ص: ٦٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٥).

(٦) الضعفاء(٢/ ٢٩٠)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٥).

(٧) الكامل(٤/ ٢٣٣)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٥).

(٨) علل الدارقطني (١٢/ ٣٨٤).

(٩) المغني في الضعفاء (٢/ ٨٠٦).

المنحى الأول: التفضيل بين النقَّاد والاجتهاد في كون الناقد متشدداً أو معتدلاً في النقد، فيبنى قوله أو يرده بناءً على ذلك.

والمنحى الثاني: الاجتهاد في الأحكام التي قيلت من قبل النقَّاد، وهذا في إطار الأمثلة محل الدراسة، والحكم الذي يختاره دائماً ما يتأثر بقرائن الأحوال، فلا يكاد ينضبط اختياره بقاعدةٍ .

بينما الأحكام عند ابن حجر في «تقريب التهذيب» يميل الاجتهاد فيها إلى الأقوال أكثر من مراعاة الناقد وصفته، وهو ما يُلاحظ من خلال مجاراته لابن حبان في كثيرٍ من التفسيرات التي قدمها للجرح، وابن حبان عند ابن حجر من المتساهلين، وقد أغلظ عليه النكير في غير موضعٍ، لذلك يغيب بشكلٍ ملحوظٍ الأقوال المنقولة في «تقريب التهذيب» مقارنةً بنظيره «الكاشف».

۞ ۞ ۞

*** المطلب الثاني ـ الألفاظ والعبارات المكرَّرة:**

لم يعتن ابن أبي حاتمٍ بألفاظ الجرح والتعديل المكرَّرة، فلم يفردها بمرتبةٍ من المراتب التي وضعها في مقدمة كتابه، وكذلك لم يذكرها من تابعه عليها من الأئمة كالخطيب وابن الصلاح.

والتكرار في ألفاظ الجرح والتعديل يمكن تعريفه بأنه: «إعادة لفظةٍ أو عبارةٍ نقديَّة، أكثر من مرَّةٍ».

وأول ما ظهرت هذه الألفاظ في مرتبةٍ خاصةٍ بها عند الحافظ الذهبي، فجعلها مرتبةً من المراتب التي زادها على مراتب ابن أبي حاتمٍ، وإن المتتبع لهذه الإضافة عند الحافظ الذهبي ومن تابعه من المحدثين يجد أنَّهم ذكروا الألفاظ المكررة في مراتب التوثيق فقط، وراعوا مرتبة «الثقة»، وما زاد عليها كالثبت والضابط، وغيرها، ولم يجعلوا من كرر فيه التعديل في مرتبة «الصدوق» فما دونها مرتبةً، ولم يشر إلى ذلك أحدٌ من المحدِّثين، والأصل في التأصيل يحتاج إلى استيعاب الحالة العملية للمادة المؤصل لها.

ولم يراع النقَّاد أيضاً تكرار اللفظ في مراتب الجرح التي أصلوا لها مع أنَّ من يراجع كتب الجرح والتعديل والتراجم يجد فيها تكرار ألفاظ وعبارات كلٍّ من التعديل والتجريح، وأول من وجدته تبنَّى التأصيل لها وأفردها بالبحث والدراسة الدكتور أحمد معبد عبدالكريم في كتابه الذي خصصه لدراسة

ألفاظ الجرح والتعديل بعنوان «ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد، والتكرير، والتركيب»[1].

والذهبي ومن معه قصروا التكرار في ألفاظ التعديل ومراتبه خاصة، وجعلوا هذه الزيادة على مراتب ابن أبي حاتمٍ مقتصرةً على من كرر فيه اللفظ مرتين، وهذا يجعلنا نسأل عن مرتبة من كرر فيه اللفظ أكثر من ذلك، فعلى هذه القاعدة كلما زادت الألفاظ ارتفعت المراتب مرتبةً، وهكذا، وهو ما نبَّه السخاوي إليه بأنَّ «ما زاد على مرتين مثلاً يكون أعلى منها، كقول ابن سعدٍ في شعبة: «ثقةٌ، مأمونٌ، ثبتٌ، حجةٌ، صاحب حديثٍ»، وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينة: حدثنا عمرو بن دينار، و[كان ثقةً ثقةً تسع مرات، وكأنه سكت لانقطاع نفسه]»[2].

والضمير في قول السخاوي [يكون أعلىً منها] عائدٌ إلى صيغة التكرير مرتين، أي أنَّ صيغة التكرير أكثر من مرتين أعلى من صيغة المرتين مع كونها من مرتبتها، وليس المراد أعلى من المرتبة؛ لئلا تزيد المراتب كلما زادت الألفاظ[3]، وهذا التعليل خشية زيادة المراتب كلما زادت الألفاظ، ويؤكد هذا الحمل لكلام السخاوي أنَّ ابن حجر والسخاوي زادا مرتبتين على مراتب الذهبي، وليس في إحداهما مرتبةٌ لتكرار اللفظ أكثر من مرتين، وعليه فإن مرتبة التكرار واحدةٌ وإن زادت ألفاظها عن مرتين، أو أكثر، ويصبح التفاوت بين المكرر مرتين وبين المكرر أكثر منهما، وفائدته تكمن بأنَّ «التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادةٌ على الكلام الخالي منه»[4]، وفي الترجيح عند اختلاف الرواة، فيرجّح الموصوف بالأكثر على الموصوف بالأقل.

وذهب الدكتور أحمد معبد عبد الكريم إلى أنَّ هذا التعليل غير كافٍ لمنع زيادة المراتب بزيادة مرات التكرير، وذلك لأنَّ زيادة مرات التكرير على مرتين لا بدّ أن تكون مقصودةٌ لقائلها، ليرفع مرتبة الراوي أكثر في التعديل، أو يشدِّد جرحه في التجريح، واستدل على ما ذهب إليه أنَّ السخاوي جوَّز جعل مراتب

(١) ينظر ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل(ص: ٢٩ وحتى ٩٥).

(٢) فتح المغيث (٢/ ١١٥).

(٣) هذا التوجيه للشيخ منصور الطوخي في حاشيته على شرح الأنصاري لألفية العراقي (مخطوطات الأزهر، رقم ٢٢٨ ب)، وتابعه على ذلك الشيخ علي العدوي في حاشيته على شرح الأنصاري لألفية العراقي (مخطوط دار الكتب المصرية، رقم ٢٥٩ ب)، والنقل عن ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل(ص: ٣٥).

(٤) فتح المغيث (٢/ ١١٥).

التعديل سبعاً، وأنَّ بعض العلماء أوصلها إلى تسع مراتب، والعبرة بالزيادة في مراتب التعديل أو التجريح وعدمها بالنسبة للتكرار بوصف «ثقة» أو ما دونها، أو الوصف بألفاظ التجريح هو القرائن، ومعرفة مراد النقَّاد من التكرار[1][2].

۞ ۞ ۞

*** المطلب الثالث ـ الألفاظ والعبارات المركبة:**

تدلّ ألفاظ الجرح والتعديل بحسب وضعها الاصطلاحي على مرتبة الراوي، وتشمل صيغة الجرح والتعديل في دلالتها ركني قَبول الراوي؛ العدالة، والضبط، فتكون مرتبة الراوي التعديل أو التجريح، وقد قسم المحدِّثون الألفاظ الدَّالة على التعديل، والألفاظ الدَّالة على التجريح، وجعلوها مراتباً، ويسهل تقسيم الرواة على هذه المراتب، إذا كانت الألفاظ ذات دلالةٍ واضحةٍ على التعديل أو التجريح، ولكن في كتب التراجم، وكتب الجرح والتعديل، مصطلحاتٌ أطلقها النقَّاد على الرواة، وهي تدلّ في جزءٍ منها على التعديل وجزءٍ آخر على التجريح، أو أنها تدلّ في جزءٍ منها على أحد ركني القبول؛ العدالة، وفي الجزء الآخر تدل على الركن الثاني؛ الضبط.

وليست عبارات الجرح والتعديل المركبة من قبيل الألفاظ المكرَّرة لاختلاف دلالتها؛ فالمكرَّرة تدل في جزأيها إما على التعديل أو على التجريح، وهنا يدل مفهوم العبارة على التعديل والتجريح معاً، أو التعديل فقط والتجريح فقط ولكن من مرتبتين مختلفتين في كل قسمٍ، فهي قسيمةٌ للألفاظ المفردة والمكررة.

وعند دراسة العبارات المركبة فإننا نستقرئ المصطلح المركب ولا نفصله، فنجعل كل كلمةٍ من كلماته مع ما يماثلها من مراتب الجرح والتعديل، فإذا أردنا مثلاً استقراء مصطلح (صدوقٌ فيه لين) فإننا لا نفصل بين لفظتي (صدوقٌ) و (لينٌ)؛ بل ندرس المصطلح المركب وحده باعتباره عبارةً واحدةً، ويُستقرأ كما يستقرأ أي مصطلحٍ آخر غير مركبٍ.

---

(١) ينظر ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل(ص: ٣٦).

(٢) ليس في التراجم محل هذه الدراسة مثالاً لهذا المطلب، فلم يصل الاختلاف بين الذهبي وابن حجر إلى المراتب العليا من التعديل أو المراتب الدنيا من الجرح، وإنَّما تمت دراسة هذا المطلب لاستكمال شرح مراتب التعديل والتجريح، وتقسيم الألفاظ عليها.

وهذا التركيب المؤلف من لفظتين اصطلاحيتين مثل «ثقةٌ صدوقٌ»، و «صدوقٌ فيه لينٌ»، تحتمل دلالاتها أموراً عدَّة:

الأوَّل: أنَّها تدل على المعنيين مجتمعين، وعلى هذا فمعنى (ثقةٌ صدوقٌ) مثلاً هو ثقةٌ وصدوقٌ.

الثاني: أنَّها تحمل معنىً متردداً بين المعنيين، أي معنى الكلمة الأولى والكلمة الثانية؛ مثل أن يكون معنى وصف الراوي بأنَّه (ثقةٌ صدوقٌ) أنه فوق مرتبة الصدوق ودون مرتبة الثقة.

الثالث: أنَّها تحمل معنىً له نوع ارتباطٍ بكلٍّ من معنيي اللفظتين، فإذا اشتبه علينا تعبيرٌ مؤلَّفٌ من لفظتين اصطلاحيتين، فاحتمل أن يكون مصطلحاً مركباً منهما، وله دلالةٌ خاصةٌ بهذا التركيب، كما لو كان غير مركبٍ.

واحتمل أيضاً أن يكون غير مركبٍ، وإنَّما هو تعبيرٌ متألِّفٌ من لفظتين اصطلاحيتين قد حافظت كلٌّ منهما ضمن ذلك التعبير على معناها المعروف لها، ثم احتمل هذا الاحتمال الثاني أن تكون العلاقة بين تلك اللفظتين هي العطف، أي تكون ثانيتهما معطوفةً على أولاهما بحذف حرف العطف المفيد للجمع وهو (الواو) مثل (ثقةٌ وصدوقٌ)، فيكون حرف العطف هذا مقدَّراً؛ أو احتمل أن تكون العلاقة بينهما العطف بحرف الشك والتردد (أو).

وبعد النظر في الاحتمالات السابقة سيتبيَّن لنا ـ بعد ملاحظة كل القرائن القريبة والبعيدة وكل الاحتمالات الواردة ـ صحة بعض تلك الاعتبارات المفترضة بكون اللفظ مركَّباً أو غير مركَّبٍ[1]، فإن استبان كونه مركَّباً فإنَّ تركيب الألفاظ والعبارات في وصف الراوي ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول؛ التركيب الجزئي: جمع لفظين أو عبارتين معاً في وصف الراوي، بحيث يدل كلٌّ منهما على أحد ركني قبول الراوي الضبط والعدالة[2].

القسم الثاني؛ التركيب الكلي: أن يجمع الناقد في وصف الراوي، بين لفظين فأكثر، بحيث يتردَّد وصفه بين أكثر من مرتبةٍ من مراتب التعديل، أو التجريح، أو التعديل والتجريح معاً[3].

---

(١) ينظر معجم مصطلحات المحدثين (١/ ١٤٧).

(٢) ينظر ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل(ص: ٩٩).

(٣) ينظر ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل(ص: ١٩٧).

والفرق بين القسمين يظهر من خلال مضمونهما؛ فالتركيب الجزئي تدل صيغة التركيب فيه على العدالة بقسمٍ منها، وعلى الضبط تاماً أو قاصراً بالقسم الآخر من الصيغة، وبمجموع صيغة التركيب الجزئي يستبين حال الراوي عدالةً وضبطاً، وبه تعرف درجة روايته احتجاجاً أو اعتباراً أو ردًّا.

وأمَّا التركيب الكلي فالتركيب فيه يكون مشتملاً على لفظين من ألفاظ الجرح والتعديل أو عبارتين، وكلٌّ منهما بمفردها تدل على مرتبة للراوي، ودرجة مروياته أعلى أو أدنى من التي تدل عليها اللفظة أو العبارة المذكورة معها في التركيب ذاته.

وقد يرد استشكالٌ حول إفراد التركيب لعبارات الجرح والتعديل بالبحث والدراسة، بأنَّ من يراجع كثيراً من كتب علوم الحديث، وخاصةً كتب المصطلح التي عنيت بذكر مراتب التعديل والتجريح وألفاظها، يجدها تقتصر على ذكر الألفاظ المفردة، وما يذكر فيها من صورٍ للتركيب الجزئي أو الكلي يدرج في المراتب الأخرى.

والإجابة على هذا الإشكال تتمثَّل بأنَّ المصادر التي اقتصر مصنِّفوها على ذكر الألفاظ المفردة للتمثيل لمراتب الجرح والتعديل، لم يقصدوا بهذه الأمثلة جمع جميع الألفاظ وحصرها واستقصاءها، وإنَّما قصدوا التمثيل لها بما ذكروا من ألفاظٍ، وأشار العراقي ومن بعده السخاوي[1] كأكثر من توسَّعٍ في التمثيل إلى أنَّه يمكن أن يلحق بها ما يشابهها.

وهذا التركيب في الألفاظ ذكره الذهبي وابن حجر، وجعلاه في مرتبةٍ خاصةٍ به في تصانيفهما، ففي كتاب «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ذكر الذهبي أنَّ المصنَّفات في الجرح والتعديل قد جمعت تراجم الرجال، وبُيِّن فيها من هو الثقة والثبت كالأسطوانة، ومن هو في الضعف واللين كالريحانة، ففي القسم الرابع من الرواة قال: «ومنهم **الصدوق الذي فيه لينٌ** كمن هو في عافيةٍ، لكن يوجعه رأسه أو به دمّل»[2]. وفي هذا التشبيه يبيِّن أنَّه أثبت العافية لأهل المرتبتين الثالثة والرابعة، ولكن في المرتبة الرابعة

(١) ينظر شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٧٦)، وفتح المغيث (٢/ ١١٤).

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٨٤)، ضمن أربع رسائل في علوم الحديث. ولفظ الذهبي تاماً: «منهم من هو العدل الحجة كالشاب القوي المعافى، ومنهم من هو ثقةٌ صدوقٌ كالشباب الصحيح المتوسط في القوة، ومنهم من هو صدوقٌ أو لا بأس به كالكهل المعافى، **ومنهم الصدوق الذي فيه لينٌ**؛ كمن هو في عافيةٍ لكن يوجعه رأسه أو به دمّلٌ، ومنهم الضعيف كالذي تَحَامَلَ ويشهد الجماعة محموماً، ولا يرمي جَنْبه [أي يلقي نفسه في الفراش من المرض]».

أضاف ضعفاً جزئياً محدوداً، وهو وجع الرأس أو من به الدمَّل، إشارةٌ إلى أنّها عنده في الاحتجاج أدنى من المرتبة التي قبلها، وذلك لأنَّ صيغة هذه المرتبة مركبةٌ من لفظي «صدوقٌ»، و «فيه لينٌ» فالقصور في أصحاب هذه المرتبة منطوقٌ به منصوصٌ عليه، أما المرتبة التي قبلها، وهم «الصدوق»، ومن «لا بأس به»، فالقصور في الضبط غير منطوقٍ به، ولكنه مفهومٌ من المدلول الاصطلاحي لألفاظ هذه المرتبة، ومن خلال جعلها بعد مرتبة من قيل فيه «ثقةٌ»؛ التي تفيد ثبوت العدالة والضبط.

وهذا المعنى شرحه الذهبي أيضاً بعنايةٍ في ديوان الضعفاء بقوله: «الطبقة الثالثة: قومٌ من رجال السنن ليسوا بحجةٍ لغلطهم، وليسوا بمطروحين لما فيهم من العلم والخير والمعرفة، فحديثهم دائرٌ بين الحسن والضعف، يصلح للرواية والاستشهاد، وتحل رواية أحاديثهم»[1].

ويظهر هذا التركيب في عبارات الجرح والتعديل، والعناية به عند الحافظ ابن حجر في المراتب الذي ابتدأ فيها كتاب «تقريب التهذيب»، فقال بعد أن ذكر مراتب الثقات: «المرتبة الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلاً وإليه الإشارة، بصدوقٍ، أو لا بأس به، أو ليس به بأسٌ.

والمرتبة الخامسة من قصر عن درجة الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوقٍ سيئ الحفظ، أو صدوقٍ يهم، أو له أوهامٌ، أو يخطئ، أو تغير بأخرةٍ، ويلتحق بذلك من رمي بنوعٍ من البدعة: كالتشيع، والقدر، والنصب، والارجاء، والتجهم مع بيان الداعية من غيره»، فهم يُعدّون عند الحافظ ابن حجر فوق مراتب الضعف عموماً، حتَّى من قيل فيه «مقبولٌ»، وحديثهم قريبٌ من حديث المرتبة التي قبلهم في الحجية، والقصور الذي أشار إليه ابن حجر بكونهم «من قصر عن درجة الرابعة قليلاً»، قصورٌ يثبت عند التعارض.

وقد صرَّح ابن حجر باعتباره دلالة الألفاظ على أكثر من مرتبةٍ؛ ففي ترجمة «عبد الوهَّاب بن عبد المجيد الثقفي» نقل في هدي الساري عن محمد بن سعدٍ قوله: «كان ثقةً وفيه ضعفٌ «قلت: عنى بذلك ما نقم عليه من الاختلاط»[2]، ولكن ابن حجر قد حمل على تركيب ابن سعدٍ في ترجمة «عمر بن نافعٍ مولى ابن

(١) ديوان الضعفاء (ص: ٤٧٧).

(٢) ينظر فتح الباري (هدي/ ٤٢٢)، و تهذيب التهذيب (٦/ ٤٥٠). وهو: عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت بن عبيد الله بن الحكم بن أبي العاص الثقفي أبو محمد البصري (ت:١٩٤هـ على الراجح). وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (٢/ ٦٨٠) عن تغيره: «ما ضر تغيره حديثه، فإنَّه ما حدَّث بحديثٍ في زمن التغير». روى عنه الجماعة.

عمر» فقال: «قال ابن سعدٍ: «كان ثبتاً قليل الحديث، ولا يحتجُّون بحديثه». كذا قال! وهو كلامٌ متهافتٌ، كيف لا يحتجُّون به وهو ثبتٌ!؟»[(١)].

وفي صنيع ابن حجر اعتبارٌ للقرائن في تفسير مشتملات التركيب، فقد تعامل معه في ترجمة «عبد الوهّاب الثقفي» على سبيل الجمع بين مشتملاته، وأما في ترجمة «عمر بن نافع»، فتعامل مع مشتملات التركيب على سبيل الترجيح لبعض مشتملاته[(٢)].

ويُعدُّ صنيع ابن حجر في إفراد ألفاظ الجرح والتعديل المركبة بمرتبةٍ قريبٌ من صنيع الذهبي من حيث المكانة التي جعلها بها، ومن حيث أهلية أصحاب هذه المراتب لقبول حديثهم واعتباره.

المثال الأول:

أيمن بن نابل أبو عمران ويقال أبو عمرو الحبشي المكي نزيل عسقلان. من الطبقة الخامسة؛ طبقة صغار التابعين.

قال الذهبي: عابدٌ فاضلٌ، قال الدارقطني وغيره: ليس بالقوي[(٣)].

وقال ابن حجر: صدوقٌ يهم[(٤)].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له: البخاري حديثاً واحداً، والترمذي حديثين، والنسائي أربعة أحاديث، وابن ماجه ثلاثة أحاديث.

٢ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

قال الفضل بن موسى: قال سفيان الثوي (ت:١٦١هـ) يا فضل هل لك في لقاء أبي عمران، فإنَّه ثقةٌ[(٥)].

---

(١) ينظر فتح الباري (هدي/ ٤٣١). وهو: عمر بن نافع العدوي المدني مولى ابن عمر، روى عنه الستة إلا الترمذي. وقال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال (٣/ ٢٢٦): «ثقةٌ صدوقٌ». وينظر تهذيب التهذيب (٧/ ٤٩٩).

(٢) ينظر أساليب تعامل النقاد من التركيب وضوابطه. ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل(ص: ٢٠٦، وما بعدها).

(٣) الكاشف(١/ ٢٥٩، رقم٥٠٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١١٧، رقم٥٩٧).

(٥) تاريخ دمشق (١٠/ ٤٨)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٣٠، رقم٦٠١)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤).

وقال الدارمي: سألت ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ) عن أيمن بن نابل كيف هو؟ فقال ثقةٌ[١]، وقال: أيمن بن نابل ثقةٌ، وكان لا يُفصح، وكانت فيه لكنةٌ[٢]، وقال ابن المديني (ت:٢٣٤هـ): كان ثقةً، وليس بالقويّ[٣]، وقال الأثرم عن أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ): سمعته يُسأل عن عبد العزيز بن أبي رواد وأيمن ابن نابل فقال: هؤلاء قومٌ صالحون يعني في الحديث فيما أرى[٤]، وقال أيضاً: أَيمن بن نابل صالح الحديث[٥].

وقال العجلي (ت:٢٦١هـ): ثقةٌ[٦]، وقال أبو بكر محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة: حدثني جدي يعقوب (ت:٢٦٢هـ) قال: أيمن بن نابل مكي صدوقٌ وإلى الضعف ما هو[٧]، وقال ابن أبي حاتمٍ: سمعت أبي (ت:٢٧٧هـ) يقول: شيخٌ[٨]، وقال الترمذي (ت:٢٧٩هـ): أيمن ثقةٌ عند أهل الحديث[٩]، وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ): أَيمن عندنا لا بأس به[١٠].

وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): لا بأس به فيما يرويه... ولم أر أحداً ضعّفه ممَّن تكلَّم في الرجال، وأرجو أنَّ أحاديثه لا بأس بها صالحةٌ[١١]، وقال عمار الموصلي (ت:٤٠٠هـ): وقد سُئل عن أيمن بن نابل:

---

(١) تاريخ ابن معين ـ رواية الدارمي (ص: ٧٥)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٣٠، رقم٦٠١)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤).

(٢) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٣/ ٨٩)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤).

(٣) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ١٤٥).

(٤) تاريخ دمشق (١٠/ ٤٨)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤).

(٥) تعليقات الدارقطني على المجروحين (ص: ٥٨).

(٦) الثقات(١/ ٢٤٠)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤).

(٧) تاريخ دمشق (١٠/ ٤٨،)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٣٠، رقم٦٠١)، وقد اختصر الذهبي كلامه فقال قال يعقوب بن شيبة: فيه ضعفٌ. وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤).

(٨) الجرح والتعديل (٢/ ٣١٩)، وينظر التهذيب (١/ ٣٤٤).

(٩) سنن الترمذي (٣/ ٢٤٧)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤).

(١٠) السنن الصغرى (٣/ ٤٣)، و وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤).

(١١) الكامل (١/ ٤٣٣)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٣٠، رقم٦٠١)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤).

ثقةٌ[1]، وقال الحاكم (ت:٤٠٥هـ): ثقةٌ قد احتجَّ به البخاري[2]، وقال أبو الحسن ابن القطان (ت:٦٢٨هـ): ثقةٌ[3]، وقال الذهبي : تابعيٌّ صدوقٌ[4].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): كان يخطىء وتفرَّد بما لا يُتابع عليه، وكان يحيى بن معينٍ حسن الرّأي فيه، والّذي عندي تنكب حديثه عند الاحتجاج إلَّا ما وافق الثّقات أولى من الاحتجاج به [5]، وروى له حديثاً عن عائشة رضي الله عنها، فقال معقباً: هذا التّخليط كلّه من سوء حفظه، وأيمن كان يخطىء ويحدِّث على التّوهّم والحسبان[6]، وقال الدارقطني (ت:٣٨٥هـ): ليس بالقوي خالف الناس؛ ولو لم يكن إلا حديث التشهد[7]، وقال ابن حجر : تكلَّموا فيه لزيادةٍ في حديثٍ واحدٍ لعلَّها مدرجةٌ[8].

٣ـ دراسة المثال.

يعدُّ هذا المثال تطبيقاً في تركيب ألفاظ الجرح والتعديل على أقوال المتقدمين من المحدِّثين والمتأخرين، فقد ورد في ترجمته عن أكثر من ناقدٍ قولٌ مركبٌ:

قال ابن المديني (ت:٢٣٤هـ): أَيمن بن نابل. كان ثقةً، وليس بالقويّ، وقال يعقوب بن شيبة (ت:٢٦٢هـ): أيمن بن نابل مكيٌّ صدوقٌ، وإلى الضعف ما هو، وقال الذهبي : عابدٌ فاضلٌ، قال الدارقطني وغيره: ليس بالقوي، قال ابن حجر : صدوقٌ يهم.

---

(١) تاريخ دمشق (١٠/ ٤٨)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤)

(٢) المستدرك(١/ ٢٦٧)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٤/ ٢٩٨).

(٤) المغني في الضعفاء (١/ ٩٥).

(٥) المجروحين (١/ ١٨٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤).

(٦) المجروحين (١/ ١٨٣). علَّق الدارقطني على كلام ابن حبان فقال: قال أَحمد بن حنبل: أَيمن بن نابل صالح الحديث، وقال يحيى بن معينٍ: هو ثقةٌ، كانت فيه لكنةٌ، لا يفصح، وقال السَّاجي: صدوقٌ. ينظر تعليقات الدارقطني على المجروحين (ص: ٥٨، رقم٢٧).

(٧) تاريخ دمشق (١٠/ ٤٨)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٣٠، رقم٦٠١).

(٨) فتح الباري (هدي/ ٤٦١).

فقول ابن المديني عبارةٌ مركبةٌ من التركيب الكلي، جمع فيها بين التوثيق المطلق، وبين لفظٍ يدل على التضعيف المطلق، فصار القول بمجموعه متعارضاً، ولم ينقل عن ابن المديني ما يوضِّح مراده منه، وبالمقارنة بأقوال المحدِّثين الأخرى في أيمن بن نابل، فالدارقطني: ضعَّفه من جهة ضبطه فقال: «ليس بالقوي خالف الناس؛ ولو لم يكن إلا حديث التشهد»، وابن حبان كذلك ضعَّفه باعتبار خفة ضبطه، وأشار إلى اطلاعه على ورود توثيقٍ فيه، فنقل عن ابن معينٍ، وجزم بمخالفته في ذلك، وما نقل عن أحمد ابن حنبل، وأبي حاتم الرازي يفيد ثبوت عدالته دون الإشارة إلى ضبطه، وابن عديٍّ روى عنه ما يزيد عن خمسة عشر حديثاً، لم يعقب به عليها إلا في رواية حديث «التشهد»، وعليه فإنَّ قول ابن المديني: «ليس بالقوي» يحمل على الضعف اليسير.

وتعدُّ أقوال يعقوب بن شيبة، وقول الذهبي، وقول ابن حجر، مثالاً على التركيب الجزئي، ففرقوا بين عدالة أيمن بن نابل وضبطه، وهو واضحٌ في تركيب ابن شيبة، «صدوقٌ، وإلى الضعف ما هو». وكذلك الذهبي، فقد جزما بثبوت عدالته، وذكرا ما يفيد تقصيره في ضبطه، وابن حجر جمع بين أقوال النقَّاد فكانت عبارته في ضوء ما قيل في أيمن بن نابل، حيث يفسر معنى «يهم» في قوله، بأنه دالٌّ على التركيب الجزئي، ومفسِّرٌ لقول ابن المديني وغيره.

۞ ۞ ۞

المثال الثاني:

الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالبٍ، من الطبقة الثامنة؛ من الوسطى من أتباع التابعين

قال الذهبي : قال أبو حاتمٍ تعرف وتنكر، ومشَّاه ابن عديٍّ[1].

وقال ابن حجر : صدوقٌ ربما أخطأ[2].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له ابن ماجة حديثًا واحدًا.

(١) الكاشف(١/ ٣٣٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٦٦).

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

قال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): أرجو أنّه لا بأس به إلا أنّي وجدت في بعض حديثه النكرة[١]، وفي سؤالات البرقاني للدارقطني (ت:٣٨٥هـ) أنّه سأله عن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده عن علي، فقال: كلهم ثقاتٌ[٢].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): لقيته ولم أسمع منه، وليس بشيءٍ[٣]،وقال ابن أبي شيبة: سأَلت عليًا (ت:٢٣٤هـ) عن حسين بن زيد بن عليٍّ فقال: كان فيه ضعفٌ ويُكتب حديثه[٤]، وقال ابن أبي حاتمٍ: قلت لأبي (ت:٢٧٧هـ) ما تقول في الحسين بن زيد؟ فحرَّك يده وقلَّبها؛ يعني تعرف وتنكر[٥].

٣ـ دراسة المثال.

يفسره قول ابن عديٍّ «أرجو أنّه لا بأس به إلا أنّي وجدت في بعض حديثه النكرة»، وإن قول أبي حاتم «تعرف وتنكر»، وعبارات النقَّاد في ترجمة الحسين بن زيد بن علي جميعها مركبةٌ، تدلّ على عدالته، ولكنَّ في ضبطه قصورٌ، ففي حديثه نكرةٌ كما قال ابن عديٍّ، وهو محمل الذهبي وابن حجر على وصفه في «الكاشف»، و«تقريب التهذيب» بما يفيد ثبوت عدالته وقصور ضبطه، وألفاظهما مركبةٌ تركيباً جزئياً.

۞ ۞ ۞

المثال الثالث:

حماد بن جعفر بن زيد العبدي البصري، من الطبقةالسابعة؛ طبقة كبار أتباع التابعين.

---

(١) الكامل (٣/ ٢١٨)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٣٣١، رقم١٣٢١)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٩٣).

(٢) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٢٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩٣).

(٣) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩٣)

(٤) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ١١٣)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩٣).

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٥٣)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٣٣١، رقم١٣٢١)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٩٣).

قال الذهبي : وثَّقه ابن معينٍ وغيره، وقال ابن عديٍّ: منكر الحديث[1].

وقال ابن حجر : لين الحديث[2].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له ابن ماجة حديثًا واحدًا.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

قال يحيى بن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): ثقةٌ[3]، وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[4]، وقال مغلطاي (ت:٧٦٢هـ): ذكره أبو عبد الله ابن خلفون وابن شاهين في «جملة الثقات» [5].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): أظنّه بصريًّا منكر الحديث، ولم أجد لحماد بن جعفر غير حديثين[6]، وعند ابن القيسراني (ت:٥٠٧هـ): «حمَّاد هذا متروك الحديث، ولم يذكر في الجرح»[7]. وقال مغلطاي (ت:٧٦٢هـ): قال الأزدي (ت:٣٧٤هـ): نُسب إلى الضعف[8].

---

(١) الكاشف(١/ ٣٤٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٧٧).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ١٣٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٧، رقم١٤٩٣)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٦).

(٤) الثقات (٨/ ٢٠٣)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٧، رقم١٤٩٣)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٦).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٤/ ١٣٧، رقم١٣٣٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٦).

(٦) الكامل (٢/ ٢٣٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٧، رقم١٤٩٣)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٦).

(٧) ذخيرة الحفاظ (١/ ٤٨٧)، وهو ترتيبٌ لأحاديث الكامل، قال في ديباجته: «هذه أحاديث أوردها أبو أحمد عبد الله بن عدي الحافظ الجرجاني ـ رحمه الله ـ في كتاب الكامل، استدل بها على ضعف الرجل المسطور، أقامها وذكر عللها، وتقرر ذواتها بها على ما يوجبه حال المذكور لها أوردتها على معجم الألفاظ؛ ليكون أسهل على من أراد معرفة حديثٍ منها، فإن من الأحاديث ما أورده في عدة مواضع من كتابه، فأوردناه على معجم الأسماء، لم يظفر الطالب إلا بطريقٍ واحد، ويحتاج أن يتصفح جميع الكتاب حتى يقف على حديثٍ بطرقه.

(٨) إكمال تهذيب الكمال (٤/ ١٣٧، رقم١٣٣٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ٦).

٣ـ دراسة المثال.

وثَّقه ابن معينٍ على قلَّة روايته، والمشهور عن ابن معينٍ أن يقول فيمن قلَّت روايته «ليس بشيءٍ»[(١)]، وهو ما لاحظه ابن حجر في حكمه، وهو بحسب شرطه في المرتبة: «السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبولٌ، حيث يُتابع، وإلا فلين الحديث».

والذهبي إذ لم ينقل في «تذهيب التهذيب» سوى قول ابن معينٍ، وابن حبان، وابن عديٍّ، فركَّب اللفظ لبيان وقوع الخلاف في حماد بن جعفر، وتوثيق ابن معينٍ يحمل على قول ابن عديٍّ أنَّه للدلالة على عدالته دون ضبطه، فهو مع قلَّة حديثه منكر الحديث. وبهذا الاعتبار فإنَّ ما قاله الذهبي من التركيب الجزئي.



(١) قال السخاوي فتح المغيث (٢/ ١٢٧): «قال ابن القطان: إن ابن معينٍ إذا قال في الراوي: ليس بشيءٍ، إنما يريد أنَّه لم يرو حديثًا كثيراً، هذا مع أن ابن أبي حاتمٍ قد حكى أنَّ عثمان الدارمي سأله – يعني ابن معينٍ ـ عن أبي دراسٍ، فقال: إنما يروي حديثاً واحدًا، ليس به بأسٌ».

المبحث الثالث
الموازنة بين الكاشف والتقريب في أسلوب الحكم على الرواة بلفظٍ اجتهدا فيه أو باختيار قول المتقدمين

ينقسم المشتغلون برواية الأحاديث والأخبار إلى قسمين؛ قسمٌ فرَّغ جهده لرواية الأخبار دون الالتفات إلى ما عداها من العلوم المتعلقة بالأخبار روايةً ودرايةً، وبذل وسعه في تحصيل أكبر قدرٍ ممكنٍ من الأسانيد والأخبار، وقسمٌ كان لهم الشاغل ذاته، فطافوا في البلاد، وتتبَّعوا الشيوخ والرواة؛ إلا أنَّهم أضافوا إلى ذلك النظر في الأحاديث من جهة معرفة مَخَارِجِها، وضبط نصوصها، وجمع طرقها، ومدى توفر شروط القَبول فيها، وأهلية رواتها، إضافةً إلى ما يستلزم ذلك من معارف أخرى، وتميَّزوا بين الرواة والإخباريين حتَّى عرفوا بصفةٍ خاصةٍ بهم، فكانت الإشارة إليهم بـ «**نقَّاد الحديث**»، وانصب جهدهم ـ بالإضافة إلى رواية الحديث، والتصنيف فيه ـ على الرواة، والبحث عن أحوالهم وتواريخهم.

ويقسم العلماء المتكلمون في الرجال إلى أقسامٍ متعددةٍ، بالنظر إلى حيثياتٍ مختلفةٍ[1]، ولكن هنا لا بدَّ من النظر إلى تقسيمٍ آخر للنقاد، باعتبار العصر الذي وُجد فيه الناقد، ومعاصرته لقرون الرواية أم لا؛ فيمكن تقسيمهم من هذا الجانب إلى قسمين:

القسم الأول: **نقَّادٌ عاصروا الرواة**، وخاضوا في مستلزمات الرواية، ووسائل التثبت فيها، فأحكامهم صدرت بناءً على معافستهم للراوي الذي يُصدر الناقد بحقه لفظاً أو أكثر من ألفاظ التعديل أو التجريح، وبإمعان النظر في كتب الجرح والتعديل، يُرى حجم الجهد الذي بذله النقَّاد في تتبعهم للرواة والتعريف بأحوالهم، وسبر مروياتهم، ورصد أقوال العلماء فيهم، ويطلق عليهم «**النقَّاد الرواة**»[2].

---

(١) أفردهم الحافظ الذهبي (ت:٧٤٨هـ) بمصنفٍ خاصٍّ باسم «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، وتبعه الحافظ السخاوي (ت:٩٠٢هـ) فصنف في نقاد الحديث أيضاً كتابه المعروف بـ «المتكلمون في الرجال»، وهو مطبوعٌ بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وله طبعاتٌ عدَّةٌ.

(٢) هذا المصطلح خاصٌّ بهذه الدراسة، ولم يُعتنَ به كمصطلحٍ خاصٍّ في علوم الحديث، وهو يستخدم للدلالة على النقاد في عصر الرواية، وهم ما أطلق عليهم هنا «النقاد الرواة»، ومصطلح «النقاد المجتهدون» للدلالة على النقاد بعد زمن الرواية. وقد عبر عن ذلك ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ) عندما ترجم لأيمن بن نابل فقال: «أيمن بن نابل لا بأس به فيما يرويه... ولم ار أحداً ضعَّفه ممن تكلم في الرجال وأرجو أن أحاديثه لا بأس بها صالحةٌ». الكامل (١/ ٤٣٣).

القسم الثاني: نقَّادٌ لم يعاصروا زمن الرواية، ويمكن تسميتهم «**بالنقَّاد المجتهدين**»، ولم يخبروا الرواة قبل تقييد المرويات، وضبطها بالمصنفات، فانصب جهدهم النقدي على النظر في كتب الجرح والتعديل، وتتبع أقوال «النقَّاد الرواة»، والاجتهاد في ضوئها، وفي ضوء ما تيسر لهم من الوقوف عليه من المرويات، للحكم على الرواة، وخاصةً الذين وقع فيهم اختلافٌ بين أئمة النقد، بحكمٍ يليق بحالهم.

وقد كان للنقَّاد المجتهدين دورٌ في الوقوف على أساليب النقَّاد الأقدمين، والاطلاع على اصطلاحاتهم، وتمييز ما تصالح عليه جمهورهم من الأقوال، وتمييزها عمَّا انفرد فيه بعضهم، وذكر السخاوي أهمية هذا النوع من النقد ودوره في بلورة النقد الحديثي فقال: «من نظر كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتمٍ المذكور، والكامل لابن عديٍّ، والتهذيب، وغيرها، ظفر بألفاظٍ كثيرةٍ، ولو اعتنى بارعٌ بتتبعها، ووضع كل لفظةٍ بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغةً واصطلاحاً؛ لكان حسناً، ولقد كان شيخنا [يقصد ابن حجر] يلهج بذكر ذلك، فما تيسَّر؛ **والواقف على عبارات القوم، يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن تُرشد إلى ذلك**»[(١)].

إن النظر في دلالة نصوص النقَّاد التي قد اصطُلِح على معانيها، ووضعت مراتب الجرح والتعديل بناءً عليها، يحتاج إلى نظرةٍ شموليةٍ، يراعى فيها سياق الكلام نفسه، وكلام الناقد منفرداً، ومضموماً إلى كلام النقَّاد الآخرين، وقد يبرز عن ذلك تعارضٌ بين كلام النقَّاد، ربما أحوج إلى تضعيف روايةٍ، أو نسبة ناقدٍ إلى التشدد أو التساهل، أو إلى قلَّة الخبرة بالراوي، وهو ما أفاض الحافظان الذهبي وابن حجر ببحثه والوقوف عليه، والتعاطي معه بأساليب مختلفةٍ، تظهر من خلال منحيين اثنين.

*** المطلب الأول ـ الحكم على الراوي بقولٍ اجتهدا في استخلاصه:**

إن سبر مدلولات ألفاظ الجرح والتعديل له أهميةٌ قصوى في دراسة علم الجرح والتعديل، والتصنيف في تاريخ الرواة، وتيسير أساليب الكشف عن المراد من هذه الألفاظ لوضعها موضعها الذي أنشئت في سياقه.

وتعدُّ عناية متأخري النقَّاد بجمع التراث الضخم الذي خلَّفه أئمة النقد مع تداخل مناهجهم أحد أهم الأسباب التي أسهمت في بروز مصطلحاتٍ في الجرح والتعديل خارجةٍ عن نطاق الاستخدام المعهود،

(١) فتح المغيث (٢/ ١١٤).

بسبب الحاجة إلى توسيع دائرة دلالة الألفاظ لتحصيل الأثر المراد ترتيبه على جهود المتقدمين، واستعانوا في سبيل الكشف عن دلالات الألفاظ بوسائل وقرائن داخليةٍ وخارجيةٍ أسهمت في كشف ملابساتها، وحلِّ التعارض بينها عند قيامه سواءً كان ظاهرياً أم حقيقياً.

وتوسَّع في هذه الدراسات عددٌ من كبار متأخري المحدِّثين كابن عساكر وعبد الغني المقدسي والمزي والذهبي وابن حجر، وغيرهم.

وقد ساعدت جهودهم في توظيف جهود النقَّاد، وإجلاء الغموض عن عباراتهم، وشرح مناهجهم، وتحرير الكم الهائل من العبارات التي تحمل في طياتها مدلولات النقد وفحواه، ممَّا فتح باب الاجتهاد في إطاره عند قيام الحاجة لذلك، ويرى الذهبي أهمية هذا المبحث، فعدَّه مطلباً مُحتَاجَاً إليه فقال: «الكلام في الرواة يحتاج إلى ورعٍ تامّ، وبراءةٍ من الهوى والميل، وخبرةٍ كاملةٍ بالحديث، وعلله، ورجاله، ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهمُّ من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التامِّ عُرف ذلك الإمام الجِهْبِذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة»[1].

ويعدُّ الذهبي وابن حجر من النقَّاد الروّاد في دراسة أقوال المحدِّثين النقَّاد ومناقشتها، ويتميَّز منهجهما بأنَّهما لم يكونا مجرد نقلةٍ لأحكام من سبق من النقَّاد، كما فعل المقدسي والمزي، في الكمال وتهذيبه؛ بل أعملا النقد في النقد، حتَّى باتت كتبهما ودراساتهما مصدراً لفهم كلام النقَّاد، ومعرفة مناهجهم العامَّة والخاصَّة في ضوء استقرائهما لمناهج كل ناقدٍ، ومكانته في نقد الرواة، وتشدَّده أو تساهله، واسترشادهما بقرائن حاليَّةٍ أو زمانيَّةٍ في تفكيك عبارات النقَّاد، وفهم مقاصدهم في الجرح أو التعديل، وظهرت مقدرتهما في مختصريهما «الكاشف» و«تقريب التهذيب».

وباب الاجتهاد في كلام النقَّاد وتفسير عباراتهم واسعٌ جداً، ولذلك تعارضت أحكام ابن حجر في بعض الرواة مع أحكام الذهبي، وفي هذا المطلب دراسةٌ لبعض الأمثلة التي تعارض فيها حكم ابن حجر مع حكم الذهبي، وقد حكم كلٌّ منهما على الراوي بحكمٍ اجتهد فيه، بعد دراستهما لأقوال «النقَّاد الرواة».

المثال الأول:

يحيى بن محمد بن عبد الله بن مهران المدني مولى بني نوفل يقال له الجاري، من الطبقة العاشرة؛ من كبار الآخذين عن تبع الأتباع.

(١) الموقظة (ص: ٨٢).

قال الذَّهبي : ليس بالقوي[1].

وقال ابن حجر : صدوقٌ يخطىء[2].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستَّة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود حديثين، والترمذي حديثاً، والنسائي حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال العجلي (ت:٢٦١هـ): ثقةٌ[3].

وذكره ابن حبّان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته، وقال: يُغرب[4]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): ليس بحديثه بأسٌ[5].

وقال أبو الحسن ابن القطان (ت:٦٢٨هـ): ثقةٌ[6]. وقد نقل ابن حجر في لسان الميزان توثيقه وقال: وثَّقه العجلي وابن عديٍّ[7].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال البخاري (ت:٢٥٦هـ): يتكلَّمون فيه[8]، وقال ابن حبَّان: يتفرَّد بأشياء لا يتابع عليها على قلَّة روايته؛ كأنَّه كان يهم كثيراً، فمن هنا وقع المناكير في روايته، يجب التنكب عمَّا انفرد من الرِّوايات، وإن احتجَّ

(١) الكاشف(٢/ ٣٧٥).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٦).

(٣) الثقات(ص: ٤٧٥)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٢٩، رقم٧٦٨٣)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٤٠).

(٤) الثقات (٩/ ٢٥٩)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٢٩، رقم٧٦٨٣)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٤٠).

(٥) الكامل (٨/ ٢٣٠)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٢٩، رقم٧٦٨٣)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٤٠).

(٦) بيان الوهم والإيهام (٣/ ٤٦).

(٧) لسان الميزان (٧/ ٤٣٦).

(٨) الضعفاء(٤/ ٤٢٨)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٢٩، رقم٧٦٨٣)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٤٠).

به مُحتجٌّ فيما وافق الثقات؛ لم أر بذلك بأساً[1].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

اتفقت نقول الذهبي وابن حجر في ترجمة الراوي، فلم يزد ابن حجر في ترجمته شيئاً على ما ذكره المزي، وهذه الموافقة في النقل قليلاً ما تتوافر في كتابيهما «تذهيب التهذيب»، و«تهذيب التهذيب»، وفي الترجمة أشار البخاري وهو معاصرٌ للراوي تقريباً إلى وقوع الخلاف فيه بين النقَّاد، ولم يجزم بضعفه أو تعديله، فقال: «يتكلَّمون فيه» ولم ينشئ اللفظ من جهته، وهو من قبيل الجرح المجمل، الذي يدل على شبهة الجرح، فيبحث عن تفسيره، فإن عدم عدم أثره.

وليست هناك قرينةٌ داخليةٌ يمكن تفسيره من خلالها، فنعمد إلى قرينةٍ خارجيةٍ، حيث نجد في جملة النقول إشارة ابن حبان إلى كونه «يغرب» فيحمل عليه قول البخاري.

وأغفل المزي والذهبي، وابن حجر كلام ابن حبان في المجروحين، فلم يذكروه، وفي قوله: «يتفرَّد بأشياء لا يتابع عليها على **قلَّة روايته**؛ كأنَّه كان يهم كثيراً، فمن هنا وقع المناكير في روايته» ، ملاحظةٌ هامةٌ يمكن بناء مرتبته عليها، فالإغراب في المرويات مع قلتها، توجب ضعفه، وهو ما يرجِّح قول الذهبي، فحكم على الراوي بأنّه «ليس بالقوي» وهي في المرتبة الخامسة من مراتب التجريح وأخفها عنده.

وابن حجر ركَّب حكمه تركيباً جزئياً فحمل توثيق العجلي وسكوت الباقين عن عدالته مع الطعن في ضبطه على العدالة، وتابع ابن حبان في توهين ضبطه في كون يحيى بن محمد الجاري يغرب في روايته، فقال «يخطئ»، ولو أنَّه جمع إلى الأقوال قول ابن حبان في المجروحين لجعل الراوي في مرتبةٍ أدنى من هذه المرتبة، وهي «لين الحديث».

ويظهر من خلال الحكمين للذهبي وابن حجر أنَّهما لم يتابعا في حكميهما أحكام النقَّاد المتقدمين؛ بل اجتهدا في مجموع أقوال النقَّاد، وحكما على شخص الراوي بصيغةٍ جازمةٍ، ولم يتردَّدا في مرتبته.

۞ ۞ ۞

المثال الثاني:

إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري. من الطبقة العاشرة، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع.

---

(١) المجروحين (٣/ ١٣٠).

قال الذهبي : له مناكير[1].

وقال ابن حجر : صدوقٌ له مناكير قيل: إنها من قبل الراوي عنه[2].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود، والتّرمذيّ، والنَّسائي في اليوم والليلة، وله حديثٌ واحدٌ عند كلٍّ منهم.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

ذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته؛ وقال عنه: «يُتَّقى حديثه من رواية جعفر عنه»[3]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): روى عن الثقات أحاديث مناكير، لعلّ هذا من قبل جعفر بن عبد الواحد، فإنَّه ليِّن؛ ولم أر لإبراهيم بن عبد الرحمن حديثاً منكرًا يُحكم من أجله على ضعفه[4].

وقال الخليلي (ت:٤٤٦هـ): مات وهو شابٌّ لا يُعرف له إلا أحاديث دون عشرةٍ، ويروي عنه جعفر ابن عبد الواحد الهاشمي أحاديث أنكروها على جعفر، وهو من الضعفاء[5].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال الذهبي : له مناكير[6]، وقال أيضاً: «له مناكير قليلةٌ»[7].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

إذا قلَّت المخالفة في حديث الراوي، مع كثرة ما حُمل عنه، فالنكارة في مروياته لا تعدُّ مطعناً في

(١) الكاشف(١/ ٢١٧)

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٩١)

(٣) الثقات (٨/ ٦٩)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٢٢).

(٤) ـ الكامل(١/ ٤٢٨)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٢٥٢، رقم٢٠٥)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٢٢).

(٥) الإرشاد (٢/ ٥١١)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٢٢).

(٦) تاريخ الإسلام (٥/ ٥٢٠)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٢٢).

(٧) ديوان الضعفاء (ص: ١٧).

ضبطه، قال الذهبي: «ما كل من روى المناكير يُضعَّف»[1]، وأطبق العلماء على وصف حديث إبراهيم العنبري بالنّكارة، وعدُّوه من الرواة المقلين، حتَّى ذكر الخليلي أنّه مات ولا يُعرف له إلا أحاديث دون عشرة.

واختلفت وجهات النظر في بيان سببها:

فمنهم من جعل السبب عائداً إليه، فقال ابن عديٍّ: روى عن الثقات أحاديث مناكير. وقال الذهبي: له مناكير قليلةٌ.

ومنهم من جعل سبب النكارة الراوي عنه، جعفر بن عبد الواحد.

وزاد عدد تلاميذه الذين ذكرهم المزي على سبعة عشر راوياً منهم الإمام علي بن المديني، وتلميذه الذي روى أصحاب السنن عن طريقه حديث إبراهيم هو «الفضل بن سهل الأعرج» [2].

الخلاصة: الذهبي في حكمه لاحظ عدد مروياته، وأنّ النكارة فيها على قِلَّتها، فتوجه حكمَه على مروياته، وهذا يبين أنّه عند عدم الجزم بسبب الضعف الطارئ على الراوي، فإنّه يُبيَّن حال مروياته خروجاً من العهدة.

وابن حجر: وجد أنّ الأئمة يرجِّحون سبب النكارة الراوي عن إبراهيم العنبري، فوجَّه حكمه إلى مروياته أيضاً فقال: «صدوقٌ له مناكير. قيل إنَّها من قبل الراوي عنه»، ولكنه مراعاةً للخلاف في سبب النكارة فإنه لم يرجح، إنَّما وضعه في مرتبة الصدوق، وذكر التعليل بصيغة التمريض «قِيل إنّها من قبل الراوي عنه».

فتُتَّقى أحاديثه إذا جاءت من رواية جعفر بن عبد الواحد، ويحكم على باقي رواياته بما يليق بها.

۞ ۞ ۞

المثال الثالث:

سعيد بن داود بن أبي زَنْبَر الزَّنْبَريّ أبو عثمان المدني (ت:٢٢٠هـ على الأصح)، من الطَّبقة العاشرة؛ من كبار الآخذين عن تبع الأتباع.

---

(١) وقال هذا في ترجمة أحمد بن عتاب المروزي. قال أحمد بن سعيد بن معدان: شيخٌ صالحٌ، روى الفضائل والمناكير، فذكره. ينظر ميزان الاعتدال (١/ ١١٨، رقم٤٦٤).

(٢) قال عنه الذهبي في الكاشف(٢/ ١٢٢): «كان ذكيًا يحفظ»، وقد أخذها من قول أحمد بن الحسين بن إسحاق الصوفي: «كان أحد الدواهي»، فقال الخطيب معلقاً: «يعني في الذكاء والمعرفة وجودة الأحاديث» تاريخ بغداد (١٤/ ٣٣٢).

قال الذَّهبي : ضعّفه أبو زرعة[1].

وقال ابن حجر : صدوقٌ له مناكير عن مالكٍ، ويقال: اختلط عليه بعض حديثه، وكذّبه عبد الله بن نافعٍ في دعواه أنه سمع من لفظ مالكٍ[2].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له البخاري في معلقاته[3].

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن الجنيد: سألت يحيى بن معينٍ (ت:٢٣٣هـ)عن الزَّنْبَريّ، فقال: ما كان عندي بثقةٍ[4]، وقال عبد الله بن علي بن المديني: سمعت أبي (ت:٢٣٤هـ) يقول: كتبت عن الزَّنْبَريّ أحاديث عن مالكٍ من أخبار الناس، ولو كان رواها عن أبيه ـ أي لكان أقرب للصواب ـ . قال أبي: ولقد حسبت سنَّه فإذا هو قد كان رجلاً، وكان أبوه أجود الناس منزلةً من مالك، وضعَّفه[5]، وقال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله

---

(١) الكاشف(١/ ٤٣٥).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٥)، وقصة تكذيب عبد الله بن نافع له ذكرها الخطيب تاريخ بغداد (١٠/ ١١٤): «أخبرنا ابن الفضل، قال: أخبرنا دعلج، قال: أخبرنا أحمد بن علي الأبار، قال: سألت مجاهد بن موسى عن الزنبري سعيد بن داود بن زنبر؟ قال: سألت عنه عبد الله بن نافع الصائغ، فقلت: يا أبا محمدٍ، زعم أن المهدي أمر مالك بن أنسٍ حين أخرج الموطأ يُصيَّر في صندوقٍ، حتى إذا كان أيام الموسم حمل الناس عليه، وأُرسل إلى العراق [أي الموطأ]، فقيل لمالك بن أنس: ينظر فإن أهل العراق سيجتمعون، فإن كان فيه شيءٌ فأصلحه، فقرأه على أربعة أنفسٍ أنا فيهم. فقال: كذب سعيد، أنا والله أجالس مالكاً منذ ثلاثين سنةً، أو خمسٍ وثلاثين سنةً، بالغداة والعشي، وربما هجَّرت [أي وقت الهجير، مختار الصحاح (ص: ٣٢٤)، و(الهَجِيرُ) نصف النّهار عند اشتداد الحرِّ]، ما رأيته قرأه على إنسانٍ قطُّ».

(٣) قال مغلطاي: «والاستشهاد الذي أشار إليه المزي هو قول البخاري في كتاب التوحيد إثر حديثٍ ذكره عن المتقدمين عن عمه، عن عبد الله عن نافعٍ (عن ابن عمر) يرفعه: «إن الله يقبض يوم القيامة الأرض» ثم قال رواه سعيد عن مالك فزعم أبو مسعود أنه الزنبري، فينظر في قوله: أهو إياه أو غيره. إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٢٨٦، رقم١٩٣٤).

(٤) تاريخ بغداد (١٠/ ١١٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٤٣٧، رقم٢٢٩٢)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢١).

(٥) تاريخ بغداد (١٠/ ١١٤) علق الخطيب البغدادي على ذلك فقال: قوله ولو كان رواها عن أبيه، يعني: كان =

(ت:٢٤١هـ): كنت أمرتني منذ سنين بالكتابة عن الزَّنْبَريّ، فقال: لا أدري يا أخي أخاف أن يكون الزَّنْبَريّ قد خلَّط على نفسه[١]، وقال أحمد بن علي الأبار ذكرته لمجاهد بن موسى (ت:٢٤٤هـ)[٢]، فقال: لا يدري ذاك أيش يُحدِّث[٣].

وقال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): ضعيف الحديث؛ حدّث عن مالكٍ، عن أبي الزناد، عن خارجة بن زيدٍ، عن أبيه بحديثٍ باطلٍ، ويُحدِّث بأحاديث مناكير عن مالكٍ[٤]، وقال أبو داود (ت:٢٧٥هـ): الزَّنْبَريّ متروك الحديث[٥]، وقال ابن أبي حاتمٍ سألتُ أبي (ت:٢٧٧هـ) عنه فقال: روى الموطأ عن مالكٍ؛ سألت ابن أبي أويس؟ فقال: قد لقي مالكاً، وكان أبوه وصيّ مالكٍ، وأثنى على أبيه خيرًا. فقلت لأبي: ما تقول أنت فيه؟ قال: ليس بالقوي. قلت: هو أحب إليك أو عبد العزيز بن يحيى المديني الذي قدم الرّي؟ فقال: ما أقرب بعضهم من بعضٍ[٦].

قال الساجي (ت:٣٠٧هـ): عنده مناكير... يحدِّث عن مالكٍ بشيءٍ أُنكر عليه[٧]، وقال ابن حبان

= كذلك أقرب لحاله، واحتملت روايته لها، فلما رواها عن مالكٍ استَعْظَم عليٌّ ذلك واستنكره. وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٢١).

(١) تاريخ بغداد (١٠/ ١١٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٤٣٧، رقم٢٢٩٢)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢١). وقال الأثرم أيضاً: «قلت له: حديث الإفك رواه مالك؟! قَال: هكذا، من يرويه عن مالك؟ قلت: هذا الذي هاهنا الزَّنْبَريّ، فتبسَّم وسكت. قلت [القائل الخطيب البغدادي]: إنّما كان سكوته وتبسُّمه استنكارًا للحديث، لأَنَّه لم يروه عن مالكٍ سوى الزَّنْبَريّ».

(٢) هو مجاهد بن موسى بن فروخ أَبُو علي الخوارزمي (١٥٨هـ، ٢٤٤هـ)، سكن بغداد، وحدَّث بها عن: سفيان بن عيينة، وهشيم بن بشيرٍ، وغيرهم. روى عنه: محمد بن يحيى الذهلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، كان إِذا حدَّث بالشيء رمى بأصله إما يغسله، وإما في دجلة. وهو ثقةٌ. تنظر ترجمته تاريخ بغداد (١٥/ ٣٥٦).

(٣) تاريخ بغداد (١٠/ ١١٤)، وقد أخذَ عليه تصحيفه اسم بجالة، ففي تاريخ الخطيب: «قال: سفيان عن عمرو عن نخالة يريد بجالة».

(٤) سؤالات البرذعي (ص: ٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٤٣٧، رقم٢٢٩٢)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢١).

(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٢٥).

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ١٨، رقم٧٤)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٢١).

(٧) إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٢٨٦، رقم١٩٣٤)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٢١).

(ت:٣٥٤هـ): يروي عن مالكٍ أشياء مقلوبةٍ؛ قُلب عليه صحيفةٌ ورقاء عن أبي الزناد، فحدّث بها عن مالكٍ عن أبي الزناد، لا تحلُّ كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار[١]، وقال الدارقطنيُّ (ت:٣٨٥هـ): ضعيفٌ[٢]. يروي عن مالكٍ نسخةً، عن أبي الزناد، أكثرها غرائب، لم يأت بها غيره، ويروي أيضًا... أحاديث يتفرَّد بها عن مالكٍ[٣].

وقال الحاكم (ت٤٠٥هـ): روى عن مالكٍ أحاديث مقلُوبةً؛ وصحيفة أبي الزِّناد أيسر من غيرها، فإنَّ أحاديث أبي الزناد محفوظةٌ كلّها لأبي الزِّناد... وقد روى خارج تلك النُّسخة عن مالكٍ أحاديث موضوعةً[٤]، وقال أبو نُعيمٍ (ت:٤٣٠هـ): يروي عن مالك بن أنسٍ بالمناكير؛كثير الوَهم... وعامة ما يقلب على مالكٍ في نسخة أبي الزناد[٥]، وقال الخليلي (ت:٤٤٦هـ): يُكثر عن مالكٍ، ولا يحتجّ به[٦]، وقال الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ): في أحاديثه نكرةٌ[٧].

وقال الذَّهبي : تفرَّد عن مالكٍ بمناكير[٨]، وما هو بالقوي[٩].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

الجمهور على تفرِّد سعيد بن داود الزَّنْبَريّ عن مالكٍ بأحاديث ليس يُتابع عليها، واختُلف في سبب تفرّده بهذه الأحاديث، ونقل عن ابن المديني الوجهان:

فالذي يراه علي بن المديني أنّ بينه وبين ومالكٍ واسطةً، لعلَّها من روايته عن أبيه عن مالكٍ.

---

(١) المجروحين (١/ ٣٢٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٢١)، والاعتبار الذي هنا ليس ما هو في كتب علوم الحديث، وإنّما هو بمعنى التعريف بحال الراوي.

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ١٧٩)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٢١).

(٣) المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١١٤١).

(٤) المدخل إلى الصحيح (ص: ١٤١)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٢١).

(٥) الضعفاء لأبي نعيم (ص: ٨٧).

(٦) الإرشاد (١/ ٢٤٤)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٢١).

(٧) تاريخ بغداد (١٠/ ١١٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٤٣٧، رقم٢٢٩٢)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢١).

(٨) تاريخ الإسلام (٥/ ٣٢١).

(٩) ميزان الاعتدال (٢/ ١٣٣، رقم٣١٦٣).

ونقل عنه أن سبب ضعَّفَه ليس عدم سماعه من مالكٍ ووجود الواسطة بينهما، فقد حسب ابن المديني عمر الزَّنْبَريّ فإذا هو رجلٌ ـ يقصد أنَّه أدرك مالكاً ـ، ومع هذا قال عبد الله قال أبي: « حسبت سنَّه فإذا هو قد كان رجلاً، وكان أبوه أجود الناس منزلةً من مالكٍ، وضعَّفه».

وقوله «ضعّفه» هي من تفسير عبد الله، فيكون تضعيفه باعتبار قلة ضبطه، ووافقه أحمد بن حنبل، وأبو زرعة، وأبو حاتمٍ، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم، وغيرهم ممن مرَّ بيانهم.

وعبد الله بن نافع الصائغ كذَّبه في قصة حمل الناس على الموطأ، ومجاهد بن موسى، أخذ عليه تصحيفه، وهو الذي نقل قول عبد الله بن نافعٍ فيه، فيكون موافقاً له أيضاً.

والذهبي حكم بضعفه متابعاً قول الجمهور، فنقل قول أبي زرعة الرازي بتضعيفه، وذلك لأسباب، فأبو زرعة من النقَّاد المعتدلين، وجزم بخطئه بحديثٍ عن أبيه، ثم ذكر وجود مناكير في حديثه عن مالكٍ أيضاً.

وابن حجر فرّق بين العدالة والضبط فقال «صدوقٌ»، ونقل الأقوال التي تطعن في ضبطه.

۞ ۞ ۞

المثال الرابع:

عبد الأعلى بن عامر الثعلبي الكوفي (ت:١٢٩هـ)، من الطَّبقة السادسة؛ من الذين عاصروا صغار التَّابعين.

قال الذَّهبي: لينٌ. ضعّفه أحمد[١].

وقال ابن حجر: صدوقٌ يهم[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود ثلاثة أحاديث، والتّرمذي اثني عشر حديثاً، وابن ماجه ثلاثة أحاديث، والنّسائي ثلاثة أحاديث.

(١) الكاشف(١/ ٦١١).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٣١).

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال ابن أبي مريم: سمعت يحيى بن معينٌ (ت:٢٣٣هـ) يقول: عبد الأعلى ثقةٌ[١]، وقال أيضاً: صالحٌ، ليس بذاك[٢]، وقال الفسوي (ت:٢٧٧هـ): هو شيخٌ نبيلٌ وفي حديثه لينٌ، وهو ثقةٌ كوفيٌّ[٣]، وقال الدَّرقطنيُّ: يعتبر به[٤].

قال الذَّهبي: صالح الحديث[٥]، وقال ابن حجر: «صحَّح الطبري حديثه في الكسوف. وحسَّن له الترمذي. وصحَّح له الحاكم وهو من تساهله»[٦].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال عبد الله بن أبي الأسود: سمعت يحيى بن سعيدٍ، يقول: سألت الثّوريّ (ت:١٦١هـ) عن أحاديث عبدالأعلى، عن ابن الحنفيّة، فضعَّفها[٧]، وقال مرّة: فوهنها[٨]، وقال علي بن المديني: سألت يحيى القطان (ت:١٩٨هـ) عن عبد الأعلى الثعلبي قال: تعرف وتنكر[٩].

وقال ابن سعدٍ (ت:٢٣٠هـ): كان ضعيفًا في الحديث[١٠]، وقال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): ليس بذاك

---

(١) الكامل(٥/ ٣١٦).

(٢) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٤٣).

(٣) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٨١)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٨٦).

(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٤٧)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٨٦).

(٥) تاريخ الإسلام (٣/ ٤٥١).

(٦) تهذيب التهذيب (٦/ ٨٦).

(٧) التاريخ الكبير (٦/ ٧١)، وينظر الضعفاء الصغير (ص: ٩١)، وفي طبقات ابن سعدٍ: أن عبد الأعلى يروي عنِ ابن الحنفيّة عن عليّ فيُكثر. **فقَال سفيان:** «كنَّا نرى أَنَّه من كتابٍ» (٦/ ٣٢٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٨٦).

(٨) الجرح والتعديل (٦/ ٢٥)

(٩) الكامل (٥/ ٣١٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٨٦).

(١٠) الطبقات الكبرى ط العلمية (٦/ ٣٢٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٨٦).

القوي[١]، وقال مرّة: ليس بثقةٍ[٢]، وقال أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ): ضعيف الحديث[٣]، وهو كذا وكذا[٤]، منكر الحديث عن سعيد بن جبير[٥]، وقال الجوزجاني (ت٢٥٩هـ): يضعَّف حديثه[٦]، وقال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): ضعيف الحديث؛ ربَّما رفع الحديث، وربَّما وقفه[٧]، وقال ابن أبي حاتمٍ: سألت أبي (ت:٢٧٧هـ) عن عبدالأعلى؟ فقال: ليس بقويٍّ، وسألته عن أحاديثه عن ابن الحنفية؟ فقال: شبه ريح، لم يصحِّحها. قلت له: لِمَ؟ قال: وقع إليه كتاب الحارث الأعور[٨].

وقال النّسائي (ت:٣٠٣هـ): ليس بذاك القوي[٩]، وقال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): كان ممَّن يُخطئ ويقلب، فكثر ذلك في قلّة روايته، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، على أنَّ الثوري كان شديد الحمل عليه[١٠]، وقال الدَّرقطنيُّ (ت:٣٨٥هـ): ضعيفٌ[١١]، مضطرب الحديث[١٢]، ليس بالقوي عندهم[١٣]،

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٢٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٨٦).

(٢)ـ المجروحين (٢/ ١٥٥).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٢٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٣٥٥، رقم٣٧٤٩)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٨٦).

(٤) الضعفاء(٣/ ٥٧).

(٥) الكامل (٥/ ٣١٦).

(٦) أحوال الرجال (ص: ٥٧).

(٧) الجرح والتعديل (٦/ ٢٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٨٦).

(٨) الجرح والتعديل (٦/ ٢٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٣٥٥، رقم٣٧٤٩)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٨٦).

(٩) الضعفاء والمتروكون (ص: ٦٩)، والذي نقله المزي عنه قوله: ليس بالقوي، ويكتب حديثه. وينظر تهذيب الكمال (١٦/ ٣٥٢، رقم٣٦٨٤)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٨٦).

(١٠) المجروحين (٢/ ١٥٥).

(١١) سنن الدارقطني (٢/ ١٦٨).

(١٢) العلل للدارقطني (٤/ ١٢٤) وقد وهم محقق العلل؛ محفوظ الرحمن زين الله في نسبته في هذا الحديث فقال عبد الأعلى التغلبي، وهو بالتاء والمعجمة، فقد بحثت في تلاميذ محمد ابن الحنفية فلم أجد من يسمى بعبد الأعلى سوى الثعلبي، وكذلك بحثت في شيوخ إسرائيل بن يونس فلم أجد من يدعى عبد الأعلى سوى الثعلبي. والله اعلم. وقد ذكر المحقق أثناء كلامه على هذا السؤال أنّ الراوي قد مرّ ذكره في السؤال ١٤٣، ولما راجعت ذلك الحديث وجدته قد أثبته بما يخالف ما رجحه هنا. وقد قال فيه الدارقطني في السؤال ١٤٣: ليس بالقوي عندهم.

(١٣) العلل للدارقطني (٢/ ١٠٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٨٦).

وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): حدّث عنه الثقات؛ ويحدِّث عن سعيد بن جبير وابن الحنفية وأبي عبد الرحمن السلمي بأشياء لا يُتابع عليها[١]، وقال أبو الحسن ابن القطان (ت:٦٢٨هـ): ضعيفٌ[٢].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

نقل الذهبي وابن حجر أقوال الأئمة في جرح الراوي، ولم يقفوا على قولي ابن معينٍ في تعديله لعبد الأعلى، وهو معارَضٌ بقوله في جرحه، والجمهور من النقَّاد على قصور ضبطه، واضطراب حديثه، مع قلّة روايته كما ذكر ابن حبان «كان ممَّن يُخطئ ويقلب، فكثُر ذلك في قلِّة روايته، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد»، ولذلك قال بأنَّه لينٌ واستدل على قوله بأنَّ أحمد بن حنبل ضعّفه؛ وهذا الاستشهاد للإشارة بأنَّ في الراوي أقوالٌ وضعته في مرتبةٍ أدنى من المرتبة التي جعله الذهبي فيها باختياره.

وابن حجر توسّع في نقل أقوال النقَّاد أكثر من الذهبي، ولم ينقل في تعديله إلا قول الفسوي، وباقي أقوال النقَّاد التي نقلها تشير إلى قصور ضبطه دون عدالته، لذلك ركَّب عبارته تركيباً جزئياً، فجعله في المرتبة الخامسة من مراتب التعديل، والذهبي جعله في المرتبة الخامسة من مراتب التجريح، وهي أدنى المراتب، وفي تاريخ الإسلام قال عنه «صالح الحديث».

۞ ۞ ۞

المثال الخامس:

عبد الله بن أبي صالح السَّمان المدنيُّ، ويقال له عبَّاد[٣]؛ من الطَّبقة السَّادسة؛ من الذين عاصروا صغار التَّابعين.

قال الذَّهبي : مُختلفٌ في توثيقه، وحديثه حسنٌ[٤].

---

(١) الكامل (٥/ ٣١٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٣٥٥، رقم٣٧٤٩)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٨٦).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٢/ ٢٨٩).

(٣) قال ابن معينٍ: «عباد بن أبي صالح هو عبد الله بن أبي صالح». رواية الدوري (١/ ١٤٩)، وقال المروذيُّ: عرضت على أبي عبد الله (ت:٢٤١هـ) كتاباً فيه هذه الأسماء: سهيل، وعبد الله بن أبي صالح، وعبَّاد. فقال: «سهيلٌ ليس به بأسٌ، وعبد الله هو عباد». موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (٢/ ٢٥٨).

(٤) الكاشف (١/ ٥٦٢).

قال ابن حجر : لين الحديث[١].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له مسلمٌ، وأبو داود، والتِّرمذي، وابن ماجه حديثاً واحداً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): ثقةٌ[٢]، وقال العجليُّ (ت:٢٦١هـ): ثقةٌ[٣]، وقال السَّاجي (ت:٣٠٧هـ): ثقةٌ إلا أنَّه روى عن أبيه ما لم يتابع عليه[٤].

وقال الذَّهبي : صالح الحديث[٥].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن المديني (ت:٢٣٤هـ): ليس بشيءٍ[٦]، وقال البخاري (ت:٢٥٦هـ): منكر الحديث[٧]، وقال ابن حبَّان (ت:٣٥٤هـ): يتفرَّدُ عن أبيه بما لا أصل له من حديث أبيه؛ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[٨].

وقال ابن القيسرانيُّ (ت:٥٠٧هـ): عبَّاد ضعيفٌ[٩].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٠٨).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٧٨) ولم يُذكر هذا القول في تاريخ رواية الدَّوري عنه، وهو في الجرح والتَّعديل من طريقه بإضافة «وهو ثقةٌ». وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ١٨٢رقم٣٣٨٧)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٣١).

(٣) الثقات (٢/ ٣٧).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٧/ ٤٠٨، رقم٢٩٩٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٢٣١).

(٥) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٦٦).

(٦) التاريخ الكبير (٦/ ٣٨)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ١٨٢رقم٣٣٨٧)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٣١).

(٧) التاريخ الكبير (٥/ ٣٢)، وينظر التَّاريخ الأوسط (٢/ ٢٥٣)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٣١)، وعزاه ابن حجر للتاريخ الصغير تبعاً للحافظ مغلطاي، وهو موجودٌ في تاريخه الكبير والأوسط.

(٨) المجروحين (٢/ ١٦٤).

(٩) ذخيرة الحفاظ (٤/ ٢١٢١).

٤ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

في المثال الرابع رجَّح الذهبي بين الأقوال واختار تليين الراوي، وفي هذا المثال ذكر أنَّ النقَّاد مختلفون في عبد الله بن أبي صالحٍ، ومع إقراره بخلافهم جعل روايته من قبيل «الحديث الحسن»، ويمكن تعليل ذلك بما يأتي:

١ـ لأن ابن معينٍ قد وثَّقه وهو من المتشددين في الجرح.

٢ـ أخرج له مسلمٌ في صحيحه.

٣ـ من ضعَّفه كابن المديني قال فيه «ليس بشيءٍ»، وهو جرحٌ مجملٌ يحمل على قول البخاري «منكر الحديث». وابن حبان فسَّر سبب الجرح ولم يذكره الذهبي ولا ابن حجر وقيده بأنّه «يتفرَّدُ عن أبيه بما لا أصل له من حديث أبيه؛ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»، فليس له شيخٌ غير أبيه – وقد تفرَّد عنه بما لا أصل له – سوى «سعيد بن جبيرٍ» كما في «تهذيب الكمال».

واختار ابن حجر الحكم بأنّ الراوي لين الحديث، وهذه المرتبة السادسة عنده، وهي مقيدةٌ بقيودٍ،«من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبولٌ، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث»، ومن هذه حاله إذا توبع فإنَّ حديثه في مرتبة الحسن، فحكم الذهبي وحكم ابن حجر يتفق في مرتبة مرويات الرواي، والفرق في اللفظ، عائدٌ لاجتهاد كلٍّ منهما في مراتب النقد، وضوابطها.

۞ ۞ ۞

المثال السادس:

محمد بن ثابت العبدي، أبو عبد الله البصري (ت:بعد١٧١هـ)، من الطبقة الثامنة؛ الطبقة الوسطى من أتباع التابعين

قال الذَّهبي : قال غير واحدٍ ليس بالقوي[١].

وقال ابن حجر : صدوقٌ لين الحديث[٢].

(١) الكاشف(٢/ ١٦١)

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٧١)

٢ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود حديثين، وابن ماجه حديثاً.

٣ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): ليس به بأسٌ[١]، وقال علي بن المديني (ت:٢٣٤هـ): صالحٌ، ليس بالقويّ[٢]، وقال أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ): ليس به بأسٌ؛ لكن روى حديثاً منكراً في التيمم لا يتابعه أحدٌ[٣]، وقال لوين (ت:٢٤٥ أو ٢٤٦هـ): حدَّثنا محمد بن ثابت الثقة[٤]، وقال العجلي (ت:٢٦١هـ): ثقةٌ[٥].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن معينٍ: محمد بن ثابت العبدي ومحمد بن ثابت ليسا بشيءٍ[٦]. وقال مرَّة: ليس بذاك القوي،

---

(١) تاريخ ابن معين ـ رواية الدارمي (ص: ٢١٥)، وقال مرَّةً فيما رواه معاوية بن صالح قال: سمعت يحيى قال: الحسن بن ثابت العبدي ليس به بأسٌ ينكر عليه حديث ابن عمر في التيمم لا غير. الضعفاء(٤/ ٣٨)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٧٤)، ويجب التَّنبه إلى أنَّه قال: «الحسن بن ثابت»، والعقيلي إنما نقلها في ترجمة محمد بن ثابت، وقوله: «الحسن بن ثابت». مثبتٌ في جميع النسخ المطبوعة. وروى قوله هذا ابن عديٍّ في الكامل فقال: «حدثنا محمد بن علي ثنا عثمان بن سعيد قلت ليحيى بن معينٍ: فمحمد بن ثابت العبدي، قال: ليس به بأسٌ». الكامل (٧/ ١٢٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٥٨، رقم ٥٨٢٢)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٧٤).

(٢) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٦٤).

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٣٣٩)، وينظر سنن أبي داود (١/ ٣١٢).

(٤) الكامل في الضعفاء (٧/ ١٢٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٧٤). ولوين هو: محمد بن سليمان بن حبيب الأسدي ، أبو جعفر العلاف الكوفي ثم المصيصي ، المعروف بلوين، من الطبقة العاشرة من كبار الأخذين عن تبع الأتباع، قال النسائي: ثقة. تنظر ترجمته في مشيخة النسائي (ص: ٥٣)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٥٠٠).

(٥) الثقات (ص: ٤٠١)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٧٤).

(٦) تاريخ ابن معين ـ الدوري (٢/ ٩٠)، وقال مرة: «محمد بن ثابت العبدي ليس بشيءٍ». (٢/ ١٦٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٥٨، رقم ٥٨٢٢)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٧٤).

حدث بحديثٍ عن نافعٍ عن ابن عمر في التيمم[١]، وقال عباس الدوري: سمعت يحيى يقول محمد بن ثابتٍ الذي يُحدِّث عن نافعٍ عن ابن عمر عن النبي ﷺ في التيمم؛ بصريٌ، وهو ضعيفٌ. قال أبو الفضل: قلت ليحيى: أليس قلت مرةً ليس به بأسٌ؟ قال: ما قلت هذا قط[٢]، وقال البخاري (ت:٢٥٦هـ): يُخالف في بعض حديثه[٣]. وقال مرَّة: يقال في حديثه شيءٌ[٤].

وقال أبو داود السجستاني (ت:٢٧٥هـ): محمد بن ثابت العبدي ليس بشيءٍ[٥]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): ليس هو بالمتين يُكتب حديثه، وهو أحب إلي من أبي أمية بن يعلى وصالح المري؛ روى حديثاً منكراً[٦]، وقال يعقوب الفسوي (ت:٢٧٧هـ): رأيت أبا الوليد[٧] كأنَّه يُضعِّفه[٨]، وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ): ليس بالقوي[٩].

وقال ابن حبَّان (ت:٣٥٤هـ): كان يرفع المراسيل ويسند الموقوفات توهماً من سوء حفظه، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به[١٠]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): لمحمد بن ثابتٍ غير ما ذكرت ـ أي من الأحاديث ـ وليس بالكثير، وعامة أحاديثه لا يتابع عليه[١١]، قال أبو أحمد الحاكم (ت:٣٧٨هـ): ليس

---

(١) تاريخ ابن معين ـ رواية ابن محرز (١/ ٧٢).

(٢) الكامل في الضعفاء (٧/ ١٢٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٧٤).

(٣) التاريخ الكبير (١/ ٥٠)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٧٤).

(٤) الضعفاء الصغير (ص: ١٠٢).

(٥) الضعفاء(٤/ ٣٨)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٧٤).

(٦) الجرح والتعديل (٧/ ٢١٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٥٨، رقم ٥٨٢٢)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٧٤).

(٧) هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي البصري (ت:٢٢٧هـ)، قال عنه الذهبي: الحافظ، قال أحمد: هو اليوم شيخ الإسلام، و قال أبو حاتمٍ: إمامٌ فقيهٌ حافظٌ، ما رأيت في يده كتاباً قط، وقال ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ. تنظر ترجمته التاريخ الكبير (٨/ ١٩٥)، وتاريخ الإسلام (٥/ ٧١٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٧٣، رقم ٧٣٠١).

(٨) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٢٧)، وينظر التهذيب (٩/ ٧٤).

(٩) الكامل (٧/ ١٢٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٥٨، رقم ٥٨٢٢)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٧٤).

(١٠) المجروحين (٢/ ٢٥١).

(١١) الكامل (٧/ ١٢٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٥٨، رقم ٥٨٢٢). وتهذيب التهذيب (٩/ ٧٤).

بالمتين عندهم[1].

٦ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

ليس لمحمد بن ثابت العبدي كثير روايةٍ، وقد عمَّم ابن حبان الوهم على مروياته، وكذلك ابن عديٍّ، وأشار إلى قلتها، ورُدَّ بأن ابن معينٍ عدَّله، ومن عدَّله من الأئمة قيد تعديله ولم يطلقه، ولكن قيدوه بحديث التيمم، وهذا القيد لا ينفي احتمال وجود غيره، وهو ما بيّن وجوده ابن حبان وابن عديٍّ.

والذهبي رأى أنّ الجمهور على الطعن بضبطه، وقلَّة مروياته، وهو أيضاً ما اعتبره ابن حجر من حال الراوي، فنقل الذهبي ما توافق عليه جمهور المحدّثين، بينما ابن حجر استخدم مصطلحاً جديداً ليس من عادته استخدامه، وهو **صدوقٌ لين الحديث**، وكلاهما له دلالته إذا أفرد، وأما إذا جمعه بغيره فيحمل قوله «صدوقٌ» هنا باعتبار العدالة، ولين الحديث باعتبار قلّة مروياته، وعدم ثبوت ما يترك الراوي من أجله.

وبالجملة فإنَّ اجتهاد الإمامين في ألفاظ الجرح والتعديل، واستخلاص النتيجة من أقوال النقَّاد التي تعارضت بمدلولاتها ظهرت بأساليب مختلفةٍ، فالذهبي في ألفاظه التي اجتهد فيها وجَّه حكمه المختار باعتبار القرائن على أمورٍ مختلفةٍ، فحكم على الراوي تارةً وجعله في مرتبةٍ معينةٍ، وحكم على مرويات الراوي دون شخصه بحكمٍ إذا دلت الأقوال على وجود بعض الوهم فيها مع وجود السلامة في عدالته، وكذلك قد يترك الحكم فلا يجتهد به، بل يشير إلى قيام الاختلاف في مرتبة الراوي بين النقَّاد.

والحافظ ابن حجر يكاد يلتزم في الرواة الذين وقع فيهم اختلافٌ بين النقَّاد في صيغ التركيب، للجمع بين الأقوال، وتعدُّ المرتبة الخامسة من مراتب التعديل في «تقريب التهذيب» أكثر المراتب دوراناً على الرواة المختلف فيهم عنده، وهي المرتبة التي جمع فيها بين قوله «صدوقٌ» مضافاً إليها قيدًا من قيود الجرح النسبي، والمشيرة إلى قصورٍ في الضبط، وهو الذي نزل عن تمام الضبط الذي جعله قيداً في تعريف الحديث الصحيح، كيخطئ، ويهم، وغيرها من ألفاظ هذه المرتبة.



(١) الأسامي والكنى(٥/ ٢٣٢)، وينظر هذيب التهذيب (٩/ ٧٤).

*** المطلب الثاني ـ الحكم على الراوي بترجيح قول أحد النقَّاد واختياره للحكم على الراوي:**

يقتصر بعض المحدِّثين على نقل أقوال أئمة النقد مع كونه من المعروفين بالتصدُّر للنقد وأهلية النظر في أحوال الرجال، كأبي داود في سؤالاته للإمام أحمد، والحاكم للدارقطني، وغيرهم من الأئمة، وذلك لاحتمالات متعددة:

١ـ أن يذكر توثيق أعرف الناس بذلك الراوي، لمعاصرة أو كونه من بلده، أو لخبرته بحاله، وحال مروياته.

٢ـ أن يذكر توثيق من يقلِّده أو يُكثر متابعاته، لأنَّه من شيوخه أو ممَّن يعظم علمهم في نقد الرواة كالترمذي في نقله لأقوال البخاري.

٣ـ أن يقلِّد الناقد إمامه المجتهد في المذاهب الفقهية أو غيرها، كاتباع الإمام أبي حنيفة أو الشافعي.

وجرى المتأخرون من المحدّثين على هذه القاعدة، حتَّى اقتصرت كثير من الكتب على نقل الأقوال وجمعها، وازداد ذلك مع تباعد الزمن عن عصر الرواية، فظهرت مصنفات اقتُصر فيها على نقل أقوال أئمة بأعيانهم «كالجرح والتعديل» لابن أبي حاتم نقل فيه أقوال أبيه وأبي زرعة الرازيين، وهذا سهَّل الوصول إلى هذه الأقوال ، ومعرفة حال الرُّواة الذين قيلت فيهم.

وقد يتَّسع في بعض المصنفات ليشمل أقوال أكثر النقَّاد كما في «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي، و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، وكان لا يزال لهم مع ذلك إسهامات في النقد، ثم ضعفت هذه الإسهامات وقلَّت حتَّى اقتُصر على نقل أقوال الجرح والتعديل كما في «تاريخ دمشق» لابن عساكر، و«الكمال في أسماء الرجال» للمقدسي، و«تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمزي.

وهذا لا يقلل من أهمية هذه المصنفات ودورها الكبير في حفظ أقوال النقَّاد من زمن الرواية، وإنما كان المراد من هذا التقسيم بيان التدرُّج التاريخي لأساليب النقد وأدواره التي مرَّ بها، وإلا فلم تخل مصنفات المتأخرين عن تحقيقات هامة، في كثير من المواضع، وتعرُّضٍ للنقد والجرح والتعديل لمن عاصرهم من الرواة والمترجَمين.

وظهرت أهمية مصنفات المتأخرين من خلال تتبعها للمصنفات السابقة؛ التي جمعت في طياتها ما

أشكل على الباحثين، فقد وجد فيها ما اجتمع وهو يحتاج إلى تفريق، وفرَّقت بين ما هو حقيق بأن يُجمع، فاجتهد المتأخرون في توضيح ما اشتبه من الأسماء، وبيان ما أبهم، وتحرير ما أشكل من الأقوال والنقول، وتقسيم الرواة وفق أساليب مستحدثة، فاعتنت بعض المصنفات بتراجم رواة كتب معينة[١]، أو تراجم رجال جهة معينة[٢]، أو تراجم رواة لهم صفة أو صفات مشتركة[٣].

وكان للإمام الذهبي والحافظ ابن حجر جهداً كبيراً في دراسة ما سبقهما في تراجم الرواة والجرح والتعديل، ويمكن تقسيم دورهما إلى قسمين:

١ـ دراسة أقوال النقَّاد وبيان مذاهبهم، واستخراج ما تفرَّد به كل ناقدٍ، ومعرفة صفات كل ناقدٍ وأساليبه واتجاهه النقدي.

٢ـ تحرير المصنفات السابقة في التراجم والجرح والتعديل، من حيث تصحيح ما تصحَّف أو تحرَّف من الأسماء، وتوضيح ما اشتبه من الرواة على بعض النقَّاد، فنقل فيه من الأقوال ما قيل في غيره، وغير ذلك.

٣ـ يعد الجهد الأكبر الذي أثرَّ بشكلٍ فعَّالٍ في مجال الدراسات النقديَّة عنايتهما برجال الكتب الستَّة، فاجتهد في اختصار ما قيل فيهم من الجرح والتعديل، بلفظ أو عبارة من ألفاظ الجرح والتعديل وعباراته، وقد تقدم الكلام عن ذلك في ترجمتهما بشكل مفصل.

وتنوَّعت أساليب الحافظين الذهبي وابن حجر في استخلاص ما قيل في تراجم رجال الكتب الستّة إلى أسلوبين:

الأوَّل: تراجمٌ اجتهدا في بيان أوفق ما يناسب حال الراوي من الأقوال بقولٍ من عندهما لم يتابعا فيه أقوال أحدٍ من النقَّاد في تلك التراجم، وقد تقدم بيانه والتمثيل له في المطلب السابق.

---

(١) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأحمد بن محمد بن الحسين، أبو نصر الكلاباذي (ت: ٣٩٨هـ)، وهو مطبوع.

(٢) بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيى ابن عميرة، أبو جعفر الضبي (ت: ٥٩٩هـ)، وهو مطبوع.

(٣) ككتاب المغني في الضعفاء للإمام الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، وهو مطبوع، وكتاب الإفهام لما في البخاري من الابهام، لجلال الدين البلقيني (ت: ٨٣٢هـ) وهو مطبوع، وكتاب تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، للحافظ ابن حجر (ت:٨٥٢هـ) وهو مطبوع.

الثاني: تراجمٌ اختارا فيها قول ناقدٍ من النقَّاد بعد دراسة ما ورد فيها من الأقوال، واعتبار القرائن.

ويختلف الحامل للإمامين على هذا الاختيار باختلاف الترجمة واختلاف الأسباب الحاملة عليه، ويمكن تفسيره بالنقاط الآتية:

١ـ أن ينفرد ناقدٌ من النقَّاد في الحكم على الراوي، ولم ينقل عن غيره قولٌ فيه، فينقله الذهبي أو ابن حجر لعدم إمكان الاجتهاد فيه.

٢ـ ألَّا يرد في ترجمة الراوي توثيقٌ لناقدٍ من النقَّاد المعتبرين، فيختار قول من ليس بمعتبرٍ قوله لبيان أنَّ الراوي قد ورد فيه ما يُعرف به، وإن كان لا يكشف حاله، ولكن يحتاط في أمره، كنقلهم لأقوال ابن حزمٍ أو أبي الحسن ابن القطان، وقد عدَّ بعض العصريين أقوال ابن حبان في هذا المضمار أيضاً، وفيه نظرٌ.

٣ـ أن ينصرف الذهبي وابن حجر عن استيعاب الأقوال التي ذكرت في الراوي، فيرجحا أقْوَمها عندهما.

٤ـ ينقلان الأقوال التي ذكرت في الراوي إذا لم يترجح لديهما قولٌ من الأقوال.

وهناك صورةٌ أخرى في بعض التراجم؛ حيث يذكرا التوثيق وما يضاده في ترجمة الراوي، وكأن ذلك توقف منهما في حال ذلك الراوي، أو تردّد فيه[١]، أو لأسبابٍ أخرى تحمل عليها قرائن الأحوال، وتتوَّضح بكل ترجمةٍ على حدة.

المثال الأول:

إبراهيم بن عيينة ابن أبي عمران الهلالي الكوفي؛ أبو إسحاق أخو سفيان بن عيينة (ت:١٩٩هـ). من الطبقة الثامنة، الطبقة الوسطى من أتباع التابعين.

قال الذهبي : قال النسائي: ليس بالقوي[٢].

وقال ابن حجر: صدوقٌ يهم [٣].

(١) ينظر معجم مصطلحات المحدثين (٥/ ٢٤١).

(٢) الكاشف (١/ ٢٢٠).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٩٢).

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود حديثاً، والنَّسائي حديثاً، وابن ماجه حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

قال يحيى بن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): كان صدوقاً[١]، وقال: كان مسلماً صدوقاً، لم يكن من أصحاب الحديث[٢]، وقال العجلي (ت:٢٦١هـ): صدوقٌ[٣]، وقال الآجري: سئل أبو داود (ت:٢٧٥هـ) عن إبراهيم بن عيينة، وعمران بن عيينة، ومحمد بن عيينة فقال: كلّهم صالحٌ، وحديثهم قريبٌ من قريبٍ[٤]، وقال ابن أبي حاتمٍ سألت أبي (ت:٢٧٧هـ) عنه فقال: «شيخٌ يأتي بمناكير»[٥].

وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في «الثقات»[٦] وخرّج حديثه في «صحيحه»[٧]، وقال مغلطاي (ت:٧٦٢هـ): في كتاب «أبي العرب» عن النسائي: ثقةٌ[٨]، وقال الذهبي : «حديثه صالحٌ»[٩].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال المروذي: عرضت على أبي عبد الله (ت:٢٤١هـ) كتاباً، فقال: إبراهيم بن عيينة، حدّث بأحاديث، أنْكرَها، وليَّن القول فيه[١٠]، وقال البرذعي: قال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): «ضعيف الحديث. عمران

---

(١) تاريخ ابن معين ـ رواية ابن محرز (١/ ٨٢)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٣٠)

(٢) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٣٢)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٣٠).

(٣) الثقات (ص: ٥٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٣٠).

(٤) سؤالات الآجري (١/ ٢٣٠، رقم٢٨١)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٣٠).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ١١٨)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٢٦٠، رقم٢٢٤)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٣٠).

(٦) الثقات (٨/ ٢٩)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٣٠).

(٧) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٢٦٤، رقم ٢٦٦).

(٨) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٢٦٤، رقم ٢٦٦).

(٩) ميزان الاعتدال (١/ ٥١)

(١٠) بحر الدم (ص: ١٦)، وينظر موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (١/ ٣٥).

وإبراهيم جميعاً»[1]، وقال النّسائي: ليس بالقوي[2]، وقال مغلطاي (ت:٧٦٢هـ): قال النسائي في كتاب «الجرح والتعديل»: ضعيفٌ[3].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

ذهب ابن معينٍ وأحمد بن حنبل وأبو حاتمٍ إلى كون إبراهيم بن عيينة عدلاً في ضبطه قصورٌ؛ بسبب النكارة في أحاديثه، فقال أحمد: حدّث بأحاديث، فقال المروذي: «أنكرها، وليَّن القول فيه»، وقال أبو حاتمٍ: «شيخٌ يأتي بمناكير»، فالجرح يُحمل على شيءٍ خاصٍّ وهو هذه الأحاديث، ويعدّل فيما عداها.

ووصفه الذهبي بأنَّ «حديثه صالحٌ»، واقتصر في «التذهيب» على نقل قول أبي حاتمٍ، وقول النسائي فقط، فحكمه في الكاشف مبنيٌ على هذين القولين، وعادته في «الكاشف» عند وجود قولين فقط في الترجمة أن يختار أحدهما ليحكم به على الراوي، ويراعي مكانة الناقد، ويتبنى حكم المعتدل منهما ويصرح بذكره.

على خلاف ابن حجر الذي لا يميل إلى نقل أقوال العلماء للحكم على الرجال، فنادراً ما يصرِّح باسم ناقدٍ في تقريب التهذيب، وإنَّما يختار ما يراه متوافقاً مع مراتبه الخاصة في مقدمة الكتاب، وقد استفاد من إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي، فتتبع الأقوال واستقصى حال الراوي، وحكم على الرجل في «تقريب التهذيب» باعتبارها جميعها.

۞ ۞ ۞

المثال الثاني:

أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم، أبو عبيد الله المصري، لقبه بَحشل (ت:٢٦٤هـ)، من الطبقة الحادية عشرة، طبقة أوساط الآخذين عن تبع الأتباع.

قال الذهبي : قال أبو حاتمٍ: خلَّط ثم رجع، وقال ابن عديٍّ: رأيت شيوخَ المصريين مجمعين على ضعفه، وكلّ ما أنكروا عليه فمحتملٌ لعلَّ عمَّه خصه به[4].

(١) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢/ ٤٦٠).

(٢) تهذيب الكمال (٢/ ١٦٣، رقم ٢٢٣)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٢٦٠، رقم٢٢٤)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٣٠).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٢٦٤، رقم ٢٦٦).

(٤) الكاشف(١/ ١٩٨، رقم ٥٦)

وقال ابن حجر : صدوقٌ تغير بأخرةٍ[١].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

أخرج له مسلمٌ ستة أحاديث من طريق عمه.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

قال ابن أبي حاتمٍ: سألت محمد بن عبد الله بن عبد الحكم(ت ٢٦٨هـ) عنه، فقال: ثقةٌ ما رأينا إلا خيراً[٢]، وسمعت أبا زرعة (ت:٢٦٤هـ) وأتاه بعض رُفقائي فحكي عن أبي عبيد الله ابن أخي ابن وهب أنّه رجع عن تلك الأحاديث، فقال أبو زرعة: إنّ رجوعه مما يُحسّن حاله ولا يبلغ به المنزلة التي كان قبل ذلك[٣].

وقال: سمعت أبي يقول: أدركته وكتبت عنه.

وسمعته يقول: كتبنا عنه وأمره مستقيمٌ، ثمَّ خلط بعد، ثم جاءني خبره أنَّه رجع عن التخليط.

وقال: سئل أبي عنه بعد ذلك، فقال: كان صدوقًا.

وسمعت أبي يقول: سمعت عبد الملك بن شعيب بن الليث يقول: أبو عبيد الله ابن أخي ابن وهب ثقةٌ[٤].

وقال ابن عديٍّ (ت ٣٦٥هـ): كل ما ينفرد عن عمه بشيءٍ فذلك الَّذي ينفرد به وجدوه عنده.

وسألت عبدان عنه؟ فقال: كان مستقيم الأمر في أيامنا وكان أبو الطاهر بن السرح ـ أحمد بن عمرو ابن عبدالله ـ يُحسِّنُ فيه القول[٥].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٨٢، رقم ٦٧)

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٥٩)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ١٦٨، رقم ٦٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٧).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٥٩)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٤٧).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٥٩)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٤٧).

(٥) الكامل في الضعفاء (١/ ٢٤).

وقال القاضي عياض (ت:٥٤٤هـ): كان مشائخ الأندلس... يُحسنون الثناء عليه، وعنف سعد بن معاذ الأندلسي[١] النسائي في تحامله عليه[٢]، وقال ابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ): كان مستقيم الأمر ثمَّ حدّث ما لا أصل له[٣]، وقال أبو الحسن ابن القطان (ت:٦٢٨هـ): وثَّقه أهل زمانه[٤].

وذكر ابن الصلاح (ت:٦٤٣هـ): أن مسلم بن الحجَّاج قد سُئل عن إكثاره الرِّواية في كتابه الصحيح عن أحمد بن عبدالرّحمن الوهبِي وحاله قد ظهر؟ فقال إِنَّما نقموا عليه بعد خروجي من مصر[٥]، وقال الذهبي: روى له مسلمٌ وكان قد كتب عنه قبل أن يحدِّث بتلك المناكير وما هي بكثيرةٍ[٦]. قد روى ألوفًا من الحديث على الصِّحَّة، فخمسة أحاديث منكرةٌ في جنب ذلك ليست بموجبةٍ لتركه، نعم، ولا هو في القّوَّة كيونس بن عبد الأعلى وبندار[٧]، وحدّث مسلمٌ عنه محتجّاً به[٨].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن أبي حاتمٍ: سمعت أبا زرعة يقول: أدركناه ولم نكتب عنه[٩]، وقال النّسائي (ت:٣٠٣هـ): كذابٌ[١٠].

وقال ابن يونس (ت:٣٤٧هـ): ضعيفٌ، لا تقوم بحديثه حجةٌ[١١]، وقال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ):

---

(١) سعد بن معاذ بن عثمان الشعباني أبو عثمان، **محدِّثٌ مشهورٌ**، له رحلةٌ سمع فيها من محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ونظرائه، وعاد إلى الأندلس فمات بها سنة (١٣٨هـ). ينظر جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (ص: ٨١).

(٢) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٤/ ١٨٨) **وهو كتابٌ في تراجم علماء المالكية**.

(٣) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٧٦).

(٤) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٢٦٤).

(٥) صيانة صحيح مسلمٍ من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط لابن الصلاح (٤/ ١٩٤).

(٦) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٣٦)

(٧) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣١٧)

(٨) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣١٧)

(٩) الجرح والتعديل (٢/ ٥٩)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٤٧).

(١٠) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٢٣).

(١١) تاريخ ابن يونس (١/ ١٥)،وينظر تذهيب التهذيب (١/ ١٦٨. رقم ٦٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٧).

حدَّثنا عنه شيوخنا ابن خزيمة وغيره، وكان يحدِّث بالأشياء المستقيمة قديماً حيث كتب عنه ابن خزيمة وذووه، ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له، كأنَّ الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها[1].

وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقتهم مجمعين على ضعفه، ومن كتب عنه من الغرباء غير أهل بلده لا يمتنعون من الرواية عنه وحدَّثوا عنه[2]،ومِنْ ضَعْفه أُنْكرت عليه أحاديث، وكل ما أنكروه عليه فمُحتملٌ، وإن لم يكن يرويه عن عمه غيره ولعلَّه خصَّه به[3]، وقال السلمي: سألت الدارقطني (ت:٣٨٥هـ) عنه فقال: تكلَّموا فيه[4]، وقال القاضي عياض (ت:٥٤٤هـ): قال محمد بن قاسم: ليس بثقةٍ عندي، وأهل مصر يرمونه بالكذب[5].

وقال ابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ): حدَّث بما لا أصل له[6]، ونقل مغلطاي (ت:٧٦٢هـ) عن أحمد بن صالحٍ أنَّه قال: ليس ثقةٌ[7]، وقال: زعم أبو علي الجياني في «تقييد المهمل»، وقبله أبو أحمد الحاكم: أن البخاري روى عنه، زاد صاحب الزهرة: تسعة أحاديث، وأنكر ذلك الحاكم، فقال: من قال إن البخاري روى عنه فقد وهم. إذ البخاري ـ المشايخ الذين ترك الرواية عنهم في الجامع قد روى عنهم في سائر مصنفاته، كابن صالحٍ وغيره، وليست له عن بحشل هذا روايةٌ في موضعٍ، فهذا يدل على أنه ترك حديثه أو لم يكتب عنه البتة.

---

(١) المجروحين (١/ ١٤٩). وقال أيضاً بعدما ذكر أحد الأخبار التي وصفت بأنها من المناكير: مما لا خفاء على من كتب حديث ابن وهبٍ من رواية الثقات. وعلَّق ابن القيسراني على قول ابن حبان الأخير فقال: كأنه حمل على أحمد ابن أخي ابن وهبٍ، ونُسب إلى أنّه وضَع هذا الحديث على عمه.

(٢) الكامل (١/ ٢٤)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٤٧).

(٣) الكامل (١/ ٢٤)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ١٦٨، رقم ٦٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٧).

(٤) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٢٨٩)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٤٧).

(٥) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٤/ ١٨٨). ومحمد بن قاسم هو محمد بن القاسم، أبو بكر المصري الفقيه الشافعي المعروف بوليد. رَوَى عَنْ: أبي عبد الرحمن النسائي، وعباس البصري، وبنان الحمال الزّاهد. تنظر ترجمته تاريخ الإسلام (٨/ ٣٨٢)

(٦) الموضوعات (١/ ١٥٥).

(٧) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٧٥، رقم ٧٢)، وينظر تقييد المهمل وتمييز المشكل (ص: ٥٢)، والهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (١/ ٤٧)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٧، رقم ٩١).

وقال أيضاً: لما ذكر له الإسماعيلي حديثاً في «الحج» من «صحيحه» قال: ليس أحمد بن عبد الرحمن عندي من شرط هذا الكتاب، وإن كان محمد بن إسحاق بن خزيمة حسن الرأي فيه[1]، وقال: وفي كتاب «فضائل الشافعي» للحاكم: ابن أخي ابن وهب محدِّث أهل مصر في عصره[2].

قال العلائي (ت:٧٦١هـ): روى عنه مسلمٌ في صحيحه، وأخذ عنه أبو زرعة وأبو حاتمٍ قديماً، ثم كثرت المناكير في حديثه بعد ذلك[3].

قال الذهبي: منكر الحديث[4]، واهٍ[5]، وقال ابن حجر، قال ابن الأخرم (٣٤٤هـ): نحن لانشك في اختلاطه بعد الخمسين، وإنما ابتلي بعد خروج مسلمٍ من مصر[6].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

لم يُجرح ابن أخي ابن وهب بما يُخرجه عن الاحتجاج به، إلا ما ذكره النسائي، وابن عديٍّ نقلاً عن أهل مصر، وهو وصفه بالكذب، ولكن العلماء كسعد بن معاذٍ ردَّ على النسائي قوله وأنكر حكمه، وأبو حاتمٍ، وأبو زرعة من الذين كتبوا عنه، وعرفوا حاله، وقد بينوا أنَّه يُحتج به، وما أخذوا عليه في روايته شيئاً إلا اختلاطه في آخر حياته.

وقد قال الذهبي: قد روى ألوفًا من الحديث على الصِّحَّة، فخمسة أحاديث منكرةٌ في جنب ذلك ليست بموجبةٍ لتركه، ولم يقع الخلاف بين الذهبي وابن حجر جلياً في ابن اخي ابن وهب، ولكن كلام الذهبي يدلل على أنّه خلط ثم رجع واستقام أمره، وفي ذلك يقول أبو زرعة: أن رجوعه مما يُحسن حاله، ولا يبلغ به المنزلة التي كان قبل ذلك، بينما حكم ابن حجر عليه يدل على مطلق التَّغير.

الخلاصة: اختار الذهبي نقل أقوال النقَّاد للحكم على الراوي، وما ذكره تلخيصٌ لحاله، وللأقوال

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٧٥، رقم ٧٢).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٧٥، رقم ٧٢).

(٣) المختلطين للعلائي (ص: ٧).

(٤) المستدرك وتلخيصه (٣/ ١٠٣، رقم الحديث ٤٥٣٣).

(٥) المصد السابق (٤/ ٨٦، رقم الحديث ٦٩٦٥).

(٦) تهذيب التهذيب (١/ ٤٧).

التي في تذهيب التذهيب، فلم ينقل سوى قول أبي حاتمٍ وابن عديٍّ، وابن يونس فقط، وما ذكره في الترجمة جامعٌ لأقوالهم.

وابن حجر وإن زاد على ما نقل الذهبي فإن حكمه قريبٌ من حكم الذهبي، ولكنه كما ذكرنا في المثال السابق قليل الركون لنقل أقوال العلماء في تراجم تقريب التهذيب.

المثال الثالث:

عبد الملك بن عبد الرحمن بن هشام، أبو هشام الذماري الأَبْناوي (ت:١٤٥هـ)، من الطبقة التَّاسعة؛ من صغار أتباع التَّابعين[١].

قال الذَّهبي : قال أبو حاتمٍ وغيره: ليس بالقوي[٢].

وقال ابن حجر : صدوقٌ كان يصحف[٣].

٢ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود، والنسائيُّ في الكبرى حديثاً.

---

(١) قال المزي:« يُقال إنهما اثنان، وقد فرَّق أبو حاتمٍ والبخاري بينهما فأحدهما شاميٌّ والآخر ذَمَاريٌّ، وكلاهما يروي عنه عَمْرو بن علي، فالله أعلم». ينظر تهذيب الكمال (١٨/ ٣٣٥) وقال الذهبي:« لعلّهما اثنان». تاريخ الإسلام (٤/ ١١٦١)، وقال في التذهيب: «يُقال هما اثنان»(٦/ ١٤٩)، وقال ابن حجر: «الصواب التفريق بينهما، فأما الشامي فهو المكنى بأبي العباس، وهو الذي يروي عن الأوزاعي وإبراهيم بن أبي عبلة، وهو الذي قال فيه البخاري: منكر الحديث، **وتبعه أبو زرعة**، وقال فيه أبو حاتمٍ: ليس بالقوي، وضعَّفه عمرو بن علي، وأما الذماريّ فهو المكنى بأبي هشام واسم جده أيضاً هشام، وهو الذي قال فيه أبو حاتمٍ: شيخٌ، ولم يذكر فيه البخاريُّ في التاريخ جرحاً ولا تعديلاً». تهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٦).

وقال العراقي في ذيل الميزان: ذكر صاحب الميزان عبد الملك بن عبد الرحمن الشَّامي نزيل البصرة، ونقل أنَّ الفلَّاس كذبه، وهو غير هذا وقد فرق بينهما أبو حاتم الرازي، وجمع بينهما البخاري فيحرر. (ص: ١٥١) وفي قول العراقي إنَّ البخاري جمع بينهما نظرٌ، وذلك أنَّه ترجم للرجلين، وقال في الشامي: فيه نظرٌ، بينما لم يذكر في الذماري جرحاً أو تعديلاً.

(٢) الكاشف(١/ ٦٦٦).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٣).

٣ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال الفلَّاس (ت:٢٤٩هـ): كان ثقةً، وقال في موضعٍ آخر: كان صدوقاً[١]، وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[٢].

وقال الذهبي: هو الذماري إن شاء الله صُوَيْلِحٌ[٣].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله (ت:٢٤١هـ) ذكر عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري، فقال: أتيناه قبل أن يدخل صنعاء فإذا عنده عن سفيان، وإذا فيها خطأٌ كثيرٌ، وإذا هو يُصحف يقول: الحارث بن خُضَيْرة، ومثل هذا[٤]، وقال البخاري (ت:٢٥٦هـ): عبد الملك بن عبد الرحمن أبو العباس الشامي، نزل البصرة، ضعَّفه عَمْرو بن علي جدًا، منكر الحديث[٥]، وقال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): منكر الحديث[٦]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): ليس بقويٍّ[٧].

وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): ذكرت لعبد الملك هذا في حديث الأوزاعي الذي خرجته عن

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ١٤٩، رقم ٤٢١٨)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٦).

(٢) الثقات (٨/ ٣٨٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٦).

(٣) المغني في الضعفاء (٢/ ٤٠٦).

(٤) المؤتلف والمختلف للدارقطني (٢/ ٥٥٩).

(٥) الكامل(٦/ ٥٣١)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ١٤٩، رقم ٤٢١٨)، ونقل عن ابن عدي قول البخاري «وسمعت ابن حماد الدولابي يقول: قال البخاري: عبد الملك بن عبد الر حمن شامي، نزل البصرة، ضعَّفه عمرو بن علي، منكر الحديث». ثم أعقب ما نقله عن البخاري بقوله: «**فرق أبو حاتمٍ والبخاري بين الشامي والذماري، وكلاهما يروي عنه الفلاس**». وهذا نقله ابن عدي في ترجمة الشامي وصاحب الترجمة الذماري. وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٦).

(٦) الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ١٤٩، رقم ٤٢١٨)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٦).

(٧) الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ١٤٩، رقم ٤٢١٨)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٦)، وذكر أنَّه قال في موضع آخر: «شيخٌ».

الأوزاعيّ أحاديث مناكير[1]، وقال الدارقطني (ت:٣٨٥هـ): ليس بقويٍّ[2].

قال الذهبي: لينٌ[3].

٤ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

اختُلف في كون الراوي واحداً أم اثنين، والذهبي حكم عليه باعتباره واحداً متابعاً بذلك المزي، وإن كان قد أشار في «تذهيب التهذيب» أنهما اثنان، فحكمه ليس يعتبر به هنا لعدم تحديد شخص الراوي الذي ينقل فيه الجرح أو التعديل، ويحكم عليه، ومع ذلك فإننا قد أشرنا أنَّ الذهبي قليلاً ما يجمع بين قولي إمامين في «الكاشف» ويصرح باسميهما، إلا إذا كانا متعارضان في الحكم، وهذا دليلٌ على ذلك، فلما اتفق لديه النقل أو تقارب في الحكم على «الذماري» قال: قال أبو حاتمٍ وغيره.

وابن حجر حكمه صادقٌ على الراوي فقد فرَّق بينهما، وحكم عليه بقول تلميذيه الفلاس وأحمد بن حنبل، ويَكثر في منهج ابن حجر نقل أقوال النقَّاد دون ذكر صاحب القول في «تقريب التهذيب» فقط، ومن أراد الوقوف على اسم الناقد يجده في «التهذيب».

وهو يوافق بعض النقَّاد وخاصة أبا حاتمٍ ولا يصرح بذكر اسمه، وهذا خلاف ما يفعله الذهبي، فإنه يصرح باسم من ينقل حكمه ويوافقه عليه.

والذي ينبغي التنبه إليه هنا وقوع المتابعة من النقَّاد المتقدمين لبعضهم في النقد، فقد صرَّح ابن حجر بمتابعة أبي زرعة للبخاري، فقال:« الصواب التفريق بينهما... وهو الذي قال فيه البخاري: منكر الحديث، **وتبعه أبو زرعة**»، وصرَّح البخاري بذلك عن نفسه حين قال:« عبد الملك بن عبد الرحمن شاميٌّ، نزل البصرة، ضعَّفه عمرو بن علي [الفلاس]»، والسبب الذي استدعى البخاري لنقل قول الفلاس هو كونه تلميذ الذماري والشامي، وهو أعرف به.

فاختيار الناقد أقوال غيره من النقَّاد للحكم بها على الرواة مسألةٌ ليست طارئةً، وإنما هي من مناهج المحدِّثين في زمن الرواية أيضاً.



(١) الكامل (٦/ ٥٣١)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ١٤٩، رقم ٤٢١٨)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٦).

(٢) سنن الدارقطني (٤/ ٣٣٩).

(٣) المقتنى في سرد الكنى (١/ ٣٤٣).

المثال الرابع:

أشعث بن عبد الرحمن بن زبيد اليامي بالياء التحتانية كوفيٌّ. من الطبقة التاسعة؛ الصغرى من أتباع التابعين

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): قال أبو زرعة وغيره ليس بالقوي[١].

قال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): صدوقٌ يخطىء[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له الترمذي حديثاً واحداً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

قال ابن أبي حاتمٍ سألت أبي (ت:٢٧٧هـ) عنه فقال: هو شيخٌ محلّه الصدق[٣].

وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[٤]، وقال ابن عديٍّ (ت٣٦٥هـ): لم أَر في متون أحاديثه شيئاً منكراً، ولم أجد في أَحاديثه كلاماً إلا عن النسائي، وعندي أَنَّ النسائيّ أفرط في أمره، حيث قال: ليس بثقةٍ، فقد تبحّرتُ حديثه مقدارَ ما له فلم أر له حديثًا منكرًا[٥]، وذكره ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ) في ثقاته[٦].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن محرز: سئل ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ)عن أشعث فقال: ليس بشيءٍ، كان يكذب[٧]، وقال ابن

(١) الكاشف (١/ ٢٥٣، رقم٤٤٥).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١١٣، رقم٥٢٩).

(٣) الجرح والتعديل (١٠/ ٢٧٥)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣١١).

(٤) الثقات (٨/ ٦٠)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣١١).

(٥) الكامل (٢/ ٥٢)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٩٩١)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣١١).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٢٣٩، رقم٥٦٥) ولم أعثر عليه في المطبوع من ثقاته وإنما ذكر أشعث الخرساني.

(٧) تاريخ ابن معين ـ رواية ابن محرز (١/ ٦٥) ولم يذكر المزي ومن تبعه هذا القول عن ابن معينٍ.

أبي حاتمٍ: سمعت أبا زرعة (ت:٢٦٤هـ) يقول: ليس بالقوي[١].

وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ): ليس بثقةٍ[٢]، لا يكتب حديثه[٣]، وذكره أبو العرب القيرواني (ت ٣٣٣هـ) في جملة الضعفاء[٤].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

انقسم علماء الجرح والتعديل إلى فريقين في الحكم على أشعث بن عبدالرحمن اليامي:

فوثَّقه أبو حاتمٍ، وابن عديٍّ، وضعَّفه ابن معين وهو من المتشددين في الجرح، ووصفه بالكذب، وهو لفظٌ مجملٌ يحتاج إلى بيان المراد به.

وقد قال ابن الوزير اليماني: «ومن لطيف علم هذا الباب: أن يعلم أنّ لفظة «كذّابٌ» قد يطلقها كثيرٌ من المتعنّتين في الجرح على من يهم ويخطئ في حديثه، وإن لم يتبيّن أنّه تعمّد ذلك، ولا تبيّن أنّ خطأه أكثر من صوابه ولا مثله... وهذا يدلّ على أنّ هذا اللفظ من جملة الألفاظ المطلقة التي لم يفسَّر سببها، ولهذا أطلقه كثيرٌ من الثّقات... فاحذر أن تغترَّ بذلك في حقّ من قيل فيه من الثّقات الرّفعاء، فالكذب في الحقيقة اللّغوية ينطلق على الوهم والعمد معاً ويحتاج إلى التّفسير، إلَّا أن يدلّ على التّعمد قرينةٌ صحيحةٌ»[٥]، ويقوي ما ذكره اليماني قول أبي حاتمٍ في الراوي محله الصدق، فيظهر أنّ المراد بقول ابن معينٍ ليس الكذب الاصطلاحي، الذي يطلق ويراد منه التهمة بالكذب.

وضعفه أبو زرعة والنسائي، واعترض ابن عديٍّ على قول النسائي ونفاه، وقد أسلفنا حكم الجرح الذي يقر به أحد أئمة هذا الشأن ثم يردَّه، ويذكر ما يدل على انتفائه، فينتفي الجرح، أو يتساويا فيسقط الاحتجاج بهما.

---

(١) الجرح والتعديل(١٠/ ٢٧٥)، وينظر تذهيب التهذيب(١/ ٣٩٩١)، وتهذيب التهذيب(١/ ٣١١).

(٢) الضعفاء والمتروكون (ص: ١٩)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٩٩. رقم٥٣١)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣١١).

(٣) تهذيب الكمال (٣/ ٢٧٤، رقم٥٢٩)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٩٩١)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣١١) ولم أعثر على هذه الزيادة في كتب النسائي.

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٢٣٩، رقم٥٦٥).

(٥) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم (١/ ١٦٦).

وقول أبي زرعة ليس بالقوي كما قال الذهبي: «فإن قولنا ليس بالقوي ليس بجرحٍ مُفسدٍ»[(١)]، وقال ابن تيمية: «إنّه ليس ممن يُصحّح حديثه، بل يُحسّن حديثه، وقد كانوا يسمون حديث مثل هذا ضعيفاً، ويحتجون به لأنّه حسنٌ»[(٢)].

وقد اختار الذهبي مع ذلك نقل قول أبي زرعة وعضده بأنَّ الجرح قول غير أبي زرعة ايضاً، وهذا يحمل في منهج الذهبي على أكثر من معنىً أهمها:

أنَّه عند الاختلاف في الراوي يميل إلى ذكر الجرح للتنبيه على وجوده في الراوي، ويذكره بصيغته لمعرفة درجة هذا الجرح في الراوي، ويتحدَّد لدى المتلقي أثره.

كما أنَّه يرجِّح الجرح على التعديل عند الاختلاف وعدم وجود الصارف.

على خلاف منهج الحافظ الذي يتبع أساليب الترجيح عند الأصوليين بتدرجه من التوفيق فالترجيح فالسكوت، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في مكانه من الفصل الرابع.

المثال الخامس:

خلف بن أيوب العامري البلخي (ت:٢١٥هـ)، من الطبقة التاسعة؛ طبقة صغار أتباع التابعين.

قال الذهبي: رأسٌ في الإرجاء ثقةٌ، قال الحاكم: كان مفتي بلخ وزاهدها زاره صاحب بلخٍ فأعرض عنه[(٣)].

قال ابن حجر: فقيه أهل الرأي ضعَّفه يحيى بن معينٍ، ورُمي بالإرجاء[(٤)].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

أخرج له الترمذي حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٨٣).

(٢) الفتاوى الكبرى (٦/ ١٥٩).

(٣) الكاشف (١/ ٣٧٣)

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٩٤، رقم ١٧٢٦)

قال ابن سعدٍ (ت:٢٣٠هـ): قد رُوي عنه[١]، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قد كنت سألتك ـ يعني أبيه ـ عن خلفٍ هذا فلم تثبته؟ فقال: إنما أحفظه عنه حفظًا، وإنما ذكرته عند حديث عبد الأعلى، أو كما قال أبي[٢]، وقال ابن أبي حاتمٍ: سألته يعنى أباه (ت:٢٧٧هـ) عنه، فقال: يُروى عنه[٣].

وقال الخليلي (ت:٤٤٦هـ): كبيرٌ، قديمٌ، ثقةٌ[٤]، وقال مرّة: صدوقٌ، مشهورٌ بخراسان، كان يوصف بالستر، والصلاح، والزهد[٥].

وقال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): صادقٌ[٦].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال يحيى بن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): ضعيفٌ[٧]، وقال الترمذي (ت:٢٧٩هـ): لم أر أحدًا يروي عنه غير أبي كريب محمد بن العلاء، ولا أدري كيف هو[٨].

---

(١) الطبقات الكبرى ط العلمية (٧/ ٢٦٤)

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٢٠١)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ١٢٧).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٣٧٠، رقم١٦٨٧)، علَّق ابن القطان على قول أبي حاتمٍ فقال: «فكان هذا من فعله يدل على أنه قَبِله باعتبار رواية جماعةٍ عنه، وأنه لم يضعَّف، وقد خفي عليه من أمره ما نذكره بعد إسناد الخبر» انظر بيان الوهم والإيهام (٢/ ٣٤٧)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ١٢٨، رقم١٧٢١)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٢٧).

(٤) الإرشاد (١/ ٢٧٤).

(٥) الإرشاد (٣/ ٩٢٩)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ١٢٧).

(٦) المغني في الضعفاء (١/ ٢١١).

(٧) الضعفاء (٢/ ٢٤)، وعلَّق الذهبي[الميزان ١ / ٦٥٩]: قد لينه من جهة إتقانه يحيى بن معينٍ. وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ١٢٧)

(٨) قال الترمذي: حدثنا أبو كريبٍ، حدثنا خلف بن أيوب العامري، عن عوفٍ، عن ابن سيرين، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «خصلتان لا تجتمعان في منافقٍ: حسن سمتٍ، ولا فقهٍ في الدين» قال الترمذي فِي باب تَفضيلِ الفقه علَى العبادة: هذا حديثٌ غريبٌ، ولا نعرف هذا الحديث من حديث عوفٍ إلا من حديث هذا الشيخ ـ أي خلف بن أيوب ـ. سنن الترمذي ـ (٤/ ٤١٦). ولم ينفرد بروايته بل له شاهدٌ عند ابن المبارك في كتاب الزهد مرسلاً: أخبرنا ابن المبارك قال: أخبرنا معمرٌ، عن محمد بن حمزة بن عبد الله بن سلامٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «خصلتان لا تكونان في منافقٍ: حسن سمتٍ، ولا فقهٍ في الدين» (ص: ١٥٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ١٢٧).

وقال العقيلي (ت:٣٢٢هـ): حدَّث عن عوفٍ وقيسٍ بمناكير، وكان مرجئاً[١]، وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته، وقال: كان مرجئاً غالياً أستحبُ مُجانبة حديثه لتعصبه في الإرجاء، وبغضه من ينتحل السنن وقمعه إياهم جهده[٢].

وروى البيهقي (ت:٤٥٨هـ) من طريقه حديثاً، وقال فيه: لم أكتبه إلا بهذا الإسناد وليس بالقوي[٣].

وقال أبو الحسن بن القطان (ت:٦٢٨هـ): مضعَّفٌ[٤]، ولم يوثِّقه أحدٌ، هذا الرجل مرجئٌ، ويروي عن قيسٍ، وعوف الأعرابي المناكير، قاله أحمد بن حنبل، ذكر ذلك عنه العقيلي، وضعّفه أيضًا ابن معينٍ، وبعض هذا كافٍ فيمن لم يوثِّقه أحدٌ[٥].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

اختلف العلماء في خلف بن أيوب إلى فريقين:

الفريق الأول: ضعَّفه بسبب سوء حفظه؛ كيحيى بن معينٍ، وأحمد بن حنبل فيما نقله العقيلي عنه ـ وقد اعترض الذهبي على نقل العقيلي لقول أحمد وسيأتي ـ، وأبي الحسن القطان.

وضعَّفه بعضهم بسبب بدعته أو جهالة حاله كابن حبان، والترمذي.

الفريق الثاني: قبل روايته أبو حاتمٍ، وابن سعدٍ، والخليلي، ونقل عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه أنَّه لم يثبته، وإنما يحفظ حديثه ويستشهد به، وقد مرَّ قوله سابقاً.

وعليه:

ـ اقتصر ابن حجر في ترجمة خلف بن أيوب في التهذيب على نقل أقوال المجرِّحين، فنقل قول ابن معينٍ في «التقريب»، وهذا على خلاف عادته فيمن تحرَّر عنده فيه القول.

---

(١) الضعفاء (٢/ ٢٤) ونسب ابن حجر هذا القول للإمام أحمد، وعزاه للعقيلي. ينظر تهذيب التهذيب (٣/ ١٢٧)، وقال الذهبي: تأملت كتاب العقيلي فأجد؟؟ هذه من قبل العقيلي، أما أحمد بن حنبل فقال عبد الله: سألت أبي عنه فلم يثبته. الميزان (١/ ٦٥٩).

(٢) الثقات (٨/ ٢٢٨)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ١٢٨، رقم١٧٢١)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٢٧).

(٣) السنن الكبرى (٢/ ٢٨٩).

(٤) بيان الوهم والإيهام (٢/ ٣٤٧).

(٥) بيان الوهم والإيهام (٢/ ٣٤٧).

ـ يحيى بن معينٍ من المتشدِّدين في الجرح، فلا يقبل منهم إلا إذا كان مفسراً، ولم يعارضه فيه غيره من النقَّاد المتقدمين، ويمكن تفسيره بما نقله العقيلي عن الإمام أحمد من روايته للمناكير عن عوف بن أبى جميلة العبدي الهجري، وقيس بن الربيع الأسدي، وإن لم يسلم للعقيلي نقله هذا، فقد ردَّه الذهبي، ولم أعثر عليه من كلام الإمام أحمد، وإن ثبت هذا النقل فهو جرحٌ نسبيٌّ ـ في بعض الشيوخ ـ..

وما ثبت من قول الإمام أحمد، فيما نقله عنه ابنه عبدالله، في خلفٍ لا يدل على جرحه أو توثيقه.

ـ قول ابن حبان فيه لا يتعلق بضبطه وإنما بعدالته، وقد نازعه في هذا كل من ترجم لخلف بن أيوب، فأكثرهم على صدقه وورعه، كابن سعدٍ والحاكم في تاريخه والخليلي، وإن كان متهماً بالإرجاء وهو ممن يقبل حديثه عند المحدِّثين(١).

وأما قول ابن القطان، فقد ذكر أنه لم يوثَّق، وهذا خلاف ما ثبت، فقد ذكرنا قول ابن سعدٍ، وقول أبي حاتمٍ، والخليلي، والحاكم، فيظهر أن حكمه عليه نابعٌ من عدم جمعه جميع الأقوال في هذا الرجل، كما أنّه معروفٌ بتشدده.

وقول الإمام الترمذي بعدما خرّج حديثه: «هذا حديثٌ غريبٌ. ولا نعرف هذا الحديث من حديث عوف إلا من حديث هذا الشيخ خلف بن أيوب العامري، ولم أر أحدًا يروي عنه غير أبي كريبٍ محمد بن العلاء ولا أدري كيف هو، يعترض عليه بما ذُكر من تلاميذه، إلا إذا كان قصده هذا الحديث بخصوصه فيُسلم له ذلك، ولكن يصبح كلامه خاصاً وليس عاماً والله أعلم، فابن سعدٍ في طبقاته قال: «قد روي عنه».

والذي حمل ابن حجر على تبني قول ابن معينٍ في خلف بن أيوب هو مكانة الراوي، التي لم يغفل ذكرها في ترجمته على الرغم من ندرة تعرضه لها في كتابه، وقلة المعلومات المتوفرة عنه في الرواية.



(١) قال في فواتح الرحموت: «أئمة الفقه والحديث كلهم؛ في قبول رواية المبتدع، على التفريق بين رواياته، ففرقوا بين من يغلو في هواه ومن لا يغلو، وقريبٌ من هذا؛ قول من يفرق بين البدع المغلظة، كالتجهم والقدر، والبدع المخففة ذات الشبهة كالإرجاء. قال الإمام أحمد بن حنبل في رواية أبي داود: احتملوا من المرجئة الحديث، ويكتب عن القدري إذا لم يكن داعيةً». ينظر: فواتح الرحموت (٢/ ١٤٠).

المثال السادس:

الحارث بن عبيد الإيادي، أبو قدامة البصري، من الطبقة الثامنة؛ الطبقة الوسطى من أتباع التابعين.

قال الذهبي: ليس بالقوي، وضعَّفه ابن معينٍ[(١)].

قال ابن حجر: صدوقٌ يخطىء[(٢)].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له البخاري تعليقًا، ومسلمٌ حديثين، وأبو داود ثلاثة أحاديث، والترمذي حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

قال ابن مهديٍّ (ت:١٩٨هـ): هو من شيوخنا، وما رأَيت إلاَّ خيرًا[(٣)].

وقال الساجي (ت:٣٠٧هـ): صدوقٌ، عنده مناكير[(٤)]، وقال أبو الحسن الكوفي: ثقةٌ[(٥)]،وذكره أبو حفص بن شاهين (ت:٣٨٥هـ) في «جملة الثقات» وقال: قال ابن معينٍ: الحارث بن عبيد: ثقةٌ[(٦)]، وقال مغلطاي (ت:٧٦٢هـ): قال النسائي في كتاب «الجرح والتعديل»: صالحٌ[(٧)].

وقال الذهبي: ليس بالمكثر... وهو حسن الحديث[(٨)].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى (ت:٢٣٣هـ) عن الحارث فقال: ضعيف الحديث[(٩)]،

---

(١) الكاشف (١/ ٣٠٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٤٧).

(٣) التاريخ الكبير (٢/ ٢٧٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ١٨٢، رقم١٠٣٤)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٣٠).

(٤) بيان الوهم والإيهام (٢/ ١٨٠)، وينظر إكمال تهذيب الكمال(٣/ ٣٠٥، رقم١٠٩٢)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٣٠).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣٠٥، رقم١٠٩٢).

(٦) تاريخ أسماء الثقات (ص: ٧١).

(٧) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣٠٥، رقم١٠٩٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ١٣٠).

(٨) تاريخ الإسلام (٤/ ٥٩٧).

(٩) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٢٧)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ١٨٢، رقم١٠٣٤)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٣٠).

وقال مرّة: في حديثه ضعفٌ[١]، ليس بشيءٍ، ولا يكتب حديثه[٢]، وقال: سألت أبي (ت:٢٤١هـ) عنه، فقال: هو مضطرب الحديث [٣].وقال مرّة: لا أعرفه [٤].

وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به[٥]، وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ): ليس بالقوي [٦]، وروى له العقيلي (ت:٣٢٢هـ) حديثاً، وعلَّق عليه فقال: لا يُتابع عليه مع غير حديث عن أبي عمران الجوني وغيره، لا يتابع على شيءٍ منها، وهذا المتن يُروى بغير هذا الإسناد بإسنادٍ صالحٍ أصح من هذا[٧]، وقال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): كان شيخاً صالحاً ممَّن كثُر وهمه؛ حتى خرج عن جملة من يُحتج بهم إذا انفردوا[٨].

وقال مغلطاي (ت:٧٦٢هـ): ذكره أبو العرب (ت:٣٣٣هـ) وأبو القاسم البلخي[٩] في «جملة

---

(١) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٤/ ٢٦٤).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٩٧).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٢٧)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ١٨٢، رقم١٠٣٤)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٣٠)، وعلَّل أبو الحسن بن القطان قول ابن معينٍ وأحمد بن حنبل. فقال:« وهذا عندهم إنما يكون أيضًا من سوء الحفظ». بيان الوهم والإيهام (٢/ ١٨٠).

(٤) الكامل (٢/ ١٩٧)، وبه قال ابن عديٍّ: ثنا ابن أبي عصمة، ثنا أبو طالب أحمد بن حميد قال: سألت يعني أحمد بن حنبل عن الحارث بن عبيد. قال: لا أعرفه. قلت: يروي عن هود بن شهابٍ. قال: لا أعرفه. قلت: روى هود بن شهابٍ عن ابن عبادٍ عن أبيه عن جده، قال: «مر عمر على أبياتٍ بعرفات. فقال: لمن هذه الأبيات؟ قلنا: لعبد القيس». فقال: نعم. هذا يُروى عن عباد من غير هذا الوجه.

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٨١)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ١٣٠).

(٦) الضعفاء والمتروكون(ص: ٢٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ١٨٢، رقم١٠٣٤)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٣٠).

(٧) الضعفاء الكبير (١/ ٢١٢).

(٨) المجروحين (١/ ٢٢٤)، وقد خرّج حديثه في صحيحه. وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ١٣٠).

(٩) هو عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي، من بني كعب، البلخي الخراساني، أبو القاسم: أحد أئمة المعتزلة. كان رأس طائفة منهم تسمى « الكعبية » وله آراء ومقالات في الكلام انفرد بها. وهو من أهل بلخ، أقام ببغداد مدة طويلة، وتوفي ببلخ سنة (٣١٩ هـ)، ومن مؤلفاته « الأخبار ومعرفة الرجال»، و« الطعن على المحدثين ». تنظر ترجمته تاريخ الإسلام (٧/ ٣٥٥)، والأعلام (٤/ ٦٥)

الضعفاء»، وقال ابن عبد البر (ت:٤٦٣هـ) ليس بالقوي عندهم، وفي «كتاب»ابن الجارود (ت:٣٠٧هـ): ضعيف الحديث[١].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

اختار الذهبي حكم النسائي، ولم يصرح باسمه، وأيد الحكم بنقل تضعيف ابن معينٍ، وابن حجر يُتابع ابن حبان في تعليله للجرح، وهذا يظهر في تصرفات ابن حجر في أكثر من موضعٍ، وقد أشرنا سابقاً إلى كون ابن حجر ينقل كثيراً من الأقوال دون إشارةٍ إلى أصحابها صراحةً، وتكون معزوَّةً في «تهذيب التهذيب»، وهذا من الأساليب التي يحكم بها ابن حجر أو الذهبي بقولٍ لغيرهما على الراوي، وإن لم يظهر صراحةً في الكاشف أو التقريب من هو صاحب القول.

وقد بيَّن العقيلي وقوع الخطأ في روايته، وكذلك نقل ابن عديٍّ عن الإمام أحمد ما يقارب قول العقيلي، وقول ابن حبان، كما في الحاشية رقم (٦)، ولذلك قيد ابن حجر الحكم بوجود الخطأ في روايته مع ثبوت العدالة له.

۞ ۞ ۞

المثال السابع:

محمد بن مروان بن قدامة العقيلي أبو بكر البصري ويقال العجلي، من الطبقة الثامنة؛ الطبقة الوسطى من أتباع التابعين.

قال الذَّهبيّ: قال أبو زرعة: ليس بذاك[٢].

وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهامٌ[٣].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له ابن ماجه ثلاثة أحاديث، وقد كنَّاه في حديثين بالعقيلي، ومرّةً كنَّاه بالعجلي.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣٠٥، رقم١٠٩٢).

(٢) الكاشف (٢/ ٢١٥).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦).

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال ابن معينٍ: صالحٌ[١]، ليس به بأسٌ[٢]، وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي؟ قلت: محمد بن مروان العقيليّ شيخٌ بصريٌّ حدثنا عنه ابن أبي شيبة، قال: ليس به بأس، قد كتبت عنه أحاديث[٣]، وقال أبو داود: صدوقٌ[٤]، وقال مرَّة: ثقةٌ[٥].

وقال ابن شاهين: ليس به بأسٌ[٦]، وذكره ابن حبَّان في ثقاته[٧].

وقال الذهبي: صدوقٌ[٨].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال الدوري: قلت ليحيى: إن محمد بن مروان يروي عن هشام عن الحسن: «يجزي من الصوم السلام». فكأنَّه يستضعفه[٩]، وقال أبو زرعة: ليس عندي بذلك[١٠]، وذكر العقيلي في «الضعفاء» له

---

(١) الجرح والتعديل(٨/ ٨٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٢٧٧، رقم٦٣٣٠)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٦).

(٢) الضعفاء (٤/ ١٣٣)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٦).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ١٢)، وقال في موضعٍ آخر: «قَال أبي: رأيت محمد بن مروان الْعقيلي وحدّث بأحاديث وأنا شاهدٌ، فلم أكتبها، وكتبها أصحابنا، وكان يروي عن عمارة بن أبي حفصة؛ تركته على عمدٍ ولم أكتب عنه شيئاً. كأنّه ضعّفه. وقال أبي: قد حدَّث عنه ابن مهْديٍّ». العلل ومعرفة الرجال(٣/ ١٣١)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٢٧٧، رقم٦٣٣٠)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٦)

(٤) سؤالات الآجري (٢/ ٤٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٢٧٧، رقم٦٣٣٠)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٦).

(٥) سؤالات الآجري (٢/ ١٥٢)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٦).

(٦) تاريخ أسماء الثقات (ص: ٢٠٥)، و(ص: ٢١٢).

(٧) الثقات (٧/ ٤٢٧).

(٨) تاريخ الإسلام (٤/ ١٢٠٠).

(٩) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٤/ ٢٠٠)، والضعفاء الكبير (٤/ ١٣٣)، ولم أعثر على الحديث في أي من كتب الراوية.

(١٠) الجرح والتعديل (٨/ ٨٥)، وتذهيب التهذيب (٨/ ٢٧٧، رقم٦٣٣٠)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٦).

حديثاً قال عنه: لا يُتابع عليه[1].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

أخذ ابن معينٍ وأحمد على محمد بن مروان بعض الأحاديث التي رواها، وخالف فيها، مع أنَّهما وثَّقاه في أحد قوليهما، وهذا كان محمل ابن حجر على عدم إطلاق التوثيق فيه، وذكر أنَّ له أوهاماً، والذهبي اختار قول أبي زرعة للحكم على الراوي وذلك للأسباب التي قدمناها في المثال الخامس من هذا المطلب.

۞ ۞ ۞

المثال الثامن:

يحيى بن عيسى التميمي النهشلي الفاخوري الجرار الكوفي نزيل الرملة (ت:٢٠١هـ)، من الطبقة التاسعة؛ من صغار أتباع التابعين.

قال الذَّهبيّ: قال النسائي وغيره: ليس بالقوي[2].

وقال ابن حجر: صدوقٌ يخطىء ورمي بالتشيع[3].

٢ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم حديثاً، وأبو داود حديثاً، والترمذي ثلاثة أحاديث، وابن ماجه أربعة أحاديث.

٥ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال أبو معاوية الضرير (ت:١٩٥هـ): اكتبوا عنه فطالما رأيته عند الأعمش[4]، وقال أحمد بن حنبل

---

(١) الضعفاء الكبير (٤/ ١٣٣)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٦).

(٢) الكاشف (٢/ ٣٧٢) ولم يذكر ابن ماجه.

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٥).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ١٧٨)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٢٢، رقم٧٦٦٧)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٠).وأبو معاوية هو: محمد بن خازم التميمي السعدي الكوفي، أبو معاوية الضرير، مولى بني سعد بن زيد مناة بن تميم (ت:١٩٥هـ)، قال أبو نعيمٍ: لزم أبو معاوية الأعمش عشرين سنة. وقال عنه ابن حجر تقريب التهذيب =

(ت:٢٤١هـ): مرَّ بالكوفة حاجاً ما أقرب حديثه[١]. وقال أبو داود: بلغني عن أحمد بن حنبل أنَّه أحسن الثناء عليه[٢]، وقال العجلي (ت:٢٦١هـ): ثقةٌ، وكان فيه تشيعٌ[٣].

وقال الذهبي: صويلحٌ... خرَّج له مسلمٌ في الشواهد لا في الأصول[٤]، ونقل مغلطاي (ت:٧٦٢هـ) عن مسلمة في كتابه «الصلة»: لا بأس به، وفيه ضعفٌ[٥].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): ضعيفٌ لا يكتب حديثه[٦]، ما هو بشيءٍ[٧]، وقال مرَّة: ليس بشيءٍ[٨]، وقال الجوزجاني(ت٢٥٩هـ): يروي أحاديث ينكرها الناس[٩].

وقال النسائي(ت:٣٠٣هـ): ليس بالقوي[١٠]، وقال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): ساء حفظه وكثر وهمه حتَّى جعل يخالف الأثبات فيما يروي عن الثقات، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به[١١]، وقال ابن

= (ص: ٤٧٥): «ثقةٌ أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره». انظر سير أعلام النبلاء (٩/ ٧٣).

(١) الجرح والتعديل (٩/ ١٧٨)، وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٠)، وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألته عن يحيى بن عيسى الرملي؛ قلت: ثقةٌ. قال: ما أدري ما كتبت عنه شيئاً. العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٤٨٨)، وقال أيضاً: «سألت أبي عن يحيى بن عيسى الرملي. قال: ما أقرب حديثه.. قلت له: سمعت منه شيئاً. قال: لا». العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٤٩).

(٢) تهذيب الكمال (٣١/ ٤٨٨، رقم٦٨٩٦)، وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٠).

(٣) الثقات (ص: ٤٧٥)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٢٢، رقم٧٦٦٧)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٠).

(٤) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ١٩٨)

(٥) إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٣٥٣، رقم٥١٨٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٠).

(٦) الكامل في الضعفاء (٩/ ٦١)، وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٠).

(٧) تاريخ ابن معين ـ رواية الدارمي (ص: ٢٣٠).

(٨) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٣/ ٢٨٥)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٢٢)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٠).

(٩) أحوال الرجال (ص: ٨٧).

(١٠) ـ الضعفاء والمتروكون(ص: ١٠٨)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٢٢، رقم٧٦٦٧)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٠).

(١١) المجروحين (٣/ ١٢٦) وذكر ابن حجر التهذيب (١١/ ٢٣٠) أنَّ ابن حبان ذكره في ثقاته، ولم أجده.

عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): عامة رواياته مما لا يتابع عليه[١]، قال ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ): ليس حديثه بشيءٍ[٢].

٦ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

عامة روايته في الكتب الأصول من روايته عن الأعمش، وقد شهد له تلميذ الأعمش محمد بن خازمٍ بسلامة الرواية عن الأعمش، ولكن مَن تتبّع حديثه كابن حبان وابن عديٍّ شهدوا بعدم ضبطه لحديثه مجملاً، حتَّى حديثه عن الأعمش قد نَقَلا أمثلةً من خطئه فيه، والإمام أحمد رضيه، ولكنَّه لم يكتب عنه شيئاً، ولكثرة ما خالف في روايته كما قال ابن حبان، قيد ابن حجر فيه قوله «صدوقٌ» بقوله «يخطئ» إشعاراً بكثرة ذلك في حديثه، مع بدعةٍ فيه.

ومن خلال الأمثلة التي مرَّت دراستها نجد أنَّ ابن حجر حرص على تقييد ألفاظ هذه المرتبة «صدوقٌ» وقيودها، بما يتلاءم وحال الوهم الذي وقع في مرويات الراوي، فهم وإن كانوا في مرتبةٍ واحدةٍ عنده في تقريب التهذيب، إلا أنهم يتفاوتون فيما بينهم بنسبة الخطأ أو الوهم الذي في مروياتهم، فمن قال فيه: «له مناكير»، أفضل حالاً ممَّن قال فيه: «له أوهامٌ»، وهذا الأخير أعلى شأناً ممّن قال فيه «يخطئ». والله أعلم.



المثال التاسع:

أبو عاصم العباداني البصري، اسمه عبد الله بن عبيد الله أو بالعكس، ويقال ابن عبدٍ بغير إضافةٍ، من الطبقة الثامنة؛ الطبقة الوسطى من أتباع التابعين.

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): قال ابن معينٍ وغيره: صالح الحديث[٣].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): لين الحديث[٤].

---

(١) الكامل في الضعفاء (٩/ ٦١)، وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٠).

(٢) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ١٩٤).

(٣) الكاشف (٢/ ٤٣٧، رقم٦٧٢٠).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٦٥٣، رقم٨١٩٥).

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له: ابن ماجه حديثين.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثَّقه:

قال يحيى بن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): لم يكن به بأسٌ[١] صالح الحديث[٢]، وقال الفلّاس (ت:٢٤٩هـ): كان صدوقًا ثقةً[٣]، وقال ابن أبي حاتمٍ: سألت أبا زرعة (ت:٢٦٤هـ) عن أبي عاصم، فقال: شيخٌ[٤]، وسألت أبي (ت:٢٧٧هـ) فقال: ليس به بأسٌ، وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في الثقات، وقال: روى عنه أهل البصرة، وكان يُخطىء[٥].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال الآجري: سألت أبا داود (ت:٢٧٥هـ) عن أبي عاصم العباداني؟ فقال: لا أعرفه[٦].

وقال العقيلي(ت:٣٢٢هـ): منكر الحديث[٧].

وقال أبو نعيم(ت: ٤٣٠هـ): فيه ضعفٌ ولينٌ[٨].

وقال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): ليس بحجةٍ، يأتي بعجائب[٩]. واهٍ، وهو واعظٌ زاهدٌ، إلا أنّه قدريٌّ[١٠].

---

(١) تاريخ ابن معين ـ الدوري (٢/ ١٤٢).

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ١٠٠)، وينظر تذهيب التهذيب(١٠/ ٣١٠، رقم٧٢٥٥)، وتهذيب التهذيب(١٢/ ١٤٢).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ١٠٠)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٣١٠، رقم٧٢٥٥)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ١٤٢).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ١٠٠)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٣١٠، رقم٧٢٥٥)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ١٤٢).

(٥) الثقات (٧/ ١٨)، وينظر تهذيب التهذيب (١٢/ ١٤٢).

(٦) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود (ص: ٣٢٢)، وينظر تهذيب التهذيب (١٢/ ١٤٢).

(٧) الضعفاء الكبير(٢/ ٢٧٤)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٣١٠، رقم٧٢٥٥)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ١٤٢)

(٨) حلية الأولياء (٦/ ٢١٠).

(٩) ميزان الاعتدال (٤/ ٥٤٣).

(١٠) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٥٨).

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

خالف الذهبي حكمه في كتاب «الكاشف» أحكامه في «ميزان الاعتدال»، فجرحه وأغلظ عليه النكير، فقال: ليس بحجة؛ يأتي بعجائب، ولعلَّ هذه العجائب هي التي وصفه ابن حبان من أجلها بأنه كونه يخطئ، وهي المناكير التي ذكرها العقيلي، وهناك تعليلٌ آخر لجرح الذهبي له في الميزان بيَّنه عندما قال: «واهٍ، وهو واعظٌ زاهدٌ، إلا أنّه قدريٌّ»، فهو مبتدعٌ أيضاً.

وأما سبب نقل تعديله في الكاشف فيعود إلى اقتصاره على نقل أقوال المعدلين في تذهيب التهذيب، ولم يرد فيه جرحٌ.

وقد ذكر أئمة التعديل والتجريح أنّه صالح الحديث، وابن حجر حكم على حديثه باللين، وهو حكم من قلَّت روايته في منهج ابن حجر، ولم يحكم على شخص الراوي.

۞ ۞ ۞

ويخلص هذا الفصل الذي عني بدراسة بنية ألفاظ الجرح والتعديل عند الذهبي وابن حجر، والطريقة التي تعاطى معها الذهبي وابن حجر من حيث طريقة إظهارها للتعبير عن فحواها جزماً أو تمريضاً، أو طريقة صياغتها للدلالة على الفحوى المراد سبكها فيه ليتناسب مع الاختصار التي وضعت في إطاره في كتاب «الكاشف» أو كتاب «تقريب التهذيب»، فجاءت مفردةً أو مركبةً أو مكررةً، ومن ثمَّ توضَّح الشكل الذي يمكن إبراز ألفاظ الجرح والتعديل فيه للدلالة على تجانس المادة النقدية، بحيث يمكن أن يتشكل منها رأيٌ خاصٌّ لكلٍّ من الذهبي أو ابن حجر، أو يغيب هذا التجانس بعض الشيء ليبرز تقليد المتأخر للمتقدم ومتابعته. وتتلخص من مباحث هذا الفصل نتائج مهمةٌ:

الأولى: يلعب الشكل الذي يظهر فيه اللفظ النقدي دوراً جوهرياً في تحديد المعنى المراد منه، للدلالة على الجرح أو التعديل أو الجرح والتعديل معاً، فيتوسَّع أو يضيَّق مدلوله بناءً على ذلك، ويُحمَّل مضامينه النقدية ضمنياً دون الحاجة إلى تكرار تفسيره كلما تكرر المصطلح النقدي.

الثانية: تقارب الشكل اللفظي عند الحافظين الذهبي وابن حجر، ولم تؤثر خصوصية المصطلح النقدي عند الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، في مقابل خصوصية منهج الحافظ الذهبي على هذا التقابل في استخدام اللفظ النقدي.

الثالثة: إمكانية تعميم الأسلوبية النقدية عند الحافظين الذهبي وابن حجر في دراسة الأقوال المتعارضة والاجتهاد في ضوئها، والإفادة منها في حل التعارض وتفسيره.

وننتقل من دراسة الشكلانية والأسلوبية اللفظية في النقد إلى دراسة تأثير المتقدمين على أسلوبية الذهبي ابن حجر في الفصل الآتي.



الفصل الثالث

أثر اتجاهات ومناهج المتقدمين النقدية على اختلاف أحكام الذهبي وابن حجر والموازنة بينهما في الكاشف والتقريب

ويشمل المباحث الآتية:

*** المبحث الأول: الموازنة بين الكاشف والتقريب في أثر أحكام النقَّاد المتقدمين ومكانتهم على الأحكام المرجَّحة في الحكم على الرُّواة:**

*** المبحث الثاني: الموازنة بين الكاشف والتقريب في أثر الأقوال التي لم يأتِ بها صاحب «تهذيب الكمال»:**

*** المبحث الثالث: الموازنة بين الكاشف والتقريب في أثر رواية النقَّاد عن الرواة، أو ذكرهم له في كتب النقد:**

الفصل الثالث

أثر اتجاهات ومناهج المتقدمين النقدية على اختلاف أحكام الذهبي وابن حجر والموازنة بينهما في الكاشف والتقريب

إن المتتبع لتاريخ السنَّة لا تخفى عليه مجريات التاريخ الإسلامي بعد عصر النبوَّة وانقطاع الوحي، والدور الذي لعبته أحداث الفتنة في دخول متغيراتٍ كثيرةٍ على المجتمع المسلم، فنشأت حاجةٌ ملحةٌ في تلك الفترة المبكرة لحماية الإرث النبوي، وحفظه من دخول ما يشوبه، وبدأ ذلك في عصر الصحابة؛ الذين أقلّوا الرواية، وتحرّوا في قبول ما يُنقل إليهم من الأحاديث والأخبار(١).

وقد انتقلت السنَّة من الحالة الشفاهيَّة إلى الحالة الكتابية بشكلٍ منهجيٍّ يحمل طابعاً علمياً في بداية القرن الثالث؛ وقد سُبق هذا التأريخ بعددٍ من المصنفات القليلة، ولعبت المدة الفاصلة بين ابتداء التدوين وبين عصر النبي ﷺ دوراً واضحاً، وتركت أثراً أدَّى إلى عددٍ من المتغيرات التي شابت نقل الآثار والأخبار التاريخية، وشكَّلت عامل ريبٍ في سلامة النص الحديثي.

وتجلَّت هذه المتغيرات في عصر التابعين الذي ضعُف فيه الحفظ نتيجة الفتوحات الإسلامية الواسعة، ودخول الأعاجم وأرباب الديانات السابقة في الإسلام، وتقادم العهد بصاحب الرسالة ﷺ، وفشت ظاهرة التَّفَرق والانتماء السياسي أو العقدي؛ فوقع الريب في رواية المتخاصمين.

فاستوجب الحذر من استمراء الكذب على رسول الله ﷺ ممارسة النقد والتَّفحص لما ينقل عن رسول الله ﷺ، فكان هذا عاملاً محرِّكاً لظهور الطبقة الأولى من طبقات النقَّاد من التابعين، وقد وضَّح الدكتور محمد عجاج الخطيب ملابسات هذه المرحلة المبكرة بقوله: «ويجدر بنا أن نبيَّن أنَّ الوضع لم يصل إلى ذروته في هذا القرن، لأنَّه نشأ قبل منتصف القرن الهجري الأول بقليلٍ، وسرعان ما كان يُعرف الحديث الموضوع لكثرة الصحابة والتابعين الذين عرفوا الحديث وحفظوه»(٢).

---

(١) انظر السنة قبل التدوين (ص: ٩٥).

(٢) السنة قبل التدوين (ص: ١٨٩)، وذكر سبب هذا الاجتراء على السنة فقال: «وقد حاول كل حزبٍ أن يدعم ما يدعي إليه بالقرآن والسنة، ومن البدهي ألَّا يجد كل حزبٍ ما يؤيد دعواه في نصوص القرآن الكريم والسنَّة المشرَّفة، =

وعُدَّ النصف الأول من القرن الثاني مرحلة ظهور النقد بشكله المنهجي، فاشتهر النقَّاد الأوائل الذين أسسوا علم النقد، وخَلَفتهم طبقاتٌ متعاقبةٌ من المتخصصين في هذا المجال، وأضحى نقد الرواة فناً له أصوله وقواعده، ويشهد لذلك كثرة المصنفات فيه على خلاف علوم الحديث الأخرى التي تأخرت حتَّى ظهر أوَّل مصنفٍ خاصٍّ فيها، وامتاز النقد بالتطور والتجدد مع كل طبقةٍ؛ حتَّى اكتمل تدوين الأحاديث.

وقد تعددت طبقات النقَّاد وتفاوتت أساليبهم النقدية، ممَّا جعلهم متفاوتين في المكانة النقدية، وقد ظهرت العديد من المصنفات التي عُنيت بتقسيمهم ومعرفة طبقاتهم(١).

وقد اعتمد النقَّاد في نقدهم للرواة والمرويات على طريقتين اثنتين:

الأولى: تولِّيهم النقد والفحص بأنفسهم للرواة الذين عاصروهم، وخبِروا عدالتهم، واستبان لهم حفظهم وضبطهم لمروياتهم.

الثانية: نقل أقوال مشايخهم ومن سبقهم من النقَّاد والإفادة منها في معرفة حال الراوي الذي لم يدركوا عصره ولم يلتقوا به.

واستعانوا بالإضافة لذلك باستقراء مرويات الرواة واعتبارها برواية أقرانهم.

وقد شكلت الطريقة الثانية جل عمل النقَّاد الذين لم يدركوا عصر الرواية، فتركز نقدهم على استقراء مرويات الراوي، والاجتهاد في ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المنقولة عن المتقدمين.

وقد اعتنى مصنِّفا كتابي «الكاشف» و«تقريب التهذيب» بدراسة ألفاظ الجرح والتعديل التي نُقلت عن أئمة الجرح التعديل؛ الذين عاصروا الرواة، فالكتابان يختصان في الاجتهاد بأقوال النقَّاد السابقين ودراستها، فهما يعتمدان الطريقة الثانية من الطرق النقدية؛ لأنَّ عصر الحكم المباشر على الرواة عامةً، ورواة الكتب الستّة على وجه الخصوص، قد انقضى مع تصنيف تلك المصنفات.



= فتناولوا السنَّة بالتحريف وزادوا عليها، ووضعوا على رسول الله ﷺ ما لم يقل» (ص: ١٨٨).

(١) ينظر الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، محد طاهر الجوابي، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٩٧م (ص: ٧).

المبحث الأول
الموازنة بين الكاشف والتقريب في أثر أحكام النقَّاد المتقدمين ومكانتهم على الأحكام المرجَّحة في الحكم على الرُّواة:

اكتفى الحافظان الذهبي وابن حجر في مناسباتٍ كثيرةٍ؛ بما توصَّل إليه غيرهما من أئمة الجرح والتعديل من نتائج، واجتهد الحافظان وهما يدرسان أقوال أئمة الجرح والتعديل بمَدِّ الباحث بفوائد جليلةٍ متعلِّقةٍ بأساليب النقَّاد المتقدمين ومكانتهم.

ولا بدَّ من بيان أنَّ هذا التقرير لأحكام أئمة النقد وتبنِّيه في كتابيهما له أكثر من فائدة:

١ـ الكشف عن أوهامٍ وقعت في بعض أحكام من سبقهم، قد لا يتنبَّه إليها كثيرٌ من ذوي الاختصاص.

٢ـ سلامة النص الذي نقلاه وحكما به من الوهم ، فتبنيهما له يدل على ثبوته لديهما، ويجد الباحث نماذج كثيرةً، تؤكد هذا التوَّثق عند الأقدمين من أئمة النقد، ومن ذلك ما رواه الحاكم، قلت للدارقطني: «إبراهيم بن أبي عبلة؟ فقال: **الطرقات إليه ليست تصفو**، وهو بنفسه ثقةٌ، لا يخالف الثقات، إذا روى عنه ثقةٌ»[(١)].

٣ـ يُظهر تبنيهما لقول ناقدٍ مكانة هذا الناقد في الجرح والتعديل، فمن خلال ترجيح قوله على قول غيره يتبيَّن للدارس إمكانية اعتماد ذلك كقرينة للترجيح بين الأقوال إذا تعارضت.

وهذا يظهر ذلك بشكلٍ كبيرٍ في كتاب الإمام الذهبي أكثر منه في كتاب الحافظ ابن حجر.

٤ـ ويدل على ترابط التراث النقدي، وتأثُّر المتأخر بالمتقدم، وملازمته الحياد تجاه الأقوال النقدية، ويكشف المعاصرة والمعرفة بالراوي وغيرها من قواعد النقد، عند افتقاد المرجِّح، أو التردد في الحكم على أحكام الناقد المتأخر.

ولم يكن نقلهما أقوال أئمة الجرح والتعديل مانعاً لهما من إطلاق وصفٍ يُقيد مرتبة كل حالةٍ، بما يتناسب معها للدلالة على مرتبة الراوي، فقيدا كثيراً من الأقوال التي استخدماها في الحكم، ونقلا أقوالاً من أجل بيان بطلانها.

---

(١) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (١/ ٤١).

وعبّر ابن حجر عن عملية الانتقاء بين الأقوال ودور القرائن في الترجيح والقبول والرد، فقال: «فإن كان مَن جُرح مجملاً قد وثَّقه أحد أئمة هذا الشأن: لم يقبل الجرح فيه من أحدٍ كائناً من كان إلا مفسَّراً، لأنَّه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يزحزح عنها إلا بأمرٍ جليٍّ، فإن أئمة هذا الشأن لا يوثِّقون إلا مَن اعتبروا حاله في دينه، ثم في حديثه، ونقدوه كما ينبغي، وهم أيقظ الناس، فلا ينقض حكم أحدهم إلا بأمرٍ صريحٍ»[1].

*** المطلب الأول ـ مكانة النقَّاد وأثرها على أحكام «الكاشف» و«التقريب» في جرح الرواة وتعديلهم:**

صرَّح الذهبي وابن حجر باسم الناقد الذي نقلا قوله في مرتبة الراوي دون أن يجتهدا في الحكم بلفظٍ خاصٍ بهما، وبلغت نسبة الرواة في كتاب «الكاشف» (٥٢٥ راوياً موثقاً، بنسبة ٧، ٣١)، و(٢٤١ راوياً مجرَّحاً، بنسبة ٣، ٣٥)، من مجمل الرواة الذين ترجم لهم في كتابه، وفي «تقريب التهذيب» (٧١ راوياً موثقاً، بنسبة ٠، ٨٠) و(١٦ راوياً مجرَّحاً، بنسبة ٠، ١٨) من مجمل الرواة الذين ترجم لهم في كتابه.

وإن الداعي إلى دراسة هذا الجانب بشكلٍ منفردٍ أمورٌ عدَّةٌ، أهمها الوقوف على أشكال التأثير المتبادل بين أحكام المتقدمين والمتأخرين، وبيان قيمة ما يطلقه المتقدمون من الأحكام بالمقارنة مع أحكام المتأخرين، وأثر الوسائل المتاحة والمستخدمة في الحكم على الرواة والأخبار؛ حتَّى صوَّر هذه الحالة أحد الباحثين العصريين فقال: «منهج المحدِّثين النقَّاد من المتقدمين في تصحيح الأحاديث وتحسينها وتعليلها قائمٌ على تتبع القرائن والملابسات التي تحيط بها، لا سيما ما تفرَّد به الثقة من الأحاديث، أو يزيده في الأسانيد والمتون على غير الثقات، فإنَّ كثيراً من المتأخرين ـ وبينهم من تصدوا لمهمة التصحيح والتضعيف ـ يسلكون فيها مسلكاً سهلاً، وهو النظر في أحوال الرواة العامة، والحكم على الحديث حسب مراتبهم في الجرح والتعديل»[2].

وسبق إلى هذا المعنى الكشميري (ت:١٣٥٣هـ)، فقال: «فائدةٌ: وليُعْلَم أن تحسين المتأخِّرين، وتصحيحهم، لا يوازي تحسين المتقدِّمين، فإنهم كانوا أعرفُ بحال الرواة لقُربِ عهدهم بهم، فكانوا يَحْكُمُون ما يحكمون به بعد تثبُّتٍ تامٍّ، ومعرفةٍ جزئيةٍ؛ أمَّا المتأخِّرون؛ فليس عندهم من أمرهم غير الأثر بعد العين، فلا يَحْكُمُون إلاَّ بعد مطالعة أحوالهم في الأوراق، وأنت تعلم أنَّه كم من فرقٍ بين المجرِّب والحكيم؟ وما يُغني السوادُ الذي في البياض عند المتأخِّرين عمَّا عند المتقدِّمين من العلم على أحوالهم، كالعيان. فإنَّهم أدركوا

(١) تدريب الراوي (١/ ٣٦٢)، وهذا القول أصله لأبي الحسن ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام»، وقد نقله عنه الزركشي في «البحر المحيط».

(٢) الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين لحمزة المليباري(ص: ٦).

الرواة بأنفسهم، فاسْتَغْنَوا عن التساؤل، والأخذ عن أفواه الناس، فهؤلاء أعرف الناس، فبهم العبرة.

وحينئذٍ إن وجدت النووي مثلاً يتكلَّم في حديثٍ، والترمذيّ يحسِّنه، فعليك بما ذهب إليه الترمذي، ولم يُحْسِن الحافظ ـ يقصد ابن حجر ـ في عدم قَبُول تحسين الترمذيِّ، فإن مبناه على القواعد لا غير، وحكمُ الترمذيِّ، يُبنى على الذوق والوِجْدَان الصحيح، وإنَّ هذا هو العلم، وإنَّما الضوابطُ عصا الأعمى»[(١)].

وظهر هذا التأثير للمتقدمين على من جاء بعدهم بشكل مبكر فنلاحظه من خلال تصرف البيهقي في كتابيه «السنن» و«المعرفة» فكثيراً ما يعلل الأحاديث بأن رواتها لم يخرجْ لهم الشيخان، ويعدُّه مغمزاً في الراوي، وهو ما يمكن مناقشته بما نقله الزركشي عن الإسماعيلي أنَّه قال: «ترْكه [أي البخاري] الرواية عن حماد بن سلمة ونحوه كتركه كثيراً من الأحاديث الصحيحة على شرطه لا لضعفها وإسقاطها»، ونقل عن أبي نعيم الأصبهاني أيضاً: «يعتمد في الجرح والتعديل [على مصنفات البخاري ومسلم في العلل وسؤالاتهم] لا على كتابٍ بنوا فيه على أصلٍ، وشرطوا لأنفسهم فيه شروطاً»[(٢)].

وأفرط بعضهم في متابعة النقَّاد حتَّى جعلوا أي قولٍ لهم في الراوي موجباً لتركه، وردِّ جميع ما رواه، لطعن من طعن فيه، كما يقول ابن حزمٍ في كثيرٍ من الثقات، وكذلك ابن القطان يتكلم في أحاديث كثيرةٍ قد أخرجت في الصحيح لطعن من طعن في رواتها، ومن قبلهم ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، وهذه ليست طريقة المحققين من النقَّاد في تجريح الرواة وترك الرواية عنهم[(٣)].

وظهر هذا الجانب عند الذهبي وابن حجر من خلال تأثرهما ببعض النقَّاد، ونقل أقوالهم النقدية في كتابيهما «الكاشف»، و «تقريب التهذيب»، وكان تأثرهما بذلك ـ على خلاف صنيع بعض المحدِّثين ـ منضبط بقواعد موضوعية في أغلب المواطن، فتعاملا مع ما نُقل عن المتقدمين بالنقد والتمحيص، ودارت ترجيحاتهما لأحكام المتقدمين مع القرائن، وما يحتف بحال الراوي من المرجِّحات.

ومن خلال الأمثلة الآتية نقف على نماذج من تأثر كلٍّ من الذهبي وابن حجر بالموروث النقدي، والشكل الذي ظهر به وتنوعه:

---

(١) فيض الباري شرح صحيح البخاري (٦/ ٢١٦).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣/ ٣٥٣).

(٣) ينظر النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣/ ٣٥١).

المثال الأول:

أَزْهَر بن القَاسِم الرَّاسبِيُّ ، أبو بَكْر الْبَصْرِيُّ ، نزيل مكة، من الطبقة التاسعة؛ وهي الطبقة الصغرى من أتباع التابعين.

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): ليس بالحجة[١].

وقال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): صدوقٌ[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

أخرج له أبو داود حديثاً، والنّسائي حديثاً، وابن ماجه حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

قال أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ): بصريٌّ سكن مكة، وكان ثقةً[٣].

وقال النّسائي (ت:٣٠٣هـ): ثقةٌ[٤]، وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في كتاب «الثقات»، وقال: كان يخطئ[٥].

وقال مغلطاي: ذكره ابن خلفون في جملة الثقات، وقال: هو عندي في الطبقة الرابعة من المحدِّثين، وفي كتاب قاسم بن مسعدة الأندلسي: أزهر بن قاسم ثقةٌ[٦].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن أبي حاتمٍ: سئل أبي (ت:٢٧٧هـ) عنه، فقال: شيخٌ. يكتب حديثه ولا يحتجّ به[٧].

---

(١) الكاشف (١/ ٢٣١، رقم ٢٥٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٩٨، رقم ٣١١).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٣١٤)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٠٢، رقم ٣١٢)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٨٠).

(٤) تهذيب الكمال (٢/ ٣٢٩، رقم ٣١١)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٨٠).

(٥) الثقات (٨/ ١٣١)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٨٠).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٥٠، رقم ٣٦٤).

(٧) الجرح والتعديل (٢/ ٣١٤)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٠٢، رقم ٣١٢)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٨٠).

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

انفرد أبو حاتمٍ مع تشدده بجرح أزهر بن القاسم فقال: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، وهو قولٌ ناقشه فيه كثيرٌ من المتأخرين فقال الزيلعي: «وقول أبي حاتمٍ: لا يحتج به، غير قادحٍ... إن لم يذكر السبب، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجالٍ كثيرين من أصحاب الصحيح الثقات الأثبات من غير بيان السبب، كخالد الحذاء، وغيره»[١]، وقال: «وقول أبي حاتمٍ، لا يحتج به، لا ينبغي أن يقبل منه إلا بحجةٍ»[٢].

وقد خالفه الإمام أحمد، وابن شاهين، وابن خلفون، والنّسائي وهو من المتشددين أيضاً فقال فيه ثقة.

الخلاصة: حكم أبو حاتمٍ على اثني عشر رجالاً بالصيغة ذاتها التي حكم بها على أزهر بن القاسم، وتبعه الذهبي في الكاشف في أربعةٍ منهم من أصل عشرةٍ ترجم لهم في الكاشف، والباقي من التراجم كان أبو حاتمٍ يخالف فيها حكم ابن معينٍ، والتزم ابن حجر بقوله في عشر حالاتٍ، وعبر عنها بمصطلح «صدوقٌ»، وهذا يُظهر أثر قول أبي حاتمٍ في منهج الذهبي وابن حجر[٣].

۞ ۞ ۞

المثال الثاني:

جُرَيّ بن كُلَيْب السَّدُوسِيُّ البَصْريُّ [٤]، من الطبقة الثالثة؛ وهي الطبقة الوسطى من التابعين.

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): قال أبو حاتمٍ: لا يحتج به[٥].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): مقبولٌ[١].

---

(١) نصب الراية (٢/ ٤٣٩).

(٢) نصب الراية (٣/ ٣١٠).

(٣) الرواة الذين تكلم فيهم أبو حاتمٍ وروى لهم البخاري في صحيحه، رسالة ماجستير (ص: ١٠٨).

(٤) وقع خلافٌ بين العلماء في تمييز هذا الراوي عن آخر له الاسم ذاته، فمنهم من جعلهما واحداً، وقد ذكر ذلك مغلطاي فقال: «وزعم بعضهم أنهما واحدٌ، والأشبه أنهما اثنان وكلاهما يروي عن علي بن أبي طالبٍ. والله تعالى أعلم». إكمال تهذيب الكمال (٣/ ١٩١، رقم ٩٧٢) ونقل المزي عن أبي داود قوله: «جري بْن كليب، صاحب قتادة، سدوسيٌّ بصريٌّ، لم يرو عنه غير قتادة، وجري بْن كليب كوفيٌّ، روى عنه أبو إسحاق السبيعي». تهذيب الكمال (٤/ ٥٥٣)، والمنفردات والوحدان (ص: ١٥٢).

(٥) الكاشف (١/ ٢٩٢).

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له الأربعة حديثاً واحداً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

قال البخاري (ت:٢٥٦هـ): روى عنه قتادة وكان يثني عليه خيراً، وأنّه كان من الأزارقة[٢]، وقال العجلي (ت:٢٦١هـ): بصريٌّ تابعيٌّ ثقةٌ[٣]، وقال أبو داود (ت:٢٧٥هـ): جريّ سدوسيٌّ بصريٌّ لم يحدّث عنه إلاّ قتادة[٤]، وذكره ابن حبان في ثقاته [٥].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال على بن المديني (ت:٢٣٤هـ): جري ابن كليب مجهولٌ لا أعلم أحداً روى عنه غير قتادة[٦]، وقال ابن أبي حاتمٍ: سألت أبي (ت:٢٧٧هـ) عنه، فقال: شيخٌ لا يحتج بحديثه، هو مثل عمارة بن عبد، وهبيرة بن يريم، وحجية بن عدي، وشريح بن عبيد؛ هؤلاء شيوخٌ لا يحتجُّ بحديثهم[٧].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها:

عبارة الذهبي التي نقلها عن أبي حاتمٍ يتبادر من لفظها أنَّها جرحٌ، مع أنَّها قد تطلق على من يعتبر

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٣٩).

(٢) التاريخ الكبير (٢/ ٢٤٤)، وينظر تهذيب الكمال (٤/ ٥٥٣، رقم٩٢٢)، وتذهيب التهذيب (٢/ ١٣٤، رقم٩٢٣)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٦٧)، وعلَّق المباركفوري على قولهم كان من الأزارقة فقال: **العبرة برواية الراوي لا برأيه**. ينظر مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٥/ ٩٧)،

(٣) الثقات (١/ ٢٦٧)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ١٣٤، رقم٩٢٣)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٦٧).

(٤) سنن أبي داود (٣/ ٩٨، رقم الحديث ٢٨٠٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ١٣٤، رقم٩٢٣)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٦٧).

(٥) الثقات (٤/ ١١٧)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٦٧).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٥٣٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٦٧). وقد روى عنه: قتادة بن دعامة (ت:١٠٠ و بضع عشرةهـ)، ويونس بن أبى إسحاق السبيعي، أبو إسرائيل (ت:١٥٢هـ)، وعاصم بن بهدلة و المقرىء (ت:١٢٨هـ).

(٧) الجرح والتعديل (٢/ ٥٣٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ١٣٤، رقم٩٢٣)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٦٧).

بحديثه في المتابعات والشواهد، ولا يحتجّ به إذا انفرد، وهي إن اعتبرت جرحاً فجرحٌ مبهمٌ لا عبرة به إذا عارض التعديل من أهله، ولكن بيَّن أبو حاتمٍ مراده باستعمال هذه العبارة، بما يزيح عنه بعض الإجمال، فإنَّه قال: «إبراهيم بن مهاجر ليس بقويٍّ، هو وحصين بن عبد الرحمن، وعطاء بن السائب، قريبٌ بعضهم من بعضٍ، محلهم عندنا الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتجّ بحديثهم»، قال ابنه عبد الرحمن: قلت لأبي: ما معنى: لا يحتجّ بحديثهم؟ قال: «كانوا قوماً لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في حديثهم اضطراباً ما شئت»[(١)].

وقال المعلمي اليماني: «وهذه الكلمة [أي يكتب حديثه ولا يُحتجّ به] يقولها أبو حاتمٍ فيمن هو عنده صدوقٌ ليس بحافظٍ، يحدِّث بما لا يُتقن حفظه فيغلط ويضطرب، كما صرّح بذلك في ترجمة إبراهيم بن مهاجر»[(٢)]، وهذا الذي قاله المعلمي هو مراد أبي حاتمٍ هنا، وذلك يدل له ظاهر عبارته، وتابع الذهبي أبا حاتمٍ هنا؛ لأنَّه لم يُنقل تصريحاً من أحد النقَّاد بمرتبة جري بن كليب غير قوله، وابن حجر حكم عليه بموجب مراتبه الخاصة في «تقريب التهذيب».

۞ ۞ ۞

المثال الثالث:

الحسين بن عمران الجهني، من الطبقة السابعة؛ وهي من كبار أتباع التابعين.

قال الذهبي: قال البخاري: لا يتابع على حديثه[(٣)].

وقال ابن حجر: صدوقٌ يهم[(٤)].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له ابن ماجة حديثًا واحداً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٣٣).

(٢) التنكيل (١/ ٢٣٨).

(٣) الكاشف (١/ ٣٣٤)

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٦٧)

أ ـ أقوال من عدّله:

ذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[١]، وقال الدارقطني (ت:٣٨٥هـ): لا بأس به[٢].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال البخاري (ت:٢٥٦هـ): لا يتابع في حديثه، وقال أبو ضمرة حدثنا حسين بن عمران عن الزهري مناكير[٣]. وقال الحازمي (ت:٥٨٤هـ): الحسين بن عمران قد يأتي عن الزّهريِّ بالمناكير، وقد ضعَّفه غير واحدٍ من أصحاب الحديث[٤].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها:

يُتابع الذهبي البخاريَّ في أقواله، ويذكرها بنصها في تراجم كتاب «الكاشف» إذا وُجد له قولٌ في الراوي، وهذا يعم تراجم الكاشف تقريباً التي أعدت الدراسة فيها، ويعود ذلك لمكانة البخاري في النقد، واعتدال مذهبه فيه.

والحافظ ابن حجر ركب حكماً جمع فيه بين قول البخاري وقول الدارقطني، والحامل عليه ما ذكره في تهذيب التهذيب، أنَّ ابن دقيق العيد ناقش الحازمي في دعواه أنَّ «حسين بن عمران» يروي المناكير عن الزهري، فقال ابن حجر:« وناقشه ابن دقيق العيد في ذلك». فكانّه يشير بذلك إلى عدم اعتباره لهذا، ومع ذلك وصفه بالوهم.

۞ ۞ ۞

المثال الرابع:

سعيد بن بشير الأزدي يقال النصري، مولاهم، أبو عبد الرحمن ويقال أبو سلمة، الشامي الدمشقي (ت:١٦٨هـ). من الطَّبقة الثَّامنة؛ وهي الطبقة الوسطى من أتباع التَّابعين.

---

(١) الثقات (٦/ ٢٠٧)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٣٦٥، رقم١٣٣٩)، و تهذيب التهذيب (٢/ ٣١١).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٥٤٤، قم٢٠٣٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٣١١).

(٣) التاريخ الكبير (٢/ ٣٨٧)، وينظر تذهيب التهذيب(٢/ ٣٦٥، رقم١٣٣٩)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣١١) وذكر أنّ البخاري قال فيه: «لا يتابع على حديثه في القدر».

(٤) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار(ص: ٣٥). وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٣١١).

قال الذَّهبي (ت:٧٤٨هـ): قال البخاري: يتكلَّمون في حفظه وهو يحتمل، وقال دُحيمٍ ثقةٌ كان مشيختنا يوثِّقونه كان قدرياً[١].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): ضعيفٌ[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود خمسة أحاديث، والترمذي ثلاثة أحاديث، وابن ماجه ستة أحاديث، والنسائي حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال شعبة (ت:١٦٠هـ): سعيد بن بشير: ذاك صدوق اللسان[٣]، ونُقِل أنّه قال: صدوق اللسان في الحديث، ومرّةً: صدوقٌ[٤]، وقال ابن عيينة (ت:١٩٨هـ): كان حافظاً[٥]، وقال يحيى القطان (ت:١٩٨هـ): ثقةٌ مأمونٌ[٦].

وقال ابن أبي حاتمٍ: سمعت أبي (ت:٢٧٧هـ) وأبي زرعة (ت:٢٦٤هـ) ذكرا سعيد بن بشيرٍ فقالا: محله الصدق عندنا. قلت لهما يحتج بحديثه؟ فقالا: يحتج بحديث ابن أبي عروبة والدستوائي، هذا شيخٌ يكتب حديثه، وسمعت أبي يُنكر على من أدخله في كتاب الضعفاء وقال: يحوّل منه[٧].

---

(١) الكاشف (١/ ٤٣٢، رقم١٨٥٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٤، رقم ٢٢٧٦).

(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ٤٠٠)، والجرح والتعديل (٤/ ٧، رقم٢٠)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٤٢١، رقم٢٢٧١)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(٤) تاريخ دمشق (٢١/ ٢٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ٧، رقم٢٠)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٤٢١، رقم٢٢٧١)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(٦) تاريخ أسماء الثقات (ص: ٩٧)، وقد نقل مغلطاي عن ابن شاهين أنّه نقل عن شعبة بن الحجاج قوله: قال: قال شعبة بن الحجاج: هو مأمونٌ خذوا عنه. إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٢٦٤، رقم١٩١٠) ولم أعثر عليه في المطبوع.

(٧) الجرح والتعديل (٤/ ٨)، ذكره أبو زرعة في الضعفاء. ميزان الاعتدال (٢/ ١٢٨، رقم٣١٤٣)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٤٢١، رقم٢٢٧١) وتهذيب التهذيب (٤/ ٨).

قال الفسوي: سألت أبا مسهرٍ (ت:٢١٨هـ) عن سعيد بن بشيرٍ؟ قال: لم يكن في جندنا أحفظ منه، وهو ضعيفٌ منكر الحديث[١]، وقال أبو زرعة الدمشقي (ت:٢٨١هـ): سألت دحيماً: ما كان قول من أدركت في سعيد بن بشيرٍ؟ فقال يوثّقونه وكان حافظاً[٢]، وقال البزّار (ت:٢٩٢هـ): روى أهل العلم عن سعيد بن بشيرٍ واحتملوا حديثه على أنّ في أحاديثه أحاديث لم يتابعه عليها غيره[٣]، وقال مرّةً: سعيد بن بشيرٍ لم يكن بالحافظ[٤].

وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): لا أرى بما يُرْوى عن سعيد بن بشيرٍ بأساً، ولعلّه يهِمُ في الشّيء بعد الشّيء ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق[٥]، وقال الحاكم (ت:٤٠٥هـ): إمام أهل الشام في عصره إلا أنّ الشيخين لم يخرجاه بما وصفه أبو مسهرٍ من سوء حفظه، ومثله لا ينزل بهذا القدر[٦].

قال الذَّهبي (ت:٧٤٨هـ): صدوقٌ[٧]، وقال: الغالب عليه الصدق[٨].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن نميرٍ (ت:١٩٩هـ): سعيد بن بشيرٍ منكر الحديث، ليس بشيءٍ، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات[٩]، وقال ابن سعدٍ (ت:٢٣٠هـ): كان قدرياً[١٠]، وقال يحيى بن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): ليس

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٤٢١، رقم٢٢٧١)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ٤٠٠)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٤٢١، رقم٢٢٧١)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(٣) مسند البزار (١٠/ ١٢١).

(٤) مسند البزار (١٠/ ٤٣٢) ونقل مغلطاي عنه أنّه قال: هو عندنا صالحٌ ليس به بأسٌ. إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٢٦٤، رقم١٩١٠).

(٥) الكامل في الضعفاء (٣/ ٣٦٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٤٢١، رقم٢٢٧١)، و تهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(٦) المستدرك على الصحيحين (١/ ٤٠٣).

(٧) من تكلم فيه وهو موثّقٌ (ص: ٢١٨).

(٨) ميزان الاعتدال (٢/ ١٢٨، رقم٣١٤٣).

(٩) الجرح والتعديل (٤/ ٨، رقم ٢٠)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(١٠) الطبقات الكبرى (٧/ ٣٢٤)، إلا أنّ أبا زرعة الدمشقي نقل ما ينفي ذلك عنه فقال: «قال أبو مسهرٍ: إنّه اعتذر =

حديثه بكل ذاك... عنده أحاديث غرائب عن قتادة[١]. وقال مرّة: ليس بشيءٍ[٢]، وقال: ليس حديثه بشيءٍ[٣]. وقال أيضاً: ضعيفٌ[٤]، وقال ابن المديني (ت:٢٣٤هـ): ضعيفٌ[٥].

وقال الميمونى: ذُكر سعيد بن بشير؛ فرأيت أبا عبد الله أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ) يضعّف أمره[٦]، وقال أبو داود: سألت أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ) عن سعيد بن بشيرٍ، فقال: كان عبد الرحمن يحدِّث عنه ثم تركه [٧]، وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لأبي عبدالله: يا أبا عبدالله ما تقول في سعيد بن بشيرٍ؟ قال: أنتم أعلم به، قد حدّث عنه أصحابنا: وكيعٌ، والأشيب[٨]، وقال البخاري (ت:٢٥٦هـ): يتكلمون فِي حفظه[٩]، وهو يُحتمل[١٠].

وقال أبو داود (ت:٢٧٥هـ): سعيد بن بشيرٍ ضعيف الحديث[١١]، وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ):

= من كلمته، فاستغفر، وحمل عنه. وقال أبو زرعة: وقلت لمحمّد بن عثمان، أبي الجماهر: أكان سعيد بن بشير قدريّاً؟ قال: معاذ الله». تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ٤٠١)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٤٢١، رقم٢٢٧١)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(١) تاريخ ابن معين ـ رواية ابن محرز (١/ ١١٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(٢) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٤/ ٩٤)، والجرح والتعديل (٤/ ٨، رقم ٢٠)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(٣) تاريخ دمشق (٢١/ ٢٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(٤) تاريخ ابن معين ـ رواية الدارمي (ص: ١٠٠)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٤٢١)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(٥) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ١٥٧)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٤٢١)، و تهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ٧)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٤٢١، رقم٢٢٧١)، و تهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(٧) الضعفاء (٢/ ١٠٠)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٤٢١، رقم٢٢٧١)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(٨) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ٥٤٠).

(٩) التاريخ الكبير (٣/ ٤٦٠)، وفي طبعة من الضعفاء الصغير؛ تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار: الوعي. حلب. ط: أولى، ١٣٩٦ ه. وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٤٢١، رقم٢٢٧١)، و تهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(١٠) الضعفاء الصغير ت: أبي العينين، دار: مكتبة ابن عباس. ط: أولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥مـ (ص: ٦٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ٤٢١، رقم٢٢٧١)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(١١) سؤالات أبي عبيد الآجري (ص: ٢٥٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٨).

ضعيفٌ[1]، وقال زكريا بن يحيى الساجي (ت:٣٠٧هـ): حدَّث عن قتادة بمناكير[2]، وقال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): رديء الحفظ فاحش الخطأ يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه، وعن عمرو بن دينار ما ليس يُعرف من حديثه[3].

قال أبو أحمد الحاكم (ت:٣٧٨هـ): ليس بالقويّ عندهم[4]، وقال أبو الحسن بن القطان (ت:٦٢٨هـ): لا يحتَجُّ ـ أي عبدالحق ـ به[5]. وقال أيضاً: سعيد بن بشيرٍ، قد تركه ابن مهدي لفحش خطئه، ونكارة بعض حديثه[6].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

قال أبو زرعة الدمشقي: قلت لأبي عبدالله: يا أبا عبدالله ما تقول في سعيد بن بشيرٍ؟ قال: أنتم أعلم به، قد حدّث عنه أصحابنا: وكيعٌ، والأشيب، ولذلك اختار الذهبي قول دحيمٍ على غيره من الأقوال ليستدل به على مكانة سعيد بن بشير، «قال البخاري: يتكلَّمون في حفظه وهو يُحتمل، وقال دُحيم ثقةٌ كان مشيختنا يوثِّقونه كان قدرياً»، والذهبي كما ذكرنا في المثال السابق يتابع البخاري في أحكامه ويتبناها للدلالة على مرتبة الراوي في كتابه «الكاشف».

وقوله هنا يوصف حال سعيد بن بشيرٍ، فاختلاف النقَّاد فيه كبيرٌ، ومع ذلك شهد البخاري باحتمال روايته، وشهد له أهل بلده بالقبول، وكذلك فعل كبار النقَّاد كشعبة وابن عيينة ويحيى القطان، وقد تتبع ابن عديٍّ أحاديثه حتى قال: «لا أرى بما يُروى عن سعيد بن بشيرٍ بأساً، ولعلّه يهِمُ في الشّيء بعد الشّيء ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق». وأنكر أبو حاتمٍ على من وضعه بين الضعفاء، وأمر أن يُحوّل.

---

(١) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٥٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٢٦٤، رقم١٩١٠).

(٣) المجروحين (١/ ٣١٩)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(٤) تاريخ دمشق (٢١/ ٢٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٨).

(٥) بيان الوهم والإيهام (٣/ ١٥)، وعلق على ذلك فقال: «وهذا العمل صوابٌ... وقد عمل به في جملة أحاديث».

(٦) بيان الوهم والإيهام (٣/ ١٦)

وابن حجر في «تقريب التهذيب» يسلط الضوء على أقوال الأئمة ويستخرج منها حكماً دون النظر للنقاد والمفاضلة بينهم، وهو ما جعل أحكامه قليلة التأثر بهم، شديدة الميل إلى الموازنة بين الأقوال، واعتبار قواعد تعارض الجرح والتعديل.

۞ ۞ ۞

المثال الخامس:

يُوسُفُ بْنُ مِهْرَانَ البَّصرِيُّ (وليس هو يوسف بن ماهك)، من الطبقة الرابعة؛ وهي طبقةٌ تلي الوسطى من التابعين.

قال الذَّهبيّ (ت:٧٤٨هـ): وثَّقه أبو زرعة[١].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): لين الحديث[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له البخاري في الأدب المفرد، والترمذي حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

روى عنه علي بن زيد بن جدعان، وقال: كان يشبه حفظه حفظ عمرو بن دينارٍ[٣]، وقال ابن سعدٍ كان ثقةً قليل الحديث[٤]، وقال أبو زرعة: ثقةٌ[٥]، وقال أبو حاتمٍ: لا أعلم روى عنه غير علي بن زيدٍ، وروى بعضهم عن علي بن زيدٍ، فقال: يوسف بن ماهك، ويوسف بن مهران أصح، يكتب حديثه ويذاكر به[٦].

روى له الحاكم في المستدرك عدَّة أحاديث، وحكم عليها بالصحة، وقال في بعضها صحيحٌ على شرط

(١) الكاشف (٢/ ٢٠٥)

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٦١٢)

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٢٩)، وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ٤٢٤).

(٤) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٢٢)، وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ٤٢٤).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٢٢٩)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ١٥٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ٤٢٤).

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ٢٢٩)، وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ٤٢٤).

الشيخين، ووافقه الذهبي[١].

اختلف الرواة عن أحمد بن حنبل على رواياتٍ عدّةٍ:

• قال ابن حنبل حدثنا عفان، حدثنا حماد بن زيد. قال: سمعت علي بن زيد، وذكر يوسف بن مهران. فقال: كنا نشبه حفظه بحفظ عمرو بن دينارٍ[٢].

• وقال أبو الحسن الميموني، عن أحمد بن حنبل، يوسف بن مهران، لا يعرف، ولا أعرف أحداً روى عنه إلا علي بن زيدٍ[٣].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال النووي: يوسف بن مهران مختلفٌ في جرحه[٤]، وقال الهيثمي: رواه الطبراني من رواية علي بن زيدٍ عن يوسف بن مهران، وقد وثِّقا وفيهما ضعفٌ، وبقية رجاله ثقاتٌ[٥].

٦ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

اقتصر الذهبي على قول أبي زرعة في «تذهيب التهذيب»، ولذلك اختار قوله للحكم على الراوي، وهذه الطريقة يتبعها كثيراً في تراجم «الكاشف»، ما عدا النقَّاد المتساهلين عنده، فلا ينقل قولهم، وإنما يشير إليها إشارةً فقط.

وابن حجر يطبق أصوله الخاصة في النقد، فقد ذكر أنَّ ابن سعدٍ اعتبر الراوي قليل الحديث، وهو ما يجعله في المرتبة السادسة من مراتب التقريب، وقد وصفه بها.

۞ ۞ ۞

المثال السادس:

عَبدالرَّحيم بن هارون[٦] الغسانيُّ، أبو هشام الواسطيُّ (ت:بعد٢٠٠هـ)، من الطَّبقة التَّاسعة؛ وهي من

(١) (٢/ ٣٦٢)، وسكت الذهبي في المواضع الأخرى، فلم يجعل أحاديثه على شرط الشيخين.

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢٢٩)، وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ٤٢٤).

(٣) تهذيب الكمال (٣٢/ ٤٦٣، رقم ٧١٥٨)، وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ٤٢٤).

(٤) تهذيب الأسماء واللغات النووي (ص: ٧١١).

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٧/ ١٩٥).

(٦) ورد في نسخ التقريب هانئ، والذي لا بد من التنَّبه إليه أنَّ الشيخ محمد عوامة عند تحقيقه الكاشف أثبته كما في المتن، =

صغار أتباع التَّابعين.

قال الذَّهبيُّ : قال الدَّارقطنيُّ: يكذب؛ وحسَّن التِّرمذيُّ له[1].

وقال ابن حجر : ضعيفٌ. كذَّبه الدَّارقطنيُّ[2].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له التِّرمذيُّ حديثاً واحداً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

ذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في «الثقات»، وقال: يُعتبر حديثه إذا روى عن الثِّقات من كتابه، فإنَّ فيما حدَّث من **غير كتابه** بعض المناكير[3]، قال الذَّهبيُّ : حسَّن التِّرمذيُّ حديثه[4].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): مجهولٌ. لا أعرفه[5]، وقال الدَّارقطنيُّ (ت:٣٨٥هـ): متروكٌ يكذب،

= وجعله في التقريب «هانئ». وقال محقق «تهذيب الكمال» (١٨/ ٤٠): «في التقريب هانئ خطأٌ».

(١) الكاشف (١/ ٦٥١، رقم ٣٣٦٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٤، رقم ٤٠٦٠).

(٣) الثقات (٨/ ٤١٣)، وفي تهذيب الكمال قال: «يعتبر بحديثه إذا حدث عن الثقات من كتابه، فإن فيما حدَّث **من حفظه** بعض المناكير»، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٨٤، رقم٤٠٨٧)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٣٠٨).

(٤) تذهيب التهذيب (٦/ ٨٤، رقم٤٠٨٧)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٣٠٨). قال الشيخ محمد عوامة عند تعليقه على الكاشف (١/ ٦٥١): «حسّن له الترمذي [حسّن له مع الغرابة حديث« إذا كذب العبد تباعد منه الملك من نتن ما جاء به». ولكن وقع في نسخةٍ بخط ابن الجوزي رأيتها في موضع: عبد الرحمن وفي موضع عبد الرحيم]. وأضاف: «وقال ـ أي الترمذي ـ: حسنٌ جيدٌ غريبٌ، لكن نبَّه ناشره إلى أن كلمة «جيدٌ» من النسخة البولاقية فقط، ولم تذكر في النسخ الأخرى»... ثم تابع الشيخ عوامة تحليله فقال: ولعلَّ كلام الدارقطني فيه بسبب ما قاله ابن حبان..، وعلى هذا يُحمل كلام ابن عديٍّ.

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ٣٤٠)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٨٤، رقم٤٠٨٧)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٠٨).

واسطيٌّ إن شاء الله، وكان ببغداد[1]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): لم أرَ للمُتقدِّمين فيه كلاماً، وإنَّما ذكرته لأحاديث رواها مناكير عن قومٍ ثقاتٍ[2].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

الاختلاف في الراوي يفسَّر بالشكل الآتي:

١ـ لم يُنقل عمّن عاصره من النقَّاد قولٌ في جرحه أو تعديله، ولذلك قال ابن عديٍّ لم أجد للمتقدمين فيه كلاماً.

٢ـ مَن سبر مروياته أخذ عليه وجود النكارة في حديثه، والترمذي وجد له ما يُحسِّن له حديثه من أجله، وقد شهد ابن حبان بصحة كتابه.

٣ـ ضعَّفه الدارقطني، وقال فيه «يكذب»، وهو جرحٌ مجملٌ لم يفسره، وليس في أقوال النقَّاد أو ترجمته ما يفسر سبب تكذيبه له، أو يمكن حمل قول الدارقطني عليه، وهو ليس من معاصريه، ولم يدركه.

لذلك اتفق الحافظان على نقل قول الدارقطني، دون مناقشةٍ، ولكنهما مع ذلك حَكَمَا فيه بحكمٍ خاصٍّ بهما.

۞ ۞ ۞

وفي الموازنة بين الحافظين في الأمثلة السابقة يتبيَّن حرص الذهبي في مختصره «الكاشف» وفي اختصاره لترجمة الراوي أن يختار قول أعدل النقَّاد في رأيه، ومراعاة القرائن التي يجدها في كل ترجمةٍ، كما في ترجمة سعيد بن بشيرٍ حين نقل قول دُحيمٍ، لأنَّه دمشقيٌّ، ومن يريد استجماع الأقوال، عليه مطالعة أصل كتابه.

والحافظ ابن حجر كان حرصه منصرفاً على دراسة الأقوال وتجميعها، حتَّى أضاف إلى ما في تهذيب الكمال ما وجده لدى مغلطاي في «إكماله»، واجتهد في الأقوال ليصل إلى ما تقتضيه قواعد الجرح والتعديل، ويتطلَّبه حال الراوي.

۞ ۞ ۞

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ١٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٨٤، رقم٤٠٨٧)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٠٨).

(٢) الكامل (٦/ ٣١٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٨٤، رقم٤٠٨٧)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٠٨).

*** المطلب الثاني ـ أثر انفراد ناقدٍ بالحكم على الراوي على أحكام الذهبي وابن حجر:**

هناك عددٌ لا بأس به من التراجم التي ليس فيها إلا قول إمامٍ من أئمة الجرح والتعديل، وفي إحصاءٍ على كتاب «تهذيب التهذيب» للرواة الذين انفرد في الحكم عليهم إمامٌ فقط، فقد انفرد ابن حبان بالحكم على «٦٢٤» راوياً تقريباً، وانفرد بالحكم غير ابن حبان من أئمة النقد على «٤٧٧» راوياً تقريباً.

وقد تتبع محقق كتابي «الكاشف» و«تقريب التهذيب» الشيخ محمد عوامة هذه التراجم، وقارنها مع أحكام الحافظ الذهبي وابن حجر فقال: «وقد قلبت وجوه النظر كثيراً لأتَعرَّفَ على ضابطٍ ينتظم في سلكه سبب توثيق ـ أو تصديق ـ هذين الإمامين لمن انفرد ابن حبان بتوثيقهم، فلم أقف على ما أطمئن إليه. وزعم بعض الناس/ يقصد الشيخ ناصر الدين الألباني/ على الإمامين الذهبي وابن حجر أنَّ سبب ذلك عندهما: «روايةُ عددٍ من الثقات عن الرجل»، وهذا إن صحَّ في عددٍ من الأمثلة، فإنه لا يصح في عددٍ آخر كثيرٍ»[(١)].

وقال محقق كتاب «الثقات» للعجلي الأستاذ عبد العليم البستوي: «قد تعددت مواقف الحافظ ابن حجر في التقريب إزاء توثيق العجلي لمثل هؤلاء [يعني مجاهيل الحال ومن لم يرو عنهم إلا واحدٌ] فهو تارةً يحكم عليهم بالثقة، وقد يقول «صدوقٌ» وقد يكتفي بقوله «وثَّقه العجلي» وقد يقول: «مقبولٌ»، وتارةً يحكم بأنَّه «مجهولٌ»، ولعلَّ لديه اعتباراتٌ أخرى يلاحظها عندما يصدر هذه الأحكام»[(٢)].

وقال مؤلفا «تحرير التقريب»: « اضطرب الحافظ ابن حجر اضطراباً شديداً في التقريب في موقفه من توثيق ابن حبان، أو ذكره لشخصٍ ما في كتابه (الثقات)، فهو تارةً يعتدُّ به، ولا يعتدُّ به تارةً أخرى»[(٣)].

والذي يدل عليه التتبع لأحكام الذهبي وابن حجر أنَّهما يراعيان انفراد ناقدٍ بالحكم على الراوي بشكلٍ غالبٍ في تراجم الكتابين «الكاشف»، و«تقريب التهذيب»، ويذكران حكمه بنصه أو ما يقاربه، مع مراعاة مكانة الناقد وعصره بالمقارنة مع عصر الراوي الذي حكم عليه.

ولكن قد يطرأ على هذا الغالب ما يجعلهما يخالفان في أحكامهما بين ترجمةٍ وأخرى، فإن أكثر ذلك الاختلاف الذي أشار إليه مؤلفا «تحرير التقريب»، ومحقق «ثقات العجلي» إنما هو في الحقيقة اختلافٌ ناشئٌ

(١) مقدمة كتاب «الكاشف» (١/ ٥٥).

(٢) (١/ ١٢٨ ـ ١٣١).

(٣) (١/ ٣١).

عن مراعاةٍ لقرائن كثيرةٍ منها؛ طبقة الراوي، وعدد أحاديثه، ومَن أخرج تلك الأحاديث، وفي أي بابٍ من أبواب العلم، وعلى أي وجهٍ أُخرجت للراوي هذه الأحاديث، ومعرفة الناقد بالراوي، من حيث المعاصرة والبلد، والاعتدال والتشدد والتساهل.

وفي الجملة فإنَّ منزلة الحافظين في هذا العلم تؤهلهما لأن يلاحظا من القرائن بعض ما هو خافٍ على غيرهما، وأن يراعيا من الاعتبارات ما لا يقدر على مراعاته غيرهما، فيختلف بسبب تلك القرائن وهذه الاعتبارات مقدار اتحاد أحكامهما أو اضطرابها.

و قد يرد عليهما الخطأ في الحكم لأسبابٍ لا تدخل تحت الحصر أقربها:

١ـ كثرة عدد المترجم لهم ممَّا لا يسهل إحصاؤه.

٢ـ لم يهدف أيٌّ من الحافظين الموازنة بين التراجم، بل جَعَلَا الأمرَ متروكاً للقرائن والاعتبارات.

وقد صرَّح الحافظ ابن حجر بأنّ انفراد ابن حبان بالحكم على الراوي أو ذكره في كتابه ممَّا يُحسِّن حال الراوي، مع ملاحظةٍ مهمةٍ، وقرينةٍ اعتبر بها في حكمه هذا، فقال في النكت على ابن الصلاح وهو يتكلَّم على حديثٍ أخرجه أبو داود من طريق «الوليد بن زوران»: «أخرجه أبو داود، وإسناده حسنٌ، لأن **الوليد وثَّقه ابن حبان ولم يضعفه أحدٌ**، وتابعه عليه ثابت البناني»[(١)]. فالذي يدل التصريح عليه هنا أنَّ وجود المتابعة من «ثابتٍ» بالتحديد؛ لأنَّ الحديث مرويٌّ عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه، وثابتٌ من أوثق الناس به، وهذه قرينةٌ تُقوي من انفراد ابن حبان بالحكم على الراوي وتدعمه.

وفي الأمثلة الآتية ما سيوضح بعض هذه الجوانب:

المثال الأول:

إِسْمَاعِيل بن إبراهيم الْكَرَابِيسِيّ، أبو إبراهيم البَصرِيّ ، صاحب القُوهي بضم القاف (ت:١٩٤هـ) من الطبقة الثامنة؛ وهي الطبقة الوسطى من أتباع التابعين.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٤٢١)، والحديث كما في السنن (١/ ٢١٥)، «حدثنا أبو توبة يعني الربيع بن نافع، حدثنا أبو المليح، عن الوليد بن زوران، عن أنسٍ يعني ابن مالكٍ «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ، أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ فَخَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ»، وَقَالَ: «هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ». قال أبو داود: والوليد بن زوران، روى عنه حجاج بن حجاج، وأبو المليح الرقي.

قال الذهبي: ثقةٌ[1].

وقال ابن حجر: لين الحديث[2].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

خرّج له ابن ماجه حديثاً واحداً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

ذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في الثقات[3].

وفي معجم ابن المقرئ (ت:٣٨١هـ) قال: «حدّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الخطيب الأهوازيّ، حدثنا حفص بن عمرو الرّياليّ، حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم الكرابيسي، عن ابن عونٍ، عن محمدٍ، عن أبي هريرة، وقد رفعه مرةً قال: «من سئل عن علمٍ فكتم ألجم يوم القيامة بلجامٍ من نارٍ».

قال الريالي: وسئل معاذ بن معاذٍ القاضي (ت:١٩٦هـ) [4] عن هذا الحديث فلم يعرفه من حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ ، وَقَال مرَّةً: من روى هذا؟ قيل إسماعيل بن إبراهيمٍ، قال: الثقة» [5].

---

(١) الكاشف (١/ ٢٤٣، رقم٣٥٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٠٥، رقم٤٢٠).

(٣) الثقات (٨/ ٤٤)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٥٤، رقم٤٢٣)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٨٠).

(٤) تنظر ترجمته سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٤).

(٥) معجم ابن المقرئ (ص: ٩٨)، وهو بسنده في سنن ابن ماجه (٢٦٦)، وآمالي ابن سمعون الواعظ(ص:١٢٠)، والمخلصيات (١/ ٢٠٢).

وأخرجه من طريق آخر أبوداود (٣٦٥٨) ، والترمذي (٢٦٤٩) ، وابن ماجه (٢٦١) ، من طريق عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة به. وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٣٩٢١) من طريق نافع، عن ابن عمر به.

والريالي هو: حفص بْن عَمْرو بْن ربال بْن إِبْرَاهِيم بْن عَجْلَان، أَبُو عُمَر الرَّقَاشيّ الرَّباليّ البَصْريُّ (ت:٢٥٨هـ). قال الدارقطني: ثقة مأمون. روى عنه ابن ماجه. تنظر ترجمته تهذيب الكمال (٧/ ٥٢)، وتاريخ الإسلام (٦/ ٧٤). فهو الربالي بالباء وليس الريالي.

وقال في أسنى المطالب:« في طرقة كلها مقَال إلَّا طريق أبي داود فهو حسن، وقال ابن القطَّان: فيه انقطاع، وقال ابن الجوزي: إنَّه واه، وَحسنه التِّرْمِذِيّ، وصححه الحاكم».

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال العقيلي: ليس لحديثه أصلٌ مسندٌ ـ أي حديث كتم العلم ـ إنما هو موقوفٌ[1]، وقال الذهبي: رفع حديثاً في كتمان العلم. الصواب موقوفٌ[2].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

إسماعيل الكرابيسي قليل الحديث لم يرد فيه جرحٌ، وقول ابن حجر فيه ليس من قبيل التجريح، بل انطبقت عليه الشروط التي وضعها أساساً لكتابه تقريب التهذيب، فقد قال في كلامه عن المرتبة السادسة: «من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: «مقبولٌ»، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث»[3].

والإمام الذهبي لم ينقل في ترجمته إلا كون ابن حبان جعله في ثقاته، فتابع في حكمه حكم ابن حبان إذ لم يرد ما يعارضه، فصرَّح بتوثيقه مطلقاً وقال: «ثقةٌ».

وهذا ينبئ بأثر انفراد ناقدٍ من النقَّاد المتقدمين بالحكم على الراوي، فيخرجه عن الجهالة، وينحصر الحكم عليه بقوله.

الخلاصة: لم يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله، وهذا التفرد بالمقارنة بقلّة حديثه ينزله عن مرتبة الثقة التي وضعه فيها الذهبي ـ رحمه الله ـ.

۞ ۞ ۞

المثال الثاني:

أبو صالح مولى ضباعة، واسمه ميناء، من الطبقة الثالثة؛ وهي الطبقة الوسطى من التابعين.

قال الذهبي: وثِّق **حب**[4].

---

(١) الضعفاء الكبير (١/ ٧٤)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٨٠).

(٢) المغني في الضعفاء (١/ ٧٥)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٨٠)،والحديث مرويٌّ من طرقٍ كثيرةٍ، فالحديث صحيحٌ بلا ريب، وقد صحَّحه الحاكم، وتابعه على ذلك الذهبي رحمهما الله.

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٤)

(٤) الكاشف (٢/ ٤٣٥، رقم٦٦٨٨).

وقال ابن حجر: لين الحديث[1].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له الترمذي: حديثاً واحداً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

قال العجلي (ت:٢٦١هـ): ثقةٌ[2]، وقال الترمذي (ت:٢٧٥هـ) عندما خرّج حديثه: «حسنٌ غريبٌ من حديث أبي صالحٍ، وقد روي من غير وجهٍ عن أبي هريرة»[3]، وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في الثقات[4].

وقال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): ثقةٌ[5].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال الدارقطني (ت:٣٨٥هـ): قال إبراهيم بن أَحمد: قَال السَّاجي في الضُّعفاء: من المكيين: أَبو صالح، مولى ضباعة بنت الزبير، روى عنه أهل الكوفَة، **فيه ضعفٌ**، ثمّ قال: اسْمه باذام[6].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

لم ينص المزي في «تهذيب الكمال» سوى على توثيق ابن حبان له، وهو ما تابعه عليه الذهبي في «تذهيب التهذيب»، وابن حجر في «تهذيب التهذيب»،

وذكر الدارقطني في تعليقاته على كتاب «المجرحين» لابن حبان، أنَّ الساجي قد ذكره في الضعفاء،

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٦٤٩، رقم٨١٧٥).

(٢) معرفة الثقات (٢/ ٤٠٩).

(٣) سنن الترمذي.(٤/ ١٥٧).

(٤) الثقات (٥/ ١٨٣)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٢٩٦، رقم٨٢٢٥)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ١١٩)، وفي تعليقات الدارقطني (ت:٣٨٥هـ). قال: يقول إبراهيم بن أَحمد: قَال السَّاجي في الضُّعفاء: من المكيين: أَبو صالح، مولى ضباعة بنت الزبير، روى عنه أهل الكوفَة، **فيه ضعفٌ**، ثمّ قال: اسْمه باذام. تعليقات الدارقطني على المجروحين (ص: ٥٩).

(٥) ميزان الاعتدال (٤/ ٥٣٩).

(٦) تعليقات الدارقطني على المجروحين (ص: ٥٩).

وقال فيه «ضُعِّف» وهو جرحٌ مجملٌ، ولم يبيّن سبب هذا الضعف.

الخلاصة: لم ينفرد ابن حبان بذكره، فحسَّن الترمذي حديثه، ووثَّقه العجلي، والذهبي في الميزان، ولكن الذهبي وابن حجر لم يذكرا في ترجمته إلا ذكر ابن حبان له، وهو ما يظهر تفاوت اعتبارهما لانفراد ابن حبان.

ومن خلال ما أسلفنا، فإنّ الراجح ما ذهب إليه الذهبي، لأن الترمذي حسَّن حديثه بعد أن ذكر أنَّ للحديث أصلاً عن أبي هريرة.

۞ ۞ ۞

وتتابع ذلك في أمثلةٍ أخرى نتكلم عنها جميعاً، ونناقش ما فيها من نتائج في موضعٍ واحدٍ في آخر الأمثلة تفادياً للتكرار.

المثال الثالث:

خداش بن عياش العبدي البصري، من الطبقة السادسة؛ من الذين عاصروا صغار التابعين.

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): وُثِّق **حب**[١].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): لين الحديث[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له التِّرْمِذِيّ حديثين.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

ذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[٣].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال الترمذي (ت:٢٧٩هـ): لا يعرف خِدَاش هذا مَنْ هو، وقد روى له سليمان التّيميّ غير حديثٍ[١].

---

(١) الكاشف (١/ ٣٧٢)

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٩٢).

(٣) الثقات (٦/ ٢٧٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ١٢٠، رقم١٧٠٠)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١١٨).

وأخرج له حديثاً آخر قال فيه: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ[٢].



المثال الرابع:

سليمان بن عبد الله بن الزبرقان، ويقال بن عبد الرحمن بن فيروز، من الطَّبقة السَّابعة؛ من كبار أتباع التَّابعين.

قال الذَّهبي (ت:٧٤٨هـ): وثق **حب**[٣].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): لين الحديث[٤].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

ذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»[٥].



المثال الخامس:

عبد الله بن أوس الخزاعي، من الطَّبقة الرَّابعة؛ وهي طبقةٌ تلي الوسطى من التَّابعين.

قال الذَّهبيُّ: وثق**حب**[٦].

---

(١) سنن الترمذي (٤/ ٤٧٤، رقم الحديث٢٧٦٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ١١٨).

(٢) سنن الترمذي (٦/ ١٧٠، رقم الحديث٣٨٦٣).

(٣) الكاشف (١/ ٤٦١).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٢).

(٥) الثقات (٦/ ٣٨٢، رقم٨٢٠١)، وينظر تذهيب التهذيب (٤/ ١٥٤، رقم٢٥٦٨)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٠٤).

(٦) الكاشف (١/ ٥٣٩).

وقال ابن حجر: لين الحديث[1].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود، والتِّرمذي حديثاً واحداً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

ذكره ابن حبَّان (ت:٣٥٤هـ) في «الثقات»[2].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال أبو الحسن بن القطان (ت:٦٢٨هـ): رجلٌ مجهولٌ لا يُعرف[3].

دراسة الأمثلة ومناقشة الأقوال والتَّرجيح:

التزم الذهبي وابن حجر في التراجم السابقة منهجاً موحداً في وصف من انفرد ابن حبان بتوثيقه، ولم يلتفت ابن حجر إلى قول أبي الحسن ابن القطان «لا يعرف»، في ترجمة عبد الله بن أوس الخزاعي؛ وذلك لأنّه يقول ذلك فيمن لم يوثِّقه معاصرٌ له، مما يعني اعتبار ابن حجر لذكر ابن حبان الرجل في «ثقاته»، مع مراعاته عدد أحاديثه.

وفي ترجمة خداش بن عياش العبدي، نقل ابن حجر عن الترمذي أنّه قال: «له غير حديثٍ» ممَّا يعني قلتها، فحكم عليه «بلين الحديث».

۞ ۞ ۞

المثال السادس:

ميسرة مولى فضالة بن عبيد دمشقي، من الطبقة الثانية؛ من كبار التابعين[4].

قال الذَّهبيّ (ت:٧٤٨هـ): نكرةٌ[5].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٩٦).

(٢) الثقات (٥/ ١٣، رقم٣٥٩٣)، وينظر تذهيب التَّهذيب (٥/ ٧٥، رقم ٣٢١٥)، و تهذيب التَّهذيب (٥/ ١٣٢).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٢/ ٣٨٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ١٣٢).

(٤) تذهيب التهذيب (٨/ ١٦٨، رقم٧٠٨٢).

(٥) الكاشف (٢/ ٣١٠).

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): مقبول[١].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

ذكره ابنُ حِبَّان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[٢].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها:

لم ينقل الذهبي في ترجمة ميسرة قول ابن حبان في «تذهيب التهذيب»، مع أن المزي ذكره في تهذيب الكمال، ولذلك حكم عليه بأنَّه «نكرةٌ»، وهذا يدل على مدى اعتبار الذهبي لذكر ابن حبان الرجل في كتابه، فإنّه يخرجه عند الذهبي إلى الموثوقية.

وابن حجر بقي ملتزماً بمرتبة من ذكره ابن حبان في ثقاته، ووضعه في «المرتبة السادسة» من مراتب التعديل، والتي لا تختلف عن أقواله في التراجم السابقة «لين الحديث»، فهما مرتبةٌ واحدةٌ، ولم يفرق ابن حجر بينهما، وإنما كان التفريق بينهما من فهم من حاول تفسير مراتب ابن حجر في تقريب التهذيب.

۞ ۞ ۞

ونذكر هنا مثالاً على استخدام الذهبي مصطلح «وُثِّق» في دلالةٍ مختلفةٍ عما قررناه سابقاً، بكونه يستخدمها للدلالة على انفراد ابن حبان، ممَّا يوسع مدلولها.

المثال السابع:

أبو المطوس هو يزيد وقيل عبد الله بن المطوس. من الطبقة السادسة؛ طبقةٌ عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحدٍ من الصحابة.

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): وثِّق[٣].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٥٥).

(٢) الثقات (٥/ ٤٢٥)، وينظر تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٤٦).

(٣) الكاشف (٢/ ٤٦١، رقم٦٨٤٠).

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): لين الحديث[١].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه حديثاً واحداً عند كلٍّ منهم، ولكن النسائي أورده من ستة طرقٍ.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سألت يحيى بن معينٍ (ت:٢٣٣هـ) عن أبي المطوس فقال: ثقةٌ[٢].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال أحمد (ت:٢٤١هـ): لا أعرفه ولا أعرف حديثه عن غيره[٣]، وقال ابن أبي حاتمٍ: سُئل أبي (ت:٢٧٧هـ) عنه هل يسمَّى؟ قال: لا[٤]، وقال الترمذي (ت:٢٧٩هـ): حديث أبي هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسمعت محمداً يقول: أبو المطوس اسمه يزيد بن المطوس، ولا أعرف له غير هذا الحديث[٥].

وقال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): أَبو المطوس رجلٌ من أهل الكوفَة يروي عن أَبيه ما لم يُتابع عليه، لا يجوز الاحتجاج به إِذا انفرد[٦].

و قال ابن حجر: وهو يرد على ابن حبان: وإذا لم يكن له إلا هذا الحديث فلا معنى لهذا الكلام، وقد اختلف في رواية حبيب بن أبي ثابتٍ عند الثوري عن حبيب بن عمارة عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة، قال حبيب: ثم لقيت أبا المطوس فحدَّثني به[٧].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٦٧٤، رقم٨٣٧٤).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ١٦٨)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٣٩٩، رقم٨٤٣٠)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٢١٤).

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ١٧٦).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٤٤٩)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٣٩٩، رقم٨٤٣٠)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٢١٤)

(٥) سنن الترمذي (٣/ ١٦٦)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٣٩٩، رقم٨٤٣٠)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٢١٤).

(٦) المجروحين (٣/ ١٥٧)، وينظر تهذيب التهذيب (١٢/ ٢١٤).

(٧) تهذيب التهذيب (١٢/ ٢١٤).

وقال ابن عبد البر (ت:٤٦٣هـ) ـ بعد ما ذكر حديثه ـ: وهو حديثٌ ضعيفٌ لا يُحتجّ به[١]، وقال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): ضُعِّف، تفرَّد بحديثه عن أبيه عن أبي هريرة ـ رفعه: من أفطر يوماً من رمضان[٢]... الحديث. ولا يعرف لا هو ولا أبوه[٣]، وقال مرّةً: وثِّق[٤].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

ذكر الإمام البخاري أنّ أبا المطوس لا يُعرف له إلا حديثٌ واحدٌ فقط، وهذا يُرد به على قول ابن حبان فيه، ويُبعد الجرح الذي وسمه به عن الراوي، وقد ثبت في أبي المطوس تعديلٌ، وهو قول ابن معينٍ: «ثقةٌ»، ومع ذلك فقد قال الذهبي «وثّق»، ممّا لا يجعلها خاصةً فيمن انفرد ابن حبان بالحكم عليهم أو ذكرهم في ثقاته، بل هذا يقوله الذهبي فيمن لم يوجد فيه توثيقٌ إلا من ناقدٍ واحدٍ، وعارضه من لا يعتبر به في المعارضة لمن هو أرجح منه لمعاصرةٍ أو زيادة علمٍ.

وابن حجر أيضاً يفعل ذلك في بعض المواطن، وقد ذكر هنا أنه «لين الحديث»، فلعلّ التوثيق من ابن معينٍ لم يثبت عنده، أو أنَّه يلاحظ مع حكم الناقد عدد المرويات التي رواها الراوي، ويحكم على الراوي بما يراه الأقرب، فأبو المطوس مع توثيق ابن معينٍ له ثبت فيه التفرد، والغرابة بمرويه كما ذكر الترمذي، فمراعاةً لقول الترمذي حكم ابن حجر على المرويات؛ لأنَّها مهمةٌ جداً في هذه الترجمة، فليس له إلا هذا الحديث على قول البخاري.

الخلاصة: لم يجزم الذهبي بتوثيق الرجل، ولم يهمل توثيقه، ولكن ابن معينٍ ليس من أقران أبي المطوس، ولا من معاصريه، ولم يرو أبو المطوس من الحديث ما يُمَكِّن العلماء من تتبع ضبطه للرواية، ولهذا فإن الذهبي حكم عليه بما يرجح فيه التوثيق، ولكن ليس مطلقاً.

وابن حجر ـ رحمه الله ـ رد جرح ابن حبان، وراعى شرطه في المرتبة السادسة، وإن تحقق في أبي المطوس جزءٌ منها فقط، ولكنه مهمٌ في هذه الترجمة للفت نظر المتلقي إلى غرابة حديثه وتفرده.



(١) الاستذكار (٣/ ٣١٥)، والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٧٣).

(٢)الحديث أخرجه أبو داود (٢٣٩٩)، والترمذي(٧٢٧)، والنسائي في السنن الكبرى (٣٢٧٩).

(٣) المغني في الضعفاء (٢/ ٨٠٨)، وميزان الاعتدال (٤/ ٥٧٤).

(٤) المقتنى في سرد الكنى (٢/ ٨٢).

المثال الثامن:

سُليم بن مُطير الوَّادِي من أهل وَادِي القُرَى، من الطَّبقة الثَّامنة؛ وهي الطبقة الوسطى من أتباع التَّابعين.

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): محلّه الصدق[١].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): لين الحديث[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود حديثين.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال أبو حاتمٍ: محلّه الصدق[٣].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن حبان: منكر الحديث على قِلَّة روايته، لا يعجبني الاحتجاج بأخباره إذا انفرد بها دون ما وافق الأثبات[٤].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

مع انفراد النقل عن أبي حاتمٍ في الحكم على الراوي عند الذهبي، فلا بدَّ من ملاحظة الاختلاف الحاصل في تعامل الذهبي مع تفرد أبي حاتمٍ، وتفرد ابن حبان.

فعند تفرد ابن حبان بذكر الراوي في الثقات دون تصريحه بحكمٍ على الراوي، فإنه يُوصِّف حال الراوي بما يشير إلى ثبوت التعديل في حقه، بينما هنا نجده لا يتعامل بالطريقة ذاتها، وإنما ينقل صيغة حكم الإمام الذي انفرد بالحكم على الراوي.



(١) الكاشف (١/ ٤٥٦، رقم ٢٠٦٥).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٩، رقم ٢٥٢٩).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٢١٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٤/ ١٢٤، رقم٢٥٢٢)، و تهذيب التهذيب (٤/ ١٤٧).

(٤) المجروحين (١/ ٣٥٤)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ١٤٧).

المبحث الثاني
الموازنة بين الكاشف والتقريب في أثر الأقوال التي لم يأتِ بها صاحب «تهذيب الكمال»

لاحظ المزي القصور الذي وجده في كتاب المقدسي «الكمال في أسماء الرجال»، حيث إنه لم يستوعب أقوال النقَّاد، وفاتته بعض التراجم، لمن هم على شرطه، فاستجمع المزي العزم على إكمال ما فاته إتماماً للفائدة، وتيسيراً على المتطلِّع إلى هذا الفن تحصيل ما يرمي إليه بيُسرٍ وسهولةٍ، فوقع عمله الموضع الذي أراده له، وتحقَّق جزءٌ كبيرٌ ممَّا كان يرمي إليه، وقد تقدم ذكر ذلك مفصلاً في المدخل.

وقد توسَّع المزيُّ في الترجمة واستقصاء ما قيل في الراوي، حتى استكثر من جاء بعده ما أتى به واستعظم قدر أبي الحجاج المزي لطول نفسه، وتحريره، ولكن حال دون بلوغ الفائدة مداها من كتاب المزي كبر حجمه، وتكاليف نسخه، وعصر المزي ومن بعده كان عصر تفكك الأمة، وتردي وضعها السياسي والاقتصادي، ممّا اضطر مَن أتى مِن بعده على اختصاره.

وقد فعل ذلك ابن حجر بطريقةٍ حافظ فيها على مقصد الأصل، وهو معرفة مرتبة الرواة والوقوف على كلام النقَّاد فيهم، ووقف بالإضافة إلى ذلك على زياداتٍ وتتماتٍ مهمةٍ وفوائد [1].

وكان الذي شغل ابن حجر قد شغل من قبله الذهبي، والذي قام باختصار كتاب المزي بكتابه «تذهيب التهذيب»، وأقام الذهبي وابن حجر مشروعيهما على كتاب المزي فاختصراه، ولكن في الوقت ذاته كان هناك مشروعٌ آخر مبنياً على عمل المزي، ولكنه هدف إلى إتمامه وليس اختصاره، وهو ما قام به العلاء مغلطاي في كتابه الحافل «إكمال تهذيب الكمال»، وشهد ابن حجر بقيمة ما أضافه الذهبي ومغلطاي من فوائد بأن قال: «ألحقت في هذا المختصر ما التقطته من «تذهيب التهذيب» للحافظ الذهبي.... وقد انتفعت في هذا الكتاب المختصر بالكتاب الذي جمعه الإمام العلَّامة علاء الدين مُغُلْطاي على «تهذيب الكمال» مع عدم تقليدي له في شيءٍ مما ينقله، وإنما استعنتُ به في العاجل، وكشفتُ الأصول التي عزا النقل إليها في الآجل، فما وافق أثبته وما باين أهملته»[2].

---

(١) ينظر تهذيب التهذيب (١/ ٤).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٨)، ولكن هذا الذي قاله الحافظ ابن حجر من تتبع الأصول التي اعتمد الحافظ مغلطاي عليها،=

والعلامة علاء الدين مغلطاي الذي أضاف ما رآه ناقصاً في كتاب المزي، فقد جاء كتابه بهذا الاستدراك بحجم كتاب المزي تقريباً، وهذا يشهد لحفظه، وقوة استحضاره وعظيم مكانته في النقد، ومعرفة الرواة، والتواريخ، ولكنه كما ذكر الدكتور بشار عواد معروف كان حاد الطبع، شديد العبارة، ممَّا جعل ابن حجر يقول: «وجد المتعنِّت [يقصد علاء الدين مغلطاي] بذلك سبيلاً إلى الاستدراك على الشيخ [يقصد المزي] بما لا فائدة فيه جليلةٌ ولا طائلةٌ»(١).

وهذا الحجم الكبير لكتاب مغلطاي وظَّفه ابن حجر توظيفاً مناسباً، فأضافه إلى مختصره، متمماً فوائد كتاب المزي، فأثَّرت هذه الزيادات بشكلٍ كبيرٍ على مسار أقوال النقَّاد، فقيدت في كثيرٍ من المواضع الاطلاق، وفسّرت كثيراً ممَّا أجمل معناه، فكانت بذلك سبباً لجعل كتاب «تهذيب التهذيب» كتاباً جديداً مستقلاً عن أصله، ومقوماً له، وشكَّلت هذه المادة أساساً بنى عليه اختصاره الآخر «تقريب التهذيب».

وعلى خلاف ذلك، لم يهدف الذهبي في اختصاره لكتاب المزي إضافة مادةٍ إلى مادته سوى في بعض المواضع القليلة بقصد التحرير، والضبط، وليس بقصد الاستدراك، بل حافظ على مادة الأصل بالمجمل، واختصر أحياناً اختصاراً أخل فيه بمراد الأصل، ممّا أثرَّ بشكلٍ واضحٍ على مختصره الآخر «الكاشف».

ومع هذا التتبع من قبل الحافظين علاء الدين مغلطاي وابن حجر لتراجم تهذيب الكمال، فقد وقفت على أقوالٍ لم يقفا عليها، زدتها في الترجمة.

والفرق بين المختصرين «الكاشف»، و«تقريب التهذيب» يظهر بشكلٍ واضحٍ من خلال بعض الأمثلة التي وردت في هذا المبحث، ومن رام التتبع وجد أنَّ أغلب تراجم الكتابين تصلح أن تكون نموذجاً لما ذكرناه.

المثال الأول:

أسامة بن زيد الليثي مولاهم، أبو زيد المدني (ت:١٥٣هـ). من الطبقة السابعة؛ طبقة أتباع التابعين.

قال الذهبي: قال الحاكم روى مسلمٌ نسخةً لابن وهب عن أسامة أكثرها شواهد أو يقرنه بآخر. قال

= لم يحصل في كثيرٍ من المواضع، فقد وقع في أشياء نتيجة متابعته للحافظ مغلطاي، ممَّا يجعلنا نتساءل عن سبب ذلك، فلعل الوقت لم يسعفه بذلك أو غير هذا من الأسباب، كما ذكر الدكتور بشار عواد معروف والله أعلم بذلك.

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٤).

النسائي وغيره: ليس بالقوي[1].

وقال ابن حجر: صدوقٌ يهم[2].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

أخرج له البخاري تعليقاً واحداً، ومسلمٌ اثني عشر حديثاً[3]، وأبو داود عشرين حديثاً، والترمذي عشرة أحاديث، والنسائي تسعة أحاديث، وابن ماجه عشرين حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

قال الشافعي (ت:٢٠٤هـ): لا بأس به[4]، وقال يحيى بن معينٍ (ت ٢٣٣هـ): ثقةٌ[5]، وقال ابن أبي خيثمة سمعت ابن معينٍ يقول: كان يحيى بن سعيد القطان يضعِّفه؛ من أجل أنَّه حدَّث عن عطاءٍ، عن جابرٍ، قال: «عرفة كلّها موقفٌ»[6]، وهو ضعَّف الحديث. وسمعته يقول: ثقةٌ[7]، ونقل ابن عديٍّ: عن ابن معينٍ أنَّه قال: ليس به بأسٌ، وقال مرّةً: ثقةٌ صالحٌ، ليس بحديثه ولا برواياته بأسٌ[8].

---

(١) الكاشف (١/ ٢٣٢، رقم ٢٦٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٩٨، رقم٣١٧).

(٣) وليس في إكمال تهذيب الكمال رمز (م) الذي يدل على تخريج الإمام مسلمٍ لحديث الراوي، وعلّل ذلك بقوله: «وفي قول المزي: روى له مسلمٌ نظرٌ، لما ذكره الحافظ أبو الحسن بن القطان في كتاب «الوهم والإيهام» من أن مسلماً ـ رحمه الله تعالى ـ لم يحتج به إنما روى له استشهاداً كالبخاري، وأقره على ذلك ابن المواق». إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٥٧، رقم٣٦٩).

(٤) الأربعين على الطبقات (ص: ٢٤١).

(٥) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٣/ ١٥٧)، و(٣/ ١٧٤). وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٠٧، رقم٣١٨).

(٦) وهو بهذا الإسناد في مسند الإمام أحمد(١٤٨٧٢)، والسراج[أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري المعروف بالسَّرَّاج (ت: ٣١٣هـ)] (٢/ ١٣٣)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (١/ ١٩)، وأصل الخبر في صحيح مسلم(١٢١٨)، وسنن أبي داود (١٩٠٩)، وسنن النسائي(٣٠٢٨)من غير طريق عطاء.

(٧) تاريخ ابن أبي خيثمة (٤/ ٣٣٢)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٨).

(٨) الكامل (٢/ ٧٦)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٨).

وقال ابن أبي شيبة (ت:٢٩٧هـ): سأَلت علي بن المديني (ت:٢٣٤هـ) عن أسامة بن زيد اللَّيثي؟ فقال: ذاك كان عندنا ثقةً[١].

وروى الميموني عن أحمد ابن حنبل (ت:٢٤١هـ) قال: عليه عامة الناس، قد رووا عنه، إلا يحيى بن سعيدٍ تركه[٢]، وقال البخاري (ت:٢٥٦هـ): كان يحيى بن سعيد القطان يسكت عنه[٣]. وقال: روى عنه الثوري، هو ممَّن يُحتمل[٤]، وقال العجلي (ت:٢٦١هـ): ثقةٌ[٥]، وقال الآجري: سألت أبا داود (ت:٢٧٥هـ) عنه؟ فقال: صالحٌ، إلا أنَّ يحيى أمسك عنه بأخرةٍ[٦].

وقال الفسوي (ت:٣٤٧هـ): أسامة بن زيدٍ تكلَّم فيه يحيى القطان، وأمسك عن حديثه، وهو عند أهل المدينة وأصحابنا ثقةٌ مأمونٌ[٧]، وهو ثقةٌ مدنيٌّ، وكان يحيى غلط عليه فأمسك عن حديثه، وليس هو كما توهم يحيى [٨]، وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته وقال عنه: «يخطىء كان يحيى القطان يسكت عنه»[٩]، وقال ابن عديٍّ (ت ٣٦٥هـ)»: يروي عنه الثَّوريّ وجماعةٌ من الثِّقات، ويروي عنه ابن وهب بنسخةٍ صالحةٍ... وهو حسن الحديث وأرجو أنَّه لا بأس به [١٠]، وقال الحاكم: قلت للدارقطني (ت٣٨٥هـ) أسامة

(١) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٩٨).

(٢) بحر الدم (ص: ١٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٨).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٢)، والضعفاء الكبير (١/ ١٧).

(٤) الكامل (٢/ ٧٦) ولم اعثر على قوله هذا في أيٍّ من كتبه.

(٥) الثقات للعجلي (١/ ٢١٧)، وينظر إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٥٧، رقم٣٦٩)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٠٨).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٥٧، رقم٣٦٩).

(٧) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٥٠).

(٨) المعرفة والتاريخ (٣/ ٢٧١).

(٩) الثقات (٦/ ٧٤)، وزاد مغلطاي في النقل عن ابن حبان فقال: «قال ابن حبان يخطئ وهو مستقيم الأمر صحيح الكتاب، وأسامة بن زيد بن أسلم مدنيٌّ واهٍ، وكانا في زمنٍ واحدٍ، إلا أن الليثي أقدم، وكان يحيى بن سعيدٍ يسكت عنه، وفي نسخةٍ يكتب عنه». إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٥٧، رقم٣٦٩) والذي زاده مغلطاي لا يوجد في المطبوع من نسخ كتاب الثقات، وقد راجعت أكثر من نسخةٍ. **وقد اعتمد على نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب** (١/ ٢٠٨).

(١٠) الكامل (٢/ ٧٦).

ابن زيدٍ؟ قال: قد كان يحيى الْقطَّان حدَّث عنه ثمَّ تَركه[١].

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): صدوقٌ قوي الحديث، أكثر مسلمٌ إخراج حديث ابن وهب عنه، ولكن أكثرها شواهد ومتابعاتٌ، والظاهر أنَّه ثقةٌ[٢]، وقال أيضاً: صدوقٌ يهم[٣]، وقال ابن الملقن (ت:٨٠٤هـ): صدوقٌ فيه لينٌ يسيرٌ[٤]، وقال الهيثمي (ت:٨٠٧هـ): من رجال الصحيح، وفيه ضعفٌ [٥].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن سعدٍ (ت:٢٣٠هـ): كان كثير الحديث يُستضعف[٦]، وقال ابن معينٍ (ت ٢٣٣هـ): مدنيٌّ صالحٌ ليس بذاك[٧]، وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى يقول: كان يحيى بن سعيد يضعِّفه. من أجل أنَّه حدَّث عن عطاءٍ، عن جابرٍ، قال: «عرفة كلها موقفٌ»، وهو ضعَّف الحديث[٨]، وقال البرقي عن ابن معينٍ: أنكروا عليه أحاديث[٩].

وقال أحمد (ت٢٤١هـ): ترك يحيى بن سعيدٍ حديث أسامة بن زيد بأخرة[١٠]، وقال عبدالله، قال أبي: روى أسامة بن زيد عن نافعٍ أحاديث مناكير، قلت له: إن أسامة حسن الحديث، فقال: إذا تدبرت حديثه فستعرف النكرة فيها[١١]، .....

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٨٧).

(٢) من تكلم فيه وهو موثقٌ (ص: ٤١)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٠٧، رقم٣١٨).

(٣) المغني في الضعفاء (ص: ١٢٤، رقم٥٢٠).

(٤) البدر المنير (٢/ ٥٤٠)، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (١/ ٥٢٠).

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٤/ ٣٢٢).

(٦) الطبقات الكبرى (٥/ ٤٤٩).

(٧) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٤٠٢).

(٨) التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٣٢)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٠٧، رقم٣١٨)، وقد تقدم تخريج الحديث قبل فانظره.

(٩) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٥٧، رقم٣٦٩)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٨).

(١٠) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢١٧)، وينظرالجرح والتعديل (٢/ ٢٨٤)، و تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٨).

(١١) الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٤)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٨). ونقل ابن عدي عنه قوله: انظر فِي حديثه يتبين لك اضطراب حديثه. الكامل (٢/ ٧٦).

ونقل الأثرم عن أحمد قوله: ليس بشيءٍ[١].

وقال ابن أبي حاتمٍ: سمعت أبي (ت:٢٧٧هـ) يقول: يكتب حديثه ولا يحتج به[٢]، وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ): ليس بثقةٍ[٣] ، وقال الدار قطني (ت٣٥٨هـ): روى عنه الثوري: ليس بالقوي[٤]، ونقل عنه الحاكم قوله: قد كان يحيى القطَّان حدَّث عنه ثمَّ تركه، وقال: إِنَّه حدّث بحديث. «منى كلهَا منحرٌ»[٥]. فقال يحيى: «اشهدوا عليَّ أَنِّي تركت حديثه»[٦]، زاد حمزة السهمي في «سؤالات الدارقطني» قلت: فمن أجل هذا احتج به مسلمٌ، وتركه البخاري[٧].

قال ابن حزمٍ (ت:٤٥٦هـ): وأما نحن فلا نحتجّ بأسامة بن زيد اللَّيثي، ولا نراه حجَّةً لنا ولا علينا[٨]، وقال ابن القطان الفاسي (ت:٦٢٨هـ): أسامة بن زيد الليثي معروفٌ في أصحاب ابن شهابٍ، وأخرج له مسلمٌ مستشهداً به غير محتجٍّ، ووثَّقه ابن معينٍ ومع ذلك فقد تركه يحيى القطان، وقال ابن حنبل: «ليس بشيءٍ، روى عن نافع أحاديث مناكير». وعلَّة يحيى القطان في تركه، غير علَّة أحمد بن حنبل هذه، وذلك

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٤)، وينظر تهذيب الكمال (٢/ ٣٤٧، رقم ٣١٧)، وتذهيب التهذيب (١/ ٣٠٧، رقم٣١٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٠٨)، **إلا أن الإمام أحمد روى عنه في مسنده.**

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٤)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٨).

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١٩)، ونقل ابن عديٍّ في الكامل عنه فقال: ليس بالقوي. وهو قول النسائي في ابن أسلم. ينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٠٧، رقم٣١٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٠٨)، وفي إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٥٧، رقم٣٦٩).في نسخة «الجرح والتعديل» للنسائي، قوله: ليس به بأسٌ.

(٤) سؤالات ابن بكير للدارقطني (ص: ٢٦)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٨).

(٥) والحديث من روايته عن عطاء عن جابر رضي الله عنه في سنن ابن ماجه(٣١٦٤)، الضعفاء الكبير(١/ ١٩)

(٦) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٨٧)، وينظر إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٥٧، رقم٣٦٩)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٠٨).

(٧) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٥٧، رقم٣٦٩)، ونقل أيضاً: «وفي «السؤالات الكبرى» للحاكم: وقد احتج به البخاري. وخالف ذلك في كتاب «المدخل» فقال: روى له مسلمٌ كتاباً لعبد الله بن وهب، والذي استدللت به في كثرة روايته له أنه عنده صحيح الكتاب، على أن أكثر تلك الأحاديث مستشهدٌ بها أو هو مقرونٌ في الإسناد، وقال البخاري: هو ممن يحتمل. وخرج الحاكم وابن حبان وأبو علي الطوسي حديثه في «الصحيح»».

(٨) المحلى (٤/ ٢٣٨).

ما ذكر عمرو بن علي الفلاس في كتابه، قال: كان يحيى القطان، حدثنا عن أسامة بن زيدٍ ثم تركه. قال: يقول: سمعت سعيد بن المسيب، على النكرة لما قال. انتهى كلامه. وهذا أمرٌ منكرٌ كما ذكر، فإنه بذلك يساوي شيخه ابن شهابٍ، وذلك لا يصح له[1].

فعقَّب على ذلك ابن حجر بأنّه: لم يرد يحيى بذلك ما فهمه [يقصد أبا الحسن ابن القطان] عنه، بل أراد ذلك في حديثٍ مخصوصٍ يتبيَّن من سياقه، اتفق أصحاب الزهري على روايته عنه عن سعيد بن المسيب بالعنعنة وشذَّ أسامة فقال عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب، فأنكر عليه يحيى القطان هذا لا غير»[2]، وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): «سيء الحفظ»[3].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

أسامة بن زيد الليثي من الرواة المكثرين. قال ابن سعدٍ: «كان كثير الحديث» وقد روى له أصحاب الكتب الستَّة، إلا أنّ البخاري روى له تعليقاً، وأئمة الجرح والتعديل انقسموا فيه إلى فريقين:

الفريق الأول: تابع يحيى بن سعيد القطان ـ وهو من المتشددين ـ في الحكم عليه بالضعف، وكل ما ذكروه في شأنه هو أن يحيى تركه، وقال البخاري سكت عنه، والذي يظهر من كلام العلماء في بيان السبب الذي تَركَ ابن القطان ـ رحمه الله ـ حديث الليثي هو روايته لحديث «منى كلها منحرٌ».

قال الدارقطني: حدَّث عنه ـ أي ابن القطان ـ ثمَّ تَركه وقال إِنَّه حدّث بحديث: «منى كلها منحرٌ». فقال يحيى: «اشهدوا علي أنِّي تركت حديثه».

وقد ذكر الفسوي هذا أيضاً، وأجاب عنه فقال: أسامة بن زيد الليثي تكلَّم فيه يحيى القطان، وأمسك عن حديثه، وهو عند أهل المدينة وأصحابنا ثقةٌ مأمونٌ... هو ثقةٌ مدنيٌّ، وكان يحيى غلط عليه فأمسك عن حديثه، وليس هو كما توهَّم يحيى.

وأضاف الإمام أحمد سبباً آخر لتليينه، فقال: إذا تدبرت حديثه فستعرف النكرة فيها، وقال أيضاً:

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٤/ ٨٤)، وينظر إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٥٧، رقم٣٦٩)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٠٨). وفي نقلهما عن ابن القطان بعض التغيير.

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٨).

(٣) فتح الباري (هدي/ ٤٥٦).

ليس بشيءٍ، ولكن هذا معارضٌ بما نجده في مسند الإمام أحمد، حيث روى عنه.

والإمام يحيى القطان، كما ذكر أحمد، وأبو داود، والدارقطني حدّث عنه بدايةً ثم تركه، وقد حدَّث عنه كما قال ابن عديٍّ الثقات كالثوري وغيره.

الفريق الثاني: ذهب الفريق الآخر إلى أنّ الليثي يُحتمل كما ذكر البخاري، وأنّ له نسخةً صالحةً رواها عنه ابن وهبٍ كما ذكر ابن عديٍّ، وأنّه قوي الحديث وإلا لما روى له مسلمٌ كما ذكر الذهبي، وقد وصّف ابن معينٍ إمام الجرح والتعديل حاله فقال: عليه عامة الناس، قد رووا عنه، إلا يحيى بن سعيدٍ تركه، وقال الميموني: قلت له: أسامة بن زيدٍ يروي عن القاسم؟ قال: وهذا أيضاً يحتمله الناس إلا أن يحيى القطان تركه.

وذهب هذا الفريق إلى القول بأنّه ثقةٌ، ولكن أخذوا عليه بعض الأحاديث التي ذكرها الإمام أحمد، وهو كما ذكر ابن سعدٍ: كان كثير الحديث يُستضعف. وقد مرّ معنا قول الذهبي في ابن أخ ابن وهبٍ: «وأحاديث منكرةٌ في جنب ذلك ـ أي كثرة حديثه ـ ليست بموجبةٍ لتركه». وما أنكر على الليثي كما قال يحيى ابن معينٍ: «أنكروا عليه أحاديث». وهو على قول أبي داود صالحٌ، إلا أن يحيى أمسك عنه بأخرة[1].

الخلاصة: رجّح الذهبي في أسامة بن زيد الليثي أنّ له نسخةً صالحةً يحتج بها، وأمّا أحاديثه من خارج هذه النسخة فرجّح فيها قول النسائي «وهو ليس بالقوي»، ومن وافق النسائي على تضعيفه كأبي حاتمٍ، وقد قال «يكتب حديثه ولا يحتج به». وهو لا يخرج عن قول هذين الإمامين إلا قليلاً في الكاشف إذا وجد لهما قولٌ، ويذكر قوليهما بنصّه كما ورد.

وتوسط ابن حجر بين مجموع هذه الأقوال، ولم يُرجح التعديل على الجرح أو العكس، وإنما قال فيه صدوقٌ يهم، وهذا ما يقوله في أكثر الرواة الذين قال فيهم أبو حاتمٍ ـ رحمه الله ـ: «يكتب حديثه ولا يحتج به».

ومن تتبع الأقوال يجد أنَّ ابن حجر قد أضاف ضعف الترجمة على ما عند الذهبي في «تذهيب التهذيب»، وهي ما وقف عليه من أقوالٍ عند مغلطاي فلم يزد عليها، وقد أثَّرت هذه الزيادة في توجيه ابن حجر للحكم.



(١) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٥٧، رقم٣٦٩).

المثال الثاني:

أيوب بن سويد الرملي، أبو مسعود الحميري الشيباني (ت:٢٠٢هـ). من الطبقة التاسعة؛ وهي الطبقة الصغرى من أتباع التابعين.

قال الذهبي: ضعَّفه أحمد وجماعةٌ[١].

وقال ابن حجر: صدوقٌ يخطىء[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له: أبو داود حديثاً واحداً، والترمذي حديثاً واحداً، وابن ماجه خمسة أحاديث، وهناك حديثٌ لم أجده في المطبوع، وذكره المزي في تحفة الأشراف. حديث: كانت أكثر أيْمان النبي ﷺ: «لا ومصرف القلوب»[٣].

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثَّقه:

قال مسلمة بن قاسمٍ (ت:٣٥٣هـ): روى عنه ابن وضاحٍ وهو ثقةٌ[٤]، وقال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): كان رديء الحفظ يُتَّقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه، لأنَّ أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وُجد أكثرها مستقيمةً[٥]، وقال الدارقطني (ت:٣٨٥هـ): يُعتبر به[٦]، وقال الحاكم (ت:٤٠٥هـ): أيوب ممَّن لم يحتجا به، إلا أنّه من أجلّة مشائخ الشام[٧].

---

(١) الكاشف (١/ ٢٦١، رقم٥١٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١١٨، رقم٦١٥).

(٣) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٥/ ٣٤١)، قال المزي: هذا الحديث لم يذكره أبو القاسم وهو ثابتٌ في عدة نسخٍ ـ أي، في سنن ابن ماجه ـ من عدة طرقٍ. وأصل الحديث في صحيح البخاري(٦٢٥٣).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٣٥، رقم٦٥٧).

(٥) الثقات (٨/ ٥٨)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٣٩، رقم٦١٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٥٤)، وقال ابن حجر: «وقد طول ابن عديٍّ ترجمته وأورد له جملة مناكير من غير رواية ابنه لا كما زعم ابن حبان».

(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٥٨،).

(٧) المستدرك على الصحيحين (١/ ٦٢٦).

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن المبارك (ت:١٨١هـ): أيوب بن سويد ارم به... وتَرَكَ حديثه[١]، وقال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): ليس بشيءٍ، كان حدَّثهم بالرملة بأحاديث عن عبد الله بن المبارك، ثم جعلها بعدُ عن نفسه عن رجال ابن المبارك[٢]، وقال مرّةً: ليس بشيءٍ كان يسرق الأحاديث، وكان يدَّعي أحاديث الناس[٣]، وقال أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ): ضعيفٌ[٤].

وقال البخاري (ت:٢٥٤هـ): يتكلَّمون فيه[٥]، وقال الجوزجاني (ت:٢٥٩هـ): أيوب بن سويد واهي الحديث وهو بعد متماسكٌ[٦]، وقال الآجري: سألت أبا داود (ت:٢٧٥هـ) عن أيوب بن سويد الرملي، فقال: ضعيفٌ غرق في بحر القلزم[٧]، وقال ابن أبي حاتمٍ: سمعت أبي (ت:٢٧٧هـ) يقول: أيوب بن سويدٍ لين الحديث[٨].

وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ): ليس بثقةٍ[٩]، وقال الساجي (ت:٣٠٧هـ): ضعيفٌ[١٠]، وقال ابن يونس (ت:٣٤٧هـ): تكلَّموا فيه[١١]، وقال ابن قانعٍ (ت:٣٥١هـ): ضعيفٌ[١٢]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): له

---

(١) الضعفاء الكبير (١/ ١١٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٤).

(٢) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٤٠٧).

(٣) الكامل في الضعفاء (١/ ٣٥٩).

(٤) الكامل في الضعفاء (١/ ٣٥٩)، قال الذهبي **ضعّفه أحمد وغيره**. وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٣٩، رقم٦١٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٥٤).

(٥) التاريخ الكبير (١/ ٤١٧، رقم١٣٣٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٤).

(٦) أحوال الرجال (ص: ١٧)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٤).

(٧) سؤالات الآجري (٢/ ٢٦٠)، وسنن أبو داود (٤/ ٤٩٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٤).

(٨) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٠)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٤).

(٩) الضعفاء والمتروكون (ص: ١٦)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٣٩، رقم٦١٨)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٤).

(١٠) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٣٥، رقم٦٥٧)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٤).

(١١) تاريخ ابن يونس (٢/ ٤٣)، وإكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٣٥، رقم٦٥٧)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٤).

(١٢) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٣٥، رقم٦٥٧).

حديثٌ صالحٌ عن شيوخٍ معروفين، ويقع في حديثه ما يوافقه الثقات عليه، ويقع فيه ما لا يوافقوه عليه، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء... وبعض روايات أيوب بن سويد أحاديث لا يتابعه أحدٌ عليها[١].

قال الإسماعيلي (ت:٣٧١هـ) في المستخرج: فيه نظرٌ[٢]، وقال أبو أحمد الحاكم (ت:٣٧٨هـ): ليس بالقوي عندهم[٣]، وقال الخليلي (ت:٤٤٦هـ): صالح الحديث، قديم الموت، روى عنه الكبار، لم يرضوا حفظه، غير متفقٍ عليه[٤].

وقال مغلطاي (ت:٧٦٢هـ): في كتاب ابن الجارود؛ ليس بشيءٍ كان يسرق الأحاديث[٥].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

انقسم علماء التعديل والجرح في سبب تضعيف أيوب بن سويدٍ، فاختلفوا في سبب الجرح؛ وانقسموا إلى قسمين:

القسم الأول: سبب الجرح لا يعود إليه، إنَّما هو بسبب الراوي عنه، وهو هنا محمد بن أيوب بن سويد، وهذا ذكره ابن حبان فقال: «كان رديء الحفظ يتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمةً».

وقال أبو زرعة: «رأيته ـ أي محمد بن أيوب ـ قد أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعةً». وبهذا يتبيَّن أن رأي ابن حبان، وأبي زرعة أنّ الراوي عنه هو من كان سبب الخطأ الذي وقع في رواية أيوب، وعليه فإنَّ حديثه يُتَّقى من جهة هذا الراوي؛ لذلك فإنّ ابن خزيمة، وابن حبان احتجا به في صحيحيهما، ولكن من غير طريق ابنه، وقد قال ابن خزيمة عندما احتج به في أحد الأحاديث التي رواها عنه: «هذا الخبر لم يسنده أحدٌ أعلمه من حديث الزهري غير أيوب بن سويدٍ إن كان حُفِظَ عنه»[٦].

---

(١) الكامل في الضعفاء (١/ ٣٥٩)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٤).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٣٥، رقم٦٥٧)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٤).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٣٥، رقم٦٥٧)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٤).

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٤١٩)، و إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٣٥، رقم٦٥٧)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٤).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٣٥، رقم٦٥٧).

(٦) صحيح ابن خزيمة (٤/ ٢١٩).

القسم الثاني: لا يعتبر أيوب بن سويدٍ ضعيفاً في جميع شيوخه، وإنَّما له روايةٌ صالحةٌ عن بعضهم، وله أحاديث خالف فيها الثقات عن بعضهم، وقد سبر ابن عديٍّ حديثه فقال: «له حديثٌ صالحٌ عن شيوخٍ معروفين. منهم: يونس بْن يزيد بنسخة الزّهريّ، وعبد الرّحمن بن يزيد بن جابر، وابن جريجٍ، والأَوزاعيّ، والثوري، وغيرهم. ويقع في حديثه ما يوافقه الثقات عليه، ويقع فيه ما لا يوافقوه عليه».

الخلاصة: يحمل الجرح المجمل على الجرح المفسر، فيتضح أنّ أيوب بن سويد ليس ضعيفاً بالمطلق، وإنما يقبل حديثه عن بعض شيوخه، كما يقبل حديثه إذا كان الراوي عنه غير ابنه.

ولذلك فإن الذهبي رحمه الله لم يجزم بالحكم، إنما نقل تضعيف النسائي له، ولم يحط بجميع أقوال النقَّاد في الراوي، وإنما تابع المزي على ما ذكره في التهذيب، وابن حجر أتى بأقوالٍ نفيسةٍ حررت محل النزاع، وفسّرت الجرح المجمل، وهو متابعٌ لصاحب إكمال تهذيب الكمال، وحكمه على الراوي أعدل من حكم الذهبي، إذا جمعت في الراوي جميع الأقوال، وهو ما لم يقصده الذهبي، والراجح في الراوي المرتبة التي وضعه فيها ابن حجر.

۞ ۞ ۞

المثال الثالث:

عبد الله بن علي الأزرق، أبو أيوب الإفريقيُّ ثم الكوفيُّ (ت:بعد١٤١هـ)، من الطَّبقة السَّادسة؛ طبقة الذين عاصروا صغار التَّابعين.

قال الذَّهبيُّ (ت:٧٤٨هـ): ليَّنه أبو زرعة[١].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): صدوقٌ يخطىء[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود، والتِّرمذي حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال الدّوري: قلتُ ليحيى (ت:٢٣٣هـ): هو ثقةٌ؟ قال: نعم. ليس به بأسٌ[١].

(١) الكاشف (١/ ٥٧٦).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣١٤).

وذكره ابن حبَّان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[٢]، وذكره ابن خلفون وابن شاهين في الثِّقات[٣].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن أبي حاتمٍ: سألت أبا زرعة (ت:٢٦٤هـ) عنه، فقال: ليس بالمتين في حديثه إنكارٌ؛ هو لينٌ[٤]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): عبد الله هذا رجلٌ مجهولٌ[٥].

وقال ابن القيسراني (ت:٥٠٧هـ): متروك الحديث[٦].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

يظهر بهذه الترجمة أثر ما أضافه مغلطاي على ترجمة الراوي بشكلٍ واضحٍ، وخصوصاً أنَّه نقل عن إمام الجرح والتعديل يحيى بن معينٍ توثيق الراوي، وهو ما أفاده ابن حجر وحسَّن من مرتبة الراوي عنده، بينما الذهبي تعارض عنده ذكر ابن حبان للراوي في الثقات، مع قول أبي زرعة، وتصريح أبي زرعة أولى من ذكر ابن حبان للراوي في ثقاته عند الذهبي، لذلك رجّح ما قاله أبو زرعة.

۞ ۞ ۞

المثال الرابع:

[مكرر] عبد الله بن يزيد، ومنهم من قال هو ابن ربيعة ابن يزيد[٧] الدِّمشقي، من الطَّبقة السَّادسة، من

---

(١) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٤/ ٤٦٧)، وإكمال تهذيب الكمال (٨/ ٧٤، ر قم٣٠٧٦)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(٢) الثقات (٧/ ٢٨)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٣٢، رقم٣٤٨٩)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٧٤، ر قم٣٠٧٦).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ١١٥) وينظر أجوبته على أسئلة البرذعي (٣/ ٨١٢) قال: «لينٌ في حديثه إنكارٌ ليس بالمتين». وتذهيب التهذيب (٥/ ٢٣٢، رقم٣٤٨٩)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٥).

(٥) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٣٥٧).

(٦) ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني (٢/ ٧٠٠).

(٧) قال ابن عساكر: فرق البخاري بينهما، وعندي أنهَّما واحدٌ والله أعلم. ينظر تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٣/ ٣٨١) وكذلك فعل ابن حبان في ثقاته. وقال المزي: «فرق البخاري بينه وبين عَبد الله بن ربيعة بن يزيد، وهو الصواب إن شاء الله». تهذيب الكمال (١٦/ ٣١٩)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٨٢).

الذين عاصروا صغار التَّابعين.

قال الذَّهبي (ت:٧٤٨هـ): حسَّن له الترمذي[١].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): ضعيفٌ[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له الترمذي، وابن ماجه حديثاً واحداً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

حسَّن الترمذيُّ حديثه[٣]، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: عداده في أهل الشام روى عنه أهلها[٤].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال الجوزجاني: أحاديثه منكرةٌ؛ حديثه في الراسخين في العلم حديثٌ معضلٌ[٥].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

إن زيادة قول الجوزجاني على ترجمة الراوي، جعلت الحافظ ابن حجر يجزم بضعف الراوي.

والمزي لم ينقل سوى ذكر ابن حبان للراوي في ثقاته، وتحسين الترمذي لحديثه، فتابعه بذلك الذهبي.

والذي يظهر أنَّ الذهبي يرجِّح التعديل الصريح على التعديل الضمني، كما في المثال السابق أيضاً، ويذكره بنصه في «الكاشف»، حين انفراده في ترجمة الراوي، أو بانضمام ذكر ابن حبان له في ثقاته، وهنا نقل

---

(١) الكاشف (١/ ٦٠٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٠).

(٣) أخرج الترمذي حديثه وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه». سنن الترمذي (٤/ ٢١٥)، وينظر تهذيب الكمال (٦١/ ٣١٩، رقم ٣٦٦٥)، وتذهيب التهذيب (٥/ ٣٤٧، رقم ٣٧٢٦)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٨٢).

(٤) (٨/ ٣٣٨)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٨٢).

(٥) أحوال الرجال (ص: ٢٨٠)، ونقل قول ابن عديٍّ في الكامل وقال: «لا أقف على معرفة ذلك»(٤/ ٢٣٧)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٨٢)

تنصيص الترمذي على تحسين حديثه، ورجّحه بناءً على ذلك.

۞ ۞ ۞

المثال الخامس:

إسحاق بن يحيى بن علقمة الكلبي الحمصي العَوصي بفتح المهملة وبعد الواو مهملةٌ من الطبقة الثامنة. من الوسطى من أتباع التَّابعين.

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): لا يعرف[١].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): صدوقٌ، قيل إنَّه قتل أباه[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

قال المزي: استشهد به البخاري في الصحيح ـ قلت: في موضعين فقط ـ، وروى له في «الأدب المفرد».

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

ذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في «الثقات» وخرَّج حديثه في «صحيحه» [٣]، وقال الدارقطني (ت:٣٨٥هـ): أحاديثه صالحةٌ، والبخاري يستشهد به ولا يعتمده في الأصول[٤].

وقال الخليلي (ت:٤٤٦هـ): يحتجُّ به البخاري في المتابعة[٥].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

ذكره محمد بن يحيى الذهلي (ت:٢٥٨هـ) في الطبقة الثانية من أصحاب الزّهري[٦]، وقال: مجهولٌ، لم

---

(١) الكاشف (١/ ٢٤٠، رقم٣٢٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٠٣، رقم٣٩١)

(٣) الثقات (٦/ ٤٩، رقم٦٦٧٠)، وينظر إكمال تهذيب الكمال (٢/ ١٢٠، رقم٤٣٢)، و تهذيب التهذيب (١/ ٢٥٥).

(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٨٥)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٥٥).

(٥) الإرشاد (١/ ١٩٩)، وينظر إكمال تهذيب الكمال (٢/ ١٢٠، رقم٤٣٢).

(٦) قال ابن رجب: «الطبقة الثانية من أصحاب الزهري: أهل حفظٍ وإتقانٍ ولكن لم تطل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدةً يسيرةً، ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانه دون الأولى». شرح علل الترمذي (١/ ١١٣).

أعلم له راويةً غير يحيى بن صالح الوحاظي، فإنّه أخرج إليّ له أجزاء من حديث الزهري، فوجدتها مقاربةً، فلم أكتب منها إلا شيئًا يسيراً[(١)]، وقال ابن عوفٍ يقال: أن إسحاق قتل أباه[(٢)].

وقال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): لا يعرف، استشهد به البخاري[(٣)].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

يعدَّ إسحاق بن يحيى الكلبي من الرواة المقلين، ولم يرو عنه إلا يحيى بن صالح الوحاظي، وعدَّه الذهلي من المجاهيل، وذكر أنّه اطلع على حديثه فوجده مقارب الحديث، وهي عبارةٌ اختلف النقَّاد في تفسير مراد العلماء بها[(٤)]، وهي هنا إذا أضيفت إلى قول الذهلي: «فلم أكتب منها إلا شيئًا يسيراً» فإنها موهمةٌ، فلو أنَّه قصد توثيقه فلِم قال: «لم أكتب منها إلا شيئًا يسيراً»، ونُقل عنه قوله: «مجهولٌ»، كما أنّ البخاري ذكره في التاريخ الكبير وسكت عنه، واستشهد بحديثه في الصحيح في موضعين بصيغة الجزم.

وابن حبان اشترط في الراوي الذي يُخرِّج له في صحيحه أن تتحقق فيه شروطٌ خاصةٌ[(٥)].

الخلاصة:

وعدَّ الذهبي عدم المعرفة حكماً يمكن أن يصدره على الراوي فقال: «لا يعرف»، بعد أن جمع فيه أقوال

---

(١) تهذيب الكمال (٢/ ٤٩٢،رقم٣٩٠)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٣٩، رقم٣٩١)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٥٥).

(٢) تهذيب الكمال (٢/ ٤٩٢،رقم٣٩٠)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٣٩، رقم٣٩١)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٥٥).

(٣) تذهيب التهذيب (١/ ٣٣٩، رقم٣٩١)، ولسان الميزان (٧/ ١٧٥، ٢٢٩٠).

(٤) جعلها بعض النقاد لفظ تجريحٍ، ومنهم من جعلها لفظ توثيقٍ، وهو المعتمد الذي عليه النقاد من أهل الحديث، ففي ميزان الاعتدال (١/ ٣٥) ترجمة إبراهيم بن سعيد المدني [د] روى: «عن نافعٍ، منكر الحديث، غير معروفٍ. قال الذهبي: له حديثٌ [واحدٌ] في الإحرام، أخرجه أبو داود، وسكت عنه، فهو مقارب الحال». فقوله «مقارب الحال» دلالةٌ على تعديله للراوي بهذا اللفظ، وعلى اعتباره لسكوت أبي داود. وقال السخاوي فتح المغيث (٢/ ١١٩): «من القرب ضد البعد، وهو بكسر الراء كما ضُبط في الأصول الصحيحة من كتاب ابن الصلاح المسموعة عليه، وكذا ضبطها النووي في مختصريه، وابن الجوزي، ومعناه أن حديثه مقاربٌ لحديث غيره من الثقات.. فهو على المعتمد، بالكسر والفتح، وسطٌ لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة، وهو نوع مدحٍ، وممن ضبطها بالوجهين ابن العربي، وابن دحية، والبطليوسي، وابن رشيد في رحلته.[و] قال: ومعناها يقارب الناس في حديثه ويقاربونه ؛ أي: ليس حديثه بشاذٍّ ولا منكرٍ».

(٥) صحيح ابن حبان (١/ ٤٨).

النقَّاد، فتابع في حكمه حكم الذهلي، وحكم بجهالته، بينما ابن حجر تابع ابن حبان والخليلي، واعتبر ذكر البخاري له في صحيحه، فحكم بأنَّه صدوقٌ، وهو الصواب.

ولكن لم يصل إلى هذا القول فيه إلا بعد أن ضم إلى ترجمة المزي قول الدارقطني وقول الخليلي، بينما قصر الذهبي حكمه على ترجمته في تهذيب الكمال.



المبحث الثالث

الموازنة بين الكاشف والتقريب في أثر رواية النقَّاد عن الرواة، أو ذكرهم له في كتب النقد

صُنفت كتب الرجال باعتباراتٍ مختلفةٍ روعيت فيها مناهج خاصةٌ لمؤلفيها أو الأسباب الداعية إلى تصنيفها فمنها:

١ـ ما ضم تراجم الثقات وغيرهم، حاول فيها مصنفوها استقصاء أكبر عددٍ ممكنٍ من الرواة، والعلماء المعروفين بالعناية بالعلم.

٢ـ ومنها ما قصد فيه جمع تراجم الثقات والمقبولين من الرواة دون ذكر غيرهم، وبهذا الاعتبار يعدُّ الراوي الذي يذكر في هذا الكتاب موثَّقاً، ولو لم يُنقل عنه تصريحٌ بتوثيقه، وذلك إعمالاً لشرطه في كتابه، كالثقات للعجلي، والثقات لابن حبان[١].

ويدخل في هذا المعنى من صرَّح من المصنفين بعدم الرواية إلا عن الثقات عنده، فتعدُّ روايته عن راوٍ تعديلاً له، ما لم يثبت ما يعارض ذلك عنه، ومن النقَّاد من جمع كتاباً وشرط فيه إخراج الحديث الصحيح، كالبخاري، ومسلم، وابن خزيمة والحاكم، وغيرهم، فهذا أيضاً يدخل في توثيق الراوي الذي احتج به صاحب الكتاب الذي اشترط الصحة، على اعتبار أنَّ الصحيح ما رواه من تبيَّنت عدالته، وثبت ضبطه، فمن ذُكر من الرواة في مثل هذه المصنفات عدّ من قبيل قبوله وتعديله، وهذا التعديل يراعى فيه شروط توفر الأهلية في الناقد، ومكانته في النقد، وتشدده أو تساهله.

٣ـ وبالمقابل فإنَّ هناك كتُباً صُنِّفت في تراجم الضعفاء والمجروحين، ومن عُرف بجرحٍ، اقتُصر فيها على تراجم الرواة الذين رجّح فيهم مصنف الكتاب تجريحه كما في الضعفاء للبخاري، والمجروحين لابن حبان، والضعفاء للعقيلي، وغيرها، وذكرهم للرواة مشعرٌ بتجريحهم لهم، ولذلك تكرر في الجرح والتعديل لابن أبي حاتمٍ النقل عن أبيه أبي حاتم الرازي، النكير على من وضع راوياً يرى توثيقه في كتاب الضعفاء ويأمر بتحويله منه، فمن ذلك قول ابن أبي حاتمٍ: «سمعت أبي وقيل له إن البخاري أدخل حريث بن أبي حريثٍ في كتاب الضعفاء. فقال: يحوَّل اسمه»[٢].

---

(١) ينظر التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٢/ ٦٦٩).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٢٦٣)، وفي (٣/ ٥٢٤)، وفي (٥/ ٢٢٣)، وغيرها.

ويعدُّ ذكر الراوي بأحد هذه المصنفات نقداً ضمنياً قريباً من الصريح في التوثيق والتجريح، أو قرينةً صارفةً إلى أحد الجانبين ممّا تجاذبته وجهات النظر، وتأثر الذهبي وابن حجر بهذه الطريقة في كتابيهما، وحكما على عددٍ من الرواة بناءً على ذكره في كتابٍ من الكتب دون تصريح صاحبه بالحكم على الراوي، وهو ما توضحه المطالب الآتية:

*** المطلب الأول ـ رواية الأئمة عن الراوي المختلف فيه جرحاً وتعديلاً، وأثره في حكم الكاشف والتقريب على الراوي:**

الدراسة في هذا البحث مقتصرةٌ على رواة الكتب الستَّة، ولذلك فإنَّ رواية الأئمة مقصودٌ بها رواية البخاري ومسلم عن الراوي، وأثرها على الراوي المختلف فيه في «الكاشف»، و«تقريب التهذيب».

إنَّ كثيراً من النقَّاد بعد البخاري ومسلم يحتجُّون بالراوي الذي يحتجُّ به الشيخان أو أحدهما، ويجعلونه مرجِّحاً لقبول الراوي المختلف فيه، قال الزركشي: «أصحاب الصحيح إذا رووا لمن تكلم فيه وضعف فإنهم يثبتون من حديثه ما لم ينفرد به، بل وافق فيه الثقات، وقامت شواهد صدقه، قال وفي هذا الموضع يعرض الغلط لطائفتين من الناس؛ إحداهما يرون الرجل قد أخرج له في الصحيح فيحكمون بصحة كل ما رواه، حيث رأوه في حديثٍ قالوا هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الصحيح، وهو غلطٌ، فإن ذلك الحديث قد يكون ممَّا أنكر عليه من حديثه، أو يكون شاذاً أو معللاً فلا يكون من شرط أصحاب الصحيح، بل ولا يكون حسناً، وقد أخرج البخاري حديث جماعةٍ ونكب على بضعها خارج الصحيح»[1].

ولكن هذه القاعدة ليست مطردةً، وذلك يعود لطريقة الإمامين بتخريج حديث الراوي، وأسباب ذكرهم له في الصحيح، وابن حجر حرَّر ذلك مفصلاً في مقدمة فتح الباري، وأفرده بفصلٍ خاصٍّ فقال: «ينبغي لكل منصفٍ أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنىً لم يحصل لغير من خرَّج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرَّج له في الأصول.

فأمَّا إن خرَّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط

(١) النكت (٣/ ٣٥١).

وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذٍ إذا وجدنا لغيره في أحدٍ منهم طعناً فذلك الطعن مقابلٌ لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبيَّن السبب مفسَّراً بقادحٍ يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبرٍ بعينه، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتةٌ منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح»[1].

وبما أنَّ منهجهما ـ أي البخاري ومسلم ـ يقوم على الانتقاء من حديث أهل الصدق، فيستفاد من تخريج الشيخين أو أحدهما لحديث الراوي أنه مقبولٌ عندهما من حيث الجملة، لكن حديثه المعين غير المخرَّج في الصحيح يجب الاحتياط في قبوله حتَّى يثبت أنَّه محفوظٌ، وقد قال الزركشي: «وها هنا فائدةٌ جليلةٌ؛ وهو ما جرت به عادة كثيرٍ من المتأخرين في الرجل إذا روى له البخاري ومسلم، وقد تُكلِّم فيه أن يعتمدوه ويقولوا «قد جاز القنطرة»... وجرى على ذلك الحافظ أبو الحجاج المزي والذهبي وغيرهم ممَّا يظهر من تصرفهم»[2].

ولذلك فإن الاحتجاج برواية الشيخين عن الراوي واعتباره توثيق للراوي، أو قبول له من حيث الجملة، يقتضي التفريق بين من أخرجا حديثه للاحتجاج ومن أخرجا حديثه للاستشهاد.

والذهبي لم يبتعد عن ذلك في اعتباره لرواية الشيخين عن الراوي، فجعل: «من أخرج له الشيخان على قسمين:

أحدهما: ما احتجا به في الأصول.

ثانيهما: من خرجا له متابعةً وشاهداً واعتباراً.

فمن احتجا به أو أحدهما ولم يوثَّق ولا غمز، فهو ثقةٌ حديثه قويٌّ، ومن احتجا به أو أحدهما وتُكلِّم فيه: فتارةً يكون الكلام فيه تعنتاً والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قويٌّ أيضاً، وتارةً يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبارٌ، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها من أدنى درجات الصحيح.

فما في الكتابين بحمد الله رجلٌ احتج به البخاري أو مسلمٌ في الأصول ورواياته ضعيفةٌ، بل حسنةٌ أو صحيحةٌ، ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات، ففيهم من في حفظه شيءٌ، وفي توثيقه تردّدٌ، فكل من خرِّج له في «الصحيحين» فقد قفز القنطرة، فلا مَعْدِل عنه إلا ببرهانٍ بينٍ»[3].

(١) فتح الباري (١/ ٣٨٤).

(٢) النكت (٣/ ٣٤٨).

(٣) الموقظة (ص: ٧٩).

ويمكن اعتبار هذه المسألة بحسب ما يفيده كلام الحافظ ابن حجر «إذا وجدنا لغيره ـ أي لغير صاحب الصحيح ـ في أحدٍ منهم طعناً فذلك الطعن مقابلٌ لتعديل هذا الإمام، فلا يُقبل إلا مبيَّن السبب مفسَّراً» قريبة من مسألة رواية الراوي المعدَّل عن الراوي غير المعدَّل أو المختلف فيه هل تعدُّ توثيقاً له إم لا[1].

ولكن تفترق الراوية عن الراوي في مصنف من المصنفات، كالصحيح البخاري مثلاً، عن رواية الراوي المعدَّل عن شيخ لم يعدل من وجوه، فهذه تقتصر على روايته عن شيخه المباشر، بينما الراوية في

---

(١) **وهذه المسألة** لا بدَّ من ذكرها وتفصيل أقوال المحدِّثين فيها، والوقوف عليها؛ وهي رواية الثقة عن الراوي هل تعدُّ توثقاً له، ليتضح وجه المقارنة بين المسألتين؛ مسألة إخراج إمام اشترط الصحة في أحاديث كتابه لأحاديث الراوي المختلف فيه، ومسألة رواية الثقة عن الراوي، وكونها تفيدان كلتهما قبول الراوي من حيث الجملة أم لا.

وقد اختلف العلماء وأهل الحديث في هذه المسألة، وكونها تعدُّ توثيقاً له أم لا على أقوال مختلفةٍ يمكن حصرها في أربعة مذاهب:

الأول: رواية الثقة عن رجلٍ ليست تعديلاً له بمجردها، فإذا روى الثقة عن رجلٍ وسمَّاه، فروايته ليست تعديلاً للمروي عنه، وهو قول جمهور المحدِّثين. أصول الجرح والتعديل (ص: ٨٦). وقال الترمذي: «روى عن أبان ابن أبى عياش غير واحدٍ من الأئمة، وإن كان فيه من الضَّعف والغفلة ما وصفه أبو عوانة وغيره؛ فلا يغتر برواية الثقات عن الناس، لأنه يُروى عن ابن سيرين أنَّه قال: إن الرجل ليحدثني فما أتهمه، ولكن أتهم من فوقه». سنن الترمذي (٦/ ٢٣٨).

الثاني: رواية الثقة الذي عُرف أنَّه لا يروي إلا عن ثقةٍ تعديلٌ للمروي عنه، ومن لم يُعرف ذلك منه فليس بتعديلٍ، فالراوي الثقة المعروف بالتحري في أخذه وانتقاء الشيوخ، إذا روى عن رجلٍ مسمّىً، سكت النقَّاد عن جرحه، ولم يتبيَّن فيما روى شيءٌ منكرٌ يطعن عليه به، فتعدُّ روايته عنه توثيقاً، إعمالاً لنقله حيث لا معارض له، قال ابن حجر: «مَن عرف من حاله أنه لا يروي إلَّا عن ثقةٍ فإنَّه إذا روى عن رجلٍ، وصِف بكونه ثقةً عنده». لسان الميزان (١/ ٢١٠)، وينظر أصول الجرح والتعديل (ص: ٨٧)، و تحرير علوم الحديث (١/ ٣٠٨).

الثالث: عدَّ النقَّاد الراوي الذي لم يثبت فيه ما يُجرح به، وروى عنه ثقةٌ تعديلاً له، قال ابن أبي حاتمٍ: سألت أبي عن رواية الثقات عن رجلٍ غير ثقةٍ ممَّا يقويه؟ قال: «إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه». وقال: سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجلٍ مما يقوي حديثه؟ قال: «إي، لعمري»، قلت: الكلبي روى عنه الثوري! قال: «إنَّما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يُتكلم فيه». الجرح والتعديل (٢/ ٣٦).

الرابع: رواية الثقة عن رجلٍ بمجرَّدها تعديلٌ له، قال ابن رجب: «اختلف أهل الفقه والحديث في رواية الثقة عن رجلٍ غير معروفٍ، هل هو تعديلٌ له أم لا؟ وحكى أصحابنا عن أحمد في ذلك روايتين. وحكوا عن الحنفية أنّه تعديلٌ، وعن الشافعية خلاف ذلك». شرح علل الترمذي (١/ ٨٠).

مصنف من المصنفات عمَّن لم يعدَّل قد يأتي الراوي بأي طبقة من طبقات الإسناد.

نعم: يلتقيان إذا كان الراوي غير المعدَّل شيخ المصنف المباشر.

ومن تأمل إشارات الذهبي في «الكاشف»، عند ذِكْرِه لرموز من يُخَرِّج للراوي المتَرجم له، يجدُ إشارةً مهمة لا بدَّ من الوقوف عليها وتأملها، وهي قوله في أكثر من موضع : «وعنه ـ أي روى عنه ـ البخاري مقروناً» [(١)]. أو «وعنه ـ أي روى عنه ـ مسلم مقروناً»[(٢)].

وكذلك ابن حجر في تقريب التهذيب حيث قال في بعض المواضع أيضاً:« أخرج له البخاري مقروناً»[(٣)].

وهذه النَّص يفيد بأنَّ رواية الإمامان البخاري ومسلم عن هؤلاء الرواة، جاءت مقرونة لنفي احتجاجهما بهم، وذلك لأنَّ الرواية عن الراوي في الصحيح إن لم يكن مقروناً بغيره فإنها تفيد التعديل بوجه من الوجوه، وقد مرَّ قبل قليل قول الزركشي وابن حجر، وهو يؤيد هذه النظرة، بالإضافة إلى الجانب التطبيقي الذي ذكرنا أمثلته في عمل الإمام البيهقي.

وهذا ليس على سبيل الجزم بإفادته التوثيق والتعديل ولكنه احتمال يستلزم الوقوف عليه وقرأته، وفي الدراسة عددٌ من الرجال الذين خرَّج لهم البخاري ومسلمٌ أو أحدهما، واختُلف فيه، فنبين من خلالها أثر ذلك على منهج الذهبي وابن حجر، وأساليب تعاملهما في الكاشف والتقريب.

المثال الأول:

إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسماعيل السَّكْسَكِيّ، أبو إسماعيل الكوفي، الطبقة: الخامسة، من صغار التابعين

---

(١) الكاشف (١/ ٢٠٠). ترجمة أحمد بن عمر السمسار (ت:٥٢٥٨ه)، و أسباط أبو اليسع. الكاشف (١/ ٢٣٣)، وأسيد بن زيد الجمال. الكاشف (١/ ٢٥٢)،وسليمان بن صالح الليثي، أبو صالح سلمويه المروزي. الكاشف (١/ ٤٦٠)، وسهيل بن أبي صالح السمان. الكاشف (١/ ٤٧١)، وطلحة بن نافع أبو سفيان القرشي. الكاشف (١/ ٥١٤)، وغيرهم

(٢) الكاشف (١/ ٥١٨)، ترجمة عاصم بن أبي النجود بهدلة الأسدي، وعبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم العمري. الكاشف (١/ ٥٧٦)، وعبد الملك بن أعين الكوفي . الكاشف (١/ ٦٦٣)غيرهم.

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٤) ترجمة سليمان بن المغيرة القيسي. وترجمة سنان بن ربيعة الباهلي البصري، أبو ربيعة. تقريب التهذيب (ص: ٢٥٦)، وترجمة سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان. تقريب التهذيب (ص: ٢٥٩).

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): ضعَّفه أحمد[١].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): صدوقٌ ضعيف الحفظ[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له: البخاري حديثين، وأبو داود حديثين، والنسائي حديثاً واحداً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

ذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في «الثقات»[٣]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): لم أجد له حديثاً منكر المتن، وهو إلى الصدق أقرب منه إلى غيره، ويكتب حديثه[٤].

وقال ابن القطان (ت:٦٢٨هـ): ضعّفه قومٌ فلم يأتوا بحجةٍ، وهو ثقةٌ، وقد أخرج له البخاري[٥]، وقال ابن خلفون (ت:٦٣٦هـ): قال أبو الحسن الدارقطني: تابعيٌّ صالحٌ، وقال مغلطاي (ت:٧٦٢هـ): خرّج ابن حبان، والحاكم حديثه في «صحيحيهما»، وذكره ابن خلفون في «الثقات»[٦].

وقال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): ليّنه شعبة وضعّفه أحمد؛ حديثه حسنٌ[٧]، وقال: مقبولٌ ليَّنه شعبة والنّسائيّ ولم يُترك[٨].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال أبو بكر بن خلَّاد: سمعت يحيى بن سعيدٍ (ت:١٩٨هـ) يقول: كان شعبة يطعن في إبراهيم

---

(١) الكاشف (١/ ٢١٦).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٠).

(٣) الثقات (٤/ ١٣، رقم١٦٢٤)، وينظر تهذيب التهذيب (١ / ١٣٨).

(٤) الكامل (١/ ٣٤٤)، وينظر تهذيب التهذيب (١ / ١٣٨).

(٥) بيان الوهم والإيهام (٣/ ٣٠٦).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٢٣٩، رقم٢٤١)، وقال ابن خلفون: هو عندي في الطبقة الثالثة من المحدِّثين.

(٧) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٣٢).

(٨) المغني في الضعفاء (ص: ٦٦).

السَّكْسَكِيّ [1]، وقال علي بن المديني عن يحيى القطان: كان شعبة يُضعِّفه، كان يقول: لا يُحسن يتكلَّم[2]، وقال الساجي: عن يحيى بن سعيدٍ (ت:١٩٨هـ): كان الأعمش يتكلَّم فيه[3].

وقال أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ): ضعيفٌ[4].

وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ): ليس بذاك القوي[5]، يكتب حديثه، وليس بالقويِّ[6]، وقال الحاكم: قلت للدارقطني: لِمَ ترك مسلمٌ حديث السَّكْسَكِيُّ؟ فقال: تكلَّم فيه يحيى بن سعيدٍ. قلت: بحجةٍ؟ قال: هو ضعيفٌ. قلتُ: لعلَّ مسلماً لم يحتجْ إليه ضرورةً[7].

وذكره العقيلي (ت:٣٢٢هـ)[8]، وابن شاهين (ت:٣٨٥هـ)، وأبو العرب القيرواني (ت ٣٣٣هـ)، في «جملة الضعفاء»[9].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

نقل عن النقَّاد في ترجمة إبراهيم السَّكْسَكِيّ أكثر من إشارةٍ إلى رواية البخاري عنه، والتفاتهم إليها يؤكد اعتبارهم لها من التعديل، قال الحاكم: قلت للدارقطني: «لِمَ ترك مسلمٌ حديث السَّكْسَكِيّ؟ فقال: تكلَّم فيه يحيى بن سعيدٍ. قلت: بحجة؟ قال: هو ضعيفٌ. قلتُ: لعلَّ مسلماً لم يحتج إليه ضرورة»، وقال أبو الحسن ابن القطان: «ضعّفه قومٌ فلم يأتوا بحجةٍ، وهو ثقةٌ، وقد أخرج له البخاري».

والذهبي على عادته في نقل الأقوال يتابع ما في تهذيب الكمال، ويحكم على الراوي بموجب هذه

---

(١) الكامل (١/ ٣٤٤).

(٢) الكامل (١/ ٣٤٤)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٢٥١، رقم٢٠٢)، و تهذيب التهذيب (١ / ١٣٨).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٢٣٩، رقم٢٤١).

(٤) تهذيب الكمال (٢/ ١٣٢، رقم٢٠١)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٢٥١، رقم٢٠٢)، وتهذيب التهذيب (١ / ١٣٨).

(٥) الضعفاء والمتروكون (ص: ١٣)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٢٥١، رقم٢٠٢)، و تهذيب التهذيب (١ / ١٣٨).

(٦) الكامل (١/ ٣٤٤).

(٧) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٧٨)، وينظر تهذيب التهذيب (١ / ١٣٨).

(٨) الضعفاء الكبير (١/ ٥٧).

(٩) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٢٣٩، رقم٢٤١).

الأقوال، ولم يلتفت إلى كون البخاري روى عنه ، ولكنّه في كتبه الأخرى دافع عن تحسين حديثه وردِّ أقوال المجرِّحين فيه، وعدم اعتبارها من الجرح المخرج للراوي عن حد القبول، فقال: «ليّنه شعبة وضعّفه أحمد؛ حديثه حسنٌ». وقال: « مقبولٌ ليَّنه شعبة والنّسائيّ، ولم يُترك».

وابن حجر لم أجد حاملاً له على وصف الراوي بالخطأ؛ فليس من النقَّاد من قال فيه ذلك، إلا ما نُقل عن شعبة رحمه الله، ولكنَّ هل يُحمل قوله: «لا يحسن يتكلَّم» على هذا المحمل، أي: سوء الحفظ، وبالتالي يعدُّ كلام الحافظ ابن حجر تفسيراً له، وكذلك هناك انتقاد المتقدمين له كالأعمش، ولكنَّ ابن عديٍّ استقرأ روايته، وقال: «لم أجد له حديثاً منكر المتن، وهو إلى الصدق أقرب منه إلى غيره، ويكتب حديثه»، وعندما ذكره في هدي الساري نقل أقوال أحمد بن حنبل والنسائي وابن عدي، ولم يعلق عليها بشيءٍ.

۞ ۞ ۞

المثال الثاني:

عبد الرَّحمن بن عبدالله بن دِينَارٍ العُمَرِيُّ المدَنِيُّ (ت:بعد١٦١هـ)، من الطَّبقة السَّابعة؛ من كبار أتباع التَّابعين.

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): قال أبو حاتمٍ: فيه لينٌ[(١)].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): صدوقٌ يخطىء[(٢)].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له البخاريُّ عشرة أحاديث، وأبو داود حديثاً، والتِّرمذيُّ أربعة أحاديث، والنَّسائيُّ حديثين.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال يحيى بن معينٍ (ت:٢٣٣هـ)؛ وأبو داود (ت:٢٧٥هـ): حدّث عنه يحيى بن سعيد القطان[(٣)]، وقال

(١) الكاشف (١/ ٦٣٢، رقم ٣٢٣٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٤٤، رقم ٣٩١٣).

(٣) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٢٩)، وسؤالات أبي عبيد الآجري (ص: ١٠٨)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٨٧).

يحيى بن معين: في حديثه عندي ضعفٌ، فحسبه أَنْ يُحدِّث عنه يحيى بن سعيدٍ[١]، وقال علي بن المدينيِّ (ت:٢٣٤هـ) فيما نقله عنه ابن خلفون: صدوقٌ[٢]، وقال أحمد (ت:٢٤١هـ): لا بأس به؛ مقارب الحديث[٣]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): فيه لينٌ؛ يُكتب حديثه ولا يحتجُّ به[٤].

وقال أبو القاسم البغوي[٥](ت:٣١٧هـ): هو صالح الحديث روى عنه يحيى بن سعيد القطان[٦]، الدَّرقطنيُّ (ت:٣٨٥هـ): أخرج عنه البخاري، وهو عند غيره ضعيفٌ، فيعتبر به[٧]، وقال أيضاً: خالف محمد بن إسماعيل البخاري الناس فيه، وليس هو بمتروكٍ[٨].

وقال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): وُثِّق[٩]. وقال: صالح الحديث. وقد وثَّق حدَّث عنه يحيى بن سعيدٍ مع تعنّته في الرِّجال[١٠].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): ليس بذلك[١١].

---

(١) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٤/ ٢٠٣، ٣١١)، والضعفاء الكبير (٢/ ٣٣٩)، وقال ابن معينٍ: عبد الله بن دينار ثقةٌ، وولده عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ليس بذاك القوي، وقد روى عنه يحيى. من كلام أبي زكريا يحيى بن معينٍ في الرجال (رواية طهمان) (ص: ١٠٧)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٥، رقم٣٩٣٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ١٨٧).

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢١٦).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٢٥٤٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٥، رقم٣٩٣٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٨٧).

(٥) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ابن المرزبان، أَبُو القاسم البَغَوي (ت:٣١٧هـ)، حافظٌ للحديث، من العلماء. أصله من بغشور (بين هراة ومرو الروذ) النسبة إليها بغوي، قال فيه الذهبي: «مسند عصره تكلم فيه ابن عديٍّ بكلامٍ فيه تحاملٌ، ثم في أثناء الترجمة أنصف ورجع عن الحط عليه، وأثنى عليه بحيث إنه قال: ولولا أن شرطت أن كل من تُكلم فيه ذكرته، وإلا كنت لا أذكره». مولده ووفاته ببغداد. تنظر ترجمته: ميزان الاعتدال (٢/ ٤٩٢)، والأعلام (٤/ ١١٩).

(٦) معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي (٢/ ٢٧)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٨٧).

(٧) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ١٤).

(٨) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٢١٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٨٧).

(٩) من تكلم فيه وهو موثَّق (ص: ١٢٠).

(١٠) ميزان الاعتدال (٢/ ٥٧٢).

(١١) سؤالات البرذعي (ص: ٢٥).

وقال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): كان ممّن ينفرد عن أبيه بما لا يُتابع عليه مع فُحْشِ الخطأ في روايته، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. كان يحيى القطان يحدِّث عنه، وكان محمد بن إسماعيل الجعفي البخاريُّ ممَّن يحتج به في كتابه؛ ويترك حماد بن سلمة[١].

وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): بعض ما يرويه منكرٌ ممَّا لا يتابع عليه. وهو في جملة من يكتب حديثه من الضُّعفاء[٢]، وقال ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ)،: ضعيفٌ[٣]. وقال: «إنّ يحيى بن معِينٍ قال فِي رواية إِسْحَاق الكوسج: إنَّه صالحٌ. وفي رواية المفضل بن غسَّان عنه: إنَّه ضعيفٌ... وهذا الكلام من يحيى بن معينٍ فيه؛ يُوجب السكوت عنه لأنه لم يوثِّقه، فقال: صالحٌ، والألفاظ في الشيوخ منتبذة المعاني، والله أعلم »[٤].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

نصوص النقَّاد المتقدمين بمجملها تدل على اعتبارهم لرواية الحفاظ عن الراوي، إذا كان شيخه المباشر، وهنا رأينا اسشهاد النقَّاد برواية يحيى بن سعيد القطان عن الراوي، وتناقلهم لها؛ لبيان حال الراوي عند معاصريه، وأقاموه مقام القول الصريح بتعديله، فقد عارضوا به نقد المجرِّحين، وهذا ما يجعل من رواية الأئمة عن الراوة معتبرةً في تعديله، ولها أثرٌ بالغٌ في تحسين حاله، ورفع مرتبته.

وأشار الدار قطني إلى رواية البخاري عن الراوي، وانتقده عليها لمخالفته بذلك الناس، أي أهل الحديث، وهو ما يدّل على اعتباره لرواية البخاري وأنها تقوم مقام التوثيق للراوي، مع الأخذ بيعين الاعتبار للاختلاف الحاصل بين رواية ابن القطان ورواية البخاري عند أهل الحديث.

ولم يظهر على حكم الذهبي وابن حجر هنا التأثر برواية البخاري لحديث الراوي، وهذا يقودنا إلى تأكيد ما كنَّا قررناه بأنهما يجتهدان في إطار أقوال الجرح والتعديل، والأقوال التي أتى بها المزي، وما انضاف إليها أحياناً، والسبب في ذلك يعود إلى وجود نقد صريح في الراوي تعارض مع التوثيق الضمني، ويعود أيضاً إلى طبيعة الكتاب المختصر وتماشياً مع شرطه.



(١) المجروحين (٢/ ٥١).

(٢) الكامل (٤/ ٢٩٨)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٥، رقم٣٩٣٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٨٧)

(٣) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ١٢٧).

(٤) ذكر مَن اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (ص: ٦٧).

المثال الثالث:

أَشْهَل بنُ حَاتِمٍ الجُمَحيُّ، أَبُو عَمرُو، وقِيل أبو حاتم الْبَصْرِيُّ (ت:٢٠٨هـ). من الطبقة التاسعة، الصغرى من أتباع التابعين.

قال الذهبيُّ: قال أبو زرعة وغيره: ليْسَ بِقَويٍّ[١].

وقال ابن حجر: صدوقٌ يُخْطِىء[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له البخاري حديثين أحدهما متابعةً والثاني تعليقاً متابعةً أيضاً، والترمذي حديثاً واحداً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

قال الآجري: سألت أبا داود (ت:٢٧٥هـ) عنه؟ فقال: أراه كان صدوقاً، ولكن كان عنده جواري، يعني: كان نخاساً[٣]، وقال البزّار (ت:٢٩٢هـ): مشهورٌ من أهل البصرة[٤].

وقال الأزدي (ت:٣٧٤هـ): حافظٌ صدوقٌ[٥]، وقال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): صدوقٌ[٦].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): لا شيء[٧]، وقال العجلي (ت:٢٦١هـ): ضعيفٌ[٨]، وقال ابن أبي حاتمٍ: سألت أبا زرعة (ت:٢٦٤هـ) عن أشهل بن حاتم فقال: ليس بقويٍّ[٩]، وسألت أبي (ت:٢٧٧هـ) فقال: محلّه

(١) الكاشف (١/ ٢٥٤، رقم٤٥٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١١٣، رقم٥٣٤).

(٣) سؤالات الآجري (٢/ ١٥٩، رقم ١٤٦٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣١٤).

(٤) مسند البزار (١٤/ ٣٩، رقم٧٤٦٩).

(٥) ذكر اسم كل صحابي ممن لا أخ له يوافق اسمه للأزدي (ص: ٣١)

(٦) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٥٠)

(٧) الجرح والتعديل (١٠/ ٣٤٨)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣١٤).

(٨) الثقات (ص: ٧٠)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣١٤).

(٩) الجرح والتعديل (١٠/ ٣٤٨)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٠٤، رقم٥٣٦)، و تهذيب التهذيب (١/ ٣١٤).

الصدق؛ وليس بالقوي، رأيته يسند عن ابن عون حديثاً الناس يوقفونه[1].

وقال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): روى عنه البصريون في حديثه أشياء انفرد بها؛ كأَنّه يخطىء حتَّى خرج عن حد الاحتجاج به إِذا انفرد[2]، وذكره ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ) في «جملة الضعفاء»[3]، وقال ابن حزمٍ (ت:٤٥٦هـ): ضعيفٌ[4].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

اخرج البخاري رحمه الله حديث أشهل في الصحيح متابعةً، وهذا دليلٌ على أنّه يقبل روايته فيما وافقه فيه غيره، فتصلح رواية أشهل بن حاتمٍ عنده للاعتبار، وصرّح ابن حبان بحال أشهل في الرواية فقال: «في حديثه أشياء انفرد بها. كأَنّه يخطىء. حتَّى خرج عن حد الاحتجاج بِهِ إِذا انفرد». وأبو حاتمٍ يقصد هذا المعنى أيضاً كما يظهر من عبارته، فمحله الصدق عنده، وأخذ عليه مخالفته في حديث ابن عون.

وتعديل الراوي وجرحه للعلماء فيه طريقتين كما ذكرنا:

إما أنّ يصرح بجرحه أو تعديله، وهذه الطريقة النظرية في الجرح والتعديل.

أو أن يروي الناقد عن الراوي أو يخرّج حديثه، وتسمّى التعديل الضمني.

و استوفى الذهبي رحمه الله من حيث الحكم على أشهل شرطه في اختصار تهذيب الكمال، والمزي رحمه الله لم ينقل في الرجل سوى ما ذكره ابن أبي حاتمٍ في الجرح والتعديل، وهو قول ابن معينٍ، وأبي زرعة، وأبي حاتمٍ، وتوسَّع ابن حجر متابعاً بذلك صاحب إكمال تهذيب الكمال، وهذا ما كان له أثرٌ كبيرٌ في أحكام ابن حجر في التقريب بشكلٍ عامٍ، وفي حكمه على أشهل بن حاتم أيضاً.

ولكنهما كما في المثال السابق لم يشيرا إلى أي تأثير لرواية البخاري عن الراوي. ويعود ذلك للأسباب ذاتها، بالإضافة إلى الشكل الذي روى فيه البخاري عن الراوي.

۞ ۞ ۞

(١) الجرح والتعديل (١٠/ ٣٤٨)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٠٤، رقم٥٣٦)، و تهذيب التهذيب (١/ ٣١٤).

(٢) المجروحين (١/ ١٨٤) وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣١٤)

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٢٤٧٠).

(٤) المحلى بالآثار (٨/ ٣٥١).

المثال الرابع:

الحسن بن ذكوان أبو سلمة البصري، من الطبقة السادسة؛ من الذين عاصروا صغار التابعين.

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): قال النّسائي: ليس بالقوي[١].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): صدوقٌ يخطىء ورمي بالقدر وكان يدلس[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له: البخاري حديثاً، وأبو داود ثلاثة أحاديث، والترمذي حديثاً، وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، وابن ماجه حديثين.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

ذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[٣]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): للحسن بن ذكوان أحاديث... ليس بالكثير وفي بعض ما ذكرت لا يرويه غيره؛ على أنّ يحيى القطان وابن المبارك قد رويا عنه كما ذكرته، وناهيك للحسن بن ذكوان من الجلالة أن يرويا عنه؛ وأرجو أنه لا بأس به[٤].

وأخرج الدارقطني (ت:٣٨٥هـ) حديثاً من طريق الحسن بن ذكوان وقال فيه: هذا صحيحٌ؛ كلهم ثقاتٌ[٥]، وقال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): صالح الحديث[٦].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال يحيى القطّان (ت:١٩٨هـ): كان الحسن بن ذكوان يُحدِّث عن عبد الواحد بن قيس بعجائب[٧]،

---

(١) الكاشف (١/ ٣٢٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٦١).

(٣) الثقات (٦/ ١٦٣)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤١).

(٤) الكامل في الضعفاء (٢/ ٣٤٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٢٨١، رقم١٢٣٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤١)

(٥) سنن الدارقطني (١/ ٥٨).

(٦) ميزان الاعتدال (١/ ٤٨٩).

(٧) التاريخ الكبير (٦/ ٥٦)، والضعفاء الصغير (ص: ٩٠).

وقال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): لا يساوي حديثه شيئاً[١]، قدريٌّ، وكان يحيى بن سعيدٍ يروي عنه[٢]، وقال علي بن المديني (ت:٢٣٤هـ): حدّث يحيى بن سعيدٍ عن الحسن بن ذكوان، ولم يكن عنده بالقوي[٣]، وقال أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ): ليس بذاك[٤]، أحاديثه أباطيل[٥].

وقال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): ضعيف الحديث[٦]، وفي سؤالات الآجري قال: قلت لأبي داود (ت:٢٧٥هـ): حدَّث يحيى القطان عن الحسن بن ذكوان؟ قال: نعم، كان قدرياً. قلت: زعم قومٌ أنَّه كان فاضلاً جداً، قال: ما بلغني عنه فضلٌ، كان صديقاً لأبي جعفر الخليفة [٧]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): ضعيف الحديث[٨]. وقال مرّةً: ضعيف الحديث ليس بالقوي[٩]، وقال ابن أبي الدنيا (ت:٢٨١هـ): كان يحيى يحدِّث عنه وليس عندي بالقوي[١٠].

وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ): ليس بالقوي[١١]، وقال الساجي (ت:٣٠٧هـ): إنَّما ضُعِّف لمذهبه؛ وفي حديثه بعض المناكير، ذكره يحيى بن معينٍ فقال صاحب الأوابد منكر الحديث، وضعَّفه، كان قدريًا[١٢]،

(١) تاريخ ابن معين ـ الدوري (٢/ ٢٦٣)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٢٨١، رقم١٢٣٦). تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤١).

(٢) الضعفاء (١/ ٢٢٣)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٢٨١، رقم١٢٣٦).

(٣) الضعفاء (١/ ٢٢٣)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤١).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد (ص: ٨٢).

(٥) الضعفاء (١/ ٢٢٣)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤١).

(٦) سؤالات البرذعي (٢/ ٣٩٣).

(٧) سؤالات أبي عبيد الآجري (ص: ٢٦٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤١).

(٨) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٢٧١)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٢٨١، رقم١٢٣٦)، و تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤١).

(٩) الجرح والتعديل (٣/ ١٣)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٢٨١، رقم١٢٣٦).

(١٠) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤١).

(١١) تهذيب الكمال (٦/ ١٤٥، رقم١٢٢٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٢٨١، رقم١٢٣٦)، و تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤١).

(١٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤١).

وقال الدارقطني (ت:٣٨٥هـ): ضعيفٌ[١].

وقال ابن القيسراني (ت:٥٠٧هـ): ليس بالقوي[٢]، ونقل ابن حجر (ت:٨٥٢هـ) في الفتح قول ابن عديٍّ فيه، ثم علَّق عليه، فقال: قلت: فهذا أحد أسباب تضعيفه، ثم نقل كلام أبي داود فيه أنّه كان قدرياً، وقال: فهذا سببٌ آخر[٣].

٣ـ المناقشة:

تعارض في الحكم على الراوي من حيث ظاهر الألفاظ النقدية رواية يحيى بن سعيد القطان عن الراوي، وقوله فيه، حتى قال علي بن المديني: «حدّث يحيى بن سعيدٍ عن الحسن بن ذكوان، ولم يكن عنده بالقوي»، ومع ذلك نجد أكثر من إشارة إلى روايته عنه عند أكثر من إمام من أئمة النقد.

ولم يؤثر إخراج البخاري للراوي على مرتبته عند الحافظين، وحكما عليه كلٌّ بحسب قرائنه التي أشير إليها في المثالين السابقين، من حيث جمع الأقوال، والاجتهاد فيها.

وهنا يظهر الفرق بوضوح بين رواية الناقد عن الراوي المختلف فيه أو المستور، وبين تخريج حديثه في كتاب من الكتب التي اشترطت الصحة. فليتنه لذلك.

۞ ۞ ۞

المثال الخامس:

عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدَّراوَرديّ[٤] أبو محمد الجهني المدني (ت:١٨٦أو١٨٧هـ)، من الطَّبقة الثَّامنة؛ من الوسطى من أتباع التَّابعين.

قال الذَّهبي: قال ابن معينٍ: هو أحب إليَّ من فُليح، وقال أبو زرعة: سيء الحفظ[٥].

---

(١) العلل للدارقطني (٣/ ٣٨).

(٢) ذخيرة الحفاظ (٤/ ٢٢٠٣).

(٣) فتح الباري (١/ ٣٩٧).

(٤) ضبطه صاحب الأنساب فقال: بفتح الدَّال المهملة والرَّاء والواو وسكون الرَّاء الأخرى وكسر الدَّال الأخرى. (٥/ ٣٣٠).

(٥) الكاشف (١/ ٦٥٨، رقم ٣٤٠٧).

وقال ابن حجر: صدوقٌ كان يُحدِّث من كتب غيره فيخطئ. قال النَّسائيُّ: حديثه عن عبيد الله العمريِّ منكرٌ[1].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له السِّتة، البخاريُّ ثلاثة أحاديث مقروناً بغيره، ومسلمٌ ستةً وثلاثين حديثاً، وأبو داود أربعة أحاديث، والتِّرمذيُّ حديثاً، والنَّسائيُّ ثلاثة أحاديث، وابنُ ماجه اثنين وعشرين حديثاً.

٥ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال الزُّبيري: كان مالك بن أنسٍ (ت:١٧٩هـ) يُوثِّق الدَّراوَردي، وكان صاحب حديثٍ ليس بصاحب فتوى[2]، وقال الفلاس: كان عبد الرَّحمن (ت:١٩٨هـ) يُحدِّث عن الرَّجل بالحديث والشَّيء لا يُحدَّث بحديثه كلِّه، وأنَّه حدَّث عن الدَّراوردي بحديثٍ[3].

وقال ابن سعدٍ (ت:٢٣٠هـ): كان كثير الحديث يغلط[4]، وقال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): صالحٌ، ليس به بأسٌ، وهو أثبت من فليح وابن أبي الزِّناد وأبي أُويس، وقال مرّةً: ثقةٌ حجةٌ[5]، وقال علي بن المديني (ت:٢٣٤هـ): هو عندنا ثقةٌ ثبتٌ[6]، وقال أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ): كان معروفاً بالطَّلب، وإذا حدَّث من كتابه فهو صحيحٌ، وإذا حدَّث من كُتُب النَّاس وَهِم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله العمري يرويه عن عبيد الله بن عمر[7]، وقال أبو داود: سمعت أحمد ذكر الدَّراوَرديَّ. فقال: كتابه أصح من

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٨، رقم ٤١١٩).

(٢) الجرح والتَّعديل (٥/ ٣٩٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ١١٧، رقم٤١٤٨)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣١٥).

(٣) الضعفاء الكبير (٣/ ٢٠)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٣١٥).

(٤) الطبقات الكبرى ط العلمية (٥/ ٤٩٢) وط: دار صادر (٥/ ٤٢٤)، ونقل عنه المزيُّ والذَّهبيُّ وابن حجر أنَّه قال: كان ثقةً كثير الحديث يغلط. تهذيب الكمال (١٨/ ١٨٧)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ١١٧)، و تهذيب التهذيب (٦/ ٣١٥).

(٥) الجرح والتَّعديل (٥/ ٣٩٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ١١٧، رقم٤١٤٨)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣١٥).

(٦) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ١٢٧).

(٧) الجرح والتعديل (٥/ ٣٩٥)، وزاد أيضاً: ما حدث عن عبيد الله بن عمر فهو عن عبد الله بن عمر. وسُئل عن =

حفظه... وعامة أحاديثه عن عبيد الله أحاديث عبد الله العمري مقلوبةٌ، وعنده عن عبيد الله مناكير[١].

وقال العجليُّ (ت:٢٦١هـ): ثقةٌ[٢]، وقال عبد الرَّحمن: سُئِل أبي (ت:٢٧٧هـ) عن عبد العزيز بن محمد ويوسف بن الماجشون فقال: عبد العزيز مُحدِّثٌ، ويوسف شيخٌ[٣].

وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ): عبد العزيز الدراوردي ليس بالقوي. وَقَال في موضعٍ آخر: ليس به بأسٌ، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكرٌ[٤]، وقال السَّاجيُّ (ت:٣٠٧هـ): كان من أهل الصدق والأمانة؛ إلا أنَّه كثير الوهم[٥]، وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ)في ثقاته وقال: كان يخطئ[٦].

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): حديثه في دوواين الإسلام السِّتة... وحديثه وحديث ابن أبي حازمٍ لا ينحط عن مرتبة الحسن[٧]. وهو صدوقٌ غيره أقوى منه[٨].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): سيئ الحفظ، فربما حدَّث من حفظه الشَّيء فيُخطئ[٩].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

لم يشر الحافظان إلى ما يفيد اعتبارهما لإخراج صاحبي الصحيحين عن الراوي، وحكما عليه بما يتوافق

= الدَّراوردي؟ فقال: ما أدري ما أقول لك فيه. أَحاديثه كأَنَّه يُنكر بعضها، وعن ابن أبي حازم، فقال: ليس به بأسٌ؛ قلت: أعجب إليك من الدَّرَاوَرْدِي؛ فقال: نعم. العلل ومعرفة الرجال لأحمد (ص: ٩١)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٣١٥).

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٢١)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٣١٥).

(٢) الثقات (ص: ٣٠٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٣١٥).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٣٩٥)، ونقل عنه الذَّهبيُّ أنَّه قال: لا يُحتج به، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٣١٥).

(٤) تهذيب الكمال (١٨/ ١٨٧، رقم٣٤٧٠)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ١١٧، رقم٤١٤٨)، و تهذيب التهذيب (٦/ ٣١٥).

(٥) تهذيب التهذيب (٦/ ٣١٥)

(٦) الثقات (٧/ ١١٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٣١٥).

(٧) سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٦٦).

(٨) المغني في الضعفاء (٢/ ٣٩٩).

(٩) الجرح والتعديل (٥/ ٣٩٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ١١٧، رقم٤١٤٨)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣١٥).

مع أقوال النقَّاد التي جمعت في ترجمته، ومؤدى قولهما فيه واحدٌ، إلا أنَّ الذهبي استخدم أقوال غيره من النقَّاد، وابن حجر حكم عليه بحكمه الخاص في كتابه «تقريب التهذيب».

إلا أنَّ إشارة الذهبي في «السير» بأنَّ الراوي «حديثه في دوواين الإسلام السِّتة... وحديثه وحديث ابن أبي حازمٍ لا ينحط عن مرتبة الحسن» تحمل على هذا المعنى، وتدل على اعتبار الذهبي له في تحسين حال الراوي.

۞ ۞ ۞

المثال السادس:

حسان بن حسان أبو علي بن أبي عباد البصري (ت:٢١٣هـ) من الطبقة العاشرة؛ كبار الآخذين عن تبع الأتباع.

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): قال أبو حاتمٍ منكر الحديث، وقال البخاري كان المقرئ يثني عليه[(١)].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): صدوقٌ يخطىء[(٢)].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى عنه البخاري ثلاثة أحاديث، وذكر ابن حجر أنّه أخرج له حديثين فقط.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

قال البخاري (ت:٢٥٦هـ): كان المُقرئ يُثني عليه[(٣)]، وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[(٤)]، وقال

(١) الكاشف (١/ ٣٢٠، رقم ٩٩٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٥٨، رقم١١٩٨).

(٣) التاريخ الكبير (٣/ ٣٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٢٥٤، رقم١١٩٥)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢١٧)، والمقرئ هو: عَبد الله بْن يَزِيد، أَبو عَبد الرَّحمَن، المُقرِئ، مَولَى آل عُمَر بْن الخَطّاب(ت:٢١٣هـ). أَصلُهُ من ناحية الأهواز ممّا يلي البَصرة، سَكَنَ مَكَّة. وروى عَنْهُ: البخاري، والأربعة، عن رجلٍ عنه، تنظر ترجمته التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٢٢٨)، وتاريخ الإسلام (٥/ ٣٦١).

(٤) الثقات (٨/ ٢٠٨).

الأزدي (ت:٣٧٤هـ): حسّان بن حسّان ثقةٌ عن شعبة[١].

وقال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): ثقةٌ[٢].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال أبو حاتمٍ(ت:٢٧٧هـ): شيخٌ منكر الحديث[٣]، وقال الدارقطني(ت:٣٨٥هـ): ليس بالقويّ[٤].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

في رواية البخاري لحسان بن حسان في صحيحه سببٌ ظاهرٌ، وهو أنّه شيخه الذي جالسه، وأخذ عنه مباشرةً، وإسناده عالٍ فإنه يصل إلى النبي ﷺ بأربعة شيوخٍ، وإلى الصحابي بثلاثة شيوخٍ، فإسناده من طريقه معدودٌ في رباعيات البخاري.

وليس عند الذهبي فيه نقدٌ سوى قول أبي حاتمٍ، فحكم بقوله، وراعى تخريج البخاري له، فضم إلى حكم أبي حاتمٍ حكم البخاري.

وابن حجر أضاف إلى ما عند المزي قول الدارقطني فحكم بموجبه، وراعى قول البخاري فقال فيه، صدوقٌ يخطئ، وليس في أقوال النقَّاد ما يشير إلى خطئه، إلا المناكير التي ذكرها أبو حاتمٍ.

۞ ۞ ۞

المثال السابع:

عبد الله الحنفي أبو بكر البصريُّ. من الطَّبقة الرَّابعة؛ طبقةٌ تلي الوسطى من التَّابعين.

قال الذَّهبي (ت:٧٤٨هـ): حسَّن له التِّرمذيُّ[٥].

---

(١) من وافق اسمه اسم أبيه للأزدي (ص: ٢٤).

(٢) المغني في الضعفاء (١/ ١٥٦).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٢٣٨)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٢٥٤، رقم١١٩٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢١٧)، وتبع ابن حجر المزي في نقل قول أبي حاتمٍ، ففي الجرح والتعديل قوله شيخٌ منكر الحديث.

(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٩٧)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢١٧).

(٥) الكاشف (١/ ٦١٠)، روى الترمذي حديثه في «باب ما جاء في بيع من يزيد»، وقال معقباً عليه: «هذا حديثٌ حسنٌ لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان وعبد الله الحنفي، والذي روى عن أنسٍ هو أبو بكر الحنفي، والعمل على =

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): لا يُعرف حاله[١].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابن ماجه حديثاً واحداً.

٢ـ الدراسة:

لم يذكر في ترجمة الراوي جرح أو تعديل.

وفي هذا المثال ليست هناك روايةٌ للبخاري أو مسلم، ولكن الذهبي هنا أبدى تأثراً بالترمذي في الحكم على الراوي، وهو ما يفعله عندما لا يوجد في الراوي تعديلٌ أو تجريحٌ.

وابن حجر حافظ على منهجه في النظر إلى أقوال النقَّاد دون النظر إلى تخريج الأئمة لحديث الراوي أو الحكم عليها.

۞ ۞ ۞

ونلاحظ من خلال الأمثلة ما يأتي:

جميع الأمثلة التي في هذا المطلب ورد فيها أقوال صريحة في الجرح والتعديل، إلا المثال الأخير وهو من رواية غير البخاري ومسلم عن الراوي، ولذلك فتقدم الأقوال الصريحة في الجرح والتعديل على التعديل الضمني.

رواية الراوي عن شيخه المختلف فيه تختلف عن راوية مصنف اشترط الصحة في أحاديث كتابه؛ من حيث قيمتها النقدية، وإن كانت تتقارب في بعض النقاط.

وقد اختار الذهبي في الرواة الذين خرّج البخاري حديثهم، وقد اختلف فيهم النقَّاد، حكماً من أحكام النقَّاد يشير به إلى مرتبة الراوي، ولم يذكر في واحدٍ منهم حكماً اجتهد به.

وابن حجر بالمقابل جعل جميع الأمثلة من المرتبة الخامسة عنده، وهم الذين يقال فيهم «صدوقٌ مقيدةٌ بقيدٍ».

وهذا يشير والله أعلم باعتداد الحافظين بتخريج البخاري ومسلم للراوي الذي وقع بين النقَّاد فيه

= هذا عند بعض أهل العلم، لم يروا بأساً ببيع من يزيد في الغنائم والمواريث، وقد روى هذا الحديث المعتمر بن سليمان وغير واحدٍ من كبار الناس عن الأخضر بن عجلان». سنن الترمذي (٢/ ٥٠٤).

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٠)

خلافٌ فيما أرى، والأمر يحتاج إلى استقراءٍ لهذه الحالات في التقريب والكاشف، حتَّى لا يُعمم ما قلناه دون رويةٍ واستثباتٍ.

*** المطلب الثاني ـ أثر ذكر الراوي في غير الصحيحين على أحكام «الكاشف» و«التقريب»:**

أثمرت جهود النقَّاد أنواعاً مختلفةً من التصانيف في التراجم والجرح والتعديل، تخالفت طبيعتها وطرائقها بحسب مقاصد واضعيها، فمنهم من صنَّف في الصحابة، ومنهم من صنَّف في الرجال والرواة عموماً، ومنهم من صنَّف في الثقات، ومنهم من صنَّف في الضعفاء .

والترجمة للراوي في كتابٍ للضعفاء تورث شبهة الضعف، ولكن ليس على إطلاقه، فابن عديٍّ في «الكامل» ذكر طائفةً من أعيان الثقات، ممَّن حكم هو بأنهم من الثقات المتقنين، منهم: حبيب بن أبي ثابتٍ، وثابت بن أسلم البناني، وأبو العالية الرياحي، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان، وأبو نضرة العبدي، وعبد الله بن وهب المصري، وهذا شأن جماعةٍ من الثقات ذكرهم العقيلي في كتابه «الضعفاء»، وإن اعتبر هذا من باب النقد، فهو من قبيل الجرح المجمل.

وقد يُوهم فعل ابن عديٍّ والعقيلي وابن حبان ذكر الرجل إذا تكلَّم فيه في كتبهم للضعفاء من لا يتنبّه، فيجعل ما قيل فيه موجباً لترك جميع ما رواه، ويضعِّفون ما صحَّ من حديثه لطعن من طعن فيه، كما يقول ابن حزمٍ ذلك في عددٍ من الثقات، وكذلك ابن القطان يتكلَّم في أحاديث كثيرةٍ قد أخرجت في الصحيح لطعن من طعن في رواتها، وهذه طريقةٌ ضعيفةٌ، وسالكها قاصرٌ في معرفة الحديث[1].

وهذه الطريقة في النقد؛ وهي اعتبار كون الراوي قد ذُكر في كتب المجروحين والضعفاء، يضعِّف من حاله، اتبعها مغلطاي كثيراً للاستدراك على المزي، وتابعه عليها ابن حجر، وكثرت في تهذيب التهذيب، ففي ترجمة «أبان بن صمعة الأنصاري» قال: «ذكره العقيلي في «الضعفاء» وأخرج له ابن خزيمة والحاكم في: «صحيحيهما»[2].

وفي السياق ذاته، استدل ابن حجر بتحسين حال بعض الرواة محتجاً بذكره في بعض المصنفات، فقال في ترجمة أفلت بن خليفة العامري: «قال ابن حزمٍ: أفلت غير مشهورٍ ولا معروفٍ بالثقة، وحديثه هذا باطلٌ. وقال البغوي في شرح السنة: «ضعف أحمد هذا الحديث؛ لأن راويه أفلت وهو مجهولٌ». قلت [القائل ابن

(١) ينظر النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣/ ٣٥١).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٩٧)، وانظر: (٣/ ٦١)، و(٦/ ٢١)، و(٧/ ١٦٥)، و(٧/ ٣٩٥)، و(٨/ ٢١١)، وغيرها.

حجر]: قد أخرج حديثه ابن خزيمة في صحيحه.. وذكره ابن حبان في الثقات أيضاً»[1].

المثال الأول:

إسحاق بن إبراهيم الثقفي أبو يعقوب الكوفي، من الطبقة الثامنة. الوسطى من تبع الأتباع.

قال الذهبي: ضُعِّف[2].

وقال ابن حجر: وثقه ابن حبان وفيه ضعفٌ[3].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

خرّج له أبو داود، والترمذي، والنسائي حديثاً واحداً[4].

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

ذكره ابن حبان في ثقاته[5]، .....

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٣٦٦)، وانظر: (١/ ١٠٨)، و(١/ ١٤٦)، و (٣/ ٨٤).

(٢) الكاشف (١/ ٢٣٤، رقم ٢٨١) وقد أثبت الشيخ عوامة رمز تهذيب الكمال (د. ت. ق) وكذلك الأمر في تذهيب التهذيب تحقيق غنيم عباس غنيم، وأيمن سلامة.

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٩٩، رقم٣٣٦)، ورمز كما ذكر المحقق لـ (د. ت. س)، ولكن المحقق تبعاً لتهذيب الكمال أثبت رمز (ق) بدل (س). ولم أعثر له على رواية في سنن ابن ماجه. **وفي تهذيب التهذيب الطبعة الهندية أُثبت رمز (د. ت. س)** بدل (د. ت. ق).

(٤) تنظر ترجمته؛ تهذيب الكمال (٢/ ٣٩٥، رقم٣٣٦)، وإكمال تهذيب الكمال (٢/ ٧٨، رقم ٣٨٥)، وميزان الاعتدال (١/ ١٧٦) وفيه رمز للنسائي. والمغني في الضعفاء (١/ ٦٧، ٥٢٨)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣١٧، رقم٣٣٧)، ومجمع الزوائد (٧/ ١٦٢)، و تهذيب التهذيب (١/ ١٩٤)، **وفيه رمزٌ للنسائي، ولم يرمز لابن ماجه؛ كما فعل المزي في تهذيب الكمال، و مغلطاي في إكمال التهذيب، والذهبي في المغني في الضعفاء. ولم أعثر له على روايةٍ عند ابن ماجه، وقد روى له النسائي في السنن الكبرى (باب: صفة الراية. رقم ٨٦٠٦). والراجح ما ذكره المزي في تحفة الأشراف قال: «[د ت س]** حديث: «بعثني محمد بن القاسم إلى البراء بن عازب أسأله عن راية رسول الله ﷺ»... الحديث. **د** في الجهاد (٧٦: ١) عن إبراهيم بن موسى. **ت** فيه (الجهاد ٣٦: ١) س في السير (في الكبرى) التحفة (٢/ ٦٦، رقم١٩٢٢). خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص: ٥٩)، الحافظ ابن حجر ومنهجه في تقريب التهذيب (ص: ٣٩).

(٥) الثقات (٨/ ٤٩)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٩٤).

وحسَّن له البخاري[1]، والترمذي حديث الراية[2].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

ذكره الساجي (ت:٣٠٧هـ) في جملة الضعفاء[3]، وقال العقيلي (ت:٣٢٢هـ): في حديثه نظرٌ، وروى عن مالكٍ حديثاً لا أصل له[4]، وقال ابن عديٍّ (ت ٣٦٥هـ): روى عن الثقات بما لا يتابع عليه، وأحاديثه غير محفوظةٍ[5]، وعلَّق الذهبي بعدما نقل كلام ابن عديٍّ: «ما رأَيت أحدًا ليّنه من القدماء»[6]، وقال الأَزديّ (ت:٣٧٤): ضعِيفٌ[7]، وقال الهيثمي (ت:٨٠٧هـ): ضعيفٌ[8].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

لم يجزم الإمامان الذهبي وابن حجر بالحكم عليه، وإنما أشارا لضعفه بصيغة التمريض وذلك لأسبابٍ:

١ـ تحسين البخاري، والترمذي لحديثه، وذكره البخاري في التاريخ الكبير وسكت عنه، وهو تعديلٌ ضمنيٌّ، وقال في حديثه: «حديثُه فِي الكوفِيين».

٢ـ ذكر ابن حبان له في ثقاته، ومن عادة الذهبي وابن حجر اعتبار حكم ابن حبان وعدم إهماله، وقد سبق بيان أثر أحكام ابن حبان على أحكام الذهبي وابن حجر.

---

(١) قال أبو يعقوب الثقفي: حدثني يونس بن عبيد مولى محمد بن القاسم قال: بعثني محمد بن القاسم إلى البراء بن عازب أسأله عن راية رسول الله ﷺ فقال: كانت سوداء مربعةً من نمرةٍ». قال الترمذي: سألت **محمداً** عن هذا الحديث فقال: «**هو حديثٌ حسنٌ**، وأبو يعقوب الثقفي اسمه إسحاق بن إبراهيم الكوفي». العلل الكبير للترمذي (ص: ٢٧٧).

(٢) أخرجه الترمذي، وقال: «**حديثٌ حسنٌ غَرِيبٌ**» (١٦٨٠)، وأبو داود (٢٥٩٣) النسائي في السنن الكبرى (٨٦٠٦).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٧٨، رقم ٣٨٥)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٩٤).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٧٨، رقم ٣٨٥)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٩٤).

(٥) الكامل (١/ ٥٥٣)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣١٧، رقم٣٣٧)، و تهذيب التهذيب (١/ ١٩٤).

(٦) تاريخ الإسلام (٤/ ٣٠٥).

(٧) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٩٧).

(٨) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٧/ ١٦٢).

٣ـ عدم وجود حكمٍ من الأئمة المعاصرين للراوي، وكل من تكلَّم فيه إنما تكلم عليه من خلال اعتبار مروياته، وقد ذكرنا قول الذهبي: «ما رأَيت أحدًا ليّنه من القدماء». بل قد حسنوا حديثه.

٤ـ قلة عدد مروياته.

٥ـ لم يصرح بضعفه إلا الأزدي وهو نفسه لم يرضه العلماء؛ فقد تكلم فيه غير واحدٍ من العلماء.

الخلاصة: ليس من طريقة الذهبي في «تذهيب التهذيب»، الاستدلال لضعف الرواة بأنّهم مذكورون في كتب الضعفاء، إذ لم يشر المزي إلى ذلك في «تهذيب الكمال»، وهو متابعٌ له هنا، ولكن كثر ذلك في «ميزان الاعتدال»، ففي ترجمة يحيى بن أبي كثير اليمامي، وهو أحد الأعلام الأثبات قال: «ذكره العقيلي في كتابه، ولهذا أوردته»[(١)]. ولكن في باب التوثيق اعتمد كثيراً على ذكر ابن حبان للرجل في ثقاته، وكذلك فعل من قبله المزي.

وابن حجر يعتمد ذلك كثيراً في تهذيب التهذيب تبعاً لمغلطاي، وهو واضحٌ في هذا المثال، فيورد ذلك مكرراً في تراجم تهذيب التهذيب.

۞ ۞ ۞

المثال الثاني:

عبد الله بن علي بن يزيد بن رُكانة المطلبي وقد ينسب لجده، من الطَّبقة السَّادسة؛ من الذين عاصروا صغار التَّابعين.

قال الذَّهبيُّ (ت:٧٤٨هـ): وثق**حب**[(٢)].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): لين الحديث[(٣)].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود، و التِّرمذيُّ، وابنُ ماجه حديثاً واحداً.

---

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ٤٠٢).

(٢) الكاشف (١/ ٥٧٦).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣١٤).

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

ذكره ابن حبَّان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[١].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

ذكره العقيليُّ (ت:٣٢٢هـ) في الضُّعفاء وقال: لا يتابع على حديثه[٢].

٣ـ دراسة المثال.

يعد هذا المثال تطبيقاً لحالتي التعديل بذكر الراوي في كتب الثقات، وتضعيفه أيضاً لأنه ورد مترجماً في كتب الضعفاء، وذكر العقيلي له لم ينقله الذهبي، ولذلك اعتمد ذكر ابن حبان له، وابن حجر تبعاً لمغلطاي، زاد قول العقيلي في ترجمة المطلبي على ما في تهذيب الكمال، ووصفه بلين الحديث متابعةً لقول العقيلي لا يتابع على حديثه.

۞ ۞ ۞

المثال الثالث:

الهيثم بن الربيع العقيلي، أبو المثنى البصري أو الواسطي (ت:بعد ٢٠١هـ)، من الطبقة السابعة؛ من كبار أتباع التابعين.

قال الذَّهبيّ : صُويلحٌ[٣].

وقال ابن حجر : ضعيفٌ[٤].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له الترمذي حديثاً واحداً.

---

(١) الثقات (٥/ ١٦٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٣٢، رقم٣٤٨٨)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٤).

(٢) الضعفاء الكبير (٢/ ٢٨٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٨٤).

(٣) الكاشف (٢/ ٣٤٤، رقم٦٠٢٠).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٧، رقم٧٣٧٣).

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): شيخٌ ليس بالمعروف[١].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال العقيلي (ت:٣٢٢هـ): في حديثه وهمٌ[٢].

قال الذهبي: له حديثٌ قد وهم فيه، وهو بصريٌّ. ذكره العقيلي في الضعفاء، وساق له حديثاً واحداً غيره أرسله[٣].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها:

ليس للهيثم بن الربيع من الأحاديث سوى حديثٍ واحدٍ، فلا يمكن الحكم عليه من خلاله فقط، وأبو حاتم قال فيه شيخ، وقوله ليس بالمعروف، يعني قول أبي حاتم، ليست له روايةٌ يعرف بها، ولا يقصد الجهالة، ولذلك فإن الذهبي جمع بين الأقوال، وجعله في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل «صويلحٌ» وذلك لقول أبي حاتمٍ «شيخٌ».

ونجد أنَّه قد أشار إلى ذكر العقيلي له في كتابه، وهو ما يؤكد اعتباره لرمزية هذا الذكْر، وأثره على حال الراوي.

وابن حجر راعى أنَّه قليل الحديث، ومع قلة حديثه فلم يضبطه ولذلك فهو ضعيفٌ، ولا تنفعه عدالته، إذا سقطت روايته، فرجَّح فيه الجرح.

۞ ۞ ۞

قدَّم هذا الفصل دراسةً للسبب الرئيسي الذي أدّى إلى اختلاف أحكام ابن حجر مع أحكام الذهبي، وهو يتمحور حول التأثير الذي تركه المتقدمون من النقَّاد لدى كلٍّ من الذهبي وابن حجر، ومدى تأثرهما بالفكر النقدي السابق، حيث ظهر هذا التأثر لدى الإمام الذهبي أكثر منه لدى الحافظ ابن حجر.

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٨٣)، وتذهيب التهذيب (٩/ ٣٣٠، رقم٧٤١٤)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٨٦).

(٢) الضعفاء الكبير (٤/ ٣٥٣).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٢٢).

وقد سبق لنا الكلام في الفصل السابق عن الشكلانية اللفظية عند الذهبي وابن حجر، والخصوصية النقديَّة لكلٍّ منهما، من خلال تتبعنا لطريقة كلٍّ منهما في استخدام الصيغ النقدية؛ لاستيعاب الفكر النقدي واتجاهاته المتجاذبة والمتفاوتة عند المتقدمين.

وهذان الفصلان الثاني والثالث يمكن عدهما مدخلاً مهماً لما تضمنه الفصل الرابع في الرسالة، والذي تناول تحليل شكلانية المصطلح النقدي، وتَأَثُّرِه باتجاه النقَّاد المتقدمين، في تفسير ظاهرة التعارض والاختلاف بين أحكام ابن حجر مع أحكام الذهبي، وتوضيح الطريقة المثلى للتعامل معه.

وهذا ما أسهب الفصل التالي بتفصيله، وبيان طرق تعامل النقَّاد معه.



الفصل الرابع

ضوابط رفع التعارض بين الجرح والتعديل
في «الكاشف» و«التقريب» والموازنة بينهما

ويشتمل على المباحث الآتية:

* المبحث الأول: ضوابط التعارض في الجرح والتعديل وأثره على أحكام الذهبي وابن حجر.

* المبحث الثاني: المراتب التي تعارضت فيها أحكام الذهبي وابن حجر، وضوابطها في إزالة التعارض في «الكاشف» و«التقريب».

الفصل الرابع
ضوابط رفع التعارض بين الجرح والتعديل
في «الكاشف» و«التقريب» والموازنة بينهما

لم يقبل المحدِّثون الجرح أو التعديل إلا من عالمٍ بأصوله، تكون للناقد فيه حجةٌ ظاهرةٌ، مُبيَّن السَّبب، وتوجهت عنايتهم إلى درء التَّعارض الواقع بينهما، وفي ذلك يقول الذَّهبيُّ: «ما زال يمرُّ بي الرجل الثبت وفيه مقال من لا يعبأ به، ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدَّةٌ من الصَّحابة والتَّابعين والأئمة»[1].

وقد أفرد المتقدمون هذا الباب بالتصنيف بوقتٍ مبكرٍ لإيضاح طرائق التعامل مع الجرح والتَّعديل المتعارضين، فمن المصنَّفات التي وصلت إلينا وقد تناولت هذا الموضوع بشكلٍ خاصٍ كتاب الحافظ ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ) المسمَّى «ذكر من اختلف العلماء ونقَّاد الحديث فيه، فمنهم مَن وثَّقه ومنهم مَن ضعَّفه، ومن قِيل فيه قولان»، وكتابٌ للحافظ أبي حاتم ابن حبّان البستي (ت:٣٥٤هـ)، لم يصل إلينا بعنوان «الفصل بين النقلة»، ذكره في أكثر من موضعٍ في كتابه «الثقات».

ولم تخل مصنَّفات المحدِّثين وتطبيقاتهم التي عُنيت بالجرح والتعديل بشكلٍ عامٍّ من التنبيه على التعارض الحاصل بين الجرح التعديل، وذكروا عدداً من الأساليب للخروج منه، فمثَّل ذلك الجانب العمليّ والتَّطبيقي لقواعد علوم الحديث، ويحتاج من يقوم به إلى توافر مؤهلاتٍ خاصةٍ، تساعده على الفصل بين أقوال أئمة الجرح والتعديل، فطبيعة الاختلاف بين الجرح والتعديل في الحقيقة ناشئةٌ عن كونه علماً يعتمد على الاجتهاد، والاجتهاد في أصوله يقوم على مراعاة القرائن والأحوال، ممَّا يجعله عرضةً لاختلاف وجهات النظر باختلاف مآخذ كل ناقدٍ وأصوله.

فشكَّل الوقوف على طرائق النقَّاد ومناهجهم عملاً بالغ الأهمية في الحكم على الرواة، ومنزلة الحافظين الذهبي وابن حجر في هذا العلم تؤهلهما لدراسة المناهج النقدية واتجاهاتها، فمصنفاتهما في هذا العلم وشهادة أهل الشأن في عصريهما لهما بسعة الاستقراء تجعلانهما في مصاف أهل الاجتهاد في علوم الحديث، وفي دراسة أقوال النقَّاد ومعرفة أساليبهم.

---

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: ٢٣).

ومن تتبع تحريراتهما في محالِّ النزاع، يلاحظ أصالة التفكير النقدي في تعاطيهما مع تعارض أقوال النقَّاد، فهما يلاحظا من القرائن ما خفي على بعض من تمرَّس النظر في تراجم الرجال، ممَّا يشهد لاطلاعهما على خصائص مناهج النقَّاد، وتعرُّفِ أساليبهم في الجرح والتعديل.

ويعدُّ كتابي «الكاشف»، و«تقريب التهذيب» المعبَّر فيهما عن أقوال جمهرةٍ من النقَّاد وعن مراتب الرواة جرحاً وتعديلاً بكلماتٍ فقط، من أعظم الأدلة على تمكنها من النظر في اختلاف النقَّاد والحكم بينهم، ولكن لكلٍّ منهما طريقةٌ خاصةٌ به في مراعاة تعارض النقَّاد ومكانتهم، اختلف بسببها مقدار توافقهما أو اختلافهما.

۞ ۞ ۞

المبحث الأول

ضوابط التعارض في الجرح والتعديل، وأثره على أحكام الذهبي وابن حجر

تخضع تزكية الرواة لأصولٍ متعددةٍ حتَّى يعتبر بها في مرتبة الراوي ويُعمل بمقتضاها؛ فلا يثبت الجرح أو التعديل إلا بالمشاهدة، أو بالسماع والنقل، والشهرة بالعدالة والضبط، وهذه المعطيات تختلف فيها وجهات النظر بين النقَّاد، ومن هنا نجد للنقَّاد في الرواة اختلافاً واتفاقاً، كما نجد لغيرهم من الفقهاء والأصوليين، وقد قال ابن رجب «اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال، كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم»[(١)].

ويقع التعارض بين أقوال النقَّاد في الرُّواة على حالتين:

الحالة الأولى: أن يقع التعارض بين أقوال إمامٍ واحدٍ في الجرح والتعديل، فيكون الجارح هو نفسه المعدِّل.

الحالة الثانية: أن يقع التعارض في الجرح والتعديل بين إمامين فأكثر من أئمة الجرح والتعديل[(٢)].

ولا يخلو اختلاف النقَّاد في اجتهاداتهم من أسبابٍ أدت إليه، وحملتهم على التعارض في تعديل الرواة أو جرحهم، تعود في جملتها إلى الآتي:

*** المطلب الأول ـ ضوابط التعارض بين الجرح والتعديل وأسبابه:**

لا يخلو الراوي المعروف من أحد وصفين، فهو إما أن يكون معدَّلاً، أو مجرَّحاً، أو اجتمع فيه وصفان متعارضان الجرح والتعديل معاً، فبعض النقَّاد يقدح فيه ويوهنه، وبعضهم يزكيه، والسؤال الذي يعرض هنا هو:

بم يقضي أهل العلم في مثل هذه الحالة؟

وما هو الحال الذي مشى عليه الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «تقريب التهذيب»؟

إن الأسباب التي نص عليها المحدِّثون للتعارض كثيرةٌ، ومتداخلةٌ مع أسباب الجرح والتعديل وموانعه، ولذلك فإن على الباحث قبل التعرض لمسألة التعارض بين أقوال النقَّاد أن يتأكد من تحقق شروط

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٢١)، وينظر على سبيل المثال فتح المغيث (٢/ ١٣٢).

(٢) ينظر نظرية نقد الرجال (ص: ٢٥٢).

الجرح والتعديل في **الناقد، والراوي، وألفاظ الجرح و التعديل ومراتبه**، فإن سلمت وانتفت موانع قَبولها، فيمكن له عندها القول بثبوت التعارض بين الجرح والتعديل، سواءً كانا صادرين عن إمامين، أو عن إمامٍ واحدٍ(١).

أسباب التعارض في الجرح والتعديل:

أولاً: اختلاف الاجتهاد في الراوي:

اختلف النقَّاد في أسباب الجرح، فما يعده إمامٌ من أئمة النقد جرحاً قد لا يعتبره الأخر جرحاً، ولو عُدَّ جرحاً، فهل ينزل بالراوي عن مرتبة الاحتجاج إلى مرتبة الاعتبار، أم إنَّه ينزل به إلى مرتبة الترك وعدم الاحتجاج، وذكر السخاوي في معرض كلامه عن اختلاف قول الدار قطني في الحسن بن غفير فقال: «قد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده»(٢).

ثانياً: اختلاف مناهج النقَّاد:

تتفاوت مراتب النقَّاد عند اختلافهم بحسب مناهجهم، في الاعتدال، أو التشدّد، أو التساهل، وقد رتبهم الذهبي بناءً على هذه المراتب فقال:

« قسمٌ منهم متعنِّتٌ في الجرح متثبّتٌ في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويليّن بذلك حديثه.

فهذا إذا وثَّق شخصًا، فعضَّ على قوله بناجذيك، وتمسَّك بتوثيقه، وإذا ضعَّف رجلاً، فانظر؛ هل وافقه غيره على تضعيفه، إن وافقه ولم يوثِّق ذلك أحدٌ من الحذاق، فهو ضعيفٌ، وإن وثَّقه أحدٌ، فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسَّراً؛ يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معينٍ مثلاً هو ضعيفٌ، ولم يُوضِّح سبب ضعفه، وغيره قد وثَّقه، فمثل هذا يُتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب.

وابن معينٍ وأبو حاتمٍ والجوزجاني متعنتون.

وقسمٌ في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي متساهلون.

وقسمٌ كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عديٍّ معتدلون ومنصفون»(٣).

---

(١) ينظر أصول الجرح والتعديل (ص: ١٩٢، ١٩٦).

(٢) فتح المغيث (٢/ ١٣٢).

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧١)، وقد تتبع الذهبيَّ أ/ د. نور الدين عتر، في كتابه أصول الجرح والتعديل فأضاف أسماء نقادٍ إلى كل مرتبةٍ، فأخرج أسماء من بعض هذه المراتب، كالترمذي فعدَّه مع المعتدلين من النقّاد (ص: ١٩٤).

وبناءً على مناهجهم تختلف أسبابهم في التجريح، والحكم على الرواة، فيُحكم بينهم عند قيام الاختلاف في الراوي المختلف فيه بحسب مراتبهم، كما قرره الذهبي.

ثالثاً: الاختلاف في أصول الجرح والتعديل:

اختلف النقَّاد في قواعد كثيرةٍ من قواعد علوم الحديث، وكذلك قواعد الجرح والتعديل ونقد الرواة، كاختلافهم في قبول الجرح المفسَّر أو عدم قبوله، واختلافهم في اعتبار رواية الثقة عن الراوي تعديلاً له، وكذلك اختلافهم في التعديل على الإبهام، واختلافهم في الراوي المتلبس ببدعةٍ، وحكم روايته، وغيرها من قواعد علوم الحديث التي اختلفوا فيها[1].

رابعاً: اختلاف النقَّاد في استعمال ألفاظ النقد وتفسيرها:

انفرد بعض النقَّاد بمصطلحاتٍ خاصةٍ به، وذلك كقول ابن معينٍ: «لا بأس به» وأنَّها تساوي قوله «ثقةٌ»، وهو المعروف عن دُحيمٍ أيضاً، وكذلك اصطلاح البخاري في معظم ألفاظه، وقد فصلنا فيه في الفصل الأوَّل.

وقد يكون التعارض بسبب الاختلاف بين المتقدمين والمتأخرين في استخدام المصطلح النقدي، كاستخدام مصطلح «منكرٌ»، فأطلقه بعض المتقدمين بمعنى التفرد، وشاع عند المتأخرين استخدامه بمعنى مخالفة الضعيف للثقة[2].

خامساً: الاختلاف بسبب الخطأ في مورد النص:

يشتبه على النقَّاد أسماء بعض الرواة فيجمع النقد المتعدد في ترجمة راوٍ واحدٍ، ويكون النقَّاد قد أطلقوها في أكثر من راوٍ، ويقع الاشتباه أيضاً في تفسير قول الناقد، فيُجعل ما قصد به التعديل جرحاً، أو العكس.

والاشتباه في اسم الراوي وقع للذهبي وابن حجر في أكثر من راوٍ في كتابيهما «الكاشف»، و«تقريب التهذيب».

المثال الأول:

عبد الرحمن بن عجلان؛ وهو بصريٌّ، من الطبقة الثالثة؛ الوسطى من التابعين.

قال الذهبي : وثَّقه النسائي[3].

---

(١) مرَّ ذكر أكثرها في الفصل الأول عند الحديث عن موانع قبول الجرح والتعديل.

(٢) ينظر أصول الجرح والتعديل (ص: ١٩٥).

(٣) الكاشف (١/ ٦٣٦، رقم ل ٣٢٦٣)، لم يذكر أحدٌ من العلماء في ترجمة عبد الرحمن هذا شيئاً، وكل ما ذكر من جرحٍ أو=

قال ابن حجر : أرسل حديثاً وهو مجهول الحال[1].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود حديثاً مرسلاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

لم يذكر في ترجمته جرحٌ أو تعديلٌ.

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

لم يذكر المزي في ترجمة ابن عجلان جرحاً أو تعديلاً، وإنَّما ذكر اختلاف النقَّاد في كون هذا الراوي واحداً أم اثنين، فقال: «جعلهما البخاري اثنين، ولم يذكر غيره إلا واحدًا كما تقدم. وأظن الصحيح ما قاله البخاري، وأنّ الذي روى له هو وأبو داود شيخٌ بصريٌّ، والله أعلم»، وفي تاريخ البخاري: «عبدالرحمن هذا وآخر هو عبدالرحمن بن عجلان، البرجمي، أبو موسى، الطحّان، الكوفيّ». قال عنه ابن حجر: من الطبقة السابعة لم يرو له أحدٌ من أصحاب الكتب الستة[2].

وبسبب اشتباه مورد النص على الحافظ الذهبي، نقل توثيق النسائي له، ولكن قول النسائي ليس في عبدالرحمن البصري، وإنما في الكوفي، والراجح ما قاله ابن حجر، إذ فرَّق بينهما.

۞ ۞ ۞

المثال الثاني:

الزبرقان بن عبد الله الضمري (ت:١٢٠هـ)، من الطَّبقة السادسة؛ من الذين عاصروا صغار التَّابعين.

قال الذَّهبي: مجهولٌ[3].

= تعديلٍ، هو من كلامهم في عبدالرحمن بن عجلان الكوفي على ما رجّح المزي وابن حجر. وبالتالي فإن ما نقله الذهبي من كلام النّسائي هو في الكوفي، وصاحب الترجمة بصريٌّ. والله أعلم.

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٤٦، رقم٣٩٤٥).

(٢) تهذيب الكمال (١٧/ ٢٧٨، رقم٣٨٩٩)، وينظر التاريخ الكبير (٥/ ٣٣٣)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٩٠).

(٣) الكاشف (١/ ٤٠١).

وقال ابن حجر: ثقةٌ[1].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود حديثاً.

٢ـ أقوال النقاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

ذكره ابن حبان في ثقاته[2].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه: {أين الأقوال؟}

٣ـ دراسة المثال.

يعد اعتبار ابن حجر أنه ثقةٌ من أعلى أقوال التعديل التي وردت في الرجال الذين اختلف الحكم فيهم بين كتابي «الكاشف»، و«تقريب التهذيب» جرحاً وتعديلاً. وهذا الحكم من أحكام المرتبة «الثالثة» عنده في تقريب التهذيب، وعند الذهبي من أحكام المرتبة الثانية.

ولم ينقل الذهبي ذكر ابن حبان له في تذهيب التهذيب، وابن حجر جعله مع الذي يليه.

والذي لا بدَّ من إيضاحه أن سبب حكم ابن حجر هو ما علَّق به محقق تهذيب الكمال فقال: «قال مغلطاي متعقباً المزي: «وفي تفرقة المزي بين الزبرقان بن عبد الله الضمري وبين الزبرقان بن عبد الله بن عمرو بن أمية الضمري نظرٌ...، لأن البخاري وغيره لم يفرقوا بينهما، بل جعلوهما ترجمةً واحدةً، والله تعالى أعلم»، وأخذ الحافظ ابن حجر كلامه من غير رويةٍ فقال: قلت: لم يفرق البخاري فمن بعده بينهما إلا ابن حبان، ذكر هذا في ترجمةٍ مفردةٍ عن الذي يروي عنه كليب بن صبح، وفي كتاب ابن حبان من هذا الجنس أشياء يضيق الوقت عن استيعابها من ذكره الشخص في موضعين وأكثر، فلا حجَّة في تفرقته إذ لم ينص على أنَّهما اثنان»[3]

قال محقق تهذيب الكمال: «بل فرق بينهما أستاذ المحدِّثين البخاري؛ فذكر أولاً ترجمة الزبرقان بن عمرو ابن أمية الضمري، ثمَّ قال بعد ترجمتين: زبرقان عن عمرو بن أمية، روى عنه كليب بن صبح»[4]، كما فرَّق

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢١٣).

(٢) الثقات (٤/ ٩٧)

(٣) تهذيب (٣/ ٣٠٩).

(٤) التاريخ الكبير (٣/ الترجمة ١٤٤٦) (٣/ الترجمة ١٤٤٩).

بينهما علَّامة الرجال أبو حاتم الرازي على ما نقل عنه ابنه عبد الرحمن في الجرح والتعديل[1] وكفى بهما، وتابعهما ابن حبان، والذهبي وغيرهما، فنقول: ومن هذا الجنس في كتاب الحافظ ابن حجر أشياء يضيق الوقت عن استيعابها والتفصيل فيها من متابعته لمغلطاي من غير مراجعةٍ، ومغلطاي على علمه وسعة معرفته عنده مجازفةٌ في مثل هذا، نسأل الله العافية، وقد نبه إلى بعض هذا قبلي العلامة المعلمي اليماني ـ رحمه الله ـ في تعليقه على تاريخ البخاري».

۞ ۞ ۞

سادساً: انعدام وسائل الحكم على الراوي أو ضعفها:

يعسر على الناقد أحياناً الوقوف على وسيلةٍ توصله إلى درجة الراوي جرحاً أو تعديلاً، فيصرح بأنَّه لا يعرفه، أو لا يذكر معرفته، أو يذكر قلَّة معرفته بذلك الراوي، فقد سئل أحمد بن حنبل عن علي بن غراب فقال: «ليس لي به خبُر، سمعت منه مجلساً واحداً، وكان يدلِّس، وما أراه إلا صدوقاً»[2].

فكل هذه الأسباب مدعاةٌ لاختلاف النقَّاد في الجرح والتعديل وتعارض أقوالهم، وهناك أسبابٌ أخرى يكشف عنها فحوى كل ترجمةٍ على حدةٍ ومضمونها.

والذي لابد من معرفته أنَّ التعارض المقصود هنا ، هو التعارض الذي لا يمكن التوفيق معه بين القولين، ويطلق عليه تعارضاً على الحقيقة، وأمَّا مجرد الاختلاف ظاهراً في الحكم على الراوي، فلا يدخل في مفهوم التعارض، وإن كان يدخل في الدراسة تحت هذا الباب ليتَّضح اللَّبس الذي وقع فيه، ويُرفع الاشتباه عنه.

فإن ثبت التعارض وقامت الحجة على ثبوت الجرح والتعديل في مرتبة الراوي، فإنَّ للتعارض أحكاماً درسها النقَّاد وبينوها في كتبهم، وهذه الأحكام تنقسم إلى قسمين:

قسمٌ يتناول أحكام التعارض القائم بين عالمين أو أكثر من أئمة الجرح والتعديل، وقسمٌ يتناول التعارض القائم بين أقوال عالمٍ واحدٍ من أئمة الجرح والتعديل.

---

(١) الجرح والتعديل (الترجمتان: ٢٧٦٥ و٢٧٦٦).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٢٩٧).

أولاً: أحكام التعارض بين أقوال إمامين أو أكثر من أئمة النقد:

فصَّل المحدِّثون أحكام التعارض في الجرح والتعديل، وذكروا اختلاف آراء أهل العلم من المحدِّثين وغيرهم في أيهما يقدم، ويمكن حصرها في أربعة أقوالٍ هي:

١ـ إذا اجتمع في الراوي جرحٌ وتعديلٌ فالجرح مقدمٌ، ففي الكفاية «اتفق أهل العلم على أنَّ من جرحه الواحد والاثنان، وعدَّله مثل عدد من جرحه، فإنَّ الجرح به أولى»(١)، وينبني على قول الخطيب أنَّ عدد المعدِّلين إذا كان أقل من عدد المجرحين فالجرح أولى، ويقدَّم على التعديل من باب الأولى، وقال ابن عساكر: «أجمع أهل العلم على تقديم قول من جرح راوياً على قول من عدَّله، واقتضت حكاية الاتفاق في التساوي كون ذلك أولى فيما إذا زاد عدد الجارحين»(٢).

وقيَّد البلقيني ذلك بأنَّ يقرَّ المعدِّل بثبوت الجرح في الراوي، ثمَّ ينفي بقاء سببه، بطريقٍ معتبرٍ، فعند ذلك يقدَّم قول المعدِّل على أقوال المجرِّحين لانتفاء سبب الجرح(٣).

ويقيَّد الجرح المقدَّم على التعديل بكونه مفسَّراً على ما صحَّحه ابن الصلاح، والنووي، وصرَّح به ابن دقيق العيد، فقد نقل عنه الزركشي: «إنَّما يصح مع اعتقاد المذهب الآخر، وهو أنَّ الجرح لا يُقبل إلا مفسَّرًا، وبشرطٍ آخر، وهو أن يكون الجرح بناءً على أمرٍ مجزومٍ به، [أي بكونه جارحاً لا بطريقٍ اجتهاديٍّ]، كما

---

(١) الكفاية (١/ ٣٣٣)، وينظر فتح المغيث (٢/ ٣٣)، وتدريب الراوي (١/ ٣٦٤)، وفي البحر المحيط (٦/ ١٨٣)، قال الزركشي: «نقل القاضي فيه الإجماع، ونقله الخطيب، والباجي عن جمهور العلماء. وقال الآمدي، والرازي، وابن الصلاح: إنَّه الصحيح؛ لأنَّ مع الجارح زيادة علمٍ، لم يطَّلع عليها المعدِّل».

(٢) ينظر فتح المغيث (٢/ ٣٣)، وأصل الكلام في النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣/ ٣٥٦).

(٣) ينظر محاسن الاصطلاح (ص: ٢٩٤)، قال: «تقديم الجارح مشروطٌ عند الفقهاء بأن يطلق المعدِّل، فإن قال المعدل: «عرفت السبب الذي ذكره الجارح، لكنه تاب وحسنت حالته» فإنه يقدم قول المعدِّل. ومحل هذا في الرواية، في غير الكذب على النبي ـ ﷺ ـ؛ فإنَّه لا تقبل روايته وإن تاب»، وقد ذكر هذه المسألة الزركشي في نكته على ابن الصلاح(٣/ ٣٥٩) وزاد عليها تحقيقاً ، فقال: «إن قال المعدل عرفت السبب الذي ذكره الجارح لكنَّه تاب وحسنت حالته فإنَّه يقدم المعدل، وكذلك لو عين الجارح سببًا فنفاه المعدل بطريقٍ معتبرٍ، كما إذا قال قتل فلانًا ظلمًا وقت كذا، فقال المعدِّل رأيته حيًا بعد ذلك أو كان القتيل في ذلك الوقت عندي، لكن هنا يتعارضان فيتساقطا، ويبقى أصل العدالة ثابتًا، ويحتمل أن يقال بتقديم قول المعدِّل لأن السبب الذي استند إليه الجارح قد تبيَّن بطلانه فكأنَّه لم يكن ويبقى التعديل مستقلاً، والحكم واحداً، غير أن على هذا الاحتمال يكون ثبوت عدالته بالأصالة»، وينظر تدريب الراوي (١/ ٣٦٤).

اصطلح أهل الحديث على الاعتماد في الجرح على اعتبار حديث الرَّاوي مع غيره، والنَّظر إلى كثرة الموافقة والمخالفة والتفرُّد والشذوذ»[(١)]، يريد ابن دقيق العيد أن يكون الجرح بسببٍ يصلح للجرح والطعن جزمًا، لا اجتهاداً ظنياً، يحتمل قيام المخالفة فيه.

٢ـ ذهب بعض المحدِّثين إلى تقديم التعديل على الجرح إن زاد عدد المعدِّلين على عدد المجرِّحين؛ وذلك لأن كثرتهم تقوي حالهم، وتبعد احتمال غياب أسباب الطعن عنهم، فتوجب العمل بخبرهم، وقلَّة عدد المجرِّحين تُضعف خبرهم، ولكنَّ الخطيب اعتبر أنه: «خطأٌ... وبُعْدٌ ممَّن توهمه، لأن المعدِّلين وإن كثروا ليسوا يُخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك، وقالوا: نشهد أنَّ هذا لم يقع منه، لخرجوا بذلك من أن يكونوا أهل تعديلٍ أو جرحٍ، لأنَّها شهادةٌ باطلةٌ على نفي ما يصح، ويجوز وقوعه وإن لم يعلموه»[(٢)].

وزيادة العدد سواءً في الجرح أو التعديل يُتنبَّه فيها إلى أمرٍ مهمٍ، وهو عدم التوارد على الجرح، بأن يُنقل الجرح عن إمامٍ من أئمة النقد، ويوافقه الباقون حتَّى يُعتقد أنّهم مطبقون على الجرح، وهذا ذكره الحافظ مغلطاي: «إنْ نظرنا في المجرِّحين أو المعدِّلين وإلى كثرتهم، فيشترط أن يكون كل واحدٍ منهم مستقلاً بما يقوله، غير آخذٍ لذلك عن غيره، كقول يحيى بن سعيدٍ في ابن اسحاق إنه كذابٌ، فقيل له من أين لك هذا؟ قال: قال لي مالك: أشهد أنّه كذابٌ، فقيل لمالك: من أين لك هذا؟ قال: أخبرني هشام بن عروة أنّه كذابٌ، لأنه حدَّث عن فاطمة بنت المنذر زوجي.

فإذا انتفى ما قلناه حينئذٍ يُنظر إلى القلَّة والكثرة، وإلا فلا»[(٣)].

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه (٦/ ١٨٣)، وردَّه السيوطي تدريب الراوي (١/ ٣٦٤): «ورد بأنَّ أهل الحديث لم يعتمدوا ذلك في معرفة العدالة والجرح، بل في معرفة الضبط والتغفل».

(٢) الكفاية (١/ ٣٣٦).

(٣) ينظر بحثٌ في التوارد على الأقوال للشيخ محمد عوامة في مقدمته لمصنف ابن أبي شيبة (١/ ٦٢، ٧١). وفي الكفاية (١/ ٣٣٤) عن حماد بن زيدٍ أنَّه قال: قال: «كان الرجل يقدم علينا من البلاد، ويذكر الرجل ونحدّث عنه، ونحسن عليه الثناء، فإذا سألْنا أهل بلاده، وجدناه على غير ما نقول، **وكان يقول**: أهل بلد الرجل أعرف بالرجل» قال الخطيب: لِما كان عندهم زيادة علمٍ بخبره، على ما علمه الغريب من ظاهر عدالته، جعل حماد الحكم لِما علموه من جرحه، دون ما أخبر به الغريب من عدالته».

٣ـ يرجّح بين الجرح والتعديل إذا تعارضا بالأحفظ، قال البلقيني: «وقيل يرجَّح بالأحفظ»[(١)].

٤ـ وقيل يتعارضان فلا يرجَّح أحدهما إلا بمرجِّحٍ، ذكر هذا القول السيوطي، وقال: «حكاه ابن الحاجب، وغيره، عن ابن شعبان من المالكية»[(٢)].

وبالجملة فإنَّ هذه الأحكام إجماليةٌ، لا تكاد تمنع من معارضتها، حتى عند أصحابها، وذلك يظهر عند التطبيق العملي، فمن يقول بتقديم الجرح يلجأ إلى القول الثاني ويعمل بتقديم التعديل.

ثانياً: أحكام التعارض من عالمٍ واحدٍ:

اشتهر عن بعض أئمة النقد اختلاف أقوالهم في الرواة جرحاً وتعديلاً، كابن معينٍ، وأحمد بن حنبل، وذلك في أقوالهم التي نقلت عنهم في كتب السؤالات وغيرها من كتب التأريخ للرواة.

ووقع اختلافٌ بين أقوال نقَّادٍ آخرين كالنسائي، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر، تبعاً لمواضيع كتبهم التي ذُكر فيها ترجمة الراوي الذي اختلفت أقوالهم فيه.

وهذا يجعلنا أمام نوعين من أنواع التعارض في أقوال إمامٍ من أئمة الجرح والتعديل؛ نوعٌ يرجع لنظرة الناقد واجتهاده، ونوعٌ يرجع إلى طبيعة الكتاب الذي ترجم للراوي المختلف فيه.

ويمكن أن نُرجع أسباب اختلاف قول ناقدٍ من النقَّاد في الجرح والتعديل الصادرين في راوٍ واحدٍ إلى ما يأتي:

أولاً: تغير اجتهاد الناقد:

يتغير حكم الناقد على الراوي بحسب ما يتوفر له من دلائل تؤكد حكمه أو تنقضه، ومرجع هذا إلى تغير اجتهاد الناقد في بعض قواعد الجرح والتعديل، أو تغير الحال التي سئل الناقد فيها عن الراوي، كأن يسأل عنه مجموعاً مع رواةٍ ضعفاء فيحسن حاله دونهم، ثم يُسأل عنه منفرداً أو مجموعاً مع رواةٍ ثقاتٍ فيضعفه بحسب حقيقة أمره.

ويلحق بهذه الحالة كثرة التلاميذ الذين يسألون الناقد وينقلون أحكامه، فقد يسأل عن الراوي في أكثر

---

(١) محاسن الاصطلاح (ص: ٢٩٤).

(٢) تدريب الراوي (١/ ٣٦٥)، وابن شعبان هو: محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة، من ولد عمار بن ياسر رضي الله عنهما، وكان شيخ المالكية في عصره، ويُعرف أيضاً بابن القرطي له كتاب «الزاهي» في الفقه، وأحكام القرآن، ومناقب مالكٍ. ينظر ترجمته سير أعلام النبلاء (١٦/ ٧٨)، وحواشيه للمحقق.

من وقتٍ فيجيب الناقد بأقوالٍ يمكن أن يكون مدلولها متقارباً، أو يكون قد نسي ما أجاب به فيطلق على الراوي المسؤول عنه وصفاً آخر، وهو ما مثَّل له الحافظ المنذري في جواباته بقوله: «وأمَّا ما نقل عن يحيى بن معينٍ من توثيق شجاعٍ مرَّةً، وتوهينه أخرى، فهذان القولان في زمانين بلا شكٍّ، ولا يُعلم السابق منهما، ويحتمل أنَّه وثَّقه ثمَّ وقف على شيءٍ من حاله بعد ذلك يسوغ له الإقدام على ما قاله، ويُحتمل أن يكون تكلَّم فيه أولاً، ثمَّ وقف من حاله بعد ذلك على ما اقتضى توثيقه، وقد نُقل مثل هذا عن يحيى بن معينٍ في غير شجاع بن الوليد من الرواة، ونُقل مثله أيضًا عن غير يحيى بن معينٍ من الحفَّاظ، في حق بعض الرواة، وكل هذا محمولٌ على اختلاف الأحوال»[1].

ثانياً: اختلاف زمن الحكم على الراوي، واطلاع الناقد على ما يكشف له حال الراوي:

قد يخفى على الناقد شيءٌ من حال الراوي، فيحكم عليه بناءً على ما تبيَّن له من حاله، أو يُظهر الراوي من نفسه أمام الناقد ما يجعله يُحسن الظَّنَّ به، كما نقل ذلك عن بعض الرواة مع ابن معينٍ، ثم يقف الناقد على حقيقة الأمر فيحكم على الراوي بما يتفق مع ما ظهر له.

وقد يطرأ تغيرٌ على حال الراوي كاختلاطٍ أو نسيانٍ، ويحكم الناقد عليه بحكمين أحدهما في حال السلامة، والآخر في حال الوهم، ويُنقل عنه الحكمين.

ثالثاً: وهم الناقد في شخص الراوي:

وقع في كثيرٍ من كتب الجرح والتعديل الاشتباه في راوٍ من الرواة، وهذا ما جعل بعض النقَّاد يصف بعض الرواة بجرحٍ أو تعديلٍ، ثمَّ يذكره في موضعٍ آخر أو كتابٍ آخر باعتباره راياً آخر ويصفه بوصفٍ مغايرٍ لما وصفه به في المرة الأولى.

وهذا التعارض في الجرح والتعديل الذي يلاحظ في منهج المتقدمين بنوعيه؛ الواقع بين أقوال إمامٍ من أئمة الجرح والتعديل، أو بين أقوال إمامين فأكثر من أئمة النقد، يجده المتتبع في مصنفات الحافظين الذهبي وابن حجر، فتعاملا مع التعارض الحاصل في كلام المتقدمين بالتأصيل له ودراسته، وتحرير محال التعارض في كثيرٍ من التراجم وبين كثيرٍ من الأقوال، ممَّا أوقفنا على نماذج من أساليب تعاطيهما مع التراجم المختلف فيها، وهو ما يوضحه المطلب الآتي:

---

(١) جواب المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل (ص: ٨٦).

*** المطلب الثاني: أشكال تعارض الجرح والتعديل عند الذهبي وابن حجر:**

يمكن اعتبار الذهبي وابن حجر نموذجاً لأسلوبي التعارض، **فالنوع الأول** من التعارض هو ما وقع بينهما من الاختلاف في كتاب «الكاشف»، وكتاب «تقريب التهذيب»، وغيرهما، ويظهر بأساليب مختلفةٍ:

تعارضٌ بين الجرح والتعديل، كما في أمثلة هذه الدراسة.

وتعارضٌ بالاختلاف بين مراتب التعديل، وقد أُعدت دراسةٌ لهذا الباب بعنوان «الرواة الذين وثَّقهم الذهبي في الكاشف، وقال فيهم ابن حجر في التقريب صدوقٌ»، وهذا ليس من باب التعارض، وإنما من باب الاختلاف في مراتب التعديل.

وتعارضٌ في مراتب الجرح، فتتفاوت مراتب الرواة المجروحين بينهما لاعتباراتٍ مختلفةٍ، ولم أقف على دراسةٍ لهذا الجانب من جوانب التعارض.

وأما النوع الثاني: فهو تعارض أقوالهما فيما بينها، ويُعدَّان مع ابن معينٍ وأحمد بن حنبل من أكثر النقَّاد الذين تعارضت أقوالهما فيما بينها، فالناظر في مصنفات الذهبي وكتبه وفي مصنفات ابن حجر يجد أمثلة هذا النوع من التعارض كثيرةً ولا ريب.

ويمكن أن نقسم التعارض الحاصل في أحكام الذهبي وأحكام ابن حجر كما يأتي:

أولاً: ينقسم التعارض بحسب طبيعة كتب الذهبي في التراجم إلى ثلاثة أقسامٍ:

القسم الأول: الكتب التي صنَّفها، وقصد بها التأريخ لحياة الرواة وغيرهم من العلماء والفقهاء والحكام، ككتاب «تاريخ الإسلام»، وكتاب «سير أعلام النبلاء»، فهذه الكتب يقل بينها الاختلاف، وتكاد تتحد على الحكم الذي يجتهد فيه، ويقوله باجتهاده.

القسم الثاني: الكتب التي صنفها لغرضٍ معيَّنٍ، «كالمغني في الضعفاء»، و«ديوان الضعفاء» في تراجم من ذكر بجرحٍ، وكتاب «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يجب ردهم»، في تراجم الثقات، فهذه يميل فيها إلى موافقة عنوان كتابه، وينقل من الأقوال ما تقارب مع منهجه في تصنيف هكذا كتابٍ، ويظهر بين مصنفاته في هذا القسم التعارض في الحكم على الرواة بشكلٍ كبيرٍ، وتتعارض أحكامه فيها أيضاً مع أحكامه في مصنفات القسم الأول، ففي ترجمة:

المثال الأوَّل:

إسماعيل بن خليفة العبسي، أبو إسرائيل الملائي الكوفي، قيل اسمه عبد العزيز (ت:١٦٩هـ)، من الطبقة السابعة؛ طبقة أتباع التابعين.

قال الذهبي : ضُعّف[1].

وقال ابن حجر : صدوقٌ سيء الحفظ نسب إلى الغلو في التشيع[2].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له الترمذي حديثاً واحدًا، وابن ماجه أربعة أحاديث.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

قال ابن سعدٍ (ت:٢٣٠هـ): يقولون إنَّه صدوقٌ، وكان بهز بن أسدٍ يحكي أنه سمع أبا إسرائيل تناول عثمان، وأشياء نحو هذا تحكى عنه[3]، وقال الدوري: سمعت يحيى (ت:٢٣٣هـ)، يقول: أبو إسرائيل الملائي ثقةٌ[4]، وفي رواية ابن محرزٍ؛ ليس به بأسٌ[5]، وقال مرة: صالحٌ[6]، وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي (ت:٢٤١هـ) عن أبي إسرائيل الملائي؟ فقال: هو هكذا، قلت: ما شأنه؟ قال: خالف النَّاس في أحاديثَ وكأنَّه عندهُ، قلت: بعضهم يقول هو ضعيفٌ. قال: لا خالف في أحاديث[7]. وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يقول: أبو إسرائيل يُكتب حديثه، وقد روى حديثًا منكرًا في القتيل[8].

وقال الفلاس (ت:٢٤٩هـ): أبو إسرائيل ليس من أهل الكذب[9]، وقال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ):

---

(١) الكاشف(١/ ٢٤٥، رقم ٣٧٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٠٧، رقم٤٤٠).

(٣) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٥٦)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٣).

(٤) تاريخ ابن معين ـ الدوري (١/ ١٩٩).

(٥) تاريخ ابن معين ـ رواية ابن محرز (٢/ ١٠٨).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ١٦٦)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٦١، رقم٤٤٢)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٩٣).

(٧) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٣٤٨)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٣).

(٨) الجرح والتعديل (٢/ ١٦٦). وحديث القتيل هو ما رواه أحمد مسنده ه (١٢١٦٧): «وُجِدَ قَتِيلٌ بَيْنَ قَرْيَتَيْنِ أَوْ مَيِّتٌ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَذُرِعَ مَا بَيْنَ الْقَرْيَتَيْنِ...». وهو في كشف الأستار عن زوائد البزار (٢/ ٢٠٩) ولم أجده في المطبوع من المسند.

(٩) الكامل(١/ ٢٨٨، رقم١٢٦)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٣).

صدوقٌ كوفيٌّ إلا أنَّه كان في رأيه غلوٌ[1]، وقال أبو داود (ت:٢٧٥هـ): لم يكن يكذب؛ حديثه ليس من حديث الشيعة، وليس فيه نكارةٌ[2]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): حسن الحديث؛ جيد اللقاء له أغاليط. لا يُحتجّ بحديثه، ويُكتب حديثه، وهو سيء الحفظ[3].

وقال الفسوي (ت:٣٤٧هـ): ثقةٌ[4].

بـ- أقوال من تكلم فيه:

قال ابن المبارك (ت:١٨١هـ): لقد منّ الله على المسلمين بسوء حفظ أبي إسرائيل[5]، وقال معاوية بن صالح: قال يحيى (ت:٢٣٣هـ): أبو إسرائيل الملائي اسمه إسماعيل «ضعيفٌ»، وقال مرة عن يحيى: سُئِل عن أبي إسرائيل الملائي؟ فقال: أصحاب الحديث لا يكتبون حديثه[6].

قال البخاري (ت:٢٥٦هـ) ضعَّفَه أبو الوليد... وتركه ابن مهدي[7]، وقال الجوزجاني (ت٢٥٩هـ): أبو إسرائيل مفتري زائغٌ[8]، وقال الترمذي (ت:٢٧٩هـ): ليس هو بذاك القوي عند أهل الحديث[9]، وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ): ليس بثقةٍ، وقال مرة: ضعيفٌ[10].

وقال البزَّار: لا نعلمه عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلا بهذا الإسناد، وأبو إسرائيل لَيْسَ بِالْقَوِيِّ[11].

وقال العقيلي (ت:٣٢٢هـ): في حديثه وهمٌ واضطرابٌ، وله مع ذاك مذهب سوءٍ... وقال: حدَّثنا معاذ بن

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٦٦)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٣).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٣).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ١٦٦)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٣).

(٤) المعرفة والتاريخ (٣/ ٢٠٧).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ١٦٦)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٣).

(٦) الكامل(١/ ٢٨٨)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٦١، رقم٤٤٢)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٩٣).

(٧) التاريخ الكبير(١/ ٣٤٦)، وينظر الضعفاء (ص: ٢٤)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٩٣).

(٨) أحوال الرجال (ص: ٥٢)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٣).

(٩) سنن الترمذي(١/ ٢٣٩، رقم ١٩٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٩٣).

(١٠) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١١٣)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٦١)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٣).

(١١) كشف الأستار عن زوائد البزار (٢/ ٢٠٩).

المثنى، قال: سَأَلْتُ علي بن المديني، عَن أبي إسرائيل الملائي، قال: سَأَلْتُ يحيى بن سعيدٍ عنه، فقال: لم يكن في دينه بذاك، وكان يذكر عثمان[1]، وقال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): كان رافضيًّا يشتم أَصحاب محمد ﷺ تركه ابن مهدي، وحمل عليه أَبو الوليد الطيالسي حملاً شديداً، وهو مع ذلك منكر الحديث[2]، قال ابن عديٍّ (ت٣٦٥هـ): عامة ما يرويه يخالف الثقات، وهو في جملة مَن يُكتب حديثه[3].

قال أبو أحمد الحاكم (ت:٣٧٨هـ): متروك الحديث[4]، وقال الدارقطني (ت:٣٨٥هـ): ضعيفٌ[5]، وقال ابن منده (ت:٣٩٥هـ): متروك الحديث، وكان يشتم عثمان[6]، وقال ابن حزمٍ (ت:٤٥٦هـ): ضعيفٌ جداً، بليةٌ من البلايا[7].

قال الذهبي : واهٍ[8]، اختلف قول ابن معينٍ فيه، وضعَّفه النسائي وغيره[9]، وقال: ضعفوه، وقد كان شيعياً بغيضاً من الغلاة الذين يكفرون عثمان رضي الله عنه[10].

۞ ۞ ۞

المثال الثاني:

بكر بن الحكم التميمي أبو بشر المَزَلِّقُ اليَربوعيُّ البصريّ. من الطبقة السابعة؛ من كبار أتباع التابعين.

قال الذهبي : لينٌ[11].

---

(١) الضعفاء (١/ ٧٥)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٣).

(٢) المجروحين (١/ ١٢٤)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٣).

(٣) الكامل(١/ ٢٨٨).

(٤) الأسامي والكنى(١/ ٤٠٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٣).

(٥) علل الدارقطني (٦/ ١٥٩).

(٦) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٨٣).

(٧) المحلى بالآثار (١١/ ٣١٧)، وينظر إكمال تهذيب الكمال (٢/ ١٦٥، رقم٤٨٠).

(٨) المقتنى في سرد الكنى (١/ ٥٧)، وينظر ميزان الاعتدال (١/ ٢٢٦، رقم٨٦٨).

(٩) تذهيب التهذيب (١/ ٣٦١، رقم٤٤٢).

(١٠) ميزان الاعتدال (٤/ ٤٩٠).

(١١) الكاشف (١/ ٢٧٣، رقم ٦٢٢)

وقال ابن حجر : صدوقٌ فيه لينٌ[1].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له النَّسائي حديثًا.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

روى ابن أبي حاتمٍ عن عبد الواحد بن واصلٍ (ت:١٩٠هـ)[2] أنّه قال: أخبرنا أبو بشر المزلق؛ وكان ثقةً[3]، وقد روى أَبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي (ت:٢٢٣هـ)[4] عنه، وقال: كان ثقةً[5]، وقال سعيد ابن محمد الجرمي[6] حدثنا أَبُو بشر، قال: وكان ثقةً[7].

ذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[8]، وقال الذهبي : صالح الحديث[9]، وقال أيضاً: صدوقٌ[10]،

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٢٦، رقم ٧٣٧).

(٢) عبد الواحد بن واصل السدوسي مولاهم، أبو عبيدة الحداد البصري (ت:١٩٠هـ)، من الطبقة التاسعة؛ صغار أتباع التابعين. قال عنه الذهبي: ثقةٌ، وقال ابن حجر: ثقةٌ تكلم فيه الأزدي بغير حجةٍ. الكاشف (٢/ ٢٠٦، رقم ٣٥٠٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٦٣١).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٣٨٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٤٨٠).

(٤) موسى بن إسماعيل المنقري، مولاهم، أبو سلمة التبوذكي البصري (ت:٢٢٣ه)، قال الذهبي: «الحَافظ، الإِمام، الحجَّة؛ كان من بُحور العلم، أوَّل سماعاته في عام ستّين ومائةٍ». سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٦٠)

(٥) تهذيب الكمال (٤/ ٢٠٤، رقم٧٤١)، وينظر إكمال تهذيب الكمال (٣/ ١٢، رقم ٧٨٦) وعزاه إلى السنن الكبرى للبيهقي، وتذهيب التهذيب ٢/ ٨٤، رقم٧٤٣)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٨٠).

(٦) سعيد بن محمد بن سعيد أبو محمد وقيل أبو عبيد الله الجرمي الكوفي، من الطبقة الحادية عشرة؛ أوساط الآخذين عن تبع الأتباع. الإِمام، المحدّث، الصّدوق. ينظر ترجمته تاريخ بغداد (١٠/ ١٢٣)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٣٧).

(٧) ينظر: مسند البزار (١٣/ ٣٢٦، رقم٦٩٣٥) قال البزار: وحَدَّثنا سهل بن بحرٍ ، حَدَّثنا سعيد بن محمد الجرمي، **حَدَّثنا أَبُو بشرٍ، قال: وَكان ثقةً**، عن ثابتٍ، عَن أَنَسٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ لله تبارك وتعالى عبادًا يعرفون الناس بالتوسم». وهذا الحديث لا نعلم رواه، عن ثابتٍ، عَن أَنَسٍ إلاَّ أَبُو بشر. وتهذيب التهذيب (١/ ٤٨٠).

(٨) الثقات (٦/ ١٠٤)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٤٨٠).

(٩) تاريخ الإسلام (٤/ ٣١٦)

(١٠) ميزان الاعتدال (١/ ٣٤٤)

روى خبرًا منكراً، قاله أبو حاتمٍ.

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن أبي حاتمٍ: سألت أبا زرعة (ت:٢٦٤هـ) عن أبي بشر المزلق فقال: شيخٌ ليس بالقوي[١].

مناقشة المثالين ووجه الاستشهاد بهما.

اختلف فيهما قول الذهبي، ففي الكاشف حكم عليهما بحكمٍ، وفي «ميزان الاعتدال» و«المقتنى في سرد الكنى» وفي «تاريخ الإسلام» حكم بحكم آخر، ويختلف سبب ذلك، ويمكن إعادته إلى:

١ـ استيعابه لنقل الأقوال في بعض هذه الكتب دون الأخرى.

٢ـ منهجه في كل كتابٍ، والأصل الذي استمد منه ترجمة الراوي المحكوم عليه.

ويلاحظ توافق الحكم وتقاربه بين الميزان، وتاريخ الإسلام، وقد يتوافق ما في كتب الذهبي الأخرى غير الكاشف من الأحكام مع أحكام ابن حجر في تقريب التهذيب، و حدث بكثرةٍ بين أحكام الحافظين، ويمكن ملاحظته في التراجم المشابهة لهذين المثالين في هذه الدراسة، وغيرها.

۞ ۞ ۞

القسم الثالث: الكتب التي اختصر فيها كتاباً من كتب المتقدمين، أو استدرك بها على غيره، فهذه الكتب يميل فيها الذهبي إلى مقاربة ما أراده مصنف الكتاب المختصر، دون التوسع في ذلك، كاستدراكه على المستدرك لأبي عبد الله الحاكم، و«الكاشف» مختصر «تذهيب التهذيب»، وكتاب «ميزان الاعتدال» متابعاً به كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عديٍّ، وكتاب «الضعفاء» للعقيلي.

المثال الثالث:

صدقة بن أبي عمران الكوفي قاضي الأهواز، من الطَّبقة السَّابعة؛ من كبار أتباع التَّابعين.

قال الذَّهبي : لينٌ[٢].

وقال ابن حجر : صدوقٌ[٣].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٨٣)، وينظر تذهيب التهذيب(٢/ ٨٤، رقم٧٤٣)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٨٠).

(٢) الكاشف (١/ ٥٠٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٧٥)

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له مسلمٌ حديثًا وابن ماجه آخر.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال أبو حاتمٍ (ت:٢٣٣هـ): صدوقٌ شيخٌ صالحٌ ليس بذاك المشهور[١]، وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[٢].

وقال الذَّهبي: صدوقٌ[٣]، وقال مغلطاي (ت:٧٦٢هـ): ذكره ابن شاهين، وابن خلفون في «الثقات»[٤].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن أبي حاتمٍ: ذكر أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معينٍ (ت:٢٣٣هـ) أنّه سُئل عن صدقة ابن أبي عمران؟ فقال: لا أعرفه. قال أبو محمدٍ: **يعني لا أعرف حقيقة أمره**[٥]. وقال أبو داود: سألتُ يحيى عن صدقة بن أبي عمران فقال: ليس بشيءٍ[٦].

ذكره الدرقطنيّ (ت:٣٨٥هـ) ضمن رجال حديثٍ، ثم قال رواته مجهولون وضعفاء كلّهم [٧].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

وهذا المثال قريبٌ من الذي قبله، في اختلاف أقوال الذهبي بين كتاب «الكاشف»، وكتبه الأخرى كـ

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٤٣٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٤/ ٣٤١، رقم٢٩٠٦)، وتهذيب التهذيب، ط الرسالة (٢/ ٢٠٧).

(٢) الثقات (٦/ ٤٦٧) وينظر تهذيب التهذيب، طبعة الرسالة (٢/ ٢٠٧).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٣١١، رقم٣٨٧٣).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٣٦٤، رقم٢٤٩٢).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ٤٣٢)، وينظر تهذيب التهذيب، طبعة الرسالة (٢/ ٢٠٧).

(٦) سؤالات الآجري (٢/ ٢٠٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٤/ ٣٤١، رقم٢٩٠٦)، وتهذيب التهذيب، ط الرسالة (٢/ ٢٠٧).

(٧) سنن الدارقطني (٥/ ٣٦، رقم الحديث ٣٩٤٣)، وينظر تهذيب التهذيب، ط الرسالة (٢/ ٢٠٧).

«ميزان الاعتدال»، والتوافق بين حكم الذهبي وحكم ابن حجر.

۞ ۞ ۞

المثال الرابع:

محمد بن موسى بن نفيع الحَرَشي (ت:٢٤٨هـ)، من الطبقة العاشرة؛ طبقة كبار الآخذين عن تبع الأتباع.

قال الذَّهبيّ : صويلحٌ، وهَّاه أبو داود وقوَّاه غيره(١).

وقال ابن حجر : لينٌ(٢).

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له الترمذي حديثين، والنسائي حديثاً، وحديثين في السنن الكبرى.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): شيخٌ(٣)، وقال النسائي (ت:٣٠٣): لا بأس به(٤)، وذكره ابن حبَّان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته(٥)، وقال مسلمة بن قاسم في «الصلة»: بصريٌّ صالحٌ(٦).

وقال الذهبي: صدوقٌ(٧).

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال الآجري: سألت أبا داود عنه، فوهَّاه وضعَّفه(٨).

---

(١) الكاشف (٢/ ٢٢٥، رقم ٥١٧٧).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٩، رقم ٦٣٣٨).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٨٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٣٠٩، رقم٦٣٨٠)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٢٥).

(٤) مشيخة النسائي (ص: ٥٥)، **قال المحقق: في: م ـ أي المعجم المشتمل لابن عساكر ـ (رقم: ٩٧٠): «صالحٌ»، وفي: ت ـ أي تهذيب التهذيب ـ (٩/ ٤٨٢): «صالحٌ.. وبقية كلام النسائي في مشيخته: أرجو أن يكون صدوقاً»**، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٣٠٩، رقم٦٣٨٠)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٢٥)

(٥) الثقات (٩/ ١٠٨)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٣٠٩، رقم٦٣٨٠)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٢٥).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٧١، رقم٤٣١٩)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٤٢٥).

(٧) من تكلم فيه وهو موثَّقٌ (ص: ١٧١)، وينظر ميزان الاعتدال (٦/ ٣٤٩).

(٨) تهذيب الكمال (٢٦/ ٥٢٨، رقم ٥٦٤٢)، **ولم أجده في سؤالاته لأبي داود.** وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٣٠٩، =

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

يعود الخلاف بين حكمي الذهبي في الحكم على الحرشي، إلى منهجه الذي اختطه في كل مصنفٍ من مصنفاته، فحكمه في الكاشف مبنيٌّ على قولين فقط، وذلك لمتابعته المزي، بينما في الميزان توسَّع في ذلك، وقد تعارض حكمه في الميزان مع حكم ابن حجر، وذلك لميل الذهبي إلى موافقة أبي حاتم الرازي، وترجيح قوله على قول غيره ممَّن هو معاصر له من النقَّاد.

وليس من عادة ابن حجر إن يقول في الراوي «لينٌ»، وإنَّما الذي في مقدمة كتابه «تقريب التهذيب» لين الحديث، ولعلَّ مقصده فيها هنا قريبٌ من مقصده بلين الحديث، ولكن شروطه فيمن يجعله في المرتبة السادسة لا تنطبق على الراوي، فلم يُذكر في ترجمته قلَّة الحديث، وقد ثبت فيه الجرح بقول أبي داود، والتعديل بحكم أبي حاتمٍ والنسائي.

۞ ۞ ۞

المثال الخامس:

محمد بن فُليح بن سليمان الأسلمي أو الخزاعي المدني (ت:١٩٧هـ)، من الطبقة التاسعة؛ من صغار أتباع التابعين.

قال الذَّهبيّ: ليَّنه ابن معينٍ[(١)].

وقال ابن حجر: صدوقٌ يهم[(٢)].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له البخاري ستة عشر حديثاً، والنَّسائي حديثاً، وابن ماجه حديثاً.

٢ـ أقوال النقاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

ذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[(١)]، وقال: من متقنى أهل الحجاز ممن سمع مع أبيه الحديث

= رقم٦٣٨٠)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٢٥).

(١) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢/ ٢١١).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٢).

الكثير ولحق المشايخ معه[٢]، وقال الدارقطني: ثقةٌ[٣].

قال الذَّهبي: مدنيٌّ ثقةٌ[٤]، وقال أيضاً: وثَّقه بعضهم، وهو أوثق من أبيه[٥].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال يحيى بن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): فليح بن سليمان ليس بثقةٍ ولا ابنه[٦]، وقال ابن أبي حاتمٍ سمعت (ت:٢٧٧هـ) يقول: كان يحيى بن معينٍ يحمل على محمد ابن فليح بن سليمان، فقلت لأبي: فما قولك فيه؟ قال: ما به بأسٌ ليس بذاك القوي[٧].

وقال العقيلي (ت:٣٢٢هـ): لا يتابع في حديثه[٨].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

قال ابن حجر: «أخرج له البخاري نسخةً من روايته عن أبيه عن هلال بن عليٍّ عن عطاء بن يسارٍ عن أبي هريرة، وبعضها عن هلال عن أنس بن مالكٍ توبع على أكثرها عنده، وله نسخةٌ أخرى عنده بهذا الإسناد، لكن عن عبد الرحمن بن أبي عمرة بدل عطاء بن يسارٍ، وقد توبع فيها أيضًا، وهي ثمانية أحاديث. والله أعلم»[٩]، وهذا يشرح حكم ابن حجر على محمد بن فليحٍ.

والذهبي نقل حكماً عن ابن معينٍ، ولكنَّه عبَّر عنه بلفظٍ من عنده، فقال: ليَّنه ابن معينٍ، وابن معينٍ قال: «فليح بن سليمانٍ ليس بثقةٍ ولا ابنه»، وهذا يجعل العبارة بهذه الصيغة وما شاكها موهمةً، فتحتاج إلى

---

(١) الثقات (٧/ ٤٤٠)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٣٦٠).

(٢) مشاهير علماء الأمصار (ص: ٢٢٦).

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٦٧)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٣٦٠)

(٤) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ١٦٨)، وينظر المغني في الضعفاء (٢/ ٦٢٥).

(٥) ميزان الاعتدال (٤/ ١٠).

(٦) الجرح والتعديل (٨/ ٥٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٢٥٨، رقم٦٢٨٥)، إلا أنَّه لم ينقل قوله بل قال: «لينه ابن معينٍ، وهذا قاله في الكاشف أيضاً» وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٦٠).

(٧) الجرح والتعديل (٨/ ٥٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٢٥٨، رقم٦٢٨٥)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٦٠).

(٨) الضعفاء (٤/ ١٢٤).

(٩) فتح الباري (هدي/ ٤٤٢)، وينظر أيضاً (١/ ١٤٢).

معرفة نص الإمام المنسوب إليه حتَّى يتبيَّن منه الحكم. والسبب في حكم الذهبي يرجع إلى اختصاره للحكم في مختصره «تذهيب التهذيب»:« لينه ابن معينٍ»، فلذلك نقله في الكاشف كما هو، وهذا يمثل نموذجاً للنوع الثالث من أنواع الاختلاف؛ العائد إلى اختصار كتابٍ من كتب المتقدمين، فتصرفه بالعبارة جعله ينقلها إلى مختصره الآخر باعتباره حكماً لابن معينٍ على الراوي.

۞ ۞ ۞

وعليه فالتعارض الذي يجده المتتبع بين كتب الذهبي يعود إلى أحد هذه الأقسام الثلاثة، وقد يقع التعارض بين كتبه التي ضمن القسم الواحد من الأقسام الثلاثة التي صنفنا موضوعات كتبه إليها، وهذا التقسيم أغلبيٌّ وليس كلياً.

ثانياً: ينقسم التعارض في مصنفات ابن حجر إلى قسمين:

تتعارض أقوال الحافظ ابن حجر ضمن مصنفاته التي تناول فيها الكلام على الرجال أصالةً أو عرضاً، ويمكن أن نفرِّق بين نوعين من التعارض والاختلاف عند ابن حجر:

النوع الأول: تعارض أحكام ابن حجر في كتبه التي ألفها في الجرح والتعديل خاصةً؛ فوقع فيها شيءٌ من التعارض.

وقد دُرست هذه الأحكام التي اختلفت فيها أقوال ابن حجر في رسالةٍ بعنوان «الرواة الذين اختلفت أقوال الحافظ ابن حجر فيهم» جُمعت فيها أقواله من عشرين مصنفاً من مصنفاته، في حوالي مئة راوٍ، ولم تستوعب الدراسة جميع الرواة، بل وصلت إلى «حرف العين» من الترتيب الهجائي.

النوع الثاني: تعارض أحكام ابن حجر على الرواة في كتبه العامة؛ التي وضعها في التخريج «كالتلخيص الحبير»، و«الدراية»، أو في الشروح «كفتح الباري»، فقد وردت فيها أحكامٌ على بعض الرواة متخالفةٌ مع بعضها، ومع أحكامه في الكتب من القسم الأول.

والغالب على أحكام ابن حجر في هذا القسم مراعاته في حكمه على الراوي حديثه الذي هو بصدد الكلام عليه نقداً أو شرحاً، فيرجِّح ما يقتضيه المقام أو يأذن به من تشددٍ أو تساهلٍ؛ وذلك بسبب ما قام به في هذا المقام من المقارنات، أو لاحظ فيه من الأحوال وحفَّه من القرائن؛ وهذا بخلاف منهجه في كتبه المختصة بنقد الرواة، فيكاد يكون كلامه فيها مقصوراً على النظر في حال الراوي في الجملة ملتفتاً فيه إلى الجرح والتعديل فقط[1].

(١) ينظر التقريب لمعالم منهج ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: ٣٤).

المثال السادس:

بشر بن رافع الحارثي أبو الأسباط النجراني من الطبقة السابعة؛ طبقة كبار أتباع التابعين

قال الذهبي: ضعَّفه أحمد وقوَّاه ابن معين[١].

قال ابن حجر: فقيهٌ ضعيف الحديث[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود حديثين، والترمذي حديثين، وابن ماجة ثلاثة أحاديث.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

قال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): شيخٌ كوفيٌّ يحدِّث بمناكير[٣]، ليس به بأسٌ[٤].

وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): مقارب الحديث لا بأس بأخباره ولم أجد له حديثًا منكرًا[٥]، وألزم الدارقطني الشيخين إخراج حديثه[٦].

وقال ابن حجر: ثقةٌ، ليس بالمتروك، وقال: الحجَّاج؛ ضعّفه الجمهور وبشر بن رافعٍ أضعف منه[٧].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن الجنيد: سُئل يحيى بن معينٍ (ت:٢٣٣هـ) عن بشر بن رافعٍ، يُحدَّث عنه عبد الرزاق، قال: كان من قريته، ليس بشيءٍ[٨]، وقال أحمد (ت:٢٤١هـ): ليس بشيءٍ، ضعيف الحديث[٩]، ما أراه قويًا في

---

(١) الكاشف (١/ ٢٦٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٢٣).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٣٥٧)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٣).

(٤) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٣/ ١٣٣)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٢٧، رقم٦٨٩)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٩٣).

(٥) الكامل (٢/ ١٦٣)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٢٧، رقم٦٨٩)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٩٣).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٩٧، رقم٧٣٠).

(٧) إتحاف المهرة (١٥/ ٣٤٩)، وينظر لسان الميزان (٧/ ٧)، وعون المعبود (١٠/ ٣١٢).

(٨) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٢٨٢).

(٩) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٥٤٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٢٧، رقم٦٨٩)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٩٣).

الحديث[1]، وقال البخاري (ت:٢٥٤هـ): إمام أهل نجران ومُفتِيهم[2]، لا يتابع في حديثه[3].

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي (ت:٢٧٧هـ): لين الحديث[4]، وقال أبو حاتم (ت:٢٧٧هـ): ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا ترى له حديثاً قائماً[5]، وقال الترمذي (ت:٢٧٩هـ): ليس بالقويّ في الحديث[6]، وقال البزَّار (ت:٢٩٢هـ): ليِّن الحديث، وقد احتُمل حديثه[7]، وليس بالقويّ، وإن كان قد روى عنه جماعةٌ من أهل العلم وحدَّثوا عنه[8].

وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ): ضعيفٌ[9]، وقال الدولابي (ت:٣١٠هـ): متروكٌ[10]، وقال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): يأتي بالطامات، يروي عن يحيى بن أبي كثيرٍ أشياء موضوعةً يعرفها من لم يكن الحديث صناعته؛ كأنّه كان المُتَعمد لها[11]، وقال أبو أحمد الحاكم (ت:٣٧٨هـ) [12]، وابن منده (ت:٣٩٥هـ) [13]: ليس بالقوي عندهم، وقال الدَّارَقطنيّ (ت:٣٨٥هـ): منكر الحديث[14].

وقال الحاكم (ت:٤٠٥هـ): بشر بن رافعٍ... أَلَانَ مشايخنا القول فيه[15]، وليس بالمتروك[16]، وقال

(١) موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل (١/ ١٥٥).

(٢) التاريخ الكبير (٢/ ٧٤).

(٣) التاريخ الأوسط (٣/ ٤٢٤)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٣).

(٤) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٣٨)، وينظر إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٩٧، رقم٧٣٠)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٩٣).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٣٥٧)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٣).

(٦) سنن الترمذي (٢/ ٣٣١، حديث رقم١٠٢٠)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٣).

(٧) مسند البزار (٧/ ١٣٢، رقم الحديث٢٦٨٥)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٣).

(٨) مسند البزار (١٥/ ٣٠٢، رقم الحديث ٨٨١٨).

(٩) تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٣).

(١٠) لسان الميزان (٧/ ٧).

(١١) المجروحين (١/ ١٨٨)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٣).

(١٢) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (٢/ ٤٢)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٣).

(١٣) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٩٨).

(١٤) الضعفاء والمتروكون (ص: ٢٠)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٣).

(١٥) المستدرك على الصحيحين (١/ ٤٣، رقم الحديث ١٣١).

(١٦) المستدرك على الصحيحين (١/ ٥٤٢، رقم الحديث ١٩٩٠) وصحح حديثه.

البيهقي (ت:٤٥٨هـ): ليس بالقويّ[١]، وقال ابن عبد البر (ت:٤٦٣هـ): بشر بن رافعٍ عندهم منكر الحديث قد اتفقوا على إنكار حديثه، وطرح ما رواه، وترك الاحتجاج به لا يختلف علماء الحديث في ذلك[٢]، وقال أيضاً: ضعيفٌ عندهم منكر الحديث[٣].

وقال أبو الحسن ابن القطان (ت:٦٢٨هـ): الأكمل أن ننبه على ضعف بشر بن رافعٍ، فإنَّه عندهم ضعيف الحديث منكره[٤]، وقال النووي (ت:٦٧٦هـ): ضعيفٌ[٥]، وقال مغلطاي: ذكره أبو القاسم البلخي، وابن حزمٍ، وأبو العرب في «جملة الضعفاء»[٦]، وقال الهيثمي (ت:٨٠٧هـ): أجمعوا على ضعفه[٧]، ضعيفٌ[٨]، وقد وثِّق[٩].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

جمهور النقَّاد على ضعف بشر بن رافع، حتّى نقل الهيثمي الإجماع، وأثبت الذهبي في «الكاشف» الخلاف فيه بين حكم ابن معينٍ وحكم أحمد بن حنبل، وكأنَّه لم يقف على قول ابن معينٍ بتضعيفه، وجزم ابن حجر في «تقريب التهذيب» بضعفه، ولكنَّه في لسان الميزان خالف ذلك، وجزم بتوثقه، وفي إتحاف المهرة صرَّح بأنّه لا يترك، وهذا يعود سببه إلى أنَّه ترجم في اللسان لرجلين باسم «بشر بن رافعٍ» نسبه مرَّةً ولم ينسبه أخرى، ولذلك تعارضت أحكامه.

وترجمته في اللسان هي:

«بشر بن رافع الحارثي أبو الأسباط النجراني إمام مسجد نجران»[١٠]، وفيه أيضاً: «أبو أسباط هو بشر

---

(١) شعب الإيمان (١١/ ٢٠٠)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٢٤٣، رقم الحديث٣٤٣٩).

(٢) الإنصاف (ص: ١٨١)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٣).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٩٧، رقم٧٣٠).

(٤) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/ ١٥).

(٥) خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام (٢/ ١٠٠٨).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٩٧، رقم٧٣٠).

(٧) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ١٩٢).

(٨) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨/ ٣٠).

(٩) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ٩٨).

(١٠) لسان الميزان (٩/ ٢٦٧).

ابن رافع حدَّث عن حاتم بن إسماعيل، وهو ثقةٌ، قال الدولابي متروكٌ»[1]، وفي تهذيب التهذيب: «بشر بن رافعٍ الحارثي أبو الأسباط النجراني، إمامها ومفتيها، روى عنه [أي حدَّث عنه] شيخه يحيى وحاتم بن إسماعيل، وصفوان بن عيسى، وعبد الرزاق وغيرهم»[2].

ولعَّل ما قاله ابن عديٍّ يحل ما وقع في هذه المسألة: «عند البخاري أن بشر بن رافعٍ هذا أبو الأسباط الحارثي، وعند يحيى بن معينٍ أنَّ أبا أسباط شيخٌ كوفيٌّ، ولكن قد ذكر يوسف بن سلمان عن حاتمٍ، عن أبي أسباط الحارثي اليماني، وعند النسائي أن بشر بن رافعٍ غير أبي الأسباط، وما قاله البخاري فمحتملٌ، وما قاله يحيى والنسائي فمحتملٌ أيضًا والله أعلم أنَّهما واحدٌ أو اثنان، وبشر بن رافعٍ وأبو الأسباط إن كانا اثنين فلهما أحاديث غير ما ذكرته، وكأن أحاديث بشر بن رافعٍ أنكر من أحاديث أبي الأسباط»[3].

وقد سبَّب التعارض في الحكم على الراوي تردد حاله بين القوة والضعف، فتعرَّض الذهبي وابن حجر لهذه المسألة بالبحث، ووضعا ضوابط للفصل بين الأقوال عند قيام التعارض في الراوي، وفي هذا المبحث الآتي عرضٌ لهذه الضوابط.



(١) لسان الميزان (٩/ ٩)، وذكر الشيخ عبد الفتاح أبو غدة أنَّ هذا هو المترجم في تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب.

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٤٤٨).

(٣) الكامل (٢/ ١٦٧)، وفيه كلامٌ طويلٌ ينظر هناك.

المبحث الثاني

المراتب التي تعارضت فيها أحكام الذهبي وابن حجر، وضوابط إزالة التعارض بينها في الكاشف والتقريب

يمكن تحديد مرتبة الناقد عند المحدِّثين من خلال سعة اطلاعه وكثرة كلامه في الرواة، وقد أوضح هذا المأخذ الذهبي عند تقديمه لكتابه المخصَّص لدراسة النقَّاد وبيان مراتبهم، فقال: «إن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسامٍ:

١ ـ قسمٌ تكلَّموا في أكثر الرواة كابن معينٍ وأبي حاتم الرازي.

٢ ـ وقسمٌ تكلَّموا في كثيرٍ من الرواة كمالكٍ وشعبة.

٣ ـ وقسمٌ تكلَّموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي»[(١)].

وبناءً على ذلك، ينبغي مراعاة هذه المراتب التي انقسم إليها النقَّاد، ومراعاة القرائن واعتبار الأحوال في أقوالهم التي وقع فيها التعارض؛ فالناقد الذي يُعرف بالتساهل في النقد قد يكون الأصل في حقه اختلاف أحكامه، بينما الناقد المعروف بالاعتدال مع المعرفة والتمرُّس الأصل في حقه أن الاختلاف بينه وبين غيره اختلافاً لفظيًا، أو محمولاً على اختلاف المقام والمقصد ونحوهما ممَّا يعرف من طريقته في النقد.

وهذا كان مدعاةً للذهبي للحمل على بعض النقَّاد عندما خالفوا جمهور النقاد، ففي ترجمة محمد بن يونس الكديمي (ت:٢٨٦هـ)، قال أبو عبيد الآجري: رأيت أبا داود يطلق في محمد بن يونس الكذب، وقال ابن عديٍّ ملخِّصاً حاله: «اتهم الكديمي بوضع الحديث.. وترك عامَّة مشايخنا الرواية عنه»[(٢)]، فقال الذهبي عقب هذا «وأما إسماعيل الخطبي[(٣)] فتبارد، وقال: كان ثقةً، ما رأيت ناساً أكثر من مجلسه»[(٤)]، وحمل الذهبي

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧١).

(٢) الكامل (٧/ ٥٥٣).

(٣) هو الإمام المحدّث إسماعيل بن علي بن إسماعيل بن يحيى البغدادي الخطبي (ت:٣٥٠هـ)، قال الخطيب: «روى عنه: الدارقطني، وابن شاهين، وغيرهما من المتقدمين، وكان فاضلاً فهماً، عارفاً بأيام الناس وأخبار الخلفاء، وصنف تاريخاً كبيرًا على ترتيب السنين». تنظر ترجمته تاريخ بغداد (٧/ ٣٠٤).

(٤) ينظر سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٠٤)، وفي ميزان الاعتدال عبَّر الذهبي عوضاً عن كلمة «تبادر»، «بجهل».

وابن حجر على غيره لذات السبب؛ كابن حبان والعقيلي في أكثر من موضعٍ من كتبهما.

ومثاله في الرجال محل الدراسة:

المثال الأوَّل:

عبد السَّلام بن صالح بن سليمان؛ أبو الصَّلت الهرويُّ مولى قريش (ت:٢٣٦هـ)، من الطَّبقة العاشرة؛ من كبار الآخذين عن تبع الأتباع.

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): واهٍ شيعيٌّ، متهمٌ مع صلاحه(١).

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): صدوقٌ له مناكير؛ وكان يتشيع، وأفرط العقيلي، فقال: كذَّابٌ(٢).

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً، وقد علَّق عليه أبو الصَّلت فقال: لو قُرِئ هذا الإسناد على مجنونٍ لَبَرَأ.

٢ـ أقوال النقاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): لم يكن أبو الصَّلت عندنا من أهل الكذب، وهذه الأحاديث التي يرويها ما نعرفها(٣)، وقال مرّةً: ثقةٌ صدوقٌ(٤)، إلا أنّه يتشيع. وقال مرّةً: ما أعرفه(٥).

وقال ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ): ثقةٌ صدوقٌ؛ إلا أنَّه يتشيع(٦)، وقال الحاكم (ت٤٠٥هـ): ثقةٌ مأمونٌ، وصحَّح حديثه «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها»(٧)، روى عن حمَّاد بن زيد، وأبي معاوية، وعبَّاد بن العوام،

---

(١) الكاشف (١/ ٦٥٢، رقم ٣٣٦٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٥، رقم ٤٠٧٠).

(٣) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٨٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٩١،٩٢رقم٤٠٩٧)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٥).

(٤) نقل الحاكم عنه أنه قال: «ثقةٌ»، ونقل عنه أنّه قال أيضاً: «هو صدوقٌ». المستدرك (٣/ ١٣٧).

(٥) تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٥)، وقال الخطيب مُعقباً: «أحسبُ عبد الخالق سأل يحيى عن حال أبي الصَّلت قديماً، ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرِّفه، ثم عرَفه بعد؛ فأجاب إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد عن حاله». وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٥).

(٦) تاريخ أسماء الثقات (ص: ١٥٦).

(٧) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٣٧)، وأنكر عليه الذَّهبيُّ تصحيحه لهذا الحديث فقال: بل موضوعٌ، وفي هذا الحديث بحثٌ موسَّعٌ بعنوان «فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي» لأحمد بن محمد بن الصديق الحسيني المغربي.

وغيرهم، أحاديث مناكير[١].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ): روى أحاديث مناكير[٢]، وقال الجوزجانيُّ (ت٢٥٩هـ): كان أبو الصلت الهروي زائغاً عن الحق، مائلاً عن القصد[٣]، وقال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): لا أُحدِّث عنه، ولا أرضاه؛ وأمر أن يُضرب على حديثه[٤]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): لم يكن عندي بصدوقٍ، وهو ضعيفٌ[٥].

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل (ت:٢٩٠هـ): أبو الصَّلت غير مستقيم الأمر[٦]، وقال النَّسائيُّ (ت:٣٠٣هـ): رافضيٌّ خبيثٌ ليس بثقةٍ ولا مأمون[٧]، وقال الساجيُّ (ت:٣٠٧هـ): يُحدِّث بمناكير؛ هو عندهم ضعيفٌ[٨]، وقال العقيليُّ (ت:٣٢٢هـ): كان رافضياً خبيثاً[٩].

قال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): يروي عن حمَّاد بن زيد وأهل العراق العجائب في فضائل عليٍّ وأهل بيته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[١٠]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): له عن عبد الرزّاق أحاديث مناكير في فضل

---

(١) المدخل إلى الصحيح (ص: ١٧٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٥).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد (ص: ١٢٨) وقال فيه: روى أحاديث مناكير قيل له روى حديث مجاهد عن عليٍّ: «أَنا مدينة العلم وعليٌّ بابها». قَال: ما سمعنا بهذا. قيل له: هذا الذي تنكر عليه، قَال غير هذا: أما هذا فما سمعنا به. وروى عن عبد الرزَّاق أحاديث لا نعرفها ولم نسمعها، قيل لأبي عبد الله قد كان عند عبد الرَّزَّاق من هذه الأحاديث الرديئة قَال لم أسمع منها شيء.

(٣) تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٥)، وقال أيضاً: سمعت من حدَّثني عن بعض الأئمة أنَّه قال فيه: هو أكذب من روث حمار الدَّجال، وكان قديماً متلوثاً في الأقذار. وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٥).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٤٧)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٩١،٩٢رقم٤٠٩٧)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٥).

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٤٧)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٩١،٩٢رقم٤٠٩٧)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٥).

(٦) الضعفاء الكبير (٣/ ٧٠).

(٧) مشيخة النسائي (ص: ٦٣)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٩١،٩٢رقم٤٠٩٧)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٥).

(٨) تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٩١،٩٢رقم٤٠٩٧)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٥).

(٩) الضعفاء (٣/ ٧٠)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٥).

(١٠) المجروحين (٢/ ١٥١)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٥).

عليٍّ وفاطمة والحسن والحسين، وهو متَّهمٌ في هذه الأحاديث[١]، وقال الدَّارقطنيُّ: كان خبيثاً رافضياً[٢].

وقال أبو نُعيمٍ (ت:٤٣٠هـ): روى أحاديث منكرةً[٣].

وقال ابن القيسرانيّ (ت:٥٠٧هـ): عبد السَّلام هذا كذَّابٌ[٤].

وقال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): الشَّيخ، العالم، العابد، شيخ الشِّيعة... له فضلٌ وجلالةٌ، فيا ليته ثقةٌ[٥]، وعند مغلطاي (ت:٧٦٢هـ) أنَّ: الآجريَّ سأل أبا دواد عنه، فقال: كان فيه نظرٌ[٦].

---

(١) الكامل (٦/ ٣٦٣)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٩١،٩٢، رقم٤٠٩٧)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٥).

(٢) وقال أيضاً: قال لي دعلج أنّه سمع أبا سعد الزَّاهد الهرويَّ وقيل له: ما تقول في عبد السَّلام بن صالحٍ، فقال نعيم بن الهيصم: ثقةٌ، فقيل: إنما سألناك عن عبد السلام، فقال: نعيم ثقةٌ لم يزد على هذا. وقال أبو الحسن: رَوى عن جعفر بن محمد عن آبائه حديث «الإيمان إقرارٌ بالقول، وعملٌ بالجوارح»، الحديث. وهو متَّهمٌ بوضعه، لم يحدِّث به إلا من سرقه منه، فهو الابتداء في هذا الحديث. وحكى لنا أبو الحسن أنه سُمِع يقول: كلبٌ للعلويَّة خيرٌ من جميع بني أمية، فقيل: فيهم عثمان، فقال: فيهم عثمان. تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٦/ ٩١،٩٢رقم٤٠٩٧)، وعلَّق الذهبي على هذا القول فقال: «هذا منقطعٌ بلا إسنادٍ، فالله أعلم بصحته، وقد صح عن أحمد بن سيّار عنه أنَّه تّرَّحمَ على عثمان». **وما قاله ابن سيّار هو**: «ذَكرَ لنا أنه من موالي عبد الرحمن بن سمرة، وقد لقيَّ وجالس الناس؛ ورحل في الحديث، وكان صاحب قشافةٍ وزهدٍ، ولم أره يُفرِطُ في التَّشيع، وناظر بشر المريسي عند المأمون؛ وكان الظفر له، ورأيته يُقدم أبا بكر وعمر ويَترحم على عليٍّ وعثمان رضي الله عنهما، ولا يذكر الصَّحابة إلا بجميلٍ، إلا أن ثمَّ أحاديث يرويها في المثالب. وسألت إسحاق بن إبراهيم عنها، فقال: أمّا من روها على طريق المعرفة فلا أكره ذلك، وأما من يرويها ديانةً فلا أرى الرِّواية عنه. تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٥)، وينظر تهذيب الكمال (١٨/ ٧٣، رقم٣٤٢١)، وتذهيب التهذيب (٦/ ٩١،٩٢رقم٤٠٩٧)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٥).

(٣) الضعفاء لأبي نعيم (ص: ١٠٨).

(٤) تذكرة الحفاظ (ص: ١٧)، و (ص: ٤١٠)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٥).

(٥) سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٤٦)، قال أحمد بن سيّار بن أيوب: «كان يعرف بكلام الشيعة، وناظرته في ذلك لأستخرج ما عنده فلم أره يُفرط، ورأيته يقدم أبا بكر وعمر، ويترحَّم على عليٍّ وعثمان، ولا يذكر أصحاب النبي ﷺ إلا بالجميل، وسمعته يقول: هذا مذهبي الذي أدين الله به، إلا أن ثمَّ أحاديث يرويها في المثالب». تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٥)

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٢٧٤، رقم٣٢٩٦)، ونقل عن العجلي توثيقه إلا أنِّي لم أعثر عليه في كتابه الثقات. وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٥): «وقال الآجري عن أبي داود كان ضابطاً، ورأيت ابن معينٍ عنده». وهذا القول لم أجد من سبق ابن حجر رحمه الله إليه ومن عادة ابن حجر في الأقوال التي يزيدها على ما جاء في تهذيب الكمال أن =

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

ليس أبو الصلت الهروي من متقدمي الرواة، والجمهور من معاصريه، ومعتدلي النقاد على تضعيفه، واتهامه بالتقول في الحديث، خالفهم من معاصريه ابن معينٍ، وقد اختلف قوله فيه، فلم يعرفه مرَّةً، ووثّقه مرَّةً، وشهد له الذهبي بالصلاح، وردَّ ابن حجر تكذيب العقيلي له، ممَّا يؤكد ثبوت العدالة له، وانتقده لمخالفته الجمهور بادعاء الكذب في حق أبي الصلت.

ولكنَّ الجمهور على وجود خفةٍ في ضبطه، وهو المعوَّل عليه عند المحدِّثين، ولذلك حكم ابن حجر بأنَّه صدوقٌ فيحمل على العدالة، وقيد الحكم بأنّ له مناكير.

۞ ۞ ۞

وعلى ما تقدم فلا يُحمل كلام الناقد على المخالفة ما دام له محملٌ لا يخالف ما عليه الجمهور؛ ومقتضى هذا ألَّا يفسَّر اصطلاح المحدِّث تفسيراً يؤدي إلى مخالفة ما عليه الناس؛ ولو كان مقتضى الكلمة يقتضي من حيث المشهور من معنى المصطلح المخالفة، فيتأوّله المفسر التأويل البعيد ليتوافق مع قول الجمهور، ولكن من غير تعسفٍ ولا تكلُّفٍ، وضرورة الانتهاء إلى حكمٍ تراعى فيه الموازنة، وعدم التناقض بين مقتضى شرح الكلمة الاصطلاحية ومقتضى مرتبة الناقد ومنزلته في فنه[1].

وهذا ما راعاه الذهبي وابن حجر في التعامل مع كلام أئمة النقد واختلافهم، وهو الذي ينبغي أن يُعامل به الاختلاف القائم بين أحكامهما، والتأني مطلوبٌ في إطلاق تفسيرٍ لترجيحاتهما، وخاصةً أنَّهما لم يفسرا في كثيرٍ من المواطن أحكامهما، ولا سبب ترجيحهما لحكمٍ ما، ولم يستبن سبب ترجيحهما لقولٍ من الأقوال.

وفي هذا المبحث ومطالبه دراسةٌ مفصلةٌ للمراتب التي تعارضت أو اختلفت أحكامهما فيها، والأساليب التي يُدفع بها هذا التعارض بشكلٍ خاصٍّ، والتعارض في ألفاظ الجرح والتعديل بشكلٍ عامٍّ.

= يعتمد على الحافظ مغلطاي، وما نقله مغلطاي مخالفٌ لما نقله ابن حجر، والظاهر أنَّ ابن حجر نقل ما قاله الآجري في أبي ظفرٍ وهو: وسئل أبو داود عن أبي ظَفَرٍ فقال: كان ضابطاً، رأيت يحيى بن معينٍ عنده. وهذا ما قاله في عبدالسَّلام بن مطهر بن حسام الأزدي: سؤالات الآجري (٢/ ١٣١).

(١) ينظر معجم مصطلحات المحدثين (١/ ١٤٩).

*** المطلب الأول ـ المراتب النقدية التي تعارضت فيها أحكام الذهبي وابن حجر:**

تنقسم مراتب الجرح والتعديل من حيث الاحتجاج وعدمه، أو من حيث الترك وعدمه، إلى تسع مراتب عند الذهبي، واثنتي عشرة مرتبةً عند ابن حجر في «تقريب التهذيب»، فتُراعى هذه المراتب عند وقوع الخلاف بين رواتها، ويرجَّح بينها بحسب مرتبة الراوي ضمن مراتب الجرح والتعديل.

ولكن عند النظر إلى الاحتجاج وعدمه، فإن تقسيم المراتب عند المحدِّثين يتغيَّر لتصبح المراتب أربعاً فقط، مرتبتان للتعديل، ومرتبتان للتجريح.

فأما مرتبتا التعديل بحسب الحكم المترتب عليهما فهما:

الأولى: مرتبة من يحتجُّ به، وهو «الثقة» فما فوقها.

الثانية: مرتبة من يعتبر به أو يكتب حديث ويختبر، وينظر فيه، وهو «الصدوق» فما دونها، حتَّى أدنى مراتب التعديل.

وأمّا مرتبتا الجرح بحسب الحكم المترتب عليهما فهما:

الأولى: مرتبة من يعتبر به، وهي مرتبة «الضعيف» فما فوقها، إلى أدنى مراتب التجريح.

الثانية: مرتبة من لا يحتجُّ بحديثهم ولا يعتبر به، وهي المراتب التالية لمرتبة من قيل فيه «ضعيفٌ» فما دونها حتَّى أشد مراتب الجرح.

وذهب الدكتور نور الدين عتر إلى تقسيمٍ آخر بالنظر إلى مآل تقسيم الرواة في مراتب الجرح والتعديل، فقال: «يمكن بمتابعة النظر أن نُجمل المراتب في ثلاثٍ: من يحتج به، من يعتبر به، من لا يعتبر به، وذلك بالنظر إلى مآل من قيل فيه صدوقٌ ونحوها، بعد النظر فيهم واختبار حالهم»[1].

فألفاظ الجرح والتعديل التي تقع ضمن المراتب التي حكمها أن «يُعتبر به» وهي مرتبة من قيل فيه «صدوقٌ، لا بأس به» إلى مرتبة من قيل فيه «ضعيفٌ»، ليست متعارضةً؛ لأنَّ حكمها واحدٌ أو متقاربٌ، باعتبار هذا التقسيم، ولأنَّ مثل هذا الاختلاف لا يخلو عنه التقدير الاجتهادي.

---

(١) أصول الجرح والتعديل (ص: ٢٠٥)، وبيَّن الدكتور نور الدين عتر أنَّ هذا التقسيم الثلاثي للمراتب ليس بحادثٍ على منهاج العلماء، وإنما هو موجودٌ في صنيع المحدِّثين الأوائل، فالإشارة إليه في مقدمة صحيح مسلمٍ، وعند الترمذي في علله، والإمام مسلمٌ إنما تطرق إلى ذلك عندما ذكر طبقات الرواة فقال: «القسم الأول: أهل استقامةٍ في الحديث وإتقانٍ لما نقلوا، والقسم الثاني: من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، واسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، القسم الثالث: قومٌ متهمون ومنِ الغالب على حديثه المنكر أو الغلط». مقدمة صحيح مسلم (١/ ٤).

والذي يشهد له التقسيم الكلي لمراتب النقد، وتوزيعها إلى مراتب جرحٍ ومراتب تعديلٍ، يشير إلى اختلاف مراتب من يعتبر به وهو في مراتب الجرح عن مراتب من يعتبر به وهو في مراتب التعديل، وإلا لما كان لإنزال الراوي إلى مرتبةٍ أدنى حتَّى وسم بالجرح، وتَدَرُّج مرتبته فائدةً، ولذلك فإن التقسيم الذي أرى تماشيه مع التقسيم العام للمراتب هو التقسيم الرباعي، فمرتبة الصدوق مختلفةٌ عن مرتبة الضعيف، ولو بعد النظر والاعتبار، وفي تقسيم الذهبي للرواة في ختام كتابه «ديوان الضعفاء» بيانٌ شافٍ لهذا التقسيم، فقال: «إن رجال هذا المصنَّف على طبقاتٍ عدَّةٍ:

الطبقة الأولى: قومٌ ثقات وأئمةٌ من رجال البخاري ومسلمٍ تكلَّم فيهم بعض الحفاظ بلا برهانٍ، فلم أذكر هذا النوع للقدح فيهم، بل ليعلم بالجملة أنّهم قد تُكلِّم فيهم بحقٍّ أو بباطلٍ أو باحتمالٍ.

الطبقة الثانية: قومٌ من رجال البخاري أو مسلمٍ أو النسائي، يغلب على الظن أنَّ حديثهم حجةٌ، وأقل أحوالهم أن يكون حديثهم حسناً، والحسَن حجةٌ؛ لأنهم صادقون لهم أوهامٌ قليلةٌ في جنب ما قد رووا من السنن.

الطبقة الثالثة: قومٌ من رجال السنن ليسوا بحجةٍ لغلطهم، وليسوا بمطروحين لما فيهم من العلم والخير والمعرفة، فحديثهم دائرٌ بين الحُسن والضعف، يصلح للرواية والاستشهاد، وتحل رواية أحاديثهم.

الطبقة الرابعة: قومٌ أجمع على ضعفهم، وطرح رواياتهم؛ لسوء حفظهم وكثرة خبطهم، فهؤلاء لا تركن نفس عالمٍ إلى ما يروونه من الأحاديث.

الطبقة الخامسة: قومٌ متفقٌ على تركهم لكذبهم، ومجيئهم بالطامات، ورواياتهم موضوعات... فهؤلاء إذا انفرد الرجل منهم بحديث رسول الله ﷺ، فلا تحل روايته؛ إلا بشرط أن يهتك راويه، ويبيَّن سقوطه، وأنَّ خبره ليس بصحيحٍ، فإن حفت متنه قرائن الدلالة على أنّه موضوعٌ نُبِّه على ذلك وحُذِّر منه»[1].

وبناءً على هذا، يمكن تقسيم الرواة الذين اختلف فيهم حكم الذهبي في الكاشف مع حكم ابن حجر في تقريب التهذيب إلى الأقسام الآتية:

*** أولاً ـ الرجال المعدَّلون في «الكاشف» والمجرَّحون في «التقريب»:**

انحصر التعارض بين أحكام الذهبي وأحكام ابن حجر بهذا الاعتبار من التقسيم الرباعي لمراتب الجرح والتعديل، إلى رواةٍ جعلهم الذهبي في مرتبة مَن يحتجّ بهم، وعارضه حكم ابن حجر، فجعلهم في

(١) ديوان الضعفاء (ص: ٤٧٧)، ونقلته بطوله لأهميته.

مراتب الجرح، ورواةٍ جعلهم الذهبي في مرتبة من يعتبر بحديثهم، وينظر فيه، وضعَّفهم ابن حجر.

أ- الرجال المعدَّلون ويحتجّ بحديثهم في «الكاشف» والمجرَّحون في «التقريب»:

إن المعارضة بين الجرح والتعديل التي يكون لها تأثيرٌ كبيرٌ على حال الراوي، بحيث تحتاج إلى دراسةٍ معمَّقةٍ للوقوف على حقيقتها، وتؤثر أيضاً على مكانة الناقد ومرتبته في التشدد والتساهل، هي المعارضة بالمراتب العليا في التعديل أو المراتب شديدة التجريح، وهذا في حال تكررت منه، ولم يظهر الحامل على المعارضة.

وفيما يأتي دراسةٌ لأمثلةٍ من هذا النوع وقع فيها التعارض بين أحكام الذهبي في الكاشف، وأحكام ابن حجر في تقريب التهذيب.

المثال الأول:

قيس أبو عمارة الفارسي مولى الأنصار (ت:قبل ١٦٠هـ)، من الطبقة السابعة؛ من كبار أتباع التابعين[١].

قال الذَّهبي : ثقةٌ[٢].

قال ابن حجر : فيه لينٌ[٣].

١- بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له ابن ماجه حديثاً.

٥- أقوال النقَّاد فيه:

أ- أقوال من عدَّله:

ذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[٤].

ب- أقوال من تكلم فيه:

قال البخاري (ت:٢٥٦هـ): فيه نظرٌ[٥]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): هذا الذي أشار إليه البخاري،

(١) وقد نبَّه ابن أبي حاتمٍ إلى وقوع وهمٍ في تاريخ البخاري عندما نسبه. ينظر بيان خطأ البخاري في تاريخه (ص: ١٠٤).

(٢) الكاشف (٢/ ١٤٢، رقم٤٦٢١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٨، رقم ٥٥٩٨).

(٤) الثقات (٩/ ١٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٧/ ٤٣٣، رقم٥٦٤٣)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣٦٣).

(٥) التاريخ الأوسط (٢/ ١٤٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٨/ ٣٦٣).

إنما هو حديثٌ واحدٌ، وليس الذي يبين من الضعف في الرجل وصدقه إذا كان له حديثٌ واحدٌ[1]، وذكره العقيلي في «الضعفاء» وأورد له حديثين وقال لا يتابع عليهما[2]، قال يعقوب الفسوي: «لين الحديث»[3].

وقال الذهبي: لا يصح حديثه[4].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

اختلف الذهبي وابن حجر في الحكم على قيسٍ وذلك لأسبابٍ:

١ـ لم يستوف الذهبي، ومن قبله المزي، جمع أقوال النقَّاد في ترجمة الراوي، ولم ينقلا سوى ذكر ابن حبان له في ثقاته.

٢ـ البخاري قال في الراوي: «فيه نظرٌ»، ونقله ابن عديٍّ، وتابعه عليه العقيلي، ومن قيلت فيه فهي من الضعف الشديد عنده، وقد مرَّ بيان ذلك في الفصل الأوَّل.

٣ـ ليس للراوي سوى حديثين فقط، ولا يمكن من خلالهما الحكم على ضبطه، ومع قلِّة مروياته ثبتت مخالفته.

٤ـ أحكام ابن حجر ذات دلالةٍ خاصةٍ على مراتب تقريب التهذيب.

الذهبي لم يقم عنده تعارضٌ في أقوال النقَّاد، ولذلك حكم بأنَّه «ثقةٌ»، وليس من عادته الحكم على من انفرد بتوثيقه ابن حبان أن يقول فيه هذا القول.

وابن حجر تابع تعليل ابن عديٍّ مع أنَّه لم يذكره في «تهذيب التهذيب»، بأنَّ الراوي ليس له من الحديث ما يمكن معه الحكم عليه، فحكم عليه بالحكم الذي جعله للراوي قليل الحديث، وهو «لينٌ»، وحكمه هذا يتوافق مع حكم الذهبي في كتابه «المغني».

۞ ۞ ۞

(١) الكامل (٦/ ٤٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٨/ ٤٠٦)، والذي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٤٦٢)، قوله: «فيه نظرٌ... لا يتابع عليهما جميعًا، يُرويان بإسنادٍ أصلح من هذا».

(٣) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٣٩).

(٤) المغني في الضعفاء (٢/ ٥٢٢).

المثال الثاني:

الوليد بن أبي الوليد عثمان، وقيل ابن الوليد مولى عثمان أو ابن عمر المدني أبو عثمان، من الطبقة الرابعة؛ طبقةٌ تلي الوسطى من التابعين(١).

قال الذَّهبيّ : ثقةٌ(٢).

وقال ابن حجر : لين الحديث(٣).

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم حديثاً، وأبو داود حديثين، والترمذي حديثين، والنسائي حديثاً، وابن ماجه ثلاثة أحاديث.

٢ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): ثقةٌ(٤)، وقال ابن المدينيُّ (ت:٢٣٤هـ): كان صالحاً وسطاً ولم يحدِّث عنه إلَّا المصريون(٥).

وقال العجلي (ت:٢٦١هـ): مصريٌّ، تابعيٌّ، ثقةٌ(٦)، وقال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): ثقةٌ(٧)، وقال الآجري: سألت أبا داود (ت:٢٧٥هـ) عن الوليد بن أبي الوليد؟ فقال فيه خيراً(٨)، وقال الفسوي (ت:٢٧٧هـ): ثقةٌ(٩).

---

(١) قال ابن أبي حاتم: «جعله البخاري اسمين، فسمعت أبي يقول: هو واحدٌ». الجرح والتعديل (٩/ ١٩)، وقال البخاري في ترجمة أحدهما [**وهو من قال عنه: إنَّه مولى ابن عمر**]: قَال لنا عبدالله بن يوسف: حدَّثنا اللَّيث، قَال: حدَّثنا الوليد بن أَبي الوليد، أَبو عثمان، وكان فاضلاً، من أهل المدينة. التاريخ الكبير (٨/ ١٥٦).

(٢) الكاشف (٢/ ٣٥٦، رقم ٦٠٩٩).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٤، رقم ٧٤٦٤)

(٤) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٤/ ٤٣٤)

(٥) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ١٤٧)

(٦) الثقات (ص: ٤٦٦)

(٧) الجرح والتعديل (٩/ ١٩) وتذهيب التهذيب (٩/ ٣٨٦، رقم٧٥٠٧)

(٨) سؤالات الآجري (٢/ ١٨٤)

(٩) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٦٥)

وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[١]، وقال ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ): ثقةٌ يروي عنه أهل مصر[٢].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

أجمع النقَّاد على تعديل الوليد، وأطلق فيه حكم الثقة ابنُ معين وهو من المتشددين، وأبو زرعة وهو من المعتدلين، ونقل عن ابن حبان أنَّه خالف مع قلّة مروياته، وقد ثبت فيه حكم التوثيق، فليس هو ممَّن شرط فيهم ابن حجر أن يكونوا في المرتبة السادسة.

والذي يظهر أنَّ ابن حجر جعلهما رجلين، والذهبي جعلهما رجلاً واحداً، ولذلك فإن الذهبي نقل قول أبو زرعة فيه، ولم ينقله ابن حجر.

وعليه فالتعارض يحمل على اختلافهم في شخص الراوي، وبذلك يزول الحكم بالتعارض بين حكم الذهبي، وحكم ابن حجر.

۞ ۞ ۞

المثال الثالث:

الوليد بن زوران، بزاي ثم واو ثم راء، وقيل بتأخير الواو، السُّلمي الرقي[٣]، من الطبقة الخامسة؛ من صغار التابعين.

قال الذَّهبيّ : ثقةٌ[٤].

---

(١) ذكر ابن حبان رجلين باسم الوليد في موضعين من كتابه، أحدهما في التابعين. وقال فيه: «الوليد بن أبي الوليد أبو عثمان المدني يروي عن عبد الله بن عمرو، وقد رأى ابن عمر» الثقات (٥/ ٤٩٤)، والأخر في أتباع التابعين، وقال فيه ما ذكره المزي في ترجمة: «الوليد بن أبي الوليد أبو عثمان المدني؛ يروي عن عبد الله بن دينار، روى عنه حيوة بن شريح. **ربما خالف على قلَّة روايته**». الثقات (٧/ ٥٥٢)، وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ١٣٨).

(٢) تاريخ أسماء الثقات (ص: ٢٤٥).

(٣) وقد وقع في اسم أبيه خلافٌ فمنهم من قال بتقديم الواو، ومنهم من قال بتأخيرها. ينظر للتفصيل، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم (٤/ ١٨٢)، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٢/ ٦٤٥)، وينظر تعليق الشيخ محمد عوامة على سنن أبي داود (١/ ٢١٥).

(٤) الكاشف (٢/ ٣٥١، رقم ٦٠٦٤).

وقال ابن حجر : لين الحديث[1].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود حديثًا.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال أبو داود عندما أخرج حديثاً من طريقه: «الوليد بن زوران روى عنه حجاج بن حجاج وأبو المليح الرقي»[2].

وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[3].

وقال الذهبي : ما ذا بحجةٍ، مع أن ابن حبان وثَّقه[4].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن حزمٍ (ت:٤٥٦هـ): الوليد بن زوران مجهولٌ[5]، وقال ابن القطان (ت:٦٢٨هـ): الوليد مجهولٌ الحال، ولا يُعرف بغير هذا الحديث[6].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

يعود الخلاف بين ابن حجر والذهبي في ترجمة الوليد بن زوران إلى اختلافهما في توثيق ابن حبان عند انفراده، ومنهجهما في اعتبار توثيقه مضطرباً، ولكنَّ الذهبي في ميزان الاعتدال، أنزله عن رتبة الاحتجاج، فقال: «ما ذا [أي الوليد بن زوران] بحجةٍ، مع أن ابن حبان وثَّقه»، فالتعارض قائمٌ بسبب اختلافهما في توثيق ابن حبان.



(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٢، رقم ٧٤٢٣).

(٢) سنن أبي داود (١/ ٢١٥)، وينظر الكاشف (٢/ ٣٥١، رقم ٦٠٦٤).

(٣) الثقات (٧/ ٥٥٠)، وينظر تذهيب التهذيب (٩/ ٣٦٤، رقم٧٤٦٦)، وتهذيب التهذيب (١١/ ١١٧).

(٤) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٣٨).

(٥) المحلَّى بالآثار (١/ ٢٨٢).

(٦) بيان الوهم والإيهام (٣/ ٨٠).

المثال الرابع:

محبوب بن محرز التَّميمي القواريريُّ العطار؛ أبو محرز الكوفيّ، من الطبقة التَّاسعة؛ من صغار أتباع التابعين.

قال الذَّهبيّ : وُثّق[1].

وقال ابن حجر : لين الحديث[2].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له البخاري في الأدب المفرد، والترمذي حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قَال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني سريج بن يونس (ت:٢٣٥هـ)[3]، قال: حَدَّثَنَا محبوب بن محرز القواريري كوفيٌّ ثقةٌ[4].

وقال ابن أبي حاتمٍ سُئل أبي (ت:٢٧٧هـ) عنه فقال: يكتب حديثه، قيل له يحتجّ بحديثه؟ فقال: يحتج بحديث سفيان وشعبة[5].

وذكره ابن حبَّان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[6].

وقال الذهبي: وثَّقه شريح [لعلّه سُريج بن يونس] وغيره[7].

---

(١) الكاشف (٢/ ٢٤٣، رقم ٥٣٠٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٢١، رقم ٦٤٩٤).

(٣) أبو الحارث سريج بن يونس بن إبراهيم، البغدادي العابد (ت:٢٣٥هـ)، وهو من الطبقة العاشرة، طبقة كبار الآخذين عن تبع الأتباع، قال الذهبي في الكاشف (ص: ٤٢٦): «الحافظ العابد، قال أبو حاتمٍ: صدوقٌ»، وقال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: ٢٢٩): «ثقةٌ عابدٌ»، وروايته عند[خ م س]. تنظر ترجمته: تاريخ بغداد (١٢/ ٣٠٢).

(٤) تهذيب الكمال (٢٧/ ٢٦٣، رقم٥٧٩٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٣٨٦، رقم٦٥٤١)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤٧).

(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٨)، وينظر تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٧).

(٦) الثقات (٩/ ٢٠٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٣٦٥، رقم٣٧٦٨)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤٧).

(٧) تذهيب التهذيب (٨/ ٣٨٦، رقم٦٥٤١)، وقد قلبت وجوه النظر في هذا النقل، وبحثت عنه فلم أجده، وهو في =

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال الدارقطني (ت:٣٨٥هـ): في حديث عليٍّ رضي الله عنه، أنَّ النبي ﷺ «أَمَرَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَنْ تَعْتَدَّ فِي غَيْرِ بَيْتِهَا إِنْ شَاءَتْ»، «لم يسنده غير أبي مالك النخعي وهو ضعيفٌ، ومحبوب ضعيفٌ أيضاً» (١).

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

جمع الذهبي ما ذكره المزي بقوله: «وثَّقه سريجٌ وغيره، يقصد ابن حبان، وأبا حاتمٍ، فإنَّه قال يكتب حديثه، وعند سؤاله عن الاحتجاج به، فقال يحتجّ بسفيان وشعبة، وهذه مقارنةٌ لا تدل على سقوط روايته عنده، ولذلك جمع الذهبي كل ذلك بقوله «وثِّق»، وهي هنا ليست مقصورةً على ذكر ابن حبان للراوي في ثقاته، بل تدل على قول سريجٍ عن محبوب بن محرز بأنَّه «ثقةٌ»، ولكن لا تقوم مقامها، لأن سريج ليس من أهل النقد، وإن كان تلميذ محبوب، وبيَّن قول أبي حاتمٍ وهو إمامٌ مكثرٌ في الكلام على الرواة مرتبته عنده.

ولم أجد للدارقطني سلفاً في حكمه على محبوب بن محرز، وقد تابعه ابن القطان ، وقال: «ثم أَتبَعه أن قال: لم يسنده غير أبي مالك النخعي، وهو ضعيفٌ، وهو كما قال، والدارقطني هو قائله، ولكن زاد أن قال: ومحبوب بن محرز ضعيفٌ أيضاً ـ يعني راويه عن أبي مالكٍ ـ، ويرويه أبو مالكٍ عن عطاء بن السائب، وهو مختلطٌ، فأعرض أبو محمدٍ عنهما، وعيَّن لتضعيفه أبا مالكٍ، وإنَّه لحريٌّ بذلك لضعفه، ولكن ذكر الجميع أصوب، لاحتمال أن تكون الجناية من غيره»(٢).

فالخطأ في الحديث ليس من قبله على الجزم، وجعل ابن حجر مرتبته بناءً على قول الدارقطني «لين الحديث»، وهي تتعارض مع قول الذهبي، لاحتمال أنَّه يريد بها «ثقةٌ»، لأنَّه اختار قول ابن سريجٍ في «تذهيب التهذيب»، وإن لم يكن مراده «ثقةٌ»، فالقولان حينئذٍ يدلان على اعتبار حديث الراوي واختباره، فلا تعارض بينهما من حيث مؤدى القولين.

= المطبوع من «تذهيب التهذيب» هكذا، ولكن لعلَّ الصواب أنه وثَّقه سريج بن يونس الراوي عنه، وقوله قد نقله عبد الله ابن أحمد بن حنبل، فتصحَّف على محقق الكتاب، أو هو في أصل النسخة مصحَّفاً. والله أعلم.

(١) سنن الدارقطني (٤/ ٤٨٨)، وينظر تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٧). والخبر في مصنف ابن أبي شيبة عن الحسن مرسلاً (٤/ ١٥٣، رقم ١٨٨٤٠).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٣/ ١٢٧)، ولكن عندما ذكره في موضع آخر (٣/ ١١٦) قال: «محبوب بن محرز القواريري «لم تثبت عدالته»، وقد سئل عنه أبو حاتمٍ فقال: «يكتب حديثه، قيل: يحتجَّ به؟ قال: يحتج بحديث شعبة وسفيان».

والذي يؤيد أنَّ قول الذهبي «وثِّق» قد يطلقه، ويريد به «ثقةٌ» ما جاء في ترجمة:

المثال الخامس:

محمد بن يحيى بن قيس السَبَائِي، أبو عمر اليماني (ت:قبل ٢٠٠هـ)، من كبار الطبقة التاسعة؛ من صغار أتباع التابعين

قال الذَّهبيّ : وثِّق[١].

وقال ابن حجر : لين الحديث، ورواية النسائي له في الكبرى[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود، والترمذي حديثاً، والنسائي في **السنن الكبرى** حديثين.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

ذكره ابن حبَّان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[٣]، وقال البَرقانيُّ: قلت لأبي الحسن (ت:٣٨٥هـ): محمد بن يحي ابن قيس المدايني، قال يحدِّث عن ابن جريجٍ ثقةٌ، وأبوه كذلك[٤].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): منكر الحديث، وقال أيضاً: إنَّما ذكرت محمد بن قيسٍ لأنَّ أحاديثه مظلمةٌ منكرةٌ[٥]، .....

---

(١) الكاشف (٢/ ٢٣٠، رقم ٥٢١٧)، ورموز من أخرج له هي [د ت]، وهي رموز تهذيب الكمال (٢٧/ ٥، رقم ٥٦٩٣)، وكذلك هي في تذهيب التهذيب (٨/ ٣٣٦، رقم ٦٤٣٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥١٣، رقم ٦٣٩٣)، ورموز من أخرج له هي [د ت س] قال ابن حجر: «رواية النسائي له في الكبرى»، وقال في التهذيب: «روى له [س] أيضاً في باب إحياء الموات حديثين وذلك في السنن الكبرى رواية ابن الأحمر ولم يذكر ذلك المؤلف».

(٣) الثقات (٩/ ٤٥)، قال الذهبي في تذهيب التهذيب (٨/ ٣٣٦، رقم ٦٤٣٣): «وثقه الدار قطني وغيره». كأنه يعني ابن حبان. وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٩).

(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٦٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٣٣٦، رقم ٦٤٣٣)، وقال فيه: «وثقه الدار قطني وغيره». كأنه يعني ابن حبان. وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٩). {مكرر مع الحاشية السابقة!}

(٥) الكامل (٧/ ٢٣٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٩)، ونقل قوله الذهبي ميزان الاعتدال (٤/ ٦٢)، وقال في =

وقال ابن حزمٍ (ت:٤٥٦هـ): مجهول[1].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

اعتمد الذهبي على توثيق الدارقطني واطلاقه قول «ثقةٌ» في تذهيب التذهيب، فقال: وثَّقه الدارقطني وغيره، وما قيل بالنسبة للتعارض بين قوله وقول ابن حجر في المثال السابق ينطبق على هذا المثال أيضاً.

ب ـ الرجال المعدَّلون ويعتربحديثهم في «الكاشف» والمجرَّحون في «التقريب»:

تعدُّ المرتبة الثانية من مراتب التوثيق في التقسيم الرباعي أوسع من المرتبة الأولى؛ إذ تشمل مرتبتين من مراتب التعديل عند الذهبي، وأربع مراتب من مراتب التعديل عند ابن حجر.

ونجد بناءً على هذا التقسيم أنَّ الأمثلة التي تعارضت فيها أحكام ابن حجر مع أحكام الذهبي يتفاوت فيها التعارض، فهم في مرتبة من يكتب حديثهم ويختبر عند الذهبي، إلا أنهم في تصنيف ابن حجر تتراوح مراتبهم بين إحدى مرتبتي التجريح بحسب التقسيم الرباعي.

وهذه دراسةٌ لبعض الأمثلة التي جعل الذهبي رواتها في مرتبة الاعتبار، وعارضه حكم ابن حجر فنزل بهم إلى مراتب الجرح:

المثال الأوَّل:

صفوان بن هبيرة التيمي العيشي، أبو عبد الرحمن البصري (ت:٢٠١أو٢١٠هـ)، من الطَّبقة التَّاسعة، طبقة صغار أتباع التَّابعين.

= الحديث الذي أنكره عليه ابن عديٍّ: «هذا باطلٌ، فما أدري من افتراه: خطاب أو شيخه»، يقصد محمد بن يحيى، وخطاب ترجم له ابن حجر لسان الميزان (٣/ ٣٦٣)، وقال هو: «خطاب بن عمر؛ مجهولٌ له خبر كذبٍ في فضل البلدان [وهو حديثه الذي عناه ابن عديٍّ والذهبي]، قال العقيلي في الضعفاء (٢/ ٢٥): «لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به» وذكره ابن الجارود في الضعفاء وابن حبان في الثقات». وقال أبو زرعة عندما سئل عن حديث البلدان في الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢/ ٧٠٣): «حدثنا به محمد بن أبان، ولا أدري أي شيءٍ هذا»، والبلدان التي وردت في الخبر هي: «(ظهر) موضعٌ كانت به وقعةٌ بين عمرو بن تميمٍ وبني حنيفة، و(دلان) قرية قرب ذمار من أرض اليمن، و(صعدة) مخلاف باليمن بينه وبين صنعاء ستون فرسخا، و(عدن) مدينةٌ مشهورةٌ على ساحل بحر الهند من ناحية اليمن، و(نجران) من مخاليف اليمن من ناحية مكة، و(برذعة) بلدٌ في أقصى أذربيجان. ينظر: معجم البلدان مادة (ظهر) و(دلان) و(صعدة) و(عدن) و(نجران) و(برذعة).

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٥٩).

قال الذَّهبي (ت:٧٤٨هـ): قال أبو حاتمٍ: شيخٌ[١].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): لين الحديث[٢].

٢ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له ابن ماجه حديثاً واحدًا.

٥ـ أقوال النقاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال أبو حاتمٍ: شيخٌ [٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

قال البوصيري في مصباح الزجاجة: ـ عند تعليقه على روايته في سنن ابن ماجه هذا إسنادٌ حسنٌ ـ **صفوان مختلفٌ فيه.**

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن أبي حاتمٍ: سئل أبو زرعة(ت:٢٦٤هـ) عنه فقال: لا أدري من هو[٥]، وقال العقيلي: **لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به**[٦].

وقال الذَّهبي في المغني: روى عنه الحسن الحلوانِي لا يعرف، قال العقيليّ لا يُتابع عليه[٧]، وقال في الميزان: صفوان روى عن أبي مكين **خبراً منكراً**[٨].

٦ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

تقارب الحكم الذي أطلقه الذهبي مع الحكم الذي حكم به ابن حجر، وجعلا الراوي في مرتبة

---

(١) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١/ ٥٠٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٧٧).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٤٢٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٤/ ٣٥٦، رقم٢٩٣٤)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٣٧٨).

(٤) الثقات (٨/ ٣٢١).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ٤٢٥)، قال ابن حجر في اللسان: صفوان عن ابن جريجٍ قال ابن أبي حاتمٍ عن أبي زرعة لا أدري من هو، قلت: لعله صفوان بن هبيرة الذي أخرج له (ق)، وينظر لسان الميزان (٣/ ١٩٢).

(٦) الضعفاء الكبير (٢/ ٢١٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٤/ ٣٧٨).

(٧) المغني في الضعفاء (١/ ٣٠٩).

(٨) ميزان الاعتدال (٢/ ٣١٦).

الاعتبار، ولكن عند اختيارنا للتقسيم الرباعي لمراتب الجرح والتعديل، كان هذا المثال تعبيراً عن هذا التقارب في النظرة لحال الراوي ومروياته، والاختلاف في مرتبته بين الجرح والتعديل.

ويمكن أن نضيف هنا إلى ما قررناه سابقاً عن منهج الذهبي حين يجتمع في ترجمة الراوي تصريحٌ بالحكم من ناقدٍ، وإشارةٌ إليه من ناقدٍ آخر، فإنه يختار قول المصرِّح ويذكره بنصه.

۞ ۞ ۞

المثال الثاني:

الحارث بن مخلّد الزرقي الأنصاري، من الطبقة الثالثة؛ من الوسطى من التابعين.

قال الذهبي : صدوقٌ[1].

وقال ابن حجر : مجهول الحال أخطأ من زعم أنَّه صحابيٌّ[2].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

أخرج له أبو داود حديثاً، والنسائي حديثاً في الكبرى، وابن ماجه حديثاً.

ـ روى عنه:

١ـ بسر بن سعيد المدني العابد، مولى ابن الحضرمي (ت:١٠٠هـ)، من الطبقة الثانية؛ من كبار التابعين، وهو ثقةٌ جليلٌ، روى عنه الجماعة.

٢ـ سهيل بن أبي صالحٍ، من الطبقة السادسة؛ من الذين عاصروا صغار التابعين. قال ابن حجر: صدوقٌ تغير حفظه بأخرةٍ. وقال الذهبي: قال ابن معينٍ: هو مثل العلاء ليسا بحجةٍ. وقال أبو حاتمٍ: لا يحتج به، ووثَّقه ناسٌ[3].

---

(١) الكاشف (١/ ٣٠٤، رقم ٨٧٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٤٧، رقم ١٠٤٧).

(٣) هذان الراويان اللذان اقتصر المزي في «تهذيب الكمال» على ذكرهما ، ولكن روى عنهما النسائي في «السنن الكبرى» من طريق «يزيد بن عبد الله بن الهاد» فقال: «أخبرنا قتيبة بن سعيدٍ قال نا الليث عن ابن الهاد عن الحارث بن مخلَّدٍ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا ينظر الله إلى رجلٍ يأتي المرأة في دبرها»». السنن الكبرى ـ ط: مؤسسة الرسالة (٨/ ١٩٩، رقم ٨٩٦٢) ورقمه في تحفة الأشراف (١٢٢٣٧).

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

ذكره ابن حبان في ثقاته[١].

وذكر البُوصيري حديثاً من روايته وقال: هذا إسنادٌ صحيحٌ رجاله ثقاتٌ[٢].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال البزار: ليس بمشهورٍ[٣]، وقال أبو الحسن بن القطان: لم تُعرف حاله[٤].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

ليس في تهذيب الكمال جرحٌ أو تعديلٌ في ترجمة الحارث، حتّى إنه لم ينقل أنّ ابن حبّان قد ذكره في ثقاته، وتابعه الذهبي في «تذهيب التهذيب»، وحكما بأنَّه صدوقٌ، وهذه من زياداته التي أشار إليها ابن حجر على المزي.

وهذه المرتبة صرَّح الذهبي بأنها مرتبة من يحتجّ بروايته أصحاب السنن، كما أوضح في أكثر من موضعٍ، والذي يمكن اعتباره سبباً لحكم الذهبي على الراوي بأنَّه «صدوقٌ».كونه من التابعين، حتى وهم بعضهم فعدوه في الصحابة[٥].

وابن حجر لم يلتفت لذكر ابن حبان له في ثقاته، وتابع البزار وابن القطان بأنه ليس بمشهورٍ ولم

---

(١) الثقات (٤/ ٤٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ١٣٦)

(٢) مصباح الزجاجة (٢/ ١١٠).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣١٦، رقم١١٠٧)، وينظر الإصابة (٢/ ١٦٧)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٣٦).

(٤) بيان الوهم والإيهام (٢/ ٤٩٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ١٣٦).

(٥) قال محقق تهذيب الكمال (٥/ ٢٧٩): «ذكره عبدان الأهوازي، وأبو حفص ابن شاهين في الصحابة، إذ روى أبو حفص ابن شاهين حديثه [من أتى النّساء في أدبارهنّ... إلخ] هذا من طريق سهيل بن أبي صالحٍ، عن الحارث بن مخلدٍ، قال: قال رسول الله ﷺ. أمَّا عبدان فقد ذكره في الصحابة بسبب روايته من طريق سعيد بن سمعان أنَّه سمع أبا هريرة يقول للحارث بن مخلدٍ: يا حارث إن استطعت أن تموت فمت، فذكر قصةً، وليس فيما أورده دلالةً على صحبته أصلاً، وقد ذكره البخاري وابن حبان والذهبي في التابعين، وأورده ابن الأثير في «أسد الغابة» للسبب الذي ذكرناه وقال: وهو تابعيٌّ». وقول المحقق مأخوذٌ عن أسد الغابة (١/ ٦٣٦)، والإصابة (٢/ ١٦٧).

يعرف، فحكم بجهالته، وقد روى عنه ثلاثة رواةٍ.

والخلاف في الحكم بين الذهبي وابن حجر في مرتبة الراوي، كما هو الحال في المثال السابق.

۞ ۞ ۞

المثال الثالث:

داود بن جميل وقيل الوليد بن جميل. من الطبقة السابعة؛ من كبار أتباع التابعين.

قال الذهبي : وثِّقحب[1].

وقال ابن حجر : ضعيفٌ[2].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود، وابن ماجه حديثًا واحدًا، وانفرد بالرواية عنه عاصم بن رجاء بن حيوة.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

ذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[3].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال الأزدي (ت:٣٧٤هـ) ضعيفٌ مجهولٌ[4]، وقال الدارقطني (ت:٣٨٥هـ): مجهولٌ[5]، وذكر حديثاً من طريقه وأعقب ذلك بقوله: عاصم ومَنْ فوقه إلى أبي الدرداء ضعفاء، ولا يثبت[6].

وقال ابن عبدالبر (ت:٤٦٣هـ): داود بن جميل مجهولٌ، ولا يعرف هو ولا أبوه، ولا نعلم أحدًا روى عنه غير عاصم بن رجاء[7].

---

(١) الكاشف (١/ ٣٧٨، رقم ١٤٣٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٩٨٨).

(٣) الثقات (٦/ ٢٨٠، رقم٧٧٣٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ١٥٦، رقم١٧٧٥)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٥٦).

(٤) الضعفاء والمتروكون (١/ ٢٦٠)، وقال الذهبي: وثق وأمّا الأزدي فضعّفه. فيه جهالةٌ. المغني في الضعفاء (١/ ٢١٧).

(٥) العلل للدارقطني (٦/ ٢١٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ١٥٦).

(٦) العلل للدارقطني (٦/ ٢١٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٣/ ١٥٦).

(٧) جامع بيان العلم وفضله (١/ ١٦٤).

وقال الذهبي : حديثه مضطربٌ[1].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

إنَّ قول الذهبي «وثِّق» من الألفاظ المجملة التي يحتاج من ينظر فيها إلى معرفة منشأ هذا المصطلح لديه، وكثيراً ما يستخدمه للدلالة على ذكر ابن حبان له في «ثقاته»، وهنا يحمل على هذا الكثير الغالب، فلا يساوي قوله «ثقةٌ» ولا يدانيه، لأنَّه في «تذهيب التهذيب»، وفي ميزان الاعتدال قال: «حديثه مضطربٌ».

وليس للراوي إلا حديثٌ واحدٌ، وقد أشار المزي إلى اضطرابه، وهو ما جعل ابن حجر يحكم عليه بالضعف، مع أنَّ النقَّاد على أنَّه مجهولٌ، كما قال الأزدي والدارقطني.

۞ ۞ ۞

ثانياً ـ الرجال المجرَّحون ويعتبر بحديثهم في «الكاشف»، ومعدَّلون في «التقريب»:

هذه المرتبة الأولى من مراتب الجرح في التقسيم الثنائي، والتي وقع فيها التعارض بين حكم الذهبي وحكم ابن حجر، ولم يقع التعارض بالرجال من المرتبة الثانية؛ وهي مرتبة من لا يعتبر بحديثه، فانحصر التعارض بين أحكام الذهبي وأحكام ابن حجر **في مرتبة من جرح وهو في مرتبة من يعتبر بحديثه** فقط، وليس في أمثلة الدراسة أمثلة على النوع الآخر من أنواع الاختلاف؛ وهي: مرتبة من جرح في الكاشف ولا يعتبر به، وهو من المعدَّلين في تقريب التهذيب.

وهذه أمثلة عن النوع الأول من أنواع الاختلاف:

المثال الأول:

بكر بن خنيس الكوفي (ت:١٧٠هـ على ما قاله الذهبي)، من الطبقة السابعة؛ كبار أتباع التابعين.

قال الذهبي : واهٍ[2].

وقال ابن حجر : صدوقٌ له أغلاط أفرط فيه ابن حبان[3].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له الترمذي حديثين، وابن ماجه حديثاً.

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ٤، رقم٢٥٩٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٣/ ١٥٦، رقم١٧٧٥).

(٢) الكاشف (١/ ٢٧٤، رقم ٦٢٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٢٦، رقم ٧٣٩)

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

قال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): شيخٌ صالحٌ لا بأس به؛ إلا أنّه كان يروي عن ضعفاء، ويُكثر من حديث الرقاق[١]، وقال أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ): ليس به بأسٌ، إنما روى عن رجلٍ صلبٍ يقال له أبو عبد الرحمن الدمشقي واسمه محمد بن سعيدٍ[٢]، وقال العجلي (ت:٢٦١هـ): ثقةٌ[٣].

وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي (ت:٢٣٤هـ): ليس بمتروكٍ. وهو شيخٌ صاحب غزوٍ[٤]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): سمعت ابن حماد يقول: قال الجوزجاني: كان يروي كل منكرٍ، وكان لا بأس به في نفسه[٥].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

نقل الترمذي في علله أنَّ عبد الله بن المبارك (ت:١٨١هـ) قرأ أحاديث بكر بن خنيس، فكان آخراً إذا أتى عليها أعرض عنها، ولم يذكرها[٦]، وقال يحيى بن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): لا شيء، ضعيفٌ[٧]، وقال مرّةً: ليس بشيءٍ[٨]، وسُئل علي بن المديني عن بكر بن خنيس فقال: للحديث رجالٌ[٩]، وذكر عبدالله ابنه أنَّه كان يضعّفه[١٠]، وقال الفلاس (ت:٢٤٩هـ): ضعيفٌ[١]، وقال أحمد بن صالح المصري (ت:٢٤٨هـ)، وابن

---

(١) الكامل (٢/ ١٨٨)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٤٨١).

(٢) تاريخ دمشق (٥٣/ ٨٣).

(٣) معرفة الثقات (١/ ١١)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٤٨١).

(٤) تهذيب الكمال (٤/ ٢٠٨، رقم٧٤٣).

(٥) الكامل (٢/ ١٨٨)؛ إلا أنني لم أجد قول السعدي في أيٍّ من كتبه، ولكنه ذكر ابن خيس في كتابه «أحوال الرجال». وقال فيه: كان يروي كل منكرٍ عن كل منكرٍ، وهذا جزءٌ مما نُقل عنه.

(٦) شرح علل الترمذي (١/ ٦٣).

(٧) الجرح والتعديل (٢/ ٣٨٤).

(٨) الجرح والتعديل (٢/ ٣٨٤)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٩، رقم٧٤٥).

(٩) الجرح والتعديل (٢/ ٣٨٤)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٩، رقم٧٤٥)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٨١).

(١٠) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ١٢، رقم٧٨٨).

خراش (ت:٣١٣هـ): متروكٌ[٢]، وقال الجوزجاني (ت:٢٥٩هـ): كان يروي كل منكرٍ عن كل منكرٍ[٣].

وقال يعقوب بن شيبة (ت:٢٦٢هـ): ضعيفٌ كان يوصف بالعبادة والزهد[٤]، وقال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): ذاهبٌ[٥]، وقال أبو داود (ت:٢٧٥هـ): ليس بشيءٍ[٦]، وقال ابن أبي حاتمٍ: سمعت أبي (ت:٢٧٧هـ) وسُئل عن بكر بن خنيس فقال: كان رجلاً صالحاً غزّاء، وليس هو بقويٍّ في الحديث. قلت: هو متروك الحديث ؟ قال لا يبلغ به الترك [٧]، وقال البزار (ت:٢٩٢هـ): بكر بن خنيس ليس بالقوي[٨]، وقال النسائي (ت٣٠٣هـ): ضعيفٌ[٩].

وقال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): يروي عن البصريين والكوفيين أشياء موضوعةً يسبق إلى القلب أنّه المتعمد لها[١٠]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): لبكر بن خنيس من الرواية غير ما ذكرت؛ أخبار من الرقاق وغيره، وهو ممَّن يُكتب حديثه، وهو يحدِّث بأحاديث مناكير عن قومٍ لا بأس بهم، وهو في نفسه رجلٌ صالحٌ إلا أنَّ الصالحين يُشبه عليهم الحديث، وربَّما حدَّثوا بالتوهم وحديثه في جملة حديث الضعفاء، وليس هو ممَّن يحتجّ بحديثه[١١]، وقال الدّارقطني (ت:٣٨٥هـ): ضعيفٌ[١]، متروكٌ[٢]..

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٨٤).

(٢) تهذيب الكمال (٤/ ٢٠٨، رقم٧٤٣).

(٣) أحوال الرجال (ص: ١٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٤٨١).

(٤) تهذيب الكمال (٤/ ٢٠٨، رقم٧٤٣)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٩، رقم٧٤٥)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٨١)، وتبع ابن حجر صاحب إكمال تهذيب الكمال فأعاد قوله مرتين، فقال مرةً: ابن شيبة، وقال في المرة الثانية: ابن أبي شيبة، ونقل الكلام ذاته.

(٥) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (ص: ٢١)، وفي بعض الكتب عنه قال: «ذاهب الحديث». تهذيب التهذيب (١/ ٤٨١).

(٦) تهذيب الكمال (٤/ ٢٠٨، رقم٧٤٣).

(٧) الجرح والتعديل (٢/ ٣٨٤)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٩، رقم٧٤٥)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٨١).

(٨) مسند البزار (١٤/ ٣٢، رقم الحديث ٧٤٤٩)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٤٨١).

(٩) الضعفاء والمتروكون (ص: ٢٤)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٤٨١).

(١٠) المجروحين (١/ ٢٢٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٤٨١).

(١١) الكامل (٢/ ١٨٨)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٤٨١).

وقال البيهقي (ت:٤٥٨هـ): ليس بقويٍّ[٣]، وقال الجورقاني (ت:٥٤٣هـ)[٤]: متروكٌ[٥]، وقال ابن الملقن (ت:٨٠٤هـ): واهٍ[٦].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

اتفق الجمهور على صلاحه في نفسه وتقواه، إلَّا أنَّه روى مناكير، وفي كلام ابن عديٍّ ما يشير إلى أنّ السبب في النكارة منه، وذلك لقوله: «يحدِّث بأحاديث مناكير عن قومٍ لا بأس بهم، وهو في نفسه رجلٌ صالحٌ إلا أنَّ الصالحين يُشبه عليهم الحديث، وربَّما حدَّثوا بالتوهم وحديثه في جملة حديث الضعفاء»، وهذ الحكم من الجمهور يلخصه قول ابن حجر في التقريب، ويشهد عليه.

ولكن الذهبي اختار الجرح ورجّحه، وذلك لأنَّ من عدَّله من النقَّاد إنما عدَّله لعبادته، وليس لذلك مدخلٌ في ضبط الحديث وروايته، قال الصنعاني: «العدالة لا تنافي كثرة الخطأ في الرواية، إذ مدرك ذلك عدم تمام الضبط، ومدرك العدالة غيره»[٧].

۞ ۞ ۞

المثال الثاني:

جُمَيْع بن عُمَيْر التيمي أبو الأسود الكوفي، من الطبقة الثالثة؛ الطبقة الوسطى من التابعين.

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): واهٍ، قال البخاري: فيه نظرٌ[٨].

---

(١) سنن الدارقطني (٣/ ٢٨، رقم الحديث٢٠٠١).

(٢) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ١٩)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٩، رقم٧٤٥).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٢٦٠، رقم الحديث ١٤٩٠٦).

(٤) أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم بن حسين بن جعفر الهمداني الجوزقي (ت:٥٤٣ه) وجوزقان ناحية من همذان، ويقال: الجورقاني نسبة إلى الجورقان (وهم قبيلةٌ كبيرةٌ من الأكراد، بين العراق وهمذان) الحافظ. له كتاب. «الموضوعات من الأحاديث المرفوعات». ويقال له. «الأباطيل». ينظر الرسالة المستطرفة (ص: ١٤٩)، والأعلام (٢/ ٢٣٠).

(٥) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (١/ ١٦١).

(٦) البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (٢/ ٢٩).

(٧) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/ ١٧).

(٨) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١/ ٢٩٦).

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): صدوقٌ يخطىء ويتشيَّع[١].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود حديثين، والترمذي ثلاثة أحاديث، والنسائي حديثاً، وابن ماجه حديثين.

٢ـ أقوال النقاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

قال العجلي (ت:٢٦١هـ): تابعيٌّ ثقةٌ[٢]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): من عتق الشيعة ومحلّه الصدق صالح الحديث كوفيٌّ من التابعين[٣]، وقال الساجي (ت:٣٠٧هـ): له أحاديث مناكير، وفيه نظرٌ، وهو صدوقٌ[٤].

وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[٥]، وقال مغلطاي (ت:٧٦٢هـ): قال أبو الحسن الكوفي: جُميع لا بأس به، يكتب حديثه وليس بالقوي، وفي موضعٍ آخر: فيما ذكره عنه أبو العرب، ولم أره: تابعيٌّ ثقةٌ. وقال أبو العرب: ليس يتُابع أبو الحسن على جُميع[٦].

وقال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): روى النَّاس حديثه وأحسبه صادقاً، وقد رماه بعضهم بالكذب، فالله تعالى أعلم[٧]، وحسَّن الترمذي له[٨].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال البخاري (ت:٢٥٦هـ): فيه نظرٌ[٩]، ونقل ابن عديٍّ عنه أنّه قال أيضاً: فِي أحاديثه نظرٌ[١٠]، وقال

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٤٢).

(٢) الثقات (١/ ٢٧٢)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٩٦).

(٣) ـ الجرح والتعديل (٢/ ٥٣٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ١٥٨، رقم ٩٧٠)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٩٦)

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٢٣٨، رقم١٠١٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٩٦).

(٥) الثقات (٤/ ١١٥، رقم٢٠٧٠).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٢٣٨، رقم١٠١٦)، وقال مغلطاي: «وفي قول أبي العرب ـ ليس يتابع أبو الحسن ـ وفيه نظرٌ لما قاله عنه أبو حاتم الرازي وغيره». وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٩٦).

(٧) المغني في الضعفاء (١/ ١٣٦).

(٨) ميزان الاعتدال (١/ ٤٢١، رقم١٥٥٢).

(٩) التاريخ الكبير (٢/ ٢٤٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ١٥٨، رقم ٩٧٠)، وتهذيب التهذيب(٢/ ٩٦).

(١٠) الكامل(٢/ ٤١٨)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٩٦).

ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): عامَّة ما يرويه أحاديث لا يتابعه غيره عليها على **أنَّه قد روى عنه جماعةٌ**[١]، وقال ابن حبان(ت:٣٥٤هـ): كان رافضياً يضع الحديث[٢]، حدثنا مكحول ببيروت سمعت جعفر بن أبان الحافظ يقول سمعت محمّد بن عبد اللهّ بن نُمير (ت:٢٣٤هـ): يقول جميع بن عمير من أكذب الناس، وكان يقول الكراكي تفرخ في السماء ولا تقع فراخها[٣].

وقال ابن الجارود (ت:٣٠٧هـ): فيه نظرٌ[٤].

٣ـ دراسة المثال.

يراعي الذهبي القرائن التي تحتف بالراوي للحكم عليه، ومن القرائن التي يميل إلى موافقتها في أحكامه على الرجال في كتاب «الكاشف»، نقل أقوال المعتدلين من النقاد، والاعتماد عليها لاختيار حكمه النهائي، وهنا استشهد بقول البخاري ونقله في مختصره، إشارةً إلى أنَّه يبني قوله في الحكم على الراوي تبعاً له.

وهذا الحكم من الذهبي من أشد أحكامه في الجرح التي تعارض فيها مع أحكام الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، وقوله واهٍ في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عنده.

۞ ۞ ۞

وتأكيداً لما ذُكر عن منهج الذهبي في ترجيح أقوال المعتدلين من النقَّاد عموماً، وأقوال الإمام البخاري خصوصاً نسوق المثال الآتي:

المثال الثالث:

الحسين بن الحسن الأشقر الفزاري الكوفي (ت:٢٠٨هـ)، من الطبقة العاشرة؛ كبار الآخذين عن تبع الأتباع.

قال الذهبي : واهٍ، قال البخاري: فيه نظرٌ[٥].

---

(١) الكامل(٢/ ٤١٨)، وينظر تذهيب التهذيب(٢/ ١٥٨، رقم ٩٧٠)، وتهذيب التهذيب(٢/ ٩٦).

(٢) المجروحين (١/ ٢١٨)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ١٥٨، رقم ٩٧٠)، وهذا الموضع من زيادات الذهبي على المزي رحمه الله، وتهذيب التهذيب (٢/ ٩٦).

(٣) المجروحين (١/ ٢١٨)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ١٥٨، رقم ٩٧٠)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٩٦).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٢٣٨، رقم١٠١٦).

(٥) الكاشف (١/ ٣٣٢، رقم ١٠٨٥).

وقال ابن حجر : صدوقٌ يهم ويغلو في التشيع[١].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له النّسائي حديثًا.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

قال ابن الجنيد: سمعت ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ) ذكر حسينًا الأشقر، فقال: كان من الشيعة المُغْلِية الكبار، قلت: فكيف حديثه؟ قال: لا بأس به، قلت: صدوقٌ؟ قال: نعم، كتبت عنه عن أبي كُدينة ويعقوب القمي[٢]، وقال ابن هانىء: قال أبو عبد الله (ت:٢٤١هـ): منكر الحديث، وكان صدوقًا[٣]. ولم يكن عندي ممَّن يكذب في الحديث، وذكر عنه التشيع[٤]، وقال البخاري (ت:٢٥٦هـ): مقارب الحديث[٥].

وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[٦].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال علي بن المديني (ت:٢٣٤هـ) ـ وذكر عبيد بن أبي قرة ـ: ما كان به بأسٌ، وما أنكرت عليه إلا صحبته حسينًا الأشقر[٧]، وذُكر للإمام أحمد أن حسينًا الأشقر يحدِّث بأحاديث يثلب فيها أبا بكرٍ وعمر رضي الله عنهما، فقال: ما هذا بأهلٍ أن يحدَّث عنه[٨]، وقال البخاري: فيه نظرٌ[٩]. عنده مناكير[١٠]، وقال

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٦٦، رقم ١٣١٨).

(٢) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٤٣٥).

(٣) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (١/ ٢٦٥).

(٤) الضعفاء (١/ ٢٤٩)، ولكنه استدرك بقوله: ما هذا بأهلٍ أن يحدَّث عنه. وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩١).

(٥) علل الترمذي الكبير (ص: ١٨٤).

(٦) الثقات (٨/ ١٨٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٣٣٠، رقم١٣١٨)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩١).

(٧) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٤٣٠).

(٨) الضعفاء (١/ ٢٤٩)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩١).

(٩) التاريخ الكبير (٢/ ٣٨٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٣٣٠، رقم١٣١٨)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٩١).

(١٠) الكامل (٢/ ٤٠٤)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩١)

الجوزجاني (ت٢٥٩هـ): غالٍ من الشتامين للخيرة[١]، وقال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): شيخٌ منكر الحديث[٢]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): ليس بقويٍّ في الحديث[٣].

وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ)[٤]، والدارقطني (ت:٣٨٥هـ) [٥]: ليس بالقوي.

روى ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ) حديثاً من طريقه وقال: هذا حديثٌ منكرٌ بهذا الإسناد، وما أعلم رواه غير حسين الأشقر عن حسين أبو محذورة الورَّاق والبلاء عندي من حسين الأشقر[٦]، وليس كل ما يُرْوى عنه من الحديث فيه الإنكار يكون من قبله، وربَّما كان من قبل من يروي عنه، لأن جماعةً من ضعفاء الكوفيين يحيلون بالروايات على حسين الأشقر؛ على أنّ حسيناً هذا في حديثه بعض ما فيه[٧]، وقال الأزدي (ت:٣٧٤هـ) ضعيفٌ، وقال سمعت أبا يعلى يقول: سمعت أبا معمر الهذلي يقول: حسين الأشقر كذابٌ[٨]، وقال أبو أحمد الحاكم (ت:٣٧٨هـ): ليس بالقوي عندهم[٩].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

قال الذهبي: «إذا قال [البخاري]: فيه نظرٌ، بمعنى أنَّه مُتّهمٌ أو ليس بثقةٍ، فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف»[١٠]، وأحمد بن حنبل وثّقه، وقال أنّه منكر الحديث، وهو من المبتدعة مع مغالاة فيها، وابن معينٍ أخذ عنه وكتب عنه عن شيوخه، ولم يذكره بجرحٍ، بل قال صدوقٌ، ولكن قوله وقول أحمد ليسا في تهذيب التهذيب، ولا في تذهيب التهذيب.

---

(١) الكامل (٢/ ٤٠٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٣٣٠، رقم١٣١٨)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٩١).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٤٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٣٣٠، رقم١٣١٨)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٩١).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٤٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٣٣٠، رقم١٣١٨)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٩١).

(٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٣٣)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩١).

(٥) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص: ٢٨)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩١).

(٦) الكامل (٢/ ٤٠٤).

(٧) الكامل (٢/ ٤٠٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٣٣٠، رقم١٣١٨)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٩١).

(٨) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٢١١)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩١).

(٩) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (٥/ ٢٤٣)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩١).

(١٠) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٨٣).

والذهبي يحمل على المبتدعة وينزل بمراتبهم عن التوثيق المطلق إلى ما هو دونه، ووقد نُقل عن الراوي هنا المغالاة في بدعته، وابن حجر لم يجد بداً من توضيح هذا الجانب فيه، ولكن قال فيه «يهم» والجمهور على ضعف حديثه وفيه مناكير، حتَّى قال ابن عديٍّ: «في حديثه بعض ما فيه» يقصد من المخالفة والنكارة.

وهذا المثال والذي قبله تعد فيهما عبارات الجرح أشد ما ورد من العبارات في أمثلة هذه الدراسة، وهذا يدلُّ على تقارب منهج الحافظين في الجرح والتعديل، والتعارض الحاصل إنما هو في المراتب المتوسطة من مراتب الجرح والتعديل، وهي مراتب محل الاجتهاد بها أوسع من غيرها، والله أعلم.

*** ثالثاً ـ الرجال المعدَّلون في «التقريب» والمجرَّحون في «الكاشف»:**

تنضبط مراتب الجرح والتعديل عند النقَّاد والمحدِّثين بروايات الثقات؛ فالثقة هو من تحقق فيه شرطا العدالة والضبط، وقد قيد ابن حجر في النزهة بكون الراوي الموثَّق ويعدُّ خبره صحيحاً؛ هو من كان تام الضبط[1].

وهذ الذي قصده من تمام الضبط ينصرف إلى أنَّ حديث هؤلاء حَكَماً على غيره، فينازع الرواة إلى روايتهم، ولا ينازع حديثهم إلى غيره، لكونهم قد تجاوزوا في الحفظ والإتقان أن يكون محكوماً عليهم، وهؤلاء يليق إطلاق القول بتعديلهم دون تحفظٍ، ولكن طبقات الثقات تتفاوت فيما بينها أيضاً، وإن كان يحتج بحديث الواحد منهم إذا انفرد.

ومقارنة الرواة المعدَّلين في تقريب التهذيب والمجرَّحين في الكاشف على قسمين هما:

أ ـ الرجال المعدَّلون ويحتج بحديثهم في «التقريب» والمجرَّحون في «الكاشف»:

الناظر في مراتب الرواة الذين يحتج بهم عند الحافظ ابن حجر، يرى أنَّه قد رتَّبهم إلى من قيل فيه «ثقةٌ»، ثم من تكرر فيهم لفظ التوثيق، ثم من وثِّق بصيغة أفعل التفضيل، وهذا التفاوت في المراتب بين الثقات إنما يُفيد عند الاختلاف والترجيح.

والرواة الذين اختلفت أحكام ابن حجر مع أحكام الذهبي فيهم؛ فاحتج بروايتهم في «تقريب التهذيب»، وضعّفهم الذهبي في «الكاشف» هم:

المثال الأوَّل:

أم الأسود الخزاعية ويقال الأسلمية. من الطبقة السابعة؛ طبقة كبار أتباع التابعين.

---

(١) ينظر تفصيل حالات الضبط وعدمه أو خفَّته في« تنقيح الأنظار» (١/ ١٨).

قال الذهبي (ت:٧٤٨هـ): قال النسائي: غير ثقةٍ[١].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): ثقةٌ[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى لها الترمذي[٣]: حديثاً واحداً.

٢ـ أقوال النقاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

قال العجلي (ت:٢٦١هـ): كوفيةٌ ثقةٌ[٤].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال النسائي (ت:٣٠٣هـ): غير ثقةٍ[٥]، وقال الترمذي عندما خرّج حديث أم الأسود: حديثٌ غريبٌ وليس إسناده بالقويِّ[٦].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

لم يذكر المزي في ترجمة أم الأسود الخزاعية شيئاً، فيما يخص التعديل أو التجريح، ولكن وقف الذهبي على قول النسائي، ووقف ابن حجر على قول العجلي، ولم يذكر أيٌّ منهما القول الذي استدل به الأخر، وترجَّح الحكم عند كلٍّ منهما بما وقف عليه من الأقوال.

وهذا يؤكد ما أصلناه بأنه إذا ورد في الراوي قولٌ واحدٌ فقط عن أحد العلماء، ولم يوجد معارضٌ له، فإنّ منهج الذهبي وابن حجر على الأغلب متابعة صاحب القول، أو نقله بحرفه.

---

(١) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢/ ٥٢٠، رقم٧٠٩٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٧٥٥، رقم٨٧٠٢).

(٣) وفي بعض النسخ المطبوعة من تهذيب التهذيب أن الذي خرّج حديث أم الأسود هو ابن ماجه وهذا لم يذكره أحد، ولم أعثر في سنن ابن ماجه لها على روايةٍ.

(٤) تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٨٦، رقم ٢٩١٣)

(٥) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١١٧)، وينظر ميزان الاعتدال (٤/ ٦١١، رقم١١٠٠٥).

(٦) والحديث «قال رسول اللهَّ ﷺ: «مَنْ عَزَّى ثَكْلَى كُسِيَ بُرْدًا فِي الْجَنَّةِ». سنن الترمذي (٢/ ٣٧٣). باب آخر في فضل التعزية وذلك لأن فيه مُنية بنت عبيد بن ابي برزة، وقد جهلها الذهبي، وابن حجر رحمهما الله.

وهذا سبب التعارض بين حكمهما هنا، وهذه الصيغة أشد الصيغ التي وقع فيها التعارض، إذ لم يتعداه إلى المراتب العليا.

۞ ۞ ۞

المثال الثاني:

الزِّبْرِقَان بن عبد الله الضَّمْرِيُّ (ت:١٢٠هـ)، من الطَّبقة السادسة؛ من الذين عاصروا صغار التَّابعين(١).

قال الذَّهبي : مجهولٌ(٢).

وقال ابن حجر : ثقةٌ(٣).

---

(١) وهنا قضيةٌ مهمةٌ لابد من الوقوف عليها، تتلخص في اختلاف أئمة الجرح والتعديل، في كون الراوي «الزبرقان» راوياً واحداً فقط أم أكثر من راوٍ، فقال محقق تهذيب الكمال (٩/ ٢٨٦): «**قال مغلطاي متعقباً المزي**: وفي تفرقة المزي بين الزبرقان بن عبد الله الضمري، وبين الزبرقان بن عبد الله بن عمرو بن أمية الضمري نظرٌ... ولأن البخاري وغيره لم يفرقوا بينهما، بل جعلوهما ترجمةً واحدةً، والله تعالى أعلم» (٢ / الورقة ٣٣)، وأخذ الحافظ ابن حجر كلامه من غير رويةٍ، فقال: قلت: لم يفرق البخاري فمن بعده بينهما إلا ابن حبان، ذكر هذا في ترجمةٍ مفردةٍ عن الذي يروي عنه كليب ابن صبحٍ، وفي كتاب ابن حبان من هذا الجنس أشياء يضيق الوقت عن استيعابها من ذِكره الشخص في موضعين وأكثر، فلا حجَّة في تفرقته إذ لم ينص على أنهما اثنان» (تهذيب: ٣ / ٣٠٩).

قال بشار بن عواد: بل فرق بينهما أستاذ المحدَّثين البخاري، فذكر أولاً ترجمة الزبرقان بن عمرو بن أمية الضمري (٣ / الترجمة ١٤٤٦) ثم قال بعد ترجمتين: زبرقان عن عمرو بن أمية، روى عنه كليب بن صبحٍ» (٣ / الترجمة ١٤٤٩)، كما فرَّق بينهما علَّامة الرجال أبو حاتم الرازي على ما نقل عنه ابنه عبد الرحمن في الجرح والتعديل (الترجمتان: ٢٧٦٥ و٢٧٦٦) وكفى بهما، وتابعهما ابن حبان، والذهبي وغيرهما، فنقول: ومن هذا الجنس في كتاب الحافظ ابن حجر أشياء يضيق الوقت عن استيعابها، والتفصيل فيها من متابعته لمغلطاي من غير مراجعةٍ، ومغلطاي على علمه وسعة معرفته عنده مجازفةٌ في مثل هذا، نسأل الله العافية، وقد نبَّه إلى بعض هذا قبلي العلامة المعلمي اليماني ـ رحمه الله ـ في تعليقه على تاريخ البخاري. انتهى. وينظر الأنساب (٦/ ٢٥٥) لضبط اسمه.

وقال الشيخ محمد عوامة: رجّح الحافظ في كتابيه؛ «تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب»، أنَّ هذا والذي بعده رجلٌ واحدٌ، والثاني ثقةٌ، لذلك وثّق هذا أيضاً. الكاشف (١/ ٤٠١، رقم١٦١١).

(٢) الكاشف (١/ ٤٠١، رقم ١٦١١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢١٣، رقم ١٩٨٦).

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود حديثاً.

روى عنه: كليب بن صبح الأصبحى المصري، من الطبقة الرابعة؛ طبقةٌ تلي الوسطى من التابعين، قال عنه الذهبي: وثَّقه ابن معينٍ، وقال ابن حجر: صدوقٌ.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

ذكره ابن حبان في ثقاته[(١)].

وفي تهذيب التهذيب: [د س ق] الزبرقان بن عمرو بن أمية الضمري ويقال الزبرقان بن عبد الله بن عمرو بن أمية، قال النسائي: ثقةٌ، وذكره ابن حبان في الثقات[(٢)].

وفي تقريب التهذيب: «الزبرقان بن عبد الله الضمري ثقةٌ من السادسة مات سنة عشرين[د(١٩٨٦)]، وعندما ترجم له في تهذيب التهذيب، لم يُذكر في ترجمته جرحٌ أو تعديلٌ، وقال: «الزبرقان بن عبد الله الضمري... قلت [القائل ابن حجر] سيأتي الكلام عليه في الذي بعده».

ـ الزبرقان بن عمرو ابن أمية ويقال ابن عبد الله ابن عمرو ابن أمية، ثقةٌ من السادسة، ولم يفرق الأكثرون بينه وبين الذي قبله [د س ق (١٩٨٧)]».

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

السبب في توثيق ابن حجر له أنَّه جعله مع الذي بعده راوياً واحداً، وفيه توثيقٌ للنسائي، ولذلك فإن التعارض بين حكميهما من قبيل الخطأ في موضع النص.

۞ ۞ ۞

ب ـ الرجال المعدلون ويعتبر بحديثهم في «التقريب» والمجرَّحون في «الكاشف»:

تعدُّ مرتبة من يعتبر به من الرواة، أو بتعبير النقَّاد: يكتب حديثه ويختبر، من أوسع مراتب التعديل، أو مراتب الجرح، والراوي في هذه المراتب لا يعتد بحديثه إلا بعد أن يُختبر ويوافقه على روايته غيره.

---

(١) الثقات (٤/ ٢٦٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٠٩).

ومن أمثلة هذا القسم في الموازنة بين ابن حجر والذهبي ما يأتي:

المثال الأوَّل:

إبراهيم بن يزيد بن مَرْدَانْبَهْ بنونٍ ثم موحدةٍ المخزومي الكوفي. من الطبقة السابعة؛ طبقة كبار أتباع التابعين.

قال الذهبي: قال أبو حاتمٍ: لا يُحتجُّ به، وقوَّاه غيره[١].

وقال ابن حجر: صدوقٌ[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له النّسائي حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

قال ابن أبي حاتمٍ (ت:٣٢٧هـ): سمعت أبي يقول هو شيخٌ، يكتب حديثه ولا يُحتجّ به[٣].

وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في الثقات[٤].

وقال الذهبي : وثِّق[٥]، وقال: قال أبو حاتمٍ: لا يحتجّ به، وقبِله غيره وقوَّاه[٦]. وقال أيضاً: قال أبو حاتمٍ: يكتب حديثه، ولا يحتج به[٧].

وقال ابن حجر: يفرق بينهما ـ أي بين ابن مَرْدَانْبَهْ وبين الخوزي ـ بأن النّسائي لا يُخرّج للخوزي، وكيف يُظن ذلك وقد ترك الرواية عَّمن هو أصلح حالاً من الخوزي[٨].

---

(١) الكاشف (١/ ٢٢٧، رقم ٢٢٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٩٥، رقم٢٧١).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ١٤٥)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٥٦).

(٤) الثقات (٨/ ٣٠)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٥٦).

(٥) ميزان الاعتدال (١/ ٧٤، رقم ٢٥٠).

(٦) المغني في الضعفاء (١/ ٢٩).

(٧) تذهيب التهذيب (١/ ٢٨١، رقم ٢٦٧)، ويلاحظ أن الذهبي في كل ما نقله عن أبي حاتمٍ رحمه الله لم يذكر قوله: «شيخٌ».

(٨) تهذيب التهذيب (١/ ١٥٦).

بـ ـ أقوال من تكلَّم فيه:

قال البخاري: لا يحتجون بحديثه عن محمد بن عبادٍ، وعمرو بن دينارٍ[(١)].

وقال ابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ): يروي عن رقبة بن مصقلة مناكير[(٢)].

وقال ابن حجر: قال الأزدي: عنده مناكير[(٣)].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

اقتصر الإمام المزي في هذه الترجمة على قول أبي حاتمٍ ـ وهو من المتعنتين في الرجال ـ وقد جمع أبو حاتمٍ أوصافاً عدَّة، فقال: شيخٌ، ثم أتبعه بقوله: «يكتب حديثه ولا يحتج به».

والذهبي اختصر قول أبي حاتمٍ في الميزان، والكاشف، والتذهيب، فلم يذكر قوله: «شيخٌ»، وفي قوله: وقوَّاه غيره، إشارةً إلى ابن حبان.

وابن حجر حمل قول أبي حاتمٍ على قول البخاري وقول الأزدي، فهو ليس بحجةٍ لوجود المناكير في حديثه، والمناكير عن شيوخٍ معروفين، بحسب قول البخاري:« لا يحتجون بحديثه عن محمد بن عبادٍ، وعمرو بن دينارٍ».

۞ ۞ ۞

المثال الثاني:

مزاحم بن ذَوَّاد بن عُلْبَةَ الحارثي الكوفي، من الطبقة العاشرة؛ من كبار الآخذين عن تبع الأتباع.

قال الذَّهبي : ليس بحجةٍ[(٤)].

وقال ابن حجر: لا بأس به[(٥)].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له الترمذي حديثاً واحداً.

---

(١) التاريخ الأوسط (٣/ ٥٢٠)، وقد قال مغلطاي عندما نقل قول البخاري: «قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في «التاريخ الأوسط»: **قال يحيى بن سليمٍ: لا يحتجون بحديثه**». (١/ ٣٢١)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٥٦).

(٢) الضعفاء والمتروكون (١/ ٦١).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ١٥٦).

(٤) الكاشف (٢/ ٢٥٤، رقم ٥٣٧٤).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٦، رقم ٦٥٧٩).

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال النسائيُّ (ت:٣٠٣هـ): لا بأس به[١].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): يكتب حديثه ولا يحتج به[٢]، وقال الترمذي عندما خرَّج حديثاً عن طريقه: «هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه، وليس إسناده بالقويّ»[٣].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

رجَّح ابن حجر قول النسائي، ولم أجده عند غيره، ولعله من زياداته على تهذيب الكمال وغيره، واختياره له يحمل على أوجهٍ منها:

١ـ التنبيه على ذكر النسائي للراوي، وتعديله له.

٢ـ تساوي حكم هذه المرتبة مع ما قاله أبو حاتمٍ عنده .

وقول النسائي قريبٌ من قول أبي حاتمٍ، فمن قيل عنه: لا بأس به، يكتب حديثه ويختبر، ولا يحتج به حتّى يوافقه غيره.

ورجّح الذهبي قول أبي حاتمٍ؛ لأنه لم ينقل غيره في «تذهيب التهذيب»، وهو يذكر الأقوال التي انفرد قائلوها بالحكم على الراوي المترجم.

۞ ۞ ۞

المثال الثالث:

ياسين بن شَيْبَان أو بن سِنَان أو بن سَيَّار العِجْلي، من الطبقة السابعة؛ من كبار أتباع التابعين، ووهم من زعم أنه ابن معاذ الزيات.

قال الذَّهبيّ : ضُعِّف[٤].

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٩٠)

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٤٠٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٤١٢، رقم٦٦٢٨)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٩٠).

(٣) سنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٤٨٤).

(٤) الكاشف (٢/ ٣٦٠، رقم ٦١٢١).

وقال ابن حجر : لا بأس به[1].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له ابن ماجه حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): ليس به بأسٌ[2]، صالحٌ[3]، وقال عثمان ابن أبي شيبة (ت:٢٣٩هـ): ثقةٌ[4]، وقال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): لا بأس به[5]، وقال الفسوي (ت:٢٧٧هـ): لا بأس به[6].

وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): قال ابن يمان: سمعت سفيان الثوري يسأل ياسين عن هذا الحديث[7]... وياسين العجلي هذا يعرف بحديث «المهدي»، ورواه أبو داود الحفري، وأبو نعيمٍ، والثوري على ما ذكرناه، وهو يُعرف به[8].

وقال ابن حجر: وقع في سنن ابن ماجه عن ياسين غير منسوبٍ، فظنَّه بعض الحفاظ المتأخرين ياسين ابن معاذ الزيات. فضعَّف الحديث به فلم يصنع شيئاً[9].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال البخاري (ت:٢٥٦هـ): فيه نظر[10]، وقال ابن حبّان (ت:٣٥٤هـ): شيخ من أهل الكوفة... منكر

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٧، رقم ٧٤٩١).

(٢) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٣/ ٩٨)، وينظر تذهيب التهذيب (٩/ ٤٠٤، رقم٧٥٣٧)، وقال: «قال ابن معين وغيره». وتهذيب التهذيب (١١/ ١٥٢).

(٣) تهذيب الكمال (٣١/ ١٨١، رقم٦٧٧٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ١٥٢).

(٤) تاريخ أسماء الثقات (ص: ٢٦٦).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٣١٢)، وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ١٥٢).

(٦) المعرفة والتاريخ (٣/ ٥٤).

(٧) الكامل (٨/ ٥٣٧)، وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ١٥٢).

(٨) والحديث أخرجه ابن ماجه (٤٢٢٣) من طريق ابن أبي شيبة وهو في مصنفه (٧/ ٥١٣، رقم ٣٧٦٤٤)، ومسند أحمد(٦٥٥)، ومسند البزار(٦٤٤).

(٩) تهذيب التهذيب (١١/ ١٥٢).

(١٠) الكامل (٨/ ٥٣٧) وينظر الضعفاء الكبير (٤/ ٤٦٥) والذي في تاريخه قوله: قَال لي أبو نعيمٍ، حدثنا ياسين =

الحديث على قلَّة روايته؛ يجب التنكب عمَّا انفرد من الروايات، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من غير أن يحتج به؛ لم أر بذلك بأساً[1].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

يميل الذهبي إلى قول البخاري، ويرجِّحه غالباً، وهنا مع ذلك لم يجزم بضعفه، خاصةً أنَّ ابن معينٍ وأبو زرعة وغيرهما كانت أقوالهم متقاربةً، وحسَّنوا حاله، فقال الذهبي «ضُعِّف»، ولم يطلق التضعيف فيه.

وابن حجر تابع ابن معينٍ، وأبو زرعة، وحمل على من ضعَّفه من النقَّاد بأنّه اشتبه عليه بغيره، وأحكام النقَّاد إنَّما تدور حول قول ابن حبان: «منكر الحديث على قلَّة روايته؛ يجب التنكب عمَّا انفرد من الروايات، وإن اعتبر معتبرٌ بما وافق الثقات من غير أن يحتج به؛ لم أر بذلك بأساً».

۞ ۞ ۞

المثال الرابع:

إبراهيم بن المختار التميمي أبو إسماعيل الرازي ـ يقال له حَبُّويه (ت:١٨٢هـ) ، من الطبقة الثامنة؛ من الوسطى من أتباع التابعين.

قال الذهبي : ضُعِّف[2].

وقال ابن حجر : صدوقٌ ضعيف الحفظ[3].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له: البخاري في الأدب المفرد، والترمذي ثلاثة أحاديث، وابن ماجه حديثاً.

= العجلي عن إبراهيم بن محمد ابن علي ابن الحنفية عن أبيه عن عليٍّ رفعه قال: «المهديّ منّا أَهل البيت»، **وفي اسناده نظرٌ**. التاريخ الكبير (١/ ٣١٧)، وينظر تذهيب التهذيب (٩/ ٤٠٤، رقم٧٥٣٧)، وتهذيب التهذيب (١١/ ١٥٢).

(١) المجروحين (٣/ ١٤٣).

(٢) الكاشف (١/ ٢٢٥، رقم ٢٠١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٩٣، رقم ٢٤٥).

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

ذكره ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ) في كتاب «الثقات» وقال: قال يحيى بن معينٍ: رأيته يقدمه الرازيون على جماعةٍ[١].

قال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): صالح الحديث، وهو أحب إلي من سلمة بن الفضل[٢]، وعلي بن مجاهدٍ[٣]، وقال الآجري: سمعت أبا داود (ت:٢٧٥هـ) يقول: ليس به بأسٌ، يقال له: ابن حيوية[٤].

وقال العقيلي (ت:٣٢٢هـ): حدثنا آدم بن موسى قال: سمعت البخاري قال: إبراهيم بن المختار أبو إسماعيل التميمي من أهل خوار، سمع محمد بن إسحاق، لا أدري كيف حديثه[٥].

وقال ابن عديٍّ(ت ٣٦٥هـ): إبراهيم هذا ما أقل من روى عنه شيئاً؛ غير ابن حُميدٍ، وذكروا: أنَّ إبراهيم هذا لا يحدِّث عنه غير ابن حُميدٍ، وأنَّه من مجهولي مشايخه، وهو ممَّن يكتب حديثه[٦].

وقال مغلطاي (ت:٧٦٢هـ): قال مسلمة: روى عنه ابن وضاحٍ، وكان نعم الرجل[٧].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن الجنيد: سألت يحيى (ت:٢٣٣هـ) عن إبراهيم بن المختار، قال: قد رأيته ببغداد دهرًا من الدهور، قلتُ: كتبتَ عنه شيئًا؟ قال: لا. قلتُ: فكيف حديثه؟ قال: ليس بذاك[٨]، وقال البخاري

---

(١) تاريخ أسماء الثقات (ص: ٣٤)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٤١).

(٢) الذي قال فيه: محله الصدق، في حديثه إنكارٌ، ليس بالقوي، لا يمكن أن أطلق لساني فيه بأكثر من هذا، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابنه قال سمعت أبي يقول قال علي ابن المديني: ما خرجنا من الري حتى رمينا بحديث سلمة . «الجرح والتعديل» (٤/ ١٦٩).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ١٣٨)، وينظر تذهيب تهذيب (١/ ٢٦٩، رقم ٢٤١)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٤١).

(٤) سؤالات الآجري (٢/ ٢٨٥)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٤١).

(٥) الضعفاء الكبير (١/ ٦٧).

(٦) الكامل (١/ ٤٠٧)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٤١).

(٧) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٢٨٨، رقم: ٢٨٦).

(٨) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٤٦٤)، وينظر تذهيب تهذيب الكمال (١/ ٢٦٩، رقم ٢٤١)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٤١).

(ت:٢٥٦هـ): من أهل خوار الري، فيه نظرٌ[١].

وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في «الثقات»، قال: يُتَّقى حديثه من رواية ابن حُميدٍ عنه[٢]، وقال أحمد ابن علي الأبَّار سألت أبا غسان زُنَيْجا، عن إبراهيم بن المختار، فقال: تركته، ولم يرضه[٣]، وقال أبو عمر بن عبد البر (ت:٤٦٣هـ): ليس ممَّن يحتجُّ به[٤].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

لم يجزم أحدٌ من أئمة الجرح والتعديل في الحكم على إبراهيم بن المختار، والأكثر على أن سبب مخالفته في الأحاديث التي رويت عنه تعود للراوي عنه، إلا قول الإمام البخاري رحمه الله: «فيه نظرٌ»، والقول المروي عن محمد بن عمرو المعروف بزُنيج.

وقول البخاري: «فيه نظرٌ» اختلف علماء الحديث في المراد منه على مذهبين كما بينا في الفصل الأول.

وهناك إشكالٌ آخر يعترض ما نُقل عن الإمام البخاري؛ وهو أن الذين نقلوا حكم البخاري رحمه الله اختلفوا في هذا النقل إلى عدة وجوهٍ:

١ـ اثبات قول البخاري في الراوي «فيه نظرٌ» نقله ابن عديٍّ، والمزي، والذهبي.

٢ـ نقل قول البخاري عن الراوي من حيث ذكر بلده؛ وتاريخ وفاته؛ ولم يذكر شيئاً عن مرتبته جرحاً أو تعديلاً، وهذا ورد في التاريخ الكبير، ونقله عنه الخطيب البغدادي بسنده إلى البخاري في تاريخ بغداد[٥].

٣ـ نُقل قول البخاري عن الراوي من حيث ذكر بلده وتاريخ وفاته، وحكم البخاري على إبراهيم بن المختار في هذا النقل بقوله: «لا أدري كيف حديثُه». وهو ما نقله العقيلي في كتابه الضعفاء[٦].

ـ وابن معينٍ قال عنه: «ليس بذاك»؛ ولكن ابن شاهين نقل عنه أنه قال فيه: «رأيته يقدِّمه الرازيون على جماعةٍ». والرازيون هم أهل بلده، فهم أعرف به من غيرهم، ومنهم أبو حاتم الرازي قال فيه: «صالح الحديث».

---

(١) الكامل (١/ ٤٠٧)، وينظر تذهيب تهذيب (١/ ٢٦٩، رقم ٢٤١)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٤١).

(٢) الثقات (٨/ ٦٠) تهذيب التهذيب (١/ ١٤١)

(٣) تاريخ بغداد (٧/ ١١٥).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٢٨٨، رقم: ٢٨٦).

(٥) (٧/ ١١٥).

(٦) الضعفاء الكبير (١/ ٦٧)

وابن معينٍ إنّما رآه في بغداد فلعلَّ أصوله لم تكن معه. ـ وقد علل ابن حبان رحمه الله سبب الوهم الذي وقع في بعض أحاديثه بأنه من قِبل الراوي عنه.

ـ **الخلاصة**: الإمام الذهبي لم يجزم في حكمه عليه بالضعف فلم يقل (ضعيفٌ)، وإنما راعى قول ابن معينٍ والبخاري رحمهما الله، وقدم الجرح بحسب الظاهر فقال: ضُعّف، ولكن ابن حجر رحمه الله رجَّح التعديل فقال عنه: صدوقٌ ضعيف الحفظ؛ وهو قريبٌ من قول الذهبي، فمؤدى القولين أنَّ حديث الراوي يختبر.

۞ ۞ ۞

والأمثلة القادمة قريبةٌ من هذا المثال من حيث مؤدى قول الذهبي، وقول ابن حجر، فاتفقت أحكام الذهبي وابن حجر على هذه الأمثلة (من المثال الخامس، وحتّى التاسع)، يذكر الذهبي أنَّ الراوي ورد فيه تضعيفٌ، ولكن بصيغة التمريض، وابن حجر يجعله من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل، وهي مرتبةٌ من قيل فيه صدوقٌ مقيدةٌ بما يطعن بضبط الراوي، ونتيجة أحكامهما متقاربةٌ، فحديث هذه المراتب يحتاج إلى تحرٍ شديدٍ، وذلك لاحتمال كثرة الخطأ فيه، وعدم تميزه.

المثال الخامس:

جُنَادَةَ بن سلم بن خالد بن جابر بن سمرة السوائي أبو الحكم الكوفي، من الطبقة التاسعة؛ طبقة صغار أتباع التابعين.

قال الذهبي : ضُعِّف[1].

وقال ابن حجر : صدوقٌ له أغلاط[2].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له الترمذي حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

ذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[3].

---

(١) الكاشف (١/ ٢٩٧).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٤٢).

(٣) الثقات (٨/ ١٦٥). علّق الذهبي على ذلك فقال: ضعَّفه أبو زرعة، ذكره ابن حبّان في الثقات، **وأبو زرعة أعرف**. =

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال الترمذي (ت:٢٧٩هـ): سألت محمداً ـ أي البخاري ـ عن هذا الحديث[١] فلم يعرفه، وجعل يتعجَّب من هذا الحديث، وقال: كنت أرى أن جُنَادَةَ بن سلم مقارب الحديث[٢]، وقال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): ضعيف الحديث[٣]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): ضعيف الحديث ما أقربه من أن يُترك حديثه، عمد إلى أحاديث موسى بن عقبة فحدَّث بها عن عبيد الله بن عمر[٤].

وقال الحاكم أبو أحمد (ت:٣٧٨هـ): ذاهب الحديث، وقال: قال محمد بن عبد الله بن سعيد[٥]: سمعتُ أبي يقول ذهبت أنا وابن نمير إلى جنادة، فكتبنا عنه أحاديث من أحاديث عبيد الله، ثم جئنا فعرضنا على أبي أسامة فقال: ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة إن هذا إلا اختلاقٌ، قال: وذهبنا إليه مرَّةً فأخرج لنا كتاباً عن أبي حمزة الثمالي فيه عجائب وأحاديث طوالٌ [٦].

وقال الذهبي : لينٌ[٧].

المثال السادس:

عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي أبو تَقِي الحمصي، من الطَّبقة التَّاسعة؛ من صغار أتباع التَّابعين.

= ينظر تاريخ الإسلام (٤/ ٨٢٨)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٠٠).

(١) حديث: «آخر قريةٍ من قرى الإسلام خراباً المدينة» وقال الساجي: حدَّث عن هشام بن عروة حديثاً منكراً. ينظر إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٢٤٤، رقم١٠٢١)

(٢) العلل الكبير للترمذي (ص: ٣٧٦)

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٥١٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٠).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٥١٥).

(٥) هو محمد بن عبد الله بن سعيد بن هارون أبو بكر الأصبهاني (ت:٣١٧ه)، سكن بغداد، وحدَّث بها عن: أحمد بن عصام، وعبد الله بن محمد بن زكريا، وأسيد بن عاصم الأصبهانيين، وغيرهم. روى عنه: أبو الحسين ابن البواب، وأبو بكر بن شاذان، وأبو حفص بن شاهين،، قال الخطيب: «كان ثقةً». تنظر ترجمته: تاريخ بغداد (٣/ ٤٥٥)، وتاريخ الإسلام (٧/ ٣٣٠).

(٦) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (٤/ ٣٠).

(٧) المقتنى في سرد الكنى (١/ ١٩٧).

قال الذَّهبي : ضُعّف[1].

وقال ابن حجر : صدوقٌ إلا أنّه ذهبت كتبه فساء حفظه[2].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له النَّسائيّ. حديثاً واحداً متابعةً.

٥ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

ذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[3].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال البرذعي: ذاكرتُ أبا زرعة (ت:٢٦٤هـ) بشيءٍ عن محمد بن عوفٍ عن عبد الحميد بن إبراهيم أبي تقي...؛ فنسبه إلى أمرٍ غليظٍ، ثم قال لي: محمد بن عوفٍ يُحدِّثُ عنه؟ قلت: نعم. فاستعظم ذاك جداً. ثم قال: هو الذي نهاني عنه، ولم يدعني أقربه، ونسبه إلى ما أعلَمْتُكَ. ثم هو يحدِّث عنه! ؟ ما هذا بحسنٍ[4]، وقال ابن أبي حاتمٍ: سألت محمد بن عوف الحمصي (٢٧٢أو ٢٧٣هـ) عنه؟ فقال: كان شيخاً ضريراً لا يحفظ ... وكان لا يحفظ الإسناد، ويحفظ بعض المتن[5]، وقال سمعت أبي (ت:٢٧٧هـ) يقول: ذهبتْ كتبه... وليس هذا عندي بشيءٍ، رجلٌ لا يحفظ، وليس عنده كتبٌ[6].

وقال النّسائي (ت:٣٠٣هـ): أبو تقي ضعيفٌ ليس بشيءٍ، وإنما أخرجته لِعلَّة الاختلاف[7]، وقال في موضعٍ آخر: ليس بثقةٍ[8].

---

(١) الكاشف (١/ ٦١٤، رقم ٣٠٩٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٢، رقم ٣٧٥١).

(٣) الثقات (٨/ ٤٠٠)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٣٦٥، رقم٣٧٦٨)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٩٨).

(٤) الضّعفاء لأبي زرعة الرّازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢/ ٧٠٥).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٨)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ٩٨).

(٦) الجرح والتعديل (٦/ ٨)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٣٦٥، رقم٣٧٦٨)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٩٨).

(٧) السنن الكبرى (٤/ ١١٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٣٦٥، رقم٣٧٦٨).

(٨) تهذيب الكمال (١٦/ ٤٠٧، رقم٣٧٠٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٣٦٥، رقم٣٧٦٨).

المثال السابع:

موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن زمعة المطلبي الزمعي، أبو محمد المدني، من الطبقة السابعة؛ من كبار أتباع التابعين.

قال الذَّهبيّ : فيه لينٌ[(١)].

وقال ابن حجر : صدوقٌ سيء الحفظ[(٢)].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داودأربعة أحاديث، والترمذي خمسة أحاديث، والنسائي سبعة أحاديث، وابن ماجه ثلاثة أحاديث.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): ثقةٌ[(٣)]، وقال الآجري: قال أبو داود (ت:٢٧٥هـ): هو صالحٌ روى عنه ابن مهديٍّ وله مشايخٌ مجهولون[(٤)].

وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[(٥)]، وقال: كان يُغْرب[(٦)]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): هو عندي لا بأس به وبرواياته[(٧)]، وقال ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ): ثقةٌ[(٨)].

وقال ابن القطان (ت:٦٢٨هـ): ثقةٌ[(٩)]، وقال الذهبي: صالح الحديث[(١٠)]، وقال مغلطاي

---

(١) الكاشف (٢/ ٣٠٩، رقم ٥٧٤٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٥٤، رقم ٧٠٢٦).

(٣) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٣/ ١٥٧)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ١٦١)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٧).

(٤) تهذيب الكمال (٢٩/ ١٧١، رقم٦٣١٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ١٦١، رقم٧٠٦٦)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٧).

(٥) الثقات (٧/ ٤٥٨)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٧).

(٦) مشاهير علماء الأمصار (ص: ٢٢٤).

(٧) الكامل (٧/ ٣٤٧، رقم١٨٢٠)، وينظر تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٧).

(٨) تاريخ أسماء الثقات (ص: ٢٢١).

(٩) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٧).

(١٠) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ١٨٣).

(ت:٧٦٢هـ): نسبه البخاري وأبو حاتم زهرياً، وردَّ ذلك عليهما الرشاطي[١]، وصوَّب؛ الأسدي، وقال: هو ثقةٌ[٢].

بـ ـ أقوال من تكلَّم فيه:

قال علي بن المديني (ت:٢٣٤هـ): ضعيف الحديث، منكر الحديث[٣].

وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ): ليس بالقويّ[٤]، وقال الساجي (ت:٣٠٧هـ): اختلف أحمد بن حنبل ويحيى فيه، قال أحمد: لا يعجبني حديثه، وقال يحيى: ثقةٌ[٥]، وقال أيضاً: روى عن عمه حديثاً منكراً[٦].

المثال الثامن:

الوليد بن جميل بن قيس القرشي، ويقال الكندي، ويقال الكناني، أبو الحجاج الفلسطيني، من الطبقة السادسة؛ من الذين عاصروا صغار التابعين.

قال الذَّهبيّ : ليَّنه أبو زرعة[٧].

وقال ابن حجر : صدوقٌ يخطىء[٨].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له البخاري في الأدب المفرد، والترمذي ستة أحاديث، وابن ماجه حديثاً.

---

(١) هو عبد الله بن علي بن عبد الله اللخمي الرشاطي ـ ضبط بالفتح والضم ـ أبو محمدٍ، من أهل المَرِية. قال الذهبي: «كان له عنايةٌ تامَّةٌ بالحديث، والرجال، والتّواريخ، وله كتابٌ حَسَنٌ في أنساب الصّحابة ورُواة الحديث». وكتابه هو «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار» وهو كتابٌ كثير الفوائد. توفي في المرية شهيداً بعد تغلب الروم عليها سنة (٥٤٢هـ). ينظر بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص: ٣٤٩)، وتاريخ الإسلام (١١/ ٧٢٨)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٠٦).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٤٢، رقم ٤٨٣٠).

(٣) تهذيب الكمال (٢٩/ ١٧١، رقم٦٣١٥)، وتذهيب التهذيب (٨/ ١٦١، رقم٧٠٦٦)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٧).

(٤) الضعفاء والمتروكون (ص: ٩٥)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٧).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٤٢، رقم ٤٨٣٠) وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٧).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٤٢، رقم ٤٨٣٠).

(٧) الكاشف (٢/ ٣٥١، رقم ٦٠٦١).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٥٨١، رقم ٧٤١٩).

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال علي بن المديني (ت:٢٣٤هـ): الوليد بن جميل تُشبه أحاديثه أحاديث القاسم أبي عبد الرحمن، ورضيه[١]، وقال البخاري (ت:٢٥٦هـ): الوليد بن جميل مقارب الحديث[٢]، وقال أبو داود (ت:٢٧٥هـ): ليس به بأسٌ[٣]، وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[٤].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): شيخٌ ليِّنٌ حدَّث عنه سلمة بن رجاء[٥]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): شيخٌ يروي عن القاسم أحاديث منكرةً[٦].

وقال ابن منده (ت:٣٩٥هـ): تُرك حديثه[٧]، وأملى له ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ) عن القاسم عن أبي أُمَامَة أحاديث، ثمَّ قال: رواها عن القاسم، ولم أر له عن غيره شيئاً[٨].

المثال التاسع:

أبو إدريس؛ بصريٌّ، من الطبقة الخامسة؛ طبقة صغار التابعين.

قال الذهبي : نكرةٌ[٩].

وقال ابن حجر : مقبولٌ[١٠].

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٣)، وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ١١٦).

(٢) العلل الكبير للترمذي (ص: ٢٧٠).

(٣) سؤالات الآجري (٢/ ٢١٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٩/ ٣٦٢، رقم٧٤٦٢)، وتهذيب التهذيب (١١/ ١١٦).

(٤) الثقات (٧/ ٥٤٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٩/ ٣٦٢، رقم٧٤٦٢)، وتهذيب التهذيب (١١/ ١١٦).

(٥) سؤالات البرذعي (ص: ٤٣)، وينظر تذهيب التهذيب (٩/ ٣٦٢، رقم٧٤٦٢)، وتهذيب التهذيب (١١/ ١١٦).

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ٣)، وينظر تذهيب التهذيب (٩/ ٣٦٢، رقم٧٤٦٢)، وتهذيب التهذيب (١١/ ١١٦).

(٧) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٢٦٦).

(٨) الكامل (٨/ ٨١)، وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ١١٦).

(٩) الكاشف (٢/ ٤٠٦، رقم٦٤٩٠).

(١٠) تقريب التهذيب (ص: ٦١٨، رقم٧٩٢٩).

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

أخرج له النسائي حديثاً واحداً موقوفاً، روى عنه هشام بن حسان الأزدي البصري (ت:١٤٧ أو ١٤٨هـ). من الذين عاصروا صغار التابعين.. ثقةٌ، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاءٍ مقالٌ؛ لأنه قيل كان يرسل عنهما.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

قال الذهبي : لا يعرف، عن أنس[١].

٥ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

لم يرد في ترجمة الراوي جرحٌ أو تعديلٌ، ولم يرو عنه غير راوٍ واحدٍ، إلا أنَّه من التابعين، ولعلَّ هذا سبب حكم ابن حجر عليه بأنه مقبولٌ، ولكن الذي عليه جمهور المحدِّثين بما فيهم ابن حجر أنّ من هذا حاله، فهو مجهولٌ.

الخلاصة: الرَّاجح في هذا الراوي ما ذهب إليه الذهبي رحمه الله، والقول في التابعين جرحاً أو تعديلاً وقع فيه تساهلٌ بالنسبة لباقي الرواة. قال الذهبي: «وأما التابعون فيكاد يُعدم فيهم من يكذب عمدًا، ولكن لهم غلطٌ وأوهامٌ فمن ندر غلطه في جنب ما قد حصَّل أُحتمل، ومَن تعدَّد غلطه وكان من أوعية العلم أُغتفر له أيضًا، ونُقل حديثه، وعُمل به على تردّدٍ بين الأئمَّة الاثبات في الاحتجاج عمَّن هذا نعته... ومن فحش خطؤه وكثر تفرّده لم يحتج بحديثه، ولا يكاد يقع ذلك في التابعين الأوَّلين، ويوجد ذلك في صغار التَّابعين فمن بعدهم»[٢].

۞ ۞ ۞

رابعاً ـ الرجال المجرَّحون ويعتبر بحديثهم في «التقريب»، ومعدَّلون في «الكاشف»:

هذه المرتبة الأولى من مراتب الجرح في التقسيم الثنائي، والتي وقع فيها التعارض بين حكم الذهبي وحكم ابن حجر، ولم يقع التعارض بالرجال من المرتبة الثانية؛ وهي مرتبة من لا يعتبر بحديثه، فانحصر الاختلاف بين أحكام الذهبي وأحكام ابن حجر **في مرتبة من جرح وهو في مرتبة من يعتبر بحديثه** فقط، وليس في أمثلة الدراسة أمثلة على النوع الآخر من أنواع الاختلاف؛ وهي: مرتبة من جرح في «تقريب

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ٤٨٧، رقم ٩٩٣٥).

(٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: ٢٤)

التهذيب» ولا يعتبر به، وهو من المعدَّلين في «الكاشف».

وهذه أمثلة عن النوع الأول من أنواع الاختلاف:

المثال الأول:

يزيد بن بيان العُقيلي الجرَشي [بفتح الجيم وضمها]، أبو خالد البصري المعلم الضرير (ت:بعد٢٠١هـ)، من الطبقة التاسعة؛ من صغار أتباع التابعين.

قال الذَّهبيّ : حسَّن الترمذي له[١].

وقال ابن حجر : ضعيفٌ[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

رو له الترمذي حديثًا واحدًا.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال ابن أبي حاتمٍ: أخبرنا أبي أخبرنا عمرو بن علي الفلاس (ت:٢٤٩هـ) أخبرنا يزيد بن بيان وأثنى عليه[٣].

وقال الذهبي: حسّن الترمذي حديثه[٤].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال البخاري (ت:٢٥٦هـ): فيه نظرٌ[٥].

وقال العقيلي (ت:٣٢٢هـ): لا يتابع عليه ـ أي حديثه ـ ولا يُعرف إلا به[٦]، وقال ابن حبَّان (ت:٣٥٤هـ): كان ممَّن ينفرد بالمناكير التي إذا سمعها من الحديث صناعته لا يشك أنها معمولةٌ أو مقلوبةٌ؛

(١) الكاشف (٢/ ٣٨٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٦٠٠).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٥٤)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٦٦، رقم٧٧٤٢)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٧٧).

(٤) تذهيب التهذيب (١٠/ ٦٦، رقم٧٧٤٢)

(٥) الضعفاء الكبير (٤/ ٣٧٥)، وينظر تذهيب التهذيب (١٠/ ٦٦، رقم٧٧٤٢)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٧٧).

(٦) الضعفاء الكبير (٤/ ٣٧٥)، وأنكره ابن عدي ينظر الكامل (٨/ ٢٨٦)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٧٧).

لا يجوز الاحتجاج به بحالٍ[1]، وقال الدارقطني (ت:٣٨٥هـ): ضعيفٌ[2].

وقال الذهبي: واهٍ[3].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

الجمهور على ضعف يزيد بن بيان وتفرُّده بأحاديث أُنكرت عليه، وعدم استقامة روايته، ولذلك رجَّح ابن حجر الجرح المفسَّر على التعديل، والذهبي رجَّحه أيضاً في كتابه المقتنى فقال: «واهٍ»، ولكن هنا قد ذكر المزي تخريج الترمذي حديثه، وحكمه على روايته بالحسن، فكأنَّ الذهبي يشير إلى أنَّ له روايةً قد توبع عليها وليست منكرةً، فلذلك أشار إليها، ليس ترجيحاً للتعديل، وإنما لبيان كون روايته معتبرةً إذا توبعت.

وحكم الذهبي يؤكد ما ذهبنا إليه في تفسير قول البخاري فيه نظرٌ، فإنه ليس بجرحٍ شديدٍ، كما فسَّرها كثيرٌ من المحدِّثين، إنَّما تفيد أنَّ الراوي فيه ضعفٌ.

۞ ۞ ۞

وبعد عرض هذه الأمثلة التي توضَّح من خلالها أشكال التعارض وحدوده بين أحكام الحافظين الذهبي وابن حجر، وأنَّه انحصر في مراتب معينةٍ سهل على الباحث حصر مواضع التعارض والاختلاف وأشكاله وقوَّته.

وقد تبيَّن من خلال الأمثلة أنَّ التعارض بين الإمامين انحصر بثلاثة مراتب فقط عند كل منهما، ولم يصل التعارض للمرتبة الرابعة، وهي مرتبة الجرح الشديد.

ويمكننا أن نعرض لأثر ذلك التعارض بينهما في الجرح والتعديل ودوره في منهجهما، وما هي الخطوات التي يتبعها الدارس لإزالته في ضوء ما تقدم.

*** المطلب الثاني ـ ضوابط إزالة التعارض بين الجرح والتعديل في الكاشف والتقريب:**

تعرَّض لهذا المبحث من المتقدمين ابن شاهين في كتابه «المختلف فيهم»، وكان يميل فيه إلى الترجيح بين الأقوال، وهو ما عارضه الدكتور نور الدين عتر، وبيَّن أن الطريقة التي يُعتمد عليها لإزالة التعارض قريبةٌ

(١) المجروحين (٣/ ١٠٩)، وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ٢٧٧)

(٢) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣/ ٢٠٨)، وترجم له الدارقطني في الضعفاء والمتروكون ولم يُذكر قوله هذا. وينظر تهذيب التهذيب (١١/ ٢٧٧).

(٣) المقتنى في سرد الكنى (١/ ٢١١)

من طريقة الأصوليين، «وهم يقدمون التوفيق بين ما ظاهره التعارض، ثم الترجيح، ثم يلجؤون إلى النسخ»[(١)]، ويؤيده ما قاله السخاوي بأنه: « قد لا يكون [التعارض] تناقضاً، بل نسبيًا في أحدهما، أو ناشئًا عن تغيّر اجتهادٍ، وحينئذٍ فلا ينضبط بأمرٍ كلِّيٍّ، وإن قال بعض المتأخرين: إن الظاهر أن المعمول به المتأخر منهما إن علم، وإلا وجب التوقف»[(٢)].

والسخاوي أشار إلى كون التعارض قد يكون نسبياً، أي يحمل الجرح فيه على شيءٍ معينٍ، فهو بهذا يميل إلى التوفيق، ويقدمه على الترجيح أو التوقف الذي صرَّح به الزركشي: «أما إذا تعارضا من قائلٍ واحدٍ فلم أر من تعرَّض له، وهذا يتفق ليحيى بن معينٍ وغيره؛ يُروى عنه تضعيف الرجل مرَّةً وتوثيقه أخرى، وكذا ابن حبان يذكره في الثقات مرَّةً ويدخله في الضعفاء أخرى..، والظاهر في هذه الحالة أنَّه إن ثبت تأخر أحد القولين عن الآخر، فهو المعمول به، وإلا وجب التوقف»[(٣)].

وبناءً على ما تقدم، فإن اختلاف قول الناقد في الراوي يعمد فيه إلى ثلاثة أمورٍ مرتبةٍ، إذ لا يصار إلى واحدةٍ منها إلا بعد انتفاء العمل بالتي قبلها:

١ـ الجمع والتوفيق بين الأقوال المختلفة بحمل بعضها على بعض، كأن يحمل أحدهما على شيءٍ خاصٍّ، أو يحمل بعضها على العدالة والآخر على الضبط، وذلك كما في قول الحافظ ابن حجر في ترجمة هدبة ابن خالد القيسي؛ الذي اختلف فيه قول النسائي، فقال: «وثَّقه الناس وقرأت بخط الذهبي قوَّاه النسائي مرَّةً وضعَّفه أخرى، قلت: لعلَّه ضعَّفه في شيءٍ خاصٍّ»[(٤)].

٢ـ الترجيح بأحد وجوه الترجيح المعتبرة بين الأقوال والروايات المختلفة، كقوة الرواية عن الإمام، أو نقل الجرح مفسَّراً، أو معرفة تاريخ المتأخر وثبوته، وذلك إنما يدور مع القرائن[(٥)]، وهو ما عبَّر عنه السخاوي بقوله: «قد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده[أي الناقد] كما هو أحد احتمالين في قول الدارقطني في الحسن بن غفير»[(٦)].

---

(١) أصول الجرح والتعديل (ص: ٢٠٧).

(٢) فتح المغيث (٢/ ٣٦).

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣/ ٣٦١).

(٤) فتح الباري (هدي/ ٤٧٧).

(٥) أصول الجرح والتعديل (ص: ٢٠٩).

(٦) فتح المغيث (٢/ ١٣٢).

٣ـ التوقف عن العمل بأحكام النقاد على هذا الراوي، واعتبارها كأنها غير موجودةٍ، والحكم بما عداها من أقوال النقَّاد، وهذا جارٍ على منهج الأصوليين، وصرَّح به الزركشي في نكته على علوم ابن الصلاح فقال: «وإلا وجب التوقف»[(١)].

وهذه الأحكام جميعها في حال تعارض الجرح والتعديل حقيقةً، وإلا فقد قال الزركشي: «هذا كله إذا فُسِّر الجرح، فأما لو تعارض الجرح والتعديل غير مفسرين، فالمقدم التعديل، قاله الحافظ المزي وغيره»[(٢)].

ولذلك ينبغي أن يتتبع الباحث ألفاظ الجرح والتعديل، وأقوال النقَّاد من مصادرها حتى يقف على حقيقة اللفظ، ومراد الناقد منه، ويطلع على ما احتف به من قرائن، وهذا ما قال عنه السخاوي: «وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل، ممَّن وثَّق رجلاً في وقتٍ وجرَّحه في آخر، فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها؛ ليتبيَّن ما لعلَّه خفي منها على كثيرٍ من الناس»[(٣)].

قلت: وهذه الطريقة في إزالة التعارض التي رجَّحها الدكتور نور الدين عتر، وردَّ على الزركشي ميله إلى الترجيح أو النسخ؛ التوقف،؟؟ فقد عدَّ الدكتور نور الدين عتر أنَّ الطريقة السليمة في التعامل مع التعارض هي طريقة الأصوليين، وبذات الترتيب.

ولكن لا بدَّ من القول أنَّ التعارض الأصولي هو تعارضٌ بين الأدلة الشرعية والنصوص، وأما هنا في الجرح والتعديل فالتعارض بين أقوال النقَّاد ومصطلحاتهم، وهو الذي يختلف من حيث طبيعته وطريقة التعامل معه عن النصوص الشرعية، ولذلك نجد الزركشي وهو الأصولي الشافعي، يقدم الترجيح، ويعتد به في مواجهة التعارض، مخالفاً بذلك نظرته الأصولية للتعارض بين النصوص الشرعية.

وهذا يقودني إلى التساؤل: هل التعارض الأصولي يتقارب مع التعارض في مصطلحات الجرح والتعديل؟

سنقف على جزءٍ من الإجابة على هذا التساؤل في منهج الذهبي وابن حجر كما يأتي:

ضوابط إزالة التعارض بين الجرح والتعديل عند الذهبي وابن حجر:

صنف الذهبي كتاباً في تراجم النقَّاد، وضَّح فيه مراتبهم النقدية، ومنهجه في تقسيمهم، حيث استقى

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣/ ٣٦١).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣/ ٣٥٩).

(٣) فتح المغيث (٢/ ١٣٢).

مادته من أقوال أئمة النقد، وتابع الذهبيَّ مَن جاء بعْدَه من المحدِّثين وارتضوه كضابطٍ عامٍّ، مع مخالفته في بعض القضايا، كالتشدد والتساهل، وكرَّس كتاباً آخر بعنوان «الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردَّهم» لمناقشة اختلاف النقَّاد في الجرح والتعديل، وأسباب النقَّاد في اختلافهم، وبيَّن وجوه قبول أقوالهم وردّها.

وقد درَس الذهبي هذه الظاهرة عند ابن معينٍ، فقال: «لم يلتفت النَّاس إلى كلامه في الشافعي ولا إلى كلامه في جماعةٍ من الأثبات، كما لم يلتفتوا إلى توثيقه لبعض النَّاس، فإنَّا نقبل قوله دائماً في الجرح والتعديل ونقدمه على كثيرٍ من الحفاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده.

فإذا انفرد بتوثيق من ليَّنه الجمهور أو بتضعيف من وثَّقه الجمهور وقبلوه، فالحكم لعموم أقوال الأئمّة لا لمن شذَّ.

فإن أبا زكريَّا من أئمّة هذا الشأن، وكلامه كثيرٌ إلى الغاية في الرِّجال، وغالبه صوابٌ وجيدٌ، وقد ينْفرد بالكلام في الرجل بعد الرجل فيلوح خطأه في اجتهاده بما قلناه، فإنّه بَشَرٌ من البشرِ، وليس بمعصومٍ، بل هو في نفسه يوثِّق الشيخ تارةً؛ يختلف اجتهاده في الرجل الواحد، فيجيب السائل بحسب ما اجتهد من القول في ذلك الوقت»[1].

ومن خلال هذا التحليل لمنهج ابن معينٍ يمكن استخلاص رؤية الذهبي للاختلاف بين النقَّاد، وما هي القرائن التي يُعتمد عليها لإزالة التعارض، ولم أجد لابن حجر كلاماً يختلف مع ما قرره الذهبي في هذه الأحكام.

ويمكننا تحليل كلام الذهبي بتقسيمه إلى حالتين:

الحالة الأولى: أن يتعارض قول الناقد مع نفسه، فيوثّق الراوي تارةً، ويضّعفه تارةً، وابن معينٍ «هو في نفسه يوثِّق الشيخ تارةً؛ يختلف اجتهاده في الرجل الواحد، فيُجيب السائل بحسب ما اجتهد من القول في ذلك الوقت»، وقال فيه أيضاً: «يحيى بن معينٍ وقد سأله عن الرجال عباس الدوري وعثمان الدرامي، وأبو حاتمٍ وطائفةٌ، وأجاب كل واحدٍ منهم بحسب اجتهادات الفقهاء المجتهدين، وصارت لهم في المسالة أقوالٌ»[2].

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: ٢٩).

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٨٥).

ففي هذه الحالة من التعارض ذكر الذهبي ثلاثة طرقٍ للتخلص من التعارض:

أولاً: النظر في صحة النقل لقول الناقد:

ففي ترجمة يزيد بن أبي زياد الهاشمي(ت:١٣٧هـ) [٤، م قرنه، خت][(١)]، كان من أوعية العلم، وليس هو بالمتقن، فلذا لم يحتج به الشيخان. نقل الذهبي قولين عن شعبة بن الحجاج فيه، قال شعبة: «كان رفاعًا»؛ يعني الآثار التي هي من أقوال الصحابة يرفعها، وقد حدَّث عنه: شعبة، مع براعته في نقد الرجال، وروى: علي بن عاصم ـ وليس بحجةٍ ـ عن شعبة، قال: «ما أبالي إذا كتبت عن يزيد بن أبي زياد أن لا أكتبه عن أحدٍ».

فقوله: «روى علي بن عاصمٍ، وليس بحجةٍ». ممَّا ينفي ثبوتها، وقد عارضها عن شعبة القول بضعفه.

ثانياً: أن يتبيَّن تغيُّر اجتهاد الإمام في الحكم على ذلك الراوي، فالعمل على آخر القولين:

ففي ترجمة عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص (ت:١١٨هـ)، وقد ترجم له ابن حبان في المجروحين، ولكنَّه تردد في جرحه، فقال الذهبي: «إن أبا حاتم ابن حبان تحرَّج من تليين عمرو بن شعيب، وأداه اجتهاده إلى توثيقه، فقال: والصواب في عمرو بن شعيب أن يحوَّل من هنا[من كتاب المجروحين] إلى تاريخ الثقات؛ لأن عدالته قد تقدمت، فأمَّا المناكير في حديثه إذا كانت في روايته، عن أبيه، عن جده، فحكمه حكم الثقات».

ثم أعقبه الذهبي بقوله: « فهذا يوضِّح لك أن الآخر من الأمرين عند ابن حبان: أن عمرًا ثقةٌ في نفسه»[(٢)].

ثالثاً: إذا لم يتبيَّن تغير اجتهاد الناقد، ولم يضعف أحد النقلين عنه، فإنه يلجأ إلى الخطوات التالية:

أـ الجمع بين القولين إن أمكن، والتوفيق بينهما:

وذلك بحمل الاختلاف فيه من قبل الناقد على أنَّ الراوي ليس بحجةٍ، وإنَّما هو أقل من غيره، ولكنه ليس بضعيفٍ، ففي ترجمة عمرو بن شعيب (ت:١١٨هـ) [٤]، اختلف فيه قول ابن معينٍ، فقال فيه:« ثقةٌ، وقال أبو حاتمٍ: سألت يحيى عنه، فغضب، وقال: ما أقول؟ روى عنه الأئمة، وروى: أحمد بن زهير، عن يحيى أنّه قال: ليس بذاك».

---

(١) هذا المثال من سير أعلام النبلاء (٦/ ١٢٩)، وقد ذكر الذهبي من طريقه حديثاً وقال عقبه: «وهذا أيضاً شبه موضوعٍ، ولو علم شعبة أن يزيد حدَّث بهذه البواطيل لما روى عنه كلمةً».

(٢) سير أعلام النبلاء (٥/ ١٧٥).

فعلَّق الذهبي على اختلاف النقل عن ابن معينٍ بقوله: «فهذا إمام الصنعة أبو زكريا قد تلجلج قوله في عمرو، فدَّل على أنَّه ليس حجةً عنده مطلقًا، وأن غيره أقوى منه»(١).

وقريبٌ من هذا ما ذكره الحافظ ابن حجر في ترجمة: «هدبة بن خالد القيسي البصري، ويقال له هداب لقيه الشيخان وأبو داود ورووا عنه ووثَّقه ابن الجنيد، وقال النسائي ضعيفٌ، وذكره ابن عديٍّ في الكامل، وحكى قول النسائي، ثم قال لم أر له حديثاً منكراً، وهو كثير الحديث صدوقٌ، وقد وثَّقه الناس، وقرأت بخط الذهبي قوَّاه النسائي مرَّةً وضعفه أخرى، قلت: لعلَّه ضعَّفه في شيءٍ خاصٍّ»(٢).

وهذا وجهٌ ارتضاه التهانوي، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة، والدكتور نور الدين عتر، ولكنه ليس عاماً، ولا يمكن حل جميع التراجم عليه، وقد نبَّه عليه السَّخاوي بأنَّ التعارض: «إذا كانا من قائلٍ واحد كما يتفق لابن معينٍ وغيره من أئمة النَّقد، فهذا قد لا يكون تناقضاً، بل نسبياً في أحدهما، أو ناشئًا عن تغير اجتهاد، وحينئذٍ فلا ينضبط بأمرٍ كليٍّ»(٣).

ب ـ الترجيح بين القولين إن لم يمكن الجمع والتوفيق:

والترجيح بين الأقوال يكون إما باعتبار التلاميذ، فرواية الثقة مقدمةٌ على رواية غيره، وكذلك رواية الملازم مقدمةٌ على رواية غيره، ففي ترجمة عمرو بن شعيب روى: صدقة بن الفضل، عن يحيى القطان، قال: إذا روى عن عمرو بن شعيب الثقات، فهو ثقةٌ، محتجٌّ به، فقال الذهبي «هكذا نقل: صدقة»، فالذهبي يستضعف رواية صدقة، ويرجح رواية علي بن المديني فقد أعقب نقله عن صدقة بقوله: «وقال علي بن المديني، عن يحيى بن سعيدٍ، قال: حديثه عندنا واهٍ»(٤).

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/ ١٦٥).

(٢) فتح الباري (هدي/ ٤٤٧).

(٣) فتح المغيث (٢/ ٣٣)، وهذا نبَّه عليه التَّهانوي فقال: «إذا اختلف قول النَّاقد في رجلٍ فضعَّفه مرَّةً، وقوَّاه أخرى، فالذي يدل عليه صنيع الحافظ ـ ابن حجر ـ أنَّ التَّرجيح للتعديل، ويحمل الجرح على شيءٍ بعينه». قواعد في علوم الحديث (ص: ٤٣٠) و وافقه الشّيخ أبو غدة ينظر: جواب المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل (ص: ٨٩)، ونظرية نقد الرِّجال (ص: ٢٥٤وما بعدها). وهذ أمرٌ لا ينضبط في الحقيقة كقاعدةٍ كليةٍ، وإنَّما كل راوٍ يعتبر حالةً خاصةً، كما ذكر السخاوي.

(٤) سير أعلام النبلاء (٥/ ١٦٦).

ج ـ ترجيح القول الذي وافق فيه قول غيره من أقوال النقَّاد المعتبرين:

لم يعتبر المحدِّثون اجتماع النقَّاد على قولٍ مرجِّحاً له على قولٍ آخر انفرد به ناقدٌ من النقَّاد إلا إذا كان هناك سببٌ يُردُّ به قول الناقد المنفرد المخالف، أو كان الناقد لا تحتمل مخالفته؛ لتعنته وغيرها من الأسباب، وقد سلك المحدِّثون في دفعه مسالك مختلفةً، وأبدى ابن شاهين – رحمه الله – وجهاً من وجوه دفع التَّعارض، فاعتبر أنَّ التَّعارض إذا كان واقعاً من إمامين، فيُتَوقف في الحكم على الرَّاوي، حتى يَرِد قولٌ من إمامٍ آخر يوافق قول أحدهما، فيترجَّح القول المُجْتَمع عليه، وإن كان التَّعارض بين قولي إمامٍ واحدٍ، فالحكم فيه كالحكم في التَّعارض الواقع بين إمامين[1]، وهذا كلّه بعد تخلُّف غيره من القرائن.

ومن الأمثلة على ذلك: قول ابن شاهين: «وهذا الكلام في عبد الرَّحمن بن إبراهيم القاص (ت:بعد١٦٠هـ) يُوجب الثقة له، وتوثيق يحيى له مع غيره أولى بالعمل به من القول الثَّاني»[2].

وقال في ترجمة عيينة بن عبد الرَّحمن (ت:١٥٠هـ): « ويحتمل أن يكون القول فيه، قول أحمد بن حنبل، وأحد قولي يحيى بن معينٍ، لأنَّ يحيى قد وثقه في روايةٍ، وضعفه في أخرى»[3][4].

وقال في ترجمة النُّعمان بن راشد (ت:١٠٠ وبضع وثلاثون): «وهذا القول من يحيى بن معينٍ في النُّعمان ابن راشد مختلفٌ، وقد قال مرَّةً: ثقةٌ، وقال أخرى: ليس بشيءٍ، فإن وافقه على أحد قوليه واحدٌ، كان القول قوله في أحدهما، وإلا فهو موقوفٌ عن الصحيح، **لأنَّ الجرح أولى من التَّعديل**»[5].

وما ذكره ابن شاهين في التَّرجيح بين قولي إمامٍ من الأئمة بانضمام قول إمامٍ آخر له؛ ذكره أيضاً فيما إذا ورد الاختلاف عن ناقدين من نقَّاد الرُّواة؛ فذكر في ترجمة فائد بن عبد الرحمن الكوفي، أبو الورقاء العطار (ت: بعد ١٥١هـ)؛ بعدما ذكر خلاف ابن معينٍ، وابن المديني فيه: «وهذا الخلاف في فائد يُوجب التَّوقف،

---

(١) ينظر أصول الجرح والتعديل (ص: ٢٠٧)، وينظر نظرية نقد الرِّجال (ص: ٢٥٤وما بعدها).

(٢) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (ص: ٤١) وكذلك قال في ترجمة سالم بن نوح العطار (ت:٢٠٠هـ، وقيل بعدها): «وهذا الخلاف في سالمٍ، عن أحمد ويحيى يُوجب تعديله؛ لأنَّ أحمد **ويحيى في أحد قوليه** قد قوَّياه، وهو إلى الثقة أقرب، وحديثه مستقيمٌ». (ص: ٣٢)

(٣) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (ص: ٥٦)

(٤) وصنيع ابن شاهين في هذا يدلّ على أنَّه يرجح التَّعديل، ويحمِلُ الجرح على شيءٍ خاصٍّ.

(٥) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (ص: ٦٩)

حتى ينضاف إلى أحد الرَّجلين آخر، يُحكِّم شهادتين على شهادةٍ»[1].

الحالة الثانية: إذا وقع التعارض بين ناقدين فأكثر من نقاد الحديث، فإن الذهبي وابن حجر كانت أحكامهما في «الكاشف» و«تقريب التهذيب» قائمةً على التعبير عن الآراء المتخالفة بألفاظٍ يسيرةٍ، فيمكن بيان وجه الرأي فيه عند الحافظين الذهبي وابن حجر من خلال دراسة الأمثلة في المبحث القادم، والوقوف على طريقتهما في دفع التعارض بين أقوال النقَّاد.

وكذلك من خلال اعتبار تعارضهما نموذجاً لهذا التعارض، وبيان أسباب تعارض أقوالهما، وكيفية إزالة التعارض بين أحكام «الكاشف»، و«تقريب التهذيب»، ومقارنته مع مذهب الجمهور الذي مرَّ ذكره بالتفصيل.

وفي الحقيقة تعد أقوالهما في دراسة ظاهرة التعارض بين أقوال النقَّاد بأشكالها المختلفة، وبيانهما لطرق دفع التعارض، وتصنيفهما للنقاد، وطرائق التعامل مع أقوالهم، ومنهجهما في التطبيق العملي في كتبهما التي تناولت بالجمع والدراسة لأقوال النقَّاد، هو الذي حدَّد عمل المحدّثين وأصَّل له، فكثيرٌ من الأمثلة والشواهد التي يعتمد عليها الباحثون في التدليل على التعارض، وكيفية إزالته، هي من أقوال الذهبي أو ابن حجر وتطبيقاتهما.

وابن حجر يعدّ في هذه المسألة متابعاً للذهبي، إلا في بعض المواضع من حيث التأصيل، وإن كان تطبيق هذه القواعد قد وقع فيه اختلافٌ بين منهجهما، فهو مدار المبحث الآتي، فلمْ يخالف الحافظان مذهب الجمهور في إزالة اختلاف النقَّاد في الجرح والتعديل، وتعارض أقوالهم في الرواة[2]، بل كانا السبب في التأصيل له، وكشف وجه التعارض وأسبابه.

أولاً: الجمع بين الأقوال المتعارضة في «الكاشف» و«التقريب» والموازنة بينهما:

توسّع الذهبي وابن حجر في دراسة أقوال المتقدمين، وتعاملا مع التعارض الحاصل بينها، حتَّى وقع التعارض بين أقوالهما أحياناً بناءً على محدِّدات نظْرَتَهما إلى الاختلاف وطبيعته في نصوص الجرح والتعديل المتعارضة.

فأحوجنا ذلك إلى النظر في ترجيحاتهما ودراسة اعتبارتهما في تخريج أقوال المتقدمين المتعارضة، ومحاولة

(١) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (ص: ٥٦).

(٢) ينظر ضوابط الجرح والتعديل عند الإمام الذهبي (ص: ٥٩٨، وما بعدها).

تطبيق هذا المنهج على أقوالهما المتعارضة فيما بينها، فإن أقوال ابن حجر تعارضت مع أقوال الذهبي في الرواة أيضاً، ممَّا أحوج إلى تخريجٍ لهذا التعارض بينهما، وإلا اجتمع الجرح والتعديل، وهذا إذا لم يقم ما يفسره، فالعمل على تساقط الأقوال المختلفة، أو التوقف فيها.

والبحث في تعارض أحكام الذهبي وابن حجر مرتكزٌ على ما تقدَّم في الفصول والمباحث السابقة في الدراسة؛ فهي توضح طريقتهما في اختيار الألفاظ، من إفرادٍ، أو تركيبٍ، وكيف توصلا لكشف مكانة الراوي ومرتبته في ضوء النصوص المتعارضة في ترجمته.

وهنا أمثلةٌ توضح كيفية دراسة الذهبي وابن حجر للأقوال المتعارضة، وكذلك توضح كيفية دراسة أقوالهما المتعارضة في الحكم على الراوي.

المثال الأول:

عبد الله بن لَهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي (ت:١٧٤هـ)، من الطَّبقة السَّابعة؛ طبقة كبار أتباع التابعين.

قال الذهبي: ضُعِّف، وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: مَن كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وإتقانه وضبطه. قلتُ: العمل على تضعيف حديثه(١).

وقال ابن حجر: صدوقٌ خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهبٍ عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلمٍ بعض شيءٍ مقرونٍ(٢).

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له مسلمٌ حديثاً مقروناً بغيره، وأبو داود خمسةً وعشرين حديثاً، والتِّرمذي ستةً وثلاثين حديثاً، وابن ماجه ستةً وخمسين حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال السُّهيلي: كان مالك بن أنسٍ يحسن فيه القول..، وهو أحد الذين كان يُكنِّي عنهم بالثقة(٣)، وقال

(١) الكاشف (١/ ٥٩٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣١٩).

(٣) ينظر الرَّوض الأنف (٢/ ٢٨٦)، وقال ابـن عبـد البـر: «تكلّم الناس في الثقة عنده في هذا الموضع، وأَشبه ما قيل فِيه =

محمد بن يحيى التَّنسيِّ: سمعت أبي (ت:٢٠٨هـ)[١] يقول: ما رأيتُ أحفظ من ابن لهيعة بعد هُشيم. قلت له: إنَّ الناس يقولون: احترقت كتب ابن لهيعة، فقال: ما غاب له كتابٌ[٢]، وقال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): ابن لهيعة يُكتب عنه ما كان قبل احتراق كتبه[٣]، وقال أبو داود: سمعت أحمد (ت:٢٤١هـ) يقول: مَنْ كان بمصر يشبه ابن لهيعة في ضبط الحديث وكثرته وإتقانه[٤]، وسُئل أحمد بن صالح المصري (ت:٢٤٨هـ) عن ابن لهيعة؟ فقال: ثقةٌ. قيل له: فيما روى الثقات عن ابن لهيعة، ووقع فيها تخليطٌ، نرى أن نطرح ذلك التَّخليط. قال: ثقةٌ، ورفع بابن لهيعة[٥].

= أنّه أخذه عن ابن لهيعة... وهو أحد العلماء إلّا أنّه يقال: احترقت كتبه، فكان إذا حدَّث بعد ذلك من حفظه غلط، وما رواه عنه ابن المبارك وابن وهبٍ فهو عند بعضهم صحيحٌ... وكان عنده علمٌ واسعٌ، وكان كثير الحديث». التمهيد (٢٤/ ١٧٦).

(١) هو يحيى بن حسان بن حيان التنيسي البكري، أبو زكريا البصري[(١٤٤ه، ٢٠٨ه)]، سكن تنيس، فنسب إليها، قال ابن حبان: أصله من دمشق، روى عنه (خ، م، د، ت، س)، تنظر ترجمته؛ الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢/ ٧٨٩)، و ينظر تهذيب الكمال (٣١/ ٢٦٦).

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٥).

(٣) الضعفاء الكبير (٢/ ٢٩٣).

(٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٤٦)، و ينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٦٨، رقم٣٥٧٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧).

(٥) المختلف فيهم لابن شاهين (ص: ٤٦) علَّق ابن شاهين فقال: والقول في ابن لهيعة عندي قول أحمد بن صالحٍ، لأنه من بلده ومن أعرف النَّاس به وبأشكاله من المصريين، وقد حدَّث شعبة بن الحجاج عن ابن لهيعة. ونقل مغلطاي عن السَّاجي عن أحمد ابن صالح أنه سُئل عن ابن لهيعة فقال: «كان ابن لهيعة من الثقات إذا لقن شيئًا يحدثه حدثني». إكمال تهذيب الكمال (٨/ ١٤٣، رقم٣١٥٠)

ونقل يعقوب بن سفيان الفسوي عن أحمد بن صالحٍ أنّه قال: «كتبت حديث ابن لهيعة عن أبي الأسود في الرق قال: كنت أكتب عن أصحابنا في القراطيس وأستخير الله فيه، فكتبت حديث ابن لهيعة عن النضر في الرِّق، فذكرت له سماع الحديث. فقال: كان ابن لهيعة طلَّاباً للعلم صحيح الكتاب، وكان أملى عليهم حديثه من كتابه قديماً، فكتب عنه قومٌ يعقلون الحديث، وآخرون لا يضبطون، وقومٌ حضروا فلم يكتبوا، وكتبوا بعد سماعهم، فوقع علمه على هذا إلى الناس، ثم لم تخرج كتبه، وكان يقرأ من كتب الناس فوقع في حديثه إلى الناس على هذا، فمن كتب بأخرةٍ من كتابٍ صحيحٍ قرأ عليه على الصحة، ومن كتب من كتاب من كان لا يضبط ولا يُصحح كتابه وقع عنده على فساد الأصل». المعرفة والتاريخ (٢/ ١٠٧) و ينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٦٨، رقم٣٥٧٢) وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧)

وقال ابن خزيمة (ت:٣١١هـ): ابن لهيعة ليس ممَّن أُخرِّج حديثه في هذا الكتاب إذا تفرَّد بروايةٍ، وإنَّما أخرجت هذا الخبر؛ لأنّ جابر بن إسماعيل معه في الإسناد[١]، وقال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): كان شيخاً صالحاً، ولكنَّه كان يُدلِّس عن الضُّعفاء قبل احتراق كتبه، ثم احترقت كتبه..، وسماع من سمع منه قبل احتراق كتبه صحيحٌ، ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيءٍ...، وقال: سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التَّخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يُدلّس عن أقوامٍ ضعفاء عن أقوامٍ رآهم ابن لهيعة ثقاتٍ، فالتَزقت تلك الموضوعات به[٢]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): أحاديثه حسانٌ، وما قد ضعَّفه السَّلف هو حسن الحديث يُكتب حديثه، وقد حدَّث عنه الثقات...، وقال: كأنَّه يستبان عمَّن روى عنه، وهو ممَّن يُكتب حديثه[٣].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال علي بن المديني: سمعت عبد الرحمن بن مهديٍّ (ت:١٩٨هـ) وقيل له: تحمل عن أبي لهيعة؟ قال: لا لا تحمل عنه قليلاً ولا كثيراً؛ كتب إليَّ ابن لهيعة كتاباً فيه ثنا عمرو بن شعيب، فقرأته على ابن المبارك، فأخرج إليَّ ابن المبارك من كتابه عن ابن لهيعة، فإذا حدثني إسحاق بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب[٤]، وفي تاريخ البخاري عن الحميدي قال: كان يحيى بن سعيدٍ (ت:١٩٨هـ) لا يراه شيئاً[٥].

وقال ابن سعدٍ (ت:٢٣٠هـ): كان ضعيفاً، وعنده حديثٌ كثيرٌ، ومَن سمع منه في أول أمره أحسن حالاً في روايته ممَّن سمع منه بأخرةٍ[٦]، وقال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): عبد الله بن لهيعة ليس حديثه بذلك

---

(١) صحيح ابن خزيمة (١/ ٧٥)، و ينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧).

(٢) المجروحين (٢/ ١١)، و ينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧).

(٣) الكامل (٤/ ١٤٤)، و ينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٦٨، رقم٣٥٧٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧).

(٥) التاريخ الكبير (٥/ ١٨٢)، وقال: قال يحيى بن بُكير: احترق منزل ابن لهيعة وكتبه في سنة سبعين ومئة. وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧)

(٦) الطبقات الكبرى (٧/ ٥١٦)، وأضاف أيضاً: أما أهل مصر فيذكرون أنه لم يختلط، ولم يزل أول أمره وآخره واحداً، ولكن كان يُقرأ عليه ما ليس من حديثه فيسكت عليه، فقيل له في ذلك: فقال: وما ذنبي إنما يجيئون بكتابٍ =

القوي[1]. وقال مرّةً: ليس بشيءٍ[2]. لا يحتج بحديثه[3]، وقال حرب بن إسماعيل الكرماني: سألت أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ) عن ابن لهيعة فضعَّفه[4]،وقال الجوزجاني (ت٢٥٩هـ): لا يوقف على حديثه، ولا ينبغي أن يحتج به ولا يغتر بروايته[5]، وقال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): ضعيفٌ، وسُئل عن سماع القدماء منه، فقال: آخره وأوله سواءٌ إلا أنَّ ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممَّن يحتجّ بحديثه من أجل القول فيه [6]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): ضعيفٌ، وأمره مضطربٌ؛ يُكتب حديثه على الاعتبار[7]، وقال الفلاس (ت:٢٩٤هـ): عبد الله بن لهيعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك؛ مثل ابن المبارك وعبد الله بن يزيد المقرئ أصح من الذين كتبوا بعدما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث[8].

وقال النّسائي (ت:٣٠٣هـ): ضعيفٌ[9]، وقال السَّاجي (ت:٣٠٧هـ): ضعيفٌ عندهم احترقت كتبه

= يقرؤونه ويقومون، ولو سألوني لأخبرتهم أنه ليس من حديثي. وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٦٨، رقم٣٥٧٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧).

(١) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٥)، وقال أيضاً: ضعيف الحديث. وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٦٨، رقم٣٥٧٢).

(٢) المختلف فيهم لابن شاهين (ص: ٤٦)، ونقل أيضاً عنه: ليس بشيءٍ، تغير أو لم يتغير. المختلف فيهم (ص: ٤٧) وروى ابن شاهين عنه أيضاً أنَّه قيل له: فهذا الذي يحكي النَّاس أنَّه احترقت كتبه؟ قال: ليس لهذا أصلٌ، سألت عنها بمصر. وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٦٨، رقم٣٥٧٢)

(٣) الضعفاء الكبير (٢/ ٢٩٣)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٦٨، رقم٣٥٧٢).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٥)، وقال أحمد بن حنبل: حدثنا خالد بن خراش قال: قال لي ابن وهبٍ ورآني لا أكتب حديث ابن لهيعة إني لست كغيري في ابن لهيعة فاكتبها، وقال لي حديثه عن عقبة بن عامر أنَّ رسول الله ﷺ قال:« لو كان القرآن في إهابٍ ما مسته النار». ما رفعه لنا ابن لهيعة في أول عمره قط. وينظر الضعفاء الكبير (٢/ ٢٩٣)

(٥) أحوال الرجال (ص: ٢٦٦، رقم٢٧٤).

(٦) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٥)، وينظر التهذيب (٥/ ٢٦٨، رقم٣٥٧٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧).

(٧) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٥)، وقال ابن أبي حاتمٍ: قلت لأبي إذا كان من يروي عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وابن وهبٍ يحتج به قال لا. وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧)

(٨) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٥).

(٩) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٦٤)، وفي تاريخ ابن يونس (١/ ٢٨١، رقم ٧٦٦)، عن النسائي أنه قال: =

بعد ما حُمل عنه[١]، وقال أبو أحمد الحاكم (ت:٣٧٨هـ): ذاهب الحديث[٢]،وقال الدَّارقطني (ت:٣٨٥هـ): يضعَّف حديثه[٣]، وقال ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ): ليس بشيءٍ[٤].

وقال الحاكم (ت٤٠٥هـ): لم يقصد ابن لهيعة الكذب، ولكن احترقت كتبه، فحدَّث من حفظه فأخطأ فيه[٥]، وقال البيهقي (ت:٤٥٨هـ): أجمع أصحاب الحديث على ضعف ابن لهيعة، وترك الاحتجاج بما ينفرد به[٦]، وقال الخطيب (ت:٤٦٣هـ): كان عبد الله بن لهيعة سيء الحفظ واحترقت كتبه، وكان يتساهل في الأخذ، وأي كتابٍ جاؤوا به حدَّث منه، فمن هناك كثرت المناكير[٧]، وقال أبو الحسن ابن القطان (ت:٦٢٨هـ): ضعيفٌ[٨].

وقال الذهبي: ضعيفٌ[٩]، وقال العلائي (ت:٧٦١هـ): العمل على تضعيف حديثه[١٠].

٦ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

جمهور أهل الحديث على أنَّ ابن لهيعة ليس بمتقنٍ، فلا يحتج بالأخبار التي انفرد بها، ولا يحكم على

= ما أخرجت من حديثه شيئاً قط، إلا حديثاً واحداً. وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٦٨، رقم٣٥٧٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧).

(١) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ١٤٣، رقم٣١٥٠).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ١٤٣، رقم٣١٥٠)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧).

(٣) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ١٥، رقم٢٠٣)، وقال أيضاً: يعتبر بما يروي عنه العبادلة ابن المبارك، والمقرئ، وابن وهبٍ. الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص: ٤١)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٦٨، رقم٣٥٧٢).

(٤) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ١١٨)؛ إلا أنّه قال في كتابه المختلف فيهم: والقول في ابن لهيعة عندي قول أحمد بن صالح، لأنَّه من بلده ومن أعرف النَّاس به وبأشكاله من المصريين، وقد حدَّث شعبة بن الحجاج عن ابن لهيعة. مكرر في المتن {نصف الصفحة} (ص: ٤٦).

(٥) سؤالات السَّجزي للحاكم (ص: ١٣٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧).

(٦) تهذيب الأسماء واللغات (ص: ٤٠٢).

(٧) الكفاية في علم الرواية (ص: ١٥٢)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٢٧).

(٨) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٣/ ٢٤٦).

(٩) المغني في الضعفاء (١/ ٣٥٢).

(١٠) نهاية الاغتباط بمن رمي من الرُّواة بالاختلاط (ص: ١٩٠).

روايته بالصحة، حتى أعدل الأقوال به، وهو ما ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل حيث قال: «ما حديث ابن لهيعة بحجةٍ، وإني لأكتب كثيراً ممَّا أكتب أعتبر به، وهو يقوى بعضه ببعضٍ»، وقال ابن شاهين في كتابه المختلف فيهم: « والقول في ابن لهيعة عندي قول أحمد بن صالحٍ، لأنَّه من بلده ومن أعرف النَّاس به وبأشكاله من المصريين» فمال إلى الترجيح بقرينة بلد الراوي.

وقد راعى الذهبي هذا الذي ذكر في حكمه، فأنزل مرتبة حديثه عن مرتبة الاحتجاج، وحكم على حديثه فقط دون شخصه، ونقل قول الإمام أحمد للدلالة على مكانة ابن لهيعة بين المحدِّثين، من حيث عدالته وصدقه، ومع هذه المكانة فالعمل على تضعيف حديثه إذا انفرد.

وابن حجر ذهب إلى التوفيق بين الأقوال فحكم عليه بالعدالة، وصرف تعديل من عدّله إلى شيءٍ نسبيٍّ، وهو رواية الثقات عنه ممَّن تتبع أصوله، وكتب عنه قبل ذهاب كتبه.

وهذا التردد في الحكم عند الذهبي وابن حجر والجمع بين أكثر من قولٍ في الحكم على ابن لهيعة؛ لإمامته في رواية الحديث، وكثرة مروياته، وتقدمه على كثيرٍ من أقرانه كان حاملاً على عدم الترجيح بين الأقوال، وعدم الجزم بالحكم جرحاً أو تعديلاً، فقدَّما الجمع لأن أكثر أقوال أئمة الجرح والتعديل كانت تجمع بين الاحتمالين؛ احتمال الجرح، واحتمال التعديل، وقيام هذه الاحتمالات في أقوال النقَّاد يعبر عن طبيعة مرويات ابن لهيعة حقيقةً فيما يبدو للمتتبع.

وهذه قرينةٌ موجبةٌ لتقديم الجمع واعتباره على الترجيح.

۞ ۞ ۞

المثال الثاني:

جَميل بن الحسن بن جميل العتكي الجهضمي، أبو الحسن البصري نزيل الأهواز، من الطبقة العاشرة، طبقة كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممَّن لم يلق التابعين.

قال الذهبي : قال عبدان: فاسقٌ يكذب، أي في كلامه[1].

وقال ابن حجر : صدوقٌ يخطىء، أفرط فيه عبدان[2].

(١) الكاشف (١/ ٢٩٧، رقم٨١٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٤٢، رقم ٩٧٠).

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له ابن ماجه اثني عشر حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

قال مسلمة (ت:٣٥٣هـ) ثقةٌ[١]، وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته، وقال: يغرب[٢]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): لم أسمع أحداً يتكلَّم فيه غير عبدان، وهو كثير الرواية.... ولا أعلم له حديثاً منكرًا، وأرجو أَنَّه لا بأس به؛ إلا عبدان فإنَّه نسبه إلى الفسق، وأما في باب الرواية فإنَّه صالحٌ[٣].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال البخاري (ت:٢٥٦هـ): حديثه ليس بشيءٍ[٤]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): سمعت عبدان (ت:٣٠٦هـ) يقول وسُئل بحضرتي عن جميل بن الحسن فقال: كان كذَّابًا فاسقاً فاجراً[٥]، كان عندنا بالأهواز ثلاثين سنةً لم نكتب عنه. وذكر ابن عديٍّ عن عبدان، أن امرأةً زعمت أَنَّه راودها [أي جَميل بن الحسن]، فقالت له: «اتق الله». فقال: إنه ليأتي علينا ساعةً يحل لنا فيها كل شيءٍ[٦].

قال ابن حجر: فكأنَّ هذا مراد عبدان بأَنَّه فاسقٌ يكذب، ولكن كيف يؤثِّر قول المرأة فيه مع كونها مجهولةً[٧]، وقال ابن أبي حاتمٍ (ت:٣٢٧هـ): أدركناه ولم نكتب عنه[٨].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

لم ينقل ابن حجر في «تهذيب التهذيب» قول البخاري من كتاب مغلطاي، مع أَنَّه وقف على ترجمة

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٢٣٩، رقم١٠١٨)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٩٧).

(٢) الثقات (٨/ ١٦٤)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٩٧).

(٣) الكامل (٢/ ٤٢٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ١٥٩، رقم٩٧٢)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٩٧).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٢٣٩، رقم١٠١٨) بحثت عنه في النسخ المطبوعة من تاريخ البخاري فلم أعثر عليه. نقله مغلطاي عن «التاريخ الأوسط».

(٥) الكامل (٢/ ٤٢٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ١٥٩، رقم٩٧٢)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٩٧).

(٦) الكامل (٢/ ٤٢٩)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٩٧).

(٧) تهذيب التهذيب (٢/ ٩٧).

(٨) الجرح والتعديل (٢/ ٥٢٠)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ١٥٩، رقم٩٧٢)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٩٧).

الراوي في كتابه؛ فقد أخذ عنه قول مسلمة، والظاهر أنَّ هذا القول لم يثبت لديه عن البخاري، ولم أعثر عليه في النسخ المطبوعة من كتب البخاري، وهذا ترجيحٌ من الحافظ لضعفه فيما يبدو، وردَّ كذلك قول عبدان في جرحه، وعلل ذلك بقوله: «كيف يؤثِّر قول المرأة فيه [أي في عدالة الراوي] مع كونها مجهولةً».

ولم يأخذ النقَّاد عليه في حديثه إلا قول ابن حبان في ثقاته «يغرب»، وهو معارضٌ بقول ابن عديٍّ: لا أعلم له حديثاً منكرًا، ومع ذلك فقد تبناه ابن حجر، ووصفه « بصدوقٍ يخطئ»، وردَّ قول عبدان، وعارضه.

والذهبي فسَّر جرح عبدان للراوي بما ينصرف إلى كلامه، وليس إلى روايته، وذلك لأنَّ ابن عديٍّ شهد له بأنّه: «لم أسمع أحداً يتكلَّم فيه غير عبدان، وهو كثير الرواية... ولا أعلم له حديثاً منكرًا، وأرجو أنَّه لا بأس به؛ إلا عبدان فإنَّه نسبه إلى الفسق، وأما في باب الرواية فإنَّه صالحٌ»، فهذا توجيهٌ للكلام وحملٌ له على غير الرواية، وهو من أساليب الجمع بين الأقوال.

والذي يعرض هنا كيف يكون في كلامه موصوفاً بما وصفه به عبدان، وتقبل روايته أو يكون صالح الرواية؟ ! ويمكن توجيه الكلام بأنَّ المراد من الكذب هنا ليس الكذب الاصطلاحي المتعارف عليه، وإنَّما في شيءٍ خاصٍّ ويمكن تفسير الكذب بالخطأ في الرأي، كما عند المتقدمين.

۞ ۞ ۞

المثال الثالث:

محمد بن حمران بن عبد العزيز القيسي البصري (ت:قبل ١٩٠هـ)، من الطبقة التاسعة؛ من صغار أتباع التابعين.

قال الذَّهبيّ : قال النسائي: ليس بالقوي[١].

وقال ابن حجر : صدوقٌ فيه لينٌ[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود في القدر، والترمذي حديثاً، والنسائي حديثاً في سننه الكبرى.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

(١) الكاشف (٢/ ١٦٦٧) ولم يذكر فيمن خرج له إلا الترمذي، وأغفل ذكر النسائي، لأن روايته عنه في السنن الكبرى، ورمزه في تقريب التهذيب.

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٥، رقم ٥٨٣١).

قال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): محلّه الصدق[١]، وقال الآجري: سألت أبا داود (ت:٢٧٥هـ) عن محمد ابن حمران القيسي، فقال: كان ابن داود يُثني عليه[٢]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): صالحٌ[٣].

وذكره ابن حبَّان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته وقال: يخطىء[٤]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): له إفراداتٌ وغرائب، وما أرى به بأسًا، وعامَّة ما يرويه ممَّا يُحتمل له عمَّن روى عنهم[٥].

وقال الذهبي : صدوقٌ[٦]، صالح الحديث[٧].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): ضعيف الحديث[٨]، وقال ابن المديني (ت:٢٣٤هـ): يُتَّقى هذا الشيخ[٩].

وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ): ليس بالقوي[١٠].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

لم يتجاوز النقَّاد في مرتبة الراوي كونه صالحٌ، ومع صلاحه فإن له إفراداتٍ وغرائب ويخطئ، ومَن هذا حاله فهو ليس بقويٍّ، كما قال النسائي، فهو جرحٌ مفسَّرٌ، ولذلك لا يحكم بعدالته، وإذا انضاف إلى ذلك قول ابن معينٍ، وقول ابن المديني، قوي الجرح وتأكد، والذهبي اختار هذه المرتبة، ليس بالقوي، ومؤداها يتلاءم مع ما ذهب إليه أبو زرعة وأبو حاتمٍ، ولذلك وافقهم في كتبه الأخرى، فقال في الميزان، صالح الحديث، وفي المغني: صدوقٌ، وهذا اللفظ الذي اختاه الذهبي يعد هنا جمعاً بين الأقوال التي اعتمد عليها

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٨١، رقم٥٨٨٤)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١١٠).

(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري (ص: ٣٦١)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ١١٠).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٩)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٨١، رقم٥٨٨٤)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١١٠).

(٤) الثقات (٩/ ٤٠)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ١١٠).

(٥) الكامل في الضعفاء (٧/ ٢٤٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٨١، رقم٥٨٨٤)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١١٠).

(٦) المغني في الضعفاء (٢/ ٥٧٣).

(٧) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٥٦، رقم٧٤٤٧).

(٨) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٤٨٨).

(٩) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (ص: ٧٢).

(١٠) الضعفاء والمتروكون (ص: ٩٣)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٨١، رقم٥٨٨٤)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١١٠).

الذهبي في أصل الكاشف، ويشهد لهذا التفسير في اختياره مقولة (ليس بقويٍّ) ما اختاره للحكم على الراوي في المثال الآتي.

وابن حجر جمع بين الأقوال صراحةً، فذكر أنَّه يخطئ مع اعتبار أنَّه صدوقٌ، إلا أنَّ ضبطه ليس مستقيماً، بالنظر إلى ما ذكره ابن حبان وابن عديٍّ، وهذا الأسلوب في الجمع يظهر كثيراً في مراتب الرواة عند ابن حجر.

۞ ۞ ۞

المثال الرابع:

عبّاد بن منصور النّاجي، وقيل الداجي (ت:١٥٢هـ)، من الطَّبقة السادسة؛ من الذين عاصروا صغار التَّابعين.

قال الذهبي : ضعيفٌ، وقال النسائي: ليس بالقوي[١].

وقال ابن حجر : صدوقٌ. رُمي بالقدر، وكان يدلّس، وتغيّر بأخرةٍ[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له البخاري تعليقاً واحداً، وأبو داود خمسة أحاديث، والترمذي سبعة أحاديث، والنسائي حديثين، وابن ماجه خمسة أحاديث.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال يحيى بن سعيدٍ (ت:١٩٨هـ): عبَّاد بن منصور ثقةٌ ليس ينبغى أن يُترك حديثه لرأيٍ أخطأ فيه[٣].

وقال العجلي(ت:٢٦١هـ): جائز الحديث..لا بأس به يُكتب حديثه[٤]، وقال العقيلي (ت:٣٢٢هـ): حدّث عنه شعبة، وكان يقول: قبل أنّ ينكر[٥]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): هو في جملة من يُكتب

(١) الكاشف (١/ ٥٣٢، رقم ٢٥٧٥).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٩١، رقم ٣١٤٢).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٨٦)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٥٥، رقم٣١٣٧)، وتهذيب التهذيب (٥/ ١٠٣).

(٤) الثقات (٢/ ١٨)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ١٠٣).

(٥) الضعفاء الكبير (٣/ ١٣٤).

حديثه[1]، وقد أخرج الحاكم (ت٤٠٥هـ) عبّاد لم يُتكلَّم فيه بحجَّةٍ[2].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال علي بن المديني: قلتُ ليحيى بن سعيدٍ عبَّاد بن منصور تغيَّر؟ قال: لا أدري؛ إلَّا أنّا حين رأيناه نحن كان لا يحفظ، ولم أر يحيى يرضاه[3]، وقال ابن سعدٍ (ت:٢٣٠هـ): ضعيفٌ له أحاديث منكرةٌ[4]، وقال ابن معينٍ (ت:٢٣٣هـ): كان قدريًّا، ليس بشيءٍ[5]، ضعيف الحديث[6]. وقال أيضاً: ليس حديثه بالقوي ولكنَّه يُكتب[7]، وقال ابن أبي شيبة: سألت علياً (ت:٢٣٤هـ) عن عبَّاد بن منصورٍ؟ فقال: ضعيفٌ عندنا وكان قدرياً[8]، وقال أبو بكر بن أبي شيبة (ت:٢٣٥هـ): ليس بالقوي فى الحديث[9].

وقال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): بصريٌّ ليِّنٌ[10]، وقال أبو داود (ت:٢٧٥هـ): ليس بذاك، وعنده أحاديث فيها نكارةٌ، وقالوا: تغيَّر[11]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): كان ضعيف الحديث يُكتب حديثه، وفي

---

(١) الكامل (٥/ ٣٥٧)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ١٠٣).

(٢) المستدرك (٤/ ٤٥٢).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٨٦)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ١٠٣).

(٤) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٠٠)، وينظر تهذيب التهذيب (٥/ ١٠٣).

(٥) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٤/ ١٤٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٥٥، رقم٣١٣٧)، وتهذيب التهذيب (٥/ ١٠٣).

(٦) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٤١٤)، وينظر تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٤/ ١٢٨).

(٧) الكامل (٥/ ٣٥٧)، وتهذيب التهذيب (٥/ ١٠٣).

(٨) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٥٢).

(٩) تاريخ ابن معين ـ رواية ابن محرز (٢/ ٢٢٠)، وتهذيب التهذيب (٥/ ١٠٣).

(١٠) الجرح والتعديل (٦/ ٨٦)، وتذهيب التهذيب (٥/ ٥٥، رقم٣١٣٧)، وتهذيب التهذيب (٥/ ١٠٣).

(١١) الضعفاء الكبير (٣/ ١٣٤)، ونقل عنه الآجري أنه سُئل عن معاذ بن معاذٍ (ت:١٩٦هـ)، ثنا عباد بن منصورٍ على قدريةٍ فيهِ. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود (ص: ٢١٩) وقال أيضاً: «كان عباد بن منصورٍ كثير الصلاة، فجاء رجلٌ إلى سفيان الثوري، فسأله عن عباد؟ فقال: اذهب فينظر إلى صلاته». سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود (ص: ٢٥١)، وتذهيب التهذيب (٥/ ٥٥، رقم٣١٣٧، وتهذيب التهذيب (٥/ ١٠٣).

روايته عن عكرمة وأيوب ضعفٌ[١]، وقال الجوزجاني (ت:٢٩٥هـ): عبّاد بن منصور كان يرى برأيهم ـ يعني رأي البصريين ـ وكان سيء الحفظ فيما سمعه. وتغّير أخيراً[٢].

وقال النّسائي (ت:٣٠٣هـ): عباد بن منصور ضعيفٌ وقد كان أيضاً قد تغيَّر[٣]، ليس بحجَّةٍ في الحديث[٤]، وقال ابن الجارود (ت:٣٠٧هـ): ليس بشيءٍ، وفي موضعٍ آخر: في حديثه ضعفٌ، وليس بالقوي ولكنها تكتب[٥]، وقال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): كان قدرياً داعياً إلى القدر[٦]، وقال الدرقطني (ت:٣٨٥هـ): ليس بالقوي[٧].

وقال ابن القيسراني (ت:٥٠٧هـ): ضعيفٌ[٨]، وقال الذهبي : ضُعِّف[٩]. كان داعيةً إلى القدر، وكلّ ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبى يحيى، عن داود، عن عكرمة[١٠].

ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

أخذ علماء الجرح والتعديل على عباد بن منصورٍ ثلاثة أشياء:

١ـ بدعته التي كان عليها، وموافقته لأهل البصرة؛ وهي بلده، ودعوته إلى بدعته، مع عبادته وحسن سمته.

٢ـ خفة ضبطه، وعم حفظه لحديثه.

٣ـ تغيره في آخر أمره، وظهور النكارة في حديثه.

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٨٦)، و ينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٥٥، رقم٣١٣٧)، وتهذيب التهذيب (٥/ ١٠٣).

(٢) أحوال الرجال (ص: ١٤)، و ينظر تهذيب التهذيب (٥/ ١٠٣).

(٣) الضعفاء والمتروكون (ص: ٧٤)، و ينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٥٥، رقم٣١٣٧)، وتهذيب التهذيب (٥/ ١٠٣).

(٤) سنن النسائي الكبرى (٢/ ٢١٨).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٧/ ١٨٢، رقم٢٧٠٦).

(٦) المجروحين (٢/ ١٦٥)، و ينظر تهذيب التهذيب (٥/ ١٠٣).

(٧) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٥٢)، و ينظر تهذيب التهذيب (٥/ ١٠٣).

(٨) ذخيرة الحفاظ (٢/ ٦١٢).

(٩) المغني في الضعفاء (١/ ٣٢٧).

(١٠) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٧٦، رقم٤١٤١).

كان الذهبي شديد الحمل على المبتدعة من الرواة، وكذلك كان يميل إلى موافقة المعتدلين من النقَّاد كالبخاري، وأبي زرعة، ولذلك مال إلى ترجيح الجرح، وقد فسَّر، وأيد حكمه في الكاشف بنقل قول النسائي، وفرَّق بين قوله ضعيفٌ، وبين قول النسائي ليس بالقوي، ولولا ذلك لما جمعهما في ترجمةٍ واحدةٍ، وذلك للدلالة على أَن النقَّاد رفعوا من شأن الراوي، وأن الجرح فيه محتمل.

وابن حجر لم ير الضرر في قبول خبره لاشتهاره بالعبادة والصلاح، وكان تلاميذه الذين أخذوا عنه في بداية أمره؛ شعبة ويحيى بن سعيد القطان، على تعديله، وتحديدهم لزمن تغيره، وتفريقهم بين حديثه قبل التغير وبعده، فجرحه نسبيٌّ بهذا الاعتبار.

وترجّح التوفيق بين الأقوال وحمل الجرح على شيءٍ خاصٍّ.

۞ ۞ ۞

المثال الخامس:

عبد الرَّحمن بن حمَّاد بن شُعيث الشُّعيثي، أبو سلمة العنبري البصريّ (ت:٢١٢هـ)، من صغار الطَّبقة التَّاسعة؛ طبقة صغار أتباع التَّابعين.

قال الذهبي : قال أبو حاتمٍ: ليس بالقويّ[١].

قال ابن حجر : صدوقٌ ربما أخطأ[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له البخاري والترمذي حديثاً واحداً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): بصريٌّ لا بأس به[٣]، وقال مرّةً: شيخٌ، ليس بذاك[٤]، وقال الفسوي (ت:٢٧٧هـ): ثقةٌ[٥].

---

(١) الكاشف (١/ ٦٢٦، رقم ٣١٨١).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٩، رقم ٣٨٤٦).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٢٢٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٤٠٣، رقم٣٨٧٠)، وتهذيب التهذيب (٦/ ١٤٩).

(٤) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢/ ٣٤٣)، وينظر الجرح والتعديل (٥/ ٢٢٥).

(٥) المعرفة والتاريخ (٢/ ١١٩).

وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[١]، وقال الدَّرقطنيُّ (ت:٣٨٥هـ): ثقةٌ[٢].

وقال ابن المستوفي (ت:٦٣٧هـ) في تاريخ إربل: كان من الثِّقات[٣]، وقال الذهبي : صدوقٌ[٤]، وقال مرّةً: صدوقٌ مشهورٌ[٥].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): ليس بالقويّ، كدت أن أدركه[٦].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

يرجِّح الذهبي الجرح على التعديل إذا تعارضا في الراوي، وكان الجارح عالماً بأسبابه، وأبو حاتمٍ مع تشدُّده في الجرح، قال: «كدت أن أدركه»، وأبو زرعة اختلفت فيه أقواله، ولم يجد الذهبي مرجِّحاً لأحد القولين اللذين نقلهما على الآخر، فاتبع قواعد التعارض في الجرح والتعديل، وهذا يشهد لما قدمناه من تفسيرٍ لقول النقَّاد: «ليس بالقوي» عند الإمام الذهبي، وأنَّه يستخدمها للجمع بين الأقوال.

وابن حجر مال إلى التوفيق بين الأقوال، فرجَّح التعديل مجملاً، وجعل الجرح فيه نسبياً، وقد سبقه الذهبي إلى هذه النتيجة في كتبه الأخرى.

۞ ۞ ۞

المثال السادس:

حجاج بن فُرافِصة الباهلي البصري (توفي في حدود الأربعين ومائةٍ)، من الطبقة السادسة؛ من الذين عاصروا صغار التابعين.

قال الذهبي : قال أبو زرعة: ليس بالقوي[٧].

---

(١) الثقات (٨/ ٣٧٨)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٤٩).

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٣٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٤٩).

(٣) تاريخ إربل (٢/ ٢٣٥).

(٤) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ١١٨).

(٥) المغني في الضعفاء (٢/ ٣٧٩).

(٦) الجرح والتعديل (٥/ ٢٢٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٤٠٣، رقم٣٨٧٠)، وتهذيب التهذيب (٦/ ١٤٩).

(٧) الكاشف (١/ ٣١٣).

وقال ابن حجر : صدوقٌ عابدٌ يهم[1].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له أبو داود حديثاً، والنسائي ثلاثة أحاديث في الكبرى.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

قال يحيى (ت:٢٣٣هـ): رجلٌ زاهدٌ ليس به بأسٌ؛ حدَّث عنه الثوري ومعمر [2]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): شيخٌ صالحٌ متعبِّدٌ[3].

وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته، وقال عنه: يُخطىء ويهم[4]، وقال ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ): بصريٌّ لا بأس به[5].

قال الذهبي : حديثه وسطٌ[6]، وقال في عون المعبود: «حجَّاج هذا قال فيه ابن معينٍ لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتمٍ هو شيخٌ صالحٌ متعبِّدٌ، وقال أبو زرعة ليس بالقويِّ، وتوثيق الأوَّلين مقدَّمٌ على هذا الكلام»[7].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): ليس بالقوي[8].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

رجَّح الذهبي قول أبي زرعة؛ وهو من المعتدلين في النقد، وخالفه ابن معينٍ فعدَّله مع تشدده، ولم يجد

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٥٣).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٦)، و ينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٢٢٣، رقم١١٣١)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٨٠).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ١٦٤)، و ينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٢٢٣، رقم١١٣١)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٨٠).

(٤) الثقات (٦/ ٢٠٣)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ١٨٠)، ولم يذكر قوله: «يخطئ ويهم».

(٥) تاريخ أسماء الثقات (ص: ٦٨).

(٦) سير أعلام النبلاء (٧/ ٧٨).

(٧) عون المعبود شرح سنن أبي داود (٩/ ٢٠٨٤).

(٨) الجرح والتعديل (٣/ ١٦٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٢/ ٢٢٣، رقم١١٣١)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٨٠).

الذهبي مرجِّحاً فاستخدم قول أبي زرعة للجمع بين الأقوال، كما أسلفنا في المثالين السابقين.

وابن حجر مال إلى التوفيق بين الأقوال، فرجَّح التعديل مجملاً، وهو ماصرّح به أبو حاتمٍ، وابن حبان مع ذكره له في ثقاته حمل عليه أنّه يخطئ ويهم، ولذلك فإن ابن حجر جعل الجرح فيه نسبياً، وقد سبقه الذهبي فصرَّح بأنَّ «حديثه وسطٌ».

وهنا لا بد من الإشارة أنَّ قول ابن معينٍ «لا بأس به» لا يحمل على قوله «ثقةٌ» كما هو معروفٌ عنه، وذلك لأنّه دلَّل على توثيقه برواية الثوري ومعمرٍ عنه، فالتعليل بهذا لا يتناسب مع إطلاق التوثيق تاماً على الراوي، والله أعلم.

۞ ۞ ۞

المثال السابع:

دَفَّاع بن دَغْفَل القيسي أبو روح البصري، من الطبقة الثامنة؛ من الوسطى من أتباع التابعين.

قال الذهبي : ضُعِّف، ووثِّقحب [1].

وقال ابن حجر : ضعيفٌ[2].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له ابن ماجه حديثًا واحدًا.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

ذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[3].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): ضعيف الحديث[4].

---

(١) الكاشف (١/ ٣٨٤، رقم ١٤٧٥).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٠١، رقم ١٨٢٧).

(٣) الثقات (٨/ ٢٣٧)، و ينظر تذهيب التهذيب (٣/ ١٨٤، رقم١٨٢٦)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٨٣).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٤٤٥)، و ينظر تذهيب التهذيب (٣/ ١٨٤، رقم١٨٢٦)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٨٣).

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

جرحه أبو حاتمٍ، وذكره ابن حبان في الثقات، فتعارض فيه باعتبار ذكر ابن حبان للراوي في كتابه توثيقاً؛ بحسب ما يفهم من تصرف الذهبي وابن حجر، أنه جرحٌ وتعديلٌ، فلم يترجَّح لدى الذهبي الجرح على التعديل، فجمعهما للحكم على الراوي، وقال في المغني: «ضعَّفه أبو حاتمٍ وذكره ابن حبان في الثقات»[(١)].

ومن عادته في مثل هذه الحالة أن يذكر القول الصريح، ويغفل الإشارة لذكر ابن حبان للراوي في كتابه، ولعلَّه هنا مال إلى جمع القولين لأنه لم يجزم بحاله، وإيراد الخلاف شكلٌ من أشكال التوفيق بين الأقوال، وإن كان يبقي حال الراو متردداً.

وابن حجر أخذ على ابن حبان تساهله مقابل حكم أبي حاتمٍ فرجَّح الجرح.

۞ ۞ ۞

المثال الثامن:

أيوب بن عتبة اليمامي، أبو يحيى القاضي (ت:١٦٠هـ) من بني قيس بن ثعلبة. من الطبقة السادسة؛ طبقةٌ عاصروا الخامسة، ولكن لم يثبت لهم لقاء أحدٍ من الصحابة.

قال الذهبي: قال البخاري لينٌ عندهم، وقال أبو حاتمٍ: كُتبه عن يحيى بن أبي كثيرٍ صحيحةٌ، لكنَّه يحدِّث من حفظه فيغلط[(٢)].

وقال ابن حجر: ضعيفٌ[(٣)].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له: ابن ماجه حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

قال أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ): ثقةٌ، لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثيرٍ[(١)]، مضطرب الحديث عن يحيى

(١) المغني في الضعفاء (١/ ٢٢٣).

(٢) الكاشف (١/ ٢٦١، رقم٥٢١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١١٨، رقم٦١٩).

ابن أبي كثيرٍ، وفي غير يحيى على ذاك[٢]، وقال ابن أبي حاتمٍ: سمعت أبا زرعة (ت:٢٦٤هـ) يقول: قال لي سليمان بن داود بن شعبة اليمامي: وقع أيوب بن عتبة إلى البصرة، وليس معه كتبٌ، فحدَّث من حفظه، وكان لا يحفظ، فأما حديث اليمامة ما حدَّث به ثمَّة؛ فهو مستقيمٌ[٣]، وحديث أهل العراق عن أيوب بن عتبة ضعيفٌ، ويقال: حديثه باليمامة صحيحٌ[٤].

وقال أبو داود (ت:٢٧٥هـ): كان صحيح الكتاب[٥]، وقال ابن أبي حاتمٍ: سمعت أبي (ت:٢٧٧هـ) يقول: أيوب بن عتبة فيه لينٌ، قدم بغداد ولم يكن معه كتبه، فكان يُحدِّث من حفظه على التوهم فيغلط، وأمّا كتبه في الأصل فهي صحيحةٌ عن يحيى بن أبي كثيرٍ[٦]، قال لي [أي لأبي حاتمٍ] سليمان بن شعبة هذا الكلام، وكان عالمًا بأهل اليمامة، وقال: هو أروى الناس عن يحيى بن أبي كثيرٍ وأصح الناس كتابًا عنه[٧]، وقيل لأبي: عبد الله بن بدر أحب إليك أو أيوب بن عتبة؟ فقال: أيوب بن عتبة أعجب إليّ، وهو أحب إليّ من محمد بن جابرٍ[٨].

وقال الذهبي : قال بعض الحُفَّاظ ـ هو سليمان بن شعبة ـ: أَكثرَ عن يحيى بن أَبي كثيرٍ، وَكتابه صحيحٌ عنه[٩].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن الجنيد: سئل يحيى (ت:٢٣٣هـ): أيما أحب اليك؛ محمد بن أبان أو أيوب بن عتبة؟ قال: أيوب ابن عتبة أحب إليَّ منه، وأيوب ضعيفٌ ليس بذاك القوي[١٠]، ضعيفٌ[١]، سمعت [القائل يحيى] والله أبا

(١) بحر الدم (ص: ٤٥)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٤١، رقم٦٢٢)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٣)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٤١، رقم٦٢٢)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٣).

(٤) سؤالات البرذعي (٢/ ٥٤٩)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

(٥) سؤالات الآجري (٢/ ١٩٢)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٣، رقم٩٠٧)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٤١، رقم٦٢٢).

(٧) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٣)، وينظر الأنساب (٥/ ٧٠٥).

(٨) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٣).

(٩) تاريخ الإسلام (٤/ ٥٨٤)، وينظر سير أعلام النبلاء (٧/ ٣١٩).

(١٠) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٧٤)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٤١، رقم٦٢٢)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

كامل مظفَّر يقول: أيوب بن عتبة كان يُضعَّفُ حديثه، [فعلّق يحيى على ذلك] وهو ضعيف الحديث؛ قال أبو كاملٍ أو لم يقل، وليس حديثه بشيءٍ[٢]، وقال ابن أبي شيبة: سمعت علياً يقول: أيوب عند أَصحابنا ضعيفٌ[٣]، وقال البخاري (ت:٢٥٤هـ): هو عندهم ليِّنٌ[٤]، وقال الترمذي سأَلت محمدًا عن أيوب؟ فقال: كان أَيّوب لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه، فلا أحدِّث عنه، وضَعَّف أَيّوب بن عتبة جدًّا[٥].

قال الجوزجاني (ت٢٥٩هـ): ضعيفٌ[٦]، وقال العجلي (ت:٢٦١هـ): يُكتب حديثه، وليس بالقوي[٧]، وقال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): ضعيفٌ[٨]، وقال علي ابن الجنيد (ت:٢٩١هـ): شبيه المتروك[٩].

وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ): أيّوب بن عتبة مضطرب الحديث، ضعيفٌ[١٠]، وقال ابن خراشٍ (ت:٣١٣هـ) ضعيف الحديث جداً[١١]، وقال ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): كان يخطىء كثيرًا ويهم شديداً حتَّى فحش الخطأ منه[١٢]، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): أَحاديثه في بعضها الإنكار، وهو مع ضعفه يُكتب حديثه[١٣]، وقال الحاكم أبو أحمد (ت:٣٧٨هـ): ليس بالمتين عندهم[١٤]، وقال الدارقطني (ت:٣٨٥هـ):

---

(١) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٤٠١)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣/ ٣٤٣)، وينظر تاريخ ابن معين ـ الدوري (٢/ ٦٨ـ١١٠)، ورواية ابن محرز (١/ ٧٢)، ورواية الدارمي (ص: ٦٧)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

(٣) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ١٣٣، رقم١٧٠)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

(٤) التاريخ الكبير (١/ ٤٢٠)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٤١، رقم٦٢٢)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

(٥) العلل الكبير للترمذي (ص: ٣٥)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

(٦) أحوال الرجال (ص: ١٩٥)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

(٧) الثقات (ص: ٧٦)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

(٨) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٣).

(٩) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٣٨، رقم٦٦١).

(١٠) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص:٤٦)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

(١١) تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

(١٢) المجروحين (١/ ١٦٩).

(١٣) الكامل (٢/ ١٠)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٤٤١، رقم٦٢٢)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

(١٤) تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

ضعيفٌ[1]، وهو يماميٌّ يُترك، وقال مرةً أخرى: يعتبر به شيخٌ. قيل له: مثل أيوب بن جابر؟ قال: لا، هذا أقوى يعني أيوب بن عتبة أقوى[2].

وقال ابن عبد البر (ت:٤٦٣هـ): ضعيفٌ جدًا[3]، وقال ابن الأثير (ت:٦٣٠هـ): كان يُخطئ كثيراً... ولم يكن بالقوي في الحديث[4]، وقال الهيثمي (ت:٨٠٧هـ): أيوب بن عتبة ضعيفٌ، وفيه توثيقٌ، لينٌ[5]. وقال مرّةً: أيوب بن عتبة ضعَّفه الجمهور، وهو صدوقٌ كثير الخطأ[6]، وقال الذهبي: ضعيفٌ[7]. وقال مرّةً: ضعَّوه لكثرة مناكيره[8]، وقال ابن حجر : ضعيفٌ[9].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

اختلف العلماء في أيوب بن عتبة على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: حديث أيوب بن عتبة ضعيفٌ عن بعض الشيوخ دون بعضٍ، وهو قول الإمام أحمد ابن حنبل [وقد أكثر عنه في المسند من حديث اليماميين]، وأبو حاتمٍ، وغيرهما.

المذهب الثاني: حديثه ضعيفٌ في بعض الأماكن دون بعضها، فحديثه في اليمامة صحيحٌ، وحديثه في العراق ضعيفٌ، والسبب في ذلك أنّ كتبه في العراق لم تكن معه، وهو قول أبي زرعة، وأبي حاتمٍ أيضاً، وغيرهما.

المذهب الثالث: أحاديث أيوب بن عتبة ضعيفةٌ جميعها، وذلك لأنّه لا يحفظ حديثه، وكان كتابه صحيحاً، ولكن لا يمكن تمييز صحيح حديثه من سقيمه، وهو قول يحيى بن معينٍ، والبخاري. فقد قال:

---

(١) العلل للدارقطني (٨/ ٢٧٤).

(٢) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ١٤)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

(٣) التمهيد (٢٤/ ٢٤٩).

(٤) اللباب في تهذيب الأنساب (٣/ ٤١٧) وينظر إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٣٨، رقم٦٦١).

(٥) مجمع الزوائد (١٠/ ٦٤٨).

(٦) مجمع الزوائد (٨/ ٣٠٩).

(٧) تنقيح التحقيق (١/ ٩٨).

(٨) المغني في الضعفاء (١/ ٩٧).

(٩) التلخيص الحبير (٢/ ٢٣٧).

«كان أَيّوب لا يعرف [بضم المثناة، والفتح] صحيح حديثه من سقيمه، فلا أحدِّث عنه»، وابن حبان، وغيرهم.

الخلاصة: جمهور العلماء على أن أيوب بن عتبة، صحيح الكتاب، ضعيفٌ فيما يحدِّث من حفظه، وخالف بعضهم فجزم بضعفه بالجملة، وقال يخطئ كثيراً، وهذا لا يتعارض مع قول من قال أنّه ضعيفٌ ضعفاً نسبياً، حتّى قال الدارقطني: «يعتبر به شيخٌ، فقيل له: مثل أيوب بن جابر؟ قال: لا هذا أقوى، يعني أيوب بن عتبة أقوى»[1].

فرجَّح الإمام الذهبي في الكاشف الضعف النسبي فنقل قول البخاري بتليينه، وأعقبه بقول أبي حاتمٍ بأنّه حدَّث من حفظه فأخطأ، وكتابه صحيحٌ؛ نسخةٌ من حديث يحيى بن أبي كثير اليمامي.

وذهب الحافظ ابن حجر إلى ضعفه بالمطلق، وهو خلاف ما يدل عليه كلام النقاد، ومع ذلك فخلافهم قريبٌ بعضه من بعض، ويحمل جرحه على شيءٍ خاصٍّ.

۞ ۞ ۞

وعند ما يمتنع الجمع بين الأقوال لضعفها، أو عدم توافر دواعيه وأدلته ، فإننا نلجأ حينها إلى البحث عن وجه القوة في الأقوال، بحيث يترجَّح أحدهما على الآخر بقوة دليله، فإن توفرت دواعي الترجيح وقامت أدلته وقويت فنصير إليه ، وسنبين أصول الترجيح في المطلب الآتي.

*** ثانياً ـ الترجيح بين الأقوال المتعارضة في الكاشف والتقريب والموازنة بينهما:**

لا تحتاج معرفة علاقة المعاني اللغوية بالمعاني الاصطلاحية في مصطلحات الجرح والتعديل وغيرها إلى كثير استدلالٍ، فشيوع تلك الألفاظ بمعانيها الاصطلاحية بين النقاد، واجتماعهم على استخدامها بتلك المعاني الاصطلاحية الجديدة دون غيرها من الألفاظ يُفسر ذلك.

وبهذا الاتفاق بين المحدِّثين على دلالة الألفاظ الاصطلاحية، يمكن تفسير مدلولاتها، واعتبار مراميها، وهو ما يُمكِّن من حمل الأقوال على بعضها من حيث المعنى أو من حيث المقصد الذي وضعت من أجله، أو يمكن محاكمة الألفاظ إلى بعضها عند وقوع التعارض بينها، باعتبار أنَّ مدلولها الاصطلاحي متفقٌ عليه، كما أشرنا إلى ذلك عند دراسة التقسيم الرباعي لمراتب الجرح والتعديل[2].

---

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ١٤)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٥٧).

(٢) ينظر المنهج المقترح لفهم المصطلح (ص: ٤٢)، و(ص: ٢٧٦).

وهذا لا يتم إلا بعد تحديد دلالتها عند قائلها، حتَّى يتمكَّن المتلقي من فهمها وتوجيهها، ومن ثمَّ التعامل معها بحسب ما تعارف عليه المحدِّثون، أو ما تسمح به القرائن التي تحف بها.

وقد ذكر محقق كتاب «تذهيب التهذيب» عدداً من الأمثلة في تقديمه للكتاب، فيها دلالةٌ على ما قلناه من كلام الذهبي، ففي ترجمة أحمد بن منصور بن سيار، قال أبو داود: «رأيته يصحب الواقفة [أي الذين توقفوا في مسألة خلق القرآن]»، فقال الذهبي: «هذا لا يوجب ترك الاحتجاج به، وهو نوعٌ من الوساوس»، وفي ترجمة أسماء بن الحكم الفزاري، قال البخاري: «لا يُتابع على حديثه»، فقال الذهبي: «ما ذكره البخاري لا يقدح في صحة الحديث إذ المتابعة ليست شرطاً في صحة كل حديثٍ؛ لأنَّ في الصحيح عدَّة أحاديث لا تُعرف إلا من ذلك الوجه»[1].

بالإضافة إلى دور المصطلح النقدي في رفع التعارض، فإنَّ مرتبة الناقد وعصره لهما دورٌ في إثبات التعارض ورفعه أيضاً، فلا يمكن الحكم بالتعارض مثلاً بين جرح أبي حاتم الرازي وتوثيق الذهبي أو ابن حجر، من أجل أنَّ أبا حاتمٍ إنما جرح بمقتضى بحثه ودرايته بحال الراوي واختبار حديثه، وسعة اطلاعه، ومعرفته بظروف الراوية، والذهبي وثَّق ترجيحاً لقول من خالف أبا حاتمٍ من النقَّاد، باتباع قوانين الترجيح التي نحن في صدد دراستها عند الذهبي وابن حجر[2].

وإذا تحقق في المصطلح النقدي ما قدمناه، فلا يُصار إلى الترجيح إلا بعد عدم إمكان الجمع والتوفيق، وفيما يأتي دراسة هذه الحالة من خلال الأمثلة عند الذهبي وابن حجر في ضوء ما تقدم في الفصول السابقة.

المثال الأول:

الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو محمد المدني(ت:١٦٨هـ)، من الطبقة السابعة؛ من كبار أتباع التابعين.

قال الذهبي : ضعّفه ابن معينٍ[3].

وقال ابن حجر: صدوقٌ يهم، وكان فاضلاً[4].

---

(١) ينظر مقدمة تذهيب التهذيب (١/ ٦٦).

(٢) ينظر تحرير علوم الحديث (١/ ٥٢٩).

(٣) الكاشف (١/ ٣٢٥)

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٦١)

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

روى له النسائي حديثًا واحداً عن عكرمة، عن ابن عباسٍ أن النبي ﷺ: «احتجم وهو صائمٌ».

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدّله:

قال ابن سعدٍ (ت:٢٣٠هـ): كانت عنده أحاديث وكان ثقةً[(١)]، وقال العجلي (ت:٢٦١هـ): ثقةٌ[(٢)]. وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[(٣)].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن أبي مريم: سمعت يحيى بن معينٍ (ت:٢٣٣هـ) يقول: الحسن بن زيدٍ ضعيف الحديث[(٤)].

وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): الحسن بن زيدٍ يروي عن أبيه وعكرمة أحاديث مُعضلةٌ... وأحاديثه عن أبيه أنكر ممَّا رواه عن عكرمة[(٥)].

٣ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها:

نقل المزي في تهذيب الكمال انَّ ابن حبان ذكره في ثقاته، وكذلك فعل الذهبي في تذهيب التهذيب، وهو متساهلٌ عند الذهبي، وقول ابن معينٍ الذي رجّحه الذهبي في الكاشف، لم يصرح من أين استفاده، إذ هو ليس في أصل الكتاب، وقد ذكره في ميزان الاعتدال نقلاً عن ابن الجوزي، ومن عادة الذهبي وابن حجر إذا اجتمع في الراوي قولٌ معتدلٌ في النقد أو متشددٌ يقابله قولٌ متساهلٌ عندهما، فإنهما يرجحان قول المعتدل أو المتشدد، وتعدُّ هذه قاعدةٌ عندهما في الترجيح بين الأقوال.

وابن حجر توسَّع في ترجمة الراوي، وذكر فيه أقوالاً استفادها من الميزان، ومن إكمال تهذيب الكمال،

---

(١) الطبقات الكبرى ط: العلمية (٥/ ٤٤٤)، ولم أعثر على ترجمته في ط: دار صادر. وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤٣).

(٢) الثقات (ص: ١١٤)، وينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤٣).

(٣) الثقات (٦/ ١٦٠)، وينظر تهذيب الكمال (٦/ ١٥٢، قم١٢٣١)، ولم يذكر في ترجمته غير هذا القول. وتذهيب التهذيب (٢/ ٢٨٢، رقم١٢٣٨)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٤٣).

(٤) الكامل (٣/ ١٧١)، **وهذا ما رجَّحه الذهبي في الكاشف**. و ينظر ميزان الاعتدال (١/ ٤٩٢)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٤٣).

(٥) الكامل (٣/ ١٧١)، و ينظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤٣).

ومع ذلك مال إلى التوفيق بين الأقوال، والذي يرجح ضعف الراوي قلة حديثه؛ لما قاله ابن سعدٍ: «له أحاديث، ولما ذكره ابن عديٍّ بأنَّه: يروي عن أبيه وعكرمة أحاديث مُعضلةٌ، وأحاديثه عن أبيه أنكر ممَّا رواه عن عكرمة».

۞ ۞ ۞

المثال الثاني:

محمد بن عُزيز بن عبد الله بن زياد الأيلي، أبو عبد الله، مولى بنى أمية (ت:٢٦٧هـ)، من الطبقة الحادية عشرة؛ من أوساط الآخذين عن تبع الأتباع.

قال الذَّهبيّ : تردَّد فيه النسائي، وقال ابن أبي حاتمٍ: صدوقٌ[١].

وقال ابن حجر : فيه ضعفٌ، وقد تكلَّموا في صحة سماعه من عمه سلامة[٢].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له النسائي، وابن ماجه حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال النسائي (ت:٣٠٣هـ): لا بأس به. وقال في موضعٍ آخر: صويلحٌ[٣]، وذكره ابن حبَّان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[٤]، وقال ابن أبي حاتمٍ (ت:٣٢٧هـ): كان صدوقاً[٥]، وقال أبو أحمد الحاكم

---

(١) الكاشف (٢/ ٢٠١).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٦).

(٣) تهذيب الكمال (٢٦/ ١١٣، رقم٥٤٦٥)، ونقل عنه أنَّه قال في موضعٍ آخر: ضعيفٌ، ليس بثقةٍ. **وينظر مشيخة النسائي (ص: ٥٢)** إلا أنَّ هذا القول يمكن أنْ يصرف إلى عمه سلامةٍ وهذا نص قوله: «محمد بن عزيز أيلي يروي عن سلامةٍ وسلامة ضعيفٌ ليس بثقةٍ». قال محقق الكتاب: «عبارة النسائي هنا إما أنَّها كلها لا علاقة لها بمحمد بن عزيزٍ فيكون قول النسائي: «ضعيفٌ ليس بثقةٍ» حكماً على سلامة. أو أنَّ قوله «ضعيفٌ» حكمٌ على سلامة، وقوله: «ليس بثقةٍ» حكمٌ على محمد بن عزيز. ولا يظهر أحد هذين التوجيهين من خلال كتابي ابن عساكر وابن حجر. وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٢١٨)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٦).

(٤) الثقات (٩/ ١٣٧).

(٥) تهذيب الكمال (٢٦/ ١١٣، رقم٥٤٦٥)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٢١٨، رقم٦١٩٩)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٦).

(ت:٣٧٨هـ): رأيت القدماء حدَّثوا عنه، مثل الفضل بن سخيت الهندي وبكر بن سهل الدمياطي؛ فيه نظرٌ كنَّاه لنا أبو الحسن[١].

وقال الذهبي: صدوقٌ إن شاء الله[٢]، وقال مغلطاي (ت:٧٦٢هـ): قال مسلمة في كتاب «الصلة»: ثقةٌ[٣]، وقال ابن حجر: علَّق البخاري لسلامة بن روح شيئاً، وهو من رواية محمدٍ هذا عنه، وقال أيضاً: قال أحمد بن سعيد بن حزم في تاريخه سألت أبا جعفر العقيلي (ت:٣٢٢هـ) عنه، فقال: ثقةٌ وقال أحمد: سمعت سعيد بن عثمان يقول لقيته بأيلة، وكان ثقةً، نقلت ذلك من فهرست ابن خير الأشبيلي[٤].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ): كان أحمد بن صالح المصري (ت:٢٤٨هـ) سيء الرأي فيه[٥].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

الجمهور على تعديل محمد بن عزيزٍ، ونقل المزي عن النسائي تعارضاً في الحكم عليه، فعدّله مرَّةً وجرحه مرَّة، وقد ذكر الذهبي ذلك في الكاشف فقال «تردَّد فيه النسائي»، ولكنه ذكر قول ابن أبي حاتمٍ القاضي بتعديله مع تردد النسائي، وهذا يشير إلى ترجيحه التعديل، وكذلك يرجِّح قول النسائي بتعديله على قوله الآخر، وهذه قرينةٌ في الترجيح استخدمها النقَّاد للترجيح بين الأقوال التي تعارض فيها قول إمامٍ من أئمة النقد.

فقد صرَّح ابن شاهين في كتابه «المختلف فيهم»؛ الذي خصصه لدراسة هذه الحالة عند ابن معينٍ باستخدامها، فاعتبر أنَّ التَّعارض إذا كان واقعاً من إمامين، يُتَوقف في الحكم على الرَّاوي حتى يرد قولٌ من إمامٍ آخر يوافق أحد هذين القولين، ويترجَّح القول المجتمع عليه، وإن كان التَّعارض بين قولي إمامٍ واحدٍ، فالحكم فيه كالحكم في التَّعارض الواقع بين إمامين، **ومن الأمثلة الذي ذكرها، قوله:** «وهذا الكلام في عبد الرَّحمن بن إبراهيم القاص (ت:بعد١٦٠هـ) يُوجب الثقة له، وتوثيق يحيى له مع غيره أولى بالعمل به من

(١) الأسامي والكنى (٥/ ٢٦٨)، وينظر تذهيب التهذيب (٨/ ٢١٨، رقم٦١٩٩)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٦٤٧، رقم٧٩٤٢)، وجزم مرَّةً فقال: صدوقٌ. المغني في الضعفاء (٢/ ٦١٤).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٢٧٧، رقم٤٢٠٩)، وينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٦).

(٤) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٦).

(٥) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ١٠٣)، و ينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٦).

القول الثَّاني»[1]، وقال في ترجمة النُّعمان بن راشد (ت:١٠٠ وبضع وثلاثون): «وهذا القول من يحيى بن معينٍ في النُّعمان بن راشدٍ مختلفٌ، وقد قال مرَّةً: ثقةٌ، وقال أخرى: ليس بشيءٍ، فإن وافقه على أحد قوليه واحد، كان القول قوله في أحدهما، وإلا فهو موقوفٌ عن الصحيح، **لأنَّ الجرح أولى من التَّعديل**»[2].

وابن حجر مال إلى ضعفه، ورجَّحه على قول من وثَّقه، مع أنَّ أبا أحمد الحاكم فرَّق بين حالين للراوي فقال: «رأيت القدماء حدَّثوا عنه، مثل الفضل بن سخيت الهندي وبكر بن سهل الدمياطي؛ فيه نظرٌ كنَّاه لنا أبو الحسن».

۞ ۞ ۞

المثال الثالث:

قَطَنُ بن نُسَيْر أبو عبَّاد البصري الغُبَري الذَّارع (ت:بعد٢٤٠هـ)، من الطبقة العاشرة؛ من كبار الآخذين عن تبع الأتباع.

قال الذَّهبي : قال ابن عديٍّ: يسرق الحديث[3].

وقال ابن حجر : صدوقٌ يخطىء[4].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له مسلمٌ حديثين مقروناً بغيره، وأبو داود حديثين، والترمذي حديثاً من طريق أبي داود.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

ذكره ابن حبَّان (ت:٣٥٤هـ) في ثقاته[5].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال البرذعي: أتى أبا زرعة (ت:٢٦٤هـ) ذات يومٍ وأنا شاهدٌ رجلٌ بكتاب الصحيح من رواية مسلمٍ،

---

(١) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين (ص: ٤١).

(٢) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين (ص: ٦٩)

(٣) الكاشف (٢/ ١٣٨).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٦).

(٥) الثقات (٩/ ٢٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٧/ ٤١٤، رقم٥٦٠١)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣٤١).

فجعل ينظر فيه، فإذا حديث عن أسباط بن نصرٍ، فقال لي أبو زرعة: ما أبعد هذا من الصحيح يدخل في كتابه أسباط بن نصرٍ، ثم رأى في الكتاب قطن بن نسيرٍ فقال لي: وهذا أطم من الأول، قطن بن نسيرٍ وصل أحاديث عن ثابتٍ جعلها عن أنسٍ(١).

قال ابن أَبي حاتمٍ: سئل أبو زرعة عنه فرأيته يحمل عليه. وذكر أَنَّه روى أحاديث عن جعفر بن سليمان عن ثابتٍ عن أنسٍ ممَّا أنكر عليه(٢)، وقال الترمذي عن حديثه: «هذا حديثٌ غريبٌ. وروى غير واحدٍ هذا الحديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت البناني عن النبي ﷺ، ولم يذكروا فيه عن أنسٍ»(٣)، وقال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): يسرق الحديث، ويُوصله(٤).

وفي ميزان الإعتدال: «كان أبو حاتمٍ يحمل عليه، وقال ابن عديٍّ: كان يسرق الحديث، ثم قال في آخر ترجمته: أرجو أنه لا بأس به» (٥)، وذكر له حديث: «كان النبي لا يدخر شيئاً لغدٍ» (٦)، عن جعفر بن سليمان،

---

(١) سؤالات البرذعي (٢/ ٦٧٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٨/ ٣٤١).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٣٨)، وينظر تذهيب التهذيب (٧/ ٤١٤، رقم٥٦٠١)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣٤١)

(٣) سنن الترمذي (٣٦٠٤)، والحديث «حدثنا أبو داود سليمان بن الأشعث السجزي، قال: حدثنا قطن البصري، قال: أخبرنا جعفر بن سليمان، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى يسأل شسع نعله إذا انقطع».

(٤) الكامل ط الكتب العلمية (٧/ ١٨١)، و ط: دار الفكر (٦/ ٥٢)، وتذهيب التهذيب (٧/ ٤١٤، رقم٥٦٠١)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣٤١)

(٥) قوله «أرجو أنه لا بأس به»، لم أجده في كتاب ابن عدي في ترجمة قطن، وإنَّما هو في ترجمة جعفر شيخ قطن، ولعلَّ القول في جعفر بن سليمان. الكامل (٢/ ٣٨٩).

(٦) قال ابن عدي في الكامل (٧/ ١٨١): «كان لا يدّخر شيئاً لغدٍ». وهذا الحديث يُعرف بقتيبة عن جعفر، سرقه قطن بن نسيرٍ مِنْهُ، ويرُوى أَيضًا عن قيس بن حفص الدارمي عن جعفر». **وأصل الخبر في سنن الترمذي(٢٥٣٦) من رواية قتيبة ابن جعفر.**

وقال أيضاً: «حدّثنا إبراهيم بن يوسف الهسنجاني، وعبد اللهّ بن محمد البغوي، قالا: حدثنا قَطَنُ بن نُسيرٍ، حدثنا جعفر، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، قَال: قَال رسول اللهّ ﷺ: «ليسأل أحدكم ربَّه حاجته كُلّها حتّى في شسع نعله إذا انقطع» (ح) وحدثنا البغوي، حدثنا القواريري، حدّثنا جعفر، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، عن النبيّ ﷺ نحوه، فقال رجل للقواريري: إن لي شيخاً يُحدِّث به عن جعفر عن ثابتٍ، عن أنسٍ، فقال القواريري: «باطلٌ»، وهذا كما قَال».

ثم قال: وهذا يُعرف بقتيبة سرقه قطن منه، قلت [القائل الذهبي]: هذا ظنٌ وتوهمٌ، وإلا فقطن مُكثرٌ عن جعفر بن سليمان»[(١)].

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

حمل أبو زرعة على قطن عندما عُرض عليه الصحيح، واسم قطن مخرَّجٌ له فيه، والذي أنكره عليه كما ذكر ابن أبي حاتمٍ أحاديث من روايته عن جعفر بن سليمان، وهو مكثرٌ عنه كما قال الذهبي، وفي الكامل في ضعفاء الرجال: «حدّثنا أبو يعلى، حدّثنا قطن بن نسيرٍ، أخبرنا جعفر بن سليمان، حدَّثنا ثابت، قال: قال قطن أحسبه، عن أنس بن مالكٍ قال:« دخل رسول اللهّ ﷺ مكَّة، فقام أهلها سماطين ينظرون إلى رسول اللهّ ﷺ وإلى أصحابه.. »[(٢)].

وهذا التردد من قطن يفيد أنَّه صرَّح عند الشك في كون الخبر مرفوعاً، وهو فيما أرى يشهد لقول الذهبي.

وقول ابن عديٍّ يسرق الحديث لم أجد ما يدعمه، وقد ردَّ الذهبي عليه ذلك، ولم يلتفت إليه ابن حجر، وخاصةً أنَّ مسلماً قد أخرج عنه، وهو يعرف حاله، فهو شيخه أخذ عنه بلا واسطةٍ، ومع ذلك قرنه بغيره دليلاً على موافقته هنا بالرواية لغيره، وانعدام النكارة في حديثه، ففي سؤالات البرذعي: «قال أبو زرعة: يُحدِّث عن أمثال هؤلاء، ويترك محمد بن عجلان ونظرائه، ويطرق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل، بأن يقولوا لحديثٍ إذا احتُجَّ عليهم به ليس هذا في كتاب «الصحيح»، ورأيته يذم وضع هذا الكتاب ويؤنِّبه، فلما رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية، ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب عن أسباط بن نصرٍ وقطن بن نسيرٍ وأحمد بن عيسى، فقال لي مسلمٌ: إنَّما قلتُ صحيحٌ وإنَّما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلّا أنَّه ربَّما وقع إليَّ عنهم بارتفاعٍ، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزولٍ، فأقتصر على أولئك، وأصلُ الحديث معروفٌ من رواية الثقات»[(٣)].

وابن حجر حكم عليه بأنَّه صدوقٌ يخطئ، فوَّفق بين الأقوال، وأما الذهبي ففي ميزان الاعتدال رجَّح التعديل، والسبب يعود إلى جمعه الأقوال، ولكنَّه في الكاشف رجَّح الجرح، ونقل نص ابن عديٍّ، ويؤيده فيه

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٩١)، والذي يحمل عليه أبو زرعة، وليس أبو حاتمٍ. كما في الجرح والتعديل.

(٢) (٢/ ٣٨٥)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى(١٠/ ٣٨٥، رقم ٢١٠٣٨).

(٣) سؤالات البرذعي (٢/ ٦٧٦).

حمل أبي زرعة عليه، وإنكاره أحاديث من روايته، وترجيحه الجرح هنا باعتبار الأقوال التي نقلها المزي، فإنها تفيد ترجيح الجرح على التعديل، إذا أفردها الناقد بالنظر والاجتهاد.

ممَّا يجعل عدم استقراء الأقوال سبباً في التعنت بوصف الراوي، ووصفه بما لا يليق بحاله، والله واعلم.

۞ ۞ ۞

المثال الرابع:

إسحاق بن يحيى بن علقمة الكلبي الحمصي العَوْصِي، من الطبقة الثامنة؛ الطبقة الوسطى من أتباع التابعين.

قال الذهبي : لا يعرف(١).

وقال ابن حجر : صدوقٌ قيل إنه قتل أباه(٢).

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وعدد مروياته فيها.

قال المزي: استشهد به البخاري في الصحيح ـ قلت: في موضعين ــ، وروى له في «الأدب المفرد».

٢ـ سرد عددٍ من شيوخه في الحديث.

١ـ محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري (ت:١٢٥هـ). من الطبقة الرابعة. طبقةٌ تلي الوسطى من التابعين. الفقيه الحافظ، متفقٌ على جلالته و إتقانه.

٣ـ سرد عدد من تلاميذه في الحديث.

١ـ يحيى بن صالح الوحاظي، الشامي الدمشقي، ويقال الحمصي (ت:٢٢٢هـ). من الطبقة التاسعة. من صغار أتباع التابعين، صدوقٌ من أهل الرأي.

٤ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من وثقه:

ذكره محمد بن يحيى الذهلي (ت:٢٥٨هـ) في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري(٣). وقال: مجهولٌ، لم

(١) الكاشف (١/ ٢٤٠، رقم٣٢٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٠٣، رقم٣٩١).

(٣) قال ابن رجبٍ: «الطبقة الثانية من أصحاب الزهري: أهل حفظٍ وإتقانٍ ،ولكن لم تطل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدةً يسيرةً، ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانه دون الأولى». شرح علل الترمذي (١/ ١١٣).

أعلم له روايةً غير يحيى بن صالح الوحاظي، فإنّه أخرج إليّ له أجزاء من حديث الزهري، **فوجدتها مقاربةً**، فلم أكتب منها إلا شيئاً يسيرًا[١].

وذكره ابن حبان (ت:٣٥٤هـ) في «الثقات»، وخرَّج حديثه في «صحيحه»[٢] ، وفي سؤالات الحاكم: قال الدارقطني(ت:٣٨٥هـ): «أحاديثه صالحةٌ، والبخاري يستشهد به ولا يعتمده في الأصول»[٣]، وقال الخليلي (ت:٤٤٦هـ): «يحتجّ به البخاري في المتابعة»[٤].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قَال الذهلي (ت:٢٥٨هـ): مجهولٌ[٥]، وقال ابن عوفٍ: يقال إنَّ إسحاق قتل أباه[٦].

وقال الذهبي: لا يعرف، استشهد به البخاري[٧].

٥ـ مناقشة الأقوال والترجيح بينها.

يعتبر إسحاق بن يحيى الكلبي من الرواة المقلين، ولم يروي عنه إلا راوٍ واحدٍ كما ذكر الذهلي، وذكر الذهلي نفسه أنّه اطلع على حديثه فوجده مقارب الحديث، والبخاري ذكره في التاريخ الكبير وسكت عنه، وأخرج حديثه في الصحيح؛ في موضعين كشاهدٍ، بصيغة الجزم.

وابن حبان اشترط في الراوي الذي يخرِّج له في صحيحه أن يتحقق فيه ما يأتي فقال: «إنَّا لم نحتجَّ فيه إلا بحديثٍ اجتمع في كل شيخٍ من رواته خمسة أشياء.

الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.

والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

---

(١) تهذيب الكمال (٢/ ٤٩٢، رقم٣٩٠)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٥٥).

(٢) الثقات (٦/ ٤٩)، وينظر إكمال تهذيب الكمال (٢/ ١٢٠، رقم٤٣٢)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٥٥).

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٨٥)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ٢٥٥)

(٤) الإرشاد للخليلي (١/ ١٩٩)، وينظر إكمال تهذيب الكمال (٢/ ١٢٠، رقم٤٣٢).

(٥) تهذيب الكمال (٢/ ٤٩٢، رقم٣٩٠)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٣٩، رقم٣٩١)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٥٥).

(٦) تهذيب الكمال (٢/ ٤٩٢، رقم٣٩٠)، وينظر تذهيب التهذيب (١/ ٣٣٩، رقم٣٩١)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٥٥).

(٧) تذهيب التهذيب (١/ ٣٣٩، رقم٣٩١)، وينظر لسان الميزان (٧/ ١٧٥، ٢٢٩٠).

والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

والخامس: المتعري خبره عن التدليس.

فكلُّ من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه، وبنينا الكتاب على روايته، وكلُّ من تعرَّى عن خصلةٍ من هذه الخصال الخمس لم نحتج به»[1].

وهذا المثال يدعم ما قلناه في المثال السابق، ففي النظر في أصل الكاشف نجد أن الذهبي ومن قبله المزي اقتصر على قول الذهلي، وهو امتنع عن كتابة حديثٍ، وقال: «وجدتها مقاربةً، فلم أكتب منها إلا شيئاً يسيرًا»، فأخذ عنه بعضه فقط، ممَّا يوحي بمخالفته عنده، والذهلي يعدُّ مختصاً في معرفة علل أحاديث الزهري.

ولذلك ذكر الذهبي أنه لا يعرف.

وابن حجر رجَّح كونه صدوقٌ؛ لأن البخاري قد خرَّج له في كتابه، وذكره في تاريخه وسكت عنه، والدارقطني شهد بصلاح أحاديثه.

۞ ۞ ۞

وهذا الترجيح للجرح المبيَّن السبب عند المحدِّثين على التعديل بين الأقوال المتعارضة في الرواة يمكن ممارسته بين نقد النقاد أيضاً، فكما هو في حال الراوي في الظاهر في القريب المعقول أنَّ الجارح يطَّلع على ما لم يطَّلع عليه المعدِّل قطعًا، إذ لو اطلَّع المعدِّل على الأمر القادح، وعدَّل مع علمه به عُدَّ غير عدلٍ، فلا يُقبل تعديله، والفرض ثبوت عدالته حتَّى قُبل قوله في النقد.

وفي قبول قول الجارح حملٌ للجارح والمعدِّل على السلامة وتصديقهما معًا، لأن المعدِّل يقول مثلاً أنا لا أعلم فسقاً ولم أظنه، والجارح يقول أنا علمت فسقًا، فلو حكمنا بعدم فسق الراوي وعدم ثلم عدالته والحكم بخفة ضبطه بقول المعدِّل؛ لكان اتهاماً للجارح بالتحامل على الراوي، وإذا حكمنا بصدق الجارح كَانَا المعدِّل والجارح صادقين معًا.

وهذا التقديم للتعديل أو التجريح على الآخر، إنَّما هو اعتبارٌ لحال المعدِّل والجارح، فيخضع للترجيح أيضاً، فالقرائن قامت على اعتبار تأهلهما للنقد وتساويهما من حيث قبول قوليهما حتَّى سمعنا منهما، وعليه ظهر أن تقديم أحدهما على الآخر هو نوعٌ من الترجيح أيضاً، فاحتيج إلى استخدام القرائن.

---

(١) صحيح ابن حبان (١/ ٤٨).

كما أنَّ الذي أوجب تقديم الجرح نوعٌ من الترجيح؛ وهو رجحان الجمع بين صدق الجارح والمعدل معاً على تصديق أحدهما وتكذيب الآخر، وهذا يؤكده ما إذا انقلب الحال في بعض الصور، وقامت القرائن على أنَّ التعديل أقوى في ظن الناظر في التعارض من التجريح، فهل يعمل بالراجح عنده فيما يقتضي النظر، وهنا لا تكذيب لأحدهما وإنما هو اعتبارٌ للقرائن، أو يعمل بالمرجوح عنده تطبيقاً لقاعدة تقديم الجرح، فيكون ترجيحاً للمرجوح على الراجح، وهذا خلاف المعقول[1].

*** ثالثاً ـ الموازنة بين الكاشف والتقريب في السكوت عن الحكم على الراوي عند تعارض ألفاظ الجرح والتعديل:**

عند امتناع الجمع والتوفيق بين الأقوال المتعارضة في الراوي جرحاً وتعديلاً، وعدم تيسُّر الترجيح بين الأقوال المتعارضة، سواءً كان التعارض بين أقوال عالِمين أو أكثر من أئمة الجرح والتعديل، أو بين أقوال عالِمٍ واحدٍ، فإنه يلزم النقَّاد التوقف في الحكم حتَّى يتضح حال الراوي، على ما قرره الزركشي في النكت، والسكوت عن إصدار حكمٍ فيه، فيخرج حديث الراوي عن الاحتجاج حتى يتبيَّن أمره، والتعارض إن كان صادراً عن إمامين وليس هناك مرجِّحٌ، قال الصنعاني: «اعلم أن التعارض بين التعديل والتجريح إنَّما يكون تعارضاً عند الوقوع في حقيقة التعارض، إذ الكلام في ذلك، وهو ما يتعذَّر فيه الجمع بين القولين، أمَّا إذا أمكن معرفة ما يرفع ذلك فلا تعارض البتة»[2].

ولم يتناول الذهبي وابن حجر مسألة السكوت عن الحكم على الراوي في «الكاشف»، أو «تقريب التهذيب»، ولكنّه ظهر في «الكاشف» بشكلٍ واضحٍ ترْك الحكم على المترجم لهم، وذلك لا يعود إلى التوقف، وعدم ترجّح شيءٍ في المسألة لدى الذهبي رحمه الله، وإنما تتفاوت الأسباب وتتنوع، وتحتاج إلى تتبعٍ وبحثٍ خاصٍّ بها، وقد استدرك عليه سبط ابن العجمي هذه المواضع في حاشيته على الكاشف، ونقل في الراوي أحكاماً للنقاد، وهي مطبوعةٌ معه بتحقيق الشيخ محمد عوامة.

وابن حجر لم يغفل الحكم على أي رجلٍ من رجال «تقريب التهذيب»، وفاته عددٌ قليلٌ نادرٌ سهواً لا يتجاوز عشرة تراجم، ولهذا فلا يمكن الموازنة بن الكتابين في مسألة السكوت، أو التوقف، فالذهبي وابن

(١) ينظر توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/ ١٠٨).

(٢) توضيح الأفكار (٢/ ١١٠).

حجر، لم يتطرَّقا «للتوقف عن الحكم» على الراوي لعدم إمكان غيره، ولم أجد له مثالاً في «الكاشف» أو «تقريب التهذيب» بحسب بحثي، إلا أنَّ الذهبي وهو يشرح طريقة التعامل مع مراتب الرواة قال: «ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على اطِّراح الراوي بالأصالة، أو على ضعفه، **أو على التوقُّف فيه**، أو على جواز أنْ يُحتجَّ به مع لينٍ ما فيه»[1]. فاعتبر التوقف حكماً يصار إليه، إذا لم يمكن الحكم باطراح حديث الراوي، أو الحكم بقبوله.

ولكنَّها مسألةٌ جديرة بالبحث هنا لمناسبة المقام، وقد تطرَّق إليها النقَّاد في مصنفات الجرح والتعديل، وعدَّها المحدِّثون والأصوليون طريقاً من طرق التعامل مع التعارض.

وأمَّا غيرهما من النقَّاد فقد توقف غير واحدٍ عن الترجيح في الرجال المختلف فيهم، ففي كتاب ابن شاهين «المختلف فيهم»، توقف ابن شاهين عن التوفيق أو الترجيح بن الأقوال المتعارضة فقال، في ترجمة قيس بن الرَّبيع (ت:١٠٠ وبضعٌ وستون هجريةٌ): «وهذا الخلاف في قيس بن الرَّبيع يُوجب **التوقف فيه**»[2].

وكذلك في ترجمة مجالد بن سعيدٍ قال ابن شاهين: «هذا الخلاف في أمر مجالدٍ، **يوجب التوقف فيه**، وهو

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٤٧ـ٤٨)، وقد قال السخاوي فتح المغيث (٢/ ١٣١): «وأما الذهبي، فالمراتب ـ أي الجرح ـ عنده ستٌّ، ولكن فيها بعض مخالفةٍ لما تقدم، فأردؤها: دجالٌ، وضاعٌ، كذابٌ، ثم: متهمٌ ليس بثقةٍ ولا مأمونٍ، مجمعٌ على تركه، لا يحل كتابة حديثه، ونحوها، ثم: هالكٌ، ساقطٌ، مطروح الحديث، متروكه، ذاهبه، ثم: مجمعٌ على ضعفه، [ضعيفٌ جدًا، ضعفوه، تالفٌ، واهٍ، ليس بشيءٍ، ثم: ضعيفٌ]، ضعيف الحديث، مضطربه، منكره، ونحوها، ثم: له مناكير، له ما ينكر، فيه ضعفٌ، ليس بالقوي، ليس بعمدةٍ، ليس بالمتين، ليس بحجةٍ، ليس بذاك، غيره أوثق منه، وتعرف وتنكر، فيه جهالةٌ، ولينٌ، يكتب حديثه، ويعتبر به، ونحوها من العبارات الصادقة على من قد يحتج به، أو يتردد فيه، أو حديثه حسنٌ غير مرتقٍ إلى الصحيح».

(٢) (ص: ٦٣). وكتاب ابن شاهين هذا هو: «ذكر من اختلف العلماء ونقَّاد الحديث فيه، فمنهم مَن وثَّقه ومنهم مَن ضعَّفه، ومن قِيل فيه قولان» مطبوعٌ في آخر تاريخ جرجان للسهمي، بتحقيق الشَّيخ المعلمي اليماني، بمطبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية الهند (عام ١٣٦٩ه ـ ١٩٥٠م). لكنه طبع ناقصاً بالمقارنة مع الطبعة الأخيرة، ثم أعيد طبعه منفرداً بتحقيق طارق بن عوض الله محمد. بمطبعة: مكتبة التَّربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي. مصر (عام١٤١٢ه ـ ١٩٩٢م)، وبالاسم نفسه أيضاً، وقد اعتمد على نفس الطَّبعة، وكان غرضه إخراج الكتاب مستقلاً. وأما الاسم الثَّاني الذي طبع به فهو «المختلف فيهم»، بتحقيق الدكتور عبد الرحيم القشقري. بمطبعة: مكتبة الرشيد، الرياض (عام١٤٢٠ه ـ ١٩٩٩م).

إلى التعديل أقرب، لأن الذي ضعَّفه اختاره، والذي ذمَّه مدحه، لأن يحيى بن سعيدٍ ضعفه في رفعه الحديث، ثم اختاره على حجاجٍ وليثٍ، ووثَّقه يحيى بن معينٍ بعدما ضعَّفه والله أعلم»[(١)].

وقد توقف ابن حبان عن الحكم في رجالٍ لقيام الخلاف فيهم، وذكرهم في مصنفٍ خاصٍّ، فقال في ترجمة إبراهيم بن طهمان: «تفرَّد عن الثقات بأشياء معضلاتٍ سنذكره إن شاء الله تعالى في كتاب «الفصل بين النَّقلة» إن قضى الله ذلك، **وكذلك كلّ شيخٍ توقفنا في أمره** ممَّن له مدخلٌ في الثقات والضعفاء جميعاً»[(٢)]، وهذا النص من ابن حبان صريحٌ بسبب التوقف، بأنَّ الراوي اختلف فيه، حتّى صار له مدخلٌ في الضعفاء والثقات.

ولكن هناك من توقف عن الحكم في الرواة ليس لاجتماع الجرح والتعديل فيه، وعدم إمكان الجمع بينهما أو الترجيح، بل لأنَّ حال الراوي لم يتبيَّن له بشكلٍ يمكِّنه من الحكم عليه، وهو ما وقع للإمام أحمد بن حنبل، ففي ترجمة ثابت بن عجلان الشامي [خ، د، س، ق] قال: «أنا متوقفٌ فيه»[(٣)].

وقريبٌ من توقف الإمام أحمد مسألةٌ توجد في كتب النقَّاد المتقدمين، وهي أنَّ يصنّف أحدهم كتاباً في تراجم الرواة، ويجعله مختصاً بالثقات أو الضعفاء، أو يضم فيه الثقات والضعفاء، ولكنَّه يسكت فيه عن الحكم على بعض المترجمين، فهل سكوته من باب التوقف الذي عناه الإمام أحمد أم لا؟ وما تكون نتيجة الترجمة في هكذا كتابٍ على الراوي؟

قال المزي في آخر ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق: «قال الحافظ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد ابن يربوع الإشبيلي[(٤)]: بيّن مسلمٌ جَرْحَه في صدر كتابه؛ وأمَّا البخاري فلم يُنبّه من أمره على شيءٍ، فدَّل أنَّه

---

(١) المختلف فيهم (ص: ٦٥). وقد روى ابن شاهين، أن جرير بن حازمٍ قال: المجالد بن سعيدٍ، وكان كذاباً، وقال يحيى بن معينٍ: إن يحيى بن سعيدٍ يقول: لو أردت أن يرفع لي مجالد بن سعيدٍ حديثه كلَّه، رفعه. قلت له: لِمَ يرفع حديثه؟ قال: لضعفه، وقال يحيى بن معينٍ: مجالد بن سعيدٍ، ضعيفٌ، واهي الحديث، وعن أحمد بن أبي خيثمة قال: سمعت يحيى بن معينٍ مرةً أخرى يقول: مجالد بن سعيدٍ ثقةٌ، وعن يحيى بن سعيد القطان، أنه قال: مجالدٌ، أحب إليّ من ليثٍ وحجاجٍ.

(٢) الثقات (٦/ ٢).

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٣٦٤)، وعلق الذهبي: «أما من عرف[من الرواة] بالثقة فنعم، وأما من وثِّق، ومثل أحمد الإمام يتوقف فيه، ومثل أبي حاتمٍ يقول: صالح الحديث، فلا نرقيه إلى رتبة الثقة، فتفرد هذا يعد منكراً، فرجح قول العقيلي وعبد الحق». قاله في رده على أبي الحسن ابن القطان. ولعلَّ توقف الإمام أحمد لعدم معرفته الراوي بما يعدل به أو يجرَّح.

(٤) عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي الظاهري (ت:٥٥٢٢ه)، فقيهٌ محدِّثٌ، من حفاظ الحديث، ظاهريّ =

عنده على الاحتمال، لأنَّه قد قال في «التاريخ»: «كل من لم أبين فيه جُرْحَةً فهو على الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظرٌ، فلا يحتمل»[(١)]، وبناءً على هذا النقل فإن كل من ترجم له البخاري ولم يذكر فيه تعديلاً أو جرحاً فهو عنده معدَّلٌ، وهذا القول لم أجده في كتب التاريخ الثلاثة للبخاري، وقد ذهب الجديع في كتابه تحرير علوم الحديث إلى مذهبٍ قريبٍ من هذا فقال: «إن إدخال الراوي في «التاريخ الكبير» لا يعني بمجرده جرحاً ولا تعديلاً. لكن لكون البخاري قلَّما ترك بيان الجرح لمن هو مجروحٌ، فلو قال قائلٌ: «من سكت عنهم البخاري فغير مجروحين عنده، وإنما هم عدولٌ، واحتمل في القليل منهم أن لا يكونوا من المشهورين، فيلحقون بالمستورين»، لكان هذا قولاً وجيهاً، نعم، لا يصح أن يطلق بتوثيق من سكت عنه البخاري بمجرد ذلك»[(٢)].

وقد وقع مثل هذا لابن أبي حاتمٍ في الجرح والتعديل، ولكنّه بيَّن مراده بالتفصيل من ذكر الرواة خالين عن الحكم، ممَّا لا يشتبه به الأمر، وبيَّن منهجه ولم يدع مجالاً للتخمين، فقال: «قصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هنا إلى العارفين به العالمين له متأخرًا بعد متقدمٍ إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة رحمهما الله، ولم نحك عن قومٍ قد تكلَّموا في ذلك لقلَّة معرفتهم به، ونسبنا كل حكايةٍ إلى حاكيها، والجواب إلى صاحبه، ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسئولين عنهم، فحذفنا تناقض قول كل واحدٍ منهم، وألحقنا بكل مسؤولٍ عنه ما لاق به وأشبهه من جوابهم، على أنَّا قد ذكرنا أسامي كثيرةً مهملةً من الجرح والتعديل؛ كتبناها ليشتمل الكتاب على كل مَن رُوي عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى»[(٣)].

وينبغي أن يلاحظ من عبارة ابن أبي حاتم، أن من سكت عنهم لا يلحقون بالمجروحين ولا المجهولين ولا المعدَّلين، فإنَّه ضمَّن كتابه الحكم على الرواة بالأوصاف الثلاثة.

= المذهب، من أهل إشبيلية، سكن قرطبة، قال ابن الأبار: «له تآليف مفيدةٌ، من مصنفاته «الإقليد في بيان الأسانيد». بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص: ٣٤٠).

(١) تهذيب الكمال (١٨/ ٢٦٥). وقال المزي في تهذيب الكمال (١٩/ ٤٦٦): «قال ابن يربوع في عثمان بن عمر التيمي: «هو على أصل البخاري محتملٌ».

(٢) تحرير علوم الحديث (١/ ٥٠٧).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٣٨).

وقد جرى اعتبار ذكر الرواة في كتاب «الثقات» لابن حبان دون التنصيص من قبله على تعديلهم على التعديل تغليباً للأصل؛ لعدم الجرح، ولعدم تنصيص العارفين على الجهالة، والأصل السلامة من القدح، بحسب مذهبه في التعديل، كما ذكر ابن حجر: «الذي ذهب اليه ابن حبان من أنَّ الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبيَّن جرحه مذهبٌ عجيبٌ، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات؛ الذي ألفه،... وقد أفصح ابن حبان بقاعدته، فقال: «العدل من لم يُعرف فيه الجرح إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يُجرح فهو عدلٌ حتَّى يتبيَّن جرحه؛ إذ لم يُكلَّف الناس ما غاب عنهم»[(١)]. فهذا من جهة التأصيل قويٌّ، لكنَّه وإن مال بنا إلى اعتبار التعديل، فإنَّه لا ينهض بمجرده للحكم به في حق ذلك الراوي، إذا عارضه الحكم المصرَّح به، وهو ما يلاحظ من منهج الذهبي وابن حجر في التعامل مع أحكامه في حال لم يصرح بجرحٍ أو تعديلٍ[(٢)(٣)].

إلا أنَّه يمكن التمثيل له هنا من خلال أمثلة الدراسة بقول الجوزجاني في:

المثال الأوَّل:

عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي (ت:بعد ١٤٠هـ)، من الطَّبقة الرَّابعة؛ طبقةٌ تلي الوسطى من التَّابعين.

قال الذَّهبيُّ : قال أبو حاتمٍ وعدَّةٌ: لين الحديث، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به[(٤)].

---

(١) لسان الميزان (١/ ٢٠٩).

(٢) وممن سلكه من المعاصرين المحدث عبد الفتاح أبو غدة، رحمه الله، في بحثٍ له نُشر في «مجلة كليَّة أصول الدين» الصادرة عن جامعة محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثاني لعام ١٤٠٠ هـ، وذلك بعنوان: (سُكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يُجرح ولم يأتِ بمتنٍ منكر يُعدُّ توثيقاً له)، وكتب الشيخ عداب الحمش رداً عليه في كتاب سمَّاه (رواة الحديث الذي سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل)، نقل فيه أمثلةً من تاريخ البخاري يوضِّح أنَّ البخاري سكت في تاريخه عن تراجم ثقاتٍ كالشافعي، وغيره، وكذلك سكت عن قومٍ ضعفاء ومتروكين.

(٣) فائدة: قال عبد الله بن أحمد الدورقي: «كل من سكت عنه يحيى بن معينٍ فهو عنده ثقةٌ «نقل عنه ابنُ عديٍّ في الكامل» (١/ ٢١٨) قال الجديع معلقاً: «هذا يجب حمله على رجالٍ جاءوا في معرض السؤال ليحيى، فلم يذكر فيهم جرحاً ولا تعديلاً، إذ من شأن يحيى أنه إذا سئل عن الراوي المجروح لم يسكت عنه، وإذا كان لا يعرفه أجاب بذلك، فحيث سكت عن جرحه وعن تجهيله، فهو عنده في جملة المقبولين الموثقين، والله أعلم». ينظر تحرير علوم الحديث (١/ ٥١١).

(٤) الكاشف (١/ ٥٩٤، رقم٢٩٦١).

وقال ابن حجر : صدوقٌ في حديثه لينٌ، ويقال: تغيَّر بأخرةٍ[1].

١ـ بيان من أخرج له من أصحاب الكتب السِّتة وعدد مروياته فيها.

روى له: البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود ثمانية أحاديث، والترمذي سبعة عشر حديثاً، وابن ماجه سبعةٍ وعشرين حديثاً.

٢ـ أقوال النقَّاد فيه:

أ ـ أقوال من عدَّله:

قال العجلي (ت:٢٦١هـ): تابعيٌّ ثقةٌ، جائز الحديث[2]، وقال التِّرمذي (ت:٢٧٩هـ): صدوقٌ، وقد تكلَّم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وسمعت محمد بن إسماعيل (ت:٢٥٦هـ)، يقول: كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والحميدي، يحتجُّون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيلٍ، وهو مقارب الحديث[3].

قال ابن عديٍّ (ت:٣٦٥هـ): روى عنه جماعةٌ من المعروفين الثقات، وهو خيرٌ من ابن سمعان، ويكتب حديثه[4]، وقال أبو أحمد الحاكم (ت:٣٧٨هـ): حدَّث بحديثه؛ يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهديٍّ، وكان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم يحتجَّان بحديثه؛ لكنَّه ليس بذلك المبين المعتمد[5].

بـ ـ أقوال من تكلم فيه:

قال سفيان بن عيينة (ت:١٩٨هـ): كان في حفظه شيءٌ فكرهت أن ألقنه[6]، وكان لا يحْمد حفظه[1]،

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٢١، رقم٣٥٩٢).

(٢) الثقات (٢/ ٥٧)، وتهذيب التهذيب (٦/ ١٣).

(٣) سنن الترمذي (١/ ٥٤)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٩٨، رقم٣٦٠٢)، وتهذيب التهذيب (٦/ ١٣).

(٤) الكامل (٥/ ١٢٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٣).

(٥) تاريخ دمشق (٣٢/ ٢٥٧)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٣).

(٦) الضعفاء الكبير تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي ط/ دار الكتب العلمية. (٢/ ٢٩٨، رقم٨٧٢) وضبطها بتشديد القاف، ثم نون موحدة. وكذلك ضبطه حمدي بن عبدالمجيد السلفي في تحقيقه للضعفاء أيضاً. ط/ دار الصميعي ـ الرياض (٢/ ٣٥٤، رقم ٨٧٤)، ونقل ابن أبي حاتمٍ في الجرح والتعديل. ط/ الهند تصوير دار: احياء التراث (٥/ ١٥٣، رقم٧٠٦). عبارة ابن عيينَّة فقال: «فكرهت أن ألقيه». بالياء، وفي المقدمة أثبت المحققون الجملة ذاتها ولكن بلفظ: «فكرهت أن ألقاه». (١/ ٤٠) وأورد المزي لفظ ابن عيينّة فقال: «فكرهت أن ألقه». وتابعه ابن حجر في التهذيب.

وقال ابن سعدٍ (ت:٢٣٠هـ): كان منكر الحديث، لا يحتجون بحديثه، وكان كثير العلم[٢]، وقال يحيى بن معين (ت:٢٣٣هـ): ليس بذاك[٣]، ضعيف الحديث[٤]، وفي رواية الدوري: ضعيفٌ في كل أمره[٥]، لا يحتجّ بحديثه[٦]، وقال أيضاً إنَّ ابن عيينة كان يقول: «أربعةٌ من قريش يمسك عن حديثهم». قلت: من هم؟ قال: فلانٌ، وعلي بن زيدٍ، وزيد بن أبي زيادٍ، وعبد الله بن محمد بن عقيلٍ وهو الرَّابع. فقال يحيى: نعم، قلت: فأيهم أعجب إليك؟ قال: فلانٌ ثم علي بن زيدٍ ثم زيد بن أبي زيادٍ ثم ابن عقيلٍ[٧]، وقال الدوري: سُئل يحيى عن حديث سهيلٍ والعلاء وابن عقيلٍ وعاصم بن عبيد الله، فقال: عاصم وابن عقيلٍ أضعف الأربعة[٨]، وقال الفلَّاس (ت:٢٤٩هـ): سمعت يحيى وعبد الرَّحمن جميعاً يُحدِّثان عن عبد الله بن محمد بن عقيلٍ والناس يختلفون فيه[٩]، وقال مسلم بن الحجاج: قلت ليحيى بن معينٍ: عبد الله بن محمد بن عقيلٍ أحب إليك أو عاصم بن عبيد الله؟ فقال: ما أحب واحداً منهما في الحديث[١٠].

قال بشر بن عمر: كان مالكٌ ويحيى بن سعيدٍ لا يرويان عن عبد الله بن محمد بن عقيلٍ[١١]، قال علي ابن المديني (ت:٢٣٤هـ): كان ضعيفاً[١٢]، قال الجوزجاني (ت:٢٥٩هـ): تُوقِّف عنه؛ عامة ما يروي

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ١٥٣).

(٢) الطبقات الكبرى (٥/ ٣٩٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٩٨، رقم٣٦٠٢) ولكن قال فيه: قال ابن سعدٍ: «كثير الحديث.. »، وتهذيب التهذيب (٦/ ١٣)

(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/ ٢٨٨)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٣)

(٤) تاريخ ابن معين ـ رواية ابن محرز (١/ ٧٢)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٩٨، رقم٣٦٠٢)، وتهذيب التهذيب (٦/ ١٣).

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ١٥٣)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٣)

(٦) تهذيب التهذيب (٦/ ١٣)

(٧) الضعفاء الكبير (٢/ ٢٩٨،)

(٨) الكامل (٥/ ١٢٥).

(٩) الضعفاء الكبير (٢/ ٢٩٨) وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٣)

(١٠) الجرح والتعديل (٥/ ١٥٣) وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٣)

(١١) الضعفاء الكبير (٢/ ٢٩٨) وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٣)

(١٢) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٨٨) وقال محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة نا جدي يعقوب قال: =

غريبٌ[1]، وقال يعقوب بن شيبة (ت:٢٦٢هـ): صدوقٌ وفي حديثه ضعفٌ شديدٌ جداً[2]، وقال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): ابن عقيلٍ يختلف عنه في الأسانيد[3]، وقال أبو حاتمٍ (ت:٢٧٧هـ): لين الحديث، ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه؛ يكتب حديثه، وهو أحب إلي من تمام بن نجيحٍ[4].

قال النسائي (ت:٣٠٣هـ): ضعيفٌ[5]، وقال السَّاجي (ت:٣٠٧هـ): عبد الله بن محمد بن عقيلٍ توقف عنه، عامَّة ما يروى عنه غريبٌ[6]، وقال ابن خزيمة (ت:٣١١هـ): لا أحتج به لسوء حفظه[7]، وقال ابن حبَّان (ت:٣٥٤هـ): كان رديء الحفظ؛ يُحدِّث على التَّوهم فيجيء بالخبر على غير سننه، فلما كثر ذلك في أخباره وجب مجانبتها والاحتجاج بضدها[8]، قال ابن شاهين (ت:٣٥٨هـ): ليس بذاك[9]، قال الحاكم (ت٤٠٥هـ): عمَّرَ فساء حفظه فحدَّث على التَّخمين[10]، وقال ابن القيسراني (ت:٥٠٧هـ): ضعيفٌ جدًّا[11].

= سمعت علي بن المديني قال: قال **سفيان بن عيينة رايته يعني ابن عقيلٍ يحدِّث نفسه فحملته على أنَّه قد تغيَّر**، قال عليٌّ: ولم يرو عنه مالك بن أنسٍ ولا يحيى بن سعيد القطان. قال جدي: وهذا يعني مالكاً وابن سعيدٍ ممن ينتقي الرِّجال. تاريخ دمشق (٣٢/ ٢٥٧) وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٣)

(١) أحوال الرجال (ص: ٢٣٥) وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٣) إلا أنه قال: «قال الجوزجاني: «أتوقف عنه.. ».

(٢) تاريخ دمشق (٣٢/ ٢٥٧) وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٣)

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ١٥٣) وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٣)

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ١٥٣) وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٣)

(٥) تهذيب الكمال (١٦/ ٧٨، رقم٣٥٤٣) وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٣)

(٦) الكامل (٥/ ١٢٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٣)

(٧) تهذيب الكمال (١٦/ ٧٨)، وينظر تذهيب التهذيب (٥/ ٢٩٨، رقم٣٦٠٢)، وتهذيب التهذيب (٦/ ١٣).

(٨) المجروحين (٢/ ٣)، وتهذيب التهذيب (٦/ ١٣).

(٩) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ١١٨).

(١٠) سؤالات السجزي للحاكم (ص: ١٠٣)، وهذا مأخوذ من قول ابن المديني عن ابن عيينة: «رأيته يحدث نفسه، فحملته على أنَّه قد تغير». ينظر سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: ٨٨)، وتهذيب التهذيب (٦/ ١٣).

(١١) تذكرة الحفاظ لابن القيسراني (ص: ١١١).

٣ـ مناقشة الأقوال والتَّرجيح بينها.

الجمهور على ضعف حديث ابن عقيلٍ، وقد ورد الجرح فيه مفسَّراً، فيقدم على التعديل عند الجمهور، والذي أخذه النقَّاد عليه على ضربين:

الأوَّل: يعدَّ ابن عقيلٍ سيء الحفظ مطلقاً في جميع ما رواه، وهو ما يدل عليه قول أكثر النقَّاد.

الثاني: روايته التي وقع فيها الوهم كانت في آخر أمره، ولذلك تعد رواية المتقدمين عنه مقبولةً، وهو ما قال الحاكم: «عمَّرَ فساء حفظه فحدَّث على التَّخمين»، فهو معدودٌ فيمن تغيَّر في آخر أمره.

ومع أنَّ الجمهور على ضعفه، ومنهم من قال فيه ضعيفٌ جداً، إلا أنَّ الذهبي ذكر من الأقوال ما ينزل بحديثه عن رتبة الاحتجاج فقط، وجعله في مرتبة من يقال فيه لين الحديث، وهي المرتبة الأولى من مراتب الضعف وأخفها عنده، ولم يشدد فيه الجرح.

وابن حجر جعله في نفس المرتبة، مرتبة لين الحديث، ولكنَّه كثير الرواية فليس من المرتبة السادسة عنده، إذ لا تنطبق عليه شروطها، وحكم عليه بأنَّه صدوقٌ، وقيد ما قيل فيه من جرحٍ بأنّه في آخر أمره، وهو بهذا يجمع بين احتجاج الأئمة بحديثه وروايتهم عنه، وبين قول من قال بسوء حفظه.

والذي جعلنا نذكره هنا هو قول الجوزجاني (ت:٢٥٩هـ):« تُوقِّف عنه؛ عامة ما يروي غريبٌ»[١]، فصرح بالتوقف عن الحكم بسبب الخلاف، وغرابة أحاديث الراوي.



(١) أحوال الرجال (ص: ٢٣٥) وينظر تهذيب التهذيب (٦/ ١٣) إلا أنه قال: «قال الجوزجاني: «أتوقف عنه.. ».

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

قام الباحث في هذه الدراسة بسبر تراجم الرواة الذين اختلفت فيهم أحكام الذهبي في «الكاشف»، وأحكام ابن حجر في «تقريب التهذيب»، للكشف عن أسباب هذا التعارض وضوابطه في الدراسات النقدية، واهتم البحث من خلال استعراض آراء الذهبي وابن حجر باستخراج ما يتعلق بالتعارض والاختلاف في الجرح والتعديل، من قواعد وأصولٍ وضوابط لإزالة التعارض، من خلال القرائن التي اعتمدا عليها للجمع والتوفيق بين الأقوال أو الترجيح بينها، والشروط الواجب توفرها بالجرح حتَّى يعتبر به، ويعارض به غيره من أقوال النقَّاد.

وأدَّت تقسيمات البحث دوراً فاعلاً في بيان أسباب الاختلاف بين الذهبي وابن حجر، وفي الكشف عن الطرق التي يمكن من خلالها توظيف المصطلحات النقدية في الجرح والتعديل؛ للتدليل على ثرائها ودور البنية الداخلية للمصطلح النقدي، في انتاج المعرفة النقدية الفعَّالة، فيُسهل في كثيرٍ من المسائل على رفع التعارض عند حصوله، أو تفصيل الحكم على الراوي، وكونه في مسألةٍ جزئيةٍ أو كلِّيةٍ.

وقد تركزت نتائج البحث في الإجابة عن تساؤلات البحث الرئيسية، وذلك يتضح من خلال الآتي:

١ـ ما هي الأسس التي يقوم في اطارها الاختلاف في الجرح والتعديل عند الذهبي وابن حجر؟

ـ احتكم الحافظان الذهبي وابن حجر إلى قواعد الجمهور في علوم الحديث لإزالة التعارض بين الجرح والتعديل، فالتزم كلٌّ منهما بالقواعد العامة لثبوت الجرح والتعديل وموانعه للحكم على الرواة.

ـ مراتب الجرح والتعديل عند تطبيقها على تراجم الرواة المختلف فيهم، يعود مؤدَّاها إلى كونها أربع مراتب فقط، مرتبة من يحتج بحديثه، ومرتبة من يترك حديثه، وبينهما مرتبة من يكتب حديثه ويختبر، وهو معدَّلٌ، و مرتبة من يكتب حديثه ويختبر، وهو مجرَّحٌ.

٢ـ الأسباب التي أدت إلى اختلاف الإمامين مع أنهما يختصران كتاباً واحداً ؟

تنوعت الأسباب التي أدت إلى التعارض في أحكام الجرح والتعديل بين «الكاشف»، و«تقريب التهذيب»

ـ اقتصار الإمام الذهبي في ترجمة الرواة على ما قدَّمه المزي من أقوالٍ في «تهذيب الكمال»، وتوّسع الحافظ ابن حجر في الترجمة للرواة بالاعتماد على كتاب علاء الدين مغلطاي «تهذيب الكمال»، وغيره، ولذلك جاءت أحكام الإمام الذهبي في كتبه الأخرى عدا الكاشف، متفقةً مع حكم الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب.

ـ اختلافهما في تقييم حكم «ابن حبان» و«العجلي» على الراوي، وتذبذب منهجهما في التعاطي معه، كان له أثرٌ فعَّالٌ في التعارض بين أقوالهما، وخاصةً عند انفراد ابن حبان في ذكر الراوي في ثقاته، أو عند ذكره للراوي، ووجود قولٍ لإمامٍ من الأئمة يخالف قوله.

ـ اختصار الإمام الذهبي لكثيرٍ من الأقوال التي وردت في «تهذيب الكمال»، وعدم التزامه في «تذهيب التهذيب» بنقل النص الذي ذكره المزي، ممَّا جعل أحكامه في الكاشف قاصرةً عن الإحاطة بحال الراوي.

ـ يميل الذهبي إلى ترجيح عبارات الجرح وذكرها في الكاشف على عبارات التعديل، ويعود ذلك لأسبابٍ مختلفةٍ، منها:

أ ـ الإشارة إلى وجود جرحٍ في الراوي، دون تبنيه للجرح في الحكم على الراوي، لمخالفته له في كتبه الأخرى.

ب ـ اعتبار الذهبي أن تقديم الجرح على التعديل عند اجتماعهما أولى في كتابه المختصر.

ـ متابعة الحافظ ابن حجر للحافظ علاء الدين مغلطاي في استدراكاته على المزي، واثراؤه لتراجم الرواة، وتحريره لبعض الاشتباه في تراجم الرواة، كان سبباً في تغيُّر حكمه ومعارضته لحكم الذهبي.

ـ انفراد كتاب «تقريب التهذيب» بمراتب خاصةٍ بالجرح والتعديل، وتقيد الحافظ ابن حجر بها، كانت سبباً في قيام التعارض بين أقواله وأقوال الإمام الذهبي.

ـ أسبقية الإمام الذهبي إلى اختصار ألفاظ الجرح والتعديل المختلفة، وتحرير معانيها في ترجمةٍ واحدةٍ أدت إلى غياب المنهج واضح المعالم، وذلك يقع في أي بابٍ من أبواب العلوم الحادثة، والتي لم يسبق لها مثالٌ، فتكون التصانيف الأولى غير مكتملة البنيان، ولا واضحة الأصول والقواعد، على خلاف ما عليه كتاب الحافظ ابن حجر، فقد توضَّحت أصول التأليف في هذا المجال، وتبدَّت عثرات من سبقه في هذا النوع من التصنيف، فتلافاها في تصنيفه محاكياً لعمل الإمام الذهبي ومستدركاً عليه.

ـ إن اعتبار الإمام الذهبي لأقوال النقَّاد ومراتبهم النقدية قد أثَّر بشكلٍ واضحٍ على أحكام الذهبي، فكان الإمام الذهبي يراعي مكانة الناقد، وأثر هذه المكانة على التعارض، ولذلك كان يلتزم الحيدة في الحكم على كثيرٍ من الرواة، ويختار قول الناقد الذي رجَّح قوله للتعبير به عن مكانة الراوي، بينما يغيب هذا الاعتبار عند الحافظ ابن حجر، فلم يتبنَّ قول ناقدٍ من النقَّاد إلا في تراجم لا تتجاوز المئة فقط.

٣ـ ما هي حدود الاختلاف بين الإمامين في الحكم على الرواة ؟

ـ لم تختلف أحكام الإمام الذهبي وأحكام الحافظ ابن حجر في الرواة الذين في مراتب التوثيق العليا، كمن وثّق بصيغة أفعل التفضل أو من وثِّق بتكرار عبارات التعديل.

ـ ولم تتعارض أحكام الحافظ ابن حجر مع أحكام الإمام الذهبي في الرواة الذين في أدنى مراتب التجريح، كمن اتهم بالكذب، أو رمي بالكذب والوضع، أو جرح بصيغة أفعل التفضيل.

ـ تعارضت أحكام الحافظ ابن حجر مع أحكام الإمام الذهبي فيمن أطلق فيه وصف «الثقة»، وهذه أعلى مرتبةٍ وقع فيها التعارض بين أحكامهما في مراتب التعديل.

وأدنى مراتب التجريح التي تعارضت فيه أقوال الإمام الذهبي مع أقوال الحافظ ابن حجر هي مرتبة من قيل فيه: «واهٍ»، أو «ضعيفٌ».

ـ دارت أكثر الأحكام التي تعارضت فيها أحكام الإمام الذهبي مع أحكام الحافظ ابن حجر بين المراتب التي جعلها النقَّاد للرواة الذين يخرَّج حديثهم ويختبر، أو يخرَّج حديثهم للاعتبار والاستشهاد.



ثانياً: التوصيات

لعبت القرائن دوراً فاعلاً في صياغة أحكام الجرح والتعديل، وكانت للمتأخرين من المحدِّثين جهودٌ واضحةٌ في هذا المجال، فهم الذين تتبعوا تراث أئمة الجرح والتعديل، ووقفوا على مناهجهم، واستنبطوا تفسيراتٍ لأقوالهم من خلال تتبعهم للقرائن والأحوال والسياق الذي وردت فيه نصوصهم، وتعدُّ هذه الجهود أهم مشاركةٍ للمتأخرين في تطوير علوم الحديث.

ولا بدَّ من لفت الانتباه في الدراسات النقدية الحديثية إلى ضرورة توظيف الدراسات المعاصرة والقديمة لتقديم رؤيةٍ شموليةٍ عن الدراسات النقدية بشكلها التطبيقي. واعتماد مبادئ الدراسات النقدية المعاصرة؛ المختصة في المجال الأدبي والفلسفي، في قراءة النصوص النقدية، وبيان إمكانية الاستفادة منها في تعميق الدراسات التحليلية للمصطلحات النقدية في الجرح والتعديل، فيتشكَّل من ذلك تمازجٌ بين طرائق المحدِّثين والمُحدَثين من النقَّاد في الميادين النقدية المختلفة، وهذه دعوة لإدخال هذه الدراسات في الدراسات النقدية الحديثية.

وعليه فإنَّ الجهود المبذولة من قبل المتأخرين ممّن كانت له مشاركةٌ في علوم الحديث عموماً، والجرح والتعديل خصوصاً تحتاج إلى من يتبناها ويُعنى بها، ولا بد من التوصيات الآتية:

١ـ تطوير منهاج الدراسات العليا في شعبة الحديث النبوي وعلومه، ليشمل الدراسات المعاصرة في علوم الحديث، وتبني الفكر المعاصر كمادةٍ أساسيةٍ في المنهج الدراسي ومناهج المحدّثين.

٢ـ العناية بنشر ومتابعة أحدث الدراسات عن السنَّة النبوية في العالم الإسلامي، ومتابعة الندوات والمؤتمرات العلميَّة التي تعنى بالسنّة النبوية.

٣ـ إحياء مقولة «الإسناد من الدين» والعمل على نشر مفهوم أهمية الإسناد في تلقي العلوم الحديثية، واعتباره دافعاً لمزيدٍ من التحصيل، وعدم الانغلاق في التفكير.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني (ت:٥٤٣هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياضن ومؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، ط٤، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م.

٢ ـ أبجد العلوم لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت:١٣٠٧هـ)، الناشر: دار ابن حزم. الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م.

٣ ـ الإبهاج في شرح المنهاج لتقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، عام النشر: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥ م

٤ ـ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (ت:٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ م ١٩٩٩ م.

٥ ـ آثار البلاد وأخبار العباد لزكريا بن محمد بن محمود القزويني (المتوفى: ٦٨٢هـ) الناشر: دار صادر ـ بيروت ، د/ ط، ت.

٦ ـ أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة [١٩٤ ـ ٢٦٤]، تحقيق : د. سعدي الهاشمي، الناشر : الجامعة الاسلامية ـ المدينة المنورة، ط: ١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢ م.

٧ ـ الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما لضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت:٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م

٨ ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت:٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت:٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٩ ـ أحوال الرجال لإبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني، أبو إسحاق (ت:٢٥٩هـ). تحقيق: صبحي البدري السامرائي. دار النشر: مؤسسة الرسالة. د/ ت. ط.

١٠ ـ أدب الاملاء والاستملاء لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ) المحقق: ماكس فايسفايلر الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠١ ـ ١٩٨١.

١١ ـ الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين لعلي بن المفضل بن علي المقدسي المالكي (ت:٦١١ ه)، المحقق : محمد سالم بن محمد ابن جمعان العبادي، الناشر : أضواء السلف، ط١، ١٤١٤ ه.

١٢ ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت ٤٤٦ه)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١، ١٤٠٩ه.

١٣ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، ابن الأثير(ت:٦٣٠ه)، تحقيق: علي محمد معوض ـ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١٤١٥،١ه ـ ١٩٩٤ م.

١٤ ـ الإصابة في تمييز الصحابة لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢ه) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٥ ه.

١٥ ـ أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال للدكتور نور الدين عتر، دار: اليمامة، ودار: الفرفور، الطبعة: الثانية، عام: ١٤٢٧ه.

١٦ ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (ت : ٥٨٤ه)، الناشر : دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد ، الدكن، الطبعة : الثانية ، ١٣٥٩ ه

١٧ ـ أعلام النبوة لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت:٤٥٠ه)، الناشر: دار ومكتبة الهلال ـ بيروت، الطبعة: الأول ـ ١٤٠٩ هـ

١٨ ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب. لسعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (ت:٤٧٥ه) الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١١ه ـ ١٩٩٠م.

١٩ ـ آمالي ابن سمعون الواعظ لابن سمعون الواعظ، أبو الحسين محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عنبس البغدادي (المتوفى: ٣٨٧ه)، دراسة تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م.

٢٠ ـ الإمام جلال الدين السيوطي وجهوده في علوم الحديث للدكتور بديع السيد اللحام، دار: قتيبة، ط/ ١، ت/ ١٤١٥ه.

٢١ ـ الأمصار ذوات الأثار لشمس الدين محمد بن احمد بن عثمان بن قايْماز الذهبي(ت:٧٤٨ه)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، دار: ابن كثير ـ دمشق. الطبعة: الأولى. ١٤٠٥ه. ١٩٨٥م.

٢٢ ـ إنباء الغمر بأبناء العمر لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ه) المحقق: د حسن حبشي الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر١٣٨٩ه، ١٩٦٩م.

٢٣ ـ الأنساب لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت:٥٦٢ه)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م.

٢٤ـ الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب لأبي عمر يوسف ابن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت:٤٦٣هـ)، عبد اللطيف بن محمد الجيلاني المغربي، دار: أضواء السلف ـ السعودية، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٥ـ البحر المحيط في أصول الفقه لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت:٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٦ـ البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت:٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م.

٢٧ـ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت:٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع ـ الرياض ـ السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م

٢٨ـ البرهان في أصول الفقه لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي (ت:٤٧٨هـ)، تحقيق : صلاح بن محمد بن عويضة ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م

٢٩ـ بغية الطلب في تاريخ حلب لعمر بن أحمد بن هبة الله العقيلي، كمال الدين ابن العديم (ت:٦٦٠هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر، د/ ت.

٣٠ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (ت:٥٩٩هـ)، الناشر: دار الكاتب العربي ـ القاهرة، ١٩٦٧ م د/ ط.

٣١ـ بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي(ت:٦٢٨ هـ)، تحقيق: الحسين آية سعيد، دار: طيبة السعودية. ط١، ١٤١٨ هـ.١٩٩٧م.

٣٢ـ بيان خطأ البخاري لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (صحح عن النسخة القديمة الوحيدة المحفوظة في مكتبة أحمد الثالث باستانبول، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.

٣٣ـ تاريخ ابن معين (رواية الدوري) لأبي زكريا يحيى بن معين المري بالولاء، البغدادي (ت:٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م

٣٤ـ تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) لأبي زكريا يحيى بن معين المري بالولاء، البغدادي (ت:٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث ـ دمشق. د/ ط، ت.

٣٥ـ تاريخ ابن يونس المصري لعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (ت:٣٤٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ ه

٣٦ـ تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي (ت:٢٨١هـ)، رواية: أبي الميمون ابن راشد، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني (أصل الكتاب رسالة ماجستير بكلية الآداب ـ بغداد)، الناشر: مجمع اللغة العربية ـ دمشق. د/ ت.

٣٧ـ تاريخ إربل للمبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي، المعروف بابن المستوفي (ت:٦٣٧هـ). تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار. الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق. عام: ١٩٨٠م.

٣٨ـ تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ)، تحيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م

٣٩ـ تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)،تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م

٤٠ ـ تاريخ الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي (ت:٢٦١هـ)، الناشر: دار الباز، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٤١ ـ التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت:٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ـ القاهرة، ط١، ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م.

٤٢ ـ التاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت:٢٥٦هـ) الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ـ الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، د/ ط، ت.

٤٣ ـ تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢ م

٤٤ ـ تاريخ جرجان لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (ت:٤٢٧هـ). تحقيق: تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان. الناشر: عالم الكتب ـ بيروت. الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م

٤٥ ـ تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت:٥٧١هـ). تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. عام النشر: ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م.

٤٦ ـ التبصرة في أصول الفقه لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت:٤٧٦هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر ـ دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣.

٤٧ ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ). تحقيق: محمد علي النجار. مراجعة: علي محمد البجاوي. الناشر: المكتبة العلمية، بيروت. د/ ط. ت.

٤٨ ـ تحرير علوم الحديث لعبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م.

٤٩ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف لجمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت:٧٤٢هـ) تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. دار: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة. ط١: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٥٠ ـ التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت:٩٠٢هـ)، الناشر: الكتب العلمية. ط١، ١٤١٤هـ،١٩٩٣م.

٥١ ـ تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (على ترتيب المنهاج للنووي) لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت:٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحياني، الناشر: دار حراء ، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦ هـ.

٥٢ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لعبد الرحمن بن أبي بك، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار الكوثر، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ.

٥٣ ـ تذكرة الحفاظ لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت:٥٠٧هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٥ ه ، ١٩٩٤ م.

٥٤ ـ تذهيب التهذيب لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: غنيم عباس، ومجدي السيد أمين، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٤٢٥هـ.

٥٥ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت:٥٤٤هـ) ، تحقيق: عدد من تحقيقين، الناشر: مطبعة فضالة ، المحمدية، المغرب، ط١، ١٩٨٣م.

٥٦ ـ تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين. لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت:٣٠٣هـ). تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني. الناشر: دار عالم الفوائد ـ مكة المكرمة. ط١، ١٤٢٣هـ.

٥٧ ـ التعريفات لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت:٨١٦هـ) تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٥٨ ـ تعليقات الدارقطني على المجروحين لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (ت:٣٨٥هـ) تحقيق: خليل بن محمد العربي، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة. ط١، ١٤١٤ ه ، ١٩٩٤ م

٥٩ ـ تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار: دار الرشيد ـ سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٦٠ ـ تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار: العاصمة، د/ ت، ط.

٦١ ـ تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق : عادل مرشد، دار: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

٦٢ ـ التقريب لمعالم منهج ابن حجر في تقريب التهذيب، محمد خلف سلامة، **على المكتبة الشاملة**.

٦٣ ـ تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (ت:٤٩٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل. الناشر: وزارة الأوقاف ـ المملكة المغربية. د/ ط، ١٤١٨هـ،١٩٩٧م.

٦٤ ـ التكملة لوفيات النقلة، لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري(ت:٦٥٦هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار؛ مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٦٥ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة ـ مصر، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٦٦ ـ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (ت:١٣٨٦هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٦٧ ـ تهذيب التهذيب يأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

٦٨ ـ تهذيب التهذيب يأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل مرشد، وإبراهيم الزيبق، دار: مؤسسة الرسالة، د/ ط، ت.

٦٩ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن، أبو الحجاج المزي (ت:٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ،١٩٨٠م.

٧٠ ـ تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م

٧١ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر بن صالح (أو محمد صالح) الجزائري، ثم الدمشقيّ (ت:١٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية ـ حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٧٢ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني(ت:١١٨٢هـ)، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر : المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة، ط١، ١٣٦٦هـ.

٧٣ـ توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي تحقيق : محمد نعيم العرقسوسي. دار النشر / مؤسسة الرسالة ـ بيروت . الطبعة : الأولى:١٩٩٣م.

٧٤ـ توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدين؛ محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي(ت: ٨٤٢هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٧٥ـ التوقيف على مهمات التعاريف لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي القاهري (ت:١٠٣١هـ)، الناشر: عالم الكتب ، عبد الخالق ثروت ـ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م

٧٦ـ الثقات لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت:٣٥٤هـ) طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية. تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣م.

٧٧ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت:٧٦١هـ). تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي. الناشر: عالم الكتب ـ بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٧٨ـ جامع بيان العلم وفضله لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (ت:٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، الناشر: مؤسسة الريان ـ دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٧٩ـ جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس لمحمد بن فتوح بن عبد الله. الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (ت:٤٨٨هـ) الناشر: الدار المصرية. القاهرة . د/ ط. ١٩٦٦ م.

٨٠ـ الجرح والتعديل لإبراهيم بن عبد الله اللَّاحم، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ.

٨١ـ الجرح والتعديل: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن أدريس الحنظلي الرازي، قدم له واشرف على تحقيقه: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مصورة عن الطبعة الهندية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م.

٨٢ـ جواب المنذري عن اسئلة في الجرح والتعديل لأبي محمد عبدالعظيم المنذري(ت:٦٥٦هـ)، تحقيق: عبدالفتَّاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة: الاولى ١٤١١هـ.

٨٣ـ الحاوي الكبير لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت:٤٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض ـ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م

٨٤ـ حديث السراج لأبي العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني النيسابوري المعروف بالسَّرَّاج (المتوفى: ٣١٣هـ)، تخريج: زاهر بن طاهر الشحامي (٥٣٣ هـ)، تحقيق أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م،

٨٥ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى : ٩١١هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر : دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ مصر الطبعة : الأولى ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.

٨٦ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ). الناشر: السعادة ـ بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

٨٧ـ خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت : ٦٧٦هـ)، تحقيق : حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، الناشر : مؤسسة الرسالة ـ لبنان ـ بيروت، الطبعة : الاولى ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٨٨ـ الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (ت:٩٢٧هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٨٩ـ دراسة المتكلم فيهم من رجال تقريب التهذيب، ممن قال عنه " ثقة يهم" أو " صدوق يهم" أو صدوق له أوهام" ، رسالة دكتوراه للباحث عبد العزيز سعد التخيفي، بإشراف: د. أبو لبابه الطاهر حسين، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض، عام ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٩٠ـ الدراية في تخريج أحاديث الهداية لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ)تحقيق : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر : دار المعرفة ـ بيروت.

٩١ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، المحقق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٩٢ـ الدعاء للطبراني لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت:٣٦٠هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٩٣ـ دمشق في عصر المماليك للدكتور نقولا زيادة، دار: فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت عام ١٩٦٦م.

٩٤ـ ديوان الضعفاء والمتروكون وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط٢، د/ ت.

٩٥ ـ ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي) لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت:٥٠٧هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي الناشر: دار السلف ـ الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١٦ ه ـ١٩٩٦م.

٩٦ ـ ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: بوران الضناوي / كمال يوسف الحوت، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٩٧ ـ ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي الميادیني، الناشر: مكتبة المنار ـ الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م

٩٨ ـ ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري. الناشر: مكتبة أضواء السلف ـ الرياض ـ السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٩ه / ١٩٩٩م.

٩٩ ـ ذكر من اختلف العلماء ونقَّاد الحديث فيه، فمنهم مَن وثَّقه ومنهم مَن ضعَّفه، ومن قِيل فيه قولان، والمعروف "بالمختلف فيهم" لابن شاهين، تحقيق الدكتور عبد الرحيم القشقري. مطبعة: مكتبة الرشيد، الرياض، عام١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٠٠ ـ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث») لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الاسلامية بحلب، وقامت بطباعته دار البشائر ـ بيروت ، الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٠١ ـ ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد لمحمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (المتوفى : ٨٣٢هـ) المحقق : كمال يوسف الحوت الناشر : دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة : الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م

١٠٢ ـ ذيل ميزان الاعتدال مطبوع بنهاية ميزان الاعتدال، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي(ت:٨٠٦هـ) تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وشارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، دار: الكتب العلمية، الطبعة: الأولى: ١٤١٦هـ. ١٩٩٥م.

١٠٣ ـ رجال صحيح مسلم لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (ت:٤٢٨هـ) تحقيق: عبد الله الليثي. الناشر: دار المعرفة ـ بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٠٤ ـ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: ١٣٤٥هـ) المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي الناشر: دار البشائر الإسلامية الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م

١٠٥ ـ رفع الإصر عن قضاة مصر لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ) تحقيق: الدكتور علي محمد عمر الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ط١، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م

١٠٦ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لابي الحسن محمد بن عبد الحي اللكنوي(ت:١٣٠٤ه)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة ابن تيمية. د/ ط، ت.

١٠٧ ـ الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨ه)، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، الناشر: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٠٨ ـ الرواة الذين تكلم فيهم أبو حاتم وروى لهم البخاري في صحيحه (رسالة علمية) لمحمد ماهر محمد مظلوم. إشراف :د. نافذ حسين حمّاد. الجامعة الإسلامية. غزة. كلية أصول الدين. شعبة الحديث النبوي.عام.١٤٢٧ هـ. ٢٠٠٦م.

١٠٩ ـ الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١ه)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١ه/ ٢٠٠٠م.

١١٠ ـ الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت:٥٨١ه)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١ه، ٢٠٠٠م.

١١١ ـ السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة ـ مصر، ط٣، ١٤١٨ه، ١٩٩٨م

١١٢ - سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت:٢٧٣ه)، طبعة: جمعية المكنز الإسلامي، الطبعة التي أشرف عليها فضيلة الأستاذ الدكتور / أحمد معبد عبد الكريم إشرافًا تفصيلياً، وشارك في تحكيمها علماء كثيرون من مصر والسعودية والإمارات العربية وسوريا والجزائر، وحققت على عشر نسخ، وهي نسخة إلكترونية. /islamicus.org-http://www.thesaurus

١١٣ ـ سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت:٢٧٥ه)، تحقيق: محمد عوامة، دار: القبلة. جدة، ودار الريان. بيروت، ط٢، ١٤٢٥ه، ٢٠٠٤م.

١١٤ - سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت:٢٧٥ه) طبعة: جمعية المكنز الإسلامي، الطبعة التي أشرف عليها فضيلة الأستاذ الدكتور / أحمد معبد عبد الكريم إشرافًا تفصيلياً، وشارك في تحكيمها علماء كثيرون من مصر والسعودية والإمارات العربية وسوريا والجزائر، وحققت على عشر نسخ، وهي نسخة إلكترونية. /islamicus.org-http://www.thesaurus .

١١٥ ـ سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي(ت:٢٧٩ ه).تحقيق: د. بشار عواد معروف. الناشر : دار الغرب الإسلامي ـ بيروت. ط٢، ١٩٩٦م.

١١٦ - سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي(ت:٢٧٩ ه)، طبعة: جمعية المكنز الإسلامي، الطبعة التي أشرف عليها فضيلة الأستاذ الدكتور / أحمد معبد عبد الكريم إشرافًا تفصيلياً، وشارك في تحكيمها علماء كثيرون من مصر

والسعودية والإمارات العربية وسوريا والجزائر، وحققت على عشر نسخ، وهي نسخة إلكترونية. /islamicus.org-http://www.thesaurus

١١٧ ـ سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي(ت:٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ـ ٣)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.

١١٨ ـ سنن الدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (ت:٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٤ م.

١١٩ - سنن الصغرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت:٣٠٣هـ) طبعة: جمعية المكنز الإسلامي، الطبعة التي أشرف عليها فضيلة الأستاذ الدكتور / أحمد معبد عبد الكريم إشرافًا تفصيلياً، وشارك في تحكيمها علماء كثيرون من مصر والسعودية والإمارات العربية وسوريا والجزائر، وحققت على عشر نسخ، وهي نسخة إلكترونية. /islamicus.org-http://www.thesaurus .

١٢٠ ـ السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت:٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، بإشراف: شعيب الأرنؤوط، دار: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

١٢١ ـ السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

١٢٢ ـ سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت:٢٣٣هـ). تحقيق: أحمد محمد نور سيف. دار النشر: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٢٣ ـ سؤالات ابن بكير للدارقطني لأبي الحسن الدارقطني (ت٣٥٨ هـ) تحقيق: حسن عي عبد الحميد. دار: عمار . عمّان الردن .الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م

١٢٤ ـ سؤالات ابن محرز، معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم. لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت:٢٣٣هـ)، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٢٥ ـ سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت:٢٧٥هـ)، تحقيق : محمد علي قاسم العمري، الناشر : عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٢٦ ـ سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، لأحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (ت:٤٢٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانه جميلي ـ لاهور، باكستان، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٢٧ ـ سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت:٣٨٥هـ) تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م

١٢٨ ـ سؤالات السلمي للدارقطني لمحمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (ت:٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

١٢٩ ـ سؤالات المروذي وغيره للإمام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت:٢٤١هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٣٠ ـ سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (ت:٢٣٤هـ)، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٣١ ـ سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، الناشر: دار الحديث ـ القاهرة، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٣٢ ـ الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح لإبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت:٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٨ه ١٩٩٨م

١٣٣ ـ شرح التبصرة والتذكرة لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت:٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم ـ ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م.

١٣٤ ـ شرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للملا نور الدين أبو الحسن علي بن سلطان محمد القاري الهروي الحنفي (٩٣٠ـ١٠١٤هـ) قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم. دار النشر: دار الأرقم ـ بيروت. الطبعة: الأولى.

١٣٥ ـ شرح علل الترمذي لابن رجب زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي (ت:٧٩٥هـ). تحقيق : د. نور الدين عتر، دار: الملاح .د/ ط، ت.

١٣٦ ـ شمس العلـوم ودواء كلام العرب من الكلوم: لنشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت:٥٧٣هـ)، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري ، ومطهر بن علي الإرياني، و د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت ، دار الفكر ، دمشق، ط١ ، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م.

١٣٧ ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت. الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م

١٣٨ ـ صحيح البخاري طبعة: جمعية المكنز الإسلامي، الطبعة التي أشرف عليها فضيلة الأستاذ الدكتور / أحمد معبد عبد الكريم إشرافًا تفصيلياً، وشارك في تحكيمها علماء كثيرون من مصر والسعودية والإمارات العربية وسوريا والجزائر، وحققت على عشر نسخ، وهي نسخة إلكترونية. http://www.thesaurus-islamicus.org/

١٣٩ ـ صحيح مسلم طبعة: جمعية المكنز الإسلامي، الطبعة التي أشرف عليها فضيلة الأستاذ الدكتور / أحمد معبد عبد الكريم إشرافًا تفصيلياً، وشارك في تحكيمها علماء كثيرون من مصر والسعودية والإمارات العربية وسوريا والجزائر، وحققت على عشر نسخ، وهي نسخة إلكترونية. http://www.thesaurus-islamicus.org/

١٤٠ ـ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط لعثمان بن عبد الرحمن ، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت:٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.

١٤١ ـ الضعفاء الصغير للبخاري ؛ تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار: الوعي. حلب .ط: أولى، ١٣٩٦ ه

١٤٢ ـ الضعفاء الصغير للبخاري؛ تحقيق: أبي العينين، دار: مكتبة ابن عباس. ط: أولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م ـ

١٤٣ ـ الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت:٣٢٢هـ) تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المكتبة العلمية ـ بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م

١٤٤ ـ الضعفاء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ) تحقيق: فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة ـ الدار البيضاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

١٤٥ ـ الضعفاء والمتروكون لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت:٣٠٣هـ) ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي ـ حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ.

١٤٦ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت. د/ ت.

١٤٧ ـ ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي، لمحمد الثاني بن عمر بن موسى، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، من منشورات مجلة الحكمة بريطانيا، ط١، ١٤٢١هـ.

١٤٨ ـ طبقات الحنابلة لأبي الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت:٥٢٦هـ). تحقيق: محمد حامد الفقي. دار المعرفة ـ بيروت. د/ ط. ت.

١٤٩ ـ طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت:٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.

١٥٠ ـ طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

١٥١ ـ طبقات الشافعيين لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت:٧٧٤هـ)، تحقيق: أنور الباز، دار الوفاء ـ المنصورة، ، ط ١، ٢٠٠٤م

١٥٢ ـ الطبقات الكبرى لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت:٢٣٠هـ).تحقيق: محمد عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م

١٥٣ ـ طبقات النسابين لبكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد (ت:١٤٢٩هـ)، الناشر: دار الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

١٥٤ ـ الطبقات لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت:٣٠٣هـ) تحقيق: مشهور حسن ـ عبد الكريم الوريكات. الناشر: مكتبة المنار ـ الأردن ـ الزرقاء. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

١٥٥ ـ الطبقات: لأبي عمرو خليفة بن خياط العصفري (ت:٢٤٠هـ)، رواية موسى بن زكريا التستري، تحقيق: أكرم ضياء العمري، منشورات جامعة بغداد، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

١٥٦ ـ العبر في خبر من غبر لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية. د/ ط. ت.

١٥٧ ـ عصر سلاطين المماليك لقاسم عبدو قاسم، دار: الشروق ـ القاهرة، الطبعة: الأولى. ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

١٥٨ ـ علل الترمذي الكبير محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (ت:٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٥٩ ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية. لأبي الحسن علي بن عُمَر ابن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت:٣٨٥ هـ) تحقيق وتخريج: د. محفوظ الرحمن زين الله. الناشر : دار طيبة الرياض ـ شارع عسير. الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

١٦٠ ـ العلل ومعرفة الرجال لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت:٢٤١هـ). تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. الناشر: دار الخاني ، الرياض. الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠١ م.

١٦١ ـ علوم الحديث لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين ابن الصلاح (ت:٦٤٣هـ).تحقيق: نور الدين عتر. الناشر: دار الفكر ـ سوريا، عام: ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م

١٦٢ ـ غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ) الناشر: مكتبة ابن تيمية الطبعة: عني بنشره لأول مرة ج. برجستراسر. عام ١٣٥١هـ

١٦٣ ـ غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ) الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى ١٣٥١هـ .

١٦٤ ـ الغاية في شرح الهداية في علم الرواية لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت:٩٠٢هـ)، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث.

١٦٥ ـ الفتاوى الكبرى لابن تيمية لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت:٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م

١٦٦ ـ فتح الباب في الكنى والألقاب لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (ت:٣٩٥هـ) تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. الناشر: مكتبة الكوثر ـ السعودية ـ الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٦٧ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي(ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٧٩هـ.

١٦٨ ـ فتح الباقي بشرح ألفية العراقي لزين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ)، تحقيق: عبد اللطيف هميم ـ ماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ .

١٦٩ ـ فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت:٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: الامام الطبري، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٧٠ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت:٩٠٢هـ)، تحقيق: عبد الكريم بن عبد الله الخضير، دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٧١ ـ الفتن لأبي عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (المتوفى: ٢٢٨هـ)، المحقق: سمير أمين الزهيري ـ الناشر: مكتبة التوحيد ـ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

١٧٢ ـ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لمحمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (ت:١٣٨٢هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط/ ٢، عام ١٩٨٢م.

١٧٣ ـ فيض الباري شرح صحيح البخاري لمحمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (ت:١٣٥٣هـ)، جمع هذه الأمالي وحررها مع حاشية البدر الساري إلى فيض الباري، محمد بدر الميرتهي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

١٧٤ ـ قاعدة في الجرح والتعديل (مطبوع مع كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»)، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت:٧٧١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر ـ بيروت، ط٥، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٧٥ ـ القاموس المحيط لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت:٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م

١٧٦ ـ القرائن في علم المعاني للدكتور ضياء الدين عبد الغني القالش، الناشر: دار النواد، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ه٢٠١٣م.

١٧٧ ـ قواعد في علوم الحديث لظفر أحمد العثماني التّهانوي(ت:١٣٩٤ هـ) اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة. الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب. الطبعة: الثانية، ١٤٠٤ هـ. ١٩٨٤م.

١٧٨ ـ قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام لأحمد مختار العبادي، دار: النهضة العربية. القاهرة. د/ ط. عام ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م.

١٧٩ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط١، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م.

١٨٠ ـ الكامل في التاريخ لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت:٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م

١٨١ ـ الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت:٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ـ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٨هـ،١٩٩٧م.

١٨٢ ـ كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين لشرف الدين أبي الحسن علي بن المفضل بن علي المقدسي ثم الإسكندراني المالكي ت سنة (٦١١ هـ)، تحقيق : محمد سالم بن محمد بن جمعان العبادي، الناشر : أضواء السلف، الطبعة : الأولى ١٤١٣ هـ ـ ١٤١٤ هـ.

١٨٣ ـ كتاب التعريفات لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت:٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م

١٨٤ ـ الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي (ت:٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩

١٨٥ ـ كتاب ذكر اسم كل صحابي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمراً أو نهياً ومن بعده من التابعين وغيرهم ممن لا أخ له يوافق اسمه من نقلة الحديث من جميع الأمصار لأبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الموصلي الأزدي (ت:٣٧٤هـ)، تحقيق: أبو شاهد ضياء الحسن محمد السلفي، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى. د/ ت.

١٨٦ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ) الناشر: مكتبة المثنى ـ بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) ١٩٤١م

١٨٧ ـ الكفاية في علم الرواية لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة. د/ ط،ت.

١٨٨ ـ الكفاية لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: إبراهيم بن مصطفى الدمياطي ، دار : الهدى ، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٨٩ ـ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت:١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ـ محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت. د/ ت.

١٩٠ ـ الكنى والأسماء لأبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت ٣١٠هـ)، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر دار ابن حزم ـ بيروت/ لبنان ، سنة النشر ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٩١ ـ الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (المتوفى: ١٠٦١هـ) المحقق: خليل المنصور الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م.

١٩٢ ـ اللباب في تهذيب الأنساب لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري .(ت:٦٣٠هـ)، الناشر: دار صادر ـ بيروت، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

١٩٣ ـ لحظ الألحاظ (مطبوع في حاشية ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني)، محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي المكيّ الشافعي (المتوفى: ٨٧١هـ)، تحقيق: زاهد الكوثري، د/ ط، ت.

١٩٤ ـ لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لمحمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني ثم المكيّ الشافعي (المتوفى: ٨٧١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م

١٩٥ ـ لسان المحدثين (معجم مصطلحات المحدِّثين)، محمد خلف سلامة، ملفات ورد نشرها المؤلف في ملتقى أهل الحديث. **على المكتبة الشاملة.**

١٩٦ ـ المتفق والمفترق لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق الحامدي، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م

١٩٧ ـ المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك للدكتور سعيد عبدالفتاح عاشور، دار: النهضة العربية ـ القاهرة، طبعة جديدة منقحة، عام ١٩٩٢م.

١٩٨ ـ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت:٣٥٤هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي ـ حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

١٩٩ ـ المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي)): لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت:٦٧٦هـ)، دار الفكر،

٢٠٠ ـ المحصول لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت:٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م.

٢٠١ ـ المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت:٤٥٨هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م

٢٠٢ ـ المحلى بالآثار لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت:٤٥٦هـ).الناشر: دار الفكر ـ بيروت. د/ ط. ت.

٢٠٣ ـ مختار الصحاح لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت:٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية ـ الدار النموذجية، بيروت ـ صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٠٤ ـ المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢هـ)، الناشر: المطبعة الحسينية المصرية، ط١

٢٠٥ ـ المختلطين لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٠٦ ـ المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص لمحمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخَلِّص (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م.

٢٠٧ ـ المدخل إلى الصحيح لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع (ت:٤٠٥هـ) تحقيق : د. ربيع هادي عمير المدخلي، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ه

٢٠٨ ـ مدلول مصطلح" لا يحتج به " عند أبي حاتم دراسة تطبيقية على الرواة المتفق على إخراج حديثهم في الصحيحين بحث محكم للأستاذ المشارك بقسم الحديث وعلومه نافذ حسين حمَّاد كلية أصول الدين ـ الجامعة الإسلامية ـ غزة، مجلة الجامعة الإسلامية العدد الثاني، عام ٢٠٠٢م، (الصحيفة ٥٢، حتى ١٠٤).

٢٠٩ ـ مرتبة الصدوق عند ابن حجر دراسة تطبيقية على صحيح البخاري للباحث منير فريج اقطيفان، رسالة ماجستير في قسم الحديث الشريف وعلومه الجامعة الإسلامية غزة، عام ١٤٢٩هـ.

٢١٠ ـ مسالك الأبصار في ممالك الأمصار لأحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (المتوفى: ٧٤٩هـ) الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

٢١١ ـ مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت:٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق علي إبراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ـ المنصورة، ط١، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

٢١٢ ـ مصطلح " مقبول" عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة في كتب السنن الأربعة، رسالة ماجستير للباحث: محمد راغب راشد الجيطان، بإشراف: د. حسين عبد الحميد النقيب، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٠م.

٢١٣ ـ المصنف لان أبي شيبة عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت:٢٣٥)، تحقيق: محمد عوامة، شركة دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن، جدة، ط١، ١٤٢٧هـ.

٢١٤ ـ معجم البلدان لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت:٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م

٢١٥ ـ معجم الشيوخ (المعجم الكبير) لشمس الدين محمد بن احمد بن عثمان بن قايْماز الذهبي(ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق. الطائف، المملكة العربية السعودية. ط. أولى. ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م.

٢١٦ ـ معجم الصحابة لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي(ت : ٣١٧ هـ) تحقيق : محمد الأمين بن محمد الجكني، الناشر : مكتبة دار البيان ـ الكويت.

٢١٧ ـ المعجم المختص بالمحدثين لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ) تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٢١٨ ـ معجم المصطلحات البلاغية وتطويرها، لأحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، د/ ط، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٢١٩ ـ معجم المصطلحات الحديثية: للدكتور نور الدين عتر، تُرجم إلى الفرنسية صاغه: عبداللطيف الشيرازي الصباغ، وداود عبدالله كريل، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٢٢٠ ـ المعجم المفهرس= تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد شكور الميادیني، دار: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٢١ ـ المعجم لابن المقرئ لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت:٣٨١هـ).تحقيق: أبي عبد الحمن عادل بن سعد. الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع. الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م.

٢٢٢ ـ معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام: ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٢٣ ـ معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي (ت:٢٦١هـ) بترتيب الهيثمي والسبكي. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي . الناشر: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة .الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥م

٢٢٤ ـ معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٢٥ ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧م

٢٢٦ ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧م

٢٢٧ ـ معرفة علوم الحديث أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت:٤٠٥هـ). تحقيق: السيد معظم حسين، دار: الأفاق بيروت ، الطبعة : الرابعة ١٤٠٠هـ.

٢٢٨ ـ معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت:٤٠٥هـ). تحقيق: السيد معظم حسين. الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت. الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٢٢٩ ـ المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت : ٣٤٧هـ)، تحقيق : خليل المنصور، الناشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٣٠ ـ المغني في الضعفاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ) تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. طبع على نفقة ادارة التراث الإسلامي بقطر

٢٣١ ـ المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت:٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية ـ دمشق بيروت، الطبعة: الأولى ـ ١٤١٢ هـ

٢٣٢ ـ المقترب في بيان المضطرب لأحمد بن عمر بن سالم بن أحمد بن عبود أبو عمر المكي الرحابي الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م

٢٣٣ ـ المقتنى في سرد الكنى لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركماني أبو عبد الله شمس الدين الذهبي ٧٤٨هـ، تحقيق محمد صالح عبد العزيز المراد، الناشر الجامعة الإسلامية بالمدينة، سنة النشر ١٤٠٨هـ.

٢٣٤ ـ مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، د/ ط، ت.

٢٣٥ ـ المقنع في علوم الحديث لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: دار فواز للنشر ـ السعودية، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٣٦ ـ من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان) لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت:٢٣٣هـ) تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. الناشر: دار المأمون للتراث ـ دمشق.

٢٣٧ ـ من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت:٢٤١هـ).تحقيق: صبحي البدري السامرائي. دار: مكتبة المعارف ـ الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ه

٢٣٨ ـ من وافق اسمه اسم أبيه لأبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الموصلي الأزدي (ت:٣٧٤هـ)، تحقيق: الدكتور باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: مركز المخطوطات والتراث، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م

٢٣٩ ـ المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.

٢٤٠ ـ المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت:٤٧٤هـ) الناشر: مطبعة السعادة ـ بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢ ه

٢٤١ ـ المنخول من تعليقات الأصول لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي(ت:٥٠٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر المعاصر ـ بيروت لبنان، دار الفكر دمشق ـ سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م

٢٤٢ ـ المنذري وكتابه التكملة لوفيات النقلة: لبشار عواد معروف، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، بغداد، طبع بمساعدة جامعة بغداد، د/ ط، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م. أصل الكتاب جزء من مقدمة رسالة المؤلف الي نال بها رتبة الماجستير سنة ١٩٦٧م.

٢٤٣ ـ المنفردات والوحدان لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: د. عبدالغفار سليمان البنداري، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٤٤ ـ منهج الإمام عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي" دحيم" في توثيق الرواة، أ د . إسماعيل سعيد رضوان، أحمد إدريس عودة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني،، عام ٢٠٠٧م.

٢٤٥ ـ منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل للدكتور قاسم علي سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

٢٤٦ ـ منهج الإمام عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي " دحيم" في توثيق الرواة، بحث علمي محكم للباحث أحمد إدريس عودة، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الثاني ٢٠٠٧م.(من الصحيفة ٤٠٠، حتى ٤٥٢).

٢٤٧ ـ المنهج المقترح لفهم المصطلح لحاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م.

٢٤٨ ـ منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر ـ دمشق، الطبعة: الثالثة.١٤٠١هـ.١٩٨١م.

٢٤٩ ـ المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ) حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد محمد أمين تقديم: دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٥٠ ـ موارد الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال ، وأصله رسالة ماجستير في جامعة محمد بن سعود الرياض للدكتور قاسم علي سعيد، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٥١ ـ الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتضعفها لحمزة المليباري، ط٢ ، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م. نشر ملتقى أهل الحديث.

٢٥٢ ـ الموضوعات لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت:٥٩٧هـ). ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.. الطبعة: الأولى: ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م

٢٥٣ ـ الموقظة في علم مصطلح الحديث لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت:٧٤٨هـ). اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة. الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب. الطبعة: الثانية، ١٤١٢ ه

٢٥٤ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت:٨٧٤هـ)، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، د/ ط.ت.

٢٥٥ ـ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ). حققه وعلق عليه: نور الدين عتر. الناشر: مطبعة الصباح، دمشق. الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

٢٥٦ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت:٧٦٢هـ) تحقيق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت، دار القبلة ، جدة ،السعودية، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٥٧ ـ نظرية نقد الرجال ومكانتها في ضوء البحث العلمي للدكتور عماد الدين محمَّد رشيد.

٢٥٨ ـ نظم العقيان في أعيان الأعيان لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: فيليب حتي الناشر: المكتبة العلمية ـ بيروت

٢٥٩ـ النكت الوفية بما في شرح الألفية لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، ط١، ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

٢٦٠ـ النكت على كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٦١ـ النكت على مقدمة ابن الصلاح لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت:٧٩٤هـ)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف ـ الرياض، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٦٢ـ نهاية السول شرح منهاج الوصول لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (ت:٧٧٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م

٢٦٣ـ النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ) تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ـ محمود محمد الطناحي الناشر: المكتبة العلمية ـ بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م

٢٦٤ـ الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد لأحمد بن محمد بن الحسين، أبو نصر البخاري الكلاباذي (ت:٣٩٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٦٥ـ الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث ـ بيروت ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٦٦ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت:٦٨١هـ) تحقيق : إحسان عباس، الناشر: دار صادر ـ بيروت. ١٩٩٤م.

٢٦٧ـ الوفيات لتقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس ، د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ.

٢٦٨ـ اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر لزين الدين عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي (ت:١٠٣١هـ)، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

٢٦٩ـ جزء أبي العباس العصمي (طُبع: ضمن مجموع فيه ثلاثة من الأجزاء الحديثية) لأبي العباس رافع بن عُصْم بن العباس ابن أحمد العصمي (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: جاسم بن محمد بن حمود الفجي، الناشر: مكتبة أهل الأثر ـ دار غراس، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٥ م.



الفهارس العامة

* فهرس الآيات:

* فهرس الأحاديث:

* فهرس الرواة محل الدراسة:

* فهرس الرجال المترجم لهم:

* فهرس الموضوعات:

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	السورة	الصفحة
﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾	المائدة	٥١
﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾	المائدة	٥٢
﴿وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾	الأنعام	٥٠
﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾	الأنعام	٥١
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾	النحل	٥٢
﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾	الجاثية	٥١

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

طرف الحديث	راوي الحديث	الصفحة
احتجم وهو صائم	ابن عباس	٣٩٨
آخر قرية من قرى الإسلام خرابا المدينة		٣٦١
إذا كذب العبد تباعد منه الملك من نتن ما جاء به		٢٣٥
أمر المتوفى عنها زوجها أن تعتد في غير بيتها إن شاءت	علي بن أبي طالب	٣٣٤
إن الله يقبض يوم القيامة الأرض	عبد الله بن عمر	١٧٨
أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً، فأسرج له سراجٌ	ابن عباسٍ	٨٥
أن رسول اللهَّ كان إذا توضأ، أخذ كفًّا من ماء فأدخله تحت حنكه	أنس بن مالك	٢٣٨
إن لله تبارك وتعالى عبادا يعرفون الناس بالتوسم	أنس بن مالك	٣١٠
أنا مدينة العلم وعلي بابها		٣٢٢
الإيمان إقرار بالقول وعمل بالجوارح		٣٢٤
بينما ثلاثة نفر يمشون أخذهم المطر	عبد الله بن عمر	١٢٩
خصلتان لا تجتمعان في منافق حسن سمت، ولا فقه في الدين	عبد الله بن سلام	١٢٦، ٢٠٥
دخل رسول اللهّ ﷺ مكَّة فقام أهلها سماطين ينظرون	أنس بن مالك	٤٠٣
الصلح جائزٌ بين المسلمين		٨٥
العجماء جَرْحها جُبار		٥١
عرفة كلّها موقف	جابر بن عبد الله	٢٥١
كان النبي لا يدخر شيئاً لغد		٤٠٢

طرف الحديث	راوي الحديث	الصفحة
كانت ـ أي راية النبي ـ سوداء مربعة من نمرة	البراء بن عازب	٢٨٧
لا ومصرف القلوب		٢٥٧
لا ينظر الله إلى رجل يأتي المرأة في دبرها		٣٣٨
لو كان القرآن في إهاب ما مسته النار	عقبة بن عامر	٣٧٩
ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها		٤٠٢
من أفطر يوماً من رمضان	أبو هريرة	٢٤٧
من سئل عن علم فكتم ألجم يوم القيامة بلجام من نار	أبو هريرة	٢٣٩
من عزَّى ثَكلى كسي بردًا في الجنة		٣٥٠
منى كلها منحر		٢٥٤
المهدي منا أهل البيت	علي بن أبي طالب	٣٥٦
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم المهاجرين أن يصبغوا ثيابهم	عبد الله بن عمر	١٣٤
نهى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم عن بيع السلاح في الفتنة	عمران بن الحصين	٦٩
وُجد قتيل بين قريتين أو ميت	أبو سعيد الخدري	٣٠٧
يا بني، إن قدرت أن تصبح وتمسي ليس في قلبك غش		١١٢
يجزي من الصوم السلام	الحسن البصري	٢١١
يقول الله: من شغله قراءة القرآن عن دعائي ومسألتي أعطيته أفضل ثواب الشاكرين	أبي سعيد الخدري	٨٥



فهرس الرجال المترجم لهم

الرجال المترجم لهم	الصفحة
إبراهيم بن عبد الرحيم بن محمد ابن جماعة الكناني	٣١
إبراهيم بن محمد بن خليل برهان الدين، أبو الوفاء الطرابلسي المعروف بسبط ابن العجمي	٢٧
أبو بكر بن علي بن عبد الله بن حجة الحموي الحنفي، تقي الدين	٢٧
أبو بكر بن علي بن عبد الله بن حجة الحموي، تقي الدين	٢٧
أبو بكر بن علي بن محمد بن علي التاجر الكارمي زكي الدين الخروبي	١٩
أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المهري المصري	١٢٩
أَحمد بن محمد بن مفرّج، أَبو العبَّاس الإشبيليّ	٣٧
أحمد بن محمد بن يزيد بن أبي الخناجر	٦٩
إسماعيل بن علي بن إسماعيل بن يحيى البغدادي الخطبي	٣٢٠
الأشرف سيف الدين بَرْسْباي الدقماقي الظاهري	٢٦
الحسن بن علي بن نصر أبو عليّ الطوسي، الملقب: ب«كَرْدُوشٍ»	١١٣
الحسين بن إبراهيم بن حسين بن جعفر الهمداني الجوزقي	٣٤٤
حفص بن عمرو بن ربال بن إبراهيم بن عجلان الربالي	٢٣٩
خليل بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن الأقفهسي	٢٤
سريج بن يونس بن إبراهيم، البغدادي العابد	٣٣٣
سعد بن معاذ بن عثمان الشعباني	١٩٦
سعيد بن محمد بن سعيد أبو محمد وقيل أبو عبيد الله الجرمي	٣١٠

الرجال المترجم لهم	الصفحة
سنجر بن عبدالله أبو بكر الموصليُّ، الملقب بعلم الدين	٥
عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي	٢٢
عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي	٢٠٩
عبد الله بن علي بن عبد الله اللخمي الرشاطي	٣٦٤
عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ابن المرزبان البغوي	٢٧٤
عبد الله بن يزيد، أبو عبد الرَّحمن، المقرئ	٢٨٣
عبد الواحد بن واصل السدوسي	٣١٠
عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت بن عبيد الله بن الحكم بن أبي العاص الثقفي	١٦٣
عبيد الله بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري	١١٢
عثمان بن قايْماز بن عبدالله، التركماني الدمشقي	٤
عفيف الدين عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان النيسابوري	٢٢
علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم، ثقة الدين ابن عساكر الدمشقي	٣٩
علي بن محمد بن سعد بن محمد الطائي الحلبي الشافعي علاء الدين ، ابن خطيب الناصرية	٢٧
عمر بن أيدغمش الحلبي	٢٦
عمر بن نافع العدوي المدني مولى ابن عمر	١٦٤
فاطمة بنت محمد بن نصر الله بن الْقَمَر الدمشقية	٧
الفضل بن دكين؛ عمرو بن حماد الكوفي الملائي، أبو نعيم	٣
قايْماز بن عبدالله، التركماني الفارقي	٤
مجاهد الدين ابن قليج محمد بن شمس الدين محمود	٦
مجاهد بن موسى بن فروخ أَبُو علي الخوارزمي	١٧٩
محمد بن أبي العلاء محمد بن علي بن المبارك	١١

الرجال المترجم لهم	الصفحة
محمد بن أبي بكر بن علي، نجم الدين المرجاني	٢٤
محمد بن أحمد بن تميم، أبو العرب التميمي المغربي	١٥٢
محمد بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري، المعروف بالسراج	٢٥١
محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة، يُعرف بابن القرطي	٣٠٤
محمد بن القاسم، أبو بكر المصري الفقيه الشافعي المعروف بوليد	١٩٧
محمد بن خازم التميمي السعدي الكوفي، أبو معاوية الضرير	٢١٢
محمد بن سليمان بن حبيب الأسدي المصيصي ، المعروف ب«لوين»	١٨٧
محمد بن عبد الرحيم التبان	١١٥
محمد بن عبد الله ، أبو جعفر الحضرمي الكوفي، المعروف ب«مطين»	٢
محمد بن عبد الله بن سعيد بن هارون الأصبهاني	٣٦١
محمد بن عبد الله بن ظهيرة المخزومي	٢٢
محمد بن عوف بن سفيان الطائي، أبو جعفر و يقال أبو عبد الله، الحمصي	١٠٩
محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين العينتابي الحنفي، أبو محمد العيني	٢٧
محمود بن علي الإستادار جمال الدين الأمير	٣١
موسى بن إسماعيل المنقري	٣١٠
هشام بن عبد الملك الباهلي	١٨٨
وُهَيْبُ بن خالد بن عجلان الباهِلِي، مولاهم، البصريّ الكناني	١١١
يحيى بن حسان بن حيان التنيسي البكري	٣٧٧
يزيد بن زُرَيْع، العيْشيّ البصْريّ	١١٣

فهرس الرواة محل الدراسة

الرقم	الراوي	حكم الذهبي	حكم ابن حجر	صحيفة
١	إبراهيم بن المختار التميمي	ضُعِّف	صدوق ضعيف الحفظ	٣٥٧
٢	إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسماعيل السكسكي	ضعَّفه أحمد	صدوق ضعيف الحفظ	٢٧٠
٣	إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي العنبري	له مناكير	صدوق له مناكير قيل: إنها من قبل الراوي عنه	١٧٥
٤	إبراهيم بن عيينة (أخو سفيان)	قال النسائي: ليس بالقوي	صدوق يهم	١٩٢
٥	إبراهيم بن يزيد بن مردانبه	قال أبو حاتم: لا يحتج به، وقوَّاه غيره	صدوق	٣٥٣
٦	أبو إدريس بصري	نكرة	مقبول	٣٦٥
٧	أبو المثنى الخزاعي سليمان بن يزيد بن قُنْفُذ	وثِّق، وقال أبو حاتم: ليس بقوي	ضعيف	١٤١
٨	أبو المطوس هو يزيد وقيل عبد الله بن المطوس	وثِّق	لين الحديث	٢٤٥
٩	أبو صالح مولى ضباعة	وثِّق ـ	لين الحديث	٢٤٠
١٠	أبو عاصم العباداني	قال ابن معين وغيره: صالح الحديث	لين الحديث	٢١٤
١١	أحمد بن سعيد بن بشير الهمداني، أبو جعفر المصري	قال النسائي: ليس بالقوي	صدوق	١٢٨
١٢	أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم	قال أبو حاتم خلَّط ثم رجع، وقال ابن عدي رأيت شيوخَ	صدوق تغير بأخرة	١٩٤

الرقم	الراوي	حكم الذهبي	حكم ابن حجر	صحيفة
		المصريين مجمعين على ضعفه وكلّ ما أنكروا عليه فمحتمل لعلَّ عمَّه خصه به		
١٣	أزهر بن القاسم الراسبي أبو بكر البصري	ليس بالحجة	صدوق	٢٢٤
١٤	أسامة بن زيد الليثي	قال الحاكم روى مسلم نسخة لابن وهب عن أسامة أكثرها شواهد أو يقرنه بآخر. قال النسائي وغيره: ليس بالقوي	صدوق يهم	٢٥٠
١٥	إسحاق ابن إبراهيم الثقفي أبو يعقوب الكوفي	ضُعِّف	وثقه ابن حبان وفيه ضعف	٢٨٧
١٦	إسحاق بن يحيى بن علقمة الكلبي	لا يعرف	صدوق قيل إنَّه قتل أباه	٢٦٣، ٤٠٤
١٧	إسماعيل بن إبراهيم الكرابيسي	ثقة	لين الحديث	٢٣٨
١٨	إسماعيل بن خليفة العبسي، أبو إسرائيل الملائي	ضُعّف	صدوق سيء الحفظ نسب إلى الغلو في التشيع	٣٠٦
١٩	أشعث بن سوَّار الكندي النجار الأفرق الأثرم	صدوق ليَّنه أبو زرعة	ضعيف	١٣٠
٢٠	أشعث بن عبد الرحمن بن زبيد اليامي	قال أبو زرعة وغيره ليس بالقوي	صدوق يخطىء	٢٠٢
٢١	أشهل بن حاتم الجمحي مولاهم، أبو عمرو، وقيل أبو حاتم البصري	قال أبو زرعة وغيره: ليس بقوي	صدوق يخطىء	٢٧٦
٢٢	أم الأسود الخزاعية	قال النسائي: غير ثقة	ثقة	٣٤٩
٢٣	أيمن بن نابل، أبو عمرو الحبشي	عابد فاضل، قال الدارقطني وغيره: ليس بالقوي	صدوق يهم	١٦٤
٢٤	أيوب بن سويد الرملي أبو مسعود الحميري	ضعَّفه أحمد وجماعة	صدوق يخطىء	٢٥٧

الرقم	الراوي	حكم الذهبي	حكم ابن حجر	صحيفة
٢٥	أيوب بن عتبة اليمامي	قال البخاري لين عندهم، وقال أبو حاتم كُتبه عن يحيى ابن أبي كثير صحيحة، لكنَّه يحدِّث من حفظه فيغلط	ضعيف	٣٩٢
٢٦	بشر بن رافع الحارثي أبو الأسباط النجراني	ضعَّفه أحمد وقوَّاه ابن معين	فقيه ضعيف الحديث	٣١٧
٢٧	بكر بن الحكم التميمي أبو بشر المزَلِّقُ	لين	صدوق فيه لين	٣٠٩
٢٨	بكر بن خنيس الكوفي	واهٍ	صدوق له أغلاط أفرط فيه ابن حبان	٣٤١
٢٩	بكير بن مسمار الزهري	فيه شيء	صدوق	١٥٠
٣٠	جُرَيّ بن كُلَيْب السدوسي	قال أبو حاتم: لا يحتج به	مقبول	٢٢٥
٣١	جميع بن عمير التيمي أبو الأسود الكوفي	واهٍ، قال البخاري فيه نظر	صدوق يخطىء ويتشيَّع	٣٤٤
٣٢	جَميل بن الحسن بن جميل العتكي	قال عبدان: فاسق يكذب، أي في كلامه	صدوق يخطىء، أفرط فيه عبدان	٣٨١
٣٣	جنادة بن سلم بن خالد بن جابر بن سمرة السوائي	ضُعِّف	صدوق له أغلاط	٣٦٠
٣٤	الحارث بن عبيد الإيادي	ليس بالقوي، وضعَّفه ابن معين	صدوق يخطىء	٢٠٨
٣٥	الحارث بن مخلّد الزرقي الأنصاري	صدوق	مجهول الحال أخطأ من زعم أنَّه صحابي	٣٣٨
٣٦	حبيب بن أبي حبيب؛ يزيد الجرمي الأنماطي	فيه لين	صدوق يخطىء	١٠٥
٣٧	حجاج بن فُرافِصة الباهلي البصري	قال أبو زرعة: ليس بالقوي	صدوق عابد يهم	٣٨٩
٣٨	حسان بن حسان أبو علي بن أبي عباد البصري	قال أبو حاتم منكر الحديث، وقال البخاري كان المقرئ يثني عليه	صدوق يخطىء	٢٨٣

الرقم	الراوي	حكم الذهبي	حكم ابن حجر	صحيفة
٣٩	الحسن بن ذكوان أبو سلمة البصري	قال النّسائي: ليس بالقوي	صدوق يخطىء ورمي بالقدر وكان يدلس	٢٧٨
٤٠	الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب	ضعّفه ابن معين	صدوق يهم، وكان فاضلاً	٣٩٧
٤١	الحسين بن الحسن الأشقر الفزاري	واهٍ، قال البخاري: فيه نظر	صدوق يهم ويغلو في التشيع	٣٤٦
٤٢	الحسين بن زيد ابن علي بن أبي طالب	قال أبو حاتم تعرف وتنكر، ومشَّاه ابن عدي	صدوق ربما أخطأ	١٦٧
٤٣	الحسين بن عمران الجهني	قال البخاري: لا يتابع على حديثه	صدوق يهم	٢٢٧
٤٤	حماد بن جعفر بن زيد العبدي	وثَّقه ابن معين وغيره، وقال ابن عدي: منكر الحديث	لين الحديث	١٦٨
٤٥	خداش بن عياش العبدي	وُثِّق ـ	لين الحديث	٢٤٢
٤٦	خلف بن أيوب العامري	رأس في الإرجاء ثقة، قال الحاكم كان مفتي بلخ وزاهدها زاره صاحب بلخ فأعرض عنه	فقيه أهل الرأي ضعَّفه يحيى بن معين، ورُمي بالإرجاء	١٢٥،٢٠٤
٤٧	داود بن جميل وقيل الوليد بن جميل	وثِّق ـ	ضعيف	١٥٥، ٣٤٠
٤٨	دَفّاع بن دغفل القيسي أو السدوسي	ضُعِّف، ووثِّق ـ	ضعيف	٣٩١
٤٩	روَّاد بن الجراح أبو عصام العسقلاني	وثَّقه ابن معين، له مناكير ضُعِّف	صدوق اختلط بأخرة فتُرك، وفي حديثه عن الثوري ضعفٌ شديد	١٠٨
٥٠	الزبرقان بن عبد الله الضمري	مجهول	ثقة	١٢٤، ٢٩٩، ٣٥١
٥١	الزبير بن خُرَيْق القشيري الجزري	وثق ـ، وقال الدَّرقطنيُّ ليس بالقوي	لين الحديث	١٣٩
٥٢	سعيد بن بشير الأزدي	قال البخاري: يتكلَّمون في حفظه وهو يحتمل، وقال دُحيم ثقة كان مشيختنا يوثِّقونه كان قدريًا	ضعيف	٢٢٨

الرقم	الراوي	حكم الذهبي	حكم ابن حجر	صحيفة
٥٣	سعيد بن داود بن أبي زَنْبَر الزّنبري	ضعّفه أبو زرعة	صدوق له مناكير عن مالك، ويقال: اختلط عليه بعض حديثه، وكذّبه عبد الله بن نافع فى دعواه أنه سمع من لفظ مالك	١٧٧
٥٤	سُليم بن مُطير الوادي	محلّه الصدق	لين الحديث	٢٤٨
٥٥	سليمان بن عبد الله بن الزبرقان	وثق ـ	لين الحديث	٢٤٣
٥٦	سهل بن معاذ بن أنس الجهني	ضُعِّف	لا بأس به إلا في روايات زبّان عنه	١٤٥
٥٧	صدقة بن أبي عمران الكوفي	لين	صدوق	٣١١
٥٨	صفوان بن هبيرة التيمي العيشي	قال أبو حاتم: شيخ	لين الحديث	٣٣٦
٥٩	عبّاد بن منصور النّاجي	ضعيف، وقال النسائي: ليس بالقوي	صدوق. رُمي بالقدر، وكان يدلّس، وتغيّر بأخرة	٣٨٥
٦٠	عبد الأعلى بن عامر الثعلبي	لين. ضعّفه أحمد	صدوق يهم	١٨١
٦١	عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي	ضُعّف	صدوق إلا أنّه ذهبت كتبه فساء حفظه	٣٦١
٦٢	عبد الرَّحمن بن حمَّاد بن شُعيث الشُّعيثي	قال أبو حاتم: ليس بالقويّ	صدوق ربما أخطأ	٣٨٨
٦٣	عبد الرحمن بن عجلان	وثقه النسائي	أرسل حديثاً وهو مجهول	٢٩٨
٦٤	عبد السَّلام بن صالح بن سليمان؛ أبو الصَّلت الهرويُّ	واهٍ شيعي، متهم مع صلاحه	صدوق له مناكير؛ وكان يتشيع، وأفرط العقيلي، فقال: كذَّاب	٣٢٢
٦٥	عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدَّراوَرديّ	قال ابن معين: هو أحب إليَّ من فُليح، وقال أبو زرعة: سيء الحفظ	صدوق كان يُحدِّث من كتب غيره فيخطئ. قال النَّسائيُّ: حديثه عن عبيد الله العمريِّ منكر	٢٨٠
٦٦	عبد الله الحنفي أبو بكر البصريُّ	حسَّن له التِّرمذيُّ	لا يُعرف حاله	٢٨٤
٦٧	عبد الله بن أبي صالح السَّمان	مُختلف في توثيقه، وحديثه حسن	لين الحديث	١٨٤
٦٨	عبد الله بن أوس الخزاعي	وثق ـ	لين الحديث	٢٤٣

الرقم	الراوي	حكم الذهبي	حكم ابن حجر	صحيفة
٦٩	عبد الله بن علي الأزرق أبو أيوب الإفريقيُّ	ليَّنه أبو زرعة	صدوق يخطىء	٢٦٠
٧٠	عبد الله بن علي بن يزيد بن رُكانة المطلبي	وثق	لين الحديث	٢٨٩
٧١	عبد الله بن عمر بن حفص ابن عمر بن الخطاب	قال ابن معين: صُويلح، وقال ابن عدي: لا بأس به صدوق	ضعيف عابد	٦٤
٧٢	عبد الله بن كيسان المروزي	ضعَّفه أبو حاتم	صدوق يخطىء كثيراً	١٥٦
٧٣	عبد الله بن لَهيعة بن عقبة الحضرمي	ضُعِّف، وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: مَن كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وإتقانه وضبطه. قلتُ: العمل على تضعيف حديثه	صدوق. خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون	٣٧٦
٧٤	عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي	قال أبو حاتم وعدَّة: لين الحديث، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به	صدوق في حديثه لين، ويقال: تغيَّر بآخرة	٤١١
٧٥	عبد الله بن يزيد، الدِّمشقي	حسَّن له الترمذي	ضعيف	١٥٣، ٢٦١
٧٦	عبد الملك بن عبد الرحمن بن هشام أبو هشام الذماري	قال أبو حاتم وغيره: ليس بالقوي	صدوق كان يصحف	١٩٩
٧٧	عبدالرَّحمن بن عبدالله بن دينار المدنيُّ	قال أبو حاتم: فيه لين	صدوق يخطىء	٢٧٣
٧٨	عَبدالرَّحيم بن هارون الغساني	قال الدَّارقطنيُّ: يكذب؛ وحسَّن التِّرمذيُّ له	: ضعيف. كذَّبه الدَّارقطنيُّ	٢٣٤
٧٩	علي بن زيد جُدعان	أحد الحفاظ وليس بالثبت، قال الدارقطني لا يزال عندي فيه لين	ضعيف	١١١
٨٠	قطن بن نُسير أبو عباد البصري	قال ابن عدي: يسرق الحديث	صدوق يخطىء	٤٠١
٨١	قيس أبو عمارة الفارسي مولى الأنصار	ثقة	فيه لين	٣٢٨
٨٢	محبوب بن محرز التَّميمي القواريريُّ	وُثّق	لين الحديث	٣٣٣

الرقم	الراوي	حكم الذهبي	حكم ابن حجر	صحيفة
٨٣	محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي	ليَّنوه	صدوق يخطىء	١٤٣
٨٤	محمد بن ثابت العبدي	قال غير واحد ليس بالقوي	صدوق لين الحديث	١٨٦
٨٥	محمد بن حمران بن عبد العزيز القيسي	قال النسائي: ليس بالقوي	صدوق فيه لين	٣٨٣
٨٦	محمد بن عُزيز بن عبد الله بن زياد الأيلي	تردَّد فيه النسائي، وقال ابن أبي حاتم صدوق	فيه ضعف، وقد تكلَّموا في صحة سماعه من عمه سلامة	٣٩٩
٨٧	محمد بن فُليح بن سليمان الأسلمي	ليَّنه ابن معين	صدوق يهم	٣١٤
٨٨	محمد بن مروان بن قدامة العقيلي	قال أبو زرعة: ليس بذاك	صدوق له أوهام	٢١٠
٨٩	مُحَمَّد بن مصعب بن صدقة القرقساني	فيه ضعف	صدوق كثير الغلط.	٦٨
٩٠	محمد بن موسى بن نفيع الحَرَشي	صويلح، وهَّاه أبو داود وقوَّاه غيره	لين	٣١٣
٩١	محمد بن يحيى بن قيس السَبَائِي	وثِّق	لين الحديث، ورواية النسائي له في الكبرى	٣٣٥
٩٢	مزاحم بن ذوَّاد بن عُلبَة الحارثي	ليس بحجة	لا بأس به	٣٥٤
٩٣	موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن زمعة المطلبي	فيه لين	صدوق سيء الحفظ	٣٦٣
٩٤	ميسرة مولى فضالة بن عبيد دمشقي	نكرة	مقبول	٢٤٤
٩٥	الهيثم بن الربيع العقيلي	صُويلح	ضعيف	٢٩٠
٩٦	الوليد بن أبي الوليد عثمان	ثقة	لين الحديث	٣٣٠
٩٧	الوليد بن بُكير التميمي الكوفي	وثِّق	لين الحديث	١٤٠
٩٨	الوليد بن جميل بن قيس القرشي	ليَّنه أبو زرعة	صدوق يخطىء	٣٦٤
٩٩	الوليد بن زوران السلمي	ثقة	لين الحديث	٣٣١
١٠٠	ياسين بن شيبان العجلي	ضُعِّف	لا بأس به	٣٥٥
١٠١	يحيى بن عيسى التميمي النهشلي	قال النسائي وغيره: ليس	صدوق يخطىء ورمي بالتشيع	٢١٢

الرقم	الراوي	حكم الذهبي	حكم ابن حجر	صحيفة
		بالقوي		
١٠٢	يحيى بن محمد بن عبد الله بن مهران المدني	ليس بالقوي	صدوق يخطىء	١٧٣
١٠٣	يزيد بن بيان العُقيلي الجرشي	حسَّن الترمذي له	ضعيف	٣٦٧
١٠٤	يوسف بن مهران البصري	وثَّقه أبو زرعة	لين الحديث	٢٣٣



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصحيفة
الحمد والشكر	ب
المقدمة	د
* أولاً ـ أهمية البحث:	هـ
* ثانيا ـ سبب اختيار البحث:	و
* ثالثاً ـ اشكالية البحث وتساؤلاته:	ز
* رابعا ـ مجال البحث وحدوده:	ز
* خامساً ـ أهداف البحث:	ح
* سادساً ـ الدراسات السابقة:	ح
* سابعاً ـ منهج البحث:	ي
* ثامناً ـ خطة البحث:	ل
المدخل التمهيدي **ترجمة الإمامين الذهبي وابن حجر، ودراسة عنوان البحث**	**١**
* **التمهيد**	٢
* **المبحث الأول** ـ ترجمة الإمام الذهبي:	٤
أ: اسمه ونسبه	٤
ب: أسرته ونشأته.	٥
جـ: وفاته وأولاده	٦

الموضوع	الصحيفة
أ:طلبه العلم وشيوخه، ومسموعاته ورحلاته	٨
ب: جهوده العلميَّة ووظائفه	١٢
جـ: شيوخه وتلامذته	١٣
د: مكانته في الحديث وأقوال العلماء فيه	١٥
هـ: مصنفاته	١٧
* **المبحث الثاني**: ترجمة الإمام ابن حجر	١٨
أ: اسمه ونسبه	١٨
ب: مولده ونشأته	١٨
جـ: أسرته	١٩
هـ: وفاته	٢٢
ثالثاً ـ سيرة الإمام ابن حجر العلميَّة	٢٢
أ: طلبه العلم ونبوغه فيه	٢٢
ب: رحلاته	٢٣
جـ: جهوده العلميَّة ووظائفه	٢٨
هـ: مكانته في الحديث وأقوال العلماء فيه	٣٣
و: مصنفاته	٣٤
د: شيوخه وتلامذته	٣٥
* **المبحث الثالث**: الموازنة بين كتاب الكاشف وكتاب تقريب التهذيب	٣٩
المطلب الأول : التعريف بكتاب الكاشف للإمام الذهبي	٤٠
أولاً ـ منهج الذهبي في «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة»	٤٠
ثانياً ـ أهمية كتاب «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة»	٤٢
المطلب الثاني ـ التعريف بكتاب تقريب التهذيب للإمام ابن حجر	٤٣

الموضوع	الصحيفة
أولاً ـ منهج الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»	٤٣
ثانياً ـ أهمية كتاب «تقريب التهذيب»	٤٥
ثالثاً ـ الموازنة بين كتاب «الكاشف» وكتاب «تقريب التهذيب»	٤٦
* **المبحث الثالث** تعريف مفردات عنوان البحث	٤٩
أولاً ـ تعريف الموازنة وأهميتها	٤٩
ثانياً ـ تعريف الاختلاف	٥٠
ثالثاً ـ تعريف الجرح والتعديل	٥١
الفصل الأول **قواعد الجرح والتعديل عند الإمامين الذهبي و ابن حجر ومراتبه وألفاظه** ٥٤	
* **المبحث الأول قواعد الجرح والتعديل عند الذهبي وابن حجر وأئمَّته**	٥٨
المطلب الأول ـ قواعد الجرح والتعديل:	٥٨
أولاً ـ تعريف الراوي، وصفة من تُقبل روايته:	٥٨
ثانياً: تعريف النقد والناقد وصفاته:	٦١
ثالثاً ـ تفسير الجرح والتعديل وإجماله:	٦٣
رابعاً: تعارض الجرح والتعديل:	٧١
المطلب الثاني: النقَّاد المعتمد على أقوالهم في الكاشف والتقريب:	٧٢
* **المبحث الثاني ألفاظ الجرح التعديل ومراتبها والموازنة بينها في «الكاشف» و«تقريب التهذيب»**	٩٥
المطلب الأول ـ مراتب الجرح التعديل عند الذهبي وابن جحر والموازنة بينها:	٩٥
أولاً ـ مراتب الجرح والتعديل عند الذهبي:	٩٥
ثانيا ـ مراتب الجرح والتعديل عند ابن حجر:	٩٦
ثالثا ـ الموازنة بين مراتب الجرح والتعديل عند الذهبي وابن حجر:	٩٩
المطلب الثاني ـ ألفاظ الجرح والتعديل التي انفرد بها الذهبي أو ابن حجر والموازنة بينها:	١٠٢

الموضوع	الصحيفة
أولاً ـ الألفاظ التي انفرد بها الذهبي:	١٠٢
ثانياً ـ الألفاظ التي انفرد بها ابن حجر:	١٠٣
ثالثاً ـ الموازنة بين ألفاظ الجرح والتعديل في «الكاشف» و «تقريب التهذيب»:	١٠٦
الفصل الثاني	
الموازنة بين الكاشف والتقريب في دلالة نص الحكم على مرتبة الرَّواة وأساليبه	**١١٧**
* المبحث الأول: الموازنة بين الكاشف والتقريب في الجزم بالحكم على الرواة المختلف فيهم وعدمه:	١٢١
المطلب الأول ـ الجزم بالحكم على الراوي:	١٢١
المطلب الثاني ـ عدم الجزم بالحكم على الراوي وتمريض صيغة الحكم:	١٣٥
* المبحث الثاني الموازنة بين الكاشف والتقريب في صياغة اللفظ مفرداً أومركباً للحكم على الراوي ودلالته	١٤٨
المطلب الأول ـ الألفاظ والعبارات المفردة:	١٤٩
المطلب الثاني ـ الألفاظ والعبارات المكرَّرة:	١٥٨
المطلب الثالث ـ الألفاظ والعبارات المركبة:	١٦٠
المبحث الثالث الموازنة بين الكاشف والتقريب في أسلوب الحكم على الرواة بلفظ اجتهدا فيه أو باختيار قول المتقدمين	١٧١
المطلب الأول ـ الحكم على الراوي بقول اجتهدا في استخلاصه:.....	١٥٢
المطلب الثاني ـ الحكم على الراوي بترجيح قول أحد النقَّاد واختياره للحكم على الراوي:	١٩٠
الفصل الثالث	
أثر اتجاهات ومناهج المتقدمين النقدية على اختلاف أحكام الذهبي وابن حجر والموازنة بينهما في الكاشف والتقريب	**٢١٨**
* المبحث الأول: الموازنة بين الكاشف والتقريب في أثر أحكام النقَّاد المتقدمين ومكانتهم على الأحكام المرجَّحة في الحكم على الرُّواة:	٢١٢
المطلب الأول: مكانة النقَّاد وأثرها على أحكام «الكاشف» و«التقريب» في جرح الرواة وتعديلهم:	٢٢٢
المطلب الثاني: أثر انفراد ناقد بالحكم على الراوي على أحكام الذهبي وابن حجر:	٢٣٧
* المبحث الثاني الموازنة بين الكاشف والتقريب في أثر الأقوال التي لم يأت بها صاحب «تهذيب الكمال»	٢٤٩
* المبحث الثالث الموازنة بين الكاشف والتقريب في أثر رواية النقَّاد عن الرواة، أو ذكرهم له في كتب النقد	٢٦٦
المطلب الأول ـ رواية الأئمة عن الراوي المختلف فيه جرحاً وتعديلاً، وأثره في حكم الكاشف والتقريب على الراوي ..	٢٦٧

الموضوع	الصحيفة
المطلب الثاني ـ أثر ذكر الراوي في غير الصحيحين على أحكام «الكاشف» و«التقريب»:	٢٨٦
الفصل الرابع	
ضوابط رفع التعارض بين الجرح والتعديل في «الكاشف» و«التقريب» والموازنة بينهما ٢٩٣	
* المبحث الأول: ضوابط تعارض الجرح والتعديل، وأثره على أحكام الذهبي وابن حجر	٢٩٦
المطلب الأول ـ ضوابط التعارض بين الجرح والتعديل وأسبابه:	٢٩٦
المطلب الثاني: أشكال تعارض الجرح والتعديل عند الذهبي وابن حجر:	٣٠٦
أولاً: أقسام التعارض الواقع في مصنفات الإمام الذهبي	٣٠٦
ثانياً أقسام التعارض الواقع في مصنفات الحافظ ابن حجر	٣١٦
* المبحث الثاني المراتب التي تعارضت فيها أحكام الذهبي وابن حجر، وضوابط إزالة التعارض بينها في الكاشف والتقريب	٣٢١
المطلب الأول: المراتب النقدية التي تعارضت فيها أحكام الذهبي وابن حجر:.....	٣٢٦
أولاً ـ الرجال المعدَّلون في «الكاشف» والمجرَّحون في «التقريب»:	٣٢٧
أـ الرجال المعدَّلون ويحتجّ بحديثهم في «الكاشف» والمجرَّحون في «التقريب»:	٣٢٨
ب ـ الرجال المعدَّلون ويعتبربحديثهم في «الكاشف» والمجرَّحون في «التقريب»:	٣٣٦
ثانياً ـ الرجال المجرَّحون ويعتبر بحديثهم في «الكاشف»، ومعدَّلون في «التقريب»:	٣٤١
* ثالثاً ـ الرجال المعدَّلون في «التقريب» والمجرَّحون في «الكاشف»:	٣٤٩
أـ الرجال المعدَّلون ويحتج بحديثهم في «التقريب» والمجرَّحون في «الكاشف»:	٣٤٩
ب ـ الرجال المعدلون ويعتبر بحديثهم في «التقريب» والمجرَّحون في «الكاشف»:	٣٥٢
رابعاً ـ الرجال المجرَّحون ويعتبر بحديثهم في «التقريب»، ومعدَّلون في «الكاشف»:	٣٦٦
المطلب الثاني ـ ضوابط إزالة التعارض بين الجرح والتعديل في الكاشف والتقريب:	٣٦٨
أولاً: الجمع بين الأقوال المتعارضة في «الكاشف» و«التقريب» والموازنة بينهما:	٣٧٥
ثانياً ـ الترجيح بين الأقوال المتعارضة في الكاشف والتقريب والموازنة بينهما:	٣٩٦
ثالثاً ـ الموازنة بين الكاشف والتقريب في السكوت عن الحكم على الراوي عند تعاض ألفاظ الجرح والتعديل:	٤٠٧

الموضوع	الصحيفة
* الخاتمة: النتائج والتوصيات	٤١٦
* الفهارس العامة	

